

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 01

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي:
السلسلة:

دور الاستثمار في التنمية المحلية

في السهول العليا الشرقية الجزائرية للفترة (1999-2014م)

دراسة حالة ولاية برج بوعريج

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

من إعداد الطالب: صيفي زهير

إشراف الاستاذ الدكتور: بن ميسي أحسن

رئيسا	03	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ. د بوكرزازة حسني
مشرفا ومقررا	03	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ. د بن ميسي أحسن
ممتحنا		جامعة عنابة	أستاذ التعليم العالي	أ. د قرفية الصادق
ممتحنا	01	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ. د بولحواش علاوة
ممتحنا		جامعة باتنة	أستاذ محاضر «أ»	د. زرايب صالح

السنة الجامعية 2017/2016

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي، إلى أمي
وإخوتي

إلى زوجتي التي ساعدتني على إتمام هذا العمل،
إلى أبنائي، ياسين ووسيم

إلى أصدقاء الطفولة وزملاء المهنة
إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام
هذا العمل

تشكرات

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور بن ميسي أحسن على قبوله بالإشراف على هذا العمل فكان خير موجه

كما أتقدم بالشكر إلى إداريي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج على مساعدتهم في الحصول على المعطيات

إلى الشيخ موسى شريح الذي ساعدنا على جمع المعطيات والخرجات الميدانية

كما أشكر أساتذة كلية علوم الأرض على مساعداتهم لنا

مقدمة عامة

تبدأ المجال موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة، بصور ودرجات متباينة، "فغالبا ما كان موضوع النظرية المكانية مجالاً للاقتصاديين لسنوات طويلة ولكنه صار موضوعاً للجغرافيا الاقتصادية الآن بعد أن استعانت بالأساليب الكمية، وترتب على هذا كله تحول الجغرافيا الاقتصادية إلى خليط مركب من الأفكار والمناهج وقادت هذه الدراسات لتتلاقى الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية التنمية من خلال توزيع التنمية إقليمياً على عدد من مراكز النمو لتحقيق نوعاً من التوازن مقابل النمو الغير متوازن"¹.

وقد كانت "القفزة المفاهيمية الكبرى للمكان هي النظر إليه باعتباره مجالاً (territoire) وهذا المجال ليس مجرد موضوعاً سلطت عليه القرارات العامة، لتحقيق مصالح اقتصادية كلية معينة على المستوى العام للدولة، مثل المناطق التجارية الحرة، أو المناطق الاقتصادية الخاصة، ولكنها منظومة ذات هدف خاص بها وآلية خاصة بها، فقد تبلور مفهوم جديد للمكان وأهم ملامحه، أن التنمية هي عملية تفاعلية، تتم في وسط معين هو الوسط المحلي، فالمجال المحلي له بعدان، البعد الاقتصادي باعتبارها منظومة تتيح الاستفادة من الوفورات الخارجية واقتصاديات الحجم (économie d'echelle) وتحقق العوائد المتزايدة خاصة من الناحية التكنولوجية، الهادفة إلى تطوير القدرة الابتكارية وتحسين مستويات الإنتاجية للمنشآت المنخرطة في المنظومة، والبعد الثاني مؤسسي وتنظيمي، حيث المجال المحلي من خلال تغذية الروابط المغروسة في داخله بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والكيان العلمي التكنولوجي والهيئات الممثلة للمجتمع المحلي"².

" تعتبر التنمية المحلية ركن من أركان التنمية الشاملة ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي أصبحت من أهم الاهتمامات لمختلف الحكومات وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب والخيرات بين الأجيال"³، فهي "عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة

¹ عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي: جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004م، ص26
² محمد عبد الشفيق عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 43-44، 2008م، ص 161-162
³ غريبي أحمد: أبعاد التنمية المحلية في الجزائر وتحدياتها، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، عدد 04، 2010م، ص02

على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية لتلك المجتمعات"⁴، وبالمقابل "لا تتوقف التنمية المحلية البتة على قيام الدولة وحدها بتمويل التجهيزات العمومية، لكن يجب على الفعاليات المحلية والجماعات المحلية على العكس من ذلك الصانعة لها والمبادرة الرئيسية من خلال تشجيع المبادرة وإنشاء المؤسسة انطلاقاً من هذه الفرص المحلية، بتقديم المساعدة لإنشاء المؤسسة وتطوير المشاركة التي تسمح بتسهيل الاندماج ونجاح المستثمرين وكذا تامين نطاقاتها المحلية وقيمتها إزاء هؤلاء المستثمرين أنفسهم"⁵.

كما ترتبط التنمية المحلية ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار، حيث يمكن القول أن الاستثمار هو الدعامة الأساسية للتنمية المحلية، فمن خلاله يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للفرد وكذلك خلق مناصب للشغل، لذلك وجب وضع برنامج استثماري متكامل باعتباره ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية، كما تعتمد التنمية الناجحة على سياسة استثمارية محكمة تراعي فيها العوامل الداخلية والخارجية وكل توجيه جيد للسياسة الاستثمارية تؤدي بالضرورة إلى التطور الاقتصادي و اللحاق بمصاف الدول المتطورة والعمل على المنافسة.

ومن جهة أخرى فإن " لكل دولة أسس وأنظمة تقوم عليها للنهوض باقتصادها، وتحقيق نصيبها في إستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، بمعنى هذه الأخيرة تستدعي تبني جملة من الأنظمة التي تعددت على مر العصور نتيجةً للتحويلات والتغيرات التي شهدتها العالم في مختلف الميادين، السياسية، الاقتصادية، الثقافية الاجتماعية، ومن بين هذه الأنظمة، نجد القطاع العام الذي تبنته معظم دول العالم خلال حقبات معينة ونادت به للوصول إلى ما تطمح إليه، بالمقابل نجد القطاع الخاص الذي يعتمد على الملكية الفردية، والعمل على تنميتها، في ظل المهارات والخبرات، وأسس الكفاءة والتأهيل، ولكل منها دوره وأهميته والغاية منه. وتعتبر الدولة عوناً اقتصادياً، تقوم منذ ظهورها بمجموعة من المهام التقليدية لا تزال قائمة لحد الآن. إذ لها دور هام في الاقتصاد (تخطيط، توجيه، تنظيم، رقابة وتصحيح) ويتمثل

⁴ مشري ناصر: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية نيسة)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011م، ص 61
⁵ وزارة التجهيز والتنمية العمرانية: الجزائر غدا، ملفات التهيئة، الجزائر، 1996م، ص 306

تدخلها على صعيد السياسات الاقتصادية، من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية، وذلك في إطار ما تحدده من أهداف اقتصادية معينة، من أجل تنمية شاملة"⁶.

و في "الجزائر بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكراً مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م) حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل استدراك النقص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى 08 ولايات شمالية، ثم تطورت إلى 18 برنامجاً بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م، الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية لأن 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة، ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974م)، حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات) وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعداداً و تسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD، إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة PSD، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات"⁷.

فالجزائر شهدت تغيرات اقتصادية هامة تتلخص هذه التغيرات في مرحلتين أساسيتين و هما مرحلة الاقتصاد الموجه من سنة 1962م حتى سنة 1988م، ثم الدخول في مرحلة الإصلاحات حتى اليوم" إن سياسة ترشيد الإستثمارات، تعتبر من بين الأدوات والعوامل الرئيسية لنجاح الإستراتيجية التنموية وإن ضرورة اللحاق الفعال بركب الاقتصاد العالمي، أدت السلطات العمومية الجزائرية انطلاقا من سنة 1988م، إلى خوض برنامج الإصلاح الاقتصادي، ضمن اقتصاد منفتح، وذلك بوضع آليات تشريعية ضرورية للانتقال إلى اقتصاد السوق، فأصدرت عدة نصوص، لا سيما قانون 10/90 للنقد والقرض

⁶ موسى سداوي: دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر- أطروحة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007م، ص 232

⁷ أحمد شريفي: تجربة الجزائر في التنمية المحلية http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog-post_31.html

وقانون الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993م، والأمر المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية لعام 1995م، وقرار 6 أكتوبر 1995م، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة والذي يسلم تسيير رؤوس أموال المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى 11 تجمع وطني و5 تجمعات جهوية، يعوضون صناديق المساهمة التي سيرت حقائبها 7 سنوات خلت، فتم الخوض في هذه الإصلاحات والاقتصاد الجزائري يعاني من تدني مدا خيل تصدير المحروقات، أدخله في فترة عدم الاستقرار يميزها ركود اقتصادي وتضخم متصاعد وندرة في الموارد المالية، مما أدى بالجزائر إلى إعادة جدولة ديونها وإمضاء اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي"⁸.

إن واقع التنمية المحلية في الجزائر " يتسم بالإختلال والبعد عن تحقيق الأهداف المرجوة وذلك ناتج عن عدم التوازن بين الأدورا والمهام المسندة إلى البلديات وبين الإمكانيات والوسائل المالية والبشرية التي تتوفر عليها إضافة على مشكل التقسيم الإداري الغير متوازن، بحيث لم تراعي عند انجازه المعايير ذات البعد الاقتصادي والتنموي قصد تحقيق التوازن الجهوي المطلوب"⁹.

وفي ظل المعطيات الجديدة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجزائر وتغير دور الدولة وارتباط التنمية المحلية أكثر بالعوامل الداخلية فإن إستغلال أفضل للموارد المحلية ومراعات خصوصيات كل وسط بالإضافة إلى اتباع مبدأ الحكم الراشد والمشاركة الشعبية، اليات تحقيق التنمية المحلية بمفهومها الشامل والمستدام ومدى مساهمتها في إزالة الفوارق المجالية، فلا بد من توفر موارد مالية ومشاريع استثمارية، بشكل مستمر ومتزايد، وهو المسعى النهائي للدولة الجزائرية

وفي هذه الدراسة سنحاول التعرف على دور الاستثمار في التنمية المحلية والتهيئة الترابية في إعادة التوازن المجالي في الجزائر متتبعين السياسة الجزائرية في هذا الميدان من خلال دراسة برامج التنمية المحلية المسطرة في ولاية البرج عن طريق الاستثمار العمومي والخاص للفترة(1999-2014م) ؟

⁸ عبد القادر بابا: سياسة الاستثمارات في الجزائر، دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و التجارة، جامعة الجزائر 2004م، ص 212

⁹ شواش عبد القادر: الدينامية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 01، 2013م، ص 03

✓ الإشكالية

ورثت الجزائر منظومة اقتصادية هشة بفعل النظام الاستعماري، تارك وراءه اقتصادا غير متوازن فدخلت الجزائر في جو من التحولات العميقة بعد الاستقلال، بفعل الجهود الكبيرة في عملية التنمية التي مست جميع القطاعات منها قطاع التنمية المحلية، حيث أعطت الدولة أولوية لهذا القطاع منذ الاستقلال، ضمن سياسة تهدف إلى إعادة التوازن الجهوي والإقليمي، حيث الدولة هي المسئول الأول عن التنمية المحلية في الجزائر عن طريق التدخل المباشر بواسطة مجموعة من المخططات أهمها عن المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)، "و هو برنامج الدولة ذي التسيير اللامركزي الأكثر استعمالا منذ سنة 1974، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية، من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية والمخططات القطاعية للتنمية (P.S.D) و هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك"¹⁰، "ومنذ سنة 2001 شرعت الجزائر في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط (، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في مايلي، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) أو المخطط الثلاثي 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج حوالي 7 ملايين دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دج ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييما تلا معظم المشاريع المبرمجة سابقا، البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009 الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دج ما يعادل 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج

¹⁰ شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011م، ص 128-132

السابق 1.216 مليار دج ومختلف البرامج لإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009م فقد قدر بـ 9.680 مليار دج حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى وكذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) أو المخطط الخماسي الأول 2010-2014 بقوام مالي إجمال يقدره 21.214 مليار دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دج، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دج 155 مليار دولار¹¹.

والجزائر وكغيرها من الدول وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها سعت إلى وضع جملة من القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار الخاص من أجل تهيئة بيئة مناسبة وتوفير الإمكانيات من أجل نمو القطاع الخاص الجزائري والأجنبي، حيث يمثل القطاع الخاص في الجزائر اليوم محور العملية التنموية، نظرا للإمكانيات التي يتمتع بها هذا الأخير، ففي مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء عدة هيئات إدارية ترمي إلى تطوير ومساعدة مشاريع الإستثمار ومن بين هذه الهيئات، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات متابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة¹²، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، من أهم مهامها تدعيم الشباب في ميدان الشغل من أجل القضاء على البطالة وخلق فضاءات للتشغيل، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (CALPIREF) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، حيث "تشير عبارة القرض المصغر إلى الأجهزة التي تسمح بتقديم قروض صغيرة أي (قروض مصغرة) لعائلات فقيرة

¹¹ محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد، 10 سنة 2012 م

ص 147

¹² الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة في 19 أكتوبر 1994، المرسوم التنفيذي رقم 94-319

بهدف مساعدتها على ممارسة أنشطة منتجة أو مدرة للمداخيل و بذلك فهي تمكنهم من تطوير مؤسساتهم الصغيرة جدا".¹³ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: (CNAC)، منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي تعمل على "تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية"¹⁴.

ورغم هذه المجهودات التي قامت بها الدولة في ميدان الإستثمار والتنمية المحلية إلا أن المنتجع لواقع التنمية المحلية على مستوى ولاية البرج وما أفرزته هذه الأخيرة من مؤشرات سلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، يدرك بعض القصور في تسيير شؤون هذا القطاع، و يلاحظ الفوارق المجالية التي تتميز بها هذه الولاية، أنظر إلى الجدول رقم (116) والخريطة رقم (98) الصفحة رقم (329) نظرا لغياب سياسة تنمية محلية في مستوى الطلب التي أغفلت دمج بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية مثل (خصوصية المجالات، أولويات الاستثمار و نوعية البرامج، إندماج الفاعلين،.....الخ) على الرغم من الغاية التي تهدف إليها التنمية المحلية في التوفيق بين المجال والمجتمع والاقتصاد، وعلى هذا الأساس فالسؤال الذي يطرح هل ساهمت التنمية المحلية في الحد من الفوارق المجالية في ولاية البرج من خلال البرامج المسطرة من طرف الدولة في إطار الاستثمار العمومي والخاص للفترة (1999-2014م)؟

¹³ <http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07>

¹⁴ <https://www.cnac.dz/default.aspx?id=250>

✓ الأسئلة الرئيسية للدراسة:

- ماهي برامج التنمية المحلية المسطرة من طرف الدولة لولاية البرج للفترة(1999-2014م)
- ماهو دور الاستثمار العمومي والخاص في عملية التنمية المحلية وإزالة الفوارق المجالية؟
- لماذا ولاية البرج تعاني من فوارق مجالية (إجتماعية، إقتصادية) رغم ان سياسة الدولة حاربت ذلك؟
- ماهي أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية على مستوى الولاية؟
- ما هي خيارات التنمية المحلية والإرتقاء التي يمكن تطبيقها في ولاية البرج؟

✓ أهداف الدراسة:

يهدف البحث التعرف على سياسة التنمية المحلية في الجزائر من خلال دراسة ولاية البرج (منطقة السهول)، وأهم التحديات التي تقف حاجزا أمام السلطات المحلية من اجل تجسيد أهداف التنمية المحلية وفق مقارنة جغرافية تربط بين الفوارق المجالية وسياسة التنمية المحلية المنتهجة من طرف الدولة في هذه الولاية، معتمدين على أسلوب المقارنة بين الاوساط الطبيعية الثلاثة المكونة لمجال الدراسة من خلال متابعة التغيرات التي تحدثها التنمية المحلية على مستوى المجالات الطبيعية المستفيدة من هذه البرامج والمخططات التنموية، المتمثلة خصوصا في الاستثمار العمومي والخاص، ومدى مساهمة هاذين القطاعين في عملية التنمية المحلية. والتركيز على أهم المخططات المنجزة من طرف الدولة مثل المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)، الذي يعد أهم أداة للجماعات المحلية في تجسيد عملية التنمية المحلية كونها تتميز بالشمول فلكل بلدية مخطط خاص بها بغض النظر عن انتمائها الجغرافي، فهذا النوع من المخططات موجه أساسا إلى أصغر وحدة إدارية وجغرافية تكون التراب الوطني، والمخطط الثاني التي تعتمد عليه الدولة في إطار التنمية المحلية، هو المخطط القطاعي للتنمية (P.S.D)، كما تعتبر هذه المخططات وسيلة أخرى للتنمية المحلية لطبيعة المشاريع التي تتبناها والتي تتميز بضخامة الحجم المالي وتمس قطاعات إستراتيجية مثل التعليم والصحة والسكن.... الخ، وكذلك من أهداف البحث التطرق إلى الاستثمار الخاص ومدى فعاليته ومساهمته في التنمية، حيث تعتبر ولاية البرج من الولايات

الرائدة في تصنيع الآلات الالكترونية والآلات الكهرومنزلية، فهي نموذج مصغر يمكن إتباعه لدراسة الاستثمار الخاص.

✓ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على التغيرات التي تحدثها برامج التنمية المحلية على مجال ولاية البرج من خلال تحليل وتقييم أثار بعض المخططات التنموية المبرمجة من طرف الدولة أو من طرف القطاع الخاص ومن جهة أخرى لأن هذه التغيرات التي تحدثها التنمية المحلية مرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمستوى المعيشي للمواطن والتوازن المجالي للمنطقة من جهة أخرى. كما تكمن أهمية هذه الدراسة أن في الفترة الزمنية المحددة من (1999م-2014م)، شهدت فيها الجزائر أكبر إصلاحات إقتصادية بعد الركود الذي مس الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات ومن مميزات هذه الإصلاحات التي باشرتها الدولة بعد سنة 1999م، تنوع في البرامج التنموية حجم الاعتمادات المالية، تنوع أوجه النفقات في مختلف القطاعات الاقتصادية، تعدد الأدوات، هذه المعطيات سمحت لنا بتتبع أولويات الإستثمار وسياسة التنمية المحلية التي انتهجتها الجزائر وانعكاساتها على ولاية البرج.

✓ فرضيات الدراسة:

حسب تساؤلات الدراسة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- محدودية الإمكانيات الطبيعية والبشرية أدت إلى صعوبة التنمية المحلية في الولاية
- النظرة القطاعية للمجال أدت إلى تباينات في مستوى التنمية المحلية للولاية
- غياب سياسة تنموية محلية ذات أولويات وأهداف ساهم في بروز فوارق مجالية

✓ الدراسات السابقة:

✓ الدراسات التي اهتمت بولاية البرج:

- رسالة ماجستير تحت عنوان التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية دراسة حالة ولاية البرج الفترة(1988-2000م)، للباحث جعفري بلقاسم (2003م)، جامعة الجزائر وكان الهدف من هذه الدراسة التعرف على التنمية المحلية في الولاية قبل سنة 1990م، وبعد الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها الجزائر

- رسالة ماجستير تحت عنوان دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة والبرج، للباحث عبد اللاوي عبد السلام(2011م)، من جامعة ورقلة، ويهدف هذا البحث إلى دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها، البحث في مقومات التنمية

- رسالة ماجستير تحت عنوان المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة نتائج أولية وفاق مستقبلية، للباحثة ميهوبي حورية (2015م)، من جامعة قسنطينة01، يهدف البحث إلى تقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ثلاث بلديات تنتمي لولاية البرج وهي بلدية مجانة، منصوره، أولا سيدي ابراهيم

- رسالة دكتورا علوم تحت عنوان إشكالية التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية في ولاية برج بوعريرج للباحث بن صافية سفيان(2017م)، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة قسنطينة01، عالج فيها الباحث خصائص وإمكانيات المناطق الجبلية وسبل تنميتها

✓ الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع:

- رسالة دكتورا علوم تحت عنوان الدينامية الاقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الاقليم الشمالي لولاية سطيف، للباحث شواش عبد القادر (2013م)، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة01، ومن بين اهداف الدراسة

معرفة أسباب تراجع مستوى التنمية المحلية في الوسط الجبلي، أسباب التباين المكاني في التنمية المحلية بين البلديات، المساهمة في إكتشاف نقاط القوة والضعف ومدى تشخيصها وتأثيرها على التنمية المحلية، وضع خريطة مستقبلية للإرتقاء بالأوساط الجبلية

- رسالة دكتورا علوم تحت عنوان، الفوارق الاجتماعية الاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيق، للباحث لحسن فرطاس(2014م)، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة01، ومن بين أهداف البحث التحليل العلمي للفوارق الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الدراسة، دراسة العلاقة بين البرامج التنموية واولويات المشاكل في إطار التنمية المحلية، كشف معوقات تنفيذ البرامج التنموية، أثر المشاريع الكبرى على إقليم الدراسة، التفكير في تنظيم العناصر المكونة لإطار حياة السكان

- رسالة دكتورا تحت عنوان خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية، حالة إقليم جيجل للباحث بولحواش علاوة(2001م)، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة01، حيث تطرق الباحث إلى الاستصلاح الاقليمي للمناطق الجبلية ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع دراسة خيارات التنمية الممكنة وما يترتب عليها من نتائج

- رسالة دكتورا تحت عنوان المقومات المحلية والتنمية الاقليمية في ولاية الطارف، للباحث لعيون عبد الكريم(2003م)، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة01 حيث تطرق الباحث إلى المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تكون التنمية مع إمكانية تحديد معطيات التنمية المستدامة

- رسالة ماجستير تحت عنوان التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد (الفاعلون والبرامج)، للباحث عبد السلام العياضي (2009م)، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 01، والهدف من هذه الدراسة التعرف على مفهوم التنمية المحلية في الجزائر كممارسة أو سياسة من خلال تحديد التأطير المؤسسات والهيئات الفاعلة، الموارد البشرية والطبيعية، الاقتصادية والمالية

- رسالة ماجستير تحت عنوان ميزانية البلديات والتنمية المحلية في ولاية قسنطينة (1998-2004م)، للباحثة أمال بودادة (2012م)، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 01، و من بين أهداف البحث معرفة الخلل الموجود بين مما منح للبلديات من إمكانيات خاصة المالية منها (أي الميزانية) و المهام الموكلة لها فيما يخص التكفل بتلبية حاجات المواطنين و تحقيق الرفاهية لهم من خلال التنمية المحلية

✓ **مناهج البحث: اعتمدنا في هذه الدراسة على**

- **المنهج الوصفي:** من أجل إعطاء نظرة تفصيلية لتوزيع الظواهر الجغرافية التي تتميز بها ولاية البرج، و إبراز إمكانيات المنطقة طبيعياً، بشريا وإقتصادياً، عن طريق استخراج نقاط القوة والضعف، للوقوف على على مقومات التنمية المحلية في المنطقة

- **المنهج التحليلي الكمي:** استخدمنا هذا المنهج لمتابعة مسار التنمية المحلية وتوجهاتها في ولاية البرج، من خلال تحليل معطيات الاستثمار العمومي والخاص للفترة (1999-2014م) اعتماد على البيانات والارقام وعرضها بأساليب مختلفة، لتحديد المناطق الأكثر استفادة من الاستثمار والمناطق التي تشهد ركوداً وتهميشاً

- **المنهج المقارن:** وهو المنهج الغالب في الدراسة، لأن المقاربة الجغرافية التي اعتمدنا عليها تربط بين الفوارق المجالية وسياسة التنمية المحلية في المنطقة، هذه المقاربة التي بدورها تعتمد على أسلوب المقارنة بين الأوساط الطبيعية الثلاث المستفيدة من الاستثمار وذلك عن طريق متابعة الاختلافات المجالية التي نتجت عن هذه السياسة التنموية في توزيع الهياكل القاعدية والتجهيزات وفك العزلة وتنشيط الحياة الاقتصادية والقضاء على البطالة.... الخ

✓ مراحل البحث:

• المرحلة النظرية:

تمت في هذه المرحلة الإطلاع على مختلف المراجع، التي لها علاقة بموضوع الدراسة أو تلك التي تناولت عناصر من هذه الدراسة (كتب، رسائل تخرج، مقالات، ملتقيات، بحوث علمية... الخ)، وقد سمحت هذه المرحلة من تكوين فكرة عامة عن موضوع الدراسة، وفهم الاشكالية وضبط بعض الفرضيات، واختيار المنهج المناسب

• المرحلة الميدانية:

- جمع المعطيات من مختلف المصالح الإدارية:

تتمثل في الاتصال بمختلف المصالح الإدارية والتقنية من اجل الإطلاع على مختلف الوثائق التي بإمكاننا توظيفها في الموضوع، سواء أكانت هذه الوثائق، كتب (مثل إصدارات الغرفة التجارية)، أو إحصائيات (مثل وثائق وكالات الاستثمار)، أو دراسات عن ولاية البرج (مثل المخطط الولائي للتهيئة، أو منوغرافيا ولاية البرج)، ومن بين المصالح التي تم الإتصال بها نذكر ما يلي:

- الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (D.P.S.B)
- الغرفة التجارية (C.C)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
- لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (CALPIREF)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)
- المصالح الفلاحية (D.S.A)
- مديرية البيئة (D.E)

- مديرية الري (D.I)
- مديرية الغابات (D.F)
- مديرية التربية
- مكتب التنشيط المحلي
- جمع المعطيات باستخدام الاستبيانات الميدانية:
- الاستمارة الأولى:

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على حركة سكان بعض البلديات في فترتين مختلفتين قبل سنة 2004م، وفي سنة 2014م، من أجل معرفة أثر التنمية المحلية بالنسبة للبلديات المستفيدة من الاستثمارات العمومية وهل فعلا هذه الاستثمارات ساهمت في تقليص الفوارق المجالية بين بلديات ولاية البرج، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات والخدمات العمومية مثل التعليم و الصحة والتغطية بالغاز الطبيعي والمياه الصالحة للشرب....الخ

- الاستمارة الثانية:

وجه هذا الاستبيان لمؤسسة كوندور التي تعتبر من مؤسسات القطاع الخاص والرائدة وطنيا في مجال الأجهزة الإلكترونية والتي تحظى بسمعة وطنية ودولية، بهدف التعرف على هذه المؤسسة من جوانب متعددة منها أنواع المنتوجات الذي تقدمها المؤسسة للأسواق الداخلية الجزائرية أو الخارجية، كمية الانتاج ، العمال من حيث مستواهم الدراسي واصلهم الجغرافي....الخ

• تحليل المعطيات:

بعد استكمال معطيات الدراسة سواء كانت النظرية أو الميدانية المرتبطة بالموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، قمنا بفرزها وتصنيفها وترتيبها ثم تحليلها لتوضيح دور الاستثمار في التنمية المحلية، في ولاية البرج، وتم عرض النتائج بعدة طرق واساليب منها الخرائط، الأشكال

المنحنيات، رسوم بيانية، إحصاءات وهذا ما يسمح بتفسير كثير من الظواهر الجغرافية وربطها بعضها ببعض، ومن جهة أخرى تتبع أثر التنمية المحلية بالنسبة للمجالات المستفيدة من الإستثمار وقد تم تفصيل هذه الدراسة وفق خطة تتماشى وطبيعة الموضوع ضمن أربع أبواب وهي كما يلي

الباب الأول: الإمكانيات الطبيعية والمؤهلات البشرية قسم إلى ثلاث فصول

- الفصل الأول: التنمية المحلية والاستثمار

يتناول هذا الفصل بعض المفاهيم النظرية التي تقوم عليها الدراسة، حول التنمية المحلية من حيث مفهومها وأهميتها وأهدافها، وسائلها وأبعادها ومصادر تمويل التنمية المحلية في الجزائر كما تطرقنا إلى بعض الأدبيات المتعلقة بالإستثمار، مفهومه، أهميته، أنواعه، أهدافه، والعوامل المؤثرة في الإستثمار

- الفصل الثاني: الإمكانيات الطبيعية

في هذا الفصل تم تناول لمحة تاريخية عن ولاية البرج، ثم تحليل المعطيات الجغرافية التي تتميز بها الولاية، بدراسة كل من التضاريس، المناخ، الشبكة الهيدروغرافية، الغطاء النباتي والهدف من الفصل إستخراج نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص للجانب الطبيعي

- الفصل الثالث: المؤهلات البشرية

تمت دراسة في هذا الفصل، تطور حجم السكان وتوزيعهم، الكثافة السكانية، معدل النمو، الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، العمالة الاقتصادية والهدف من هذه الدراسة، الوقوف على المؤهلات البشرية التي تتكون منها الولاية، ثم دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس المستوى والتركيب الاقتصادي لولاية البرج، بدراسة كل من القوة النشطة للسكان، المشاغلين فعلا، معدل البطالة، معدل الإعالة، التركيب الاقتصادي للسكان

الباب الثاني: الامكانيات الاقتصادية: قسم إلى ثلاث فصول

- الفصل الأول: الإمكانيات الفلاحية

الهدف من هذا الفصل استخراج الامكانيات الفلاحية التي تتميز بها ولاية البرج، وذلك بالتعرف على الهيكلة العقارية، توزيع الأراضي، دراسة الانتاج النباتي والحيواني وأهم التجهيزات الفلاحية

- الفصل الثاني: الإمكانيات الصناعية

تمت دراسة في هذا الفصل الإمكانيات الصناعية التي تتوفر عليها المنطقة، سواء المتعلقة بالقطاع العمومي أو القطاع الخاص، واستخراج نقاط القوة والتهديدات والفرص للقطاع الصناعي

- الفصل الثالث: الخدمات والتجهيزات

تعتبر الخدمات والتجهيزات من العناصر الاساسية لهيكلة المجال، والهدف من هذا الفصل التعرف على أنواع التجهيزات والمرافق الخدماتية التي تتوفر عليها ولاية البرج والتي تساهم في التنمية المحلية والتوازن المجالي

الباب الثالث: دور الاستثمار في التنمية المحلية في ولاية البرج: قسم إلى ثلاث فصول

- الفصل الأول: الاستثمار العمومي والخاص في ولاية البرج

تم التطرق في هذا الفصل إلى الاستثمار العمومي في ولاية البرج، عن طريق دراسة المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية، ومختلف البرامج الالتي إستفادت منها الولاية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادية، من خلال الإستثمار الخاص حيث تم التطرق إلى نشاط الوكالات الموجودة في ولاية البرج، منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار، الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والهدف من هذا الفصل التوصل إلى توجهات التنمية المحلية في ولاية البرج

- **الفصل الثاني : دور الاستثمار في التنمية المحلية في ولاية البرج**

الهدف من هذا الفصل توضيح دور الاستثمار العمومي والخاص في التنمية المحلية، وذلك بالتطرق إلى عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاعين، المساهمة في الإنتاج المحلي المساهمة التوازن المجالي....الخ

- **الفصل الثالث: تحديات التنمية المحلية في ولاية البرج وخيارات التنمية والإرتقاء**

تم التطرق في الفصل الأخير من الدراسة إلى الفوارق المجالية وأسبابها في ولاية البرج والتحديات لاتي تواجه التنمية المحلية في منطقة الدراسة بالإضافة إلى خيارات التنمية المحلية والإرتقاء في ولاية البرج والتي تعتبر كحلول للخروج من أزمة الفوارق المجالية التي تعاني منها الولاية خاصة المناطق الجبلية

- **نتائج الدراسة وتوصياتها:**

على ضوء الفصول السابقة تمت حوصلة لنتائج الدراسة، التي لها علاقة بالإشكالية، لإقتراح بعض الحلول التي تخدم البحث

- **الصعوبات التي واجهت الباحث لإنجاز هذه الأطروحة**

- إتساع منطقة الدراسة حيث تحتوي على 34 بلدية من بينها 24 بلدية ريفية جبلية و 10 بلديات سهلية مما صعب العمل الميداني خاصة المنطقة الجبلية الشمالية

- صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بالإستثمار سواء من الوكالات المحلية أو مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية و تضارب الأرقام والبيانات لبعض المصالح مما أستوجب التدقيق فيها، تبويب البيانات المتعلقة بالإستثمار العمومي مما تطلب وقت طويل من أجل إنجاز جداول تلخيصية

الباب الأول

مقومات التنمية المحلية في ولاية البرج
الإمكانات الطبيعية والمؤهلات البشرية

الفصل الأول: التنمية المحلية والاستثمار

الفصل الثاني: الإمكانات الطبيعية

الفصل الثالث: المؤهلات البشرية

الفصل الأول: التنمية المحلية والاستثمار

ظهر مصطلح التنمية المحلية في الستينات "وكانت قائمة على مبدأ بسيط، تعبئة الموارد الطبيعية والاجتماعية والفردية للمجتمع المحلي، ومن جهة أخرى نتيجة للتهيئة الإقليمية التي كانت على درجة عالية من المركزية، والعمل على استدراك التأخر الاقتصادي، فهي تنطلق في المقام الأول من الأقاليم المهمشة ضمن السياسات المختلفة للدولة وغالبا في المناطق الريفية، ومن هنا نكتشف شعارا الذي سيصبح الحجر الزاوية للتنمية المحلية فيما بعد (العيش، العمل، المساهمة في قرارات الدولة)، هذه المفاهيم أصبحت فيما بعد مبادئ التنمية المحلية، والتي تدعى عناصر التمكين من القرار على المستوى المحلي"¹، فالتنمية المحلية "نشأت حول عمليات تعبئة مندمجة(اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا ومؤسساتيا) والفاعلين المحليين، هذه التعبئة من اجل التنمية المحلية تبحث في سياسة لفائدة السكان المحليين من اجل النهوض باقتصادها والحفاظ على الهوية المحلية، حيث وقعت حركة ذاتية متصاعدة من قبل المجتمع المحلي، تمثل في الأصل حل وسط بين التنظيم السياسي (اللامركزية في السياسة الاجتماعية والتشغيل مبدأ التشاور..الخ)، التخطيط الاقتصادي(إنشاء مصادر صناعية، التبادل على المستوى المحلي والعالمية)، البعد الاجتماعي(تنظيم مؤسسات المجتمع، الهوية المحلية والحركة الاجتماعية)"²، كما يعتبر "الاستثمار الوسيلة الأفضل للتغلب على مشكلات التنمية، خاصة إذا وجد تقدم ملحوظ له مؤشرات إيجابية تجاه الاستقرار والإصلاح الاقتصادي، لذلك وجب وضع برنامج استثماري متكامل باعتباره ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية"³ وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على بعض الأدبيات المرتبطة بالتنمية المحلية والاستثمار، من حيث المفاهيم، الأهمية، الأهداف،..... الخ

¹Frederic tesson, introduction au cours de développement local,cours niveaux L2.L3, univ-pau.fr,2006,p01

²pierre-noeldenieuil, développement social, local et territorial, revue monde en développement, 2008/2n142, p113-130, france

³برحومة عبد الحميد:محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها،رسالة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قسنطينة، 2007، م، ص05

I-1-1- مفهوم التنمية المحلية:

أ- مفهوم التنمية:

أصبحت مواضيع التنمية من أهم المواضيع المتداولة في الآونة الأخيرة بالدراسة والاهتمام من قبل مختصين في جميع الميادين، ففي البداية، كانت معظم الدراسات في التنمية مرتبطة أكثر بعلم الاقتصاد ثم، تطور مفهوم التنمية ليشمل العديد من الحقول المعرفية، كالتنمية البشرية، التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية، وتعرف التنمية على أنها " عملية متعددة الجوانب تشمل تغيرات أساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات التي تتبناها المؤسسات القومية في مجال الإنتاج والخدمات، وترمي لزيادة النمو الاقتصادي والتقليل من عدم المساواة والتخلص من الفقر المطلق"⁴

ب- مفهوم التنمية المحلية:

- هي عبارة " حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستنارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"⁵

- التنمية المحلية، "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية أن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً"⁶

⁴ عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي: مرجع سابق، ص 09

⁵ رشيد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، القاهرة، مصر، 2002 م، ص 19

⁶ كمال التابعي: تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993 م، ص 23

- التنمية المحلية "عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على نطاق محلي انطلاقاً من تعبئة وتنسيق الموارد المتاحة في الإقليم"⁷
- وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية على "أنها مجموع العمليات التي يمكن بها توحيد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية"⁸

I-2-1- أهداف التنمية المحلية:

- أما من حيث الأهداف المرجوة منها فإن التنمية المحلية تهدف إلى:⁹
- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساساً لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي
 - زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة
 - زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها فمنطلق التنمية المحلية، إذن هو مبدأ البناء من أسفل بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية، نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع، لأن التنمية هي عملية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع تتكامل فيها كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية بمعنى أنها تشمل كل القطاعات، وهي مفهوم كلي وشامل يتضمن تهيئة الإمكانيات الذاتية المتوفرة للاقتصاد الوطني وتعتمد على نوعية الإنسان لأنه أساس التغيير والتنظيم والتحكم في الوسائل المتاحة

⁷Frederic santamaria, développement local, www.hypergeo.eu/article424

⁸منال طلعت محمود: الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003م، ص27

⁹بن الطاهر حسين: التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، مارس 2012م، ص 456

I-1-3- أهمية التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهمية على عدة مستويات، فعلى المستوى الدولي يستطيع المستثمرون المحليون من نقل استثمارهم إلى بلدان أخرى وإنشاء شركات متعددة الجنسيات والإستفادة من مزايا البلد المستقبل للإستثمار ونقل التكنولوجيا إليه في إطار المنافسة، أما على المستوى الوطني فإن التنمية المحلية تعمل على الزيادة في الدخل الوطني وترقية النشاطات ما يساهم في تطوير الإقتصاد وإستقرار السكان، أما على المستوى الإقليمي فإن المجتمعات المحلية تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سواء مما يساهم على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل كما يستفيد منه القطاع الخاص بالإضافة إلى المجتمع المحلي

I-1-4- أسس التنمية المحلية:

ترتكز التنمية المحلية على أساسين هما:

- "المشاركة الشعبية، وذلك بمشاركة الأهالي انفسهم في جميع الجهود التي تبذل من لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين قدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والإعتماد على النفس والمشاركة"¹⁰

I-1-5- أبعاد التنمية المحلية:¹¹

أ- البعد الاقتصادي: عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح

¹⁰ عيسات العربي و براهمي حياة: دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية، المنطقة الصناعية ابرج بوغريريج نموذج الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق،المركز الجامعي لبرج بوغريريج 14-15 أفريل 2008 ص 3

¹¹ غريبي أحمد: مرجع سابق، ص 9-11

التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس..الخ، هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه الطريقة.

ب- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية، على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية

ت- **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظم بيئية حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة

6-1-I- مجالات التنمية المحلية:

هناك العديد من البرامج والمشروعات التي يمكن الاسترشاد بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع ويمكن حصر معظم هذه البرامج والمشروعات فيما يلي:¹²

¹² علاوي عبد الفتاح: دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، المركز الجامعي ليرج بوعربريج 14-15 أبريل 2008 ص 2-3

- أ- برامج عمرانية: تشمل هذه البرامج
- توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع المحلي
 - تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها
 - وزرع الشجار وحملات النظافة العامة
 - أشغال الطرق والمطارات
 - إنشاء السدود والجسور
- ب- برامج صحية: تشمل هذه البرامج
- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة
 - التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة
- ج- برامج اجتماعية: تشمل هذه البرامج
- إنشاء دور الحضانة
 - إنشاء مشروعات للأسرة المنتجة لمساعدة الأسرة في زيادة دخلها
 - تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات بالجهود الذاتية
 - تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار من خلال إنشاء المؤسسات الادخارية وترغيبهم في هذه العملية لتنمية الموارد والمدخرات المحلية.
- د- برامج تعليمية: تشمل هذه البرامج
- إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة
 - التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة
 - التوسع في إقامة المكتبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع
- هـ- برامج ثقافية: تشمل هذه البرامج
- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناقش الأحداث الجارية
 - إنشاء مكتبات عامة لتشجيع المواطن على الاطلاع والثقافة

المختلفة، أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانيتها إضافة إلى القروض والهبات والوصايا والشركات

أ- الموارد المحلية الذاتية:

تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة على أن أهم هذه الموارد هي :

- الضرائب المحلية:

تعرف الضرائب المحلية "كل فريضة مالية تتقاضاها إحدى الهيئات العامة المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تحتلها دون النظر إلى مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة وهي ضريبة المباني والأراضي الزراعية والضريبة العقارية والضريبة على المهن والضريبة على الدخل ونظام الضريبة وهناك نوعين من الضرائب، الضرائب مستقلة وضرائب مرتبطة والصورة الثانية تعني الضريبة تكون مضافة إلى الضريبة العامة، بمعنى أنها تحتسب على أساس نسبة مئوية، من وعاء هذه الضريبة العامة، أو من حصيلتها ب اسم الضريبة المحلية، أما الضرائب المستقلة فلا ترتبط بضرائب العمولة بأي رباط، بل تتميز بطابعها المحلي المستقل، وهذه الضرائب تشكل مصدرا أساسيا للتمويل المحلي، ومع ذلك فالجماعات المحلية تتسع بقدر محدد من الحرية في اختيار ضرائبها وتحديد نوعها بحسب حاجاتها إلى الأموال وبذلك يكون النظام الضريبي المحلي جزءا مكملا للنظام الضريبي للدولة كلها"¹⁴

➤ تقسيم الضرائب المحلية حسب عددها:

"تنقسم الضرائب حسب عددها إلى الضرائب المتعددة، حيث تنصب الضريبة الواحدة على مجال واحد دون غيره كضريبة المباني في إنجلترا وضريبة العقارات في الولايات المتحدة التي تبلغ أحيانا 8%

¹⁴الصالح ساكري: المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008م، ص 188

من مجموع الضرائب المحلية أما الضرائب المتعددة فتتصب على أنواع متعددة من الضرائب كما هو الحال في فرنسا وبلجيكا.

وللضريبة الواحدة عدة مزايا أهمها سهولة تحصيلها وتقديرها والاقتصاد في تحصيلها لوجود عدة أجهزة لتقدير الضريبة وتحصيلها بالإضافة إلى أن الضريبة الواحدة ذات عائد مستقر وثابت. أما عيوب هذه الضريبة فتتمثل في عجزها كمورد مالي في تغطية الاحتياجات المحلية، كما أنها لا تحقق المساواة بين الأفراد لأنها تنفرد بفئة من المواطنين دون غيرهم كما أنها تغري المكلفين على التهرب منها إذا كانت طبيعتها تسمح بالتلاعب في وعائها"¹⁵.

➤ تقسم الضرائب المحلية تبعاً لوعائها:

"يمكن تقسيم الضرائب المحلية تبعاً لأوعيتها إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال والصورة الوحيدة للضرائب على الأشخاص هي ضريبة الرؤوس ويكون عائدها الأفراد وليس أموالهم وتفرض على الأشخاص البالغين في نطاق الوحدة على أساس فئة موحدة بالنسبة لجميع الأفراد الخاضعين لها.

واهم مزايا هذا النوع من الضرائب المحلية، سهولة تقديرها وتحصيلها وثبات عائدها وامتداد عبئها إلى غالبية المواطنين المحليين، بالإضافة إلى كونها تعتبر مورداً محلياً ذاتياً مطلقاً، وأما عيوب هذا النوع من الضرائب هي أن تحصيلها قليل ولا تحقق قواعد العدالة الضريبية، أما الضرائب على الأموال فهي التي يكون وعائها المال وليس الأشخاص وهي على عدة أنواع منها، ضريبة المباني، ضريبة الأراضي، ضريبة المواشي، الضرائب على المواشي المنقولة أو ضرائب الدخل، ضرائب أخرى غير مباشرة"¹⁶

- الرسوم المحلية:

يعرف "الرسم بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة و يدفعه الفرد ، كلما تؤدي إليه خدمة في كل مرة معينة تعود عليه بنفع خاص ، و يتميز الرسم المحلي بعدة خصائص هي:

¹⁵ الصالح ساكري: مرجع سابق ص188

¹⁶ الصالح ساكري: نفس المرجع، ص189

- لا يفترض في الرسم المحلي بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة بالكامل ، و لا يجوز تحقيق الربح منه بغية عدم كف أفراد المجتمع المحلي عن استغلال هذه المرافق
- تفرض الرسوم المحلية كذلك على المجال العام و المجالات الصناعية و التجارية بفئات مختلفة مقابل استفادتها بالمنافع العامة المحلية ، و تدفع هذه الرسوم بنسب متفاوتة حسب الأهمية النسبية لكل نشاط
- تنظم الرسوم المحلية بقرار من الوزير المختص أو من مجلس الوزراء، تحدد فيه أسس وإجراءات إقرار و حساب الرسوم ذات الطابع المحلي ، و طريقة التنظيم منها.
- ترتبط الرسوم المحلية بخدمة معينة يجب أن تؤدي ، و لذلك فمن المتوقع و المطلوب أن تؤدي تلك الخدمة على أكمل وجه و بأعلى كفاءة.
- تتنوع الرسوم المحلية بتنوع الخدمات التي تؤديها السلطة المحلية للأفراد ، كما تستعين هذه الأخيرة بحصيلة الرسوم على أداء مهامها التي يغلب عليها طابع المنفعة العامة
- تسمح مختلف أنظمة الإدارة المحلية بحق التنظيم للأفراد و أصحاب الأنشطة من هذه الرسوم و النظر في تعديلها ، حيث من الممكن أن لا تتوافق التقديرات مع رغبات المستفيدين
- تتوقف حصيللة الرسوم المحلية على الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تعيشها المجتمعات المحلية ، و هي بذلك يمكن أن تتفاوت من مجتمع محلي إلى آخر
- يجب أن يسبق فرض أو إلغاء الرسوم المحلية دراسة العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار¹⁷.

- إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:

"يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق توفير خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن وتأجيرها لملائة لمحدودي الدخل، فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات، سواء كانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة

¹⁷ خنفرى خيضر: تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، رسالة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012م، ص 35-36

المحلية أو تشغيلها وإدارتها مباشرة لقاء أثمان محدودة تعود على المجالس المحلية لدى البنوك أو المقدمة لبعض الهيئات المحلية كقروض¹⁸.

I-1-7-3- الموارد المحلية الخارجية:

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

"يعد الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع مباشرة لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مهمته الأساسية تسيير وتمويل صندوق التضامن وصندوق الضمان البلديين وكذلك الولائيين المنصوص عليهما في المواد من 166 إلى 169 من قانون البلدية، والتي تتكفل بدورها بتمويل ميزانية البلدية و تغطية النقص في المحاصيل الجبائية، وكذلك يقوم الصندوق بتقديم المساعدات المباشرة للجماعات المحلية، خاصة إعانة التجهيز والاستثمار بهدف دعم برامج التنمية المحلية وتقدر نسبتها في 40% موزعة بين البلديات (75% والولايات 25%) ومن بين شروط منح الإعانات هو مراعاة مساحة البلدية، ومعدل نموها المحلي وفق المخطط الوطني المعد من طرف وزارة الداخلية، كما أن الإعانات تقدم باسم الوالي الذي يحدد المشروع المراد إنجازه ومضمونة وغلافه المالي، وهو ما يدل على حضور سلطة الوصاية في نظام عمل هذا الصندوق فبالإضافة كونه صندوق مركزي نظراً لخضوعه لوصاية وزارة الداخلية مباشرة، فإن نظام عمله لا يتضمن إشراك البلدية في المجالات والمشاريع المراد تمويلها، هذا بالإضافة إلى الإجراءات الثقيلة والمعقدة في تسييره ومما أفقد الصندوق فعاليته أيضاً هو تحويل القسط الكبير من إيراداته إلى تسيير نفقات الحرس البلدي منذ تردي الأوضاع الأمنية وتأسيس هذه الهيئة الأمنية، والتي تسيير من طرف مصالح الدرك أو الأمن لكن نفقاتها يتحملها الصندوق ولهذا ومن أجل تفعيل دور هذا الصندوق يجب تقريبه أكثر من البلديات من خلال إنشاء صناديق محلية جهوية، ولأنية (لكي يتسنى له تحديد بشكل أفضل احتياجات الهيئات المحلية)"¹⁹

¹⁸ الصالح ساكري: مرجع سابق، ص 189

¹⁹ عزيز محمد الطاهر: آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، ماجستير إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011م، ص 99

- إعانة مخططات وبرامج التنمية:

بالإضافة إلى الإعانة التي تقدمها الدولة عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية فإن هناك آلية أخرى للتمويل المركزي عن طريق مخططات وبرامج التنمية المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 380/81 حيث نصت المادة الخامسة من المرسوم على نوعين من المخططات البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية

- المخطط البلدي للتنمية:

"والمنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 136/73 المؤرخ في 9 أوت 1973م ويحتوي على برامج و المشاريع التي تخص البلدية في المجال الفلاحي والقاعدي والتجهيزات الضرورية للمواطنين ورغم أنه أقرب مخطط لتجسيد اللامركزية إلا أن هذا المخطط يوضع باسم الوالي الذي بإمكانه رفض بعض المشاريع التي أقرها المجلس المنتخب، في إطار ممارسة الرقابة على نشاط البلدية وبحكم أنه الأمر بالصرف فيما يخص الغلاف المالي الذي يغطي مشاريع هذا البرنامج والتي مصدرها ميزانية الولاية و ليس البلدية فالمجلس البلدي يقترح المشاريع والوالي له صلاحية التصرف في هذه المشاريع"²⁰

- المخطط القطاعي للتنمية:

"وهو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل تحته كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليه و يعد هذا المخطط من طرف المديريات التنفيذية للولاية ويسجل باسم الوالي، أما مصدر التمويل فهو ميزانية الدولة المحددة على مستوى كل قطاع أي حسب الوزارات المعنية بالبرامج التنموية المسجلة في هذا المخطط"²¹.

- المخططات الوطنية المرفقة بالبرامج الخاصة:

وهي " برامج وطنية موجهة تستفيد منها جميع البلديات ، مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي صندوق دعم الجنوب والهضاب العليا - الصناديق الخاصة - برنامج دعم النم و . وغيرها من المخططات المركزية وهي تخضع للمخطط الوطني للتنمية وبالتالي فان مصدر التمويل هو ميزانية الدولة التي تمول بدورها

²⁰ عزيز محمد الطاهر: نفس المرجع، ص 100

²¹ عزيز محمد الطاهر: مرجع سابق، ص 100

الصناديق الخاصة من العائدات الجبائية و الاستثمارات، وقد عرفت الجزائر مرحلة المخططات الوطنية الكبرى مع أول مخطط ثلاثي (1967-1969م)، ثم المخططات الرباعية والخماسية إلى آخر مخطط وهو الخماسي الحالي (2010-2014م)، وتتشترك هذه المخططات في كون هذه البرامج تستفيد منها البلديات لكن تحت الوصاية المباشرة للوالي الذي يحدد البرامج والمشاريع ويشرف على تمويلها وتسييرها وهذا دون اعتبار أو استشارة المجالس المحلية أو تمكينها من المراقبة والمتابعة لهذه المشاريع وهي نوع من الوصاية المشددة على الجماعات المحلية التي قد تصل إلى حد اختيار الحاجات المحلية وهو ما يشكل إضعاف للقرار المحلي وتكريس تبعية المجالس المنتخبة للسلطة المركزية²²

- الإعانات:

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات، العمومية و الجماعات المحلية و ذلك من دون أن تحصل الدولة على مقابل، أي دون أن تلزم هؤلاء المستفيدين برد هذه الإعانات لا نقديا ولا عينيا، و بالنسبة لإعانات السلطة المركز ة للجماعات المحلية اتخذت أشكال متعددة طوال مراحل التنمية الوطنية انطلاقا من البرامج الجهوية الخاصة للتنمية ،إلى إعانات التنمية المحلية و التي تطورت منذ المخطط الرابع الثاني إلى مخططات البلدة للتنمية والتي انفردت بها الدولة في مجال إعاناتها للتنمية في البلدية و حددتها كبرنامج خاص بها لا تدخل أي جهة مالية أخرى لتمويلها بالإضافة إلى الإعانات الإدارية وهي عبارة عن اعتمادات مالية مفتوحة في ميزانية الدولة بهدف مساعدة الهيئات العمومية والمحلية توجه هذه المساعدات إلى قسم التسيير لتغطية نفقات الموظفين و مصاريف إعادة ترتيبهم و بصورة عامة ما تعترضها من نفقات التسيير العام لمصالحها الإدارية²³

²² عزيز محمد الطاهر: نفس المرجع، ص 101

²³ بودادة امال: ميزانية البلديات والتنمية المحلية في ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012م، ص 281-282

I-1-8- تعريف الاستثمار:

حسب الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001م، يقصد بالاستثمار²⁴

- اقتناء أصول تدرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية

I-1-9- أنواع الاستثمار:

يقسم الاستثمار إلى عدة أنواع وتختلف تسميتها من كاتب إلى آخر و أهم أنواع الاستثمار هي:

أ- تقسيم الاستثمار حسب طبيعته:

يقسم الاستثمار حسب طبيعته إلى نوعين أساسيين، الاستثمار الظاهري، و هو كل "استثمار لا ينتج عنه سوى انتقال السلع الرأسمالية من مكان إلى آخر، دون التأثير في الطاقة الإنتاجية وهو نوعان الاستثمار المالي، الاستثمار في الموجودات لغرض الاستغلال، الاستثمار الحقيقي، "ويشمل كل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال في المجتمع، أي زيادة الطاقة الإنتاجية كسواء الآلات والمعدات .. الخ، وبعبارة أخرى يكون الاستثمار حقيقيا إذا ما وفر للمستثمر حقا في حيازة أصل حقيقي، والأصل الحقيقي هو ذلك الأصل الذي له قيمة اقتصادية في حد ذاته ، وإذا ما استخدم فإن نتيجة استخدامه تنتج عنها منفعة اقتصادية تظهر في شكل سلعة أو خدمة،"²⁵

ب- تقسيم الاستثمار حسب مدته:

هذا النوع من "الاستثمارات يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية للاستثمار ويقسم عادة إلى نوعين وهما الاستثمارات قصيرة الأجل تشمل كل من الودائع الزمنية والأوراق المالية (الأسهم والسندات) والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، من تمويل رأس المال العامل وتمويل الصادرات والواردات وحدد البعض مدة الاستثمار قصير الأجل ما بين سنة إلى سنتين والاستثمارات متوسطة الأجل هي

²⁴ الجريدة الرسمية عدد 47، الصادرة في 22 غشت 2001م، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001م

²⁵ عمر صخري : مرجع سابق، ص 170

الاستثمارات ما بين قصيرة الأجل والطويلة الأجل وحدد المدة بعض الكتاب مابين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات والاستثمارات طويلة الأجل تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تقتني بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة ويكون من الصعب تحويلها إلى نقدية او عن طريق البيع ويكون هدف المستثمر هو الحصول على تدفقات نقدية وحدد مدتها بعض الكتاب بالفترة من سبع سنوات إلى عشرة سنوات وما فوق والبعض حددها بعشر سنوات²⁶

ث- تقسيم الاستثمار حسب الغاية:

يصنف الاستثمار إلى استثمار تطوير والغاية منه تطوير المؤسسة وذلك بالرفع من طاقتها الإنتاجية عن طريق استخدام وسائل إنتاج حديثة وهو نوعان، استثمار الطاقة، استثمار استراتيجي، استثمار حماية: الغرض من هذا الاستثمار هو حماية نشاطات المؤسسة وخاصة الرئيسية منها، من خطر التوقف كأن تستثمر مؤسسة تعمل في مجال النسيج في زراعة القطن باعتباره مادة أولية أساسية للعملية الإنتاجية وذلك لتفادي الإنقطاعات في التموين من هذه المادة الأساسية²⁷

د- تقسيم الاستثمار حسب مستوى التأكد²⁸:

يصنف الاستثمار حسب درجة التأكد إلى ثلاث أنواع ، استثمار تجديد يتمثل هذا النوع من الاستثمار في تجديد وسائل الإنتاج التي تم إهلاكها أو ارتفاع تكاليفها الاستغلالية أو ظهور وسائل إنتاج أكثر جودة وأقل كلفة، استثمار توسعي ويهتم بالنشاطات الثابتة من حيث النوعية ولكنها قابلة للتطور من حيث الحجم من خلال رفع الإنتاج، استثمار جديد ويتمثل في إضافة استثمارات جديدة، فهو موجه لخلق نشاطات جديدة، وهذا بدوره يتطلب القيام بدراسة معمقة للمحيط (دراسة السوق، أذواق المستهلكين المنافسة) وذلك لمعرفة مدى تقبل المنتج الجديد

²⁶ فيصل حبيب حافظ: دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد السعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص 20

²⁷ برحومة عبد الحميد: مرجع سابق، ص 07

²⁸ برحومة عبد الحميد: نفس المرجع، ص 08

هـ استثمار الموارد البشرية، والاستثمار الاجتماعي:

إن الرأسمال البشري، "يظهر كنفقات عند استعماله، كعامل من عوامل الإنتاج والتي تمثل مجموع الكفاءات، الإنتاجية الفردية المتعلقة بصحة الفرد، والكفاءة الفيزيولوجية، وخبرته في العمل وتكوينه وتدريبه المهني في الميدان، وعليه فإن توظيف فرد معين ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين يعتبر ضرباً من الاستثمار، نظراً لما يؤديه من خدمات ومهام اتجاه مؤسسته، وهذا يؤدي إلى الإضافة في أرباحها وإنتاجيتها، أما الاستثمار الاجتماعي يغلب عليه الطابع الكيفي و النوعي، على الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية والترفيهية والثقافية والسياحية... الخ، فتقاس المر دودية في هذا النوع من الاستثمار بمدى التحسن والتطور الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة ويندرج في إطار الاستثمار الاستراتيجي أو الاجتماعي، جملة من المشاريع الحكومية كمشاريع مراكز الأمن والصحة العمومية وشق الطرقات، أي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي"²⁹.

و- الاستثمار العام والاستثمار الخاص:

يقصد بالاستثمار العام هو " ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين "30 و الاستثمار الخاص هو "الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساساً خلال فترة زمنية مستقبلية"³¹.

I-10-1- أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوماً لتحقيق الأهداف التالية³²

- تحقيق العائد الملائم

²⁹ عبد القادر بابا: مرجع سابق، ص 41-42

³⁰ غدير بنت سعد الحمود: العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004م، ص 29

³¹ غدير بنت سعد الحمود: مرجع سابق، ص 20

³² الطاهر حيدر حردان: مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997م، ص 20

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)

- استمرارية الدخل وزيادته

- ضمان السيولة اللازمة

I-1-11- مجالات الاستثمار:

يراد بمجالات الاستثمار، " هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر مأن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية، وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية"³³

أ- الاستثمارات المحلية:

الاستثمارات المحلية " هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية "³⁴

ب- الاستثمارات الخارجية:

الاستثمارات الخارجية، " هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر "³⁵

I-1-12- أدوات الاستثمار:

توجد " عدة أدوات متاحة في ميدان الاستثمار، وأداة الاستثمار ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره ومن بين أهم الأدوات لدينا مايلي"³⁶

أ- الأوراق المالية :

تعتبر الأوراق المالية من أهم وأبرز أدوات الاستثمار لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار وللأوراق المالية عدة أصناف تختلف حسب معايير ومقاييس مختلفة

³³عبد القادر بابا:مرجع سابق، ص 43

³⁴زياد رمضان: مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، ط 1 ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1998 م، ص36

³⁵زياد رمضان:مرجع نفسه، ص36

³⁶عبد القادر بابا:مرجع سابق، ص46-47

ب- العقارات كأداة للاستثمار :

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، كإجراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي) وإما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية

ج- المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار :

إن المشروعات الاقتصادية، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منها ما هو صناعي وزراعي وتجاري، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية كالآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل والعمال والموظفين

د- العملات الأجنبية كأداة للاستثمار :

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية خاصة في العصر الحاضر، إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك، باريس، لندن..... الخ

هـ- المعادن النفيسة كأداة للاستثمار :

أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي، تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها، عن طريق البيع والشراء المباشر، وإيداع الذهب لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة

و- صناديق الاستثمار كأداة للاستثمار :

صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية، تكونه مؤسسة مالية متخصصة كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية وخبرة في مجال تسيير الاستثمارات وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار

I-1-13- العوامل المؤثرة على الاستثمار:

حتى "يتحقق الاستثمار لا بد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية، وهنا لا بد من تحليل العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الاموال المستثمرة وزيادتها و هذه العوامل هي

الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، معدل أسعار الفائدة، الدخل القومي، توفر البنى التحتية والارتكازية والانفتاح الاقتصادي³⁷

I-14-1- السياسة الاستثمارية في الجزائر:

I-14-1-1- السياسة الاستثمارية في ظل المخططات:

"الهدف الأساسي من سياسة المخططات التي اتبعتها الجزائر في تلك المرحلة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للاشترابية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية بالإضافة إلى التوازن الاقتصادي لذا اعتمدت الجزائر في إستراتيجيتها للتنمية على سياسة المخططات ابتداء من سنة 1967 وهو أول مخطط ، ثم المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني ثم المخطط الخماسي، لقد اعتبر ميثاق سنة 1967 التخطيط الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية، وإنه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها"³⁸

أ- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

أول مخطط وضعته الجزائر في تلك الفترة يمتد على فترة ثلاث سنوات وكانت المهمة الأساسية لهذه الخطة هي "إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات التالية 1970-1973 وكانت أهداف هذه الخطة تتضمن إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه ، كما أن الخطة لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي ولم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فرع، لقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة"³⁹

³⁷ دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 26

³⁸ محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص 43

³⁹ زرنوح ياسمين: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التنسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 153

ب- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

"كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وكذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غاية هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية، وتم تحديد نسبة النمو السنوي وهذا ما يدل يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل وستوفر فوارق للتنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية والثقافية للسكان."⁴⁰

ج- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

يعدّ هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، "ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي الأول. وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي في، تدعيم الإستقلال الإقتصادي، وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛ رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا، تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة، وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور"⁴¹.

⁴⁰ زرنوح ياسمينية: مرجع سابق ص156

⁴¹ دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، دكتورا علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، 2005، ص242

د- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

"لقد جاء هذا المخطط بهدف تقويم المرحلة السابقة، التي وإن وسعت الاقتصاد الوطني، واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، غلا أنها سجلت اختلالا في التوازن، وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن، والإقلال من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار، ومنذ سنة 1980 شرع في رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاعي الفلاحة والري وتدعيم المنتجين، أما أهداف هذا المخطط في القطاع الصناعي، هي مضاعفة العمل الصناعي، من أجل إتمام المشاريع الجاري إنجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية، ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة"⁴²، إن التوجه الجديد لسياسة تخطيط التنمية هو التركيز على إعادة تنظيم الاقتصاد حسب المحاور التالية"⁴³

- التهيئة الإقليمية بهدف توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد
- إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية
- إعادة مراجعة استراتيجيات التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة عالية هي أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة
- اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي في القطاع الإنتاجي الصناعي
- تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالمبليات والولايات والمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية.

هـ المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

يشكل المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى بلوغ غايتين تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة

⁴² عبد القادر بابا : مرجع سابق ص 219

⁴³ محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني،

والوسائل الممكنة تعبئتها من جهة، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، وخاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط 85-1989، وهذا الأخير نفسه يعتمد على

إنجازات المخطط السابق، ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي⁴⁴

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات
 - المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية
 - تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات
 - المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد
 - تخفيض التكاليف وأجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات
 - تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين (المؤسسات والعائلات)
- ومن خلال دراسة السياسة الاستثمارية في ظل المخططات نستنتج أن مجهودات كبيرة بذلت في هذا الميدان وحققت عدة إنجازات على المستوى الاجتماعي والإقتصادي ولكن "النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج المخصصة لعمل التنمية. بالإضافة إلى ذلك لقد تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة (67-78) ب بروز الإخلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي"⁴⁵، كما أن المخطط الخماسي الأول "وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد والاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية، لكنها سجلت مع هذا اختلالاً في التوازن كان لابد من تقويمه، وهذا ما أراد المخطط الجديد القيام به، أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدّل الفائدة، لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى وطموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي"⁴⁶

⁴⁴ دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 354

⁴⁵ دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 291

⁴⁶ دراوسي مسعود: نفس المرجع، ص 356-357

I-14-2- السياسة الاستثمارية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2014م)

أ- برنامج الاستقرار الاقتصادي:⁴⁷

شمل برنامج الاستقرار الاقتصادي على أربع برامج وهي،

- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: شمل إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصور قانون النقد والقرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية، السماح بإنشاء بنوك تجارة أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية
- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: شمل على إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك الجزائري المركزي، تخفيض قيمة سعلا الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري، تحرير التجارة الخارجية والداخلية، تشجيع أنواع الادخار وتخفيض من الاستهلاك، تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة
- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: تضمن الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية جديّة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن
- برنامج التعديل الهيكلي:⁴⁸ لقد رفضت السلطات الجزائرية بعد أزمة 1986، الحل القائم على إعادة الجدولة رغم الصعوبات الكبيرة لاستعادة القدرة على الوفاء بالديون لأنها كانت ترى في ذلك الاعتراف بفشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية من جهة و أن إعادة الجدولة ستزيد من الوضع تازمنا بحيث لا يمكن التحكم فيه من خلال الآثار الاجتماعية التي ستقرزها من جهة أخرى، إن رفض الجزائر لإعادة الجدولة يعود إلى الأسباب التالية، لقد كانت ترى الجزائر أن

⁴⁷ مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2008، ص42

142-130

⁴⁸ عيسى مرزاقه: القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، والتجارة، جامعة باتنة،

2007 ، ص139-145

المشكل لا يكمن في ديونها، ، لقد كانت عملية تخفيض الدينار سنة 1991 بمثابة صدمة أصابت أرباب العمل، مما أدى بالجزائر إلى رفض تخفيض عملتها سنة 1993، كانت الجزائر تتفاوض مع كل دائن على حدا لإعادة جدولة جزء من ديونها، حتى تتخلص من شروط إعادة الجدولة التي يفرضها صندوق النقد الدولي

ومن خلال المعطيات السابقة فإن الجزائر عاشت أزمة إقتصادية حقيقية نتيجة عدة عوامل منها إنخفاض أسعار البترول وإعادة الهيكلة الإقتصادية مما أدى بالدولة في وضع برامج إستعجالية من أجل الخروج من هذه الأزمة أهمها برنامج الإستقرار الإقتصادي الذي تم في أربعة مراحل لكن لم يأتي بنتائج مرجوة نظرا لإرتفاع المديونية الخارجية ومعدل البطالة وتسريح العمال وإنخفاض مداخيل البترول

ب- سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014م)

"بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية، عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال استراتيجية النمو المحلية . إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تدرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004م والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م ، والبرنامج الخماسي 2010-2014م"⁴⁹

- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004م): خصص له مبلغ 525 مليار دينار " يحدد

نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين، التشغيل و الحماية الاجتماعية، تعزيز الخدمات العامة و تحسين إطار المعيشي، التجهيزات الهيكلية لل عمران، إحياء الفضاءات الريفية بالجمال الهضاب العليا و الواحات، تنمية الموارد البشرية"⁵⁰

⁴⁹ صالح نجية و مخناش فتيحة: أثر دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014م)، نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم، المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014م، 11-12 مارس 2013م، جامعة سطيف 01، ص01

⁵⁰ عبو هوة: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ص3-05

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009م): "إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية قطاع التنمية المحلية والبشرية، استفادة من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دينار جزائري قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له بـ 1703.1 مليار دج قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري، استفادت من 337.2 مليار دج ، القطاع الإداري الحكومي استفادة من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار، الداخلية العدالة، المالية، تصل قيمته 203.9 مليار دج، قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال استفادة من 50 مليار دج، ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي"⁵¹

- البرنامج الخماسي (2010-2014م): "إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية قطاع التنمية المحلية والبشرية استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، قطاعات الصناعة الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل استفادت من 3500 مليار دج عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل"⁵²

I-1-15- الإستثمار الخاص في الجزائر:

أ- قانون الاستثمار في مرحلة الستينات :

- قانون الاستثمار لسنة 1963:

في سنة 1963 أصدرت الجزائر أول "قانون حول الاستثمار في 23 جويلية 1963"⁵³ "ويهدف هذا القانون إلى جذب الاستثمار الأجنبي ،فحسب المادة 3 تم الاعتراف بحرية بالاستثمار الأجنبي بما

⁵¹ نبيل بوفليح: مرجع سابق، ص 47

⁵² نبيل بوفليح: نفس المرجع، ص 47

⁵³ لمزيد من المعلومات أنظر الجريدة الرسمية العدد 53، 2 أوت 1963، القانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963

يتماشى والنظام العام، لكن نجد أن المادة 23 من نفس القانون تشير إلى وجوب إدراج الاستثمار الأجنبي، ضمن الأهداف الاقتصادية للدولة – اقتصاد اشتراكي-، لكن الوضعية السياسية والاقتصادية للبلد في تلك الفترة لم تكن مشجعة للاستثمار خاصة مع بداية حركة التاميمات التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون، لذلك فقد كانت انعكاسات تطبيق هذا القانون على الاستثمار الأجنبي جد محدودة إذ أنه في ظل تطبيق قانون 1963 تم تسجيل مشروعين استثماريين فقط.⁵⁴

- قانون الاستثمار لسنة 1966 :

ثاني القوانين الصادرة في مرحلة الستينات حول الاستثمارات في 15 "سبتمبر 1966"⁵⁵ وأهم ما تضمنه "أكد هذا القانون على احتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية، التي تم اعتبارها حيوية، لكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص والأجنبي، وقد ألزم هذا القانون المستثمرين الراغبين في القيام بالاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة التصريح المسبق – قبل الاستفادة من الحوافز الجبائية- وأنشأ لذلك لجنة وطنية للاستثمار، وبعد صدور قانون 1966 وصل حجم الاستثمار الخاص إلى 880 مليون دج ما بين (1967-1974) وساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي 27300 منصب وإقامة 800 مشروع استثماري، وهو ما يعني أن النتائج كانت أفضل من القانون السابق، لكن رغم ذلك بقي حجم الاستثمار الخاص جد ضعيف ولا يستجيب للحاجيات الفعلية للاقتصاد من أجل رفع معدلات النمو وتقليص حجم البطالة الجد مرتفعة في تلك الفترة، لذا يعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقييدا للاستثمار الخاص الوطني وخاصة الأجنبي"⁵⁶

ب- قانون الاستثمار في مرحلة السبعينات :

أهم ما يميز هذه المرحلة من اقتصاد الجزائر هو ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية، و بروز الاستثمار العمومي من خلال المخطط الرباعي الأول والرباعي الثاني، وبذلك تم تهميش القطاع الخاص باعتبار أن الدولة هي المستثمر الوحيد لاستفادتها من ارتفاع أسعار النفط كما قلنا سابقا، وكذلك بالنسبة

⁵⁴ ناجي بن يوسف : دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2008، ص 111

⁵⁵ لمزيد من المعلومات الجريدة الرسمية، الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ص 1202

⁵⁶ ناجي بن يوسف: مرجع سابق، ص 112

للاستثمار الأجنبي الذي همش هو كذلك، فالجزائر فرضت صيغة الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمارات الأجنبية "فيما بين سنة 1971-1978 قامت الجزائر بتجميع موارد مالية بقيمة 47 مليار دولار منها 12 مليار دولار على شكل ديون خارجية، وقد ساهم الاستثمار الأجنبي في 32 مؤسسة مشتركة برأس مالي إجمالي بلغ سنة 1978 مبلغ 160 مليون دينار من بين 400 مليون دينار جزائري تمثل الرأسمال الإجمالي المستثمر"⁵⁷

ح- قانون الاستثمار في مرحلة الثمانينات :

في مرحلة الثمانينات بروز قانونين يطران الاستثمار الخاص في الجزائر

- القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 :

ويتضمن أهم القطاعات التي يمكن للقطاع الخاص تطويرها وهي كالتالي:

- نشاطات خدمات التوزيع الصناعي وصيانة التجهيزات الصغيرة، وماكينات صنع الأدوات
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمكملة لإنتاج القطاع العام ، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات ،وتحويل الموارد الأولية الزراعية
- ميادين الصيد البحري ،والبناء والأشغال العمومية والسياحة والفندقة والنقل البري للبضائع والمسافرين
- وقد أعطيت بعض المزايا والتسهيلات للقطاع الخاص في الجزائر

- القانون رقم (88-25) المؤرخ في 12 جويلية 1988:

جاء "متوافقا مع الإصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وأهم القطاعات المستفيدة من الاستثمار في هذه المرحلة، فحسب قطاع الخدمات الذي استحوذ على 47,70%، 53,97%، في المرحلة الأولى واحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية حيث استحوذ على 40,10% من الاستثمارات في الفترة الأولى وعلى 31,67% في المرحلة الثانية، وفي المرتبة الأخيرة قطاع الفلاحة"⁵⁸

⁵⁷ ناجي بن يوسف : نفس المرجع، ص 113

⁵⁸ كمال مرداوي : الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دكتورا دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم إقتصادية ، التسبير و التجارة، جامعة قسنطينة، 2004 م، ص 300

خ- قانون الاستثمار في مرحلة التسعينات:

- قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد :

صدر هذا القانون في بداية التسعينات وهو محاولة لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر "كما أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82-13 و 86-13 اللذين ادخلا مقاييس التفرقة بتحديد نسبة رأسمال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51% و 49%) بموجب نظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، لقد رخص هذا القانون لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية، ويحدد قانون النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال، توازن سوق الصرف، إحداث و ترقية الشغل، تحسن مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين، شراء الوسائل التقنية للاستغلال الأمثل محليا براءات الاختراع و العلامات"⁵⁹.

- قانون 1993:

في هذه الفترة دخلت الجزائر إلى "مرحلة اقتصاد السوق من خلال إصدار بعض النصوص التشريعية والقانونية التي توضح الاتجاه الجديد الذي تبنته الدولة في ميدان الاستثمار وتحرير السوق،" لقد صدر في سنة 1993 نصان تشريعيان ، الأول يكمل و يغيّر قانون التجارة الصادر سنة 1990 ، و الثاني و هو المرسوم 93-12 الصادر في أكتوبر 1993 المتضمن لقانون الاستثمار، ليتدعم النصان بالمرسوم التنفيذي 93-319 الذي حدّد صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات APSI و نظمّ كيفية عملها . لقد توافقت كلّ تلك التشريعات مع صدور مرسوم 93-08 الذي فصل في الشكل القانوني للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الوطني ، حيث أقرّ المرسوم الأشكال القانونية السابقة للشركات القائمة، كالشركات المساهمة و ذات المسؤولية المحدودة ، ليقرّ ، إضافة إليها ، أنواعا

⁵⁹عمارزودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر ،رسالة دكتورا ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2008 ص 215-216

أخرى جديدة تتماشى و طبيعة المرحلة ، كالتّجمع ، و الشركة ذات الاسم الجماعي ، و الشركة بالتّضامن البسيط، و الشركة ذات الهوية المجهولة ، و بذلك فسح القانون المجال واسعا أمام إمكانية زيادة عدد المؤسّسات الاستثمارية وفقا للأشكال العديدة المرخّص بها.⁶⁰

- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

عن طريق الامرية الرئاسية رقم 03-01 بتاريخ 20 أوت 2001 صدرت جملة من القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار ، كما أن هذا الاستثمار وضع تعريفا محددًا للاستثمار والمتمثلة في العمليات التالية :

"- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات إنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة

- المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية

- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية"⁶¹

ويعني الاستثمار أيضا كل الأصول والتي تشمل بصفة خاصة وبدون حصر على

"- الأموال المنقولة والغير المنقولة وأية حقوق أخرى للملكية مثل رهون الحيازة العقارية

- السهم والسندات والحصص وكل شكل من الأشكال الأخرى للمساهمة في الشركات، العائدات

المحجوزة لغرض إعادة الاستثمار

- حقوق الملكية الفكرية والصناعية والعناصر المادية المتعلقة بأصول تجارية مثل (العلامات التجارية

الانجازات، البراءة ، الاختراعات) والمستخدم في المشروع الاستثماري المرخص به

- حقوق الامتياز الممنوحة بموجب قانون أو عقد تشمل امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية والزراعية

أو تطويرها أو استخراجها أو استغلالها"⁶²

⁶⁰ كمال مرداوي : مرجع سابق ص 300

⁶¹ الجريدة الرسمية الصادرة في 22 أوت 2001 ، العدد 47 ص 05 ، المادة الثانية من الأمر 03-01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001

⁶² ناجي بن يوسف: مرجع سابق، ص 117

- أهم تعديلات الامر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001م

أ- الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006:63

تم تعديل نص المواد 03 و 04 و 05 و 06 من القانون 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001م، والمتعلقة بـ بالنشاطات والسلع والخدمات، انجاز الاستثمارات، إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ت- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006م:64

يتعلق هذا الأخير بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره ، يتضمن تسعة مواد تتعلق أساسا بصلاحيات المجلس و أعماله

ث- المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006م:65

يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها، و قد تضمن هذا المرسوم 44مادة تضمنت أحكام مختلفة من مهام و تنظيم و تسيير

ج- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006م:66

يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار و تنظيمها و سيرها و هذا من خلال 12مادة ، فهي في معظمها مواد إجرائية.

ح- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007م:67

يحدد قائمة النشاطات والنشاطات والسلع والخدمات المستثنات من المزايا المحددة في الامر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار

خ- المرسوم التنفيذي رقم 07-298 مؤرخ في 27 سبتمبر 2007م:68

يحدد مبلغ تحصيل مستحقات ملفات الاستثمار وكيفيةها

63 الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006
64 الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006
65 الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006
66 الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006
67 الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 14 جانفي 2007
68 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 07 أكتوبر 2007

د- المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008م:⁶⁹

مرسوم تنفيذي يتم القائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير سنة 2007 الذي يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار

ذ- مرسوم تنفيذي 09-86 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2009م:⁷⁰

يتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة و ترقية الإستثمارات و تنظيمها و سيرها

ر- مرسوم تنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 25 يناير 2011م:⁷¹

يتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و مهامها

ز- مرسوم تنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 06 مارس 2012م:⁷²

يحدد شروط و كفاءات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية

س- مرسوم تنفيذي 13-207 المؤرخ في 5 يونيو 2013م:⁷³

يحدد شروط و كفاءات حساب و منح مزايا الاستغلال للإستثمارات بعنوان النظام العام للإستثمار

ش- مرسوم تنفيذي 13-320 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013م:⁷⁴

يحدد كفاءات اللجوء إلي التمويل الضروري لانجاز إستثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة

ص- مرسوم تنفيذي رقم 14-107 المؤرخ في 12 مارس 2014م:⁷⁵

يتم المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 و

المتعلق بتطوير الإستثمار

⁶⁹الجريدة الرسمية رقم 61 المؤرخة في 02 نوفمبر 2008

⁷⁰الجريدة الرسمية رقم 12 المؤرخة في 22 فيفري 2009

⁷¹الجريدة الرسمية رقم 05 المؤرخة في 26 جانفي 2011

⁷²الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 14 مارس 2012

⁷³الجريدة الرسمية رقم 30 المؤرخة في 09 جوان 2013

⁷⁴الجريدة الرسمية رقم 48 المؤرخة في 29 سبتمبر 2013

⁷⁵الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 19 مارس 2014

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر "الاستثمار من الأدوات الفعالة من أجل تحقيق تنمية شاملة ومتواصلة، فالاستثمار من ركائز الاقتصاد، فمن ناحية العرض يعتبر العنصر الأساسي لخلق المزيد من السلع والخدمات وزيادة الطاقة الإنتاجية القائمة على الصناعات التي يكون عمرها الإنتاجي طويلا نسبيا، كما يشكل جانبا مهما من الطلب الكلي حيث يتم استغلال السلع الرأسمالية لإعادة الإنتاج، ويعتبر الاستثمار متغير وحساس ونشط وغير مستقر، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي وفي مستويات الاستخدام الرشيد والمثالي للموارد المتاحة، إن استخدام الموارد وتوظيفها للحصول على أكبر قدر ممكن من المنتجات وبنوعية رفيعة يترتب عليه خلق مناصب شغل جديد ومن ثم مداخيل جديدة، وهذا من شأنه أن يؤثر في حجم الطلب والعرض له تأثيرات على سياسات التسعير السائدة في الاقتصاد، ولذلك يكون الاستثمار الوسيلة الأفضل للتغلب على مشكلات التنمية، خاصة إذا وجد تقدم ملحوظ له مؤشرات إيجابية تجاه الاستقرار والإصلاح الاقتصادي، لذلك وجب وضع برنامج استثماري متكامل باعتباره ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية"⁷⁶ فالاستثمار ظاهرة اقتصادية نالت اهتمام العديد من المفكرين والدول، وله أنواع وأشكال متعددة ومختلفة، وله أهداف يسعى إلى تحقيقها واستراتيجيات يتبعها.

في السبعينات و في ظل الإقتصاد الإشتراكي لم تتح فرصة للقطاع الخاص أن يساهم في عملية التنمية في الجزائر نظرا لإحتكار الدولة جميع القطاعات وفرضها شروط تنمashi مع رؤيتها الإقتصادية، لكن ومع التطورات العالمية والداخلية التي عاشتها الجزائر باشرت الجزائر في وضع أليات قانونية جديدة ومؤسسات من اجل تفعيل الاستثمار الخاص بحكم تخليها على المنهج الإشتراكي والدخول في إقتصاد السوق، لذا فإن الجزائر حديثة العهد بالمنظومة الاقتصادية الجديدة التي فتحت الأبواب للقطاع الخاص لذا يجب مزيد من العمل خاصة التأطير القانوني والمؤسساتي

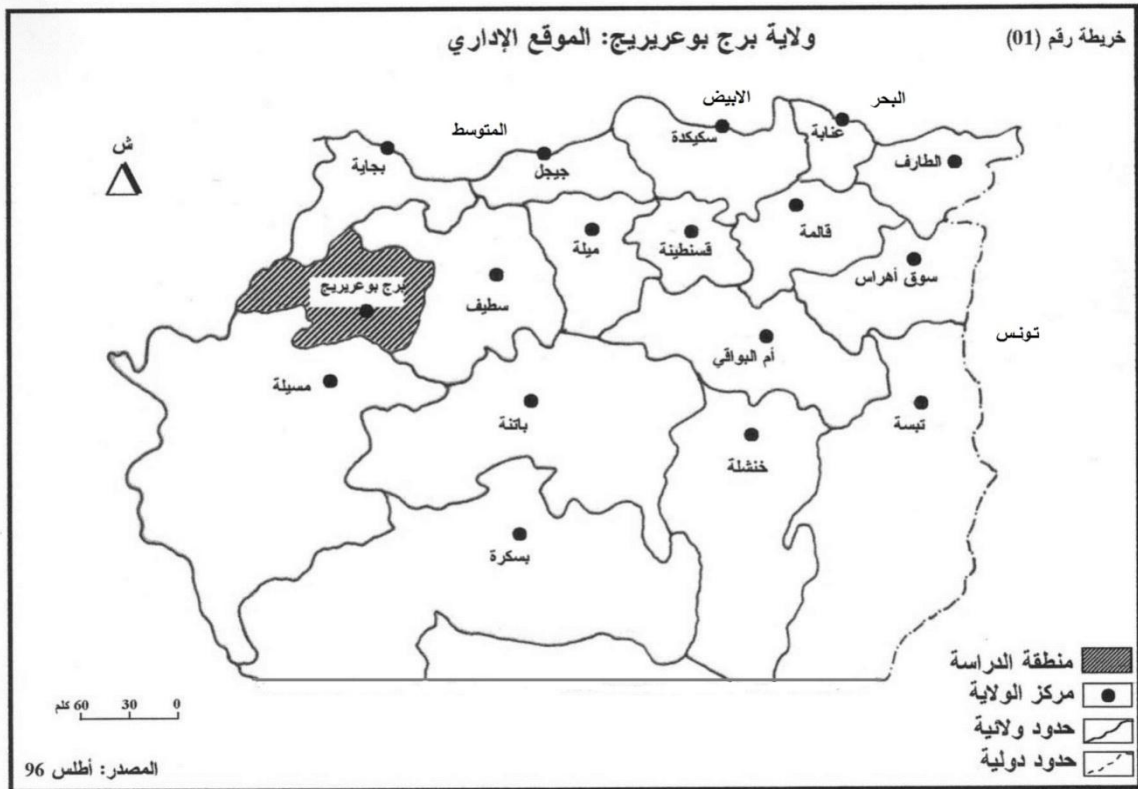
⁷⁶ برحومة عبد الحميد: محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها، رسالة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قسنطينة، 2007 م، ص05

الفصل الثاني: الإمكانيات الطبيعية

يتناول هذا الفصل دراسة المكونات الطبيعية لولاية البرج للوقوف على إمكانيات وعوائق التنمية المحلية المرتبطة بالجانب الطبيعي لأن منطقة الدراسة مكونة من ثلاث أوساط طبيعية (المنطقة السهلية في الوسط، منطقة جبلية شمالية، ومنطقة جبلية جنوبية)، وقد حاولنا إستخلاص أهم عناصر القوة والضعف، الفرص متاحة والتهديدات من أجل إدراك الفوارق المجالية بين الأوساط الطبيعية الثلاث

I-2-1- الموقع الإداري:

تأسست ولاية البرج طبقا للمرسوم رقم 09/84 في 04 فيفري 1984 في إطار التقسيم الإداري الجديد الذي تم على المستوى الوطني، تتربع على مساحة تقدر بـ 3934.48 كلم² تتكون إداريا من مركز الولاية و هي برج بوعريريج و 11 دائرة و 23 بلدية، تقع في الشرق الجزائري و في الجانب الغربي منه، يمر بها الطريق الوطني رقم 05، وتمثل 0.16% من مساحة التراب الوطني ، يحدها شرقا ولاية سطيف انظر الى الخريطة رقم (01)، ومن الجنوب ولاية المسيلة، شمالا ولاية بجاية و من الغرب ولاية البويرة



I-2-2- الموقع الجغرافي :

جغرافيا تقع ولاية البرج ما بين دائرتي عرض 35° و 37° درجة شمالا، وخطي طول 4 و 5 درجات شرقا على خط غرينتش، تنتمي إلى إقليم السهول العليا الشرقية، انظر الخريطة رقم (02)، محاطة من الشمال بسلسلة الأطلس التلي و من الجنوب بجبال المعاضيد ومن ناحية الشرق بسهول سطيف

خريطة رقم (02) ولاية برج بوعريريج: الموقع الجغرافي



إن المجال القاعدي هو المجال الذي يتم إنشاء عليه جميع المشاريع الاقتصادية التنموية، أي جميع النشاطات البشرية، إذ توجد علاقة مباشرة بين الإنسان و الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه و يؤثر عليه مباشرة وقد يكون هذا الوسط عائقا أو مساعدا بمكوناته (التضاريس، المناخ، المياه.....) أمام الإنسان من أجل إنشاء التنموية الاقتصادية ولهذا فإن مكونات المجال القاعدي تعكس أنماط معينة من أساليب التنمية و التوزيع البشري و العادات والتقاليد" لقد أصبح الوسط الطبيعي يؤخذ بعين الاعتبار أكثر فأكثر ضمن سياسات التنمية ، مثلما تشير إلى ذلك البرامج الخاصة بالتهيئة و التعليمات المرافقة للمخططات و تتعلق أغلب التوجيهات و المقترحات بملامح قطاعية مثل مقاومة التعرية والتحكم في المياه و حماية

الغابات"¹، إذن ماهي مكونات الوسط الطبيعي لولاية البرج ؟ و كيف تتوزع الوحدات الطبيعية ضمن مجال الولاية ؟ ما هي طاقات وإمكانيات هذا الوسط؟

I-2-3-1 - التضاريس: تتكون المنطقة من ثلاث وحدات تضاريسية متباينة

جدول رقم (01) " الأقاليم الكبرى لولاية برج بوعريرج "

النسبة %	المساحة (هـ)	المناطق	الإقليم
30	120008	السهول العليا البريحية	السهول العليا
25	95577	جبال جعافرة وزمورة	الجبال السطايفية
27	105305	جبال البيبان	جبال البيبان
18	72558	جبال الحضنة	جبال الحضنة
100	393448	-	المجموع

المصدر: مديرية الغابات لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (01) تتكون ولاية البرج من ثلاث أقاليم طبيعية وهي:

أ- إقليم السهول العليا:

تغطي 30 % من مساحة الولاية، تكون رواقا يمتد من الشرق حتى الغرب بحيث يحتل وسط الولاية تتميز هذه السهول بالانبساط التام تتخللها مجموعة من الأودية، وانتشار نقطي لبعض الكتل الجبلية، أهم ميزة لهذه السهول أنها متسعة في الشرق و ضيقة في الغرب تشكل حدودا مع أقاليم أخرى، تمتد هذه السهول من سلسلة البيبان في الغرب حتى عين زادة في الشرق و من الناحية الجنوبية سلسلة جبال المعاصيد و في الشمال جبال ثنية النصر و برج زمورة، تضم 10 بلديات (عين تاقروت، بير قاصد علي، تكستير، عين تاسرة، بلمور، العناصر، الحمادية، البرج، اليشير، سيدي مبارك)

ب- المنطقة الجبلية الشمالية: تتكون من

- الجبال السطايفية : أنظر الخريطة رقم (03)، تتكون هذه الكتلة من ثلاث جبال متوسطة الإرتفاع، "جبال تافرات في أقصى شمال شرق هذه الكتلة أما إداريا فيقع شمال شرق بلدية خليل، يبلغ إرتفاعه 1613م، درجة إنحداره 25%، جبل زمورة، يقع بالقرب من جبل تافرات يشمل إداريا بلدية زمورة وتاسمرت و غرب بلدية خليل، يبلغ إرتفاعه 1503م، وإنحداره يتجاوز

¹جيرار مورار: المغرب العربي الإنسان والمجال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م، ص147

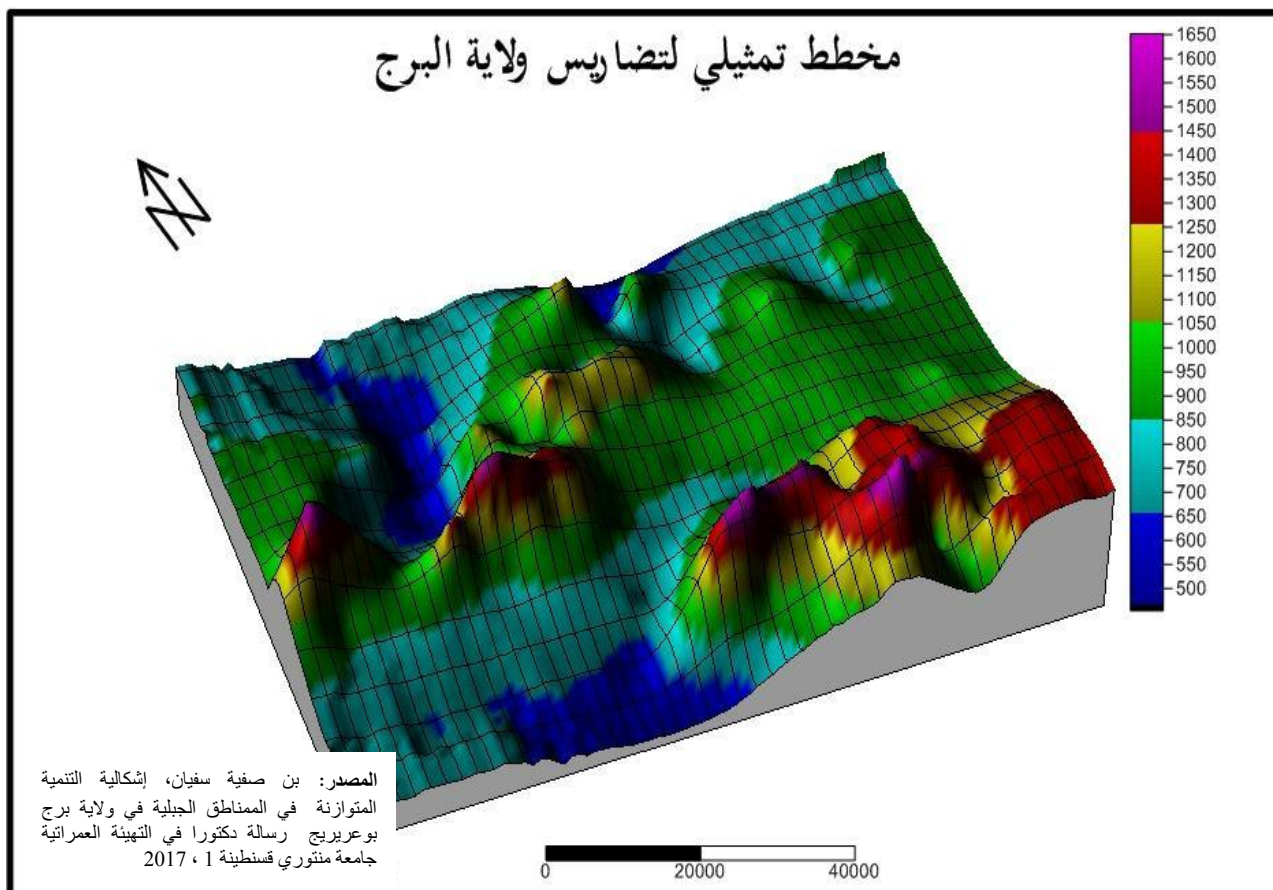
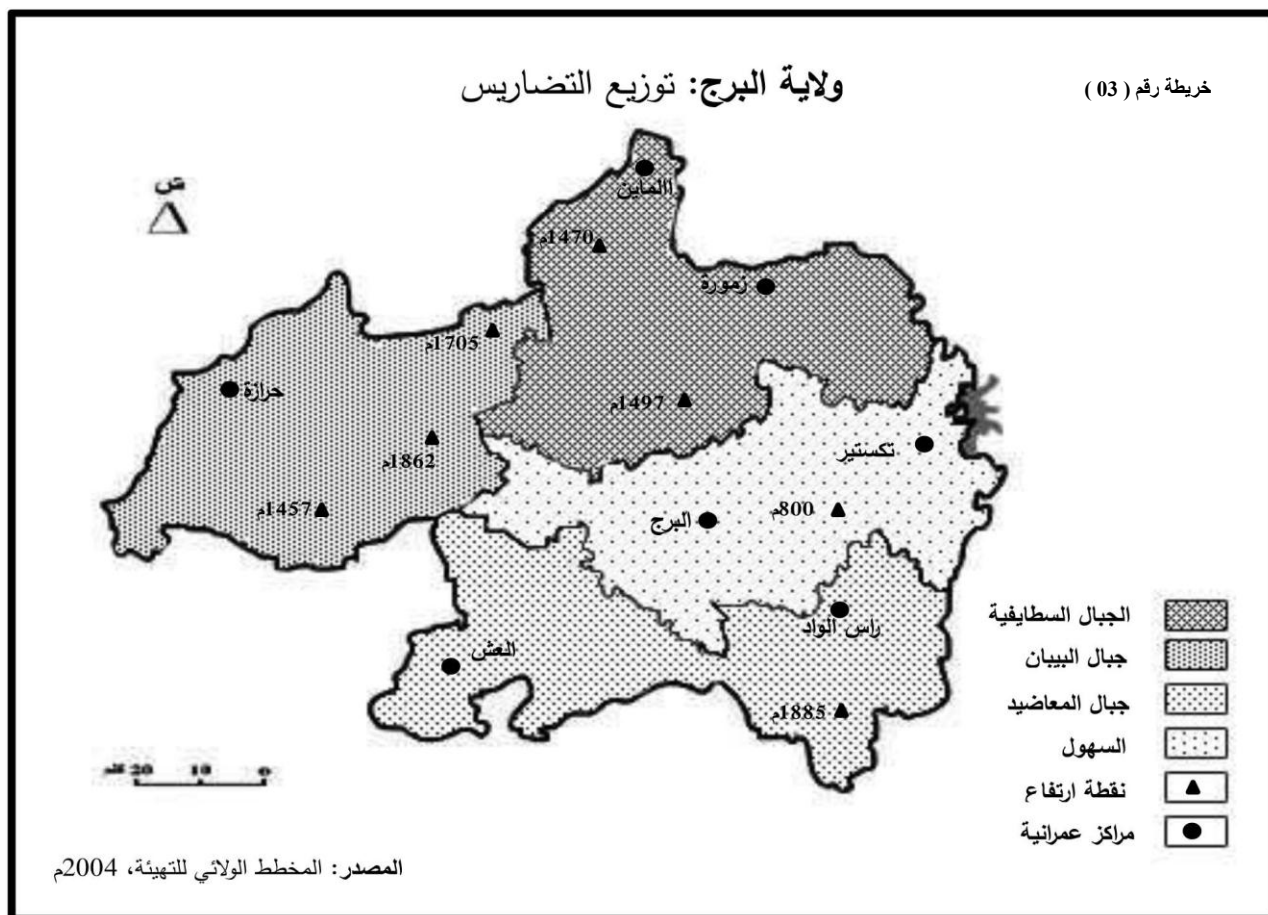
25% ويتدرج إلى 12.5% في سفوحه الجنوبية، جبل بوندة، الواقع في بلدية الجعافرة، ويمتد من الشرق إلى الغرب ليشمل بلدية قلة وتافرق، يبلغ إرتفاعه 1364م ، وإنحداره يتجاوز 25% جبل أم رسلان يقع إداريا في بلدية مجانية وغرب بلدية حسناوة، يقدر إرتفاعه بـ 1500م²

- **جبال الببيان:** تتميز هذه الكتلة بوجود مجموعة من الجبال "إثنان منهما في الشرق وإثنان منهما في الغرب، يفصل بينهما حوض المهير والطريق الوطني رقم 05، جبل مثنان يقع ضمن إقليم بلدية مجانية والجزء الجنوبي من بلدية ثنية النصر، يبلغ إرتفاعه 1700م، وسفوحه بشدة الإنحدار أكثر من 25%، جبل مزيطة إداريا يقع في بلدية المنصورة، يبلغ إرتفاعه 1460م جبل ونوغة يقع في بلدية حرازة، يبلغ إرتفاع حوالي 1352م، جبل شكشوت وهو الفاصل بين كتلة الحضنة والببيان يقع في أقصى جنوب غرب الولاية يبلغ إرتفاعه 1850م²

ت- المنطقة الجبلية الجنوبية:

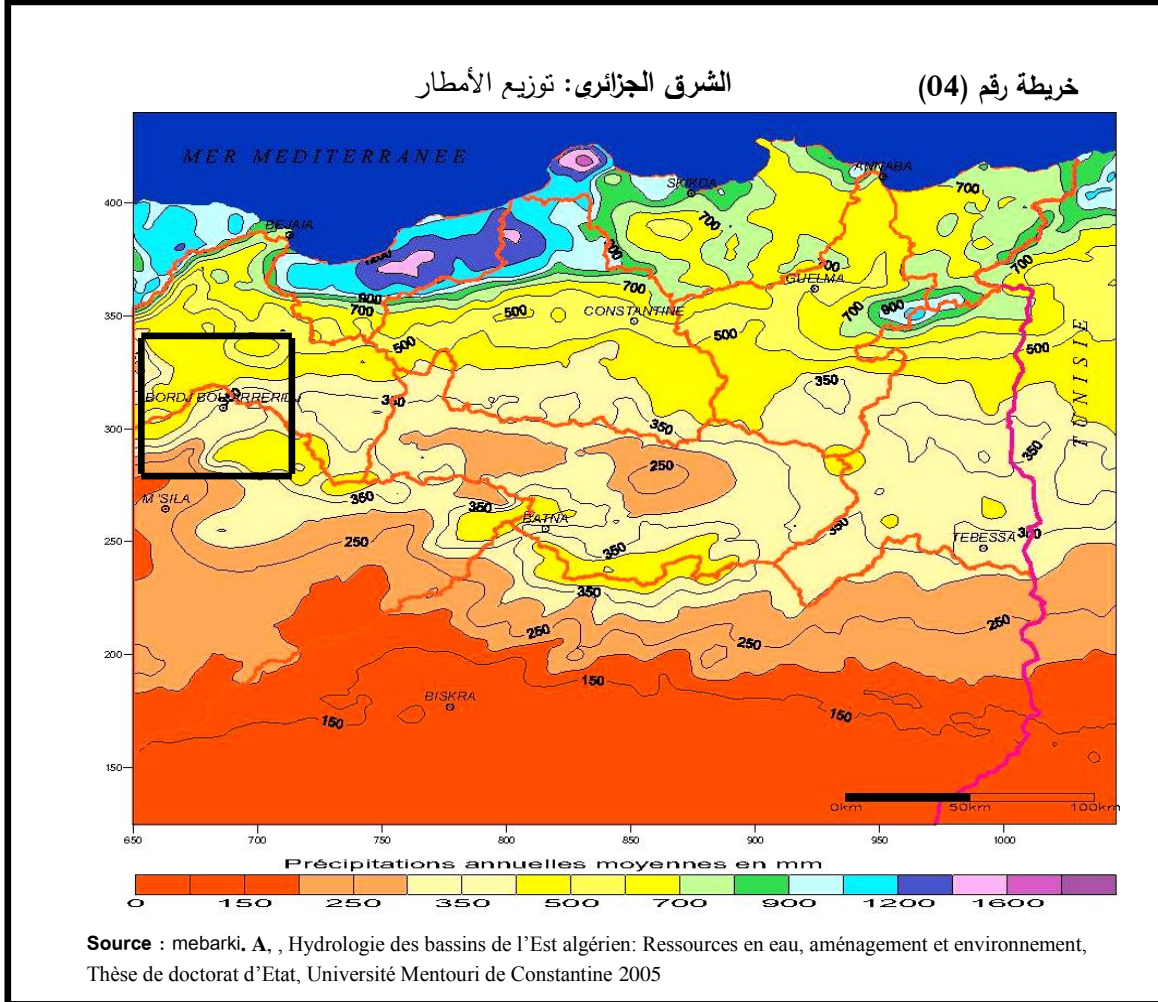
تتكون من "جبال الحضنة وتحتل الجزء الجنوبي من الولاية وتضم البلديات التالية، تاغلايت، راس الواد، برج غدير، أولاد براهيم، من الشرق إلى الغرب نجد الجبال التالية، جبل عش الثلنج، يقع إداريا في بلدية تاغلايت ويعد أكبر جبل من حيث الإرتفاع 1875م كما يتميز بإنحدار شديد أكثر من 25%، جبل مزيطة وهي عبارة عن كتلة جبلية منعزلة يقع إداريا على الحدود بين بلدية راس الواد وبرج غدير يبلغ إرتفاعه 1554م، أمل إنحداره يتراوح بين 12.5-25%، جبل سيدي سحاب يشمل بلدية غيلاسة وجنوب غرب بلدية برج غدير ويمتد إلى غاية بلدية العش والرابطة في إمتداد شمال شرق جنوب غرب، يبلغ إرتفاعه 1869م، في حين أن إنحدار سفوحه اقل حدة (12.5-25%)³

² بن صافية سفيان: مرجع سابق، ص52-55
³ بن صافية سفيان: نفس المرجع ، ص 57



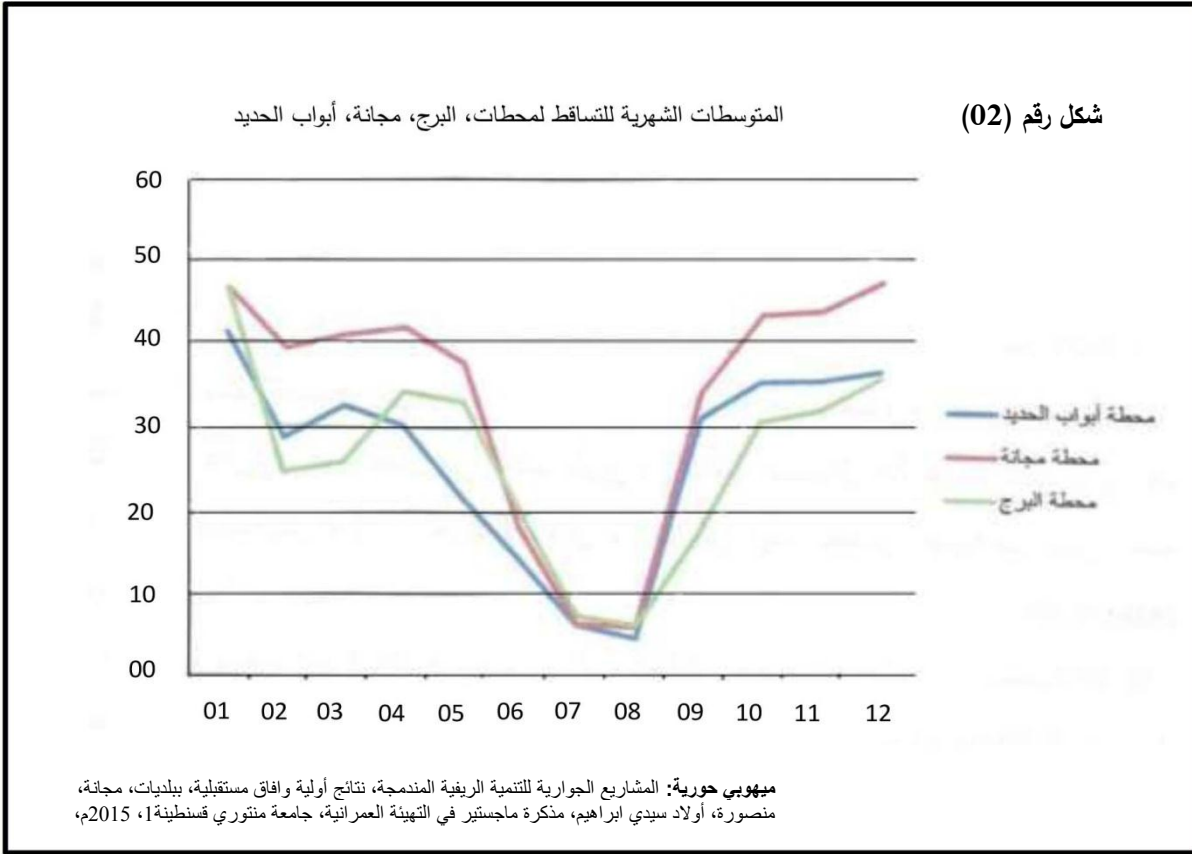
I-2-3-2 - المناخ:

أ- التساقط:



من خلال تحليلنا للشكل رقم (02) والخريطة رقم (04) نستنتج أن متوسط كمية الأمطار تختلف من محطة إلى أخرى حيث بلغ متوسط التساقط السنوي في محطة برج بوعريريج 319,3 ملم، مجانة 411,8 ملم بمحطة أبواب الحديد و يعود السبب الرئيسي لهذا الاختلاف لعدة عوامل منها الارتفاع المواجهة، سجلنا أكبر قيمة شهرية للتساقط بمحطة برج بوعريريج قدرت بـ 46,3 ملم في شهر جانفي و أدنى قيمة سجلت في شهر أوت بـ 7 ملم، أما محطة مجانة فسجلت أكبر قيمة للتساقط في ديسمبر بـ 48,7 ملم و أدناها كانت في أوت بـ 6,8 ملم، في حين محطة أبواب الحديد سجلت أعلى

قيمة في ديسمبر بـ 37,9 ملم و أدناها كان في شهر أوت بـ 5,5 ملم تختلف كمية التساقط من شهر لآخر و هذا ما يخلق فترات جافة و أخرى رطبة الأمر الذي يعكس . طبيعة مناخ المنطقة" 4



ب- الحرارة:

جدول رقم (02) " المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة لمحطة ولاية البرج للفترة (2001-2012م)

الاشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المتوسط السنوي
القصى	27.6	21.93	12.9	9.1	12.3	9.5	13.02	16.18	23.8	30	33.5	36	20.48
الدنيا	19.5	14.43	9.2	5.44	2.4	1.2	05	9.3	11.6	20.3	26.5	25.3	12.5
المتوسط	23.55	18.18	11.05	7.27	7.35	5.35	9.01	12.74	17.7	25.15	30	30.6	16.5

المصدر: ميهوبي، 2015م

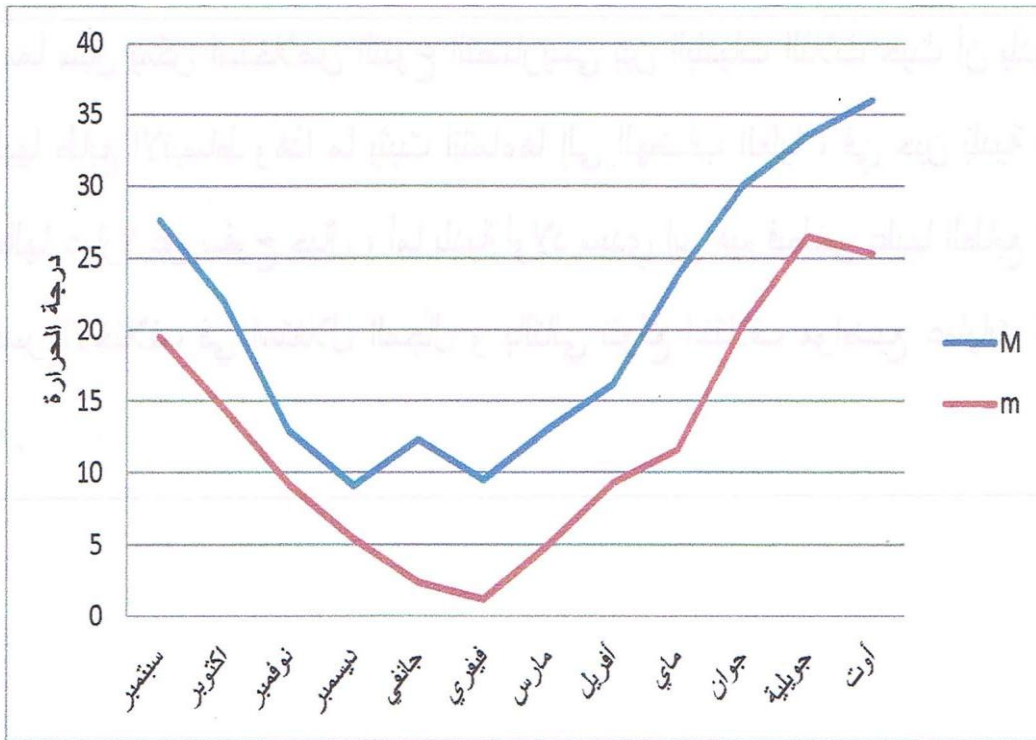
"تعتبر الحرارة أحد العناصر المناخية المهمة لما لها من تأثير على نظام الجريان خاصة في النطاقات الجافة و الشبه الجافة وذلك من خلال تأثيرها المباشر على عملية التبخر، كما يتجلى تأثيرها من خلال الأمطار التصاعدية (كمية تساقط كبيرة في زمن قصير ومساحة محدودة

4 ميهوبي حورية: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، نتائج أولية وافاق مستقبلية، ببلديات، مجانة، منصور، أولاد سيدي ابراهيم، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2015م، ص 37

جدا). مما ينعكس سلبيًا على الكائنات الحية خاصة النبات، فمن خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (03)، يتضح أن درجات الحرارة تتغير من شهر لآخر ومن فصل لآخر، حيث أن متوسطات درجات الحرارة القصوى M تأخذ أكبر قيمة لها في شهر أوت بـ 36°م و أدنى قيمة لها في شهر ديسمبر بـ $9,1^{\circ}\text{م}$ ، أما متوسطات الحرارة الدنيا m فأعلى قيمة لها سجلت في شهر جويلية بـ $26,5^{\circ}\text{م}$ و أدناها كانت في شهر فيفري بـ $1,2^{\circ}\text{م}$ ، المدى الحراري هو الفرق بين درجات الحرارة القصوى ودرجات الحرارة الدنيا حيث نلاحظ أن قيم محطة برج بوعريريج تشهد أكبر فارق حراري في شهر ماي بـ $12,2^{\circ}\text{م}$ ، وأقل فارق حراري في شهر ديسمبر بـ $3,66^{\circ}\text{م}$ و يلعب المدى الحراري دورا هاما في تفتت جزيئات التربة إثر التمدد و التقلص مما يسهل عملية التعرية و تقهقر الوسط⁵

المتوسطات الدنيا والقصوى لدرجة الحرارة بمحطة البرج

شكل رقم (03)



ميهوبي حورية: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، نتائج أولية وافاق مستقبلية، بلديات، مجاعة، منصوره، أولاد سيدي ابراهيم، منكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة[1، 2015م،

⁵ ميهوبي حورية: مرجع سابق، ص 39

د- النطاقات المناخية:

يتميز مناخ المنطقة بالتنوع حيث نجد أربعة نطاقات مناخية و هي:

➤ شبه رطب ذو شتاء بارد : ينحصر تواجده في المنطقة الجنوبية على مستوى المرتفعات الجبلية

يتميز بالرطوبة و شتاء بارد قليل الانتشار في الولاية

➤ شبه رطب ذو شتاء دافئ: ينتشر في المنطقة الشمالية التي توافق سلسلة جبال الببيان، يتميز

بالرطوبة و شتاء دافئ

➤ شبه جاف ذو شتاء دافئ: ذو انتشار واسع، أغلب مجال الولاية خاصة الناحية الغربية، تتميز

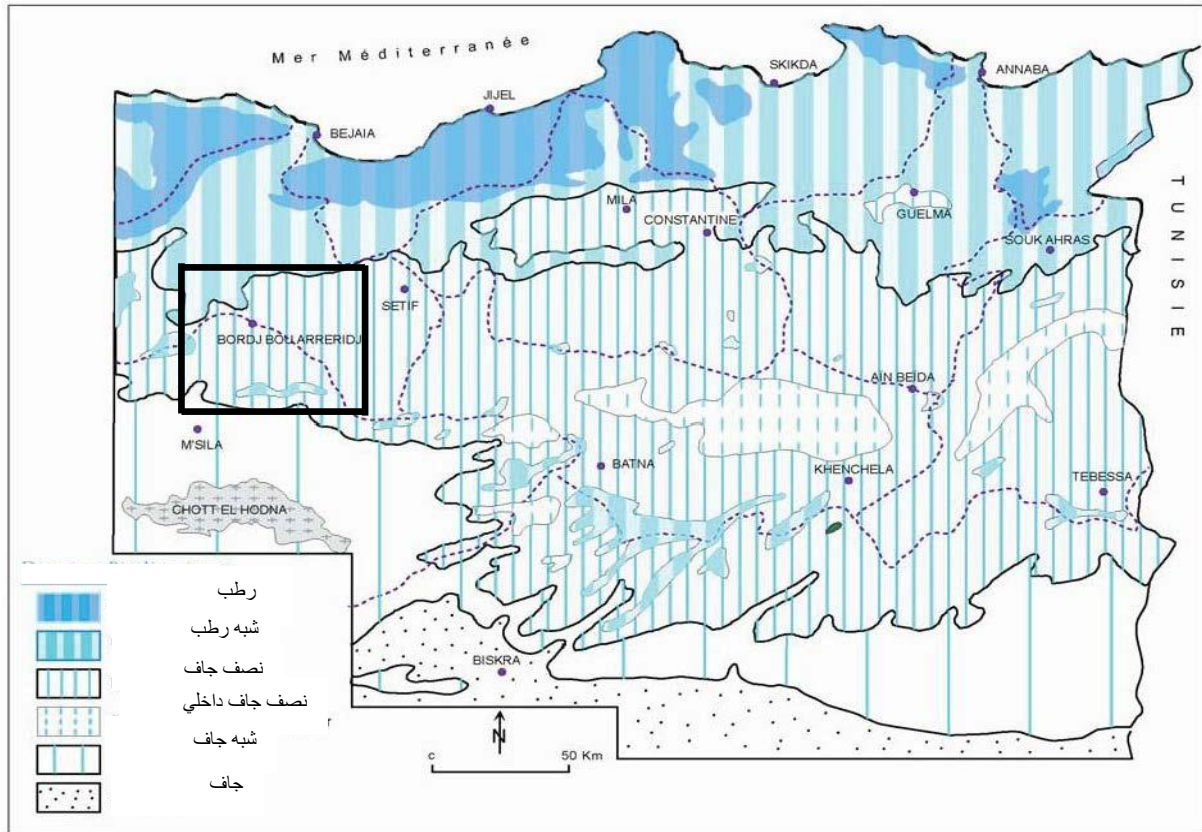
بمناخ شبه جاف و شتاء دافئ

➤ نصف جاف ذو شتاء دافئ: ينحصر تواجده في المنطقة الجنوبية، قليل الانتشار مقارنة مع

النطاقات الأخرى ، يتميز بشتاء دافئ

الشرق الجزائري: النطاقات المناخية

خريطة رقم (05)



Source : mebarki, A, Hydrologie des bassins de l'Est algérien: Ressources en eau, aménagement et environnement, Thèse de doctorat d'Etat, Université Mentouri de Constantine 2005

I-2-3-3 - المصادر المائية:

"الموارد المائية من العناصر الأساسية المثمينة لقدرات الإقليم خاصة وإنها باعثة للنشاط وتسمح بتغطية الحاجيات الحيوية للسكان من الإستهلاك اليومي للمياه الصالحة للشرب أو من ما يتم تخصيصه لأوجه النشاط المختلفة، كما تؤهل الاستقرار السكاني وتبعث التنمية، فهي من العناصر الكاشفة عن الديناميكية والتراجع على المستوى المحلي ومن خلالها يمكن التخطيط للعمران والنشاط الاقتصادي وبعث الاستثمار للقطاع الخاص والعام"⁶

أ- الموارد المائية السطحية :

يقدر حجم المياه السطحية بـ 300 هك³، المستغلة قدرت بـ 16.37 هك³، منها 8.67 هك³ مياه السدود، 7.80 هك³، مياه الحواجز الترابية، والباقي لا يتم تجنيده و الموارد المائية السطحية تتمثل أساسا في:

- الأودية الرئيسية:

مثل واد لقصب في بلدية العرش، جنوب الولاية، الذي يمول سد لقصب، واد بوسلام في الشمال الذي يمول سد عين زادة في شرق الولاية، بالإضافة إلى بعض الأودية الأخرى مثل واد ثنية النصر في الغرب، وواد الجعافرة، وواد بوحاف في شمال الولاية، أنظر الخريطة رقم (06)

- سد عين زادة:

يقع سد عين زادة "بين ولاية سطيف وولاية برج بوعريريج، لكن إداريا ينتمي إلى ولاية برج بوعريريج، في بلدية عين تاقروت عند تلاقي واد بوسلام وواد عين تاقروت، واد خروة وواد ملاح، قام بدراسة إنجازها مكتب الدراسات الأمريكي (باتشال) سنة 1979م، ودخل في الخدمة سنة 1986م، طاقة تخزينه 121.400 م³"⁷

⁶ شواش عبد القادر: مرجع سابق، ص38

⁷ MEBARKIA Abd El-Hafid : ETUDES DES CARACTERISTIQUES PHYSICO-CHIMIQUES DES EAUX DE SURFACE, CAS DU BARRAGE DE AIN ZADA WILAYA DE BORDJ BOU-ARRERIDJ». (NORD-EST ALGÉRIEN, magister Ingénierie des ressources en eau (Hydrogéologie) Faculté des Sciences de la Terre Département de Géologie UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR-ANNABA p 12 , 2011

يزود سد عين زاده خمسة بلديات من ولاية البرج بالمياه الصالحة للشرب جدول رقم (03) والتي قدر عدد سكانها بـ 102043 نسمة منها 53562 نسمة ببلدية راس الواد، ونلاحظ ان كمية المياه الموزعة تتراوح ما بين 757.14 م³/اليوم بالنسبة لبلدية عين تاسرة و 6286.61 م³/اليوم بالنسبة لبلدية راس الواد، و 1943 م³/اليوم لبلدية عين تاقروت، و 1538 م³/اليوم لبلدية تكستير و 1480 م³/اليوم لبلدية بير قاصد علي، فيما بلغ إجمالي المياه الموزعة بـ 12005 م³/اليوم، أما نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب فتراوحت بين 80% و 96% حيث قدرت بـ 96% ببلدية عين تاقروت و 85% ببلدية تكستير و 90% ببلدية بير قاصد علي و 95% ببلدية راس الواد و 80% ببلدية عين تاسرة

جدول رقم (03) " عدد السكان وكمية المياه الصالحة لشرب التي يمولها سد عين زادة لبلديات ولاية البرج"

البلدية	عدد السكان	المساحة كلم ²	كمية المياه الصالحة للشرب م ³ /اليوم	نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب%
عين تاقروت	13296	124.03	1943	96
تكستير	10333	109.43	1538	85
بير قاصد علي	15244	64.48	1480	90
راس الواد	53562	140.13	6286.61	95
عين تاسرة	9608	118.31	757.14	80
المجموع	102043	/	12005	/

المصدر: مديرية الموارد المائية لولاية البرج 2014م

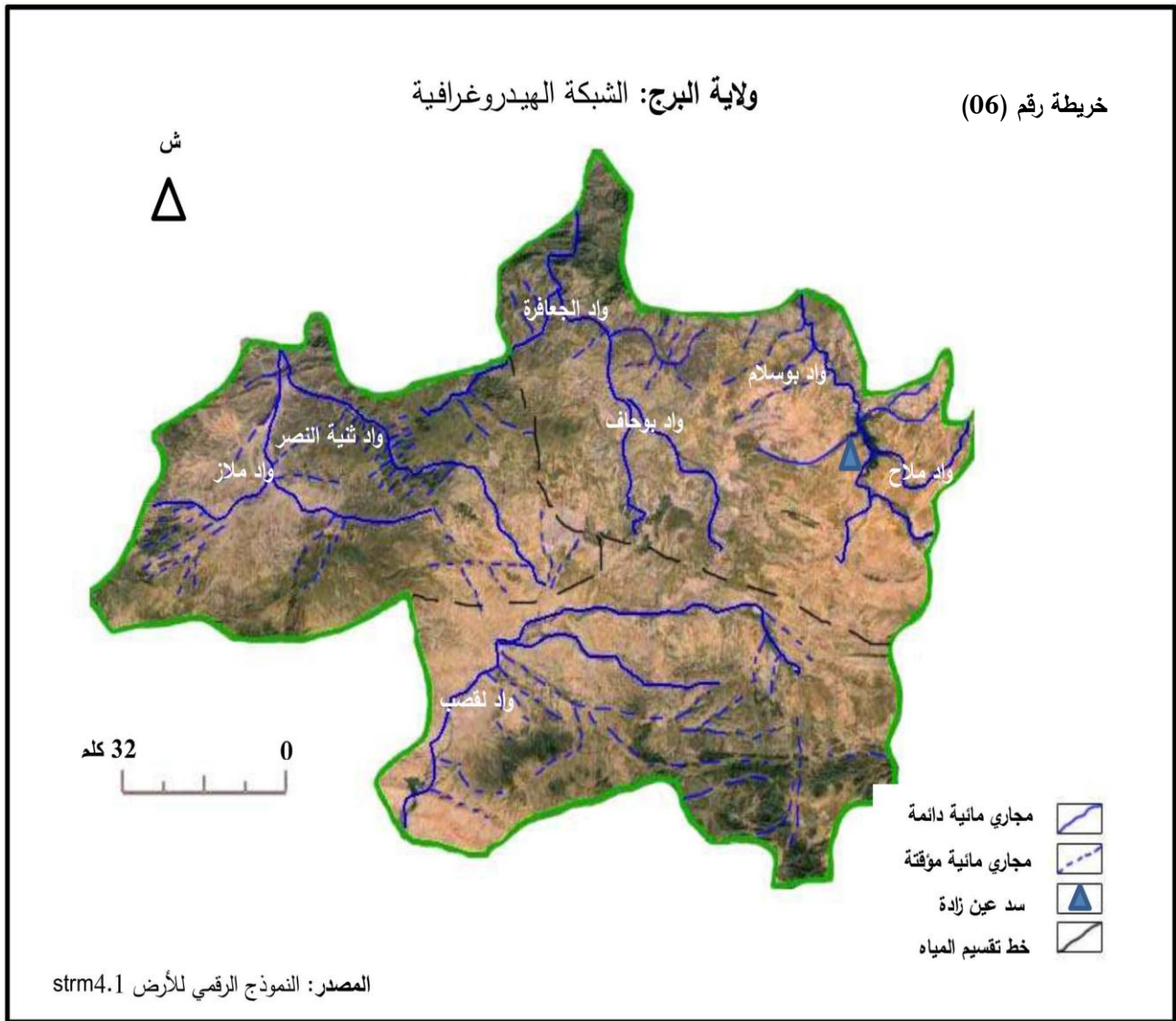
- الحواجز الترابية والسدود الصغيرة:

جدول رقم (04) " كمية المياه المتاحة والمستغلة عن طريق الحواجز الترابية والسدود الصغيرة في ولاية البرج"

البلدية (الموقع)	الكميات المتاحة hm ³	الكمية المستغلة hm ³	المساحة المسقية ha
اليشير (الحامدة)	0.385	0.187	04
تكستير (تكستير)	2.000	0.300	25
مجانة (لشبور)	0.830	0.223	10
منصورة (تاقوتين)	0.280	0.165	03
سيدي مبارك (واد الشار)	0.270	0.150	05
قصور (موقري)	0.118	0.070	02
الحمامية	-	-	28+12
المجموع	3.883	1.095	89

المصدر: مديرية الموارد المائية لولاية البرج 2014م

توجد على مستوى الولاية ثمانية حواجز ترابية وسدود صغيرة تستغل أساسا في عملية الري الفلاحي حيث قدر إجمالي الكميات المتاحة من المياه بـ 3.883 هـم³، يستغل منها 1.095 هـم³، وتتراوح الكميات المتاحة من المياه بين 0.118 هـم³ في بلدية لقصور وأكبر كمية في بلدية 2.000 هـم³، في بلدية تكستير، وأكبر كمية مستغلة في بلدية تكستير 0.300 هـم³، وأقل كمية في بلدية 0.070 هـم³، في بلدية لقصور، تساهم هذه الحواجز الترابية والسدود في سقي حوالي 89 هكتار منها 40 هكتار في بلدية الحمادية و 02 هكتار في بلدية لقصور



ب- الموارد المائية الباطنية:

المياه الجوفية تقدر بـ 67.01 هك³، من أصل 83.38 هك³ المستغلة، أي بنسبة 80.36%، حيث توجد في منطقة الدراسة ستة ينابيع منها ثلاثة ينابيع حارة و هي كالتالي ، منبع الحمادية طاقته 10ل/ث، منبع راس الواد طاقته 17 ل/ث، منبع اليشير طاقته 02 ل/ث والينابيع الحارة تتواجد في كل من بلدية،المهير،المين، المنصورة،وتساهم هذه الينابيع خاصة بتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب و من جهة أخرى الينابيع الحارة تستخدم للحمامات

ذ- الكمية المتوفرة والعجز المائي في ولاية البرج:

جدول رقم (05) " الكمية المتوفرة والعجز المائي في ولاية البرج 2014م"

البلدية	الانتاج م ³ /اليوم	الاحتياجات م ³ /اليوم	العجز م ³ /اليوم	نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب %	البلدية	الانتاج م ³ /اليوم	الاحتياجات م ³ /اليوم	العجز م ³ /اليوم	نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب %
البرج	24995	26211	1216.20	95.36	المنصورة	3696	8023	4326	46.07
عين تافروت	3088	4224	1136.39	73.10	أس. ابراهيم	259	914	655.23	28.33
تكستير	9105	13461	4355.97	67.64	حرازة	612	1892	1279.8	32.35
راس الواد	8309	9207	897.65	90.25	بن داود	1699	17337	15637	9.80
أولاد براهيم	2693	2986	292.59	90.20	المهير	1238	6475	5236.9	19.12
عين تاسرة	1138	1444	305.61	78.83	مجانة	3308	7622	4314	43.40
برج غدير	8226	9868	1642.04	83.36	حسناوة	1181	2304	1122.9	51.26
غيلاسة	1 253	1 206	47.67	100	ثنية النصر	565	764	188.94	74.94
تاغلايت	364	321	42.67	100	اليشير	3294	6970	3675.9	47.26
بلمور	4435	6795	2359.85	65.27	زمورة	994	2915	1920.9	34.10
العناصر	950	1540	589.71	61.70	تاسمرت	677	668	9.28	100
ببر قاصد علي	2304	3138	833.68	73.43	أ.دحمان	734	5694	4960.3	12.89
سيدي مبارك	2114	2438	324.01	86.71	جعافرة	911	1572	660.50	57.97
خليل	1462	2110	648.28	69.28	المين	1109	2531	1421.8	43.82
الحمادية	4867	4985	117.64	97.64	تافرق	360	348	12.14	103.49
العش	3247	3803	555.55	85.39	قلة	158	535	376.69	29.55
قصور	2002	2237	234.62	89.51	المجموع	102355	135930	3357461	75.30
رابطة	1008	1067	59.46	89.51					

المصدر: المديرية الموارد المائية لولاية البرج 2014م

من خلال معطيات الجدول رقم (05)، يمكن تقسيم بلديات ولاية البرج من حيث العجز في المياه إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى تضم البلديات نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب 80- 100 % وهي بلدية تاغلايت، غيلاسة، تاسمرت، تافرق، بلدية البرج، راس الواد، الحمادي،...الخ، بلديات، ومعظم هذه

البلديات تستفيد من مياه سد عين زادة بالإضافة إلى قدم هذه البلديات التي إستفادت من مشاريع سابقة للربط بالمياه الصالحة للشرب، الفئة الثانية تشهد عجزا متوسط حيث بلغت نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب ما بين 50% و70% ومن بين هذه البلديات نجد بلدية بلمور، العناصر، تكستير... الخ وهذه البلديات اغلبها يقع في المنطقة السهلية وجنوب ولاية البرج اي في المنطقة الجبلية الجنوبية وأغلبها بلديات حديثة بالإضافة إلى عدد السكان الكبير الذي يميز هذه البلديات ، الفئة الثالثة، هي فئة البلديات التي تشهد عجزا كبيرا حيث بلغت نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب ما بين 8% و49% ومن بين هذه البلديات نجد بلدية بن داود، أولاد دحمان وهذه البلديات تقع في المنطقة الجبلية الشمالية التي تتميز بتضرس شديد مما يزيد في تكلفة مشاريع الربط بالمياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى محدودية مصادر المياه

ج- المشاريع المستقبلية:

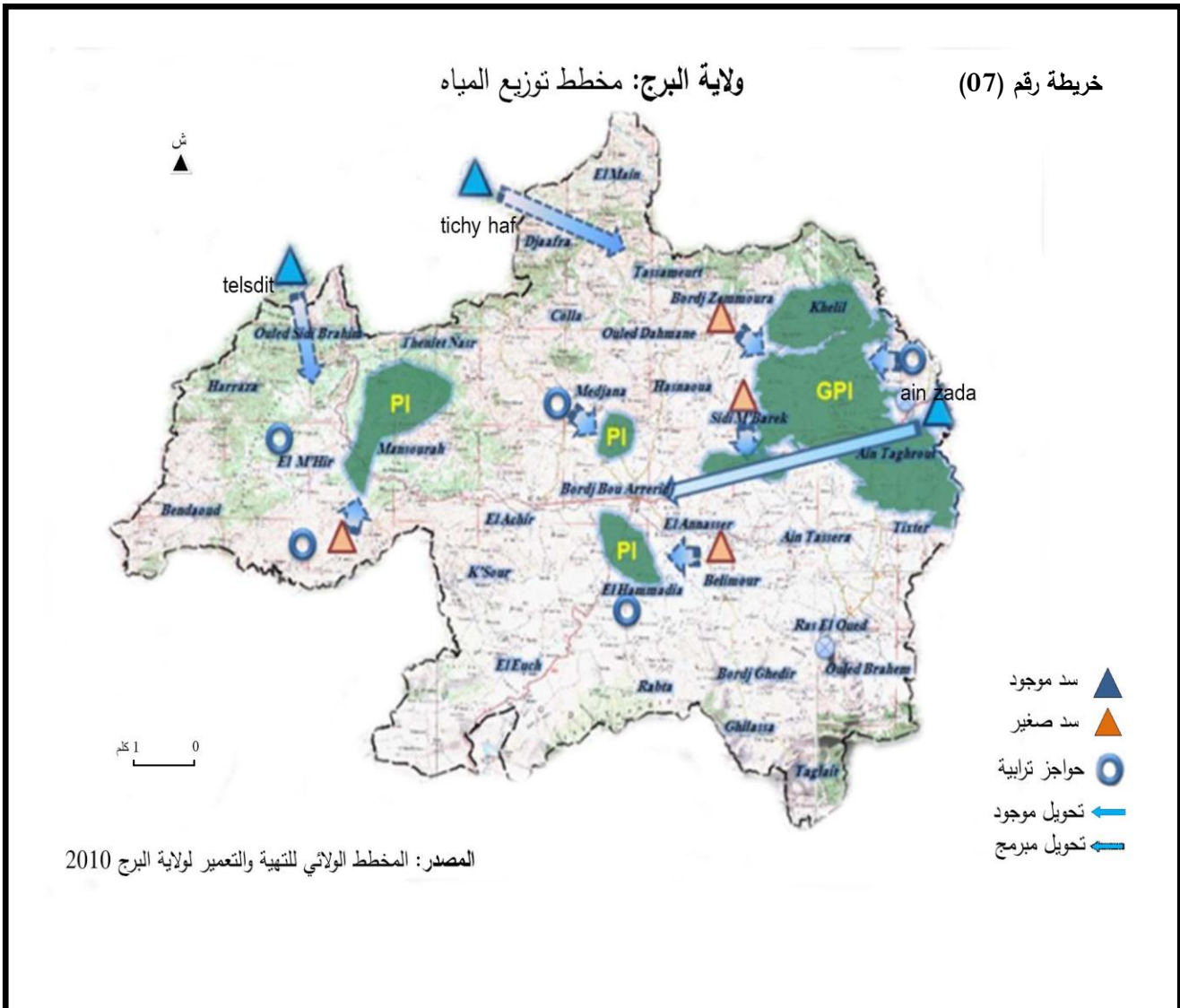
" التحويلات الكبرى للمياه نحو ولاية البرج"

جدول رقم (06)

التعيين	الغلاف المالي	نسبة الأشغال	الملاحظة
تحويل مياه سد تيشي حاف إلى الجهة الشمالية للولاية (8بلديات)	1000 مليار سنتيم	الشطر الأول: انطلاق الأشغال في أكتوبر 2015م نسبة الأشغال 10%	الشطر الأول: المبلغ 471 مليار سنتيم
		الشطر الثاني: تم منح الصفقة لمؤسسة كوسيدار وهي في طور التحضير	الشطر الثاني: المبلغ 529 مليار سنتيم
تحويل مياه سد تلسديت إلى بلديات دائرة منصوره+ الشبكة الداخلية لـ 13 بلدية	1000 مليار سنتيم	النسبة تتجاوز 50%	تزويد اولاد سيدي ابراهيم نهاية شهر مارس 2016 إنهاء أشغال شطر المهير والمنصورة جوان 2016، انهاء شطر بن داود وحرازة ديسمبر 2016

المصدر: مديرية الموارد المائية لولاية البرج 2014م

استفادت ولاية البرج من عدة مشاريع من اجل تغطية العجز في المياه الصالحة للشرب والري الفلاحي خاصة المنطقة الشمالية تم إنشاء عدة مشاريع، أهمها مشروع تحويل المياه، الأول من سد تيشي حاف بولاية بجاية والذي يغطي ثمانية بلديات معظمها في المنطقة الشمالية، قدر الغلاف المالي لهذا المشروع بـ 1000 مليار سنتيم، وانطلقت الأشغال رسميا في أكتوبر 2015م وبلغت نسبة الإنجاز فيه 10% المشروع الثاني تحويل مياه سد تلسديت من ولاية البويرة نحو البلديات الغربية لولاية البرج (المنصورة، أولاد سيدي ابراهيم، المهير، حرازة، بن داود)، وقد الغلاف المالي بـ 1000 مليار سنتيم ونسبة الأشغال به تجاوزت 50%، ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أن الولاية سجلت عدة مشاريع تنموية في ميدان الري من أجل توفير الماء والقضاء على العجز المسجل في الولاية



I-2-3-4- التكوينات الجيولوجية والتركيب الصخري:

تعرضت المنطقة وكغيرها من المناطق، لعدة حقبة جيولوجية جعلت التكوينات الصخرية الموزعة عبر تراب الولاية متنوعة ومتداخلة، أدت إلى تنوع الثروات الطبيعية بها

فحسب معطيات الخريطة رقم (08) نلاحظ أن المناطق الشمالية الجبلية والجنوبية الجبلية، يعود تركيبها إلى الزمن الكريتاسي العلوي، وهو أقدم الأزمنة الجيولوجية في المنطقة، وتتكون من صخور الدولوميت والكلس، وبالمقابل تنتمي المنطقة الوسطى إلى عصر النيوجان، وأهم التكوينات الموجودة، الجبس والكلس والفسفات، بينما نجد الزمن الرابع في شرق الولاية ضمن نطاق محدد بالقرب من سد عين زادة حيث يعتبر الطين أهم مكونات هذه المنطقة.

فالتركيب الصخرية والعوامل الجيولوجية، الجيومورفولوجية "ساهمت في هيكلة خريطة الثروات الطبيعية بالولاية

- الجبال السطايفية: تنتشر بها الجبس، الكوارتز، الطين الأحمر الموجه لصناعة الأجر
- كتلة البيبان: نجد فيها الجبس، الكوارتز والغرانيت
- كتلة الحضنة: تنتشر فيها الفوسفات، الغرانيت، الطين الأحمر
- المنطقة السهلية: الفوسفات، الجبس،⁸

I-2-3-5- إستخدامات الأرض:

توضح الخريطة رقم (09) إستخدامات الارض في ولاية البرج حيث نلاحظ إنتشار الزراعات الواسعة والمنتلة في الحبوب في المنطقة السهلية الوسطى التي تساعد على قيام مثل هذه الزراعات لتوفر الظروف الطبيعية والمناخية مثل الإنبساط والتربة والمياه والمناخ، أما زراعة الخضروات والبقول الجافة فلها إنتشار في جميع المناطق لكن بمساحات محدودة أما زراعة الأشجار لها إنتشار واسع في المناطق الجبلية خاصة الشمالية والشمالية الغربية للولاية لملائمة هذا النوع من الزراعات المنطقة الجبلية، أما بالنسبة للغابات فتنركز في المناطق الجبلية خصوصا حسب معطيات الجدول رقم (07)

⁸ بن صافية سفيان: مرجع سابق، ص 60

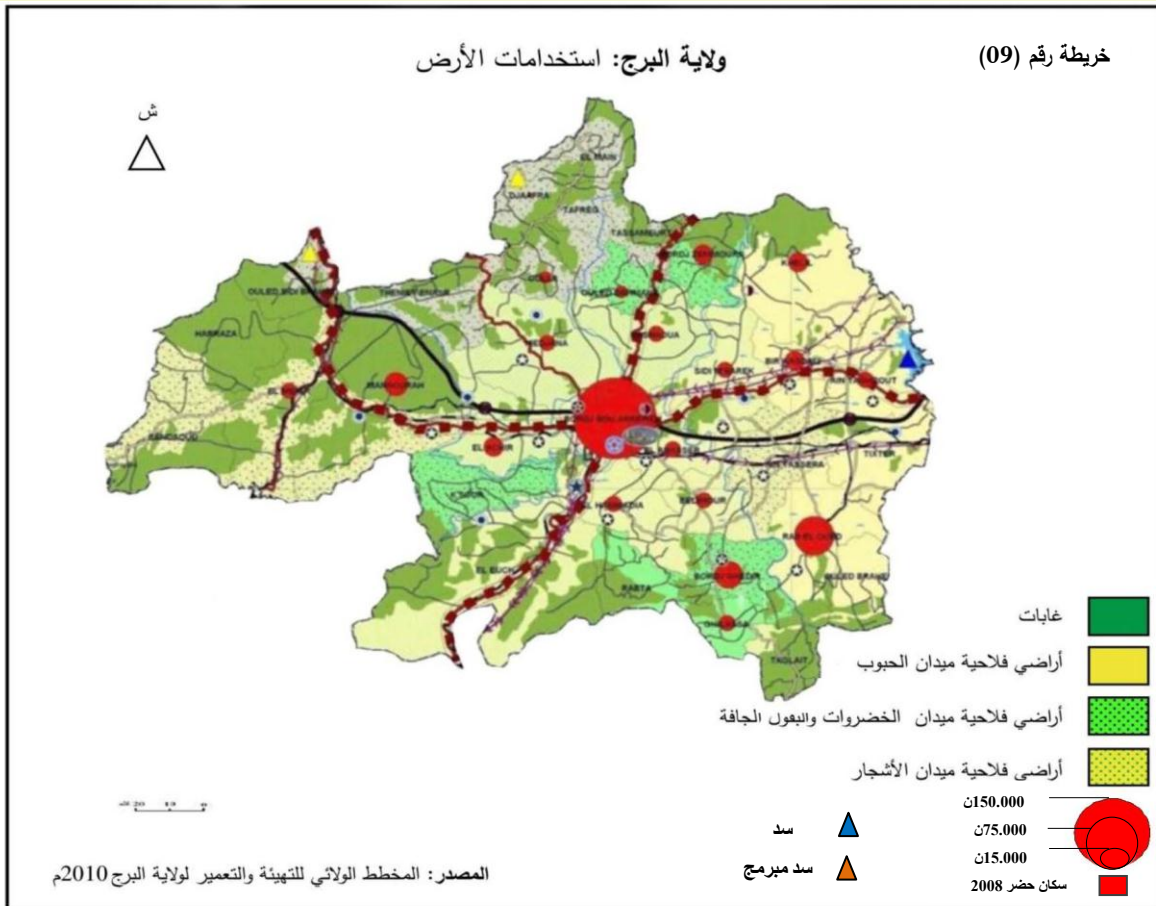
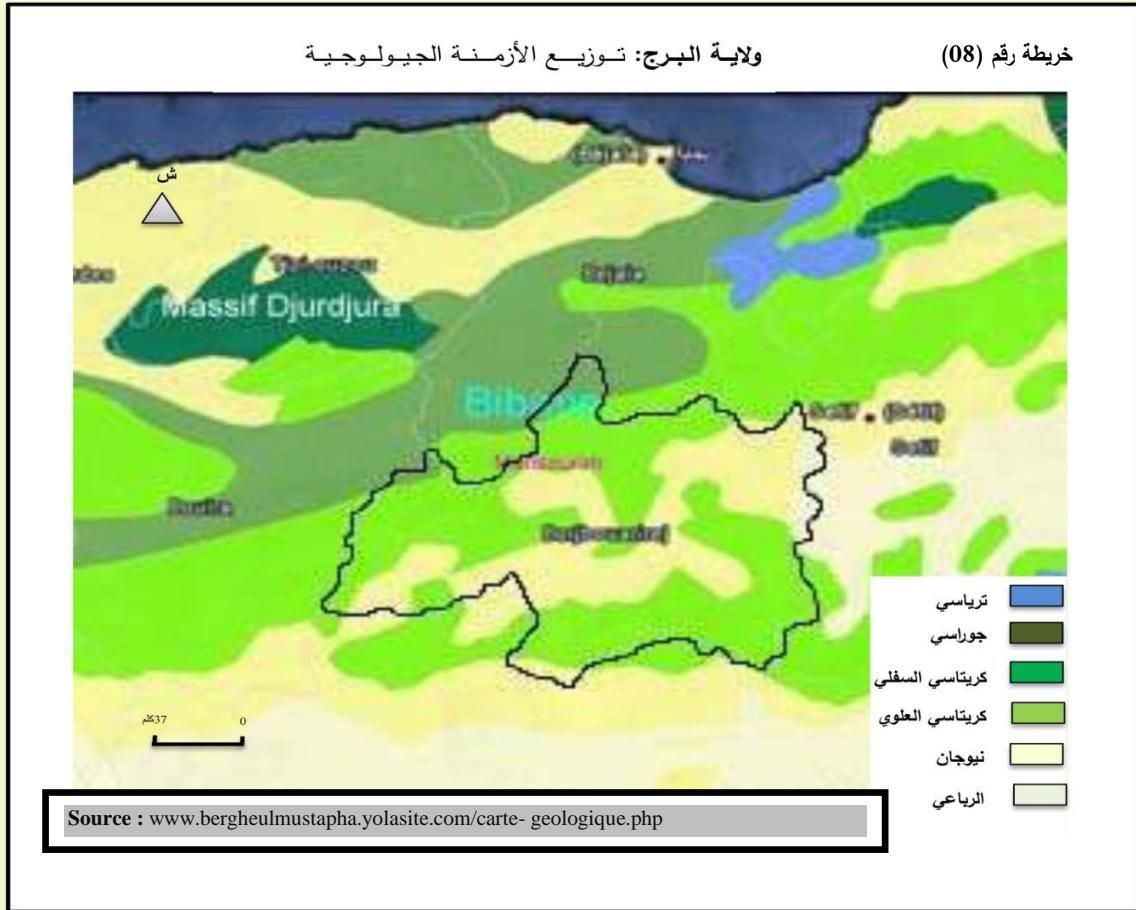
تبلغ مساحة الغابات 82415.31 هكتار و5173 هكتار أحرش، تتشكل الغابات أساسا من أشجار الصنوبر الحلبي بـ 63713.31 هكتار نسبة 77.30%، وأشجار البلوط بـ 17019 هكتار بنسبة 20.65%، وأشجار اليوكالبتيس بـ 1183 هكتار و أشجار الأرز بـ 500 هكتار، والنوع الثاني من الغطاء النباتي نجد الأحرش والبالغ مساحتها 5173 بنسبة 5.86% من إجمالي الغطاء النباتي واهم الغابات الموجودة في الولاية غابات الجعافرة في الشمال وغابة بومرقد، يساهم 35 تنقيب التزويد بالمياه، وانشآت مشتلة واحدة

" توزيع أنواع الغطاء النباتي في ولاية البرج "

جدول رقم (07)

عدد المشتلات	عدد التنقيبات	الأحرش(هـ)	الغابات (هـ)	
01	35	5173	63713.31	الصنوبر الحلبي
			17019	البلوط الاخضر
			500	الأرز
			1183	يوكالبتيس
			82415.31	
			87577.31	

المصدر: مديرية الغابات لولاية البرج 2014م



"يستخدم التحليل الرباعي SWOT analysis كأداة تحليل استراتيجي عامة في عدة مجالات وينقسم هذا التحليل كما كتبت حروفه الأربعة بالإنجليزية إلى S-W-O-T ، القوة ، عناصر القوة في المشروع والتي تميزه عن غيره من المشاريع وهي ترجمة كلمة Strengths ، الضعف ، نقاط الضعف في المشروع وهي ترجمة لكلمة Weaknesses ، الفرص ، وهي التي يمكن أن تأتي من خارج المشروع وقد تؤدي على سبيل المثال إلى زيادة المبيعات وأيضاً يمكن أن تؤدي لزيادة الأرباح، وهي ترجمة لتهديدات وهي التي يمكن أن تأتي من خارج المشروع وتسبب اضطرابات للمشروع وهي ترجمة لكلمة "threats"⁹ و بالاعتماد على طريقة swot ومن أجل الوقوف على إمكانيات الوسط الطبيعي في ولاية البرج طبقنا طريقة swot فيما يخص إسخلاص عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات فكانت النتائج كما يلي

أ- البيئة الداخلية:

✓ عناصر القوة:

- تدرج النطاقات المناخية من الشمال إلى الجنوب من حيث التساقط والحرارة، يساهم في تنوع البيئات الطبيعية والحيوية بالإقليم ومنه تعدد أوجه النشاط الاقتصادي
- وجود موارد مائية متعددة تساهم في توفير المياه الصالحة للشرب والري والصناعة، من بين هذه الموارد، الأودية الرئيسية مثل واد لقصب وواد وواد بوسلام، بالإضافة إلى سد عين زادة والحوجز الترابية والسدود الصغيرة التي تغطي إحتياجات بعض البلديات، والموارد الباطنية من عيون طبيعية وأبار وتنقيبات، وقد حازت الولاية على مشاريع مستقبلية وهي مشروع تحويل مياه سد تيشي حاف لتغطية إحتياجات ثمانية بلديات شمالية، وسد تلسديت لتغطية بلديات الجهة الغربية والشبكة الداخلية لـ 13 بلدية
- تنوع الثروات المعدنية المنتشرة عبر كامل الولاية، لتي يتم استخدامها في العديد من الأنشطة الصناعية مثل الطين والجبس والفسفات، حيث يمكن تطوير الصناعات المرتبطة بهذه الثروات

⁹ <https://www.bayt.com/ar/specialties/q/122205/>

- تزخر الولاية بقدرات و ثروات هامة، طبيعية، بيئية، فلاحية و ثروات معدنية تجعل الولاية قادرة على جذب الاستثمارات وتنويع النشاطات
- تنوع الاوساط الطبيعية، يسمح بتنوع الأنشطة الاقتصادية، مثل إنشاء سياحة جبلية متطورة ومستدامة
- تنوع طبيعي وبيئي حيث نجد السهول في الوسط والتي تقدر مساحتها بنصف مساحة الولاية تحتوي على إمكانيات هامة لقيام زراعات، ومناطق جبلية شمالية وجنوبية، تتوفر على غطاء نباتي معتبر من الغابات والأحراش

✓ نقاط الضعف:

- ضعف وتذبذب في تساقط كمية الأمطار خاصة على إقليم السهول العليا
- وجود سلاسل جبلية من الجهة الشمالية والجنوبية حيث تعتبر حواجز طبيعية، من الجهة الشمالية تعيق مرور التيارات الهوائية المشبعة بالماء باتجاه الجنوب، بالإضافة إلى صعوبة انجاز الطرقات والانفتاح على المجالات المجاورة
- نظام إيكولوجي وحيوي مهدد على مستوى المناطق الجبلية نتيجة التعرية، وضعف حمايتها، لأسباب منها الانحدارات القوية، المناخ، التكوينات....(الخ)
- شبكة مائية غير مستغلة بطريقة فعالة، واستثمار غير مناسب للثروة المائية

ب- البيئة الخارجية:

✓ الفرص المتاحة:

- تعتبر ولاية البرج بحكم موقعها الإداري بوابة الشرق الجزائري من الجهة الغربية، فهي همزة وصل بين الشرق والوسط، حيث تبعد عن عاصمة البلاد بـ 200 كلم وعاصمة الشرق الجزائري بـ 200 كلم، وتبعد عن البحر بـ 120 كلم (ولاية بجاية)

- تقع ولاية البرج غرب ولاية سطيف، ولها حدود مباشرة معها وتبعد عنها بـ 75 كلم، تعتبر ولاية سطيف ظهير تجاري لولاية البرج، تعمل على تأمين وتسويق منتجاتها خاصة سوق العلة المعروف على المستوى الوطني
- يمكن الاندماج مع مجالات اخرى مشابهة أكثر حيوية، في إطار شراكة، مثل المناطق الجبلية لولاية سطيف أو جنوب ولاية بجاية لتحسين مستوى التنمية

✓ التهديدات:

- صعوبة الانفتاح من الجهات الجبلية الشمالية والجنوبية ما يؤدي إلى عزلة هذه المناطق
- هشاشة الأوساط الطبيعية الجبلية التي تعاني من التعرية والانجراف ما يجعل المناطق الجبلية تفقد قيمتها وإمكانياتها الطبيعية والسياحية
- منافسة من ولايات مجاورة مثل سطيف، العاصمة وقسنطينة

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراسة هذا الفصل نستنتج أن ولاية البرج تتمتع بإمكانيات طبيعية يمكن الإستفادة منها في النهوض بعملية التنمية المحلية، ومن هذه الإمكانيات تعدد الأوساط الطبيعية بها مما يؤدي إلى تعدد الثروات، توفر عنصر المياه، تعدد النطاقات المناخية، تنوع الغطاء النباتي، غير أنها تعاني من إكراهات وعوائق ناتجة عن هشاشة الأنظمة البيئية خاصة المناطق الجبلية

الفصل الثالث: المؤهلات البشرية

لم يعد "النمو الاقتصادي وحده يعني التنمية، إنما التنمية يجب أن تكون شاملة لشتى جوانب الحياة، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غير ذلك، وأكثر ما يهتم في المجال هو العلاقة الجذرية بين التنمية المتبادلة بين السكان و الموارد البشرية، بل بين تنمية الأشياء وتنمية الإنسان، ولا سبيل لتحقيق التنمية الشاملة واستمرارها إلا من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها وتدعيم إمكاناتها المختلفة، بالإضافة إلى الموارد الأخرى، من أجل تحقيق تنمية ذاتية والإسهام في بناء إقتصاد معاصر عن طريق إعداد إنسان جديد وفاعل"¹.

فالدراسة السكانية لها دور هام في عمليات التنمية والتهيئة، فمعرفة العوامل الديموغرافية والمتمثلة في تطور حجم السكان، توزيع السكان، تطور معدلات النمو للسكان، هجرة السكان ، تمكننا من معرفة التقديرات السكانية المستقبلية، ووفق لهذه التقديرات يمكن وضع برامج ومخططات، يشكل العنصر البشري فيها جزء هام من الدراسة.

سنتناول في هذا الفصل تحليل العناصر السكانية لولاية البرج باعتبار أن المنطقة غير متجانسة من الناحية الطبيعية فهي تتكون من ثلاث وحدات ، السهول الجبال والسهوب تختلف في المساحة والتوزيع .

- فهل للعنصر الطبيعي تأثير على العنصر البشري، وكيف ذلك ؟

- كيف تطور سكان ولاية البرج وماهي وتيرة نموهم؟

¹ أحمد سامي الدعبوسي: التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 13-14

I-3-1- مراحل النمو السكاني :

تتفاعل المعطيات الديموغرافية مع عناصر التنمية تفاعلا وثيقا إذ على أساسها تصاغ وتعد قواعد التنمية والتخطيط، كما يلعب الواقع السكاني دورا حاسما ومهما في تحديد وتوفير الحاجيات المتزايدة للسكان من حيث رصد أعدادهم وتوقع نسب زيادتهم مما يلزم الفاعلين تحيين الاطلاع على كل جديد وتغيير أو دينامية لأن معرفة الواقع السكاني بشكل دقيق يأتي في سلم الاولويات خاصة إذا تعلق الأمر بحال أو وضع في الديناميكية الديموغرافية ذات الحساسية والعلاقة المباشرة بالحالة الامنية، واقع الخدمات، مستوى التنمية²، فالتباين الطبيعي والتنوع البيئي والفوارق الاقتصادية ساهمت في التفاوت الديموغرافي في منطقة الدراسة فلكل وسط طبيعي خصوصياته والتي تؤدي إلى زيادة ونقص عدد السكان وجذبهم وطردهم فسنحاول في هذا العنصر دراسة مراحل النمو السكاني لولاية البرج واستخراج أهم الفوارق بين الأوساط الثلاث المكونة للولاية

جدول رقم (08) " تطور حجم سكان ولاية البرج من سنة 1966-2014م حسب الأوساط الطبيعية "

السنوات	عدد السكان			مجموع عدد السكان	معدل النمو السكاني ³ %				
	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية	المنطقة الجبلية الجنوبية		الفترة	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية	المنطقة الجبلية الجنوبية	المعدل الولائي ⁴
1966	46338	48135	22143	116616	-	-	-	-	
1977	75885	61363	38869	176117	1977-1966	4.58	2.23	5.24	3.81
1987	162909	155203	98503	416615	1987-1977	7.93	9.72	9.74	8.99
1998	247777	179464	128161	555402	1998-1987	3.88	1.32	2.42	2.64
2008	301229	185830	141416	628475	2008-1998	1.97	0.34	0.98	1.24
2014	344881	220514	150213	715608	2014-2008	2.28	2.89	1.01	2.18

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 1966+1977+1987+1998+2008م+ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية البرج 2010م

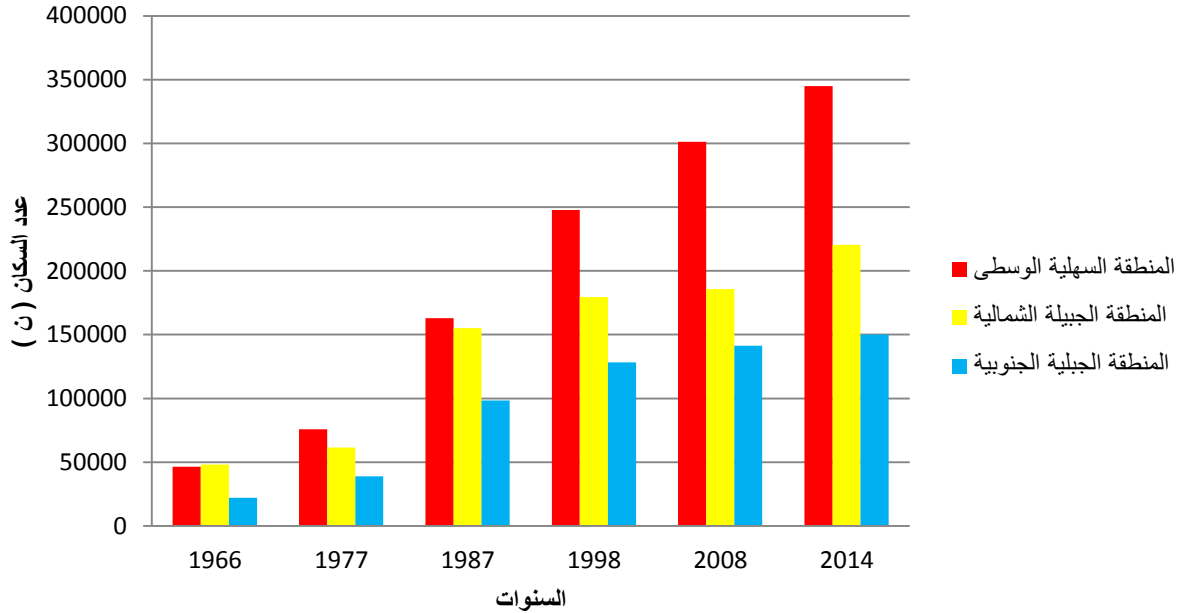
² شواش عبد القادر: مرجع سابق، ص 66

³ يحسب معدل النمو السنوي وفق المعادلة = $100 * \left(\frac{p1}{p2} \right)^{\frac{1}{n}} - 1$ حيث $p1$ عدد سكان الفترة الأولى، $p2$ عدد سكان الفترة الثانية

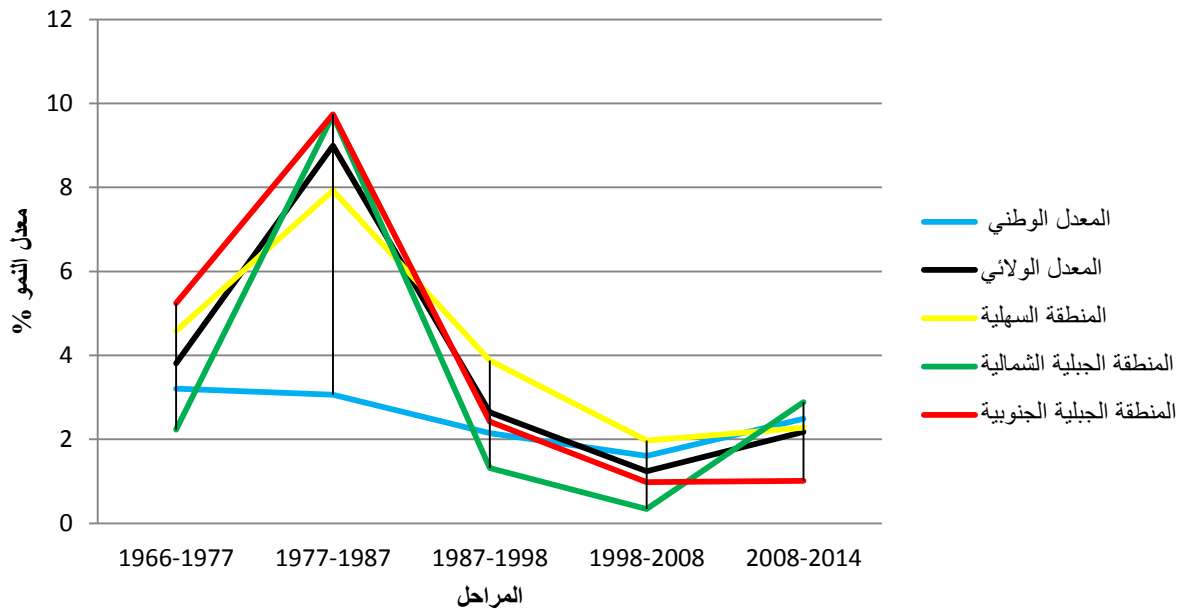
n الفارق بين الفترتين

⁴ Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales V° Recensement Général de la Population et de l'Habitat – 2008 ARMATURE URBAINE La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales, l'Agriculture et de la Cartographie

الشكل رقم (04) " تطور حجم سكان ولاية البرج حسب المناطق الطبيعية من سنة 1966-2014م"



شكل رقم (05) " تطور معدل النمو في ولاية البرج حسب المناطق الطبيعية من سنة 1966-2014م"



يمكن تقسيم تطور حجم سكان ولاية البرج إلى عدة مراحل حسب معطيات الجدول رقم (08)

أ- تطور حجم السكان للفترة 1966-1977 : معدلات نمو متباينة بين المناطق الطبيعية الثلاث

قدر عدد سكان ولاية البرج بـ 116616 نسمة في سنة 1966، ليرتفع عدد السكان إلى 176117 نسمة في سنة 1977، ويمثل الفارق بين التعدادين بـ 59501 نسمة بمعدل نمو 3.81 % وهو معدل اكبر من المعدل الوطني والمقدر بـ 3.21% لنفس الفترة، و في نفس الوقت نسجل معدل نمو سكاني متباين بالنسبة للمناطق الثلاث المكونة لولاية البرج ففي المنطقة الجبلية الشمالية قدر معدل النمو السكاني بـ 5.58 %، وهو مرتفع مقارنة بالمعدل الولائي والمعدل الوطني، (جدول رقم 10 الملحق) الخريطة رقم (10) ، فأكبر معدل نمو سجل في بلدية حسناوة بـ 9.32%، وأضعف معدل نمو سكاني في بلدية بن داود بـ 2.57%، أما بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية فقد قدر معدل النمو السكاني بـ 5.24%، وهو اكبر من المعدل الوطني والولائي و يعتبر أكبر معدل في المنطقة، حيث سجلنا اكبر معدل نمو في بلدية رابطة بـ 6.68%، وأضعف معدل نمو في بلدية أولاد براهيم بـ 0.68 % فالمناطق الجبلية في ولاية البرج توطن السكان بها منذ القديم نظرا للسياسات الإستعمارية التي عملت على إحتلال المناطق الخصبة وطردها السكان نحو المناطق الجبلية ومن جهة أخرى فإن النشاط السائد في المناطق الجبلية هي الفلاحة ما يجعل إرتباط الإنسان بأرضه كبيرا ، وفيما يخص المنطقة السهلية الوسطى لم تشهد زيادة سكانية كبيرة حيث بلغ معدل النمو السكاني بها 2.32%، وهو منخفض بالنسبة للمعدل الولائي والمعدل الوطني، فأكبر معدل نمو سجل ببلدية تكستير بـ 9.58%، وأضعف معدل نمو سكاني سجل ببلدية اليشير بـ 1.87% لقلّة عدد السكان بهذه المناطق لأنها كانت تسكنها أغلبية من المعمرين ومن جهة أخرى فإن مستوى تجهيز المناطق السهلية يقارب مستوى التجهيز في المناطق الجبلية لأننا في مرحلة ما بعد الإستقلال مباشرة

ب- تطور حجم السكان للفترة 1977-1987 : ارتفاع كبير في معدلات النمو في جميع المناطق

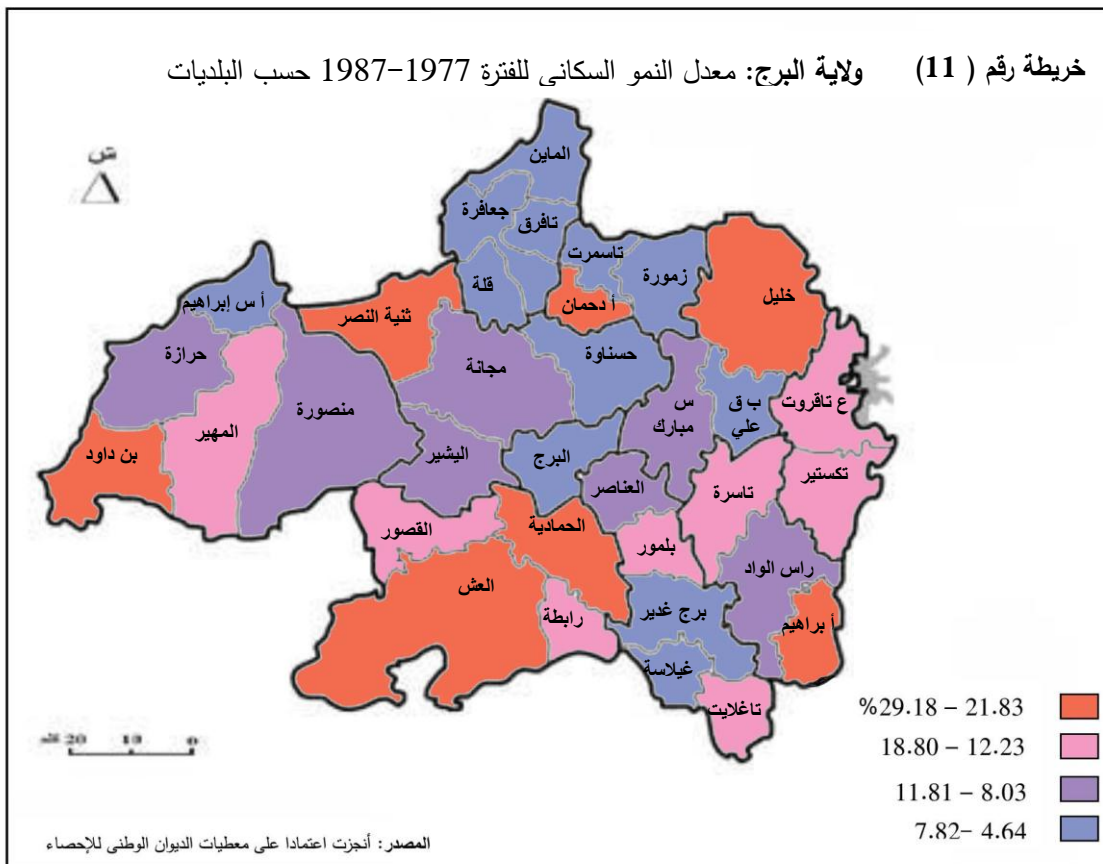
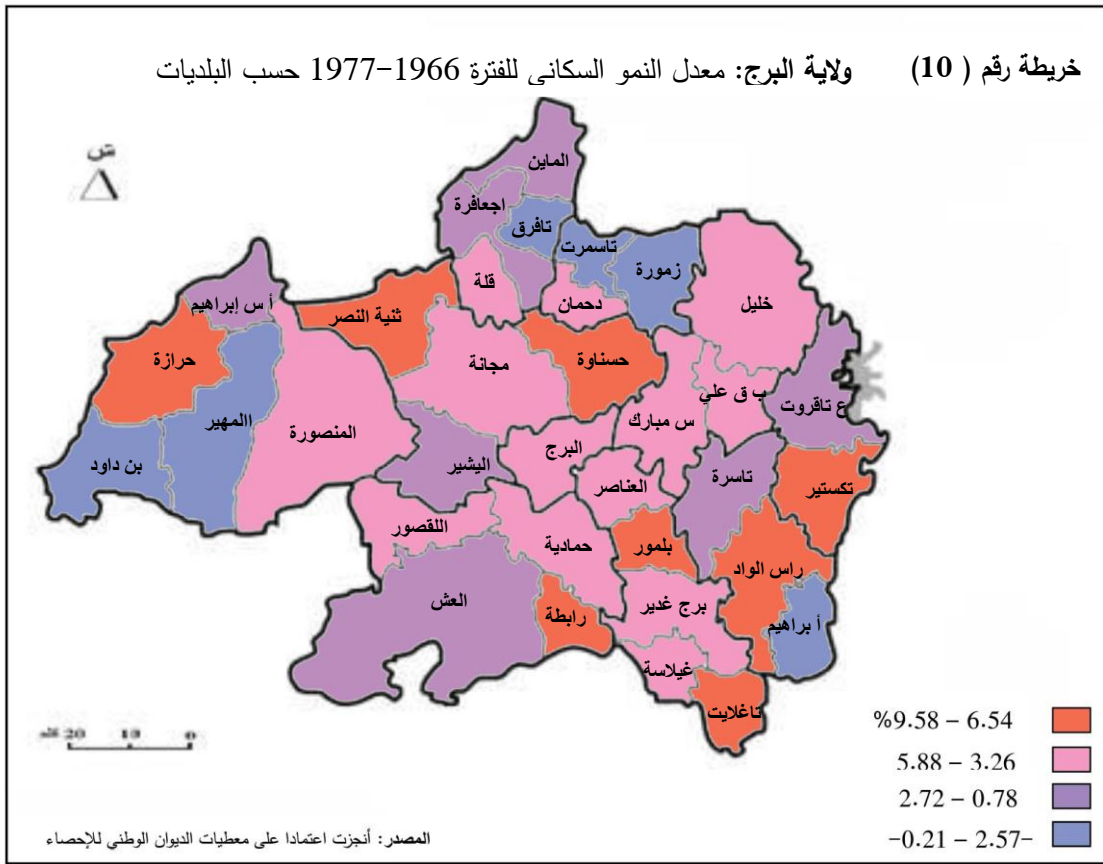
ارتفع عدد سكان ولاية البرج إلى 416615 نسمة في سنة 1987، بزيادة قدرتها بـ 240498 نسمة بمعدل نمو 8.99% وهو معدل اكبر من المعدل الوطني بثلاث مرات والمقدر بـ 3.06% لنفس الفترة، و في نفس الوقت نسجل معدل نمو سكاني كبير بالنسبة للمناطق الثلاث المكونة لولاية البرج ففي

المنطقة الجبلية الشمالية قدر معدل النمو السكاني بـ 9.72 %، وهو مرتفع مقارنة بالمعدل الولائي والمعدل الوطني، الجدول رقم (08) و الخريطة رقم (11) ، حيث سجلت معظم البلديات نمو سكاني إيجابي ، فأكبر معدل نمو سجل في بلدية بن داود بـ 29.18%، وأضعف معدل نمو سكاني في بلدية تافرق بـ 4.64%، أما بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية فقد قدر معدل النمو السكاني بـ 9.74%، وهو أكبر من المعدل الوطني والولائي و يعتبر أكبر معدل بين المناطق الثلاث، فأكبر معدل نمو سجل في بلدية رابطة بـ 22.90%، وأضعف معدل نمو في بلدية برج غدير بـ 5.33%، و تتزامن هذه الفترة مع التقسيم الإداري لسنة 1984م، بموجبه تم ترقية بعض الدواوير إلى صف بلديات ما سمح لهذه المناطق الإستفادة من بعض المشاريع التنموية في قطاع التعليم والصحة والطرق ألخ، مما أدى إلى تحسين الظروف الإجتماعية والصحية لسكان هذه المناطق، وفيما يخص المنطقة السهلية الوسطى فقد شهدت هي الأخرى زيادة سكانية كبيرة حيث بلغ معدل النمو السكاني بها 7.93%، وهو يقارب المعدل الولائي وضعف المعدل الوطني، فأكبر معدل نمو سجل ببلدية الحمادية بـ 23.44%، وأضعف معدل نمو سكاني سجل ببلدية البرج بـ 4.78%، و تقريبا نفس العوامل التي أدت إلى الزيادة السكانية في المناطق الجبلية هي نفسها التي أدت إلى زيادة معتبرة للسكان في المنطقة السهلية إضافة إلى عامل الهجرة نحو هذه المناطق فهي تبقى الأكثر تجهيزا من المناطق الأخرى

ج- تطور حجم السكان للفترة 1987-1998 : تراجع في معدلات النمو وتقاربها من المعدل الوطني

ارتفع سكان ولاية البرج في هذه الفترة من 416615 ساكن إلى 555402 ساكن وبفارق قدر بـ 138787 نسمة، بمعدل نمو 2.64% وهو معدل يقارب المعدل الوطني والمقدر بـ 2.15% لنفس الفترة، و في نفس الوقت نسجل تراجع في معدل النمو السكاني بالنسبة للمناطق الثلاث المكونة لولاية البرج ففي المنطقة الجبلية الشمالية قدر معدل النمو السكاني بـ 1.32%، وهو منخفض مقارنة بالمعدل الولائي والمعدل الوطني، أما بالنسبة للبلديات نلاحظ اختلاف في توزيع معدل النمو (جدول رقم 10 الملحق) الخريطة رقم (12) ، حيث سجلت أربع بلديات نمو سكاني سلبي ، و 12 بلدية معدل نمو إيجابي فأكبر معدل سجل في بلدية حسناوة بـ 3.05%، وأضعف معدل نمو سكاني في بلدية تافرق

ب - 5.53%، أما بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية فقد قدر معدل النمو السكاني بها بـ 2.42%، وهو يقارب المعدل الوطني و المعدل الولائي، حيث سجلنا أكبر معدل نمو في بلدية غيلاسة بـ 4.28%، وأضعف معدل نمو في بلدية تاغلايت بـ 1.04 %، في نهاية الثمانينات ومرحلة التسعينات عاشت الجزائر ظروف إستثنائية من الناحية الاقتصادية والسياسية انعكست سلبا على تطور نمو سكان هذه المناطق، فمن الناحية الاقتصادية أدى انخفاض سعر البترول والمديونية الخارجية وإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني إلى تعطيل مشاريع التنمية المحلية ما أدى تدني الظروف المعيشية في المناطق الجبلية ما ضاعف من ظاهرة الهجرة نحو مناطق أخرى بالإضافة إلى العوامل الأمنية فإن المناطق الجبلية عانت كثيرا من تداعيات الأزمة الأمنية التي انعكست سلبا على السكان فضاغت من معانات هذه المناطق، هذه الأسباب زادت من حدة الفوارق المجالية في المناطق الجبلية في هذه الفترة، وفيما يخص المنطقة السهلية الوسطى فقد شهدت نمو سكاني مرتفع حيث بلغ معدل النمو بها 3.88%، وهو أكبر من المعدل الولائي (2.64%) و المعدل الوطني (2.15%)، فأكبر معدل نمو سجل في بلدية تكستير بـ 12.84%، وأضعف معدل نمو سكاني سجل في بلدية بير قاصد علي بـ 2.94%، فرغم الازمة التي مست جميع التراب الوطني لكن بدرجات متفاوتة فالمناطق السهلية شهدت تنمية كبيرة في مراحل سابقة ما جعل منها مناطق جذب سكاني بالنسبة لمناطق أخرى خاصة الجبلية فالهجرة ساهمت كثيرا في مضاعفة معدل النمو السكاني لهذه المنطقة كما أن الأزمة الأمنية التي مست المناطق الجبلية لم تكن بنفس الحدة في المنطقة السهلية

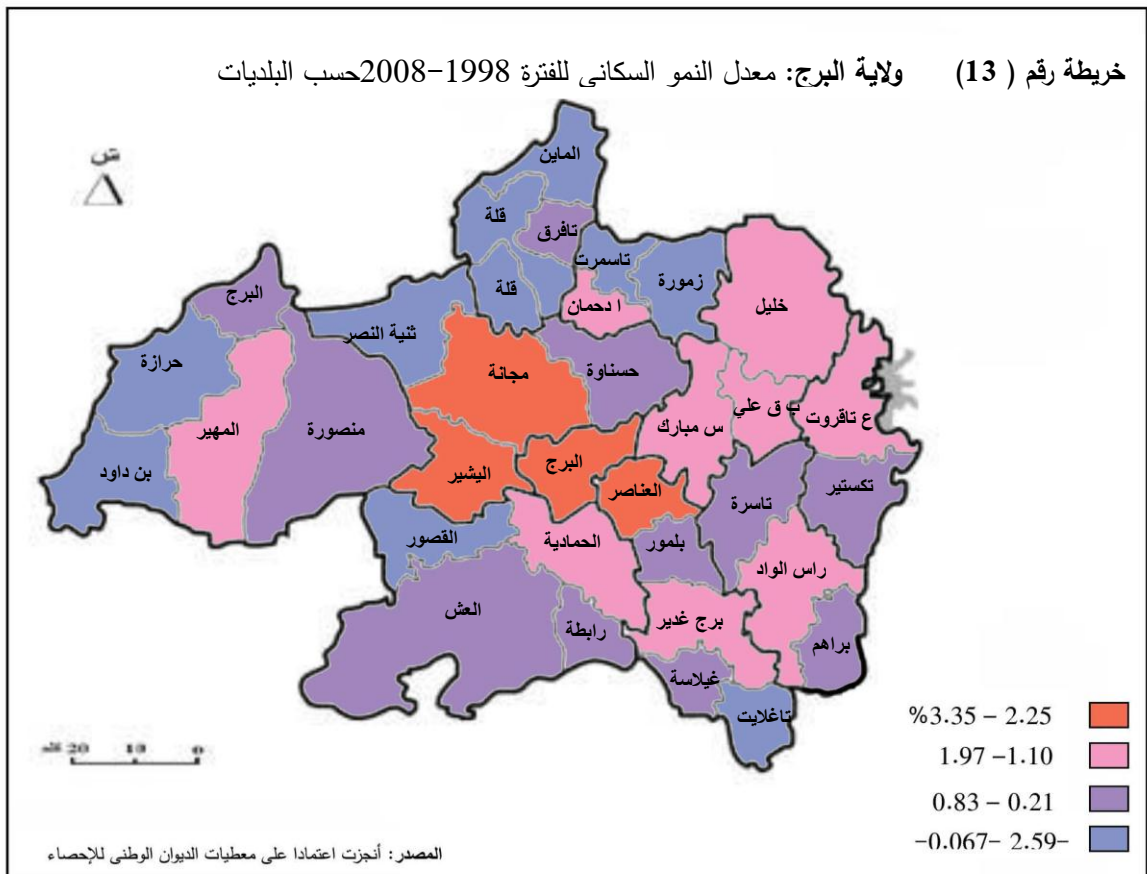
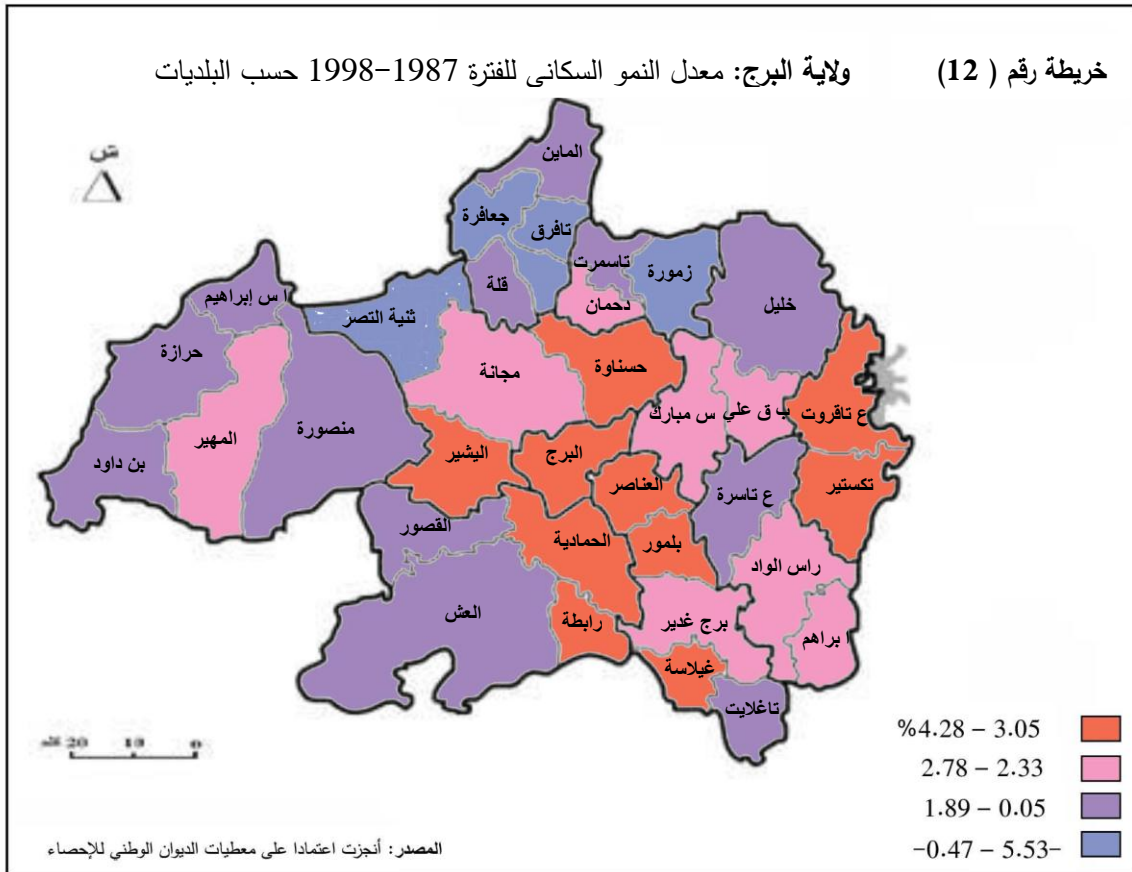


د- تطور حجم السكان للفترة 1998-2008: استمرار في تراجع معدلات النمو بشكل كبير

لم تشهد الولاية زيادة معتبرة في حجم السكان في هذه المرحلة حيث قدر العدد الإجمالي للسكان في هذه الفترة بـ 628475 نسمة أي بزيادة قدرها 73073 نسمة بمعدل نمو 1.24% وهو معدل يقارب المعدل الوطني والمقرب بـ 1.61% لنفس الفترة، و في نفس الوقت نسجل تراجع في معدل النمو السكاني بالنسبة للمناطق الثلاث المكونة لولاية البرج ففي المنطقة الجبلية الشمالية قدر معدل النمو السكاني بـ 0.34% وهو منخفض مقارنة بالمعدل الولائي والمعدل الوطني (جدول رقم 10 الملحق) الخريطة رقم (13) ، فأكبر معدل سجل في بلدية مجانة بـ 3.35%، وأضعف معدل نمو سكاني في بلدية تاسمرت بـ 2.39%، أما بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية فقد قدر معدل النمو السكاني بها بـ 0.98%، وهو منخفض بالنسبة للمعدل الوطني و المعدل الولائي ، حيث سجلنا أكبر معدل نمو في بلدية البرج بـ 2.25%، وأضعف معدل نمو في بلدية قصور بـ 0.59%، حيث تعتبر هذه الفترة إمتداد للفترة السابقة من حيث الأسباب فلقد كان للازمة الإقتصادية والظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر تأثير كبير على إستقرار السكان ومستوى تنمية المناطق الجبلية ما أدى إلى تعميق الفوارق المجالية بالإضافة إلى عوامل إجتماعية أخرى برزت في هذه المرحلة منها تراجع تاخر سن الزواج، ومعدل الخصوبة لدى النساء

وفيما يخص المنطقة السهلية الوسطى بلغ معدل النمو بها 1.97%، وهو يقارب المعدل الولائي (1.24%) و المعدل الوطني(1.61%)، فأكبر معدل نمو سجل في بلدية اليشير بـ 2.44%، وأضعف معدل نمو سكاني سجل في بلدية عين تاسرة بـ 0.22%، لكن رغم تراجع معدلات النمو في المنطقة السهلية إلا أنها تبقى مجالات مستقطبة للسكان خاصة البلديات القريبة من مركز الولاية للإستفادة لكثير من

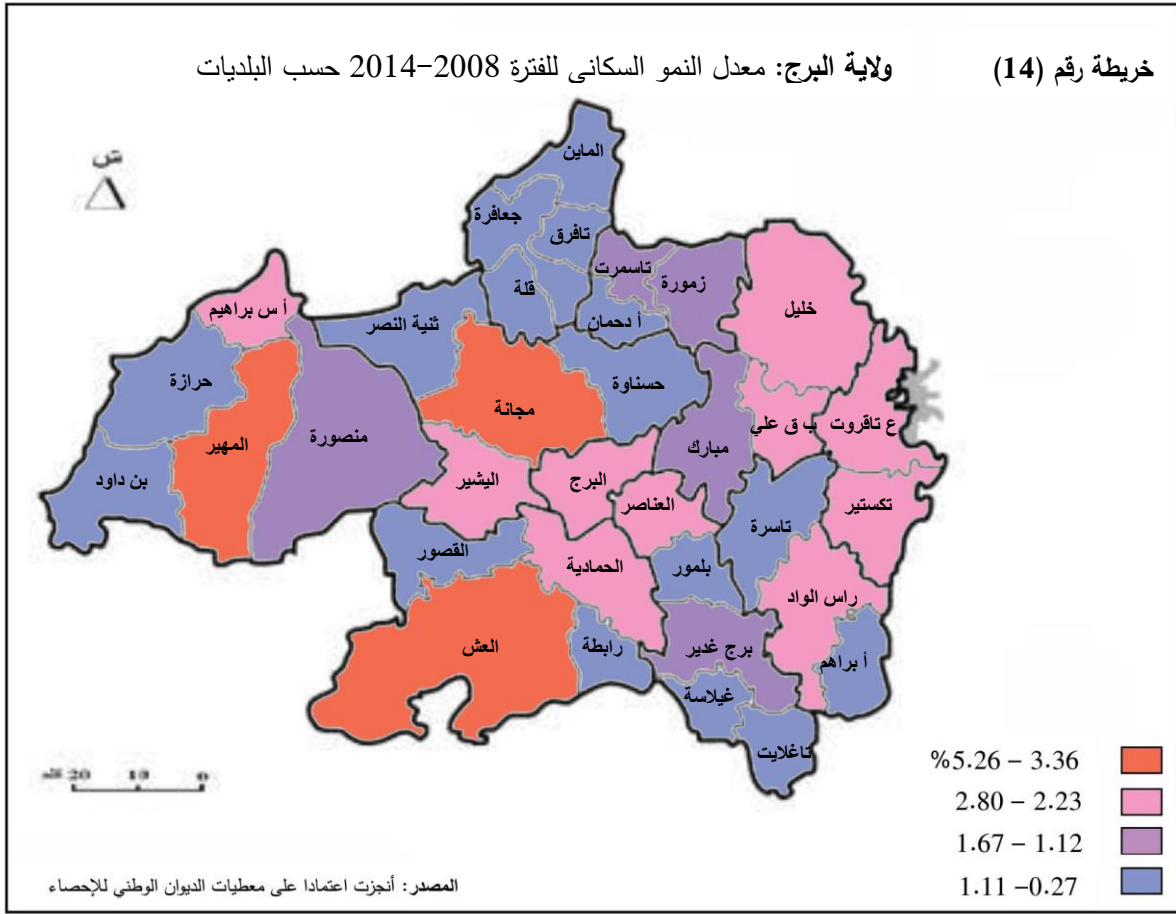
الخدمات بكل انواعها والبحث عن العمل الذي يعتبر من اهم اسباب الهجرة إلى هذه المناطق



هـ - تطور حجم السكان للفترة 2008-2014م: ارتفاع في معدلات النمو وتقاربها مع المعدل الولائي

والوطني

ارتفع سكان ولاية البرج في هذه الفترة من 628475 ساكن إلى 715608 ساكن وبفارق قدر بـ 87133 نسمة، بمعدل نمو 2.18% وهو معدل يقارب المعدل الوطني والمقدر بـ 2.49% لنفس الفترة، و في نفس الوقت نسجل تقارب معدل النمو السكاني بالنسبة للمناطق الثلاث المكونة لولاية البرج ففي المنطقة الجبلية الشمالية قدر معدل النمو السكاني بـ 2.89%، وهو متقارب مع المعدل الولائي والمعدل الوطني، (جدول رقم 10 الملحق) الخريطة رقم (14) ، فأكبر معدل سجل في بلدية المهير بـ 3.36%، وأضعف معدل نمو سكاني في بلدية تافرق بـ 0.27%، أما بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية فقد قدر معدل النمو السكاني بها بـ 1.01%، وهو منخفض عن المعدل الوطني و المعدل الولائي وعن المناطق الجغرافية الأخرى ، حيث سجلنا أكبر معدل نمو في بلدية العرش بـ 5.26%، وأضعف معدل نمو في بلدية اولاد براهيم بـ 1.11% في هذه الفترة استفادت المناطق الجبلية من من عدة مشاريع تنموية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها الجزائر خاصة المشاريع المرتبطة بالفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الريفي بالإضافة إلى مشاريع تنموية مرتبطة بالتجهيزات والهيكل القاعدية مثل التعليم والصحة والطرق، بالإضافة إلى تحسن الظروف الأمنية وعودة بعض السكان على مناطقهم ادى هذا إلى إستقرار السكان في المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية، وفيما يخص المنطقة السهلية الوسطى فقد شهدت نمو سكاني ايجابي بالنسبة لجميع البلديات حيث بلغ معدل النمو بها 2.28%، وهو يقارب المعدل الولائي (2.18%) و المعدل الوطني(2.49%)، فأكبر معدل نمو سجل في بلدية البرج بـ 2.23%، وأضعف معدل نمو سكاني سجل في بلدية بلمور بـ 1.10%، فالمنطقة السهلية في هذه الفترة شهدت ديناميكية إقتصادية بسبب بروز القطاع الصناعي الخاص الذي ساهم في إحداث مناصب شغل لسكان المنطقة بالإضافة إلى تركيز الخدمات والتجهيزات في هذه المناطق



إن تطور حجم سكان ولاية البرج مر بعدة مراحل ابتداء من سنة 1966م حتى سنة 2014م، فتميزت الفترة 1966-1987م بمعدلات نمو متفاوتة ومتباينة بالنسبة للمناطق الجبلية والسهلية حيث 12 بلدية جبلية وسهلية ذات معدل فوق المعدل الوطني والولائي وخمس بلديات ذات نمو سكاني مساوي للمعدل الوطني والولائي و سبع بلديات ذات نمو أقل من المعدل الوطني والولائي وستة بلديات ذات نمو سلبي منها خمس بلديات جبلية شمالية وبلدية جبلية جنوبية، وفي الفترة 1977م-1987م، شهدت معدلات النمو السكاني ارتفاع كبير في جميع البلديات أكبر من المعدل الولائي والوطني حيث سجلنا أكبر معدل بـ 23.44%، وأقل معدل بـ 4.64%، فهذه الفترة تزامنت مع الترقية الإدارية التي شهدتها المنطقة حيث عرفت ديناميكية تنموية منها البلديات الجبلية وخاصة المناطق السهلية ومراكزها الحضرية التي أصبحت مجالات مستقطبة للسكان لوجود قاعدة اقتصادية وخدمائية، وفي الفترة 1987-1998م شهدت منطقة الدراسة تراجع في معدلات نمو السكان لكن متقاربة من المعدل الوطني والمعدل الولائي ما عدا

المنطقة السهلية التي سجلت أكبر معدل نمو مقارنة مع المنطقة الجبلية الشمالية والجبلية الجنوبية والمعدل الولائي والمعدل الوطني وهذا بفضل الهجرة الوافدة للمناطق السهلية، وبالنسبة للمناطق الجبلية فالظروف التي مرت بها المنطقة امنيا خاصة الجبلية الشمالية جعلت منها منطقة طاردة للسكان، وفي المرحلة 1998-2008م، نلاحظ تراجع كبير في معدل النمو حيث سجلت المنطقة الجبلية الشمالية معدل 0.34%، والمنطقة الجبلية الجنوبية 0.98% وهما اقل من المعدل الولائي والوطني بينما بلغ معدل النمو السكاني للمنطقة السهلية بـ 1.97%، وهو معدل متقارب مع المعدل الوطني والولائي، فالمجالات الجبلية سواء كانت شمالية أو جنوبية شهدت هجرة كبيرة باتجاه مناطق أخرى خاصة المنطقة السهلية نتيجة تأخر التنمية المحلية بها والتقرب من الخدمات والشغل، وفي الفترة 2008-2014م، نلاحظ تقارب معدلات النمو للمناطق الثلاث بما فيما المنطقة السهلية من المعدل الوطني والمعدل الولائي فالمناطق الجبلية الشمالية والجنوبية استفادت من بعض المشاريع التنموية والخدمات خاصة القطاع الفلاحي والسكن الريفي والخدمات التعليمية والطرق عملت على استقرار السكان في مناطقهم

I-3-2 الكثافة السكانية :

تعد من المؤشرات الهامة التي توضح مدى ازدهام المنطقة بالسكان حيث "لا تنحصر دراسة الكثافة السكانية عبر بلديات مجال الدراسة في إبراز العلاقة بين حجم السكان و المساحة فقط، بل هي من أهم المقاييس التي تعكس الصورة الحقيقية للتنظيم المجالي السائد بها من خلال معرفة درجة توزيع السكان عبر مساحة كل بلدية يقيمون بها و مدى الاستجابة و التفاعل القائم بينهم و المجال الذي يعيشون فيه، كما تبرز أهميتها في تشخيص الاختلالات المجالية الحاصلة بين البلديات التي تضم كثافة سكانية مرتفعة و تلك التي تضم كثافة منخفضة"⁵، فالعنصر الطبيعي وتوفر الهياكل القاعدية والتجهيزات يفرض نمط معين من التوزيع ، فكيف تتوزع الكثافة السكانية في المنطقة ؟

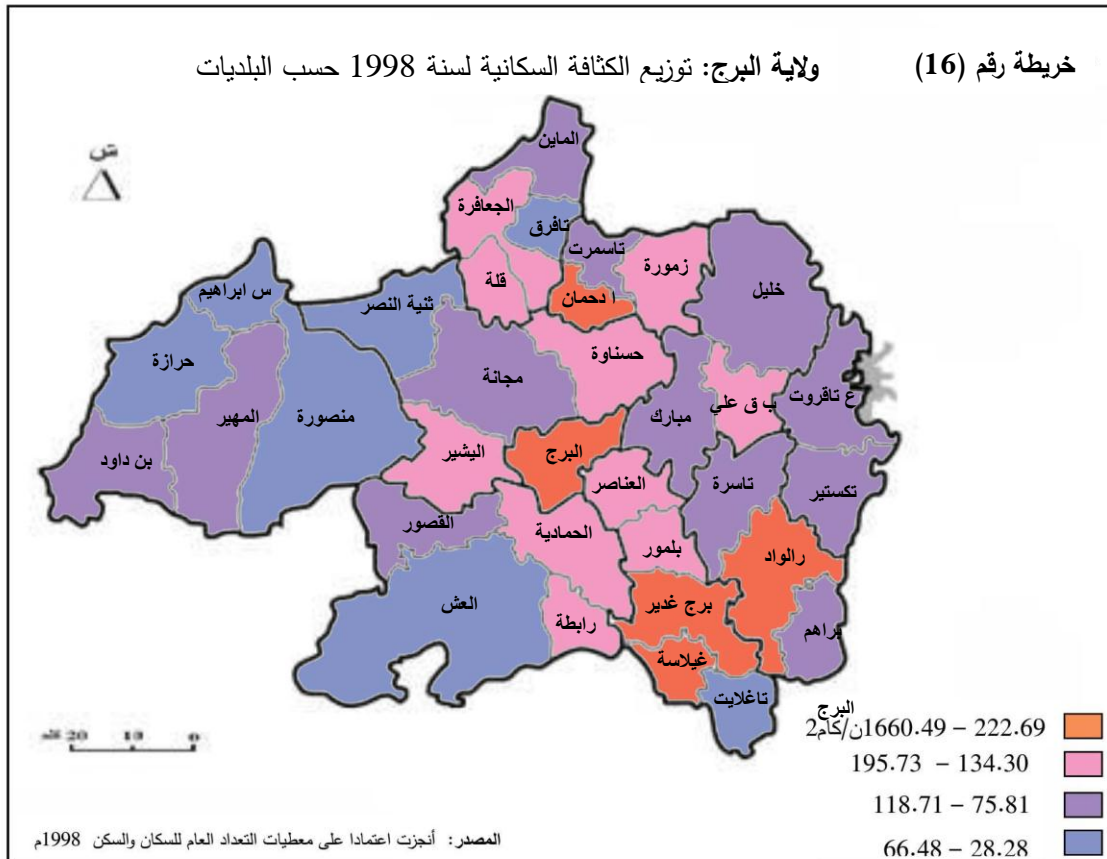
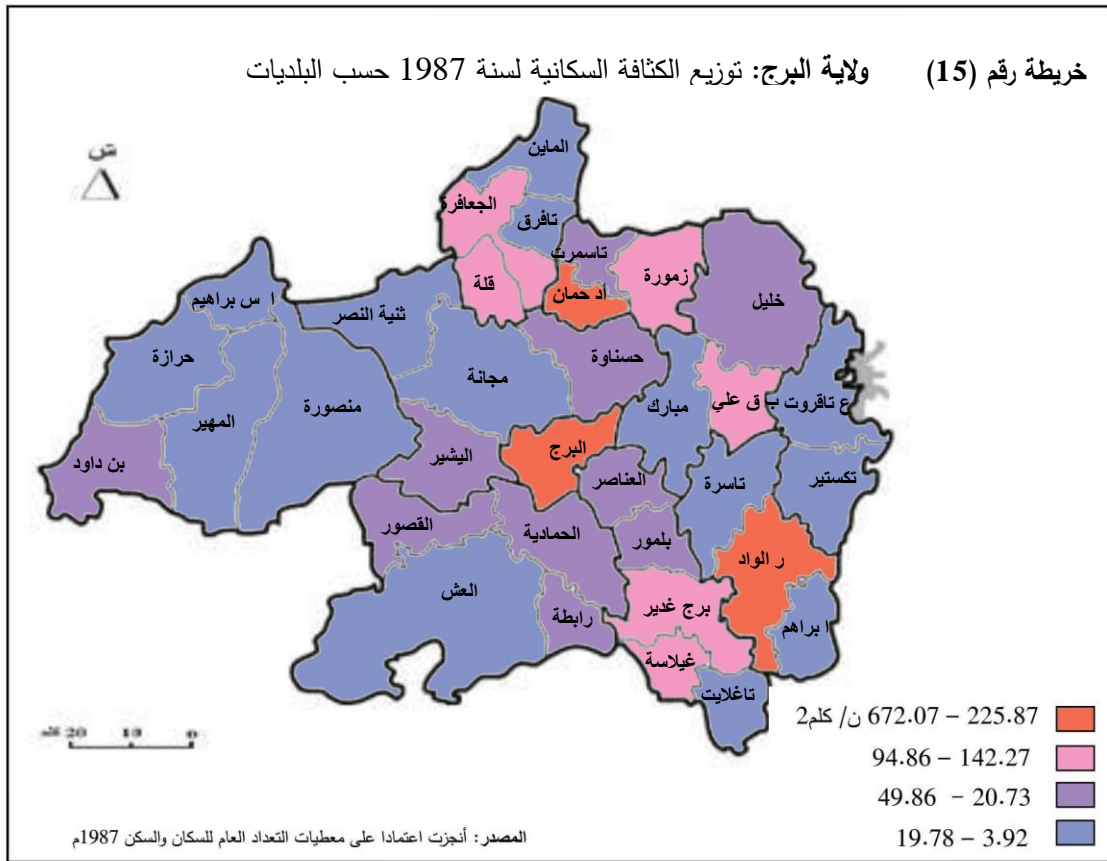
⁵ فؤاد بن غضبان: دور شبكات الخدمات في التنظيم المجالي بولاية عنابة والطرف، رسالة دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2009م ص 53

أ- الكثافة السكانية لسنة 1987: كثافة ضعيفة مع تركيز سكاني في بلدية البرج

تميزت الكثافة السكانية في سنة 1987م بالتباين في التوزيع الخريطة رقم (15)، فمتوسط الكثافة السكانية في الولاية قدر بـ 127 ن / كلم² (الجدول رقم 11 الملحق)، وبالنسبة للمناطق الطبيعية بلغ متوسط الكثافة السكانية في المنطقة الجبلية الشمالية بـ 95 ن / كلم² وهو اقل من المتوسط الولاوي، فأكبر كثافة سكانية سجلت ببلدية أولاد دحمان 225 ن / كلم² واضعف كثافة سكانية سجلت ببلدية أولاد سيدي ابراهيم بـ 28 ن / كلم²، وبلغ متوسط الكثافة السكانية في المنطقة السهلية بـ 187 ن / كلم² في حين سجلت اكبر كثافة في بلدية البرج وهي الاكبر على مستوى الولاية بـ 1072 ن / كلم² وأضعف كثافة في بلدية تكستير بـ 22 ن / كلم²، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية بلغ متوسط الكثافة 116 ن / كلم²، فأعلى كثافة سجلت في بلدية راس الواد بـ 232 ن / كلم² واضعف كثافة سكانية في بلدية العش بـ 35 ن / كلم² فالكثافة السكانية تتأثر بعدة عوامل منها مساحة البلديات وعدد السكان فالمناطق الجبلية سواء كانت الشمالية أو الجنوبية تتميز بكثافة سكانية ضعيفة، نظرا لقلّة السكان وكبر مساحة البلديات كما أن هذه البلديات شهدت نزوح ريفي في هذه الفترة باتجاه مناطق اخرى، وبالمقابل بلان المناطق السهلية تتميز بكثافة عالية نظرا للزيادة السكانية الناتجة عن الزيادة الطبيعية والهجرة لهذه المناطق التي تتمتع بأفضلية عن المناطق الاخرى فيما يخص الخدمات والتجهيزات بالإضافة إلى توفر الشغل

ب- الكثافة السكانية لسنة 1998 : كثافة عالية في المناطق السهلية وارتفاع تدريجي في المناطق الجبلية

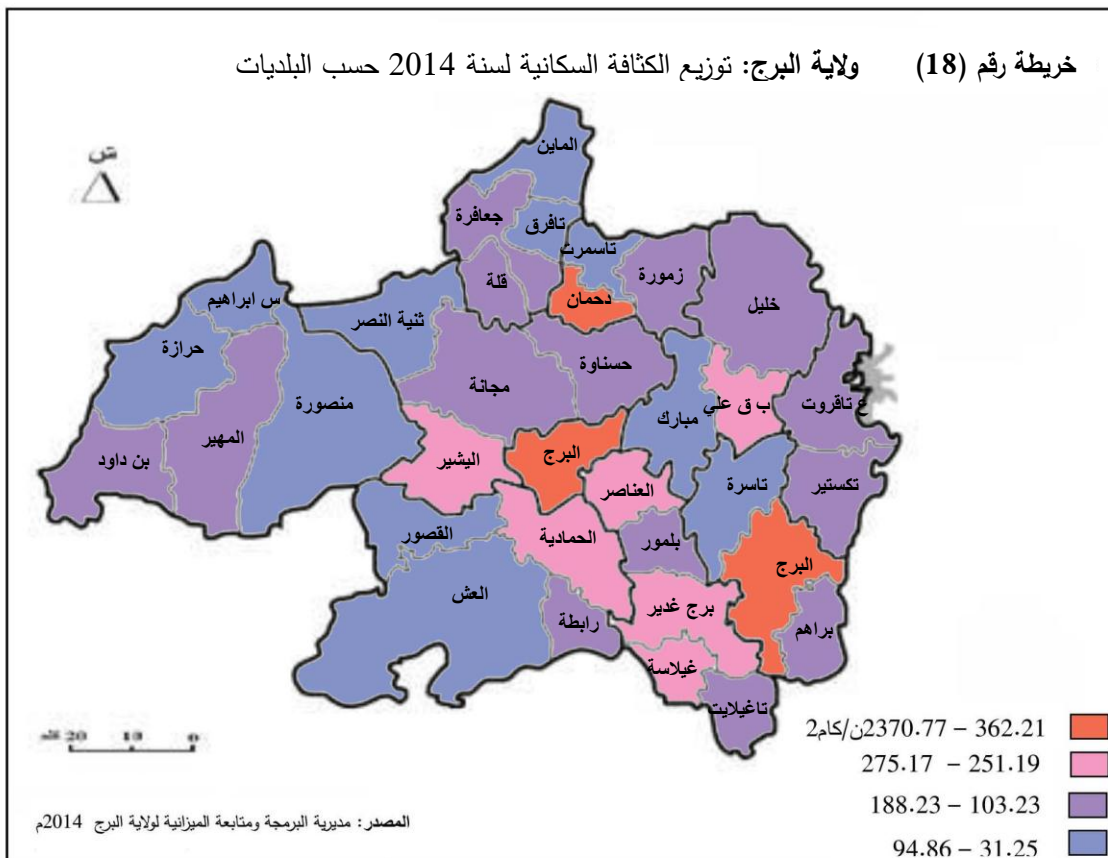
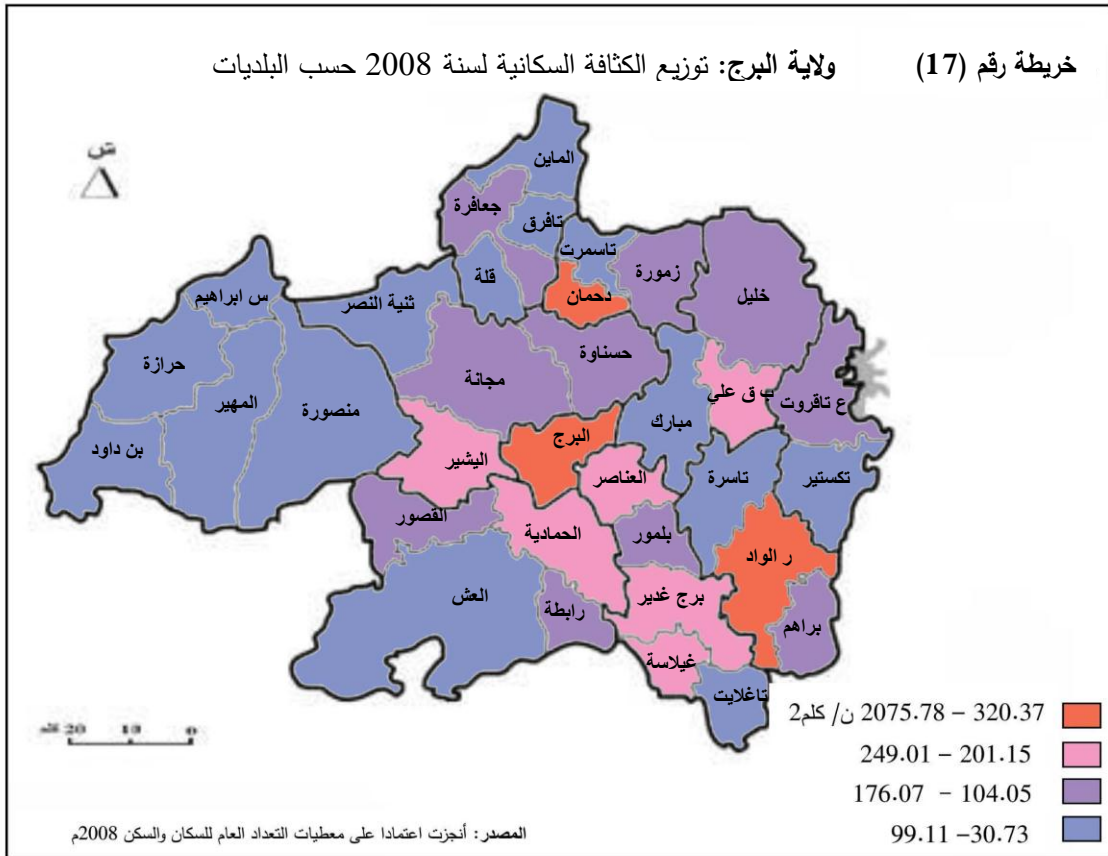
بلغ متوسط الكثافة السكانية لسنة 1998م في ولاية البرج بـ 170 ن / كلم²، وقد وصلت اعلى كثافة سكانية في بلدية البرج بـ 1660 ن / كلم² واخفضها في بلدية تافرق 28 ن / كلم² (الجدول رقم 11 الملحق)، فمن خلال الخريطة رقم (16) نلاحظ تركيز الكثافة السكانية في المنطقة السهلية خاصة البلديات المجاورة لمركز الولاية بينما تقل الكثافة تدريجيا كلما اتجهنا شمالا أو جنوبا، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية جعلت المناطق الجبلية تعيش أزمة حقيقية من حيث غياب التنمية وتدني المستوى المعيشي خاصة في هذه الفترة بالإضافة إلى الظروف الأمنية جعلت من الهجرة الصفة الغالبة لهذه المناطق



بلغ متوسط الكثافة السكانية لسنة 2008م في ولاية البرج بـ 190 ن/كلم² ، وقد وصلت اعلى كثافة سكانية في بلدية البرج بـ 2075 ن/كلم² واخفضها في بلدية تافرق بـ 30 ن/كلم² (الجدول رقم 11 الملحق)، حيث نلاحظ أن توزيع الكثافة السكانية لسنة 2008م، لا يختلف كثيرا عن المرحلة السابقة فحسب معطيات الخريطة رقم (17)، كثافة سكانية عالية في منطقة السهول بالنسبة لمركز الولاية والبلديات المجاورة لها ثم تتناقص هذه الكثافة كلما اتجهنا شمالا أو جنوبا خاصة البلديات الحدودية وتبقى نفس الأسباب تتحكم في توزيع الكثافة في هذه الفترة رغم إستفادة هذه المناطق من عدة مشاريع تنموية شملت عدة قطاعات كالزراعة والتعليم والصحة والشغل

د- الكثافة السكانية لسنة 2014م: ارتفاع الكثافة السكانية في جميع البلديات

بلغ متوسط الكثافة السكانية لسنة 2014م في ولاية البرج بـ 215 ن/كلم²، وقد وصلت اعلى كثافة سكانية في بلدية البرج بـ 2370 ن/كلم² واخفضها في بلدية تافرق بـ 31 ن/كلم² (الجدول رقم 11 الملحق)، وفي هذه الفترة نميز أربع فئات وهي الخريطة رقم (18)، الفئة الأولى من 362 - 2370 ن/كلم² تشمل كل من بلدية البرج، راس الواد، الفئة الثانية من 251- 275 ن/كلم² وتشمل كل من بلدية الشير، برج غدير، الحمادية، العناصر، بير قاصد علي وبلدية عين تاسرة، الفئة الثالثة من 103- 188 ن/كلم² وضمت كل من بلدية برج زمورة، المهير، بن داود، عين تاقروت، بلمور، مجانة جعافرة، سيدي مبارك، مجانة، خليل، حسناوة، القصور، قلة، تكستير، رابطة، الفئة الرابعة من 31- 94 ن/كلم² وتضم هذه الفئة كل من بلدية المنصورة، سيدي بارك، ثنية النصر، الماين، تاغلايت أولاد سيدي ابراهيم، تافرق، تاسمرت، عين تاسرة، العش، حرازة والملاحظ في هذه الفترة إرتفاع الكثافة السكانية في جميع المناطق على الرغم من التوزيع المتباين لها وبقاء المنطقة السهلية الأكثر كثافة من بين المناطق الطبيعية الثلاث، فلقد إستفادت المناطق الجبلية من عدة مشاريع تنموية خاصة الفلاحية منها ساهمت هذه المشاريع في تثبيت السكان والحد من ظاهرة الهجرة بالإضافة إلى بعض التجهيزات التعليمية مثل الثانويات و قاعات الولادة للريف والمراكز الصحية التي استفادت منها المناطق الجبلية



من خلال دراسة الكثافة السكانية في ولاية البرج يمكن أن نستخلص ما يلي:

انفراد بلدية البرج باكبر كثافة سكانية، عدم استقرار الكثافة السكانية في بعض البلديات خاصة الجبلية، ارتفاع مستمر لقيم الكثافة السكانية في جميع البلديات، البلديات السهلية أكبر كثافة سكانية من البلديات الجبلية، بقاء البلديات ذات الكثافة المرتفعة على رتبها من 1987م حتى 2014م، انخفاض الكثافة السكانية كلما ابتعدنا عن عاصمة الولاية شمالا أو جنوبا، ومن هذا المنطلق فإن العوامل الطبيعية تلعب دورا كبيرا في توزيع الكثافة السكانية حيث تتميز المناطق السهلية بكثافة عالية تتناقص هذه الكثافة كلما اتجهنا نحو المناطق الجبلية خاصة البلديات الحدودية، بالإضافة إلى توزيع الخدمات الأساسية والهياكل القاعدية فالكثافة العالية مرتبطة إرتباطا كبيرا بمستوى الخدمات التي تقدمه المناطق السهلية فتأخر التنمية في المناطق الجبلية جعل منها مناطق طاردة للسكان وبالمقابل تحسن الخدمات في المناطق السهلية جعل منها مناطق جذب للسكان

I-3-3- توزيع السكان حسب نوع التجمع:

نهدف من خلال تحليل هذا العنصر إلى معرفة التوزيع الجغرافي لسكان بلديات ولاية البرج وتوضيح مناطق التبعثر ومناطق التركيز بهدف معالجة الاختلالات المجالية وتوزيع أمثل للخدمات نظرا لعدم التوازن في توزيع الهياكل الأساسية ونقصها في بعض المناطق الناتجة عن عدم التوازن في التوزيع المجالي للسكان وكما هو معروف فإن ولاية البرج تتكون من عدة أوساط طبيعية مما انعكس على توزيع السكان

أ- توزيع السكان حسب نوع التجمع لسنة 2008م: تركيز سكاني في التجمعات الرئيسية و تباين

في التوزيع بين المناطق الطبيعية الثلاث

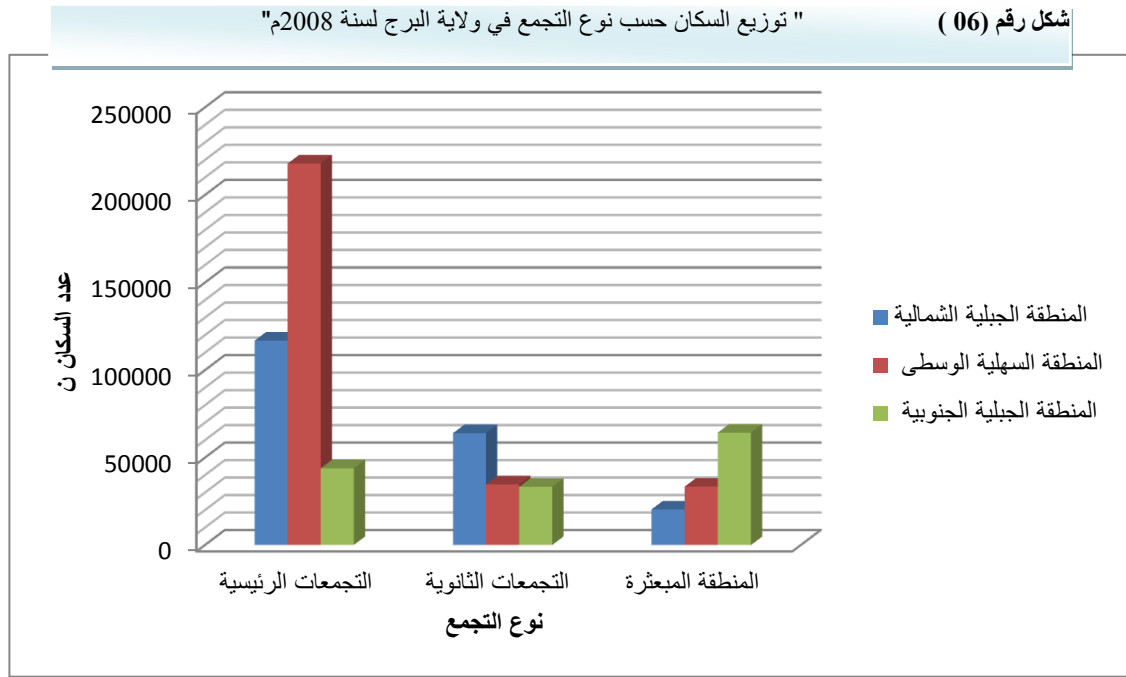
" توزيع السكان حسب نوع التجمع في ولاية البرج لسنة 2008م"

جدول رقم (12)

الولاية	المناطق المبعثرة		التجمعات الثانوية		التجمعات الرئيسية		المناطق الجغرافية
	النسبة %	عدد السكان	النسبة %	عدد السكان	النسبة %	عدد السكان	
المجموع	17.22	20315	48.51	63965	30.85	116831	المنطقة الجبلية الشمالية
201111	28.28	33371	26.28	34663	57.54	217914	المنطقة السهلية الوسطى
285948	54.48	64279	25.19	33226	11.59	43911	المنطقة الجبلية الجنوبية
141416	100	117965	100	131854	100	378656	المجموع
628475	-	%18.77	-	%20.97	-	%60.24	
%100							

المصدر: التعداد العام للسكان والسكنى 2008م

من خلال معطيات الجدول رقم (12) والشكل رقم (06) والخريطة رقم (19)، فإن 378656 ن من سكان الولاية يتمركزون في التجمعات الرئيسية بنسبة 60.24%، و 131854 ن من السكان يتمركزون في التجمعات الثانوية بنسبة 20.97%، و 117965 ن من السكان يتمركزون في المناطق المبعثرة بنسبة 18.77%، لكن هذا التوزيع يختلف من منطقة طبيعية إلى أخرى حيث نلاحظ أن عدد سكان التجمعات الرئيسية في المنطقة السهلية والذي قدر بـ 217914 ن ويمثلون 57.54 % أكبر من عدد سكان التجمعات الرئيسية في المناطق الجبلية، مقابل 30.85 % من السكان في المنطقة الجبلية الشمالية و 11.59% من السكان في المنطقة الجبلية الجنوبية، ويختلف الوضع للتجمعات الثانوية حيث نلاحظ أن 48.51% من السكان 63965 ن يتركزون في التجمعات الثانوية في المنطقة الجبلية الشمالية مقابل 26.28%، 34663 ن بالنسبة للمنطقة السهلية الوسطى و 25.19%، 33226 ن بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية، وفيما يخص سكان المناطق المبعثرة نلاحظ كذلك اختلاف في التوزيع حيث 54.48% من سكان المنطقة الجبلية الجنوبية 64279 ن يتركزون في المنطقة المبعثرة و 28.28% بالنسبة لسكان المنطقة السهلية و 17.22% بالنسبة للمنطقة الجبلية الشمالية



ب- توزيع السكان حسب نوع التجمع لسنة 2014م: استمرارية ظاهرة التجمع والتباين في توزيع

السكان حسب المناطق الطبيعية

" توزيع السكان حسب نوع التجمع في ولاية البرج لسنة 2014م "

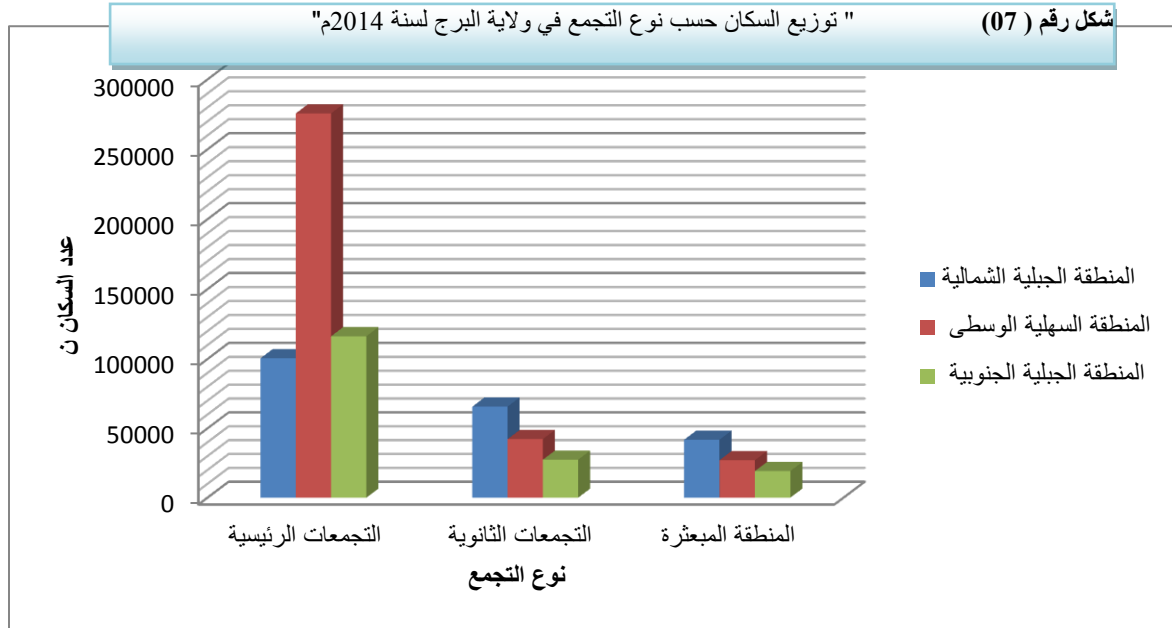
جدول رقم (13)

المناطق الجغرافية	التجمعات الرئيسية		التجمعات الثانوية		المناطق المبعثرة	
	عدد السكان	النسبة %	عدد السكان	النسبة %	عدد السكان	النسبة %
المنطقة الجبلية الشمالية	100512	20.41	65631	48.52	41741	47.48
المنطقة السهلية الوسطى	275665	55.97	42224	31.22	26992	30.70
المنطقة الجبلية الجنوبية	116282	23.61	27390	20.25	19171	21.80
المجموع	492459	100	135245	100	87904	100
	%68.81	-	%18.89	-	%12.38	-

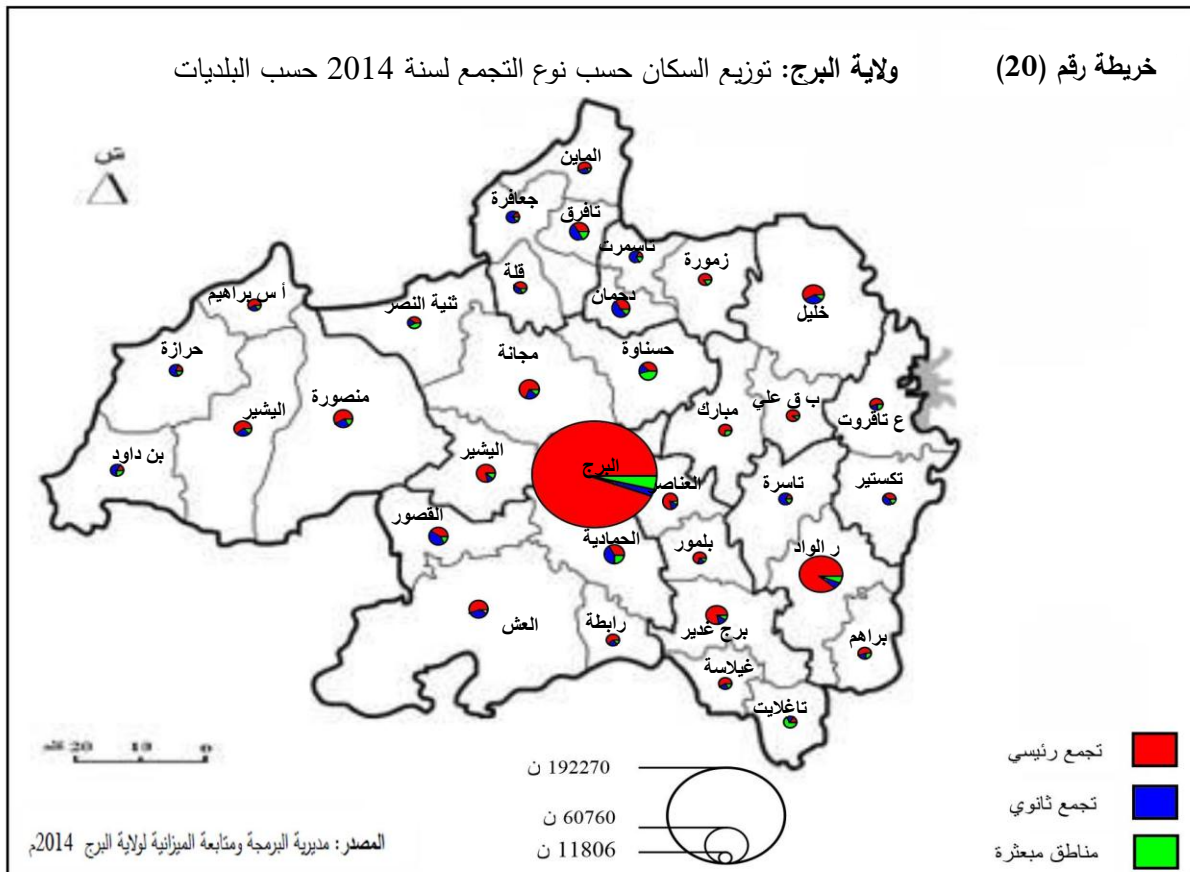
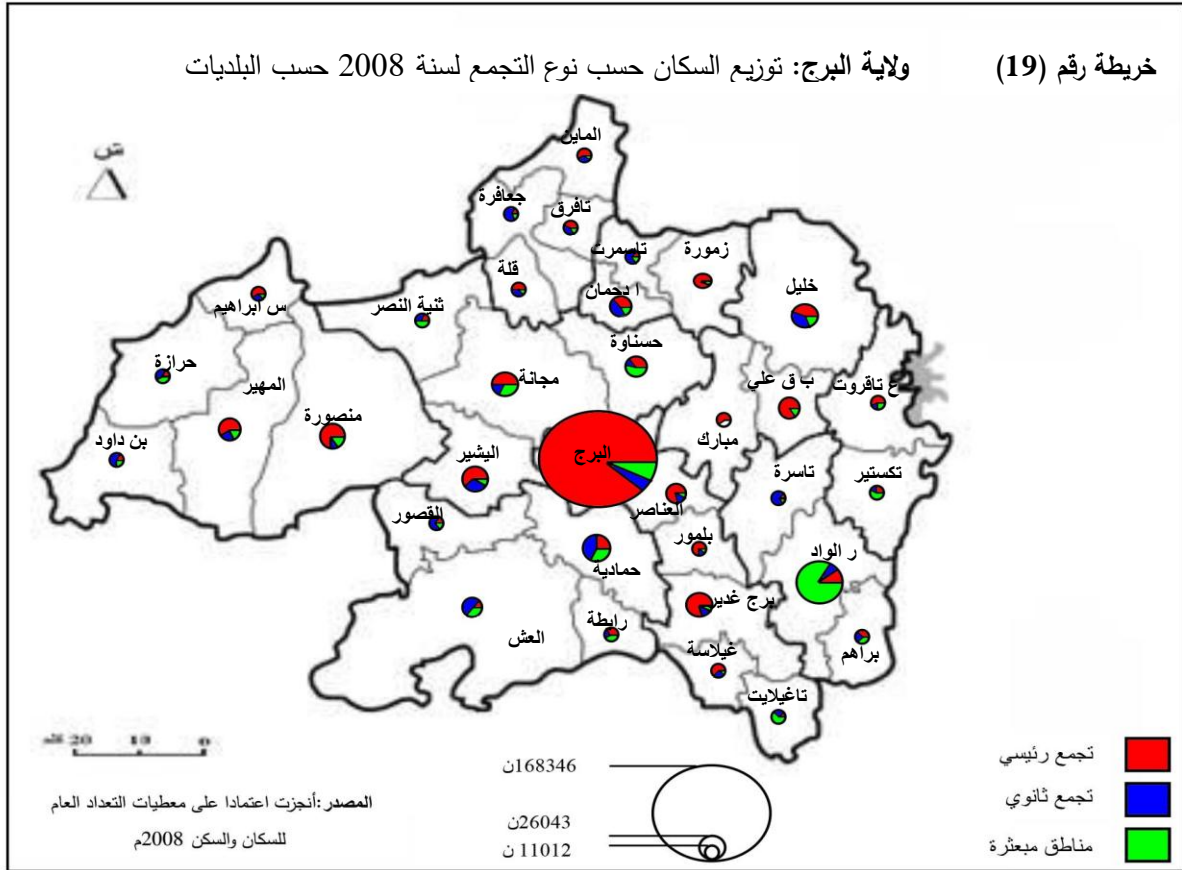
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية البرج 2014م

من خلال معطيات الجدول رقم (13) والشكل رقم (06) والخريطة رقم (20)، فإن 492459 ن من السكان يتمركزون في التجمعات الرئيسية بنسبة 68.81%، و 135245 ن من السكان يتمركزون في التجمعات الثانوية بنسبة 18.89%، و 87904 ن من السكان يتمركزون في المناطق المبعثرة بنسبة 12.38%، بالمقابل استمرار التوزيع المختلف بين المناطق الطبيعية الثلاث، حيث نلاحظ أن عدد سكان التجمعات الرئيسية في المنطقة السهلية والذي قدر بـ 275665 ن، بنسبة 55.97% أكبر من عدد سكان التجمعات الرئيسية في المناطق الجبلية، مقابل 20.41% من السكان في المنطقة الجبلية الشمالية و 23.61% من السكان في المنطقة الجبلية الجنوبية، ويختلف الوضع للتجمعات الثانوية حيث نلاحظ

أن 48.52% من السكان 65631 ن يتركزون في التجمعات الثانوية في المنطقة الجبلية الشمالية مقابل 31.22%، 42224ن بالنسبة للمنطقة السهلية الوسطى و 20.25%، 33226ن بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية، وفيما يخص سكان المناطق المبعثرة نلاحظ كذلك اختلاف في التوزيع حيث 47.48% من سكان المنطقة الجبلية الشمالية 41741 ن يتركزون في المنطقة المبعثرة و 30.70% بالنسبة لسكان المنطقة السهلية و 21.80% بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية



وانطلاقا من المعطيات السابقة فإننا نلاحظ تركيز سكاني في التجمعات الرئيسية بالمنطقة السهلية الوسطى، لأنها تعتبر مناطق تعمير قديمة بالإضافة إلى تركيز الخدمات بها، يتركز سكان المنطقة الجبلية الشمالية والجنوبية في التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة نظرا، إعتقاد سكان المناطق الجبلية على الفلاحة كنشاط إقتصادي ما يستدعي تواجد السكان في أراضيهم، لممارسة نشاطهم بالإضافة إلى الطبيعة التضاريسية للمناطق الجبلية التي لا تسمح بتوسعات عمرانية كبيرة ووجود مراكز عمرانية ضخمة، ومن جهة أخرى تراجع عدد سكان المناطق المتجمعة في المناطق الجبلية الشمالية والمنطقة السهلية وزيادتها في المناطق المبعثرة مما يعني عودة السكان للمناطق المبعثرة نتيجة الاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي ومشاريع السكن الريفي، تراجع عدد سكان المناطق المبعثرة في المنطقة الجبلية الجنوبية وزيادة في سكان التجمعات الرئيسية نتيجة الهجرة من هذه المناطق إلى مناطق أخرى



I-3-4- تركيب السكان حسب العمر والجنس:

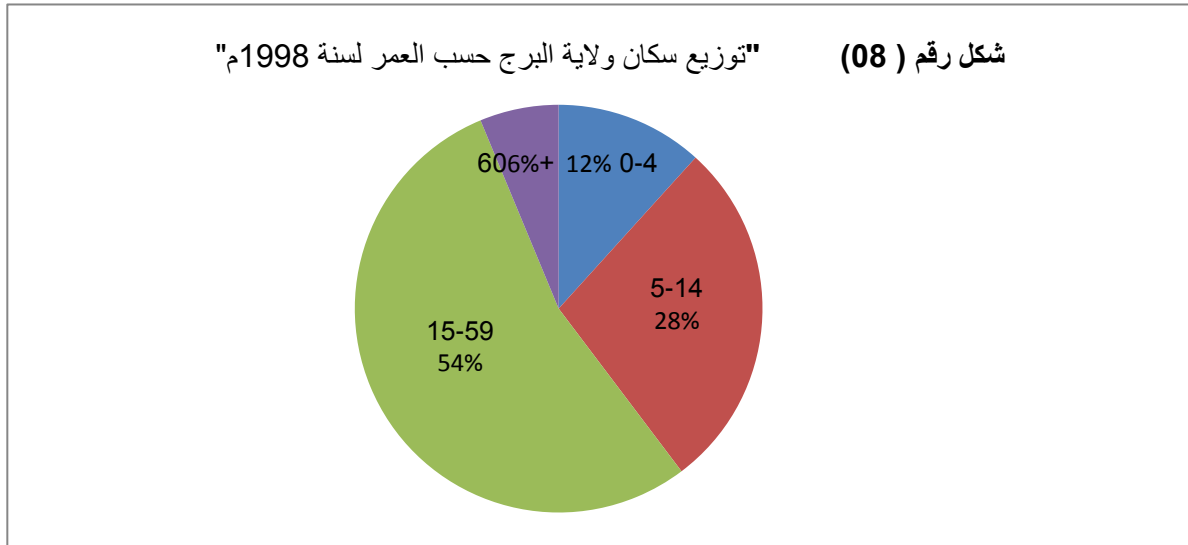
..من المفيد استشراف الاحتياجات السكانية مجاليا من خلال دراسة الفئات العمرية لما لذلك من علاقة بالإنتاج الاقتصادي، كما يعكس هذا الجانب مستوى معيشة الأسرة كون هذا الأخير مرتبط بمصادر الدخل الاسري أحادي أو ثنائي⁶

أ- تركيب السكان حسب العمر والجنس لسنة 1998م:

جدول رقم (14) " التركيب النوعي والجنسي لسكان البرج لسنة 1998 م "

المجموع		إناث		ذكور		الفئات العمرية
النسبة %	العدد ن	النسبة %	العدد ن	النسبة %	العدد ن	
11.71	65090	11.67	31924	11.76	33166	4-0
27.97	155360	27.84	76176	28.44	80185	14-5
54.01	300026	53.97	147628	54.06	152398	59-15
6.26	34771	6.47	17707	6.05	17064	60
100	555402	100	273527	100	281875	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 1998م



من خلال معطيات الجدول رقم (14) والشكل رقم (08) يمكن ان نسجل الملاحظات التالية:

الفئة العمرية 59-15 سنة تمثل اكبر شريحة عمرية من حيث عدد السكان 300026 ن بنسبة 54.01 %، "مما يجعل متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تفرض تحديات ملموسة في الإقليم

⁶ لحسن فرطاس: الفوارق الاجتماعية الاقتصادية، وإشكالية التنمية المتوازنة، دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، رسالة دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 1 ، ص 63

خاصة فيما يخص بتوفير مناصب الشغل"⁷، وفي المرتبة الثانية الفئة العمرية 5-14 بنسبة 27.97%، وفي المرتبة الثالثة الفئة العمرية 0-4 بنسبة 11.71%، وفي الاخير الفئة العمرية أكثر من 60 بنسبة 6.26%، ومن جهة أخرى تمثل فئة الذكور نسبة 50.75% وهي اكبر من فئة الإناث 49.25% وانطلاقاً من هذه المعطيات فإن ولاية البرج تتميز بمجتمع فتي ذو ديناميكية ديموغرافية عالية مما يزيد الطلب على الخدمات والتنمية مستقبلاً

ب- تركيب السكان حسب العمر والجنس لسنة 2013م: تزايد عدد سكان الفئة العمرية 15-59

جدول رقم (15) " التركيب النوعي والجنسي لسكان البرج لسنة 2013"

المجموع		إناث		ذكور		الفئات العمرية
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
10.24	69 311	10.19	33 742	10.30	35 569	4-0
18.60	125805	18.60	61603	18.60	64202	14-5
64.29	434740	64.25	212738	64.32	222002	59-15
6.81	46117	6.92	22923	6.72	23194	60
100	676211	100	331073	100	345138	المجموع

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية البرج 2014م

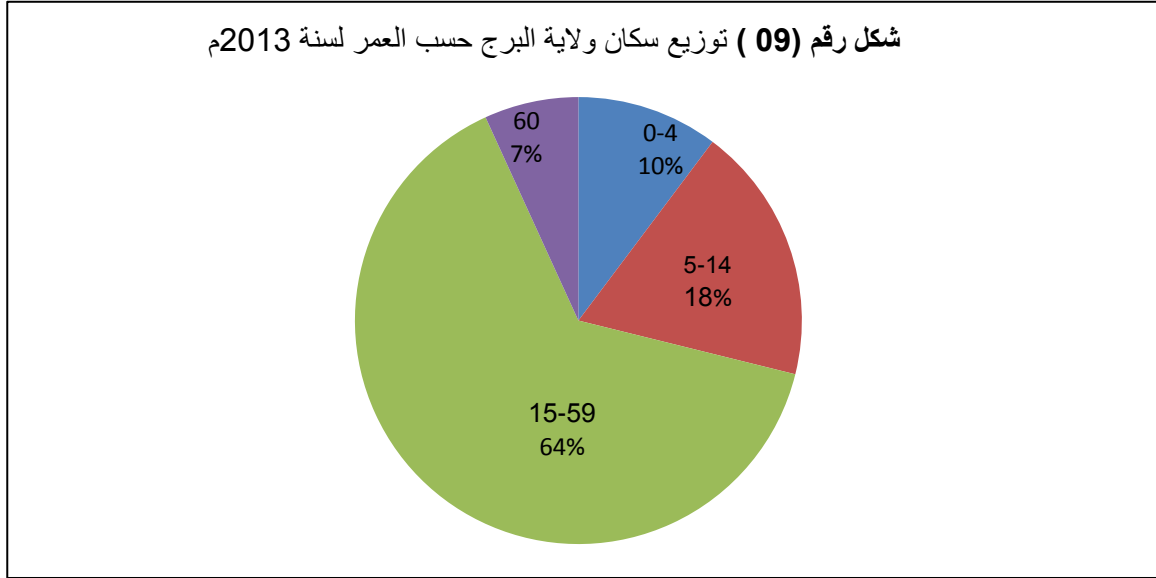
حسب معطيات الجدول رقم (15) والشكل رقم (09) لا يختلف الوضع في سنة 2013م بالنسبة للوضعية السابقة من حيث توزيع السكان في الفئات العمرية حيث نسجل في المرتبة الأولى الفئة العمرية 15-59 سنة تمثل اكبر شريحة عمرية من حيث عدد السكان 434740 ن بنسبة 64.29% وفي المرتبة الثانية الفئة العمرية 5-14 بنسبة 18.60%، وفي المرتبة الثالثة الفئة العمرية 0-4 بنسبة 10.24%، وفي الاخير الفئة العمرية أكثر من 60 بنسبة 6.81%، ومن جهة أخرى تمثل فئة الذكور نسبة 51.03% وهي اكبر من فئة الإناث 48.96%

انطلاقاً من دراسة تركيب السكان حسب العمر والجنس نستنتج مايلي:

أكبر شريحة سكانية تتواجد في الفئة العمرية 15-59 بنسبة 64.29% من إجمالي عدد السكان ما يشير أن مجتمع ولاية البرج مجتمع فتي ويحتوي على طاقات بشرية هامة ثم نسبة الأطفال والتي تمثل 28.84% من إجمالي عدد السكان ما يدل على وجود تجديد في المجتمع وفي الاخير الفئة العمرية لأكثر

⁷ شواش عبد القادر: مرجع سابق ص 97

من 60 سنة والتي تمثل نسبة 6.81% من إجمالي السكان والذي يشير إلى إرتفاع امد الحياة في الولاية الذي يعكس تحسن الظروف المعيشية للسكان،



I-3-5- الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة:

تتوقف الزيادة السكانية على عاملين أساسيين وهم الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة⁸، وتلعب دور هام في اختلاف معدلات النمو السكاني، ولقد تطرقنا إلى هذا العنصر في منطقة الدراسة على خمسة مراحل وهي (1977-1966)، (1977-1977)، (1987-1977)، (1998-1987)، (2008-1998)م و (2014-2008)م

⁸ يتم حساب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة انطلاقاً من المعادلات التالية:

الزيادة الطبيعية هي حصيلة الفرق بين السكان النظريين للتعداد الحالي س₁ والسكان الحقيقيين للتعداد السابق س₀ لنفس البلدية صافي الهجرة هو الفرق بين السكان الحقيقيين للتعداد الحالي س₁ و السكان النظريين لنفس التعداد س₁

السكان النظريين لسنة 1977م يحسب كما يلي س₁ 1977 = س₀ (1966) + 1 معدل النمو السنوي الوطني للفترة (1977-1966) ن (الفارق في السنوات بين التعدادين)

الزيادة الطبيعية = س₁ - س₀ (عدد السكان النظريين 1977 - عدد سكان 1966)

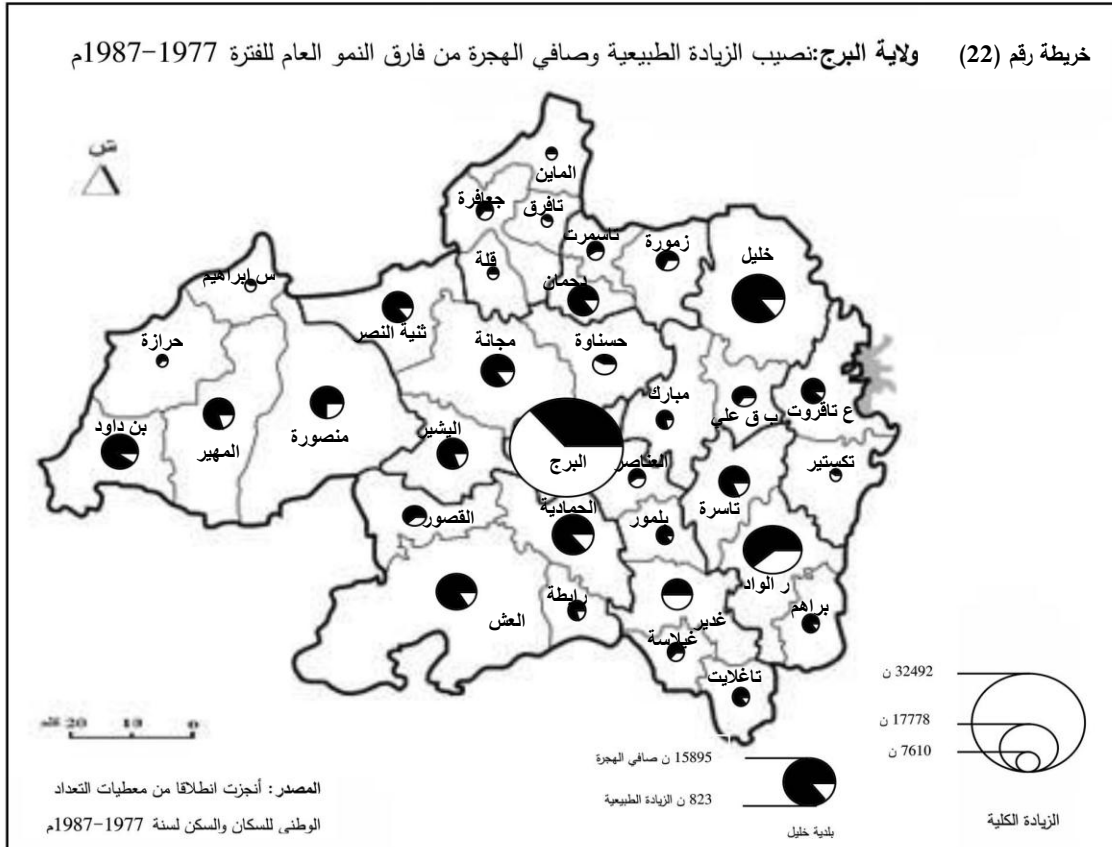
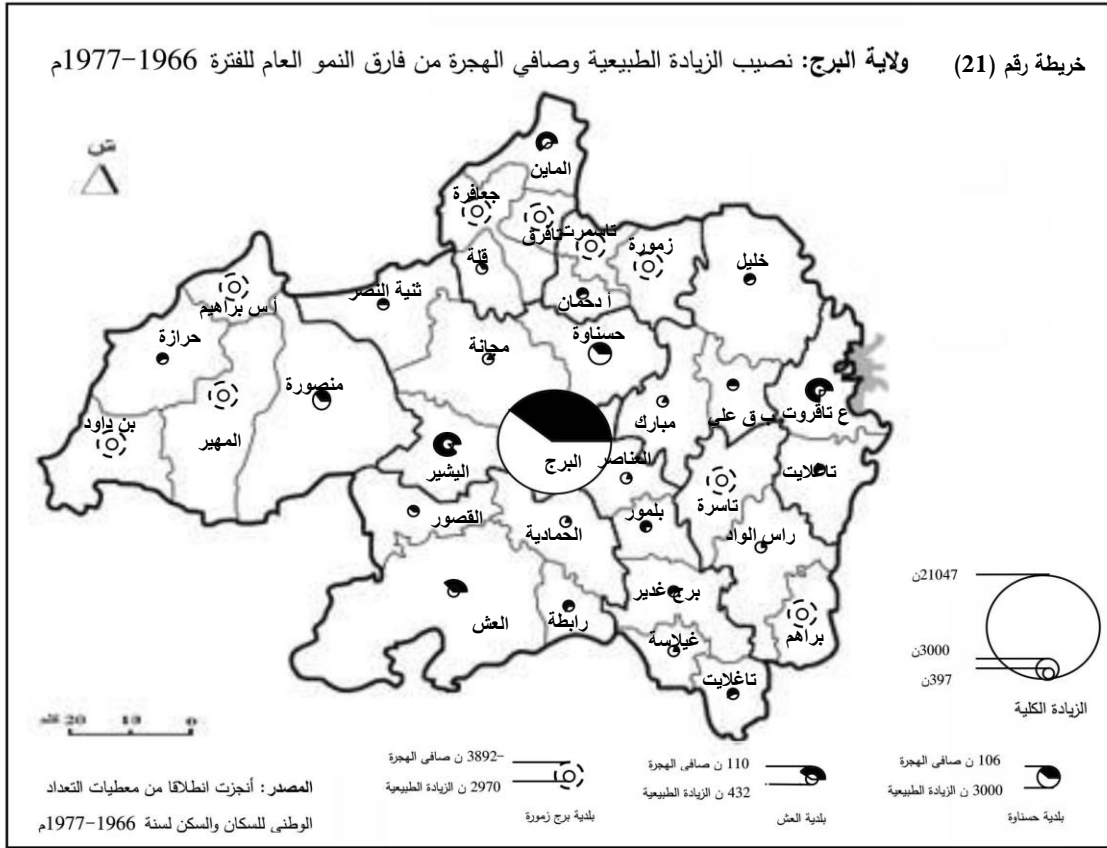
صافي الهجرة = س₁ - س₁ (عدد سكان 1977 - عدد السكان النظري 1977)

التغير الديموغرافي = عدد سكان 1977 - عدد سكان 1966

أ- الفترة (1966-1977): نمو ديموغرافي مرتبط بالزيادة الطبيعية ومجالات جبلية طاردة للسكان من خلال النتائج المتحصل عليها للزيادة الطبيعية وصافي الهجرة للفترة (1966-1977م) يمكن تسجيل الملاحظات التالية من خلال (الجدول رقم 16 الملحق) والخريطة رقم (21) تسجيل زيادة طبيعية ايجابية في مختلف بلديات الولاية خاصة بلدية البرج بـ 12379 ن اختلاف في الهجرة التي لعبت دورا في الزيادة السكانية، حيث نميز في هذه الفترة نمطين من البلديات، بلديات ذات استقطاب سكاني وعددها 21 بلدية تختلف في عدد الهجرة الوافدة إليها فأقل هجرة وافدة سجلت في بلدية الحمادية بـ 53 نسمة واكبر هجرة وافدة سجلت في بلدية البرج بـ 8667 نسمة، بلديات طاردة للسكان وعددها 13 بلدية حيث قدر اكبر عدد المهاجرين المغادرين في بلدية برج زمورة بـ 3892 نسمة واقل عدد في بلدية عين تاقروت بـ 29 نسمة، البلديات السهلية اكثر استقطاب للسكان من البلديات الجبلية، البلديات الجبلية مجالات طاردة للسكان نظرا لوقوعها في المناطق الحدودية الشمالية والجنوبية، من جهة اخرى انعدام الخدمات الأساسية والمرافق العامة والعزلة والتهميش، ونقص في فرص العمل وانتشار البطالة

ب- الفترة (1977-1987): زيادة طبيعية معتبرة واستقطاب سكاني كبير في جميع البلديات

حسب ما تشير إليه معطيات (الجدول رقم 16 الملحق) والخريطة رقم (22) فإن وضعية البلديات في هذه الفترة تختلف عن الوضعية السابقة بحيث سجلت جميع البلديات عدد معتبر من المهاجرين الوافدين إليها فأكبر عدد المهاجرين الوافدين سجل في بلدية البرج بـ 13961 مهاجر واقل عدد سجل في بلدية تافرق بـ 562 مهاجر وهذا يرجع أساسا إلى - ترقية المنطقة إلى صف ولاية، أدى إلى ترقية بعض التجمعات الثانوية إلى صف بلدية مما تطلب إضافة عدة تجهيزات و فك العزلة على المناطق الحدودية خاصة الشمالية بإنشاء الطرق، تقريب بعض الخدمات الإدارية إلى المواطنين، استفادة بعض البلديات من مشاريع تنمية ساهم في استقرار السكان توفير مناصب الشغل، و توفر التعليم والمراكز الصحية

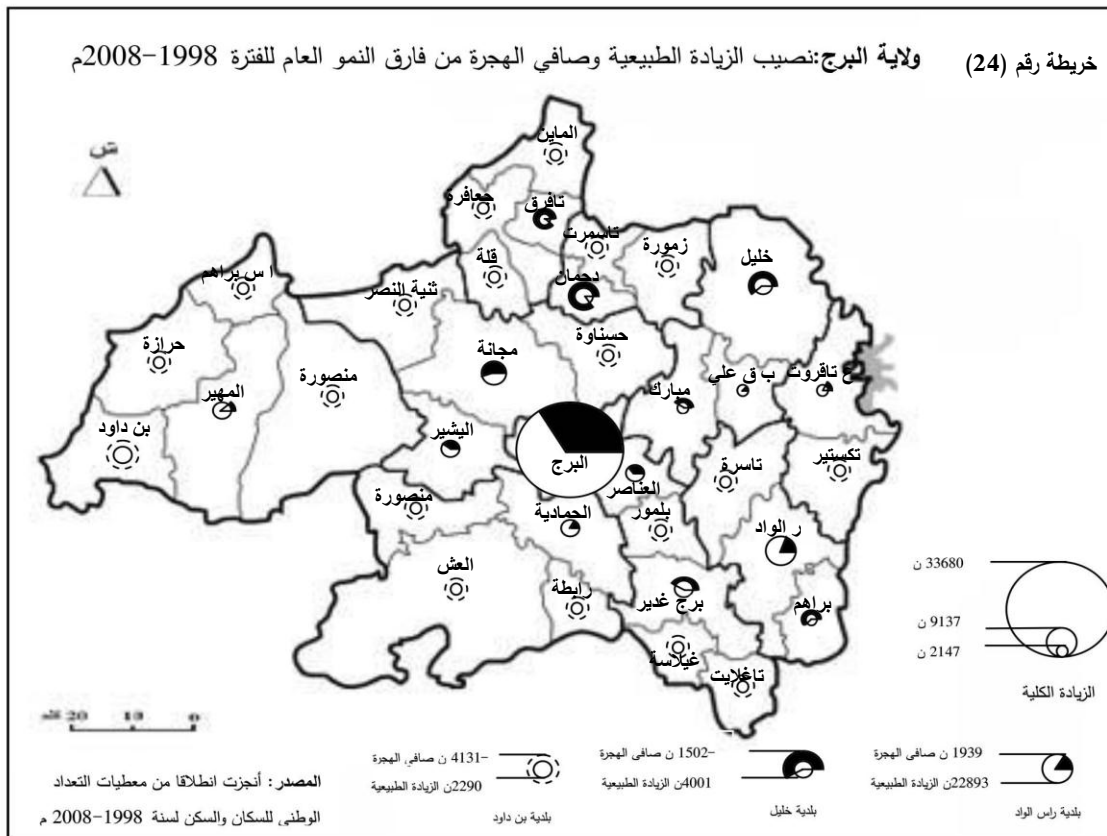
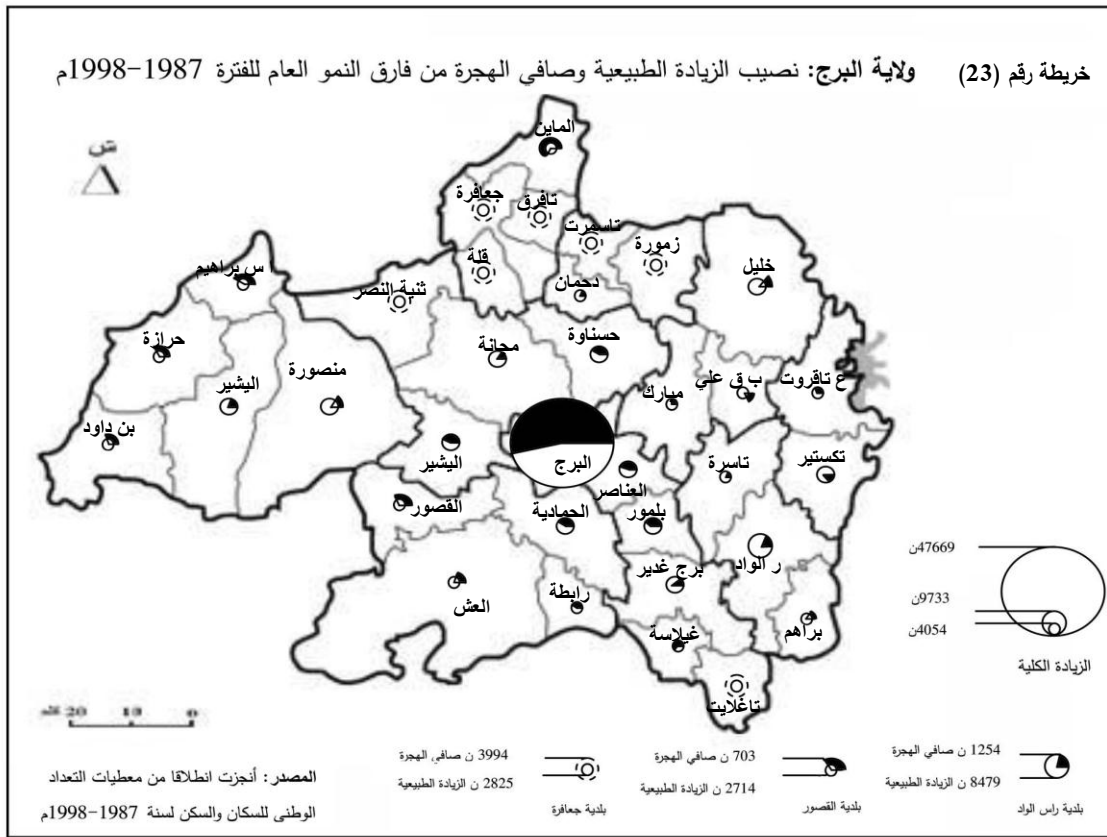


ج- الفترة (1987-1998): اسقطاب سكاني كبير للمناطق السهلية ومجالات جبلية طاردة للسكان

في هذه الفترة نلاحظ عودة ظاهرة الهجرة الخارجية إلى منطقة الدراسة خاصة البلديات الجبلية سواء كانت شمالية أو جنوبية وتسجيل 18 بلدية طاردة للسكان، من بين هذه البلديات 12 بلدية في الجهة الشمالية و6 بلديات في المنطقة الجنوبية فحسب معطيات (الجدول رقم 16 الملحق) والخريطة رقم (23) فأكبر عدد للمهاجرين سجل في بلدية جعافرة بـ 5695 مهاجر، وأقل عدد للمهاجرين في هذه الفترة سجل في بلدية أولاد براهيم بـ 313 مهاجر، ومن جهة أخرى سجلت البلديات السهلية و 7 بلديات جبلية استقطاب سكاني، خاصة بلدية البرج بـ 25050 مهاجر وافد إليها وأقل عدد للمهاجرين الوافدين سجل في بلدية برج غدير بـ 523 مهاجر وافد، وتختلف الأسباب في المنطقة الشمالية الجبلية ويشكل العمل والخدمات والعزلة أهم أسباب هذه الهجرة بالرغم من تواصل مشاريع التنمية لهذه المناطق ومحاولة النهوض باقتصادها لتثبيت السكان إلى أن الظاهرة ما زالت في تواصل .

د-الفترة (1998 -2008): تراجع في الزيادة الطبيعية و توسع ظاهرة الهجرة إلى البلديات السهلية

في هذه المرحلة نلاحظ تراجع في الزيادة الطبيعية في عدة بلديات ولاية البرج،(الجدول رقم 16 الملحق)، وتوسع ظاهرة الهجرة الخارجية والتي شملت في هذه المرحلة البلديات السهلية والجبلية على حد سواء، حيث نسجل 27 بلدية طاردة للسكان من بينها 5 بلديات سهلية، أنظر الخريطة رقم (24)، وهي بلدية عين تاغروت، سيدي مبارك، بلمور، تكستير وبلدية عين تاسرة، و يختلف عدد المهاجرين الخارجيين من البلديات السهلية حسب موقعها حيث مسجل اكبر عدد للمهاجرين الخارجيين في بلدية عين تاسرة بـ 1380 مهاجر بينما أقل عدد سجل في بلدية عين تاغروت بـ 84 مهاجر، وفيما يخص المجالات الجبلية فإن اكبر هجرة خارجة سجلت في المنطقة الشمالية مثل بلدية الجعافرة بـ 3429 مهاجر، وأقل عدد المهاجرين الخارجيين سجل في بلدية تافرق بـ 165 مهاجر



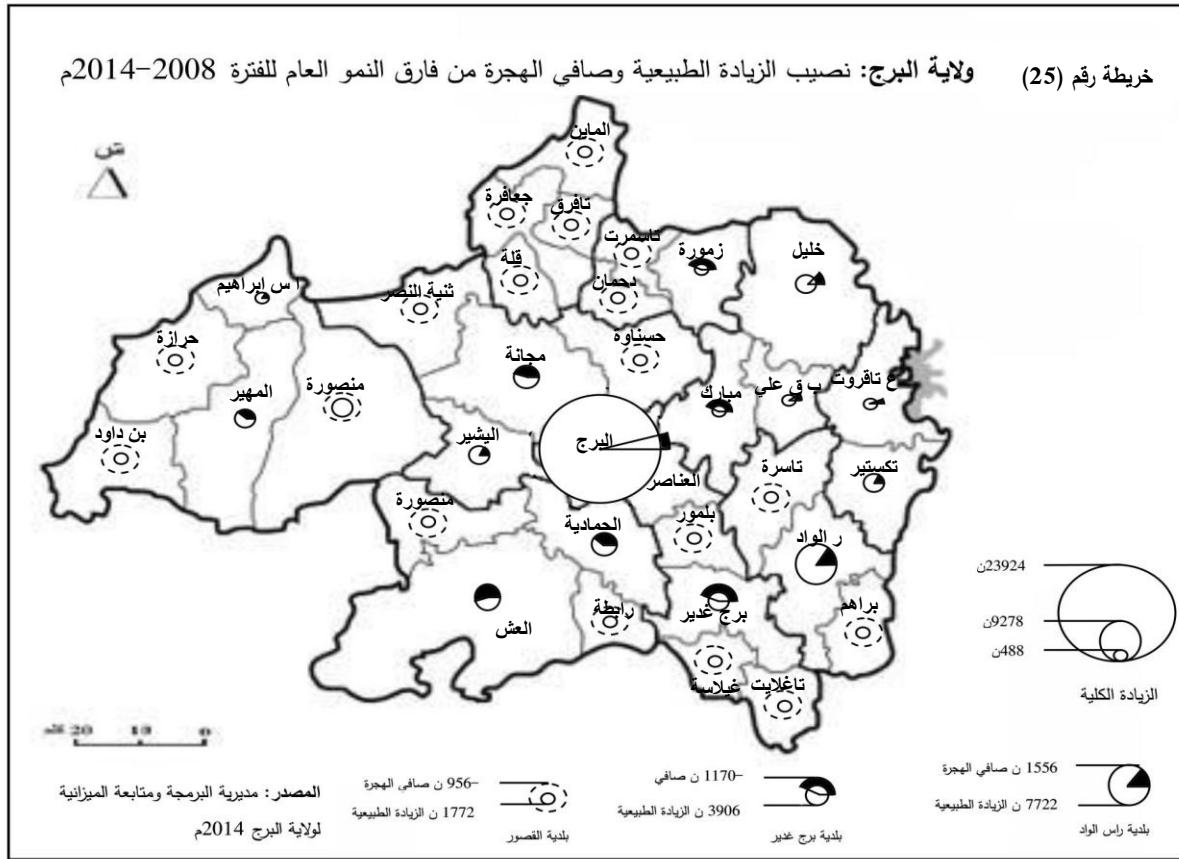
هـ الفترة (2008-2014م) استمرار تراجع الزيادة الطبيعية و تعميق ظاهرة الهجرة

في هذه الفترة نلاحظ تراجع في الزيادة الطبيعية لبعض البلديات، خاصة البلديات الجبلية مثل بلدية ثنية النصر حيث سجلت في الفترة السابقة 1157 ن وفي الفترة الحالية 866 ن و من بين البلديات السهلية التي سجلت تراجع في الزيادة الطبيعية بلدية بلmour حيث سجلنا في الفترة السابقة 1751 ن وفي الفترة الحالية 1652 ن، وقد عدت البلديات التي تراجع بها الزيادة الطبيعية بـ 25 بلدية موزعة على كامل تراب الولاية، أما فيما يخص الهجرة نلاحظ أن 9 بلديات ذات استقطاب ايجابي، (الجدول رقم 16 الملحق) و الخريطة رقم (25)، من بين هذه البلديات 3 بلديات تقع في المنطقة الجبلية الشمالية وهم بلدية المهير، مجانة وبلدية أولاد سيدي ابراهيم، وفي المنطقة السهلية، بلدية اليشير، العناصر الحمادية وبلدية تكستير وفي المنطقة الجبلية الجنوبية لدينا بلدية راس الواد وبلدية العش، اما البلديات الطاردة للسكان فقد عددها بـ 25 بلدية تغطي كامل تراب الولاية فأكثر عدد من المهاجرين الخارجين سجل في بلدية حسناوة بـ 1577- مهاجر و اقل عدد من المهاجرين الخارجين سجل في بلدية بير قصد علي بـ 117 مهاجر، ولأول مرة تسجل بلدية البرج هجرة سلبية بـ 1327 مهاجر

من خلال دراسة الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في ولاية خلال فترات زمنية مختلفة نستنتج مايلي:

فوارق في الزيادة الطبيعية بين المناطق الطبيعية الثلاث، فالمنطقة السهلية بقيت محافظة على منحى تصاعدي للزيادة الطبيعية خلال جميع المراحل المدروسة مثل بلدية البرج، الحمادية، بيئر قاصد علي العناصر، عين تاقروت، اليشير والتي تتوفر على الخدمات الصحية والتعليمية، أي تحسن في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة السهلية بالإضافة إلى بعض البلديات الجبلية مثل بلدية راس الواد ومجانة وهما من البلديات القديمة والتي تتوفر هي الاخرى على بعض الخدمات التي ساهمت في تطور الزيادة الطبيعية، أما المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية شهدت عدم استقرار في الزيادة الطبيعية حيث ترتفع في مراحل وتنخفض في مراحل اخرى مثل بلدية برج زمورة، المنصورة في الشمال وبلدية برج غدير و تاغلايت في الجنوب نظرا لتراجع الأوضاع العامة بالمناطق الجبلية من الناحية الصحية والاقتصادية والاجتماعية

وفيما يخص صافي الهجرة يمكن أن نميز نوعين من المجالات، الأولى جاذبة للسكان و هي بلدية البرج وراس الواد، الإشير، الحمادية، مجانة، العناصر، وتختلف قوة جذب هذه البلديات للسكان حسب موقع البلدية من الناحية الجغرافية فمنطقة السهول أكثر استقطاب من المناطق الأخرى، قدم البلديات فالبلديات القديمة أكثر استقطاب، معظم البلديات الحديثة كانت في الأصل تجمعات ثانوية، معظم البلديات المستقطبة أكثر تجهيزاً، البلديات الأكثر قرباً من مركز الولاية أكثر استقطاب للسكان، أما النوع الثاني من البلديات فهي البلديات الطاردة للسكان وهي الأكثر إنتشاراً وتعود أسباب هذه الهجرة، معظم هذه البلديات تقع في مناطق جبلية سواء كانت شمالية أو جنوبية فهي بلديات حدودية معزولة، عدم توفر الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، انعدام الشغل وانتشار البطالة في هذه المناطق



I-3-6- نسبة التحضر:

إن الهدف من دراسة هذا العنصر بالتحليل من اجل توضيح تطور الظاهرة الحضرية في ولاية البرج محاولة منا توضيح بعض العوامل المساهمة فيها

أ- نسبة التحضر لسنة 2007م: بلديات المنطقة السهلية أكثر تحضرا من البلديات الأخرى

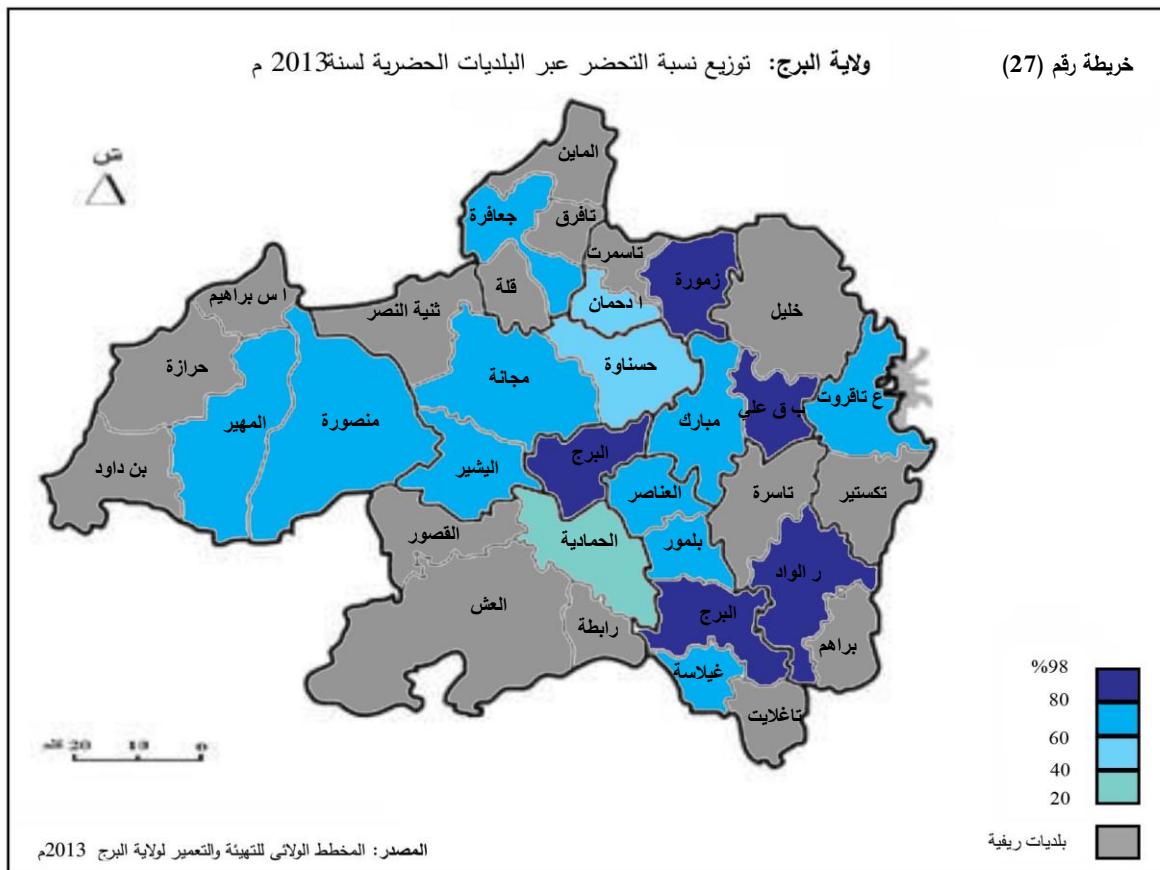
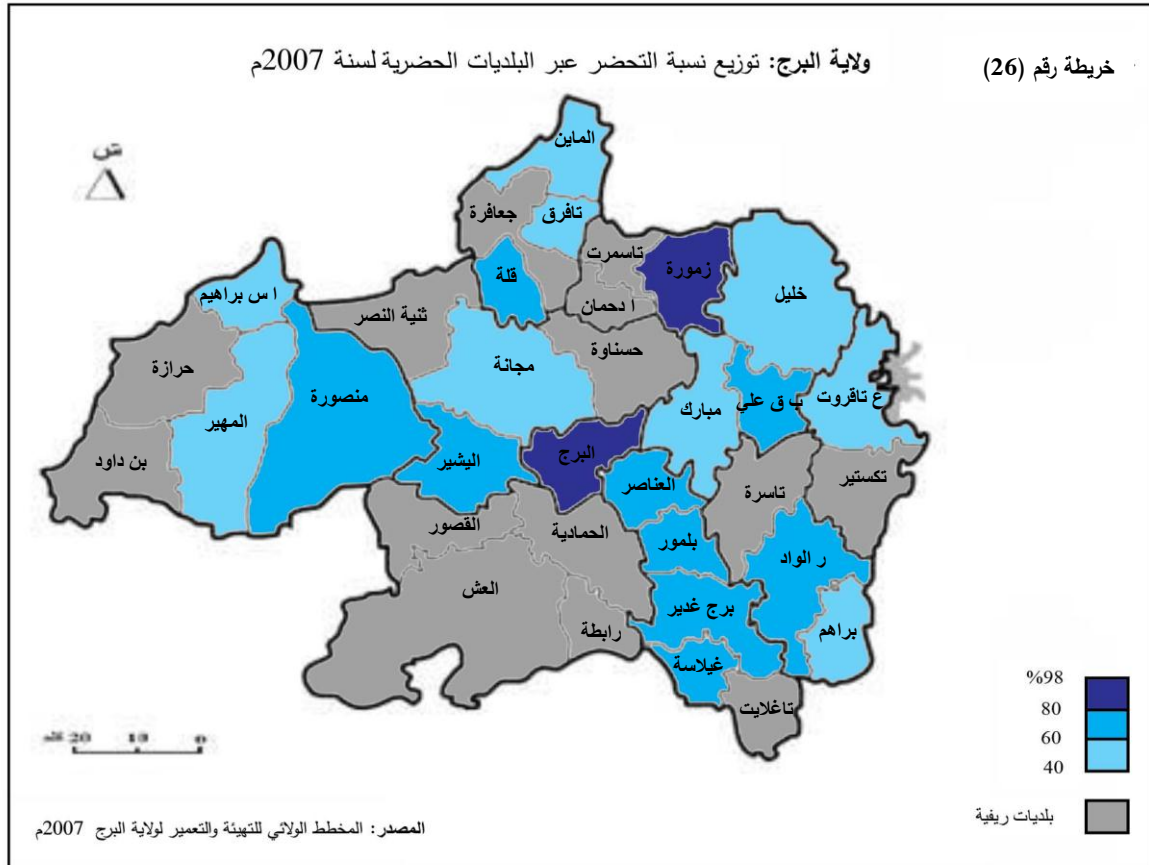
نلاحظ في سنة 2007م، أن الظاهرة الحضرية مست 20 بلدية من بين 34 بلدية، حيث تراوحت نسبة التحضر بين 95.23% و 40%، وتختلف نسبة التحضر من منطقة جغرافية إلى أخرى ففي المنطقة السهلية بلغ عدد البلديات الحضرية بـ 7 من اصل عشرة بلديات واكبر نسبة تحضر سجلت في بلدية البرج بـ 95.83% و اقل نسبة تحضر في بلدية عين تاقروت بـ 62.72%، وفيما يخص المنطقة الجبلية بلغ عدد البلديات الحضرية 8 بلديات من بين 16 بلدية واكبر نسبة التحضر سجلت في بلدية برج زمورة 93.13% و اقل نسبة في بلدية خليل 39.97%، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية بلغ عدد البلديات الحضرية بـ 4 بلديات فأكبر نسبة تحضر في بلدية راس الواد 80.13% و اقل نسبة في بلدية أولاد براهم 53.18%

ب- نسبة التحضر لسنة 2013م: توسع الظاهرة الحضرية في المنطقة السهلية وتراجعها في

المناطق الأخرى خاصة المنطقة الجبلية الشمالية

نلاحظ في سنة 2013م، أن الظاهرة الحضرية مست 19 بلدية بنقصان بلدية واحدة، حيث تراوحت نسبة التحضر بين 93.91% و 34.22%، وتختلف نسبة التحضر من منطقة جغرافية إلى أخرى ففي المنطقة السهلية بلغ عدد البلديات الحضرية بـ 8 من اصل عشرة بلديات بزيادة بلدية وهي بلدية الحمادية، واكبر نسبة تحضر سجلت في بلدية البرج بـ 93.91% و اقل نسبة تحضر في بلدية الحمادية بـ 34.22%

وفيما يخص المنطقة الجبلية بلغ عدد البلديات الحضرية 7 بلديات بنقصان بلدية واحدة واكبر نسبة التحضر سجلت في بلدية برج زمورة 89.67% و اقل نسبة في بلدية أولاد دحمان بـ 43.43%، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية بلغ عدد البلديات الحضرية بـ 3 بلديات حيث سجلت اكبر نسبة تحضر في بلدية راس الواد 86.91% و اقل نسبة في بلدية غيلاسة بـ 72.80%



I-3-7- التركيب الاقتصادي للسكان

تهدف دراسة التركيب الاقتصادي لسكان ولاية البرج لتحليل الوضعية الاقتصادية لهؤلاء السكان من خلال تحليل بعض المؤشرات منها القوة النشطة والمشتغلون فعلا وتطورهما في الفترة (1987م- 2008م) لأن إحصائيات 1998 لا توفر معطيات مفصلة عن التركيبة الاقتصادية للسكان (وإنعكاس ذلك على معدل البطالة ومعدل الإعالة، كما تتناول الدراسة التخصص الاقتصادي للبلديات ومن ثم المناطق الطبيعية المكونة لولاية البرج

I-3-7-1- القوة النشطة: تباين في التوزيع وإستمرارية في الارتفاع

عرفت ولاية البرج تطورا في القوة النشطة ما بين 1987م و 2008م، (الجدول رقم 19 الملحق) و الشكل رقم (10) حيث كانت تقدر في سنة 1987م بـ 77965 ن لتصل الى 137080 ن في سنة 2008م وبفارق 59115 ن، وتمثل القوة النشطة 18.71% من إجمالي السكان لسنة 1987م (416615ن)، وفي سنة 2008م قدرت بـ 20.81% من إجمالي السكان (628475ن)، اما على مستوى المناطق الطبيعية فيتباين توزيع القوة النشطة بالنسبة للمنطقة الجبلية الشمالية سجلت اقل قوة نشطة في سنة 1987م في بلدية في بلدية بن داود بـ 220 ن، وأكبر حجم للقوة النشطة في بلدية المنصورة بـ 2800ن، وفي سنة 2008م، سجل اكبر حجم للقوة النشطة في بلدية المنصور بـ 4607ن، وأقل حجم للقوة النشطة في بلدية تافرق بـ 420 ن، وفيما يخص المنطقة السهلية سجلت بلدية البرج أكبر قوة نشطة بـ 17550 ن في سنة 1987م ، وأقل قوة نشطة في بلدية عين تاقروت بت 1300 ن، وفي سنة 2008م بقيت بلدية البرج محافظة على الرتبة الأولى حيث سجلت 53383 ن بينما عادت المرتبة الأخيرة لبلدية عين تاسرة بـ 1741 ن، أما المنطقة الجبلية الجنوبية، في المنطقة الجنوبية قدرت القوة النشطة في سنة 1987م بـ 7045 ن لتصل إلى 10757 ن في سنة 2008م.

فالقوة النشطة تتناقص كلما اتجهنا من المنطقة السهلية نحو أطراف الولاية خاصة المناطق الجبلية لأن منطقة الدراسة تتباين من حيث مقوماتها الطبيعية والإقتصادية فالمنطقة السهلية توفر نشاطات وفرص عمل اكبر من المناطق الجبلية فهذا الوضع انعكس سلبا على القوة النشطة وادى إلى مستويات متباينة

بين البلديات فيما يخص القوة النشطة نتيجة الوضع الإقتصادي التي تعيشه المناطق الجبلية من حيث مستوى التنمية المحلية ومن جهة اخرى فالمناطق الجبلية تعتبر من المناطق الطاردة للسكان فالمناطق الجبلية تعيش حركة سكانية دائمة من أجل العمل والخدمات

I-3-7-2- السكان المشغولين:

أ- المشغولون فعلا: تراجع في بلديات المنطقة الجبلية الشمالية وتباين في التوزيع بين باقي البلديات

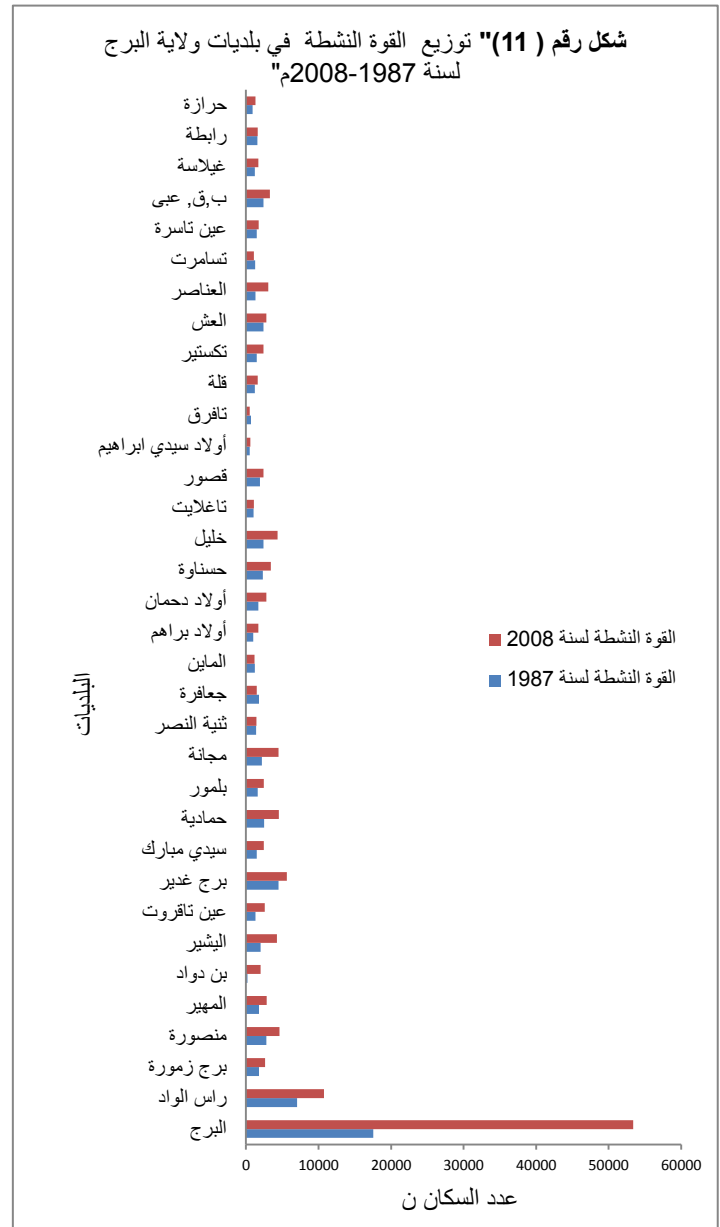
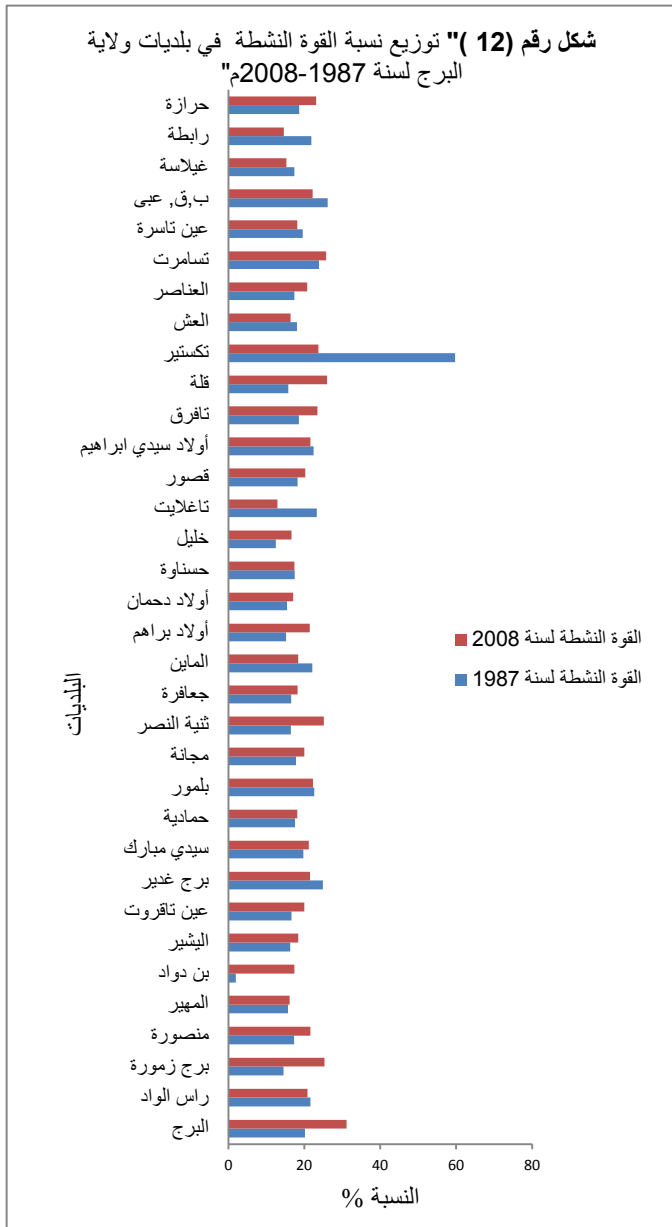
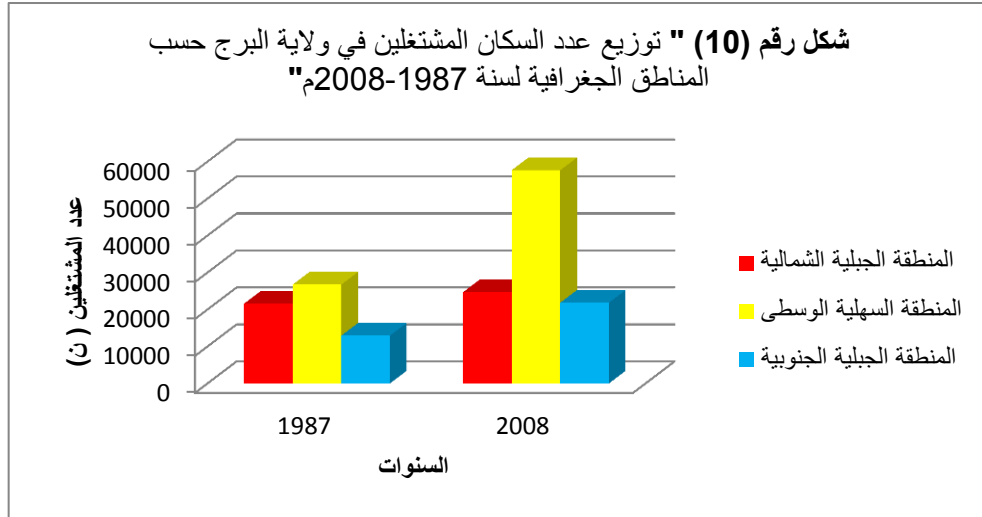
- في سنة 1987م:

بلغ عدد المشغولين في ولاية البرج لسنة 1987م، 61230 ن بنسبة 78.53%، من إجمالي القوة النشطة (77965ن)، أما على مستوى المناطق الطبيعية نسجل الملاحظات التالية، (الجدول رقم 19 الملحق) والشكل رقم (11)، بلغ عدد المشغولين في المنطقة السهلية بـ 26727 ن بنسبة 43.65% من إجمالي عدد المشغولين في الولاية وهي النسبة الاعلى في المنطقة، وأكبر عدد المشغولين في المنطقة السهلية في بلدية البرج بـ 14906 ن بنسبة 24.34% من إجمالي المشغولين على مستوى الولاية وأقل عدد للمشغولين سجل في بلدية بلمور بـ 986 ن بنسبة 1.61%، وفي المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية والتي قدر عدد المشغولين بها 21575 ن بنسبة 35.23%، حيث سجل أكبر عدد للمشغولين في بلدية برج زمورة بـ 2694 ن بنسبة 4.39%، وأقل عدد للمشغولين سجل في بلدية أولاد سيدي إبراهيم بـ 335 مشغل بنسبة 0.54%، وفي المرتبة الثالثة المنطقة الجبلية الجنوبية والتي سجلنا بها 12928 مشغل بنسبة 21.11%، حيث سجل أكبر عدد للمشغولين في بلدية راس الواد بـ 4548 ن بنسبة 7.42%، وأقل عدد للمشغولين سجل في بلدية تاغلايت 385 ن بنسبة 0.62%، وانطلاقا من هذا التحليل فإن المنطقة السهلية تتوفر على فرص عمل احسن من المناطق الاخرى نظرا لتركز النشاطات خاصة الصناعية منها في هذه المناطق خاصة بلدية البرج الصاعدة في ميدان الصناعات الإلكترونية أما باقي المناطق فتشهد ركود إقتصادي لمحدودية إمكانياتها ما عدا بعض المناصب الذي توفرها الدولة في قطاع التعليم والصحة

- في سنة 2008م:

ارتفع عدد المشتغلين في ولاية البرج إلى 104213 مشتغل وبفارق 42983 مشتغل، وبنسبة 76.02% من إجمالي الناشطين، وبالنسبة للمناطق الطبيعية حسب معطيات (الجدول رقم 19 الملحق)، والشكل رقم (10)، قدر عدد المشتغلين بالمنطقة السهلية الوسطى بـ 57680 ن بنسبة 55.34%، بزيادة بـ 30953 مشتغل، واكبر عدد للمشتغلين سجل في بلدية البرج بـ 53383 ن بنسبة 34.35% والملاحظ على بلدية البرج تضاعف عدد المشتغلين لتوفر فرص عمل بالبلدية خاصة في القطاع الصناعي فالمنطقة تتوفر على نسيج صناعي جد هام تابع للقطاع الخاص، وأقل عدد للمشتغلين سجل في بلدية 1282 ن بنسبة 1.23%، وفي المنطقة الجبلية الشمالية نسجل 24678 مشتغل بنسبة 23.68%، وبزيادة قدرت بـ 3103 لكن نلاحظ من جهة أخرى تراجع في عدد المشتغلين في بعض بلديات المنطقة الجبلية الشمالية وهم برج زمورة، منصور، المهير، ثنية النصر، الجعافرة، الماين، و قدرت أكبر عدد للمشتغلين في بلدية مجانة بـ 4320 مشتغل بنسبة 4.14%، وأقل عدد للمشتغلين في بلدية تافرق 420 مشتغل بنسبة 0.40%، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية قدر عدد المشتغلين لسنة 2008م بـ 21855 مشتغل بنسبة 20.97%، وبزيادة قدرت بـ 8927 مشتغل، واكبر عدد للمشتغلين سجل في بلدية راس الواد بـ 7800 مشتغل، بنسبة 7.48%، وأقل عدد للمشتغلين سجل في بلدية تاغلايت بـ 880 مشتغل بنسبة 0.84%

إن ارتفاع عدد المشتغلين في المناطق السهلية يدل على وجود ديناميكية إقتصادية سمحت بإرتفاع عدد المشتغلين وتراجع عدد المشتغلين في المناطق الجبلية نظرا لتكريس سياسة التهميش التنموي مما جعلها تعيش أزمة إقتصادية فبلديات ولاية البرج ليست بنفس التركيبة الإقتصادية والإجتماعية فهي متباينة من حيث المستوى الإقتصادي والإجتماعي فالمجالات الجبلية مجالات تعيش أزمة وبعيدة عن مستوى التنمية للمناطق السهلية



I-3-7-3- معدل الشغل⁹: عدم الاستقرار وتراجع في معدل الشغل

نهدف من دراسة هذا العنصر لمعرفة وضعية التشغيل وسوق العمل الذي يساهم في تحديد مستويات البطالة وتيرة التنمية والمستوى المعيشي لاسيما أن ولاية البرج معروفة بمختلف صناعاتها خاصة الإلكترونية، ويبرز دراسة هذا العنصر من خلال التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر من الفترة 1987م إلى سنة 2008م، وانطلاقا من معطيات (الجدول رقم 19 الملحق)، والخريطة رقم (28-29)، فقد قدر معدل الشغل في ولاية البرج لسنة 1987م بـ 14.69% ليرتفع إلى 16.58% سنة 2008م بينما تختلف هذه النسب على مستوى المناطق الجغرافية حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

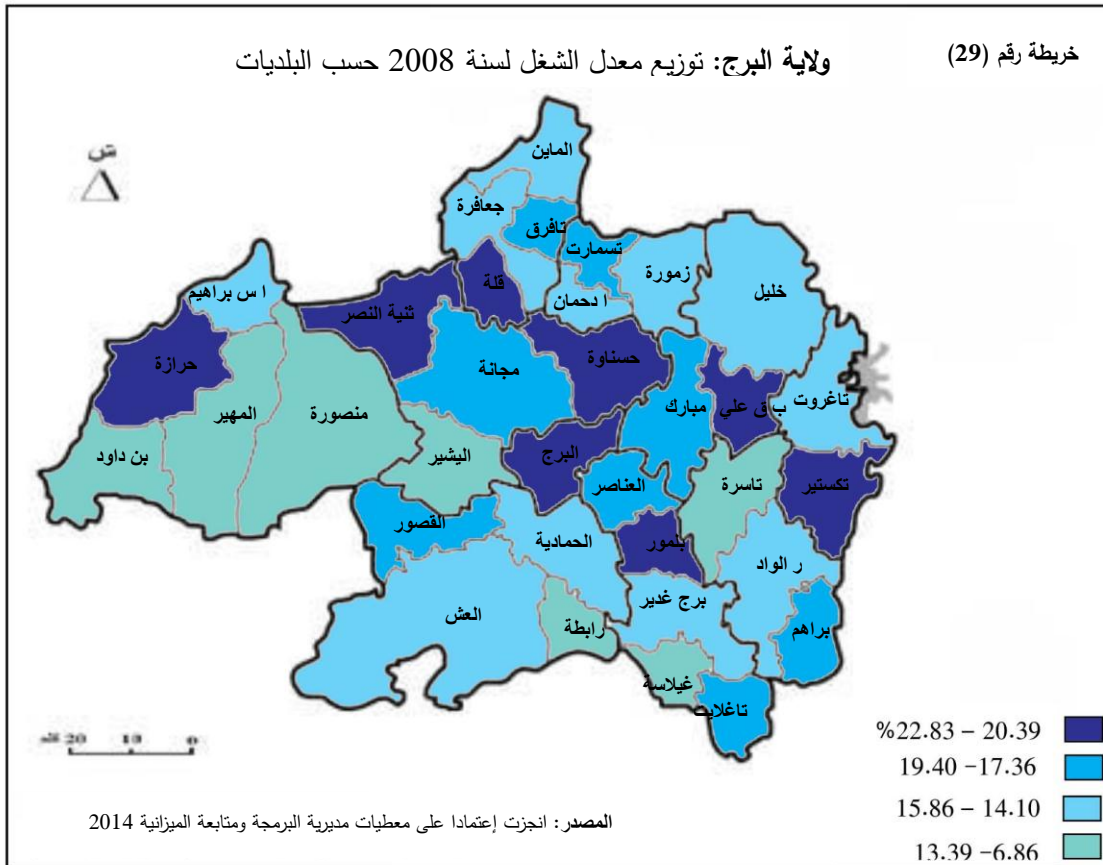
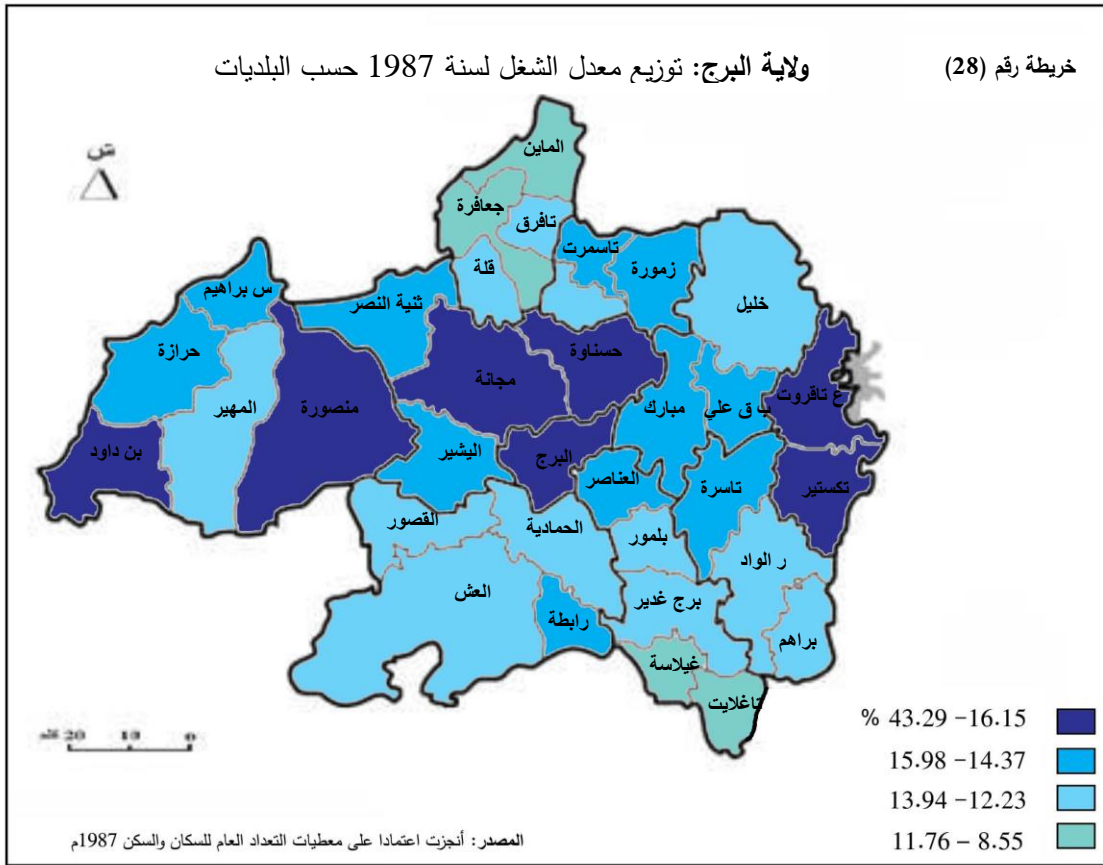
- في سنة 1987م:

تراوح معدل الشغل في المنطقة السهلية بين 43.29% كأكبر معدل سجل في بلدية تكستير وأخفض معدل في بلدية الحمادية بـ 13.01%، جميع بلديات المنطقة الجبلية الجنوبية سجلت معدل شغل اقل من المعدل الولائي حيث سجلت أكبر نسبة في بلدية رابطة 14.58% وأقل معدل سجل في بلدية تاغلايت بـ 8.55%، أما المنطقة الجبلية الشمالية فقد تراوحت معدلات الشغل بها من 11.76% والذي سجل ببلدية الماين و 18.86% سجل في بلدية بن داود فقد سجلت سبعة بلديات معدلات شغل أكبر من المعدل الولائي و 9 بلديات معدلات أقل من المعدل الولائي

- في سنة 2008م:

رغم تحسن في معدل الشغل على مستوى الولاية إلا أننا نسجل بعض الفوارق في هذه المرحلة بين المناطق الجغرافية الثلاث فالمنطقة السهلية سجلت أكبر معدل الشغل في بلدية 22.75% في بلدية تكستير بينما اقل معدل سجل في بلدية اليشير بـ 10.22%، وفيما المنطقة الجبلية الشمالية سجل، أكبر معدل شغل سجل في بلدية ثنية النصر بـ 22.85% واخفض معدل سجل في بلدية بن داود بـ 8.76% بينما في المنطقة الجبلية الجنوبية فقد سجلنا أكبر معدل للشغل في بلدية القصور بـ 18.62% وأقل معدل شغل في بلدية غيلاسة بـ 12.36%

⁹ معدل الشغل يساوي عدد السكان المشتغلين على العدد الإجمالي للسكان مضروب في 100



I-3-7-4- معدل الاعالة:

أ- معدل الاعالة: اختلاف في التوزيع وارتفاعها في المناطق الجبلية

تعرف الإعاقة بأنها عدد السكان الغير القادرين على العمل بالنسبة للسكان القادرين على العمل مضروبا في مائة وهي تعطي لعبي هؤلاء الذين لا ينتجون دخلا على عاتق منتجي الدخل وتعتبر نسبة الإعاقة مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية، ويعد من المؤشرات الكاشفة عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان إلى انه يسمح بإيضاح العلاقة بين الحجم السكاني والنشيطين من حيث التوازن أو التناظر بينهما وينتج عن ارتفاع كبير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل زيادة الأفراد الواحد إعالتهم من قبل كل شخص منتج مما يؤدي إلى تناقص نصيب الفرد من الدخل وبالتالي عدم القدرة على تكوين المدخرات والقيام بالاستثمارات في المجتمع ومن ثم ضعف النمو الاقتصادي، وعند انخفاض نسبة الإعاقة فذلك ينخفض عدد الأفراد المعالين وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل والقدرة على الإدخار والقيام بالاستثمارات في المجتمع مما ينتج عنه زيادة في النمو الاقتصادي¹⁰

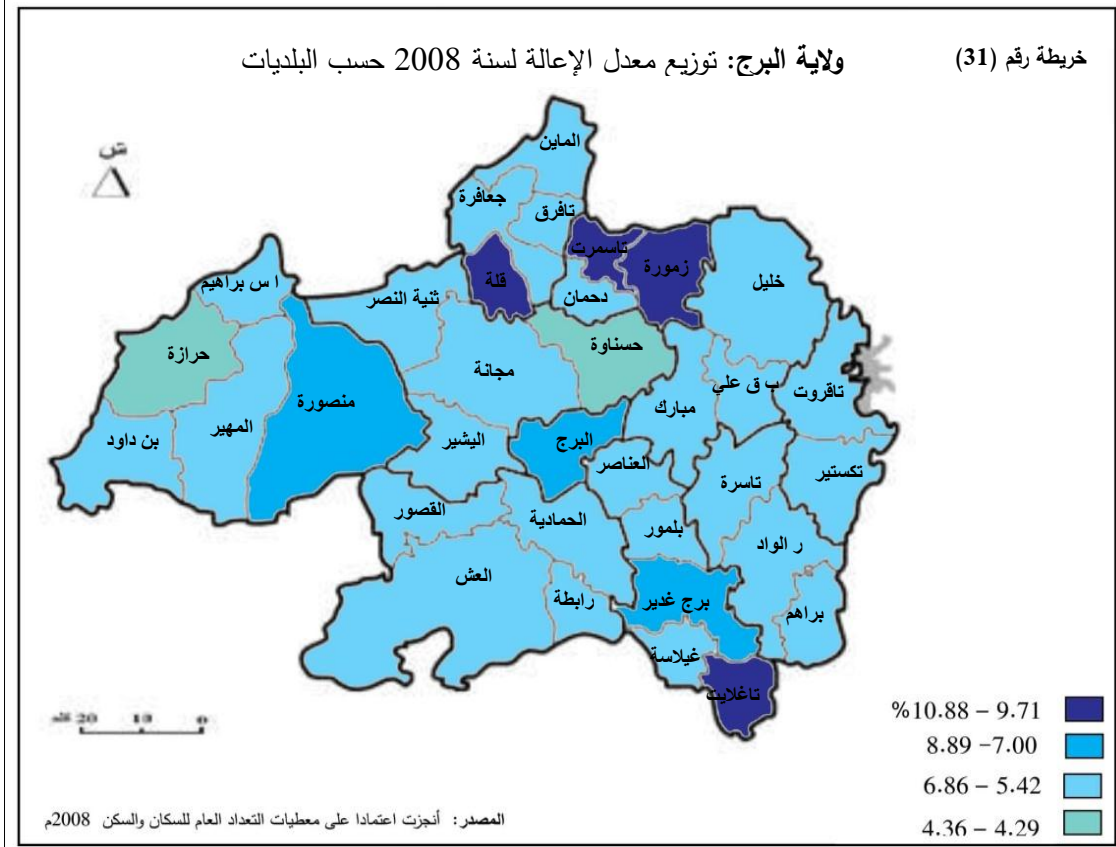
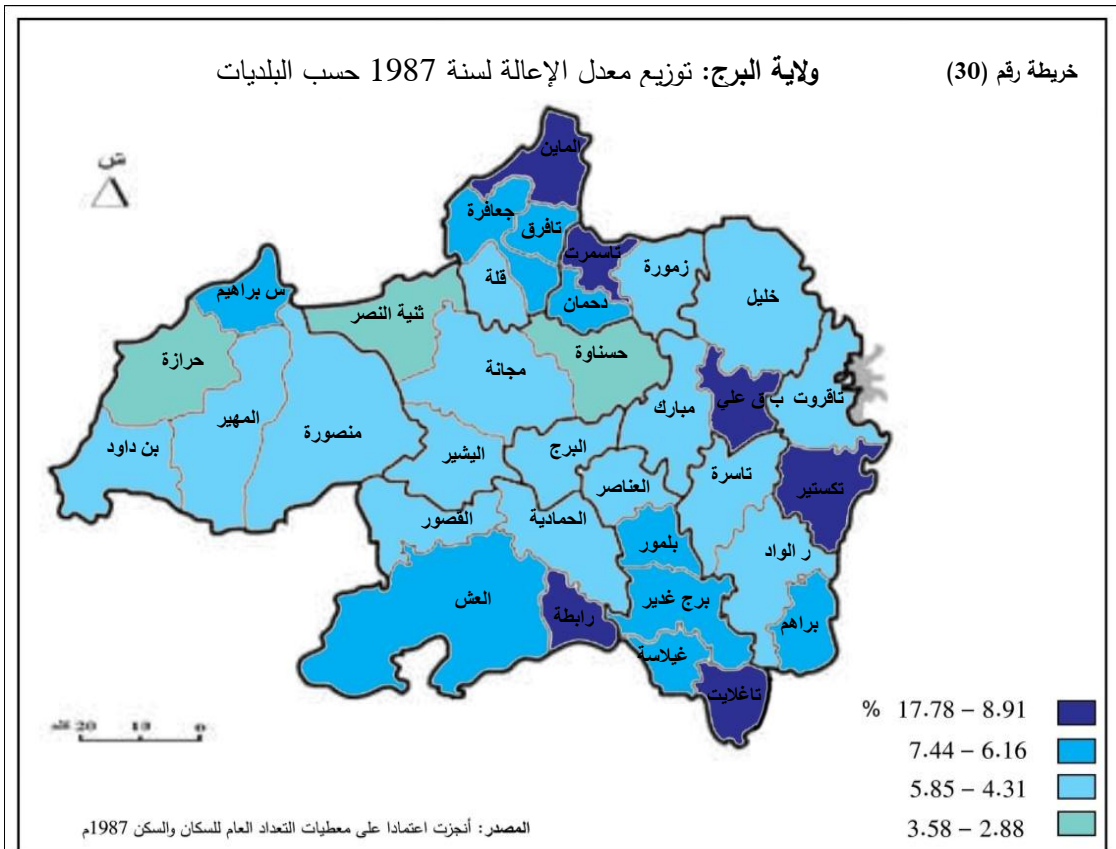
- في سنة 1987م:

بلغ متوسط معدل الإعاقة في ولاية البرج(الجدول رقم 19 الملحق)، في سنة 1987م، 6 أفراد لكل عامل وهو متساوي معد المعدل الوطني المقدر في نفس السنة 6 أفراد لكل عامل، أما على مستوى المناطق الطبيعية ففي المنطقة السهلية يتراوح معدل الإعاقة بين 4 أفراد لكل عامل وسجل هذا المعدل في كل من بلدية البرج، اليشير، عين تاقروت، و 17 فرد لكل عامل وسجل هذا المعدل في بلدية تكستير وهو الأعلى في الولاية، أما في المنطقة الجبلية الشمالية فينخفض فيها معدل الإعاقة حيث قدر أقل معدل ب 3 أفراد لكل عامل واكبر معدل ب 9 أفراد لكل عامل، أما على مستوى المنطقة الجنوبية الجبلية يتراوح معدل الإعاقة بين 4 أفراد لكل عامل و10 أفراد لكل عامل فمعدل الإعاقة يتأثر بالمستوى الاقتصادي للمنطقة حيث ينخفض في المناطق السهلية لتوفر الشغل ومساهمة الفرد في الدخل بينما يرتفع في المناطق التي لاتوفر مناصب شغل خاصة في البلديات الجبلية

¹⁰ عيد القادر شواش: مرجع سابق، ص 104

- في سنة 2008م:

بلغ متوسط معدل الإعالة في ولاية البرج (الجدول رقم 19 الملحق)، في سنة 2008م، 7 أفراد لكل عامل وهو متساوي معد المعدل الوطني المقدر في نفس السنة 6 أفراد لكل عامل، أما على مستوى المناطق الطبيعية ففي المنطقة السهلية يتراوح معدل الإعالة بين 5 أفراد لكل عامل و 8 أفراد لكل عامل، نظرا لتوفر المنطقة السهلية على نشاطات مختلفة خاصة الصناعة توفر للسكان فرص عمل خاصة القطاع الخاص، أما في المنطقة الجبلية الشمالية فسجلنا أقل معدل بـ 4 أفراد لكل عامل واكبر معدل بـ 9 أفراد لكل عامل، فإرتفاع معدل الاعالة في هذه المناطق يشير إلى نقص فرص العمل نظرا لمحدودية الامكانيات الإقتصادية فأغلب السكان يمارسون النشاط الفلاحي الذي يقتصر على مالك الأرض في حد ذاته ولا يختلف كثيرا الوضع في المنطقة الجنوبية الجبلية تتراوح معدل الإعالة بين 5 أفراد لكل عامل و 9 أفراد لكل عامل وتبقى نفس الأسباب والعوامل تتحكم في إرتفاع وإنخفاض معدل الإعالة في المناطق الجبلية



وانطلاقاً من المعطيات السابقة يمكن تقسيم البلديات وفقاً لمؤشر الإعاقة إلى

بلديات تعيش أزمة وهي البلديات التي يفوق معدل الإعاقة فيها عن المعدل الولائي والمعدل الوطني (8-17 نسمة لكل عامل)، فهذه البلديات التي سجلت معدلات عالية للإعاقة أغلبها بلديات ريفية سواء كانت تقع في المنطقة السهلية أو المنطقة الجبلية لم تشهد هذه البلديات استثمار تنموي في ميدان الصناعة أو الخدمات ومن جهة أخرى فإن عدد المشتغلين فعلاً في هذه البلديات لا يعبر عن عدد السكان المتواجدين في هذه المناطق، بمعنى كثافة سكانية معتبرة مقابل فرص قليلة من العمل ومن بين هذه البلديات، بلدية الجعافرة، الماين، قلة، تافرق، تقع المنطقة الجبلية الشمالية و بلدية أولاد براهيم وتاغلان في المنطقة الجبلية الجنوبية وبلدية بير قاصد علي في المنطقة السهلية بلديات متوازنة سجلت معدلات متقاربة مع المعدل الولائي والوطني (6-7 نسمة لكل عامل) أغلبها تقع في المنطقة السهلية (بلدية البرج، العناصر، الحمادية، عين تاقروت، اليشير، بلمور) وبعضها يقع في المناطق الجبلية (المنصورة، المهير، خليل، قصور، العرش، رابطة، غيلاسة، حرازة) حيث تتوفر هذه البلديات على فرص عمل أحسن من البلديات السابقة واستفادت من عدة مشاريع استثمارية وتعتمد كذلك على قطاع الخدمات فهي في حالة تحسن لكن تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات، بلديات سجلت معدل إعاقة أقل من المعدل الولائي والوطني (أقل من 6 نسمة لكل عامل)، وهي اربع بلديات عين تاقرت، الحمادية، في المنطقة السهلية وبلدية بن داود، و حساوة في المنطقة الجبلية الشمالية فالبلديات الأولى تملك مستوى تنمية أحسن من البلديات الأخرى أما البلديات الجبلية فإن نسبة العاطلين عن العمل ضعيف إلى إجمالي عدد القادرين على العمل ما جعل معدل الإعاقة ينخفض في هذه البلديات

I-3-7-5- معدل البطالة: ارتفاع كبير لمعدلات البطالة وفوارق كبيرة بين المناطق الطبيعية خاصة

المناطق الجبلية

تعتبر البطالة من المؤشرات الأساسية في قياس مستوى التنمية المحلية وسوق العمل، فإذا كان معدل البطالة كبيراً فسوق العمل يشهد اختلالات وعدم التوازن وإذا كان معدل البطالة صغيراً فإن سوق العمل يقترب مستوى التشغيل وبالنسبة لولاية البرج تشهد فوارق واضحة في توزيع معدلات البطالة على

مستوى البلديات وارتفاعها في المناطق الجبلية وقد تم دراسة معدل البطالة في سنة 1987م و2008م وتم التوصل للنتائج الموضحة في الخريطة رقم (32-33) و (الجدول رقم 19 الملحق)

- في سنة 1987م:

قدر معدل البطالة¹¹ لولاية البرج في سنة 1987م بـ 31.81%، وهو اكبر من المعدل الوطني والمقدر بـ 21.90%¹² بفارق 9.91% و (الجدول رقم 19 الملحق) أما على مستوى المناطق الطبيعية نسجل الملاحظات التالية:

تسجيل اكبر معدل للبطالة في بلدية رابطة بـ 48.58% وخفض معدل البطالة في بلدية حسناوة بـ 16.52% و يتراوح معدل البطالة في المنطقة السهلية بين 21.65% في بلدية البرج و 35.25% في بلدية بير قاصد علي، وقدر معدل البطالة في المنطقة الجبلية الشمالية بين 18.18% و 43.50% و في المنطقة الجبلية الجنوبية بين 25.60% و 48.58%، ويمكن تمييز مجموعين من البلديات، بلديات ينخفض فيها معدل البطالة عن المعدل الوطني وعددها أربعة بلديات وهي بلدية البرج، بن داود، ثنية النصر، حسناوة، أما باقي البلديات معدل البطالة بها يفوق المعدل الوطني وعددها 30 بلدية

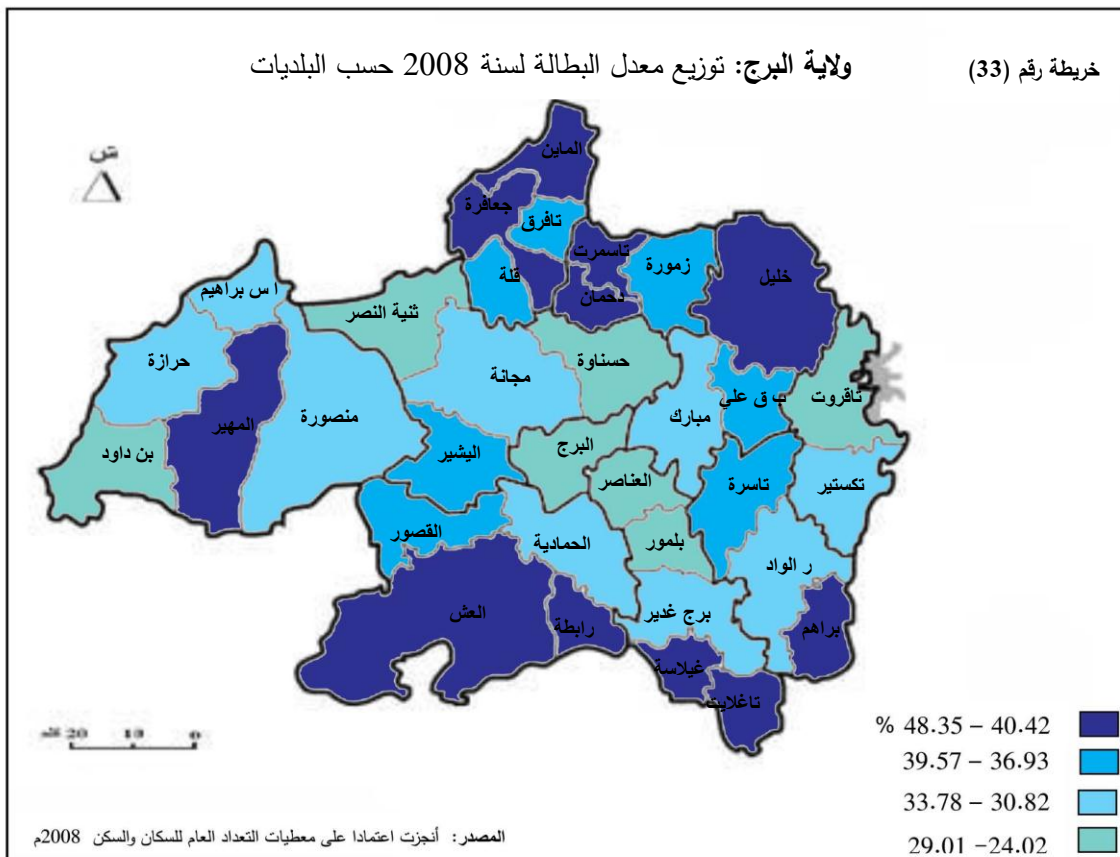
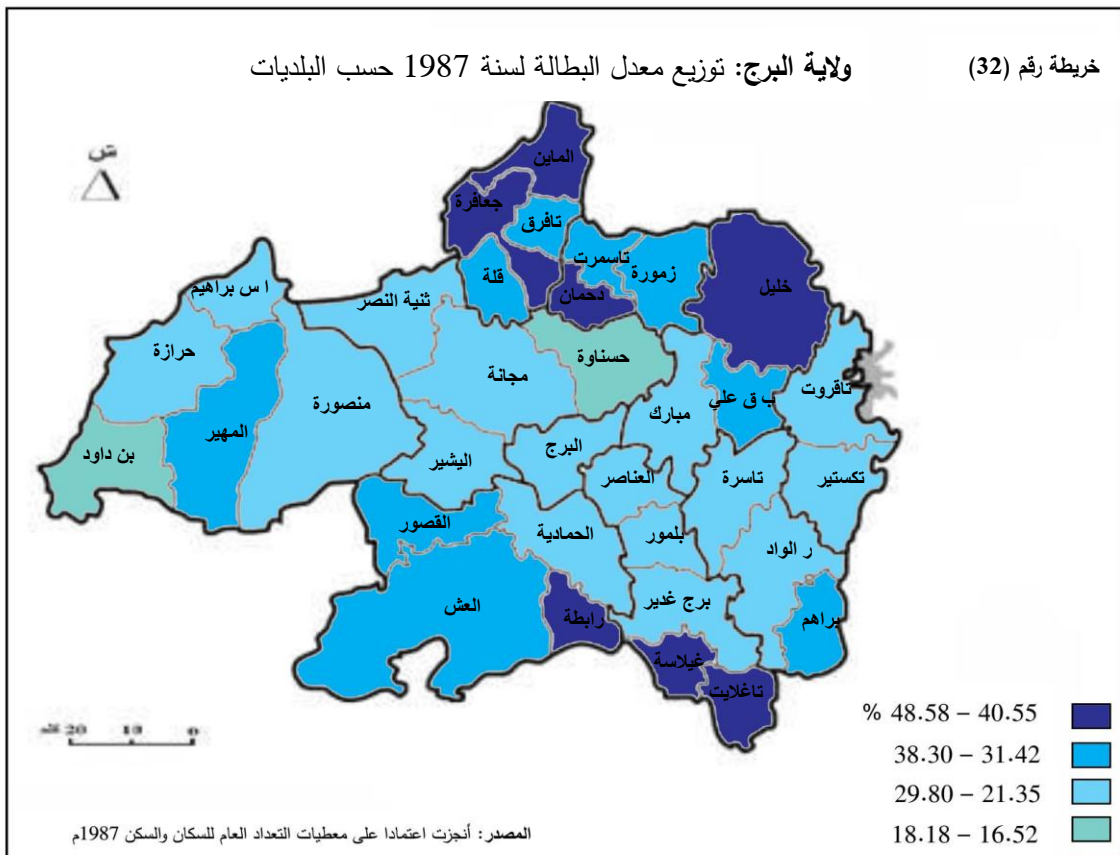
- في سنة 2008م:

في هذه الفترة نسجل ارتفاع معدل البطالة في جميع البلديات وبفارق كبير عن المعدل الوطني والمقدر بـ 11.5%، حيث نلاحظ تسجيل معدلات كبيرة في المنطقة الجبلية ابتداء من معدل 24.74% حتى اكبر معدل والمقدر بـ 48.35%، وتسجيل معدل بطالة بنسبة 27.16% كأخفض معدل في بلدية البرج و اكبر في المنطقة السهلية بـ 39.57%

ومن خلال المعطيات السابقة نستنتج ارتفاع البطالة في المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية نظرا لعدم توفر فرص العمل لقلّة النشاط الإقتصادي وانخفاضها في المناطق السهلية

¹¹ معدل البطالة يساوي عدد العاطلين عن العمل على مجموع السكان النشيطين مضروب 100

¹² O.N.S , Collection statistique n°:16, OP.CIT, P :28



I-3-7-6- التخصيص الاقتصادي:

جدول رقم (21) " توزيع المشتغلين فعلا على القطاعات الاقتصادية في ولاية البرج حسب المناطق الطبيعية لسنة 1987م-2008م"

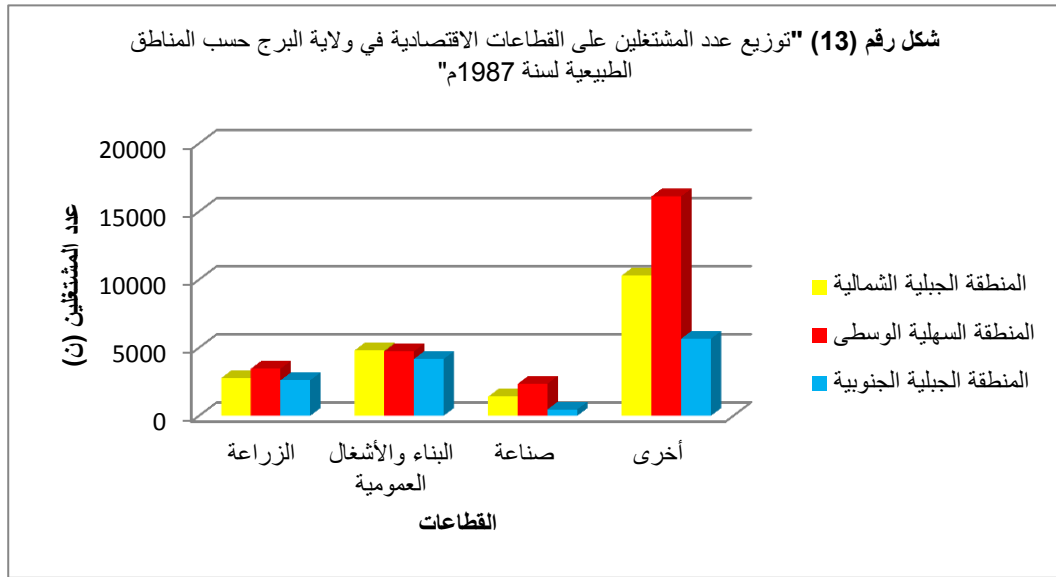
2008								1987								
أخرى		صناعة		بناء واشغال عمومية		زراعة		أخرى		صناعة		بناء واشغال عمومية		زراعة		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
20.60	15730	8.85	638	26.23	14720	38.92	15924	32.13	10315	33.23	1413	35.04	4811	50.67	6236	المنطقة الجبلية الشمالية
64.38	49158	82.61	5954	56.51	31710	29.88	12225	50.21	16121	55.59	2364	34.52	4740	28.13	3462	المنطقة السهلية الوسطى
15.01	11466	8.53	815	17.25	9679	31.96	12763	17.65	5617	11.17	475	30.42	4177	21.18	2607	المنطقة الجبلية الجنوبية
100	76354	100	7207	100	56109	100	40912	100	32103	100	4252	100	13728	100	12305	المجموع
-	42.28	-	3.99	-	37.01	-	22.65	-	51.45	-	6.81	-	22.00	-	19.72	النسبة %

المصدر: انجزت انطلاقا من معطيات تعداد السكان لسنة 1987 و 2008م

- في سنة 1987م:سيطرة القطاعات الاخرى وتباين في التوزيع بين المناطق الطبيعية الثلاث

من خلال معطيات (الجدول رقم 20 الملحق) و الجدول رقم (21) والشكل رقم (13)، اختلاف توزيع المشتغلين فعلا على القطاعات الاقتصادية في المرتبة الأولى نجد القطاعات الأخرى (الادارة، التجارة، التعليم..الخ)، والذي يضم 32103 مشغل بنسبة 51.45 %، وفي المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يضم 13728 مشغل بنسبة 22.00 %، وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة ب 13205 مشغل بنسبة 19.72 %، وفي المرتبة الأخيرة قطاع الصناعة والذي يضم 4252 مشغل بنسبة 6.81 %، لكن هذا التوزيع يختلف من منطقة طبيعية لأخرى، حيث نلاحظ أن عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي يمثل 50.67 % من مجموع المشتغلين في القطاع الفلاحي في المنطقة الجبلية الشمالية، مقابل 28.13 % مشغل في المنطقة السهلية الوسطى و 21.18 % في المنطقة الجبلية الشمالية، بينما نلاحظ تقارب في عدد المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية بالنسبة للمناطق الثلاث، حيث سجلت المنطقة الجبلية الشمالية نسبة 35.04 % من المشاعلين في قطاع البناء و 34.52 % بالنسبة للمنطقة السهلية الوسطى و 30.42 % في المنطقة الجبلية الجنوبية، وبالنسبة للمشتغلين في القطاع الصناعي فإن المنطقة السهلية في المرتبة الأولى بنسبة 55.59 %، ثم المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 33.23 %، و 11.17 % مشغل في القطاع الصناعي في المنطقة الجبلية الجنوبية، أما القطاعات الاخرى

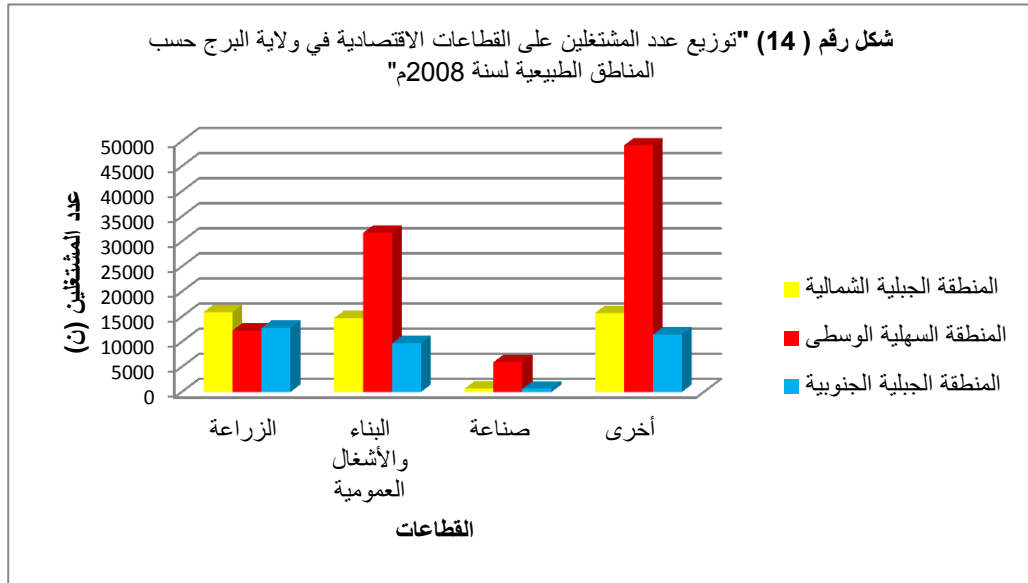
فإن 50.21% من المشتغلين في هذا القطاع في المنطقة السهلية الوسطى، و32.12% في المنطقة الجبلية الشمالية و17.65% في المنطقة الجبلية الجنوبية



- في سنة 2008م: إستمرارية التوزيع المتباين بين المناطق الطبيعية الثلاث

استنادا لمعطيات (الجدول رقم 20 الملحق) و الجدول رقم (21) والشكل رقم (14)، نلاحظ زيادة عدد المشتغلين في جميع القطاعات، ففي المرتبة الأولى قدر عدد المشتغلين في القطاعات الأخرى بـ 76354 مشغل بنسبة 42.28%، وفي المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية والبناء بـ 56109 مشغل بنسبة 37.14%، ثم قطاع الفلاحة والذي سجل 40912 مشغل بنسبة 22.65% وفي المرتبة الأخيرة القطاع الصناعي والذي أصبح يشغل 7207 مشغل بنسبة 3.99% ومن جهة أخرى نلاحظ إختلاف في توزيع عدد المشتغلين حسب القطاعات بالنسبة للمناطق الطبيعية الثلاث، حيث قدر عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي في المنطقة الجبلية الشمالية بـ 15924 مشغل بنسبة 33.87% محتلا المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية القطاعات الأخرى بـ 15730 مشغل بنسبة 33.45%، وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية وأخيرا قطاع الصناعة، ويختلف الوضع في المنطقة السهلية بالنسبة لتوزيع عدد المشتغلين في القطاعات ففي المرتبة الأولى القطاعات الأخرى الذي يشغل 49158 عامل بنسبة 49.3%، وفي المرتبة الثانية البناء والأشغال العمومية الذي يشغل 31710 عامل بنسبة 32.01% وفي المرتبة الثالثة القطاع الفلاحي وفي الأخير القطاع الصناعي، أما المنطقة الجبلية الجنوبية

يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الأولى بـ 12763 مشغول بنسبة 36.75%، وفي المرتبة الثانية القطاعات الأخرى اذي يشغل 11466 عامل بنسبة 24.38% وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية والمرتبة الأخيرة قطاع الصناعة



و إنطلاقا من المعطيات السابقة يمكن ان نستنتج ما يلي:

عدم التوازن في توزيع عدد المشغلين حسب القطاعات بحيث نلاحظ في سنة 1987م عدد المشغلين في القطاعات الأخرى والتي تضم كل من الإدارة والخدمات، التجارة، التعليم والصحة تحتل المرتبة الأولى لكن ليس بنفس عدد المشغلين في المناطق الطبيعية الثلاث حيث تركز عدد المشغلين في القطاعات الأخرى في المنطقة السهلية نظرا لتوفرها على قطاعات هامة مثل التجارة والصحة والتعليم والخدمات ما اهلها لإحتلال الريادة في المنطقة السهلية وكذلك بالنسبة لعدد المشغلين في القطاع الصناعي فـ 60% من عدد المشغلين في هذا القطاع يتواجدون في المنطقة السهلية نظرا لتركز معظم الوحدات الصناعية سواء التابعة للقطاع العمومي او الخاص في المنطقة السهلية، بينما بقيت المناطق الجبلية سواء كانت الشمالية أو الجنوبية محافظة على طابعها الفلاحي نظرا لعدد المشغلين في هذا القطاع 50% من عدد المشغلين في القطاع الفلاحي في المنطقة الجبلية الشمالية 22% في المنطقة الجبلية الجنوبية أما عدد المشغلين في قطاع البناء نجد توزيع تقريبا متساوي بين المناطق الطبيعية الثلاث

وفي سنة 2008م نلاحظ اختلاف في توزيع عدد المشتغلين حسب القطاعات فعدد المشتغلين في القطاع الصناعي تقلص بنسبة 2.82%، واصبح يشغل 3.99% من اليد العاملة نظرا للهيكلة الاقتصادية التي مست القطاع الصناعي وتسريح العمال من الوحدات الصناعية وعدم توفر المنطقة على صناعات كبرى تساهم في عملية التشغيل وحتى وإن وجدت فيبقى مساهمتها في التشغيل جد محدود، وبالنسبة لقطاع الخدمات والقطاعات الأخرى فقد تقلص عدد المشتغلين فيه بنسبة 9.17% وسجل نسبة تشغيل بـ 42.28%، نظرا للتضخم الذي شهده هذا القطاع واصبح غير قادر على إستيعاب يد عاملة إضافية بينما نلاحظ تطور في عدد المشتغلين في قطاع الفلاحة وتطور بنسبة 2.93% وقدر عدد المشتغلين فيه 22.95%، نظرا لإستفادة المنطقة من مشاريع إستثمارية في قطاع الفلاحة والسكن الريفي وعودة الفلاحين لخدمة الأرض، وكذلك نجد قطاع البناء والأشغال العمومية شهد زيادة في عدد المشتغلين بنسبة 15% وهي معتبرة ويشغل 37.01% من إجمالي المشتغلين في الولاية، 56.51% من عدد المشتغلين في هذا القطاع في المنطقة السهلية، وهذا التوجه في عدد المشتغلين نحو هذا القطاع يفسر بقدرته على إستيعاب عدد كبير المشتغلين من جميع المستويات فهو لا يتطلب مؤهلات كما أن هذا القطاع استقطب سكان المناطق الجبلية خاصة الشمالية يساهمون ومن جهة أخرى لوجود إستثمارات في مجال السكان والمنشآت الأخرى الحكومية

خلاصة الفصل الثالث:

تتجه وتيرة النمو السكاني في ولاية البرج إلى الإنخفاض بصفة شاملة حيث نميز ثلاث مراحل للنمو السكاني، ففي المرحلة الأولى الممتدة من (1966-1977م) إرتفاع معدل النمو السكاني في جميع البلديات وبوتيرة كبيرة خلال الفترة (1977-1987م)، والتي تتوافق مع مرحلة الترقية الإدارية حيث أصبحت أغلب البلديات مناطق جذب السكان من خلال توفرها على عدة تجهيزات وخدمات (صحة، تعليم، فرص العمل... الخ)، وفي المرحلة الثانية بداية أنخفاض معدل النمو خاصة الفترة (1998-2008م)، حيث سجلت معظم البلديات نمو ضعيفا و اقل من المعدل الوطني خاصة المناطق الجبلية نظرا للظروف الأمنية والأزمة المالية وفي المرحلة الأخير (2008-2014م)، إرتفاع معدلات النمو في المناطق الطبيعية الثلاث وإقترابها من المعدل الوطني وهذا راجع إلى سياسة الإنعاش الإقتصادي وتنمية المناطق الريفية الجبلية والتجديد الريفي

وفيما يخص الكثافة السكانية فسجلنا إرتفاعها في المنطقة السهلية طيلة مراحل الدراسة مع تباين في توزيعها في المناطق الجبلية، فأكبر كثافة سكانية كانت من نصيب بلدية البرج التي شهدت ضغط سكاني كبير (2370ن/كلم)، وتتناقص هذه الكثافة كلما ابتعدنا من عاصمة الولاية بإتجاه الشمال حيث تتحكم العوامل الطبيعية ونقص التجهيز في هذا التوزيع، هذا ما اثر على توزيع السكان حيث نجد 68.81% من السكان يتمركزون في التجمعات الرئيسية و 18.89% في التجمعات الثانوية و 12.38% في المناطق المبعثرة رغم الطابع الريفي والفلاحي للولاية لأن المناطق الريفية ليست لها القدرة على إحتواء أعداد كبيرة من السكان عكس المناطق الحضرية (المدن) التي تتوفر على إمكانيات إستقبال أعداد كبيرة من السكان

أما حركة السكان فقد بينت الدراسة أن المناطق الجبلية الشمالية أو الجنوبية طاردة للسكان بسبب نقص التنمية و العزلة والتهميش ، ومجالات مستقطبة للسكان وأغلبها بلديات سهلية مثل بلدية البرج وهي الصفة الغالبة عليها طيلة فترات الدراسة

تمثل القوة النشطة في ولاية البرج 18.71% في سنة 1987م و 20.81% من إجمالي السكان في سنة 2008م، بزيادة قدرها 2.10%، لكن تتباين من حيث التوزيع، فالقوة النشطة تتمركز في المنطقة السهلية وتقل في المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية نظرا لمحدودية الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية للمناطق الجبلية مما أدى إلى تقلص فرص العمل في هذه المناطق، ومن جهة أخرى فإن أكبر نسبة لعدد المشتغلين في المنطقة السهلية الوسطى بينما يقل عددهم في المناطق الأخرى الجبلية فالمنطقة السهلية تعتبر الأكثر تجهيزا وتوفر فرص عمل في جميع القطاعات فهي أكثر ديناميكية إقتصادية وأكثر انفتاحا على مجالات أخرى، هذه الوضعية أثرت على معدلات البطالة في الولاية فترتفع في المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية وتصل 48% بينما تقل في المنطقة السهلية إلى 25% فسوق العمل في الولاية يشهد حالة عدم التوازن لتباين إمكانيات كل منطقة وقدرتها على توفير مناصب شغل، أما بالنسبة لمعدل الإعالة فنميز ثلاث أنماط من البلديات، بلديات حالة تأزم وأغلبها واقعة في الشمال والجنوب، بلديات متوازنة فمعدلات الإعالة فيها تقترب من المعدل الولائي والوطني وبلديات سجلت معدل إعالة أقل من المعدل الولائي والوطني، وفيما يخص توزيع عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية فالمنطقة الجبلية حافظت على طابعها الريفي الفلاحي فلم تغير من نشاطها فسجلت أكبر يد عاملة في القطاع الفلاحي كذلك بالنسبة للمنطقة السهلية التي حافظت على طابعها الصناعي والخدماتي

الباب الثاني

الإمكانات الاقتصادية

الفلاحة – الصناعة – الخدمات والهيكل القاعدية

الفصل الأول: الإمكانات الفلاحية

الفصل الثاني: الإمكانات الصناعية

الفصل الثالث: الخدمات والهيكل القاعدية

الفصل الأول: الإمكانيات الفلاحية

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر "مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة، ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي"¹

و في الجزائر و على الرغم من تشابه الأهداف للبرامج المطبقة طيلة عشرية إلا أنه توجد نقائص وإيجابيات كل مرحلة ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي في الستينات، حتى فترة التسعينات و بروز التوجه الجديد للدولة، وفي هذا الفصل سنتناول أهم إمكانيات القطاع الفلاحي في ولاية البرج ومدى قدرته على المساهمة في التنمية المحلية

¹ فوزية غربي : الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منوري قسنطينة، 2008 من ص 43

II-4-1- السياسة الزراعية في الجزائر:

تعاقبت عدة سياسات زراعية في الجزائر بداية من 1962م، بقطاع التسيير الذاتي حيث "انطلقت عملية قونة التسيير الذاتي في شهر مارس 1963م والتي جاءت لتنظيم الممارسة العمالية الجماعية القائمة في المزارع منذ صيف 1962م، وكانت هذه الممارسة قد تنظمت بين جويلية 1962م، ومارس 1963م، وفقا لنصوص تنظيمية"²، وبالرغم من كل الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلا، "ومن أهم عوامل فشله، إعراس السلطة الوطنية عن تمويل الزراعة التقليدية التي تشغل حوالي ثلاث أرباع السكان الزراعيين، وتركيز سياستها التثميرية على تلبية متطلبات قيام دولة مستقلة بالإضافة إلى غياب النصوص القانونية التي تنظم تسيير هذا القطاع"³، فعلى الرغم من تعدد أشكال التسيير الذاتي في الجزائر إلا أنه بعيدا أن يكون نظام زراعي فعال وعملي.

و في "أكتوبر 1971 صدر ميثاق الثورة الزراعية، ووضع موضع التنفيذ بموجب الأمر الرئاسي 71-73"⁴ وقد "سمحت الثورة الزراعية بتحقيق مكسبين أساسيين، شكلا العناصر المشجعة في مجهود التنمية الزراعية إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها، تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا، إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظرا لأسباب وعوامل عديدة، والتي نحصرها في ثلاث مشكلات تتمثل الأولى في نقص الأراضي، الثانية حول مسألة التعاون والبورجوازية الزراعية، أما الثالثة فتتمحور حول التعاون وإدارة الدولة، وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الزراعي، م"⁵.

² أحمد بعلبكي: المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1985م، ص 155

³ أحمد بعلبكي: مرجع سابق، ص 142

⁴ منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000م، ص 85

⁵ فوزية غربي: مرجع سابق، ص 98

أما في الثمانينات من أهم "الأعمال التي قامت بها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، إعادة بعض الأراضي المؤممة لأصحابها، إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية الفلاحية، إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة ، وذلك بدمج وحدات التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية، وفي سنة 1987 تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية، حيث حدد القانون رقم 19.87 الصادر في شهر ديسمبر 1987 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأموال الوطنية، كما حدد حقوق وواجبات المنتجين، وقد وضع هذا القانون أهداف معينة، وتبيان كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة، وتحديد طبيعتها القانونية، إذ تعتبر عملية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي بمثابة تنظيم جديد، مع ظهور تسمية جديد وهي المستثمرات الفلاحية بدلا من المزارع الاشتراكية"⁶.

وفي التسعينات شهدت الجزائر جملة من التحولات الاقتصادية بسبب المستجدات الداخلية والخارجية كان لها الأثر البالغ على القطاع الزراعي في الجزائر، ومن معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة برنامج التكيف الهيكلي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكان الهدف الأساسي من هذا المخطط هو تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وبعدها البرنامج نجد التجديد الريفي

II-4-2- الامكانيات الفلاحية في ولاية البرج:

II-4-2-1- البنية العقارية:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال "عدة محاولات من أجل إرساء سياسة عقارية فلاحية، تكون بديلا عن تلك الموروثة عن العهد الاستعماري، بدء بتجربة الإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي في الفلاحة ثم قانون الثورة الزراعية، وقد تميز هذان النظامان بتدخل الدولة مباشرة وبإفراط في توجيه وتسيير ومراقبة المنتجين الذين

⁶ فوزية غربي: مرجع سابق، ص 102

تقلص دورهم إلى مجرد عمال القطاع الفلاحي، مما أدى إلى انقطاع الصلة بين الفلاح والأرض⁷ وفي نهاية هذه المرحلة أصبح لدينا ثلاث أنماط من تسيير العقار الفلاحي وهي تعاونيات التسيير الذاتي، تعاونيات الثورة الزراعية والقطاع الخاص، و"في بداية الثمانينات جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قداماء المجاهدين"⁸، "حيث شهدت التعاونيات الفلاحية التابعة للقطاع العمومي تحولات سريعة، حيث انتقلت في المرحلة الأولى من قانون المزرعة المسيرة ذاتيا أو تعاونية الانتاج، إلى قانون مزرعة فلاية اشتراكية (DAS)،"⁹ وفي 13 أوت 1983م، صدر قانون رقم 83-18 المتضمن منح الملكية العقارية، وقد جاء هذا القانون ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وتعتبر هذه الأراضي الزراعية المستصلحة ضعيفة جدا إذا ما حاولنا مقارنتها بعدد المستفيدين الذي¹⁰، "وفي سنة 1987م، صدر قانون 87-19 المؤرخ في 02 ديسمبر 1987م، الخاص بضبط كفاءات إستغلال الأراضي العمومية وتحديد حقوق وواجبات المنتجين حيث وبمقتضى القانون المذكور أعلاه، فإن الأراضي الزراعية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي جرى تنظيمها وذلك في شكل مستثمرات زراعية سواء أكانت جماعية أو فردية، والعمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون في هذه الاراضي الزراعية وكذلك بعض من لهم علاقة بالفلاحة يستطيعون تشكيل وتكوين المستثمرات الزراعية، وبمقتضى هذا القانون كذلك فإن المستثمرات الزراعية الجماعية تتكون من ثلاث أشخاص فأكثر أي أن الفلاحين يستطيعون ضمن المزرعة الواحدة إنشاء عدة مستثمرات جماعية"¹¹، " وفي 18 نوفمبر 1990م، صدر قانون 90-25 المتضمن التوجيه العقاري ليحدد القوام التقني والنظام القانوني

⁷ بوضيغات سوسن: الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2007م، ص02

⁸ عياش خديجة: سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007م)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011م، ص 64

⁹ زهير عماري: مرجع سابق، ص 147

¹⁰ عياش خديجة: مرجع سابق، ص 67

¹¹ عياش خديجة: نفس المرجع، ص 68

للأموال العقارية وادوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية، وفي سنة 2010م، تم إلغاء القانون 87-19، بموجب قانون رقم 03/10 يحدد شروط وكيفيات إستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، بحيث يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الإمتياز لمدة 40 سنة قابل للتجديد¹²

أ- توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية البرج:

جدول رقم (22) "توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية البرج حسب الأصناف لسنة 2007م"

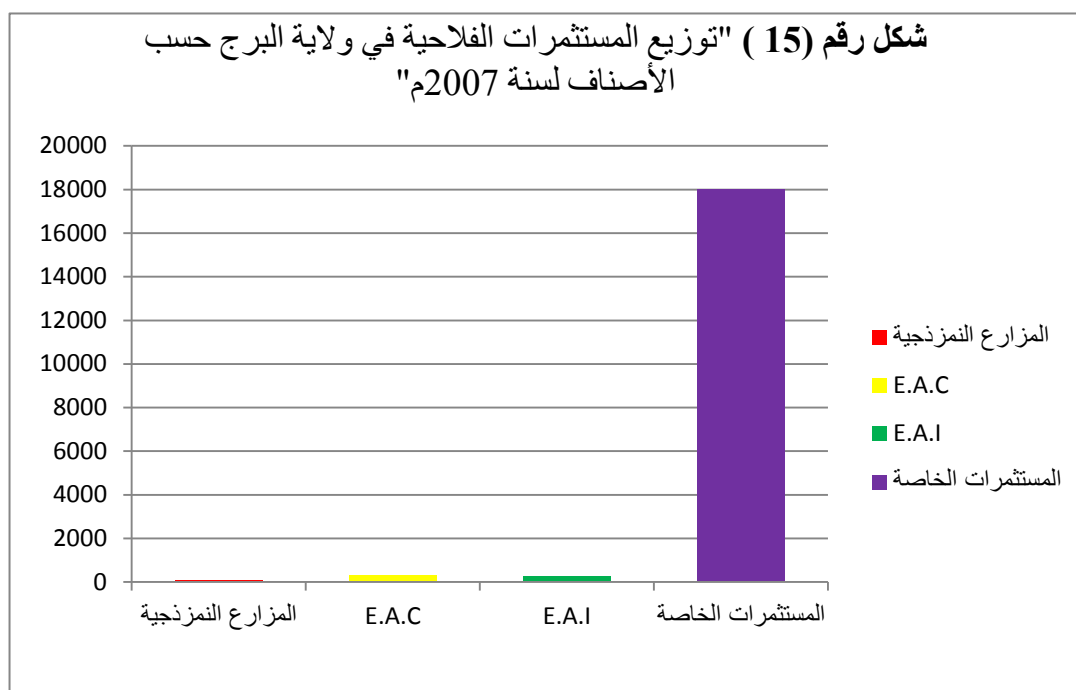
أصناف المستثمرة	المزارع النموذجية	E.A.C	E.A.I	المستثمرات الخاصة	المجموع
إجمالي الولاية	03	310	271	18040	18624

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الفلاحة لولاية البرج 2014م

من خلال معيات الجدول رقم (22) والشكل رقم (15) نلاحظ أن عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية البرج قدر بـ 18624 مستثمرة، 584 مستثمرة تابعة للقطاع العام بنسبة 3.13% موزعة إلى ثلاث أصناف وهي المزارع النموذجية، والمستثمرات الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية) وفقا للقانون 87-19 والمتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية) حيث قدر عدد المستثمرات الفلاحية الجماعية بـ 310 مستثمرة و 271 مستثمرة فلاحية فردية و 03 مزارع نموذجية، وبالمقابل نجد 18040 مستثمرة فلاحية تابعة للقطاع الخاص بنسبة 96.86%، وهذا "راجع لعدة أسباب أهمها النظام العرفي حيث أن كل وارث يرغب أن يأخذ نصيبه من الأرض ويتصرف فيها بحسب رغبته سواء يقوم بخدمتها أو يبيعها أو البناء عليها"¹³

¹² زهير عماري: مرجع سابق، ص 150

¹³ ناصري سليم ويدروني سليمة: الإنتاج الزراعي و مشاريع التنمية الفلاحية، في ولاية الشلف دائرة التنس، www.geosp.net 2014-10-12م



جدول رقم (23) "توزيع المستثمرات الفلاحية حسب المساحة لولاية البرج لسنة 2007م"

المساحة (هـ)	10-0	30-11	40-31	50-41	100-51	100+	المجموع
عدد المستثمرات	14328	3331	167	296	296	233	18624

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الفلاحة لولاية البرج 2014م

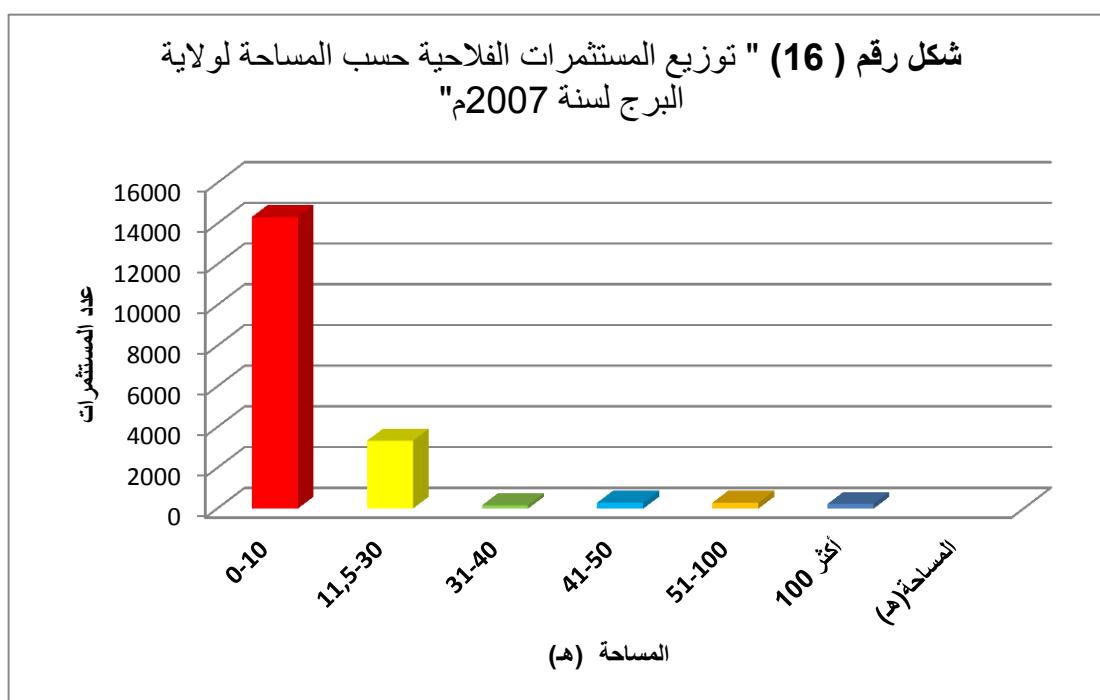
يتضح من الجدول رقم (23) والشكل رقم (16) ما يلي:

أن المستثمرات ذات الحجم من 10-0 هكتارات هي الفئة الغالبة بـ 14328 مستثمرة بنسبة 76.93% وفي المرتبة الثانية المستثمرات ذات الحجم 30-11 هكتار قدر بـ 3331 مستثمرة بنسبة 17.88%، أما المستثمرات ذات الحجم 50-41 هكتار تقدر بـ 296 مستثمرة بـ 1.58%، وبنفس العدد والنسبة المستثمرات ذات الحجم 100-51 هكتار، في المرتبة الخامسة المستثمرات ذات الحجم أكثر من 100 هكتار بـ 233 مستثمرة بنسبة 1.25%، وفي الأخير قدر عدد المستثمرات ذات الحجم 40-31 هكتار تقدر بـ 167 مستثمرة

جدول رقم (24) "توزيع المساحة المستغلة حسب طبيعة المستثمرة لولاية البرج لسنة 2007م"

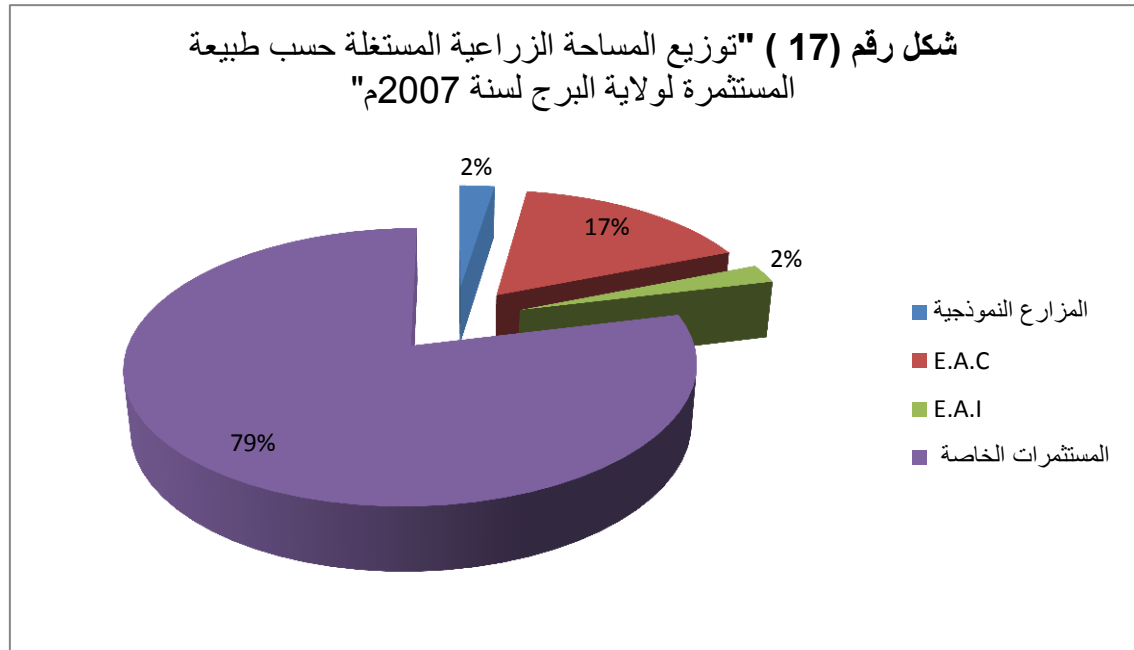
المساحة المستغلة (هـ)	العدد	طبيعة المستثمرة
5983	03	المزارع النموذجية
40280	310	المستثمرات الفلاحية الجماعية
5688	271	المستثمرات الفلاحية الفردية
192913	18040	المستثمرات الخاصة
244864	18624	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الفلاحة لولاية البرج 2014م



ومن خلال معطيات الجدول رقم (24) والشكل (17)، نلاحظ أن المستثمرات الخاصة والتي عددها 18040 تملك أكبر المساحات المستغلة بـ 192913 هـ بنسبة 78.78%، هذه المستثمرات ذات وعاء عقاري صغير يستغل على العموم في الزراعات المعاشية (الخضر والفواكه والبقول)، وفي المرتبة الثانية المستثمرات الفلاحية الجماعية والتي تملك 40280 هكتار بنسبة 16.44%، هذه المستثمرات تستغل بشكل جماعي عن طريق التراضي بين أفرادها ذات أحجام مقبولة إقتصاديا، في المرتبة الثالثة المزارع النموذجية

هذه الأخيرة على الرغم من قلتها (03 مزارع نموذجية) لكنها تستغل 5983 هكتار بنسبة 2.44%، تستعمل للزراعات الكبرى، أغلبيتها تتبع زراعة تكثيف الحبوب بإستعمال مسار تقني جيد، وفي الأخير المستثمرات الفلاحية الفردية والتي تستغل 5688 هكتار أي بنسبة 2.32%، فمن خلال المعطيات السابقة نستنتج، أدت السياسة العقارية في الجزائر إلى تنوع في الملكية العقارية في ولاية البرج حيث نجد (المزارع النموذجية، المستثمرات الفلاحية الفردية، المستثمرات الفلاحية الجماعية، القطاع الخاص)، بالإضافة إلى سيطرة القطاع الخاص على الملكية العقارية بالنسبة لعدد المستثمرات الذي بلغ 18624 مستثمرة أو المساحة الزراعية والتي قدرت 244864 هـ نتيجة الدعم الفلاحي الذي تلقاه القطاع الخاص في إطار المشاريع الفلاحية المسطرة من طرف الدولة (البرنامج الوطني للدعم الفلاحي أو التجديد الريفي) من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر



II-4-2-2- توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج:

جدول رقم (25) " توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج لسنة 2014م"

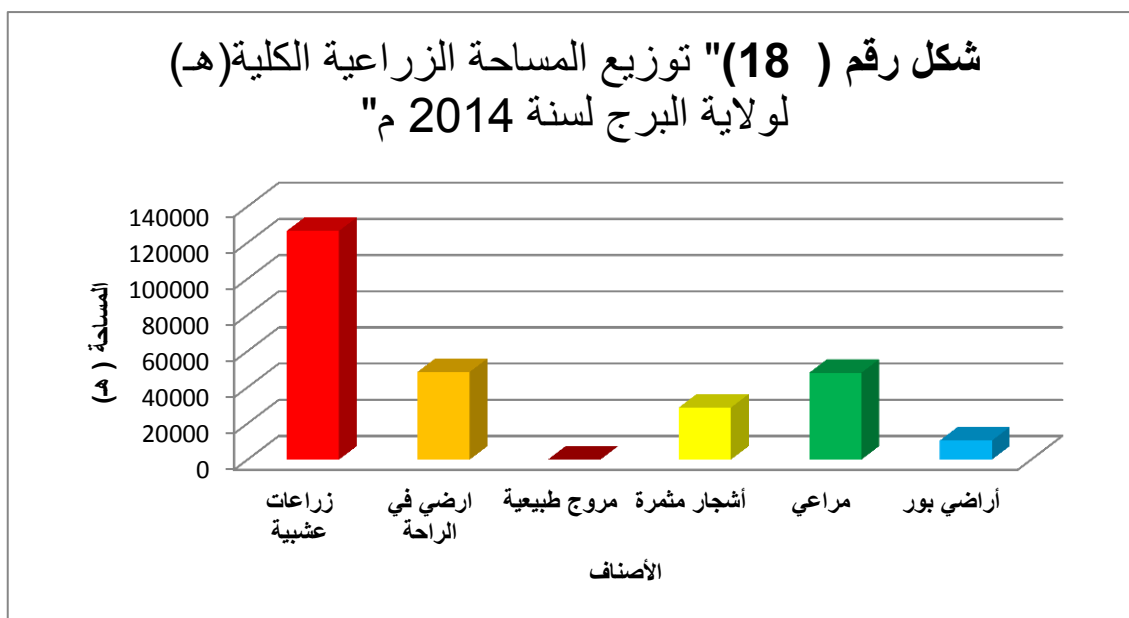
الإصناف	زراعة عشبية	أراضي في الراحة	مروج طبيعية	أشجار مثمرة	مراعي	أراضي بور	المجموع
المساحة (هـ)	126522	48525	150	28809	48066	10556	262628

المصدر: مديرية الفلاحية ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (25) والشكل رقم (18) والخريطة رقم (34) نلاحظ ما يلي:

في المرتبة الأولى من حيث المساحة نجد الزراعات العشبية بـ 126522 هـ بنسبة 48.17% حيث تمثل نصف المساحة الزراعية الكلية وهي نسبة لا بأس بها مقارنة بالطابع التضاريسي الذي يغلب على المنطقة حيث نجد السهول تمثل نصف مساحة الولاية، وفي المرتبة الثانية الأراضي في الراحة بمساحة 48525 هـ بنسبة 18.47% وهي مرتفعة نوعا ما مقارنة بالمساحة الزراعية الكلية، وفي المرتبة الثالثة المراعي بمساحة 48066 هـ بنسبة 18.30%، وفي المرتبة الرابعة الأشجار المثمرة بمساحة 28809 هـ بنسبة 10.96%، وخامسا الأراضي البور بمساحة قدرت بـ 10556 هـ بنسبة 4.01% وفي المرتبة الأخيرة المروج بمساحة قدرت بـ 150 هـ بنسبة 0,057%، ويمكن القول أن أغلب الأراضي الزراعية في المنطقة مستغلة نظرا لتوفر العوامل الجغرافية المساعدة على قيام الزراعة مثل المياه، المناخ، الترب

شكل رقم (18) " توزيع المساحة الزراعية الكلية (هـ) لولاية البرج لسنة 2014 م"



II-4-2-3- توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية:

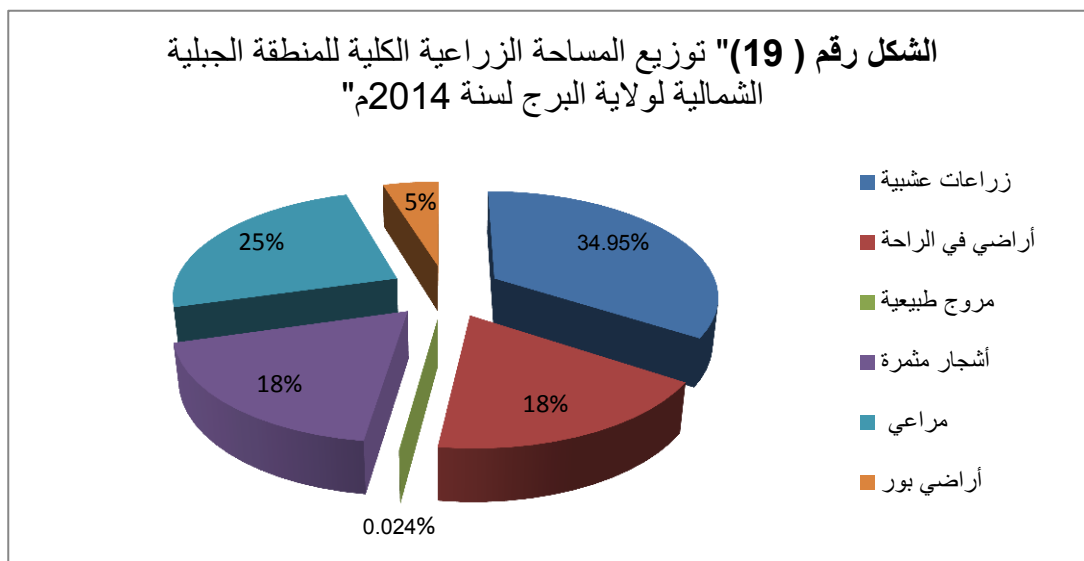
جدول رقم (26) " توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014 م"

المجموع	أراضي بور	مراعي	أشجار مثمرة	مروج طبيعية	أراضي في الراحة	زراعات عشبية	
131080	6390	33015	24670	30	24021	45814	المنطقة الجبلية الشمالية
83463	1921	5487	3841	53	17279	54882	المنطقة السهلية الوسطى
48085	2245	9564	3158	67	7225	25826	المنطقة الجبلية الجنوبية
262628	10556	48066	28809	150	48525	126522	المجموع (هـ)

المصدر: مديرية الفلاحة ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

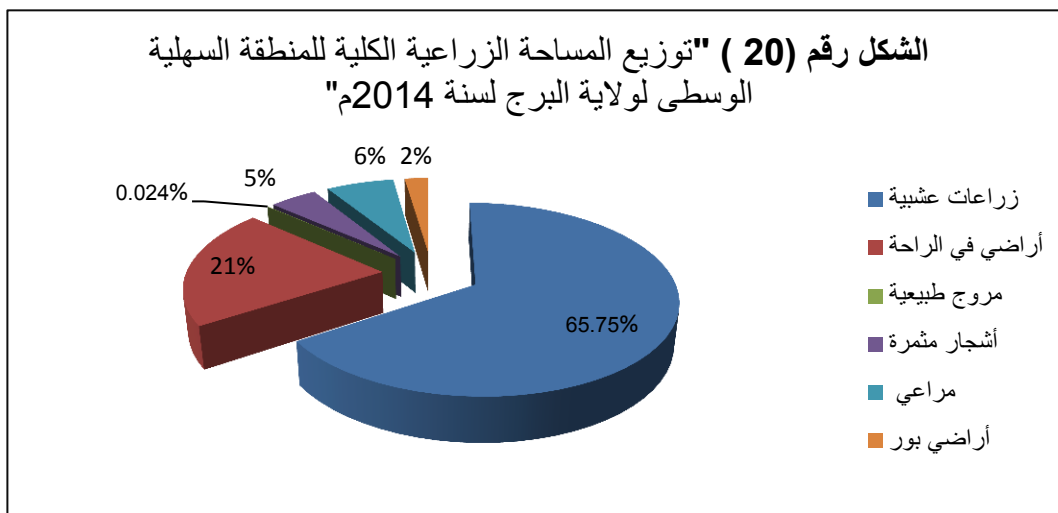
أ- المنطقة الجبلية الشمالية:

حسب معطيات الجدول رقم (26) و (الجدول رقم 27 الملحق) والشكل رقم (19) والخريطة رقم (34) ، تقدر المساحة الزراعية للمنطقة الجبلية الشمالية بـ 131080 هـ بنسبة 49.91%، فهي تمثل نصف المساحة الزراعية الكلية للولاية، فالمنطقة الجبلية الشمالية تتكون من 16 بلدية من أصل 34 بلدية تتكون منها الولاية، ومن بين اكبر البلديات (المنصورة، المهير، مجانة في الجهة الغربية وبلدية خليل في شرق الولاية) ، المساحة الزراعية الكلية للمنطقة الجبلية الشمالية منها 45814 هـ تمثل زراعات عشبية بنسبة 34.95%، و 24021 هـ تمثل أراضي في الراحة بنسبة 18.32%، و 30 هـ مروج طبيعية بنسبة 0.022%، و 24670 هـ ، أشجار مثمرة بنسبة 18.82%، و 33015 هـ مراعي بنسبة 25.18%، و الاراضي البور بـ 6390 هـ بنسبة 4.87%، و من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن المنطقة الجبلية الشمالية متخصصة في الزراعات العشبية والأشجار المثمرة الخريطة رقم (34)، بالإضافة إلى المراعي التي تمثل نسبة 25.18%، هذه الأخيرة مرتبطة بتربية المواشي مع إنتشار واسع للأراضي في الراحة 18.82%، نظرا لصعوبة استصلاح هذه المناطق خاصة اقصى الشمال مثل بلدية الماين جعافرة، تافرق، قلة، ثنية النصر، وبلدية ثنية النصر واولاد سيدي ابراهيم في الشمال الغربي للولاية.



ب- المنطقة السهلية الوسطى:

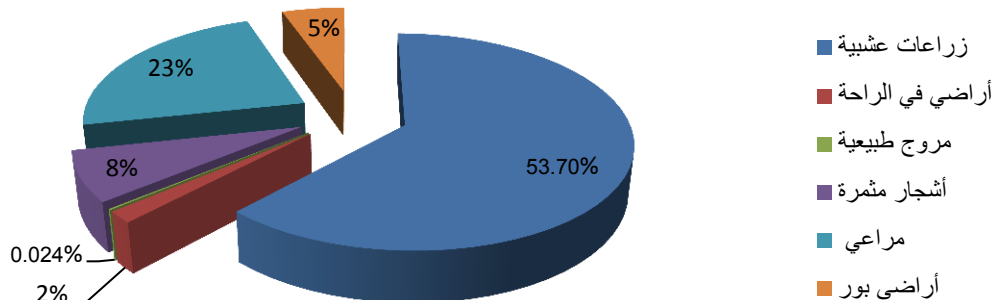
حسب معطيات الجدول رقم (26) و (الجدول رقم 27 الملحق) والشكل رقم (20)، والخريطة رقم (34) تقدر المساحة الزراعية الكلية للمنطقة السهلية بـ 83463 هـ، بنسبة 31.77 %، مقسمة إلى 54882 هـ زراعات عشبية بنسبة 65.75 %، و 17279 هـ أراضي في الراحة بنسبة 20.70 %، و 53 هـ مروج طبيعية بنسبة 0.063 %، و 3841 أشجار مثمرة بنسبة 4.60 % 5487 هـ مراعي بنسبة 6.57 %، 2518 هـ أراضي بور بنسبة 2.30 %، حيث نلاحظ أن الزراعات العشبية في المرتبة الأولى بنسبة 65.75 %، من المساحة الزراعية الكلية فمجال السهول متخصص في الزراعات العشبية نظرا للظروف الطبيعية الملائمة لهذا النوع من الزراعات، الإنبساط (منطقة سهلية من الشرق بلدية عين تاقروت حتى بلدية اليشير)، الأراضي الخصبة، المياه (وجود سد)، كما تر تبط هذه الزراعات بتربية المواشي خاصة الأبقار



ج- المنطقة الجبلية الجنوبية:

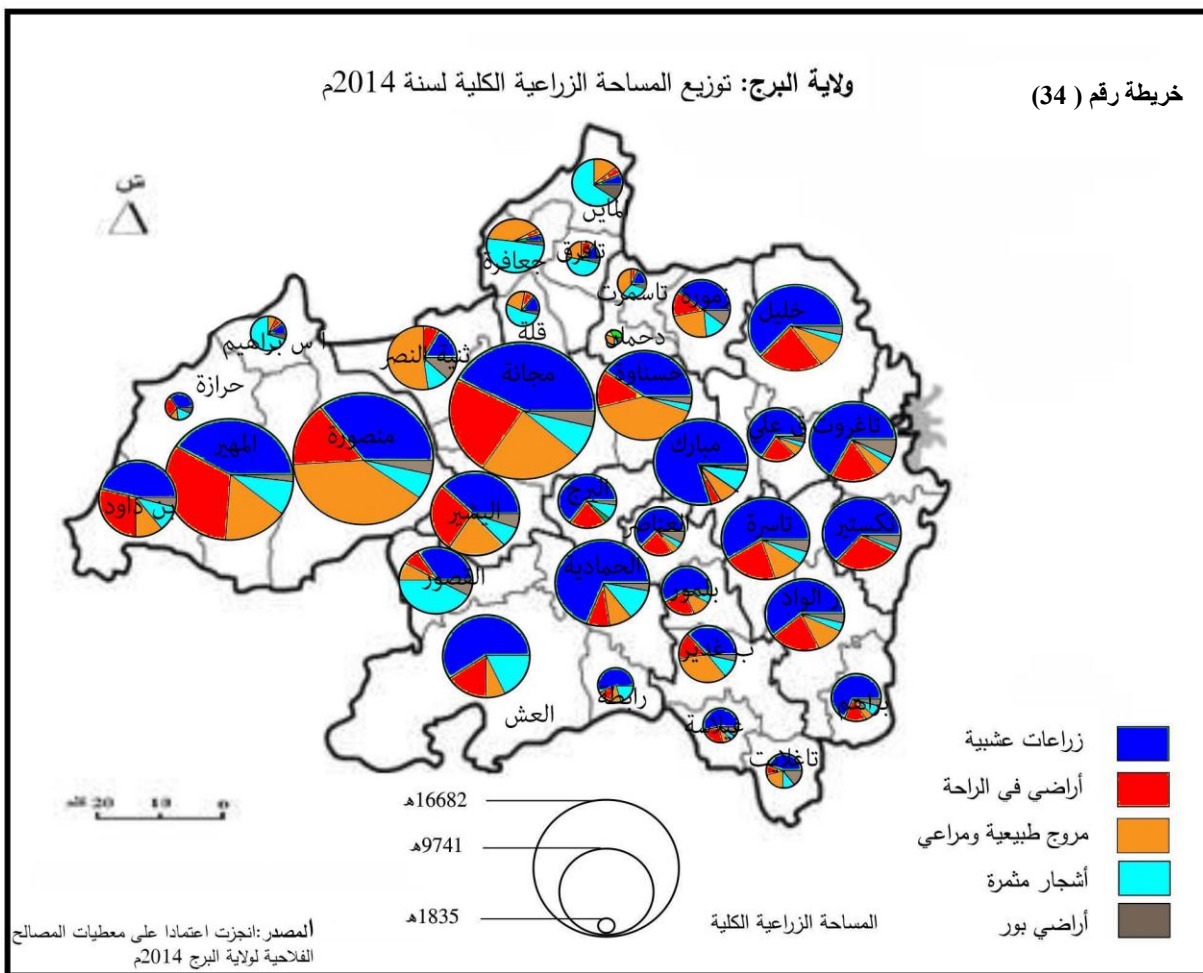
حسب معطيات الجدول رقم (26) و (الجدول رقم 27 الملحق) والشكل رقم (21)، والخريطة رقم (34) تقدر المساحة الزراعية الكلية للمنطقة الجبلية الجنوبية بـ 48085 هـ، بنسبة 18.38% وهي في المرتبة الثالثة بعد المنطقة السهلية والجبلية الشمالية، حيث تتكون المنطقة الجبلية الجنوبية من ثمانية بلديات أغلبها ذات مساحات صغيرة ما عدا بلدية العرش وراس الواد مما جعلها في هذه المرتبة وأغلبها ذات طابع جبلي خاصة الواقعة على الحدود مع ولاية المسيلة، وقسمت المساحة الزراعية الكلية إلى، 25826 هـ زراعات عشبية بنسبة 53.70%، و 7225 هـ أراضي في الراحة بنسبة 15.02%، و 67 هـ مروج طبيعية بنسبة 0.13%، و 3158 هـ أشجار مثمرة بنسبة 6.56%، و 9564 هـ مراعي بنسبة 19.88%، و 2245 هـ أراضي بور بنسبة 4.66%، ففي المرتبة الأولى نجد الزراعات العشبية رغم الطابع التضاريسي للمنطقة وفي المرتبة الثانية نجد المراعي المرتبطة بتربية المواشي وهذا يعكس النمط المعيشي للمنطقة الجبلية الجنوبية المرتبط بالزراعات المعاشية وتربية المواشي، ولا تمثل زراعة الأشجار المثمرة إلى 6.56%، فالمنطقة الجبلية الجنوبية لا تعتمد على النوع من الزراعات في إقتصادها عكس المنطقة الجبلية الشمالية نظرا لعدم توفر الظروف الطبيعية لقيام هذا النوع من الزراعات خاصة المناخ شبه الجاف

الشكل رقم (21) "توزيع المساحة الزراعية الكلية للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج 2014م"



ولاية البرج: توزيع المساحة الزراعية الكلية لسنة 2014م

خريطة رقم (34)



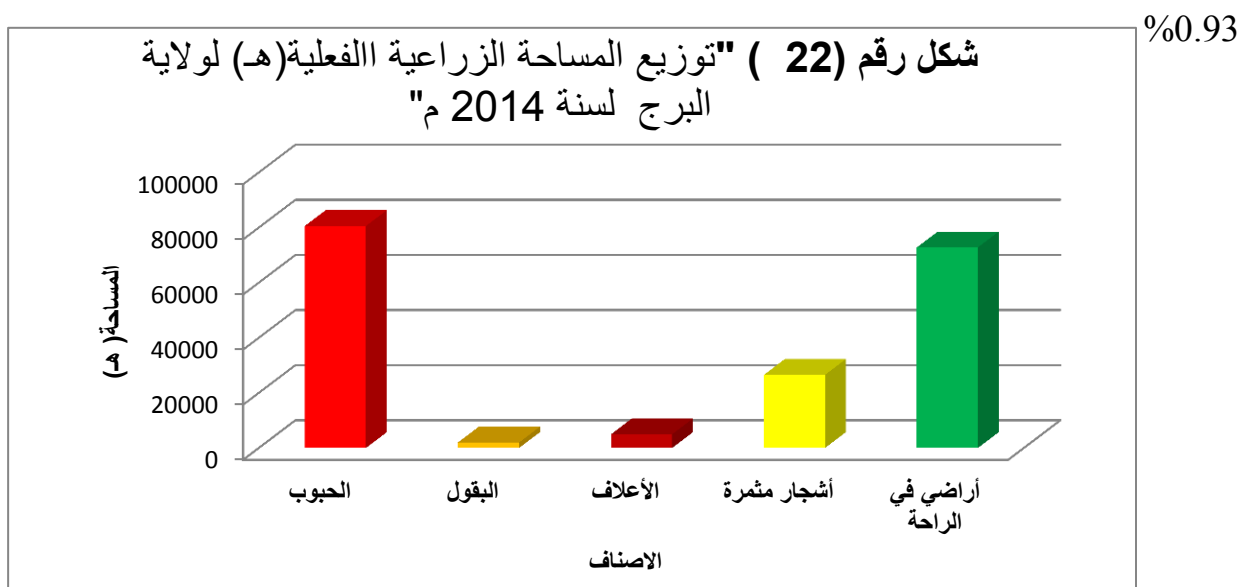
II-4-2-4- توزيع المساحة الزراعية الفعلية (S.A.U) لولاية البرج:

جدول رقم (28) "توزيع المساحة الزراعية الفعلية لولاية البرج لسنة 2014 م"

الأنواع	الحبوب	البقول والخضروات	الأعلاف	أشجار مثمرة	أراضي في الراحة	المجموع
المساحة (هـ)	101322	1902	23298	28809	48525	203856

المصدر: مديرية الفلاحية ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

بالنظر إلى إلى معطيات الجدول رقم (28) والشكل رقم (22) نلاحظ في المرتبة الأولى من حيث توزيع المساحة الزراعية الفعلية الحبوب بـ 101322 هـ بنسبة 49.70 هـ وفي المرتبة الثانية الأراضي في الراحة بـ 48525 هـ بنسبة 23.80 %، ثم الأشجار المثمرة بـ 28809 هـ بنسبة 14.13 %، وفي المرتبة الرابعة الأعلاف بـ 23298 هـ بنسبة 11.42 %، وفي المرتبة الأخيرة البقول والخضروات بـ 1902 هـ بنسبة



III-4-3-5- توزيع المساحة الزراعية الفعلية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية:

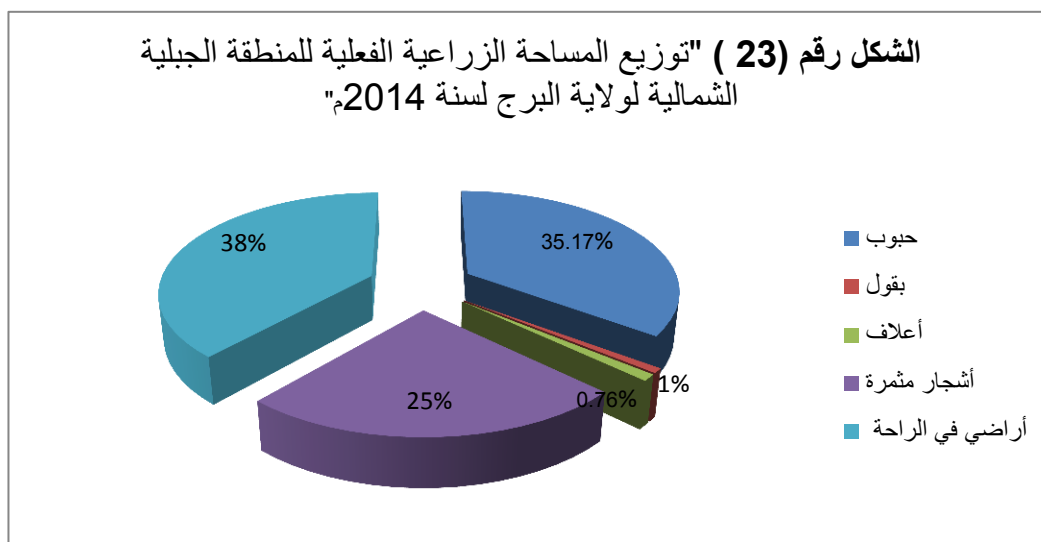
جدول رقم (29) "توزيع المساحة الزراعية الفعلية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014م"

المجموع	أراضي في الراحة	أشجار مثمرة	أعلاف	بقول	حبوب	
91643	24021	21810	11158	672	33984	المنطقة الجبلية الشمالية
76004	17279	3841	7690	635	46557	المنطقة السهلية الوسطى
36209	7225	3158	4450	595	20781	المنطقة الجبلية الجنوبية
203856	48525	28809	23298	1902	101322	المجموع (هـ)

المصدر: مديرية الفلاحية ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

أ- المنطقة الجبلية الشمالية:

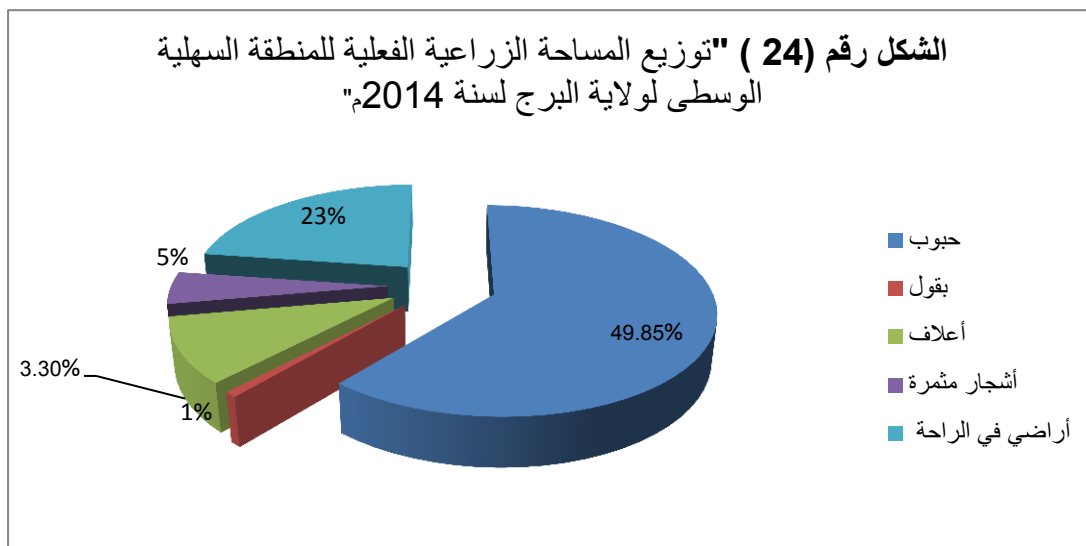
حسب حساب معطيات الجدول رقم (29) و (الجدول رقم 30 الملحق) والشكل رقم (23)، والخريطة رقم (35)، فإن المساحة الزراعية الفعلية للمنطقة الجبلية الشمالية قدرت بـ 91643 هـ، مقسمة إلى، في المرتبة الأولى الأراضي الحبوب بـ 33984 هـ بنسبة 37.08%، وفي المرتبة الثانية الاراض في الراحة بـ 24021 هـ بنسبة 26.21%، نظرا لصعوبة إستصلاح الأراضي فالمنطقة شديدة التضرس، خاصة المناطق الواقعة أقصى الشمال، وفي المرتبة الثالثة الأشجار المثمرة بـ 21810 هـ بنسبة 23.79%، وفي المرتبة الرابعة الأعلاف بـ 11158 هـ بنسبة 12.17%، وفي المرتبة الأخيرة البقول بـ 672 هـ بنسبة 0.73%.



ب- المنطقة السهلية الوسطى:

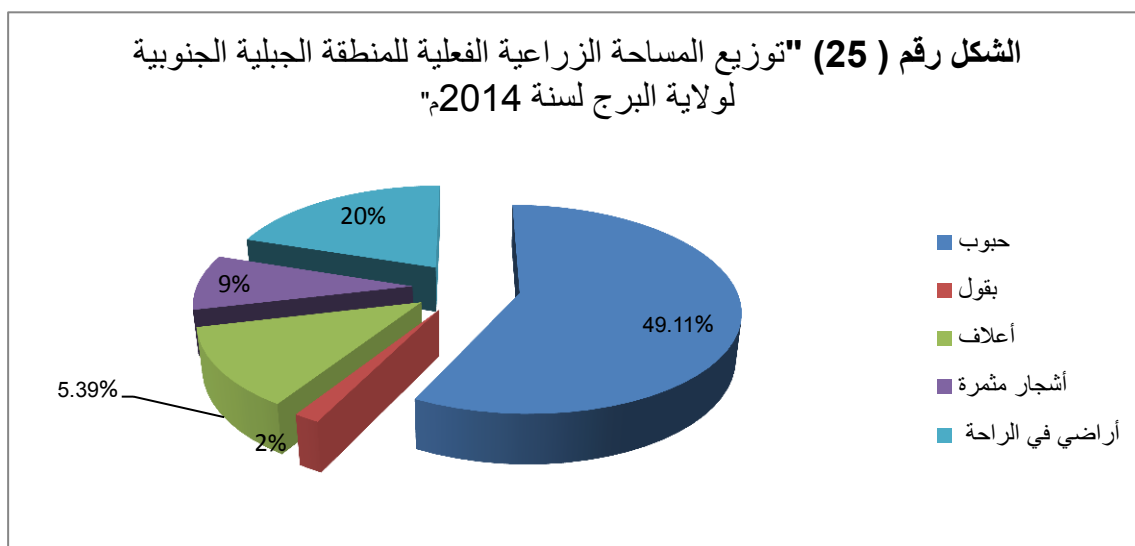
حسب معطيات الجدول رقم (29) والشكل رقم (24) والخريطة رقم (35) (الجدول رقم 30 الملحق) قدرت المساحة الزراعية الفعلية للمنطقة السهلية الوسطى بـ 76004 هـ، في المرتبة الأولى الحبوب بـ 46557 هـ بنسبة 61.25%، فالعوامل الطبيعية تساعد على قيام هذه الزراعات، وفي المرتبة الثانية الاراضي في الراحة بـ 17279 هـ بنسبة 22.73%، وفي المرتبة الثالثة الاعلاف بـ 7690 هـ بنسبة

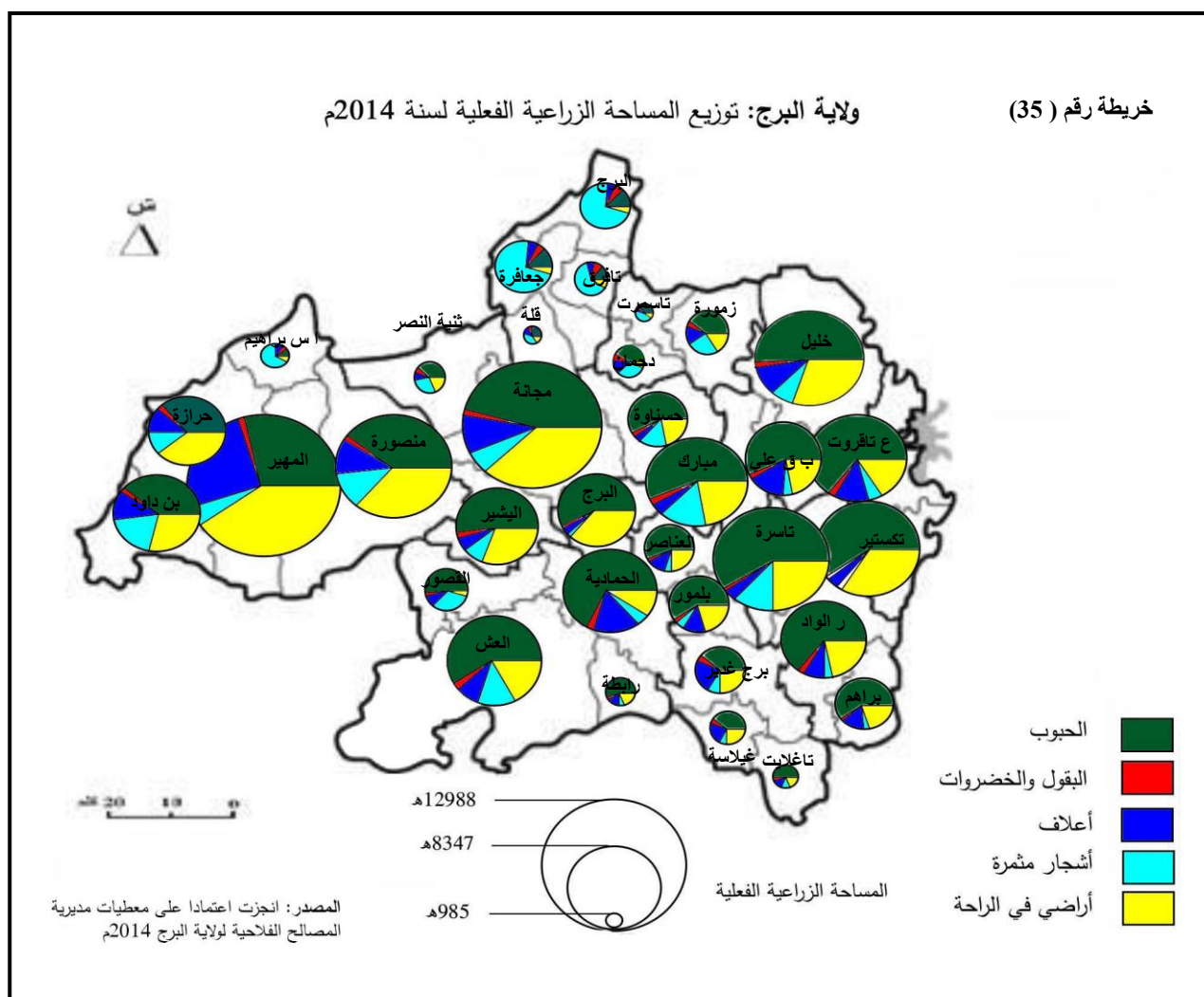
10.11%، وفي المرتبة الرابعة الاشجار المثمرة بـ 3841 هـ بنسبة 5.05%، وفي المرتبة الأخيرة البقول بـ 635 هـ بنسبة 0.83%



ت- المنطقة الجبلية الجنوبية:

قدرت المساحة الزراعية الفعلية للمنطقة الجبلية الجنوبية بـ 36209 هـ، حسب معطيات الجدول رقم (29) والشكل رقم (25)، و (الجدول رقم 30 الملحق) والخريطة رقم (35)، حيث نجد في المرتبة الأولى نجد الحبوب بمساحة 20781 هـ بنسبة 57.39%، وفي المرتبة الثانية الأراضي في الراحة بـ 7225 هـ بنسبة 19.95%، وفي المرتبة الثالثة الأعلاف 4450 هـ بنسبة 12.28%، في المرتبة الرابعة الأعلاف بـ 3158 هـ بنسبة 8.72%، وفي الأخير البقول بـ 595 هـ بنسبة 1.64%





II-4-2-6- توزيع الإنتاج الفلاحي لولاية البرج :

جدول رقم (31) "توزيع الانتاج الفلاحي لولاية البرج لسنة 2014م"

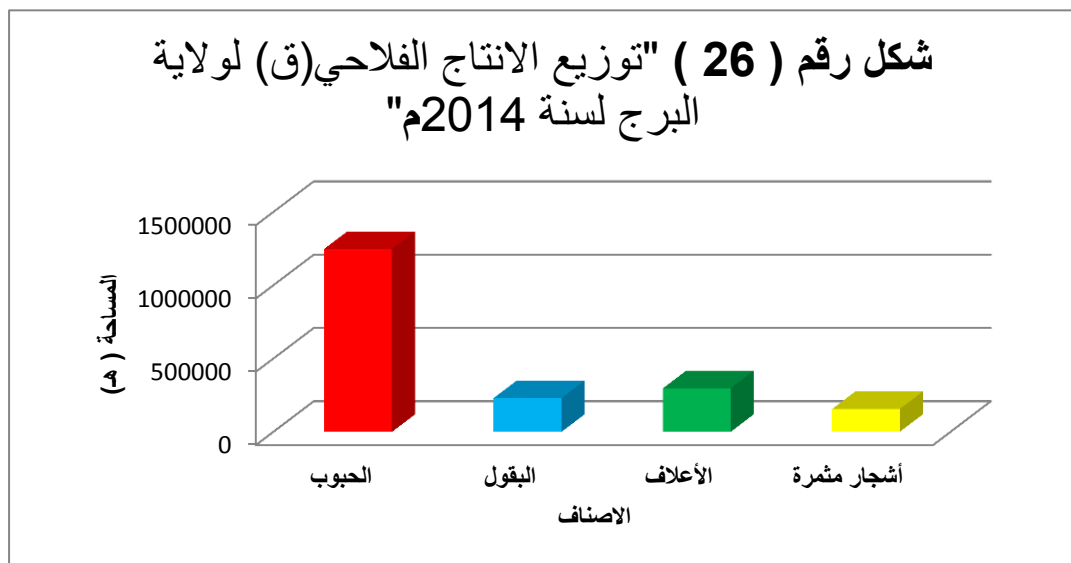
الأنواع	الحبوب	البقول	الأعلاف	أشجار مثمرة
الانتاج (ق)	1416345	239842	399570	245096

المصدر: مديرية الفلاحية ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (31) والشكل رقم (26)، فإننا نجد في المرتبة الأولى محصول الحبوب

حقوق 1416345 ق، وفي المرتبة الثانية الأعلاف 399570 ق، وفي المرتبة الثالثة الأشجار المثمرة بـ

245096 ق وفي المرتبة الرابعة البقول بـ 239842



II-4-2-7- توزيع الإنتاج الفلاحي لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية :

جدول رقم (32) " توزيع الانتاج الفلاحي حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014م"

أشجار مثمرة	أعلاف	بقول	حبوب	
171223	163328	55199	416264	المنطقة الجبلية الشمالية
34948	135610	99669	702364	المنطقة السهلية الوسطى
38925	100632	84974	297717	المنطقة الجبلية الجنوبية
245096	399570	239842	1416345	المجموع (ق)

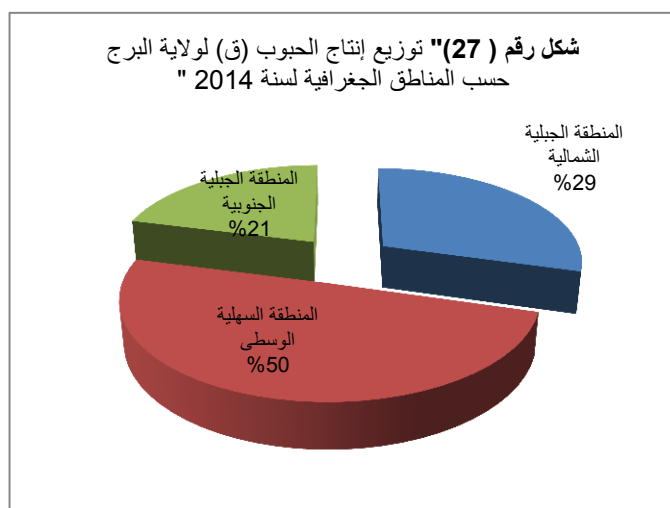
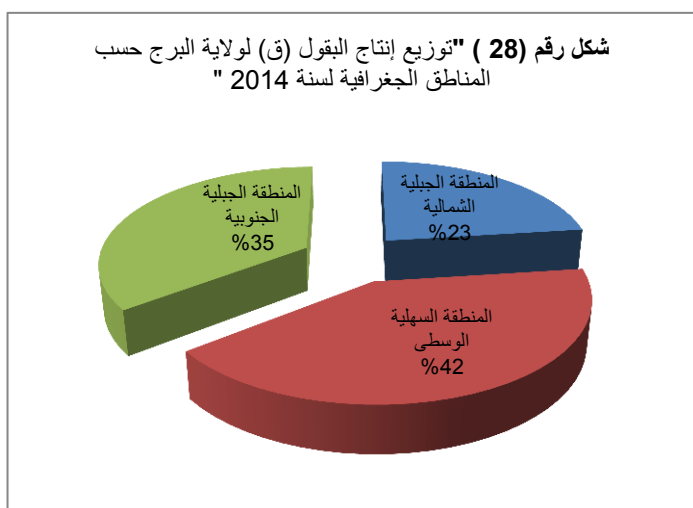
المصدر: مديرية الفلاحيّة ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج لسنة 2014م

أ- الحبوب:

حسب معطيات الجدول (32) والشكل رقم (27) و (الجدول رقم 33 الملحق) والخريطة رقم (37) نلاحظ في المرتبة الأولى من حيث إنتاج هذا المحصول منطقة السهول بـ 702364 ق بنسبة 49.58%، ثم المنطقة الجبلية الشمالية بـ 416264 ق بنسبة 29.39% واخيرا المنطقة الجبلية الجنوبية بـ 297717 ق بنسبة 21.02%، فالمنطقة السهلية تعتبر ميدان الحبوب نظرا لتوفر الظروف المساعدة لإنتاج هذا النوع من المحاصيل منها الإنبساط، المناخ والمياه، بينما في المناطق الجبلية فإن هذا النوع من الزراعة مرتبط بنشاط أحر وهو بتربية المواشي

ب- البقول الجافة:

يتركز هذا النوع من الزراعات حسب معطيات الجدول رقم (32) والشكل رقم (28) (الجدول رقم 33 الملحق) والخريطة رقم (37)، في منطقة السهول حيث سجل 99669 ق بنسبة 41.55% وفي المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الجنوبية بـ 84974 ق بنسبة 35.42%، وفي المرتبة الثالثة المنطقة الجبلية الشمالية بـ 55199 ق بنسبة 23.04%، فهذا النوع من المحاصيل يتركز في منطقة السهول نظرا لتوفر الظروف الملائمة لقيام هذا النوع من الزراعات أما المناطق الجبلية سواء كانت شمالية أو جنوبية فهي تعتبر زراعات معاشية



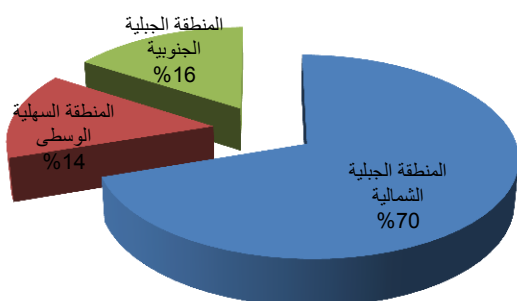
ج- الأعلاف:

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (32) والشكل (29) (الجدول رقم 33 الملحق) والخريطة رقم (37) أن محصول الأعلاف متقارب من حيث الإنتاج في المناطق الثلاث حيث نسجل في المنطقة الجبلية الشمالية 163328 ق بنسبة 40.87%، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية بلغ الإنتاج 100632 ق بنسبة 25.18% وفي المنطقة السهلية الوسطى بلغ الإنتاج 135610 ق بنسبة 33.93%، فهذا المحصول مرتبط أساسا بتربية المواشي ذات الانتشار الواسع في المنطقة

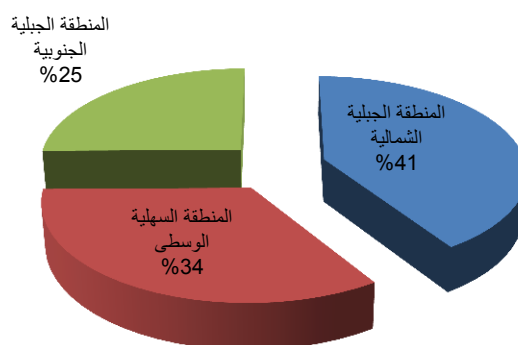
د- الأشجار المثمرة:

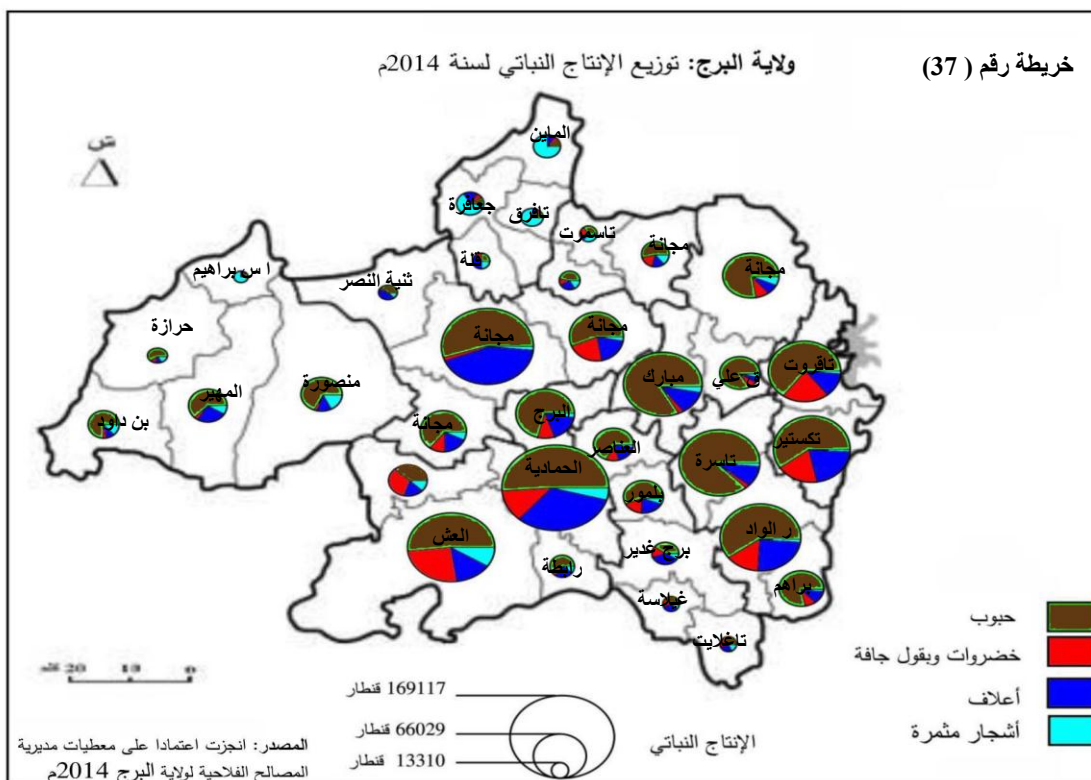
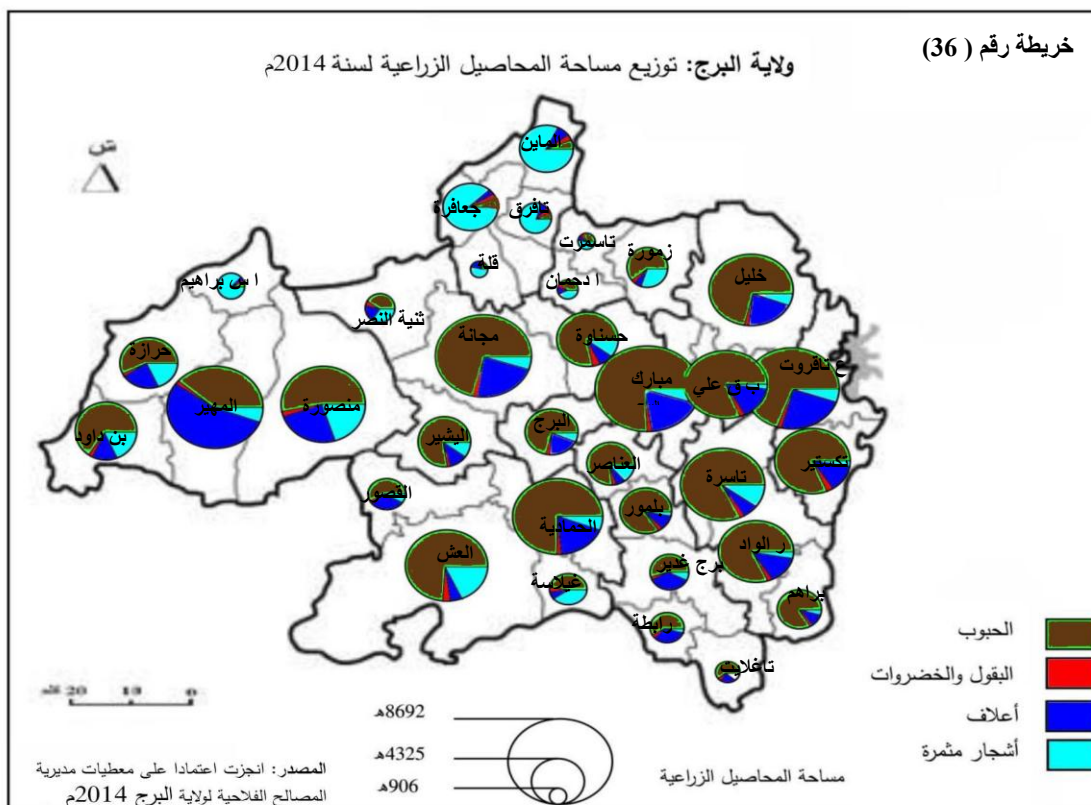
تعتبر المنطقة الجبلية الشمالية ميدان الأشجار المثمرة حيث سجل هذا النوع من الزراعات 171223 ق بنسبة 69.85%، والمنطقة الجبلية الجنوبية قدر الإنتاج بـ 38925 ق بنسبة 15.88%، وفي الاخير المنطقة السهلية الوسطى قدر الانتاج بـ 34948 ق بنسبة 14.25%، فالمناطق الجبلية ظروفها الطبيعية تساعد على قيام هذا النوع من الزراعات وتأقلم أنواع متعددة من الأشجار المثمرة في هذه المناطق خاصة منها أشجار الزيتون أنظر الجدول رقم (32) والشكل (30) (الجدول رقم 33 الملحق) والخريطة رقم (37)

شكل رقم (30) "توزيع إنتاج الأشجار المثمرة (ق) لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014"



شكل رقم (29) "توزيع إنتاج الأعلاف (ق) لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014"





II-4-2-8- توزيع الثروة الحيوانية لولاية البرج:

"توزيع الثروة الحيوانية لولاية البرج لسنة 2014م" جدول رقم (34)

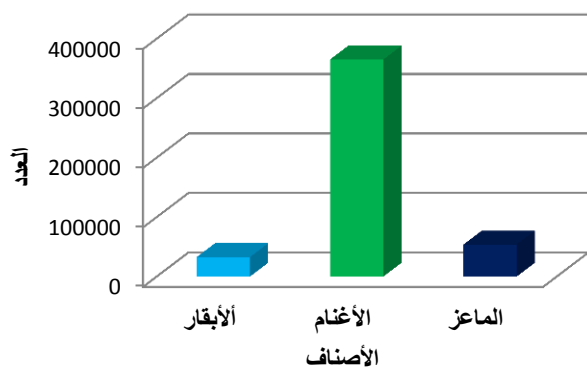
الأنواع	الأبقار	الاعنام	الماعز	دجاج البيض	دجاج اللحم
العدد	39270	388856	59794	2205000	5673000

المصدر: مديرية الفلاحة ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

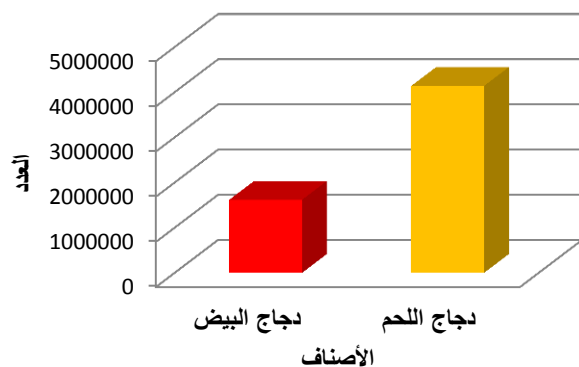
حسب معطيات الجدول رقم (34) والشكل رقم (31) (32)، تحتل الأعنام المرتبة الأولى من حيث العدد بـ 388856 رأس، وفي المرتبة الثانية الماعز بـ 59794 رأس وفي المرتبة الثالثة الأبقار بـ 39270 رأس فتربية الأعنام ذات إنتشار واسع في المنطقة، وبالنسبة للماعز فإن يتميز بسهولة تربيته خاصة في المناطق الجبلية بينما الأبقار خاصة الابقار الحلوب تتطلب إمكانيات كبيرة لتربيتها، وبالنسبة لدجاج البيض سجلنا 2205000 دجاجة و 5673000 دجاجة الموجه للإستهلاك وهذا النوع واسع الانتشار ولا يتطلب مدة زمنية

كبيرة لتربيته

شكل رقم (31) "توزيع الثروة الحيوانية (الأبقار، الاعنام، الماعز) لولاية البرج لسنة 2014م"



شكل رقم (32) "توزيع الثروة الحيوانية (دجاج البيض ودجاج اللحم)، لولاية البرج لسنة 2014م"



II-4-2-9- توزيع الثروة الحيوانية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية:

" توزيع الثروة الحيوانية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014م" جدول رقم (35)

دجاج اللحم	دجاج البيض	ماعز	اغنام	ابقار	
2416200	879600	28050	133066	11318	المنطقة الجبلية الشمالية
1274800	795900	10585	143194	12705	المنطقة السهلية الوسطى
1982000	529500	21159	112596	15247	المنطقة الجبلية الجنوبية
5673000	2205000	59794	388856	39270	المجموع

المصدر: مديرية الفلاحية ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

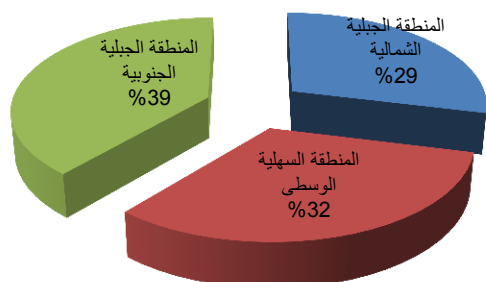
أ - الأبقار:

قدر عدد رؤوس الأبقار في الولاية بـ 39270 رأس وذلك حسب معطيات الجدول رقم (35) و(الجدول رقم 36 الملحق)، والشكل رقم (33)، والخريطة رقم (38)، منها 11318 رأس في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 28.38%، و 12705 رأس في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 32.35%، 15247 رأس في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 38.82%، حيث يتطلب تربية الأبقار مساحات معتبرة من المراعي وهي إنتشار واسع في المناطق الجبلية خاصة الجنوبية

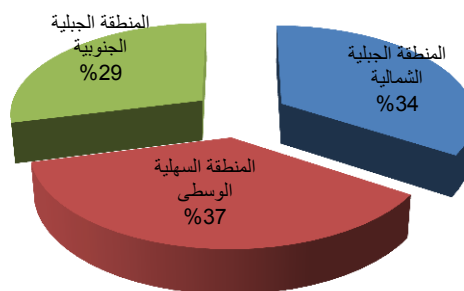
ح- الأغنام:

قدر عدد رؤوس الأغنام في الولاية بـ 388856 رأس حسب معطيات الجدول رقم (35)، (الجدول رقم 36 الملحق) والشكل رقم (34) والخريطة رقم (38) مقسمة إلى 143194 رأس في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 36.88%، و 112596 رأس بنسبة 28.95% في المنطقة الجبلية الجنوبية و 133066 رأس بنسبة 34.21% في المنطقة الجبلية الشمالية، فتربية الأغنام من تخصص المنطقة السهلية الوسطى نظرا لقدرة هذا النوع من المواشي للتأقلم في المناطق السهلية أما المناطق الأخرى فوجودها مرتبط بالنمط المعيشي للمناطق الريفية

شكل رقم (33) "توزيع عدد الأبقار لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014"



شكل رقم (34) "توزيع عدد الأغنام لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014"



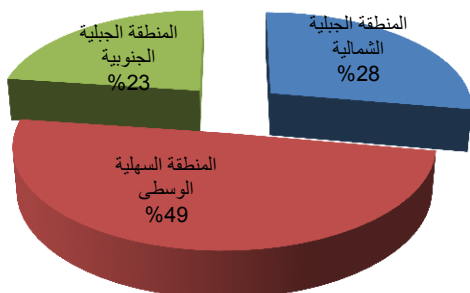
خ- الماعز:

هذا النوع من المواشي له قدرة التأقلم في المناطق الجبلية ومرتبطة بالنمط المعيشي لسكان المناطق الجبلية لذا نجد من خلال معطيات الجدول رقم (35) والشكل رقم (35)، (الجدول رقم 36 الملحق)، والخريطة رقم (38)، وجود 28050 رأس بنسبة 46.91% في المنطقة الجبلية الشمالية، و21159 رأس بنسبة 35.38% في المنطقة الجبلية الجنوبية، و10585 رأس في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 17.90%

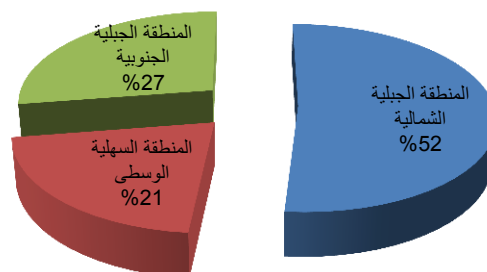
د- دجاج البيض:

حسب معطيات الجدول رقم (35) والشكل رقم (36)، قدر عدد دجاج البيض بـ 2205000 دجاجة منها 7959000 دجاجة في المنطقة السهلية بنسبة 49%، و879600 دجاجة في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 28%، و5295000 دجاجة في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 23%، وهذا النوع من الدجاج منتشر في المناطق السهلية نظرا لملاءمة الظروف الطبيعية لتربيته في هذه المناطق خاصة الإنبساط والمناخ

شكل رقم (36) "توزيع عدد دجاج البيض لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014"



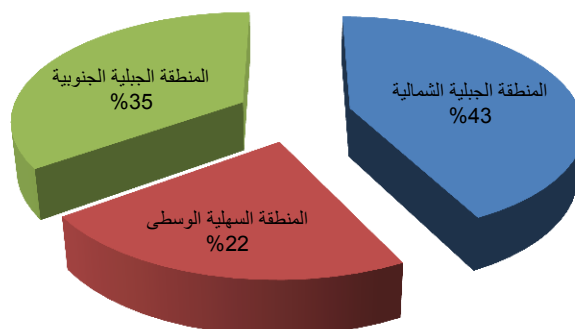
شكل رقم (35) "توزيع عدد الماعز لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014"



هـ دجاج اللحم:

دجاج اللحم ذو انتشار واسع في المناطق الجبلية الجنوبية حيث قدر عددها حسب معطيات الجدول رقم (35)، والشكل رقم (37) و ب 5673000 دجاجة، منها 1982000 دجاجة في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 40%، و 2416200 دجاجة في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 36%، 1274800 دجاجة في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 24%، فتواجد هذا النوع من الدجاج في المناطق الجبلية فهو مرتبط بالنمط المعيشي لسكان المناطق الجبلية وسهولة تربيته

شكل رقم (37) "توزيع عدد دجاج اللحم لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014"



II-4-2-10- توزيع الانتاج الحيواني لولاية البرج:

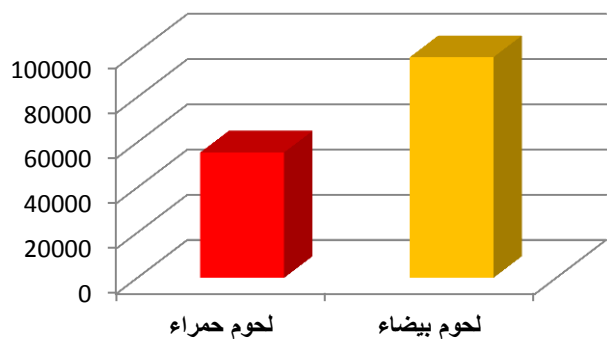
جدول رقم (37) "توزيع الانتاج الحيواني لولاية البرج لسنة 2014م"

الأنواع الانتاج	اللحوم الحمراء(ق)	اللحوم البيضاء(ق)	الحليب(ل)	البيض	العسل(كلغ)
	71260	140105	80342000	483228000	36300

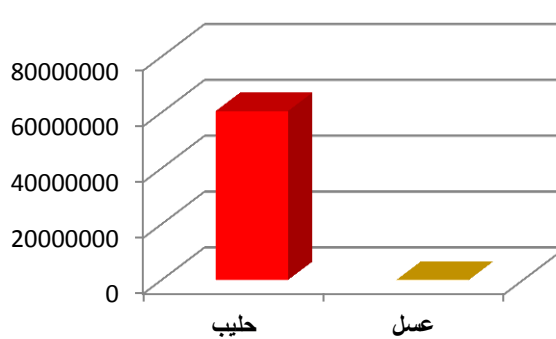
المصدر: مديرية الفلاحية ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (37) والشكل رقم (38-39)، بلغ إنتاج اللحوم البيضاء بالولاية 140105ق، واللحوم الحمراء بـ 71260 ق، يرجع سبب هذا التفاوت في الإنتاج ان اللحوم البيضاء مرتبطة بسهولة تربية الدجاج الموجه للإستهلاك عكس المواشي التي تتطلب إمكانيات لتربيتها، وبلغ إنتاج الحليب بـ 80342000 لتر، نظرا لتوفر المنطقة على عدد لا بأس به من الأبقار، واهمية هذا المنتج من جهة أخرى، وكذلك بالنسبة لمنتج البيض الذي بلغ 483228000 بيضة لتوفر تربية دجاج البيض في المنطقة بينما قدر العسل بـ 36300 كلغ، نظرا لحدثة هذا النوع من المنتج المرتبط بتربية النحل.

شكل رقم (38) "توزيع الانتاج الحيواني)
اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء)، لولاية
البرج لسنة 2014م"



شكل رقم (39) "توزيع الانتاج
الحيواني (الحليب والعسل)، لولاية البرج
لسنة 2014م"



II-4-2-11 - توزيع الانتاج الحيواني لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية:

جدول رقم (38) " توزيع الانتاج الحيواني لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية 2014م"

العسل(كلغ)	البيض	الحليب(ل)	لحوم بيضاء(ق)	لحوم حمراء(ق)	
10900	111356	23248	23373	22046	المنطقة الجبلية الشمالية
16000	254982	27280	41736	32735	المنطقة السهلية الوسطى
9400	116890	29814	74996	16479	المنطقة الجبلية الجنوبية
36300	483228	80342	140105	71260	المجموع

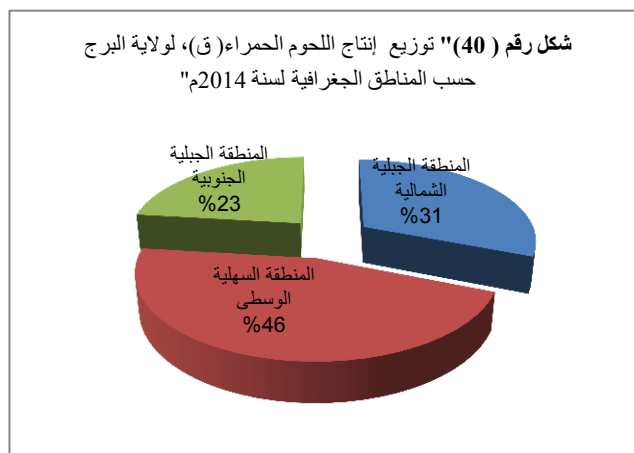
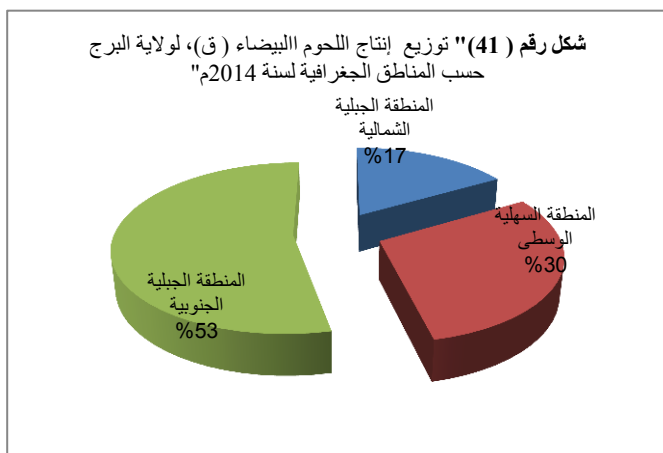
المصدر: مديرية الفلاحة ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

أ- اللحوم الحمراء:

من خلال معطيات الجدول رقم (38) والشكل رقم (40)، والخريطة رقم (39)، نجد في المرتبة الأولى من حيث إنتاج اللحوم الحمراء المنطقة السهلية بـ 32735 ق، بنسبة 45.93%، وفي المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية بـ 22046 ق بنسبة 30.93%، وفي الاخير المنطقة الجبلية الجنوبية بـ 16479 ق، بنسبة 23.12%، ومن هذا المنطلق فإن منطقة السهول تتخصص بإنتاج اللحوم الحمراء انطلاقا من الثروة الحيوانية في المنطقة

ب- اللحوم البيضاء:

بالنسبة للحوم البيضاء نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (38) والشكل رقم (41)، والخريطة رقم (39)، ان المنطقة الجبلية الجنوبية في المرتبة الأولى بإنتاج قدر بـ 74996 ق بنسبة 53.52%، وفي المرتبة الثالثة المنطقة الجبلية الشمالية بإنتاج قدر بـ 23373 ق بنسبة 16.82%، وفي المرتبة الثانية المنطقة السهلية بإنتاج قدر بـ 41736 ق بنسبة 29.78%

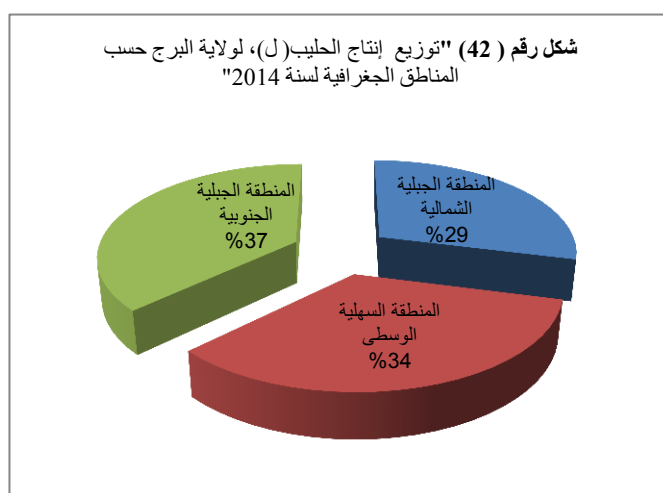
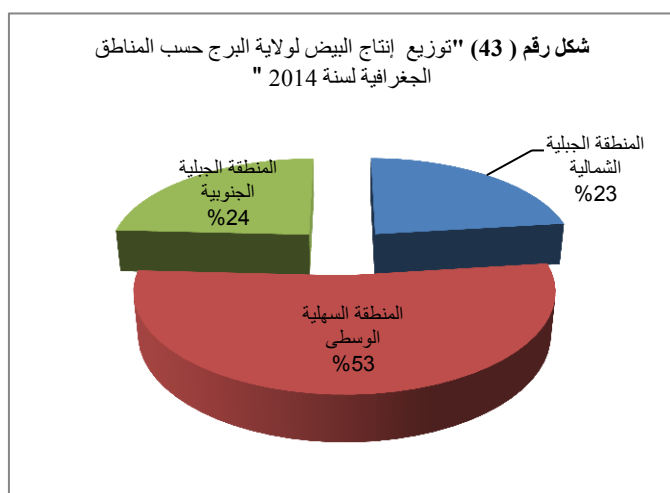


د- الحليب:

بالنسبة لإنتاج الحليب فإننا نلاحظ تقارب في مستويات الإنتاج حيث نجد في المرتبة الاولى المنطقة الجبلية الجنوبية بإنتاج قدر بـ 29814000 لتر من الحليب بنسبة 38%، بينما سجلنا إنتاج 23248000 لتر بالنسبة للمنطقة الجبلية الشمالية والمنطقة السهلية بنسبة 31% لكل منهما

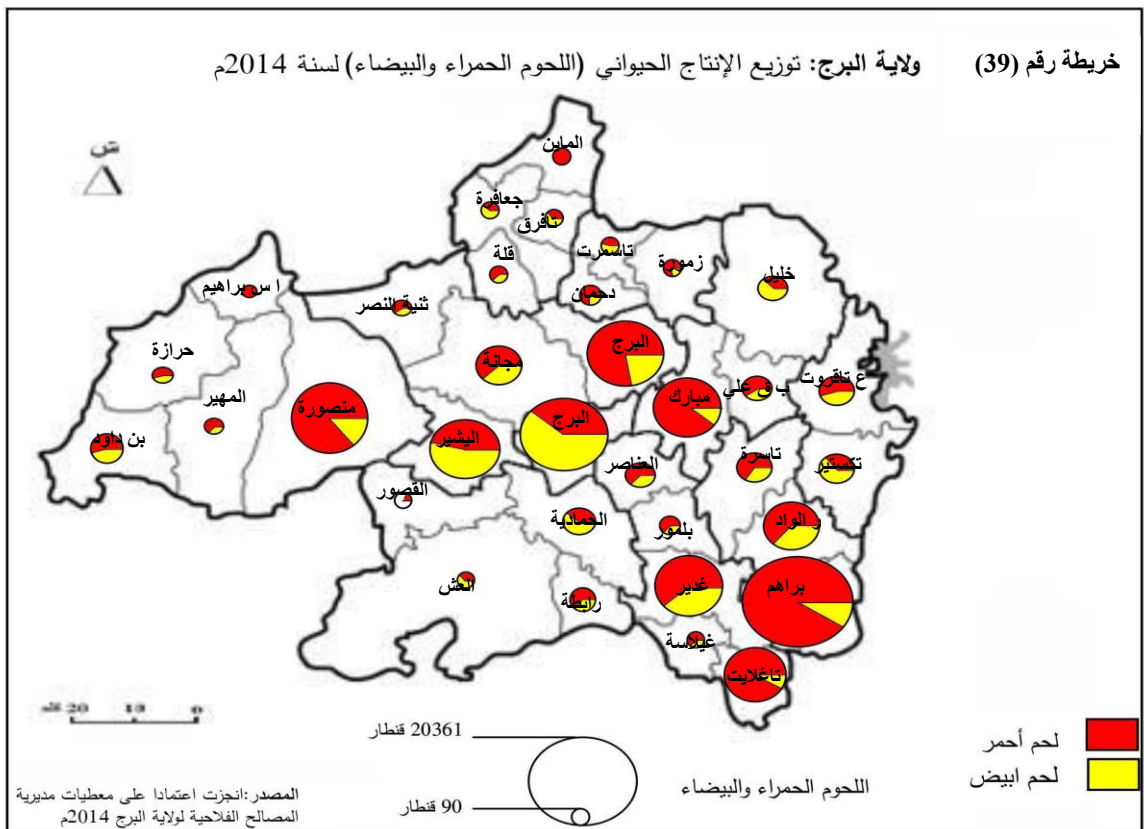
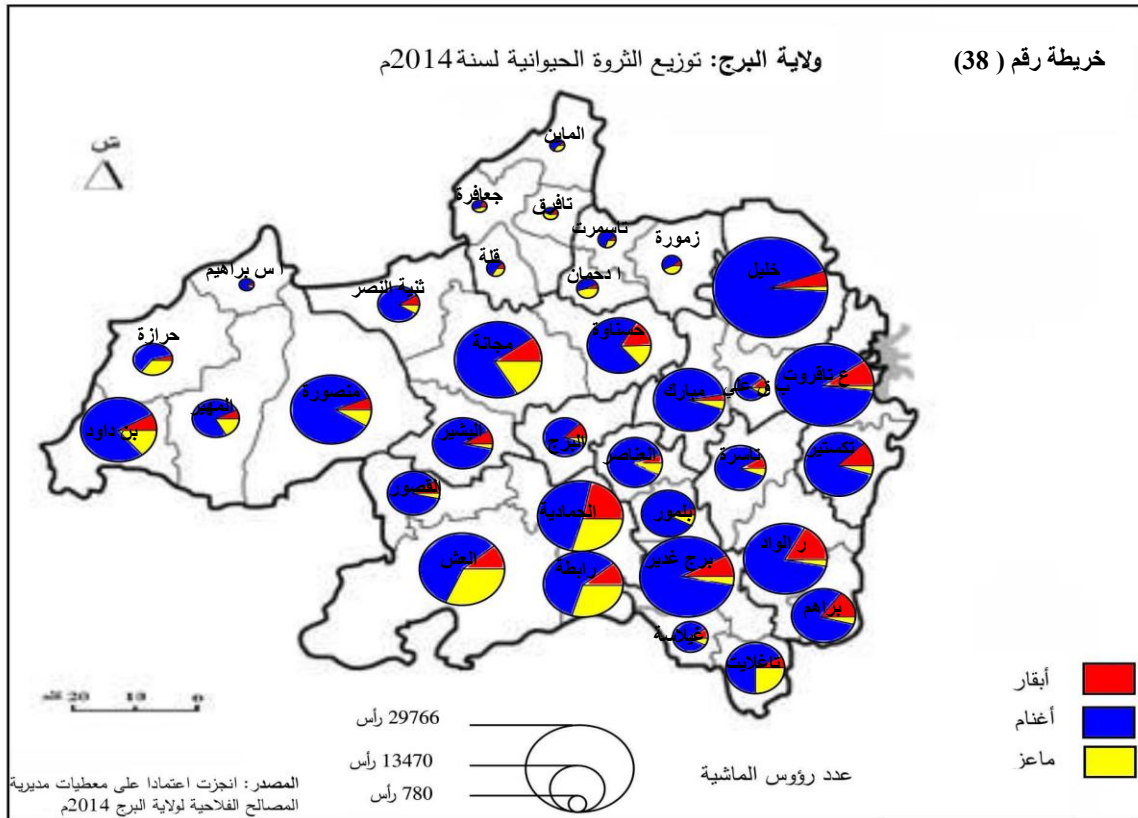
هـ البيض:

بالنسبة لإنتاج البيض نجد في المرتبة الثالثة المنطقة الجبلية الشمالية بـ 111356 بيضة بنسبة 51% وفي المرتبة الاولى المنطقة السهلية الوسطى بـ 254982000 بيضة بنسبة 26%، أما في المرتبة الثالثة نجد المنطقة الجبلية الجنوبية بـ 116980 بيضة بنسبة 23%



و- العسل:

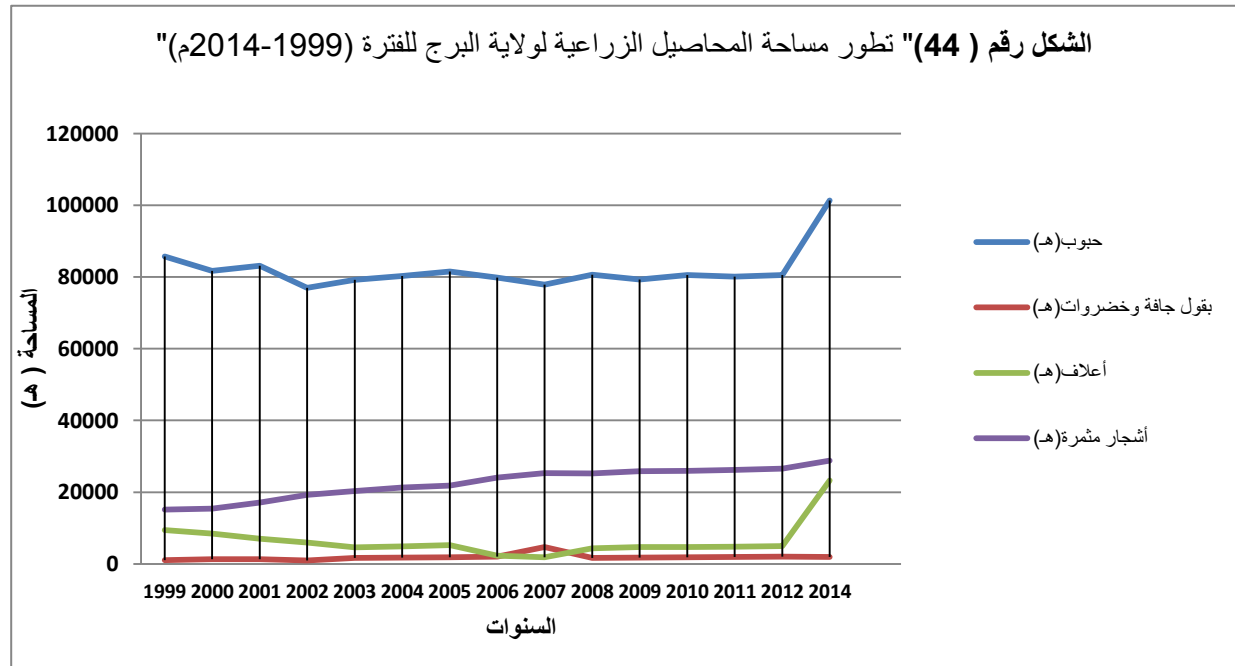
بالنسبة لمنتوج العسل نجد في المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية بإنتاج قدر بـ 10900 كغ بنسبة 30.02%، أما في المرتبة الثالثة نجد المنطقة الجبلية الجنوبية بإنتاج قدر بـ 9400 لتر بنسبة 25.89%، ثم المنطقة السهلية بإنتاج قدر بـ 16000 لتر بنسبة 44.04%



II-4-2-12- تطور مساحة المحاصيل الزراعية عبر المواسم لولاية البرج :

حسب معطيات الجدول رقم (40) الملحق والشكل رقم (44)، فإن أهم المحاصيل الزراعية الموجودة بالولاية هي الحبوب ، البقول الجافة والخضروات، الأعلاف، الأشجار المثمرة، حيث تختلف المساحة الزراعية لهذه المحاصيل من موسم لآخر، فالنسبة للحبوب نلاحظ تذبذب المساحة الزراعية لهذا المحصول من سنة 1999م، حتى سنة 2014م، حيث سجلت أكبر مساحة مزروعة في سنة 2014م، بـ 101322 هـ، و أصغر مساحة مستغلة سجلت في سنة 2002م بـ 76955 هـ، وهذا النوع من الزراعة يتأثر بعوامل كثيرة منها التساقط والتكلفة مما جعله المساحة المستغلة لهذا المنتج غير مستقرة، أما فيما يخص البقول الجافة والخضروات نلاحظ تذبذب في المساحة الزراعية من موسم لآخر حيث قدرت هذه المساحة في سنة 1999م، بـ 1081 هكتار لترتفع تدريجيا خلال المواسم اللاحقة بينما قدرت أكبر مساحة لموسم 2007م بـ 4662 هـ كذلك بالنسبة للأعلاف نلاحظ تذبذب المساحة الزراعية المخصصة لهذا المنتج حيث نلاحظ تناقص مساحة هذا المنتج من 1999م حتى سنة 2012م وسجلت اقل قيمة لها في سنة 2007م بـ 1867 هـ وهي اصغر مساحة، وسجلت سنة 2014م أكبر مساحة لهذا المحصول بـ 23298 هـ نظرا لإهتمام الفلاحين بهذا النوع من الزراعة الذي يساهم في تغذية المواشي، ثم تبقى المواسم الأخرى، بين الزيادة والنقصان والوضع بالنسبة لمساحة الأشجار المثمرة مختلف تماما بحيث نلاحظ ارتفاع المساحة الزراعية في كل موسم، بحيث سجلت المساحة الزراعية في سنة 1999، 15118 هكتار، لترتفع تدريجيا 25282 هكتار سنة 2007م، لتصل إلى 23298 هكتار في سنة 2014م فمساحة الأشجار شهدت زيادة من موسم إلى آخر وبالنسبة للمساحة الزراعية المخصصة للحبوب والبقول الجافة والخضروات والأعلاف شهدت تذبذب من موسم لآخر بسبب الظروف الطبيعية مثل الأمطار ، ومن جهة أخرى التكاليف المالية للاستثمار في هذه المحاصيل، قلة المياه كذلك، عدم جودة المنتج الفلاحي والذي يلقي منافسة مع المنتجات المستوردة، أما فيما يخص زيادة مساحة الأشجار المثمرة يبين التوجه الجديد للاستثمار الفلاحي في المنطقة، وهي زراعة

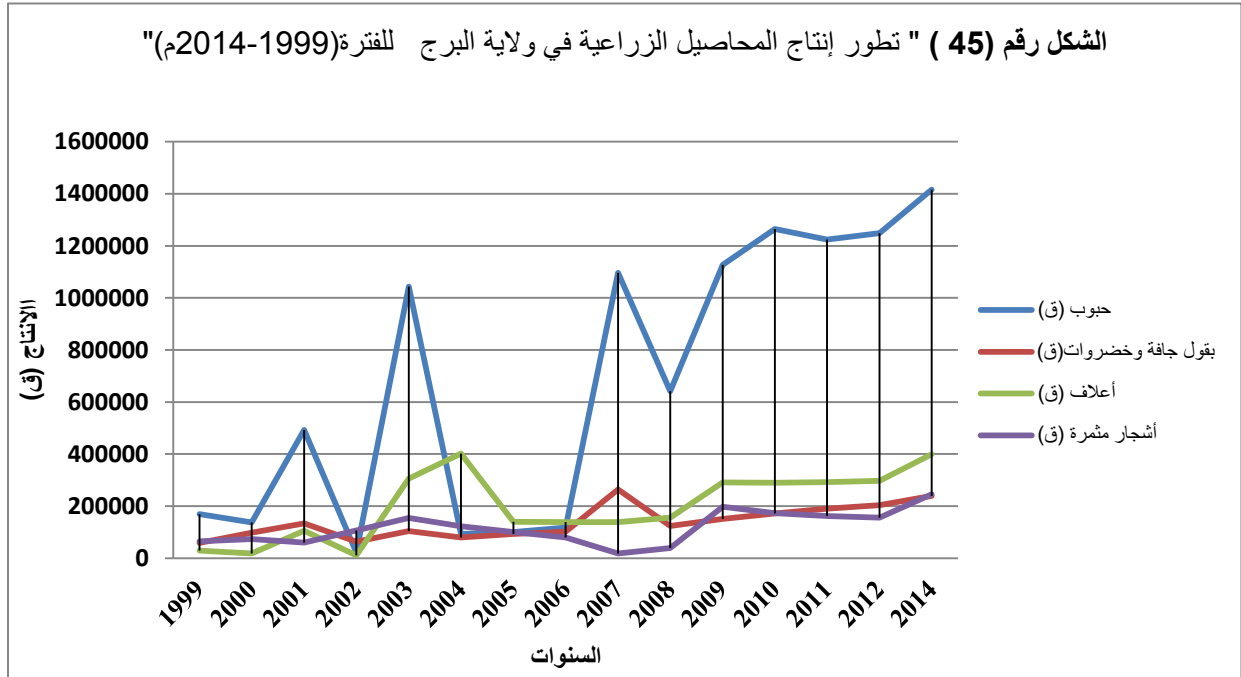
الأشجار المثمرة خاصة المناطق الجبلية، التي تتلاءم مع زراعة الزيتون، وكذلك بالنسبة لتكاليف زراعة الأشجار المثمرة منخفضة بالمقارنة مع الزراعات الأخرى، ومؤخرا شهدت هذه الزراعة تدعيما من طرف الدولة ، وهذا النوع من الزراعات يعطي نتائج على المدى الطويل ولا يحتاج إلى أعمال فلاحية كبيرة، من خلال دراسة تطور المساحة الزراعية في ولاية البرج نستنتج، تذبذب في هذه الأخيرة نظرا للظروف التي تتحكم في الأعمال الزراعية منها التساقط، تقلبات السوق، الدورة الزراعية، الدعم من طرف الدولة للفلاحين



II-4-2-13- تطور إنتاج المحاصيل الزراعية عبر المواسم لولاية البرج :

من خلال معطيات الجدول رقم (41) الملحق، والشكل رقم (45) ، نستطيع تسجيل الملاحظات التالية، بالنسبة لمحصول الحبوب نسجل أقل إنتاج في موسم 2002م، بـ 22450 ق و أكبر كمية في موسم 2014م بـ 1416345 ق أما باقي المواسم فشهدت تباين في إنتاج هذا المحصول، أما بالنسبة للبقول الجافة والخضروات نسجل أقل محصول في موسم سنة 1999م بـ 59151 ق و أكبر إنتاج في موسم 2007م بـ 263825 ق ، أما الأعلاف فسجلت أكبر منتوج في موسم 2004م، بـ 402170 ق و أقل منتوج في موسم 2002م بـ 11224 ق ، وبالنسبة للأشجار نلاحظ أكبر منتوج سجل في موسم 2014م، بـ 245096 ق و أقل

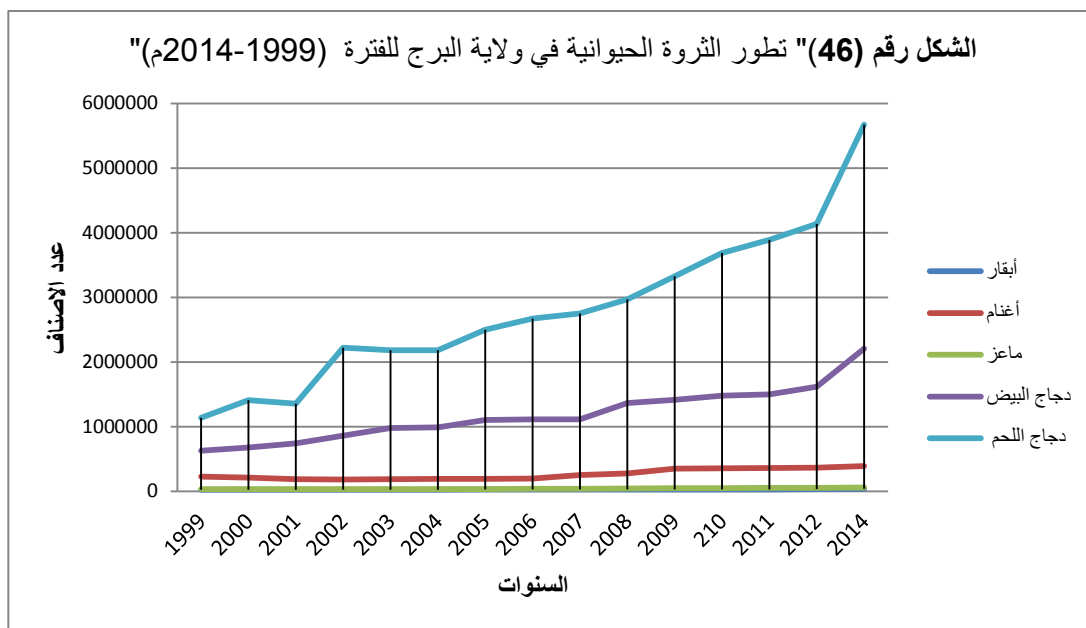
قيمة سجلت في موسم 2001م بـ 59951ق، وعلى العموم فإن جميع أنواع المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة تشهد تذبذب وعدم إستقرار في كمية الإنتاج من موسم إلى اخر وذلك راجع إلى عدة عوامل منها المساحة المزروعة وتوفر المياه وكمية التساقط، خاصة بالنسبة للزراعات الواسعة مثل القمح والشعير



II-4-2-14- تطور الثروة الحيوانية عبر المواسم لولاية البرج :

تتمثل الثروة الحيوانية في أربع أنواع وهي الأبقار، الأغنام، الماعز، الدجاج المستغل للبيض والدجاج المستغل في اللحوم ويختلف تطور هذه الأنواع من موسم لآخر، حيث نلاحظ أن الشكل رقم (46) و (الجدول رقم 42 الملحق)، عدد الأبقار في زيادة مستمرة لكن بزيادة طفيفة حيث قدر عدد رؤوس الأبقار في سنة 1999 بـ 26593 رأس ووصل إلى 26122 رأس في سنة 2003م، ليصل عدد ها في سنة 2007 من بـ 30000 رأس، ثم 39270 رأس في سنة 2014م، أين حظيت باهتمام أكبر في الآونة الأخيرة نظرا لقيمة هذا النوع من الماشية الذي يستغل للحليب واللحوم معا وبالنسبة للأغنام فقد قدر عدد ها الأغنام في سنة 1999 بـ 226921 رأس ثم ينخفض هذا العدد ليرتفع مرة اخرى سنة 2007 إلى 250300 رأس، وابتداءا من سنة 2007م نسجل تحسن في عدد الأغنام حيث سجلنا في سنة 2012م

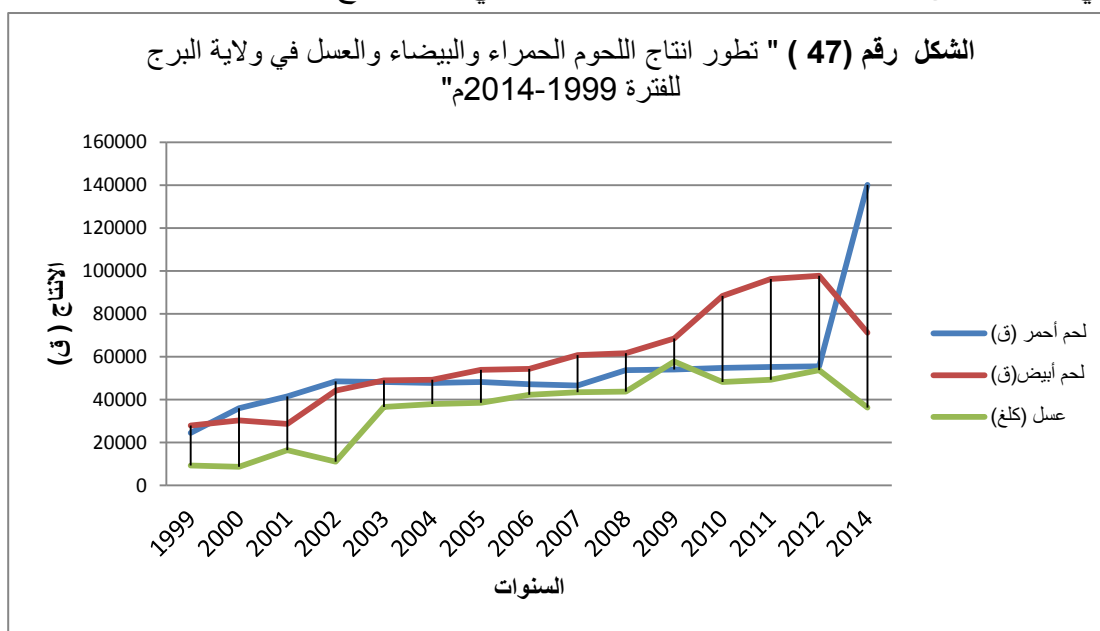
365100 رأس، و 388856 رأس في سنة 2014م، فهذا النوع من الثروة الحيوانية لم يشهد تذبذب كبيرا وسجل تزايد من سنة لأخرى، نظرا لإمكانية تربيتها على نطاق واسع في المنطقة، وفيما يخص الماعز نلاحظ أن عددها في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث قدرت بـ 35437 رأس في سنة 1999م ليرتفع إلى 34945 رأس في سنة 2000م، ليصل عددها 48166 رأس في سنة 2007م، ليصل إلى 53812 رأس في سنة 2012م، ثم 59794 رأس في سنة 2014م ، فعدد رؤوس الماعز لم تسجل تذبذب كبيرا ما بين المواسم، ويربى هذا النوع من الماشية في المناطق الجبلية فهو أكثر تأقلا في هذه الأوساط، النوع الرابع من الثروة الحيوانية وهو الدجاج المسخر للبيض حيث نلاحظ من معطيات الجدول زيادة مستمرة في هذا النوع من الثروة الحيوانية حيث سجلت في موسم 1999 ما يقارب 628700 دجاجة، ليتطور هذا العدد في سنة 2003 إلى 980000 دجاجة، ليصل عددها في سنة 2007م، 1417000 دجاجة و 2205000 دجاجة في سنة 2014م، أما الدجاج الموجه لاستهلاك اللحوم نلاحظ تذبذب في إنتاج هذا النوع فقد قدر عدده في سنة 1999 بـ 1140300 دجاجة ليرتفع في سنة 2002 إلى 4222000 دجاجة، ثم ينخفض مرة أخرى في سنة 2003 إلى 2181000 دجاجة، ليرتفع مرة أخرى ليصل إلى 4139000 دجاجة في سنة 2012م ثم 5673000 دجاجة في سنة 2014م، فهذا التذبذب يرجع إلى صعوبة تربية هذا النوع من الدجاج ويتطلب إمكانيات ومهارات خاصة من الفلاحين، وعلى العموم فإن الثروة الحيوانية في المنطقة تشهد تطورا من سنة إلى أخرى خاصة منها الأبقار فإن هذا النوع مرتبط بإنتاج اللحوم والحليب فمن الناحية الاقتصادية يعتبر ثروة كبيرة

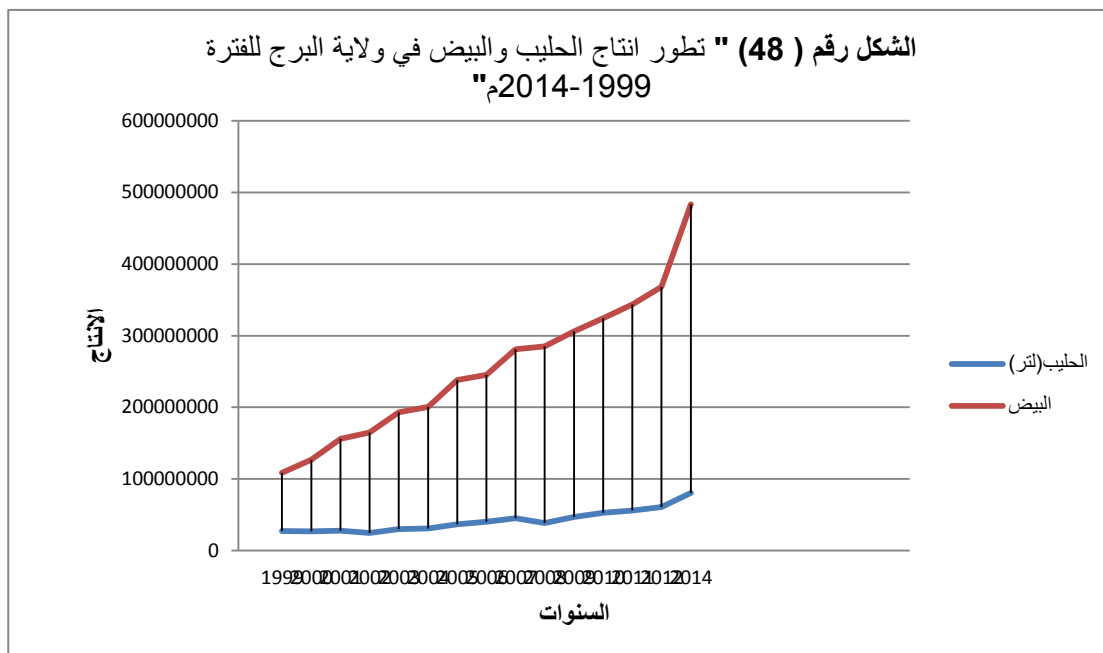


II-4-2-15- تطور الإنتاج الحيواني عبر المواسم لولاية البرج :

بالنسبة للإنتاج الحيواني فهو متعدد في المنطقة (الجدول رقم 43 الملحق) والشكل رقم (47) من إنتاج لحوم حمراء وبيضاء، الحليب، البيض وأخيرا العسل، فإنتاج اللحوم الحمراء يشهد تطورا من سنة لأخر حيث قدر إنتاجها سنة 1999م، ب 24438 ق ليرتفع إلى 48190 ق في سنة 2003 م، ثم 54030 ق في موسم 2007م، ليصل إلى 140105 ق في سنة 2014م، نظرا للطلب المتزايد على هذا النوع من اللحوم و توفر الماشية مثل الأغنام والأبقار، أما اللحوم البيضاء شهدت هي الاخرى زيادة من سنة لأخرى لأن هذا النشاط لا تقتصر ممارسته على الفلاحين فقط بل يتعدى إلى شرائح أخرى بالإضافة إلى عدم مضمونية نتائج ممارسة هذا النشاط، فقد وصل إنتاج هذا النوع من اللحوم سنة 1999 إلى 27883 ق وفي سنة 2004م 49200 ق ثم 97710 ق سنة 2012م، لينخفض سنة 2014 إلى 71260 ق، وهذا التطور الملموس يرجع إلى دعم الدولة لتربية الدواجن وغلاء اللحوم الحمراء من جهة أخرى، وفيما يخص الحليب يشهد تحسن مستمر حيث قدر الإنتاج في سنة 1999م 2720000 لتر ليصل الإنتاج في سنة 2007 إلى 281030000 لتر ثم 483228000 لتر في سنة 2014م وهذا التحسن في الإنتاج ليرجع لدعم الدولة وخاصة السوق لهذا

المنتوج، أما البيض فهو في تطور مستمر من موسم حيث قدر إنتاجه بـ 192870000 بيضة في سنة 2003 م، ليصل إنتاجه إلى 368355000 بيضة، سنة 2012م، و 483228000 بيضة سنة 2014م وخلافا لباقي المنتجات فإن إنتاج العسل يشهد تطورا وتحسنا كبيرا في المنطقة ويلقى هذا النوع من النشاط دعم كبير من السلطات المحلية، وقد بلغ إنتاج العسل في موسم 1999م، بـ 9221 كغ، ليرتفع تدريجيا 43500 كغ في سنة 2007م، ليصل إنتاجه إلى 53700 كغ سنة 2012م ثم يتناقص إنتاجه إلى 36300 كغ سنة 2014م، هذا التطور في إنتاج اللحوم بأنواعها والحليب والعسل تعود أسبابه لدعم الدولة، ففي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في شعبة تربية الأبقار تم تدعيم 89 مربي للأبقار بمعدل 10 أبقار للمربي الواحد، وفي شعبة تربية الأغنام تم تدعيم 12 مربي بمعدل 50 نعجة وخروف، بالإضافة إلى إنشاء 6 وحدات للأبقار من أجل إنتاج الحليب، كما قدر عدد المشاريع المبرمجة والمنجزة في إطار برنامج التجديد الريفي الموجه للإنتاج الحيواني بـ 56 مشروع بقيمة 140065803.5 دج بالإضافة إلى العودة القوية للفلاحين لخدمة الأرض وتربية المواشي للطلب المتزايد للسوق واصبح القطاع الفلاحي يوفر مناصب الشغل ويساهم في القضاء على البطالة مما زاد إقبال الشباب للعمل في هذا القطاع





II-4-2-16- العتاد الفلاحي :

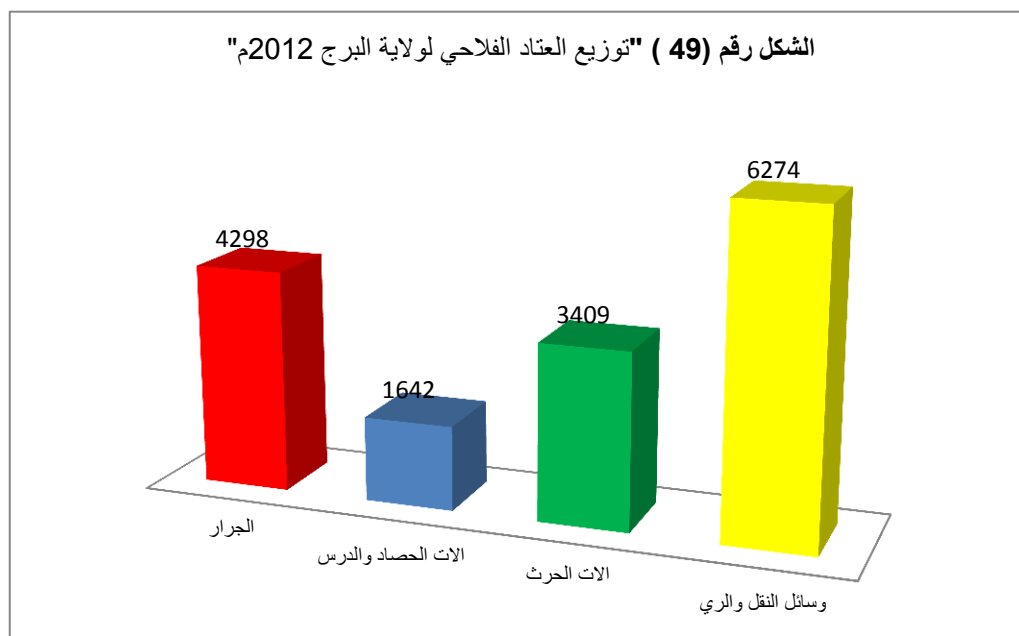
"توزيع العتاد الفلاحي لولاية البرج 2012م"

جدول رقم (44)

نوع العتاد	الجرار	الات الحصاد والدرس	الات الحرث	وسائل النقل والري
المجموع	4298	1642	3409	6274

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية البرج 2012م

يتنوع العتاد الفلاحي بتنوع النشاط الزراعي فمن خلال الجدول رقم (44) والشكل رقم (49) ، نلاحظ تنوع في العتاد الفلاحي واختلاف في عدد الآلات ، حيث يوجد ما يقارب 22 نوع من الآلات وكل مجموعة من الآلات لها استخداماتها الميدانية، فقد بلغ عدد الجرارات 4298 منها 2149 جرار عادي و 2024 جرار بالمحراث بالإضافة إلى الات الحصاد والدرس الذي بلغ عددها 1642 من بينها 404 آلة حصاد، و 3409 آلة للحراثة و 6274 وسيلة للنقل منها 82 شاحنة 2723 آلة للسقي



خلاصة الفصل الأول

الملكية العقارية في ولاية البرج تتميز بالتنوع، حيث نجد 18311 مستثمرة تابعة للقطاع الخاص و 310 مستثمرة جماعية و ثلاث مزارع نموذجية، ومن حيث المساحة فالقطاع الخاص يستغل 192913 هكتار بنسبة 78.78%، ما جعل الملكية العقارية في ولاية البرج تتميز بالأحادية لسيطرة القطاع الخاص عليها من جهة أخرى بلغت المساحة الزراعية الكلية بـ 262628 هـ تحوز منها المنطقة الجبلية المساحة الأكبر بـ 131080 هـ بنسبة 49.91% و 31.77% المنطقة السهلية الوسطى و 18.88% المنطقة الجبلية الجنوبية، تمثل المساحة الزراعية الفعلية 72.62% من المساحة الزراعية الكلية، حيث نلاحظ إنتشار واسع للاراضي في الراحة في المناطق الجبلية نظرا للطابع التضاريسي وصعوبة إستصلاحها، تخصص المنطقة السهلية في إنتاج الحبوب والأعلاف (44% من إنتاج الحبوب) لوجود ظروف ملائمة لهذا النوع من الزراعات مثل الإنبساط، المناخ، التربة، المياه... الخ وتخصص المناطق الجبلية في زراعة الاشجار المثمرة (90% من الإنتاج)، تخصص المنطقة السهلية في تربية الأغنام (42% من عدد رؤوس الاغنام)، والمناطق الجبلية في تربية الأبقار (74% من عدد رؤوس الأبقار)، و(79% من عدد رؤوس الماعز)، بالنسبة للإنتاج الحيواني تخصص المنطقة السهلية في إنتاج اللحوم الحمراء (39% من الإنتاج)، والمناطق الجبلية في إنتاج اللحوم البيضاء (74% من الإنتاج) و (96%) من العسل، تذبذب في إنتاج المحاصيل الزراعية من موسم لآخر حسب الظروف المناخية والإمكانيات المتوفرة، تطور في الثروة الحيوانية من موسم لآخر صاحبه تطور في الإنتاج الحيواني

الفصل الثاني: الإمكانيات الصناعية

إن بداية التصنيع في الجزائر ترجع إلى الفترة الاستعمارية، ويبرز ذلك في استصلاح الأراضي وإنشاء المصانع والمؤسسات، وتصميم السدود الكبرى وهذا بهدف تطوير الاقتصاد الجزائري وإخراجه من الاقتصاد الريفي التقليدي إلى الصناعة الحديثة، فقد تم في المرحلة الفرنسية إنشاء بعض الوحدات الصناعية مثل الحجار في عنابة للاستغلال الحديد والصلب ولم تعرف الصناعة الجزائرية انطلاقة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عن طريق تغيير فرنسا لسياستها اتجاه مستعمراتها بهدف وضع قاعدة صناعية وفلاحية، وفي تلك الفترة أسست بعض الصناعات أهمها صناعة الورق، النسيج، الخشب، تحويل المعادن، وفي مرحلة الاستقلال ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا صعبا، كما ارتبطت التنمية الصناعية في المراحل الأولى بما تركه المستعمر وقد مرت السياسة الصناعية في الجزائر بعدة مراحل ولكل مرحلة لها خصوصياتها، ففي الفترة الانتقالية تم وضع أول مخطط ثلاثي تجريبي، هذا المخطط كان المحاولة الأولى للدولة لتجسيد النظام الاشتراكي، وبعد هذه المرحلة، انطلق مرحلة المخططات الرباعية والخماسية والعمل على إقامة صناعة ثقيلة، وفي فترة الثمانينات أدى تحليل النتائج الاجتماعية والاقتصادية عبر كل المخططات السابقة، عجزا كبيرا والتبعية الغذائية التي وقعت فيها الجزائر، وفي مرحلة التسعينات ونتيجة الوضع الداخلي والدولي قررت الجزائر الدخول في اقتصاد السوق وإلغاء الاقتصاد المخطط وحل الشركات المفلسة وبذلك دخول الجزائر مرحلة اقتصادية جديدة .

وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى قطاع الصناعة في ولاية البرج كنموذج للصناعة الجزائرية وأهم المراحل التي مرت بها، مع التطرق إلى الوحدات الصناعية الخاصة وأهم الأنشطة الصناعية الموجودة حاليا في ولاية البرج

II-5-1- الوحدات الصناعية العمومية في ولاية البرج قبل 1990م:

II-1-2-1- توزيع الوحدات الصناعية العمومية حسب طبيعة النشاط في ولاية البرج:

جدول رقم (45) "توزيع الوحدات الصناعية حسب طبيعة النشاط قبل 1990م في ولاية البرج"

اسم المؤسسة	طبيعة النشاط	الموقع	الطاقة الإنتاجية	عدد العمال
ERIAD	سميد	المنطقة الصناعية البرج	68339(ق/س)	400
ENIAL	سميد	بلدية البرج	/	400
ELBIBAN	سميد	بلدية البرج	2000(ق/ي)	541
NAFTAL	غاز البوتان	بلدية البرج	/	138
SONELGAZ	الغاز والكهرباء	بلدية البرج	/	90
ENEPAC	أغلفة وعلب	المنطقة الصناعية البرج	36000(ط/س)	570
ANABIB	الأنابيب	المنطقة الصناعية البرج	12(هك/س)	298
COBBA	النسيج	المنطقة الصناعية البرج	100000 وحدة	200
ECOTEX	النسيج	المنطقة الصناعية البرج	240535 قطعة / السنة	292
EIT	مواد البناء	راس الواد	/	35
EITH	النجارة العامة	بلدية مجانة	9000م ² / اليوم	55
VAS	انتاج الحصى	بلدية سيدي مبارك	97000 ط/س	76
VCGC,ENTI	البلاط والقرانيطو	بلدية مجانة	/	53
المجموع	/	/	/	3148

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

أ- الصناعات الغذائية:

- وحدة الرياض ERIAD : تتواجد في المنطقة الصناعية، أهم نشاطها إنتاج السميد ومشتقاته

تشغل ما يقارب 400 عامل، وتقدر طاقتها الإنتاجية بـ68339 ق/السنة

- وحدة الحبوب ENIAL: تتواجد في بلدية البرج ، تنتج السميد، تشغل 400 عامل

- وحدة الببيان ELBIBAN: تتواجد في بلدية البرج، تنتج السميد، تشغل 541 عامل طاقتها

الإنتاجية 2000 قنطار / اليوم

ب- الصناعة البلاستيكية والكميائية:

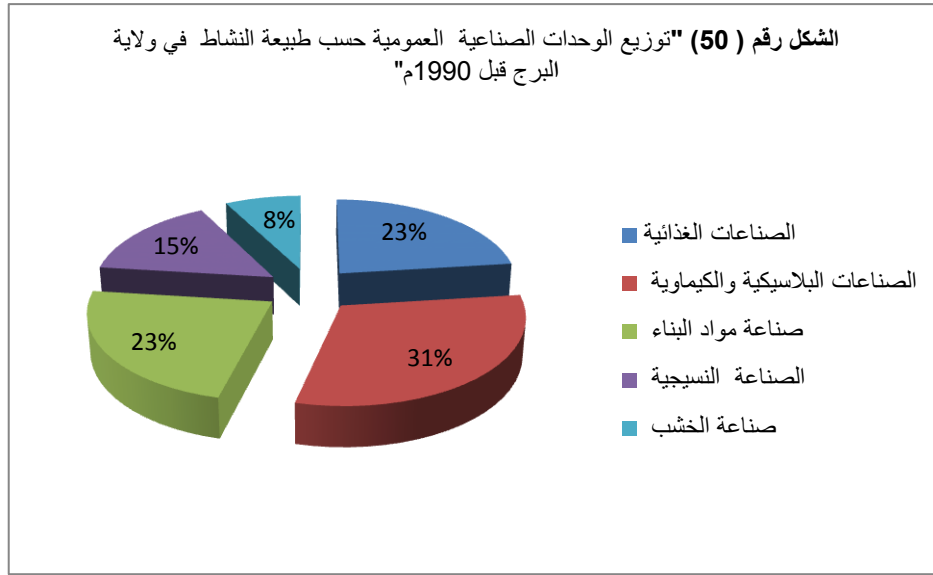
- وحدة ENEPAC: مقرها في المنطقة الصناعية لبلدية البرج، تتمثل أهم منتجاتها في الأغلفة

والعلب، تشغل 570 عامل، طاقتها الإنتاجية 36000 طن / السنة

- وحدة ANABIB: تتواجد في المنطقة الصناعية لبلدية البرج، تشغل 298 عامل، الطاقة

الإنتاجية 12 هك/ السنة

- نפטالNAFTAL: تتواجد في بلدية البرج ، تزود المنطقة بغاز البوتان، تشغل 138 عامل
- ت- صناعة مواد البناء:
- وحدة EIT: تتواجد في بلدية راس الواد أهم نشاط لها صناعة مواد البناء (الأجر الأحمر ،جوانب الأرصفة،الجسور) ، تقدر العمالة بها 35
- وحدة ENIT-VCGC : تتواجد في بلدية مجانة، أهم نشاطاتها صناعة البلاط والقرانيطو، تشغل حوالي 53 عامل
- وحدة VAS: تتواجد في سيدي مبارك، يتمثل إنتاجها في الحصى والرمل، تشغل حوالي 76 عامل، قدرتها الإنتاجية 97000 طن / السنة
- ث- صناعة الخشب:
- وحدة EITH : تتواجد في بلدية مجانة، أهم نشاطها النجارة العامة، تشغل حوالي 55 عامل طاقتها الإنتاجية 9000 م/ اليوم
- ج- صناعة النسيج:
- وحدة COBBA: تتواجد في المنطقة الصناعية في بلدية البرج، تشغل 200 عامل، الطاقة 100000 وحدة
- وحدة ECOTEX: تتواجد في بلدية البرج، تشغل 292 عامل، طاقتها الإنتاجية 240535 ق/س
- الخدمات: سونلغاز SONELGAZ: تتواجد في بلدية البرج ، تشغل 90 عامل



من خلال معطيات الشكل رقم (50) نلاحظ ما يلي:

في المرتبة الاولى الصناعات البلاستيكية و الكيماوية باربعة وحدات بنسبة 31% وهي (ENEPAC) ، ANABIB ، NAFTAL) و في المرتبة الثانية نجد كل من الصناعات الغذائية بثلاث وحدات بنسبة 23% (ERIID ، ENIAL ، ELBIBAN) وكذلك صناعة مواد البناء (VCGC – ENIT ، VAS EIT) وفي المرتبة الثالثة نجد الصناعة النسيجية (ECOTEX.COBBA) بنسبة 15% وأخيرا صناعة الخشب (EITH) بوحدة واحدة بنسبة 08%، خدماتية (SONELGAZ)

II-5-1-2- توزيع الوحدات الصناعية العمومية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج قبل 1990م:

جدول رقم (46) " توزيع الوحدات الصناعية للقطاع العام حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج قبل 1990م"

المناطق الجغرافية	المنطقة الجبلية الشمالية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الجنوبية
عدد الوحدات	02	10	01

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

1- المنطقة الجبلية الشمالية:

في المنطقة الجبلية الشمالية توجد وحدتان صناعيتان في بلدية مجانة وتتمثلان في وحدة EITH لصناعة

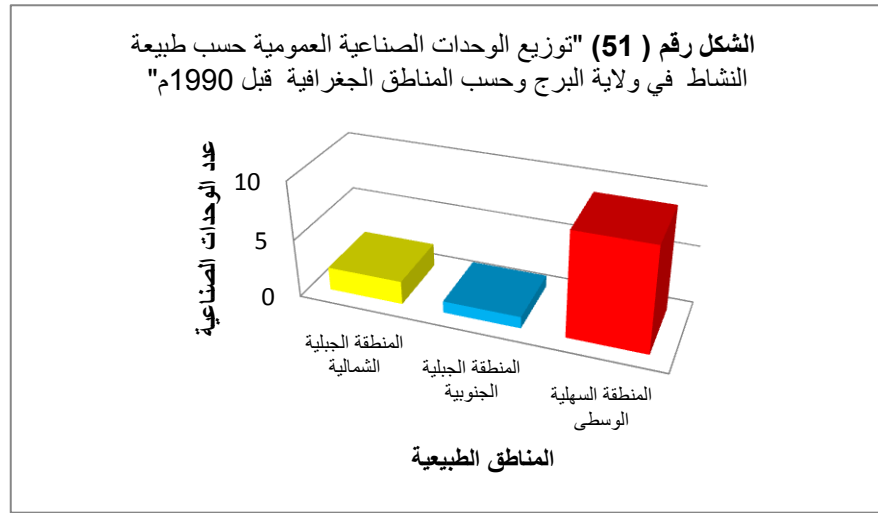
الخشب والثانية تتمثل في وحدة ENIT – VCGC لصناعة البلاط والقرانيطو

2- المنطقة السهلية الوسطى:

تتواجد بالمنطقة السهلية الوسطى، تسعة وحدات صناعية منها تسعة ببلدية البرج (COBBA)، ANABIB، NAFTAL، SONELGAZ، ERIAD، ENIAL، ELBIBAN، ECOTEX) وواحدة ببلدية سيدي مبارك، وهي وحدة VAS لانتاج الحصى والرمل

3- المنطقة الجبلية الجنوبية:

في المنطقة الجبلية الجنوبية توجد وحدة صناعية واحدة في بلدية راس الواد وتتمثل في وحدة EIT لصناعة مواد البناء (الأجر الأحمر، جوانب الأرصفة، الجسور والرافعات)



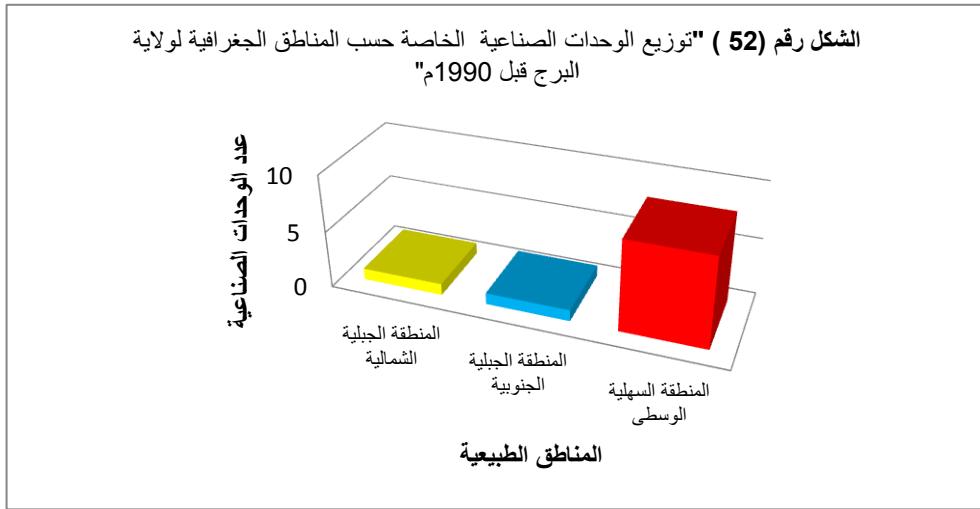
II-3-1-5-3- الوحدات الصناعية الخاصة في ولاية البرج قبل 1990م:

جدول رقم (47) "توزيع الصناعات الخاصة في ولاية البرج قبل 1990م"

نوع النشاط	البلدية	عدد العمال
صناعة النسيج والجلود	البرج، مجانة	171
صناعة الحديد	البرج	18
النجارة العامة والخشب	البرج	10
مواد غذائية	البرج-راس الواد -عين تاغروت	50
مواد كيميائية	البرج	06
تجهيز المكاتب	البرج	04
المجموع	-	259

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (47)، والشكل رقم(52) نلاحظ أن معظم الصناعات الخاصة تتركز في المنطقة السهلية الوسطى (بلدية البرج بسبع وحدات و بلدية عين تاقروت بوحدة واحدة)، اما المنطقة الجبلية الشمالية، نجد بها وحدة واحدة ببلدية مجانة، و المنطقة الجبلية الجنوبية نجد بها وحدة واحدة كذلك ببلدية راس الواد، ومن جهة أخرى نلاحظ ان نشاط الوحدات الصناعية الخاصة مقتصر على انتاج بعض المواد فقط منها المواد الغذائية و صناعة الألبسة، ومن هذا المنطلق فان الصناعة الخاصة محدودة النشاطات ، ومن حيث عدد العمال فالصناعة الخاصة لا توظف كثيرا (259 عامل)، فهي لا تحتوي إلا على عدد قليل من المناصب بالمقارنة مع القطاع العام



II-5-2- تطور النشاط الصناعي في ولاية البرج للفترة 1990-2014م:

II-5-2-1- القطاع الصناعي العام:

تحتوي ولاية البرج على 06 وحدات صناعية تابعة للقطاع العام حيث نلاحظ ما بين الفترة السابقة أي قبل 1990 م والفترة الحالية حتى 2014م، أنه تم حل 07 وحدات صناعية وهي (EITH، EIT، VAS، ENIT، VCGC، ECOTEX، ENIAL، ERCE)، ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أنه تم تراجع القطاع العام في ولاية البرج، فقد خسر القطاع العام سبعة وحدات صناعية منها المتوسطة والصغيرة في إطار إعادة هيكلة القطاع العام والوحدات الصناعية المتبقية على مستوى ولاية البرج موضحة في الجدول رقم (48)

جدول رقم (48) " الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العمومي في ولاية البرج سنة 2014م "

الوحدات	الموقع	نوع الإنتاج	الإنتاج	العمالة
ERIAD	البرج	السميد	265549 ق/س	254
		الفرينة	128835 ق/س	
COBBA	البرج	ملابس العمل	21625 وحدة	119
EMBAC	البرج	الاكياس	8797 طن/س	409
		العلب	1794 طن/س	
ANABIB	البرج	أدوات السقي	17600 هك	132
SNTA	مجانة	التبغ	18235250 ع/ي	54
NAFTAL	البرج	الغاز	223459518 م3	60
المجموع	/	/	/	1028

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

إن تحتوي ولاية البرج في الفترة الحالية على 06 وحدات صناعية، تنتوع بها النشاط الصناعي ، تشغل هذه الوحدات 1028 عامل، وأكبر عمالة نجدها في وحدة EMBAC بـ 409 عامل، ومن جهة أخرى نجد أن معظم الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام تتواجد في بلدية البرج أي مركز الولاية ما عدا المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت المتواجدة في بلدية مجانة ، إذن سيطرة بلدية البرج على جميع المشاريع، ومنه بروز قطب أحادي في الولاية وهي بلدية البرج التي تعتبر من أقدم البلديات المتواجدة في الولاية بالإضافة إلى موقعها الإداري والجغرافي الذي يسهل حركة نقل البضائع، بالإضافة إلى شبكة الطرق فهي موصولة بعدة ولايات منها سطيف ومسيلة وممر إلى الجزائر العاصمة، ومن جهة أخرى السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر من قبل بتركيز معظم الصناعات في المناطق السهلية

أ- توزيع الوحدات الصناعية العمومية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج بين 1990م-2014م:

جدول رقم (49) " توزيع الوحدات الصناعية للقطاع العام حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج 1990-2014م "

المناطق الجغرافية	المنطقة الجبلية الشمالية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الجنوبية
عدد الوحدات	01	05	00

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (49) والخريطة (41) تتوزع الوحدات الصناعية العمومية حسب المناطق الجغرافية كما يلي

1- المنطقة الجبلية الشمالية:

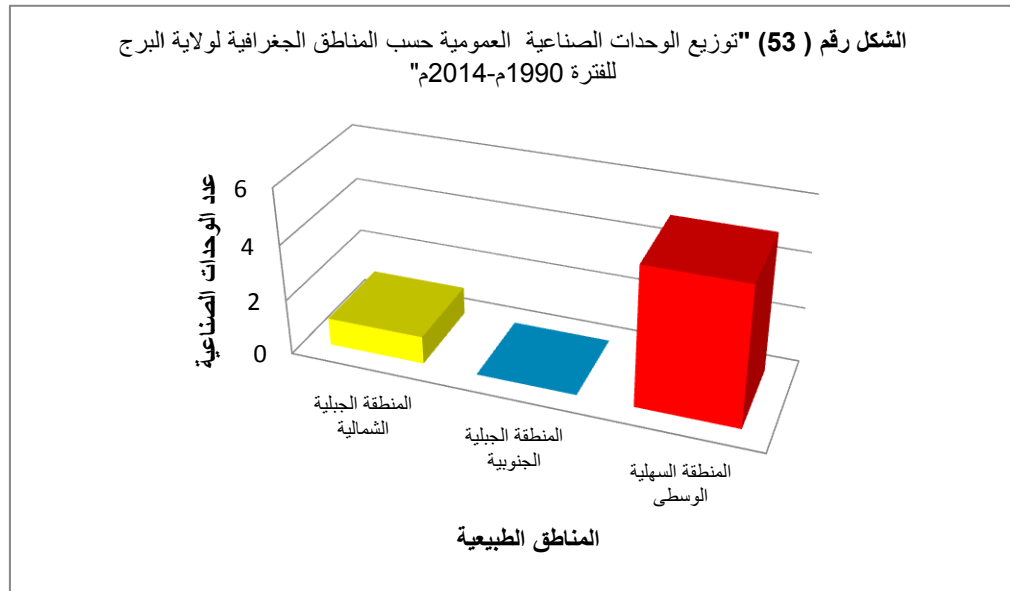
في المنطقة الجبلية الشمالية توجد وحدة صناعية واحدة للتبغ (SNTA)، في بلدية مجانة، متخصصة

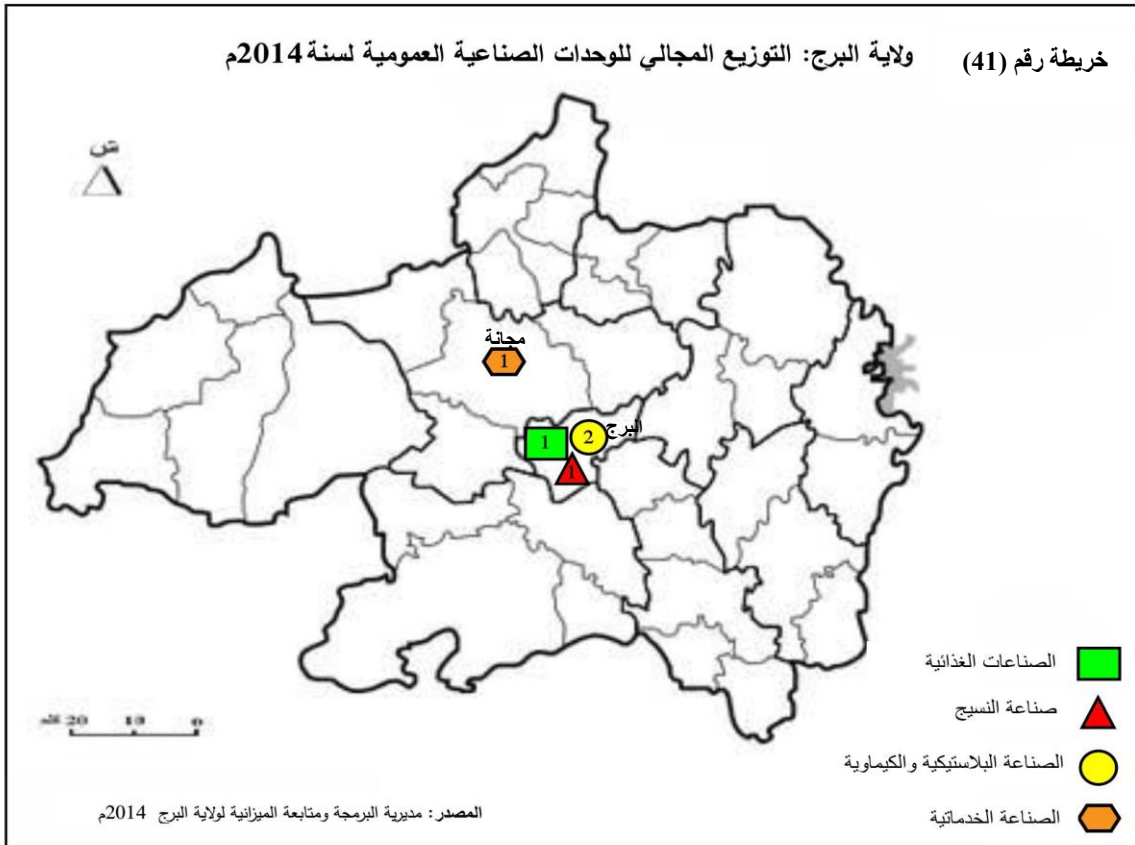
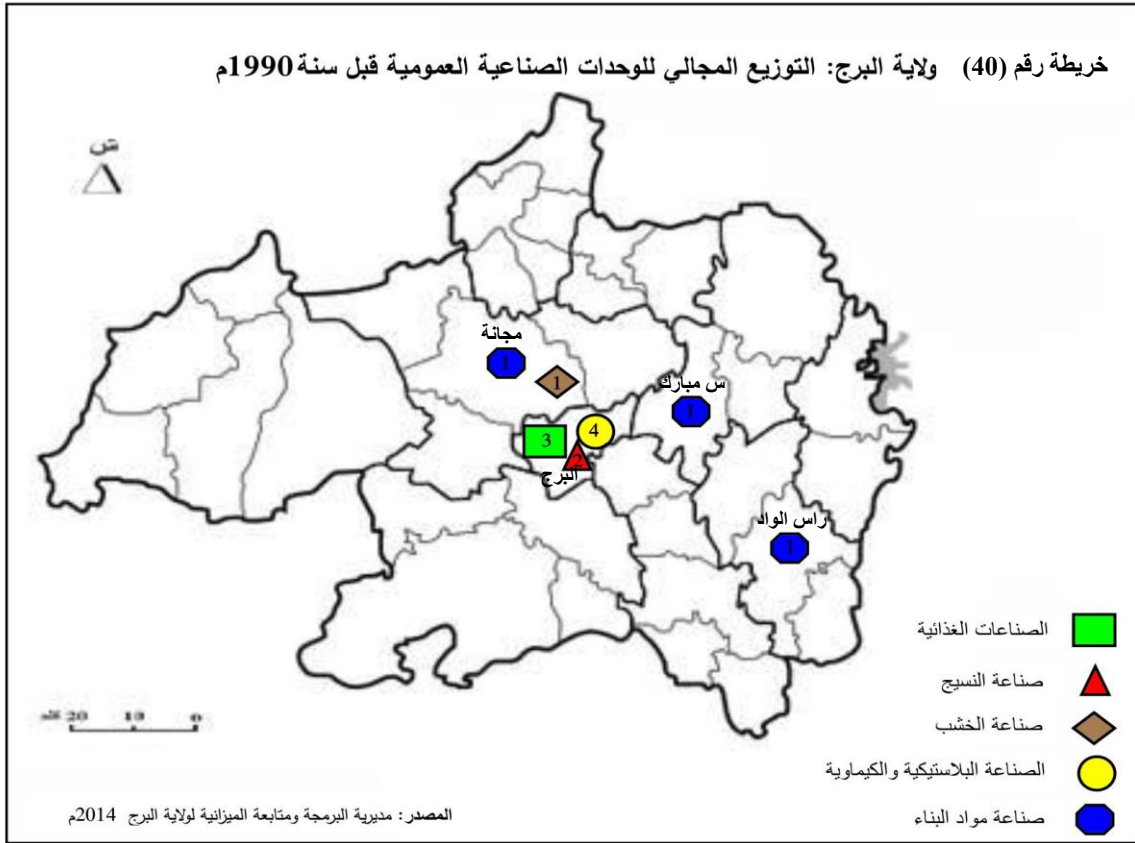
في إنتاج التبغ

2- المنطقة السهلية الوسطى:

تتواجد بالمنطقة السهلية الوسطى، خمسة وحدات صناعية ببلدية البرج (NAFTAL، ANABIB، COBBA،

ENEPAC، ENIAL، ERIAD،





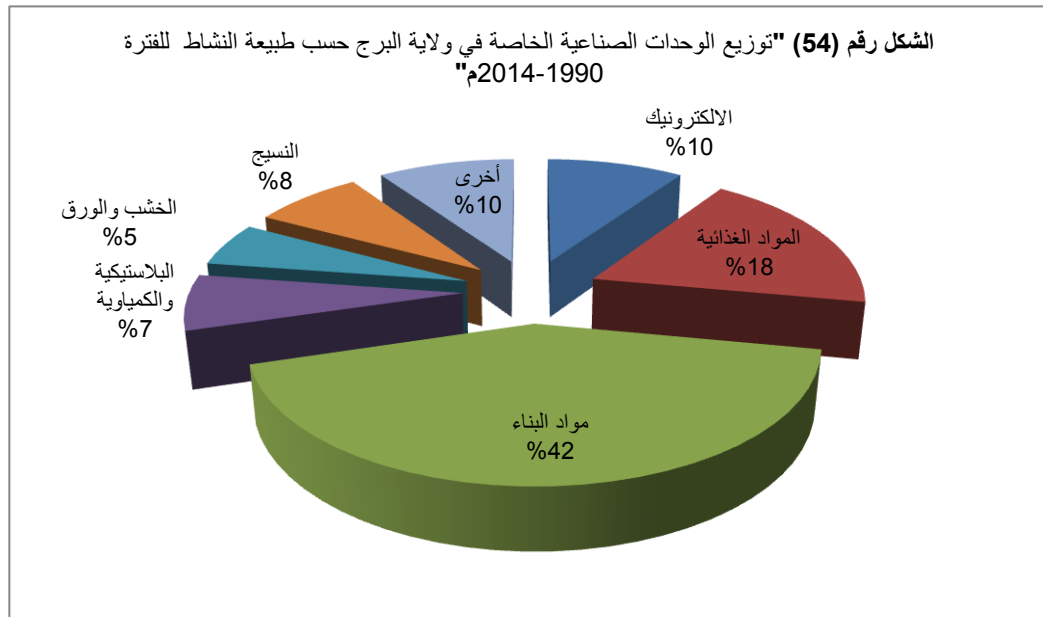
II-5-2-2- تطور القطاع الصناعي الخاص للفترة 1990م-2014م : توسع في القاعدة الصناعية

أ- توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة 1990م-2014م :

جدول رقم (50) " توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب الأنشطة الاقتصادية في ولاية البرج للفترة 1990-2014م"

نوع النشاط	عدد الوحدات داخل المنطقة الصناعية		عدد الوحدات خارج المنطقة الصناعية		مجموع
	العدد	عدد العمال	العدد	عدد العمال	
الإلكترونيك	07	2832	35	2320	5152
مواد غذائية	12	516	45	652	1168
مواد البناء	16	915	159	947	1862
البلاستيكية و الكيماوية	08	279	46	391	670
الخشب والورق	/	/	23	69	69
النسيج	04	73	20	82	155
أخرى	07	86	39	287	373
المجموع	54	4701	367	4748	9449

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

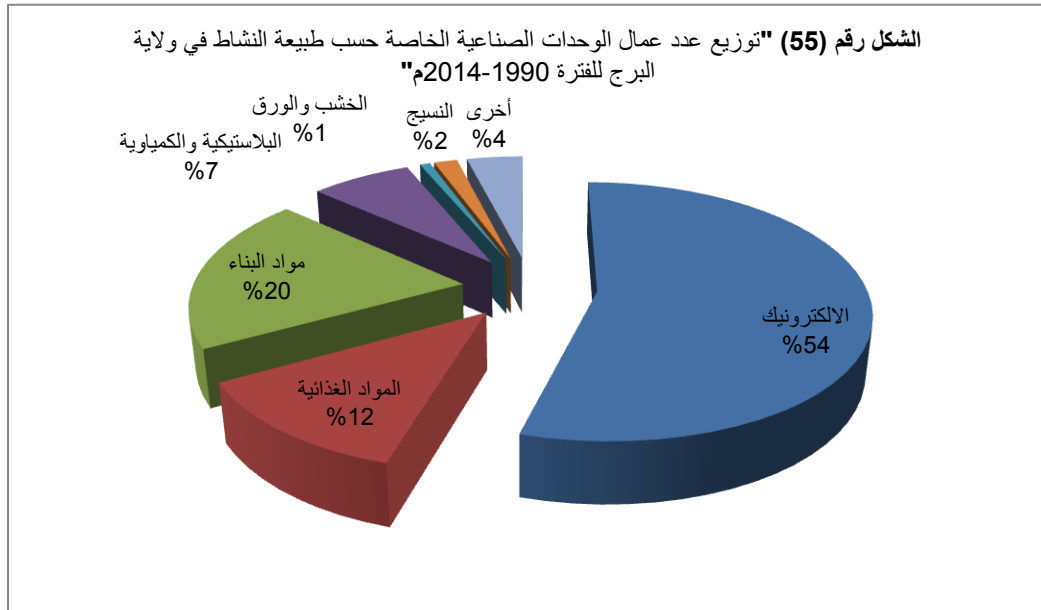


بلغ عدد الوحدات الصناعية الخاصة في ولاية البرج حوالي 9513 وحدة صناعية خاصة، منها 54 وحدة صناعية بالمنطقة الصناعية لولاية البرج و365 وحدة صناعية بمناطق النشاطات لولاية البرج موزعة كما يلي:

1- الصناعات الإلكترونية: 40 وحدة صناعية بنسبة 10%، سبع وحدات بالمنطقة الصناعية لبلدية البرج

و 33 وحدة صناعية موزعة عبر مناطق النشاطات، وبلغ عدد العمال 5112 عامل

- 2- الصناعة الغذائية: 77 وحدة صناعية بنسبة 18%، 12 وحدة تتواجد بالمنطقة الصناعية لبلدية البرج و 65 وحدة صناعية تتواجد بمناطق النشاطات، بلغ عدد العمال 1323 عامل
- 3- صناعة مواد البناء: 178 وحدة صناعية بنسبة 42%، 16 وحدة بالمنطقة الصناعية لبلدية البرج و 162 وحدة تتواجد بمناطق النشاطات، بلغ عدد العمال 1865 عامل
- 4- الصناعة البلاستيكية والكيماوية: 29 وحدة بنسبة 7%، 08 وحدات بالمنطقة الصناعية لبلدية البرج و 12 وحدة تتواجد بمنطقة النشاطات، بلغ عدد العمال 419 عامل
- 5- صناعة الخشب والورق: 23 وحدة بنسبة 05%، تتواجد معظمها بمناطق النشاطات، عدد العمال 69
- 6- صناعة النسيج: 32 وحدة بنسبة 08%، 04 وحدات بالمنطقة الصناعية لبلدية البرج، و 28 وحدة تتواجد بمناطق النشاطات، بلغ عدد العمال 209 عامل
- 7- صناعات أخرى: 40 وحدة أغلبها خدمات بنسبة 10%، سبع وحدات بالمنطقة الصناعية لبلدية البرج و 33 وحدة تتواجد بمنطقة النشاطات، بلغ عدد العمال 516 عامل



أما فيما يخص توزيع العمال حسب طبيعة النشاط للوحدات الصناعية فمن خلال معطيات الجدول رقم (50) والشكل رقم (55) نلاحظ أن عدد العمال في الصناعات الإلكترونية في المرتبة الأولى بـ 5152 عامل بنسبة 54.52% وفي المرتبة الثانية صناعة مواد البناء بـ 1862 عامل بنسبة 19.70%، وفي المرتبة الثالثة صناعة المواد الغذائية بـ 1168 عامل بنسبة 12.36% وفي المرتبة الرابعة صناعة المواد

البلاستيكية والكميائية بـ 670 عامل بنسبة 7.09%، وفي المرتبة الخامسة الصناعات الأخرى بـ 373 عامل بنسبة 3.94%، وفي المرتبة السادسة صناعة النسيج بـ 155 عامل بنسبة 1.64%، وفي المرتبة الأخيرة صناعة الخشب بـ 69 عامل بنسبة 0.73%، ومن خلال المعطيات السابقة نستنتج، توسيع القاعدة الصناعية نتيجة توجه الدولة نحو إقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص، تنوع في النشاط الصناعي حسب الإمكانيات الموجودة في الولاية ومتطلبات السوق المحلية، بروز الصناعات الإلكترونية التي أصبحت تتميز بها ولاية البرج في الجزائر، المساهمة في التشغيل حسب طبيعة الصناعة

ب- توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج للفترة 1990م-2014م:

جدول رقم (51) " توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج للفترة 1990م-2014م

المناطق الجغرافية	المنطقة الجبلية الشمالية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الجنوبية	المجموع
المنطقة الصناعية	-	54	-	54
مناطق النشاطات	57	266	44	367
المجموع	57	320	44	421

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

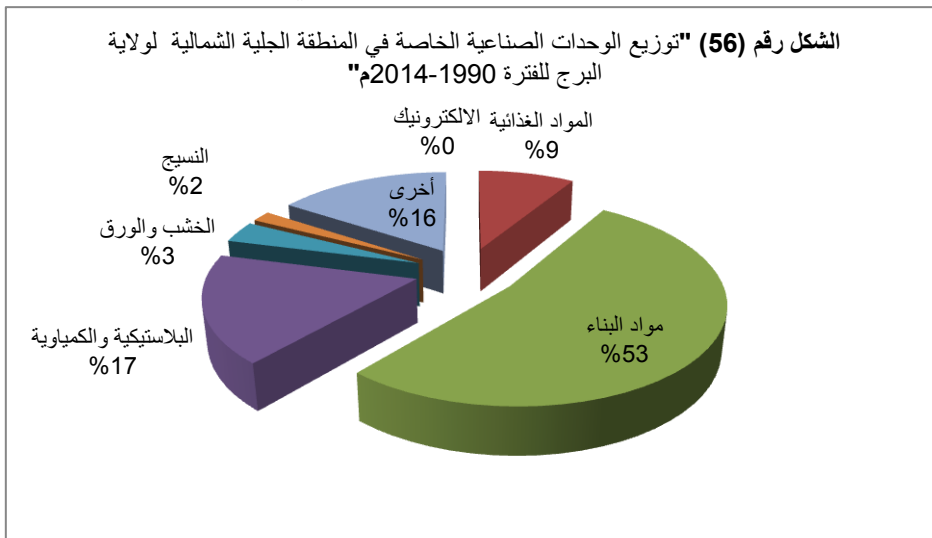
من خلال معطيات الجدول رقم (51) نلاحظ ان المنطقة السهلية الوسطى تتواجد بها اغلب الوحدات الصناعية 318 وحدة صناعية خاصة بنسبة 78% منها 54 وحدة صناعية خاصة متواجدة على مستوى المنطقة الصناعية و264 وحدة خاصة متواجدة على مستوى مناطق النشاطات، أما فيما يخص المنطقة الجبلية الشمالية تتواجد بها 57 وحدة صناعية خاصة بنسبة 12%، اغلبها موجود على مستوى مناطق النشاطات، وفي الاخير نجد 44 وحدة صناعية خاصة في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 10% ومن خلال هذا التوزيع فان أغلب الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص متواجدة في المنطقة السهلية نظرا لتوفر جملة من الظروف التي ساهمت في هذا التوزيع منها وجود المنطقة الصناعية ببلدية البرج، توفر شبكة الطرق والمواصلات يسهل عملية التنقل، انفتاح وقرب المنطقة السهلية من مجالات أكثر ديناميكية في مجال التجارة مثل العملة وسطيف

ح- توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب المناطق الجغرافية وطبيعة النشاط الصناعي

لولاية البرج للفترة 1990م-2014م:

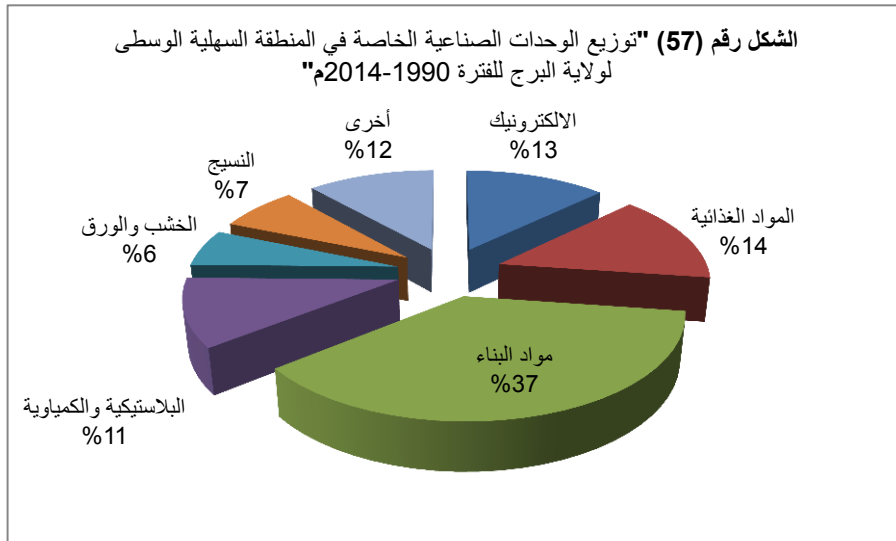
- المنطقة الجبلية الشمالية:

من خلال معطيات الشكل رقم (56)، والخريطة رقم (43)، نلاحظ من بين 16 بلدية مكونة للمنطقة الجبلية الشمالية نجد أن الوحدات الصناعية الخاصة متمركزة في 08 بلديات فقط، تتفاوت فيما بينها في عدد الوحدات الصناعية الخاصة والتي قدرت بـ 57 وحدة صناعية من بينها 22 وحدة صناعية متمركزة في بلدية مجانة الواقعة شمال بلدية البرج والتي تعتبر من البلديات القديمة في الولاية، وفي المرتبة الأخيرة بلدية ثنية النصر بوحدة صناعية خاصة واحدة وفيما يخص طبيعة نشاط الوحدات الصناعية نجد صناعة مواد البناء احتلت المرتبة الأولى بـ 30 وحدة صناعية خاصة بنسبة 70%، وصناعة مواد البناء مرتبطة بالسكن وهذه الصناعة ذات انتشار واسع في المنطقة الشمالية حيث تتواجد في ستة بلديات من بين ثمانية بلديات، وفي المرتبة الأخيرة صناعة النسيج بوحدة صناعية واحدة موجودة ببلدية خليل مع غياب كلي لصناعة الإلكترونيك، ومن خلال هذه المعطيات فإن توزيع الوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الشمالية يشهد تباين في التوزيع من بلدية إلى أخرى وانعدامها في بعض البلديات، ومن جهة أخرى الوحدات الصناعية الأكثر انتشارا هي وحدات صناعة مواد البناء



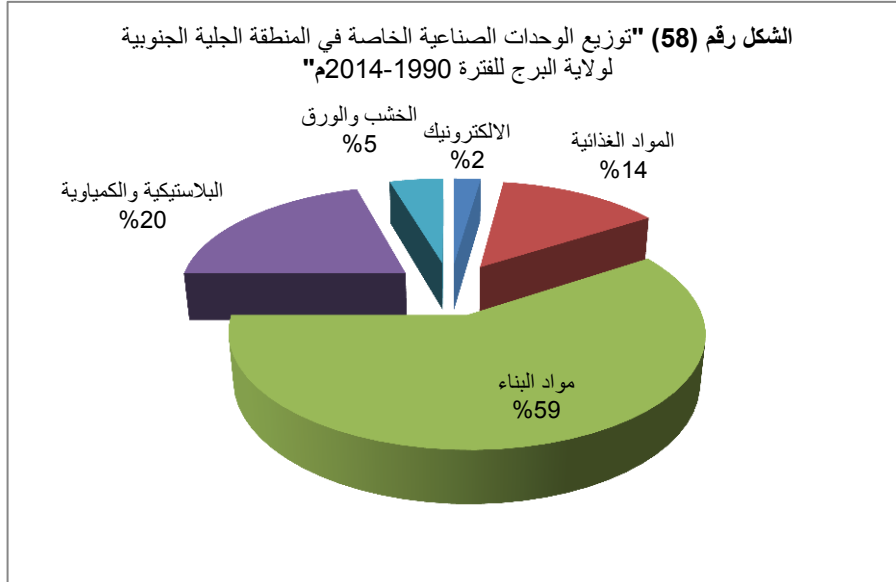
- المنطقة السهلية الوسطى:

من خلال معطيات الشكل رقم (57)، و الخريطة رقم (43) نلاحظ تواجد الوحدات الصناعية الخاصة في جميع بلديات المنطقة السهلية الوسطى وتنوع في نشاط الوحدات الصناعية الخاصة على مستوى المنطقة السهلية، ففي المرتبة الاولى بلدية البرج بـ 252 وحدة صناعية بنسبة 78.75%، وفي المراتب الاخيرة كل من بلدية تكستير وعين تاسرة بمشروعين، و فيما يخص توزيع الوحدات الصناعية حسب الانشطة نجد في المرتبة الأولى صناعة مواد البناء بـ 119 وحدة صناعية خاصة منتشرة في جميع البلديات وفي المرتبة الاخيرة صناعة الخشب والورق بـ 19 وحدة متواجد تقريبا كلها في بلدية البرج، ومن خلال هذه المعطيات نستنتج ما يلي، تركز أغلب الوحدات الصناعية الخاصة ببلدية البرج حيث اصبحت تمثل قطب صناعي هام وتخصصها في الصناعة الإلكترونية، إنتشار الصناعات الخاصة في جميع بلديات المنطقة السهلية نظرا للإمكانيات المتوفرة من طرق ومواصلات واسواق، تباين في توزيع الوحدات الصناعية الخاصة من بلدية إلى أخرى، فحسب معطيات الخريطة رقم (43)، فإن أغلب البلديات التي تشهد ديناميكية في القطاع الخاص الصناعي تتواجد بالقرب من عاصمة الولاية وهي بلدية البرج من بين هذه البلديات، بلدية العناصر، الحمادية، وبلدية اليشير



- المنطقة الجبلية الجنوبية:

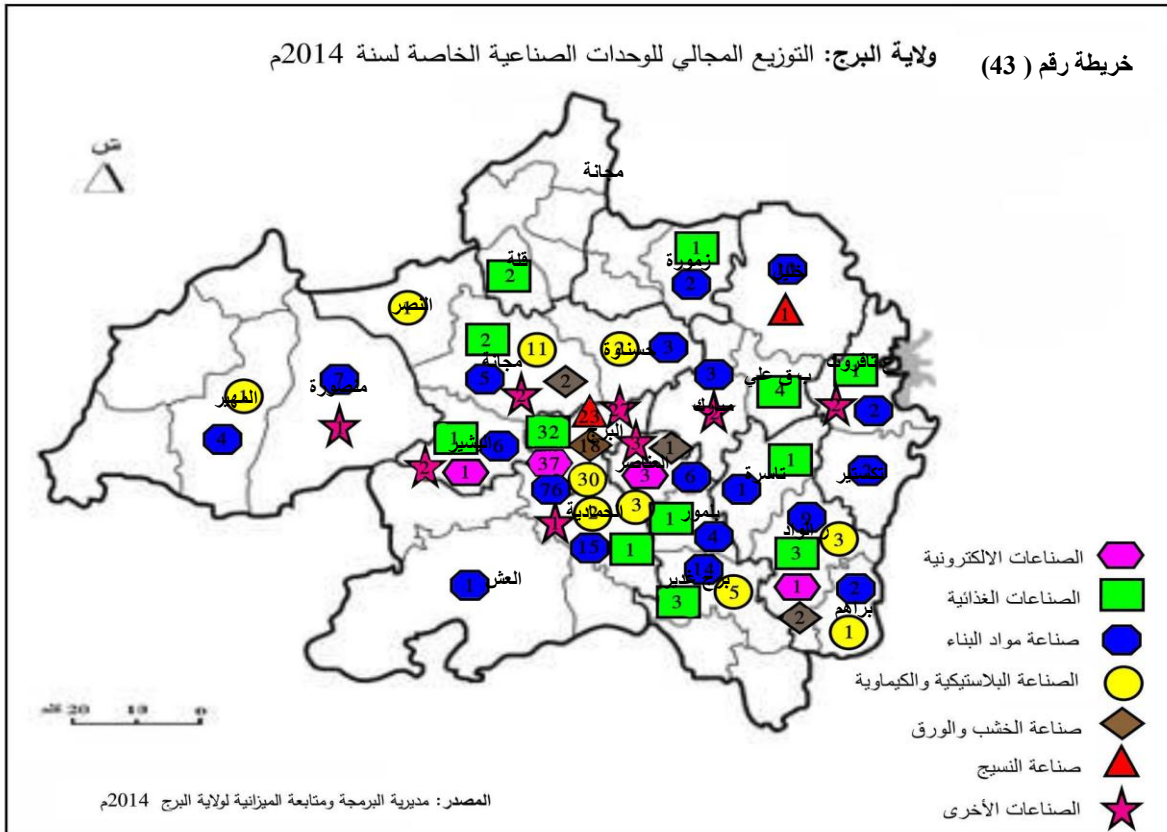
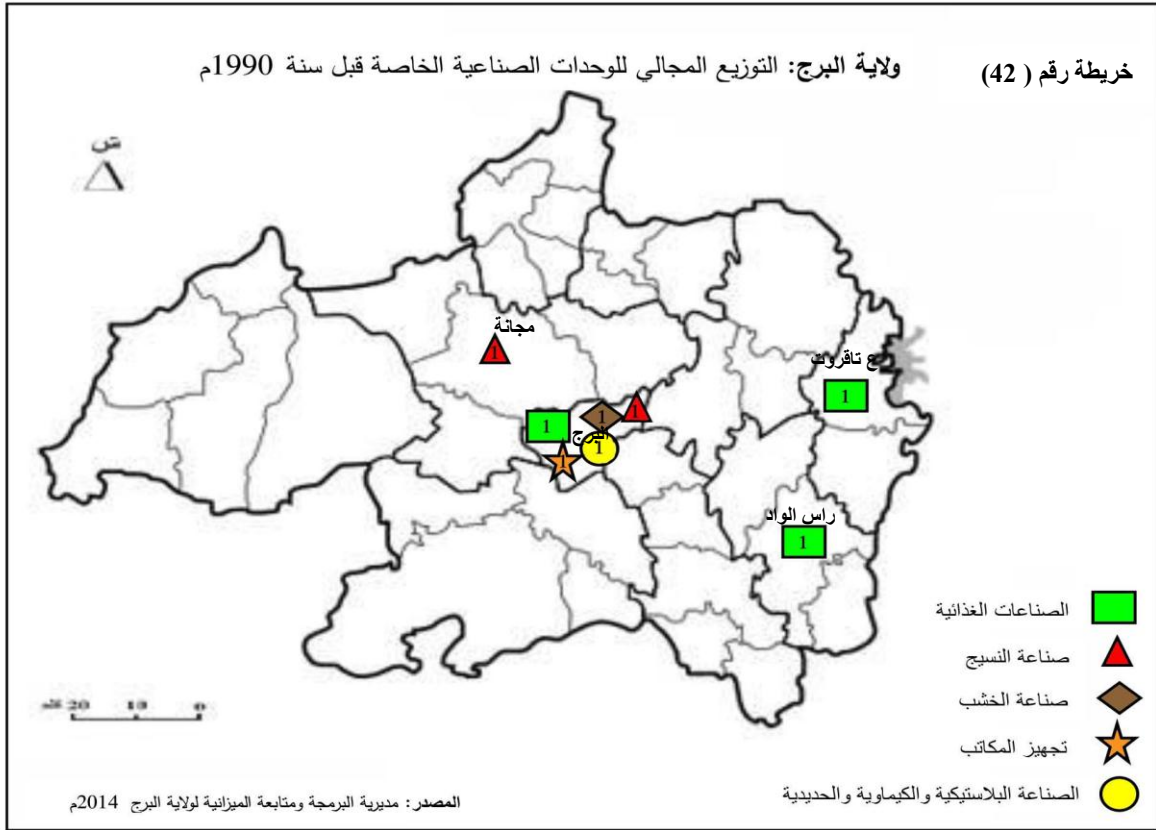
من خلال معطيات الشكل رقم (58)، والخريطة رقم (43)، نلاحظ تركيز أغلب الوحدات الصناعية الخاصة في بلدية راس الواد وبرج غدير وهما من أقدم بلديات ولاية البرج، إنتشار الصناعات الخاصة في أربعة بلديات فقط ما يعني عدم التوازن في توزيع النشاطات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الجنوبية وتهميش لبعض، وجود أربعة نشاطات فقط على مستوى هذه المنطقة، و فيما يخص توزيع الوحدات الصناعية حسب الانشطة نجد في المرتبة الأولى صناعة مواد البناء بـ 26 وحدة صناعية خاصة و في المرتبة الاخيرة الصناعة الإلكترونية بوحدة واحد تتواجد في بلدية راس الواد



جول رقم (52) " توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب البلديات و طبيعة النشاط الصناعي لولاية البرج 1990-2014م"

المناطق الجغرافية	البلديات	إلكترونيك	مواد غذائية	مواد البناء	البلاستيكية والكميائية	الخشب والورق	النسيج	اخرى	المجموع
المنطقة السهلية الوسطى	البرج	37	41	76	30	18	23	27	252
	عين تافروت	-	01	02	-	-	-	02	05
	عين تاسرة	-	01	01	-	-	-	-	02
	بلمور	-	01	04	-	-	-	-	05
	بيرقاصد علي	-	-	04	-	-	-	-	04
	اليشير	01	01	06	-	-	-	02	10
	سيدي مبارك	-	-	03	-	-	-	02	05
	تكستير	-	-	02	-	-	-	-	02
	العناصر	03	-	06	03	01	-	03	16
	الحمادية	-	01	15	02	-	-	01	19
	المجموع	41	46	119	35	19	23	37	320
	المنطقة الجبلية الجنوبية	راس الواد	01	03	09	03	02	-	-
برج غدير		-	03	14	05	-	-	-	22
العش		-	-	01	-	-	-	-	01
أولاد براهيم		-	-	02	01	-	-	-	03
المجموع		01	06	26	09	02	-	-	44
المنطقة الجبلية الشمالية	برج زمورة	-	01	02	-	-	-	-	03
	قلة	-	02	-	-	-	-	-	02
	ثنية النصر	-	-	-	01	-	-	-	01
	المهير	-	-	04	01	-	-	-	05
	حسناوة	-	-	03	02	-	-	-	05
	خليل	-	-	10	-	-	01	-	11
	منصورة	-	-	07	-	-	-	01	08
	مجانة	-	02	04	06	02	-	08	22
	المجموع	00	05	30	10	02	01	09	57
المجموع الكلي	42	57	175	54	23	24	46	421	

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م



هـ- توزيع عدد عمال القطاع الصناعي الخاص حسب البلديات و طبيعة النشاط الصناعي لولاية البرج

للفترة 1990م-2014م:

جدول رقم (53) " توزيع عدد عمال القطاع الصناعي الخاص حسب البلديات وطبيعة النشاط الصناعي لولاية البرج 1990-2014م"

المجموع	اخرى	النسيج	الخشب والورق	البلاستيكية والكميائية	مواد البناء	مواد غذائية	إلكترونيك	البلديات	المناطق الجغرافية	
8370	156	154	55	563	1343	1087	5012	البرج	المنطقة السهلية الوسطى	
146	132	-	-	-	10	04	-	عين تافروت		
63	-	-	-	-	34	29	-	عين تاسرة		
09	-	-	-	-	06	03	-	بلمور		
07	-	-	-	-	07	-	-	بيرقاصد علي		
89	11	-	-	-	31	11	36	البيشير		
161	26	-	-	-	135	-	-	سيدي مبارك		
02	-	-	-	-	02	-	-	تكستير		
156	09	-	01	17	28	-	101	العناصر		
35	01	-	-	05	25	04	-	الحمادية		
9038	335	154	56	585	1621	1138	5149	المجموع		
55	-	-	03	06	31	12	03	راس الواد		المنطقة الجبلية الجنوبية
117	-	-	-	08	106	03	-	برج غدير		
04	-	-	-	-	04	-	-	العش		
10	-	-	-	05	05	-	-	أولاد براهيم		
186	00	00	03	19	146	15	03	المجموع		
05	-	-	-	-	03	02	-	برج زمورة	المنطقة الجبلية الشمالية	
07	-	-	-	-	-	07	-	قلة		
01	-	-	-	01	-	-	-	ثنية النصر		
12	-	-	-	01	11	-	-	المهير		
24	-	-	-	07	17	-	-	حسناوة		
26	-	-	-	-	26	-	-	خليل		
32	02	01	-	-	29	-	-	منصورة		
118	36	-	10	57	09	06	-	مجانة		
225	38	01	10	66	95	15	00	المجموع		
9449	373	155	69	670	1862	1168	5152	المجموع الكلي		

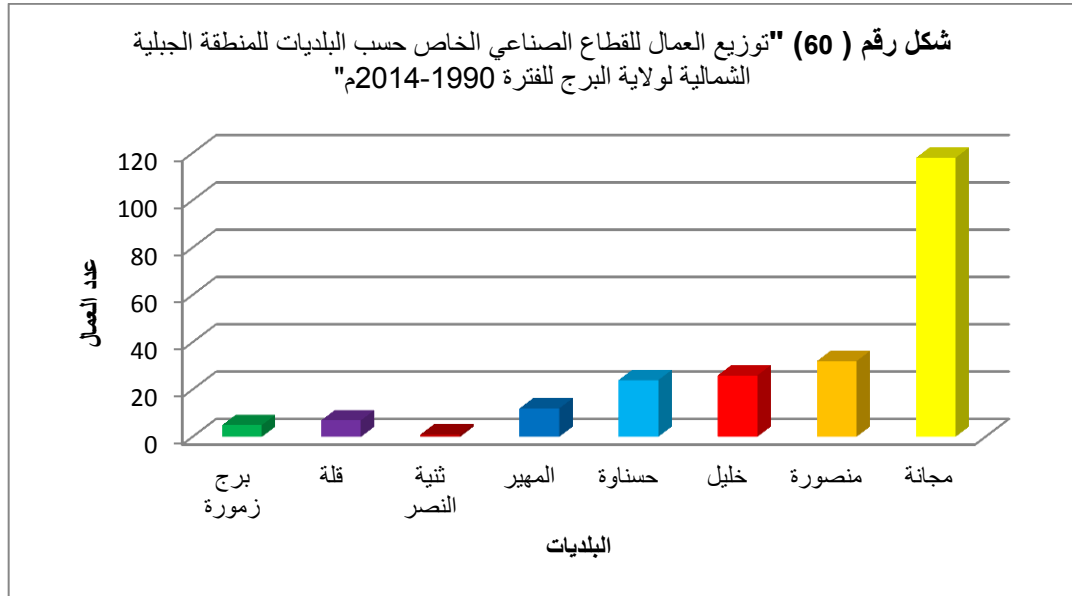
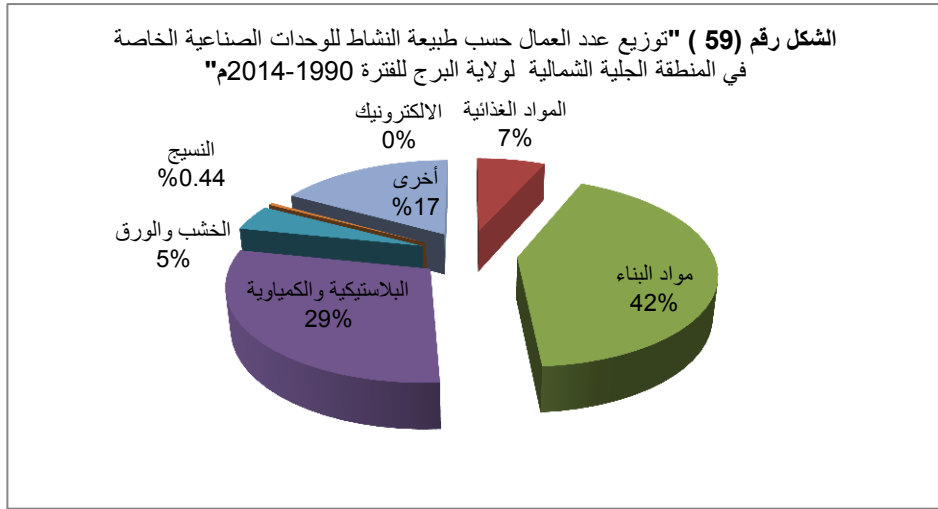
المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

- المنطقة الجبلية الشمالية:

بلغ عدد عمال الوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الشمالية 225 عامل بنسبة 2.38% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي الخاص، موزعين على 6 قطاعات كما يلي، الجدول رقم (53) والخريطة رقم (44)، منهم 95 عامل في صناعة مواد البناء بنسبة 42.22%، وفي المرتبة الثانية 66 عامل في صناعة المواد البلاستيكية والكميائية بنسبة 29.33%، و 38 عامل في الصناعات الأخرى بنسبة 16.88%، و 15 عامل في المواد الغذائية بنسبة 6.66%، و 10 عمال في صناعة الخشب والورق، وعامل واحد في صناعة النسيج، ويرجع أسباب هذا الترتيب في اليد العاملة حسب عدد الوحدات الصناعية الخاصة ففي المنطقة الشمالية فإن صناعة مواد البناء تحتل المرتبة الأولى بـ 30 وحدة

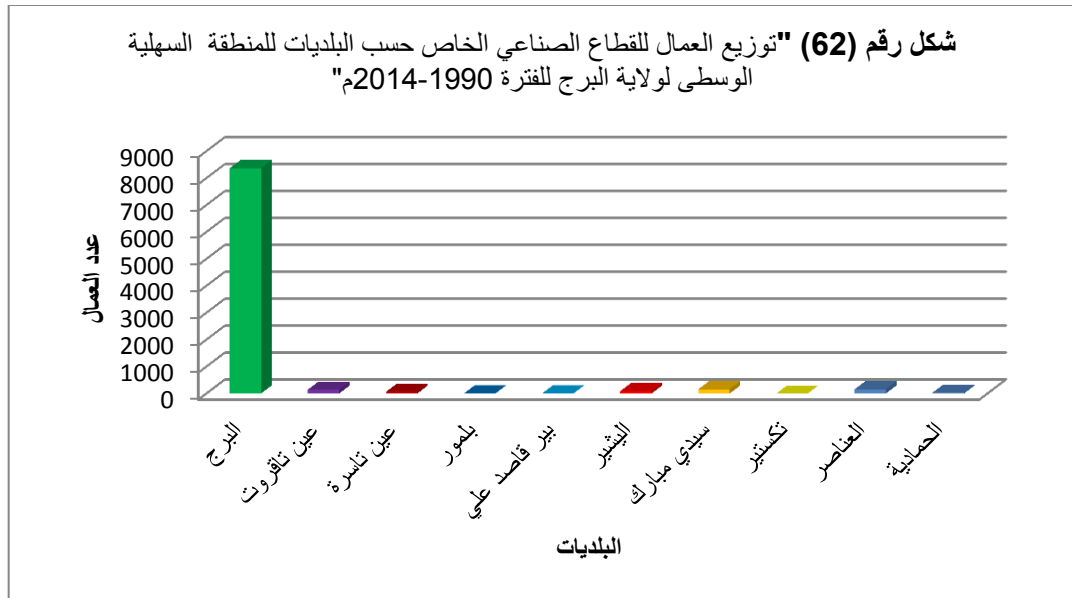
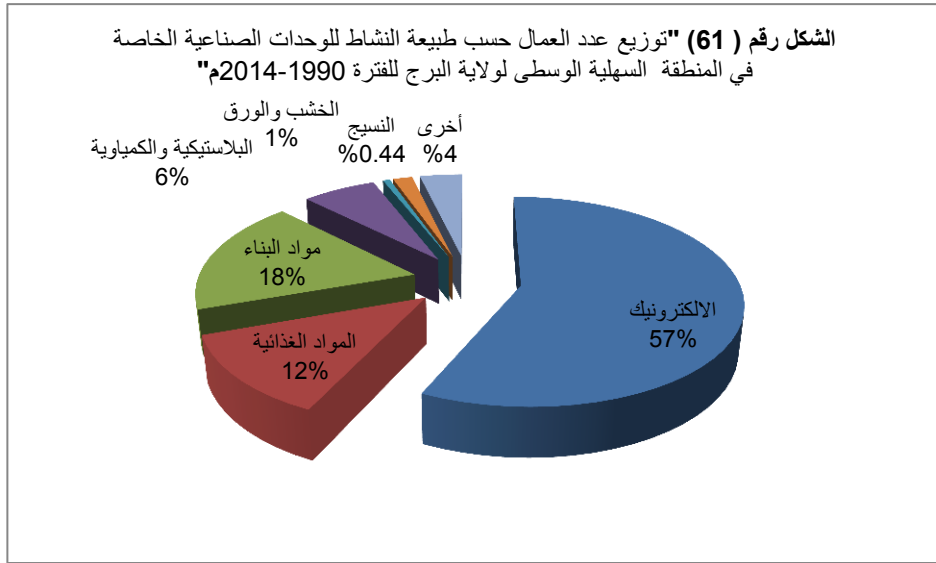
فأستوعبت هذه الصناعة اكبر يد عاملة من بين الصناعات الأخرى، ومن جهة أخرى فإن عدد العمال يختلف من بلدية لأخرى الشكل رقم (60) والخريطة رقم (45) حسب عدد الوحدات الصناعية فأكبر عدد للعمال نجده في بلدية مجانة بـ 118 عمال بنسبة 52.55%، والتي تحتوي على 22 وحدة صناعية خاصة بينما بلغ اقل عدد من العمال في بلدية ثنية النصر بعامل واحد فيما تختلف باقي البلديات في عدد العمال

حسب الوحدات الصناعية المتواجدة فيها



- المنطقة السهلية الوسطى:

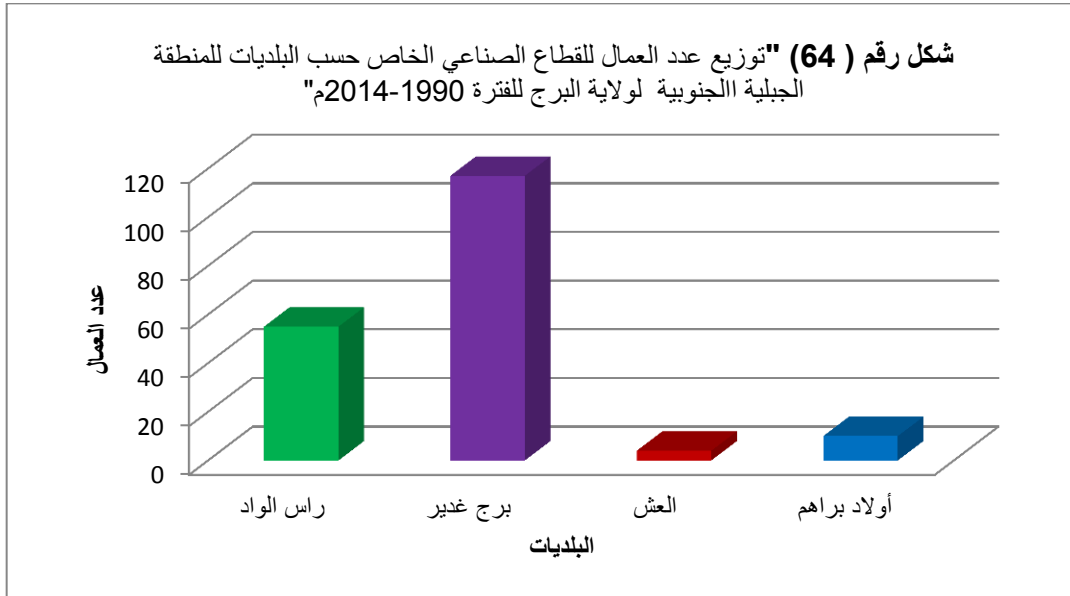
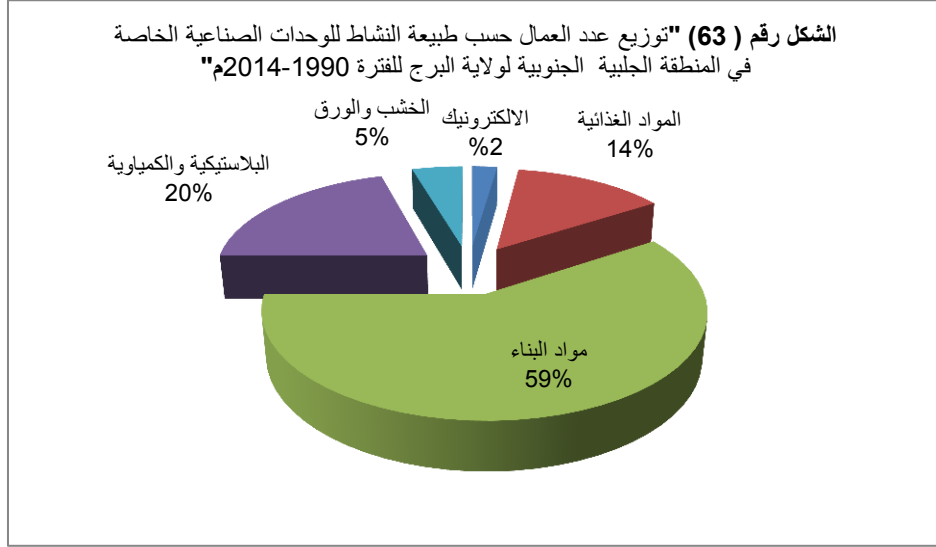
بلغ عدد عمال الوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الشمالية 9038 عامل بنسبة 95.65% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي الخاص، موزعين على 7 قطاعات كما يلي، الجدول رقم (53) والشكل رقم (61)، منهم 5149 عامل في الصناعة الإلكترونية بنسبة 57.97%، وفي المرتبة الثانية 1621 عامل في صناعة مواد البناء بنسبة 17.93%، و 1138 عامل في الصناعات الغذائية بنسبة 12.59%، و 585 عامل في المواد البلاستيكية والكميائية بنسبة 6.47%، و 335 عامل في الصناعات الأخرى بنسبة 3.70%، و 154 عامل واحد في صناعة النسيج بنسبة 1.70% وفي المرتبة الأخيرة صناعة الخشب والورق أين استوعبت 56 عامل بنسبة 0.63%، وبالنسبة للبلديات الشكل رقم (62) والخريطة رقم (45)، نجد في المرتبة الأولى بلدية البرج بـ 8370 عامل بنسبة 92.60%، منها 5012 عامل في الصناعة الإلكترونية 1343 عامل في صناعة مواد البناء و 1087 عامل في صناعة المواد الغذائية و 563 عامل في الصناعة البلاستيكية والكميائية، وفي المرتبة الثانية من حيث عدد العمال نجد بلدية سيدي مبارك بـ 161 عامل بنسبة 1.78%، منهم 135 عامل في صناعة مواد البناء، وفي المرتبة الثالثة نجد بلدية العناصر بـ 156 عامل بنسبة 1.72%، منهم 101 عامل في الصناعة الإلكترونية، وفي المرتبة الرابعة بلدية عين تاقروت بـ 146 عامل بنسبة 1.61%، منهم 132 عامل في الصناعات الأخرى وفي المرتبة الخامسة بلدية اليشير بـ 89 عامل بنسبة 0.98% منهم 36 عامل في الصناعة الإلكترونية، و المراتب الخيرة نجد كل من بلدية بلمور بـ 07 عامل في صناعة مواد البناء، وبلدية تكستير بعاملين في صناعة مواد البناء، وانطلاقا من هذه المعطيات فإن بلدية البرج تساهم بتوظيف أكبر عدد من العمال، خاصة في الصناعة الإلكترونية

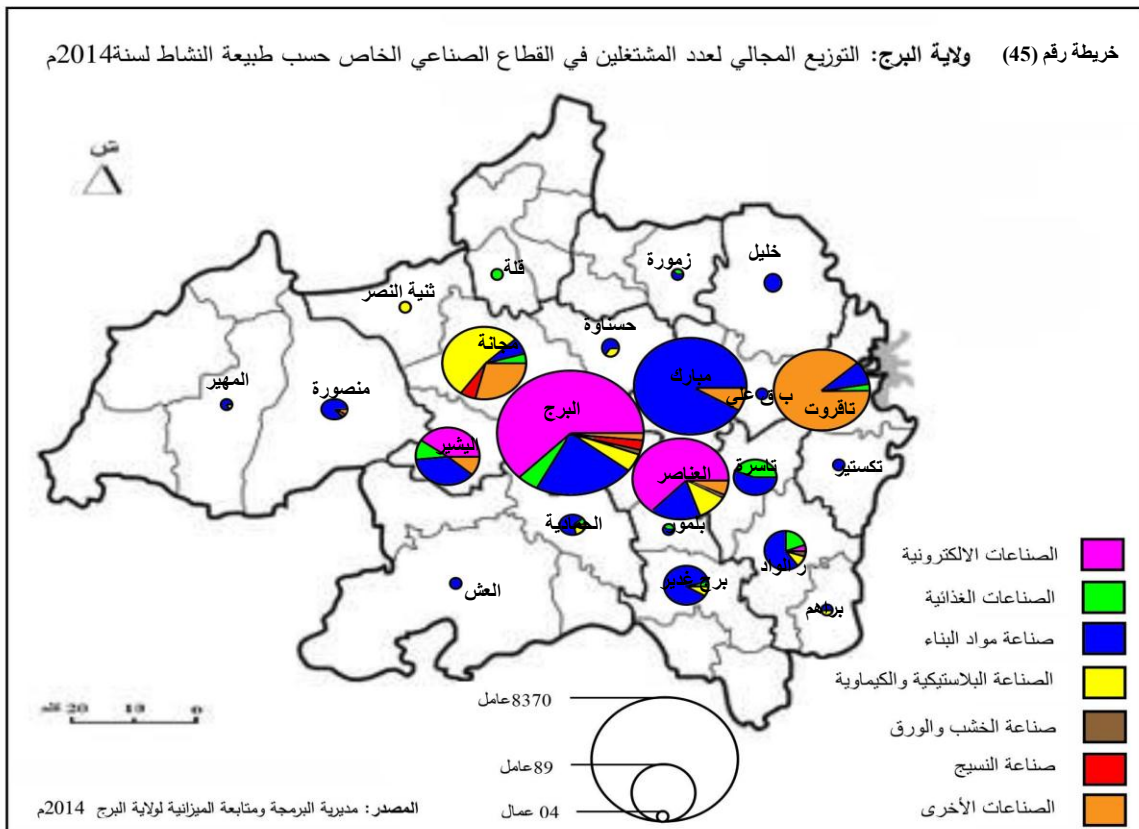
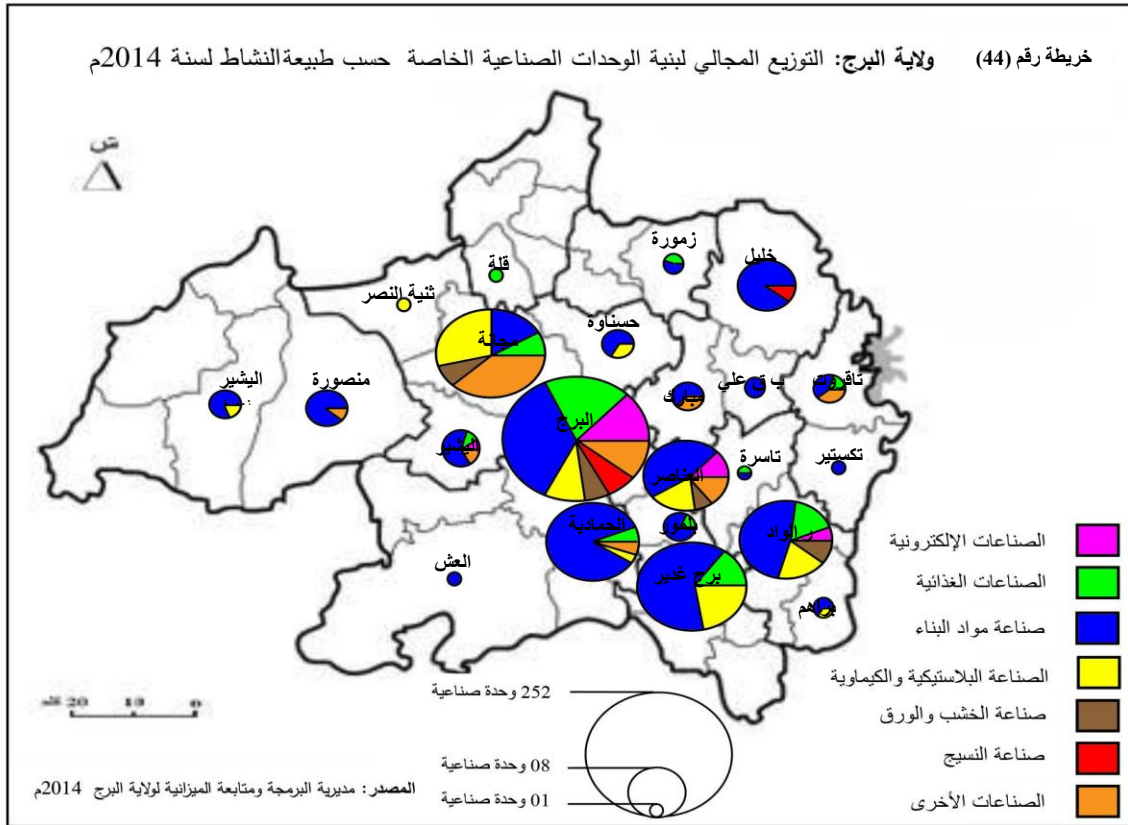


- المنطقة الجبلية الجنوبية:

بلغ عدد عمال الوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الجنوبية 186 عامل بنسبة 1.96% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي الخاص، موزعين على 05 قطاعات كما يلي، الجدول رقم (53) والخريطة رقم (45)، منهم 26 عامل في صناعة مواد البناء بنسبة 78.49%، وفي المرتبة الثانية 19 عامل في صناعة المواد البلاستيكية والكيميائية بنسبة 10.21%، و 15 عامل في الصناعات الغذائية بنسبة 8.06%، و 03 عمال في الصناعة الإلكترونية بنسبة 1.61%، و 03 عمال في صناعة الخشب والورق، بنسبة 1.61%، ومن جهة أخرى فإن عدد العمال يختلف من بلدية لأخرى حسب عدد الوحدات

الصناعية فأكثر عدد للعمال نجده في بلدية برج غدير بـ 117 عامل بنسبة 62.90%، منهم 106 عامل في صناعة مواد البناء و في المرتبة الثانية بلدية راس الواد بـ 55 عامل بنسبة 29.56%، وفي المرتبة الثالثة بلدية أولاد براهيم بـ 10 عمال بنسبة 5.37%، وفي الأخير بلدية العش بـ 04 عمال بنسبة 2.15% حيث تختلف البلديات في عدد العمال فيما بينها حسب الوحدات الصناعية المتواجدة فيها





II-5-3- المناطق الصناعية ومناطق النشاطات في ولاية البرج:

أ- وضعية المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات في ولاية البرج قبل 1990 م :

- المنطقة الصناعية:

تقع المنطقة الصناعية لولاية البرج في الجهة الجنوبية الغربية من البلدية ، تقدر مساحتها 18 هكتار يحدها من الشمال خط السكة الحديدية ، شرقا الطريق الوطني رقم 45 الذي يربط البرج والمسيلة ويقدر عدد المؤسسات العمومية المتواجدة في المنطقة الصناعية 5 وتتمثل في (ANABIB ، ECOTEX ،

(ERIAD،COBBA ،ENEPAC

- مناطق النشاطات :

مناطق النشاطات المدروسة في تلك الفترة والقابلة لاستيعاب النشاطات كانت كالتالي

جدول رقم (54) "توزيع مناطق النشاطات في ولاية البرج قبل 1990م"

المنطقة	المساحة(هـ)	نسبة الانجاز %	المنطقة	المساحة(هـ)	نسبة الإنجاز
المنصورة	7.8	60	البرج	24.62	100
عين تاسرة	6.6	70	برج غدير	8.76	100
سيدي مبارك	10.50	40	بلمور	2.56	100
العناصر	8.45	50	مجانة	4.43	100
عين تافرزت	3.67	100	راس الواد	28.77	100

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

عكس المنطقة الصناعية فإن مناطق النشاطات تتوزع على 10 بلديات، فحسب المساحة نجد بلدية البرج في المرتبة الأولى بـ24.62 هكتار، لأنها تعد مركز الولاية وتعرف حركة كبيرة وعدد السكان يلعب دور كذلك، في المرتبة الثانية برج غدير حيث تقدر منطقة النشاطات بها 18.76 هكتار وأنجزت 100% فبرج غدير تعتبر من البلديات التي تحظى بتنمية جيدة وفي المرتبة الأخيرة منطقة بلمور بـ2.56 هكتار ،وتختلف نسب الانجاز ،حيث وصلت إلى 100 % في أربع بلديات وهي البرج ، برج غدير ، بلمور ، مجانة في حين بلغت نسبة الأشغال في باقي البلديات ما بين 40% إلى 70% ،ونلاحظ

كذلك من خلال هذه المعطيات أن مناطق النشاطات موزعة في المنطقة السهلية، وعلى البلديات القريبة من مقر الولاية وهي بلدية البرج وغياب كلي لباقي البلديات

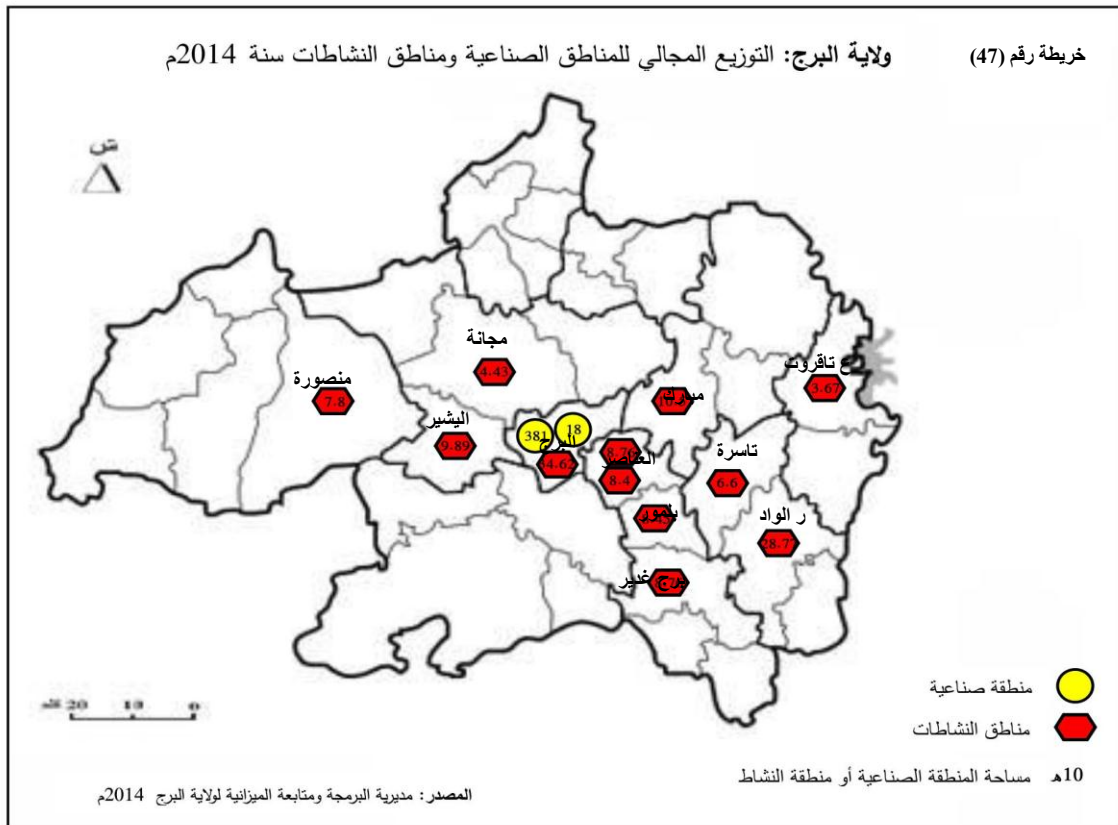
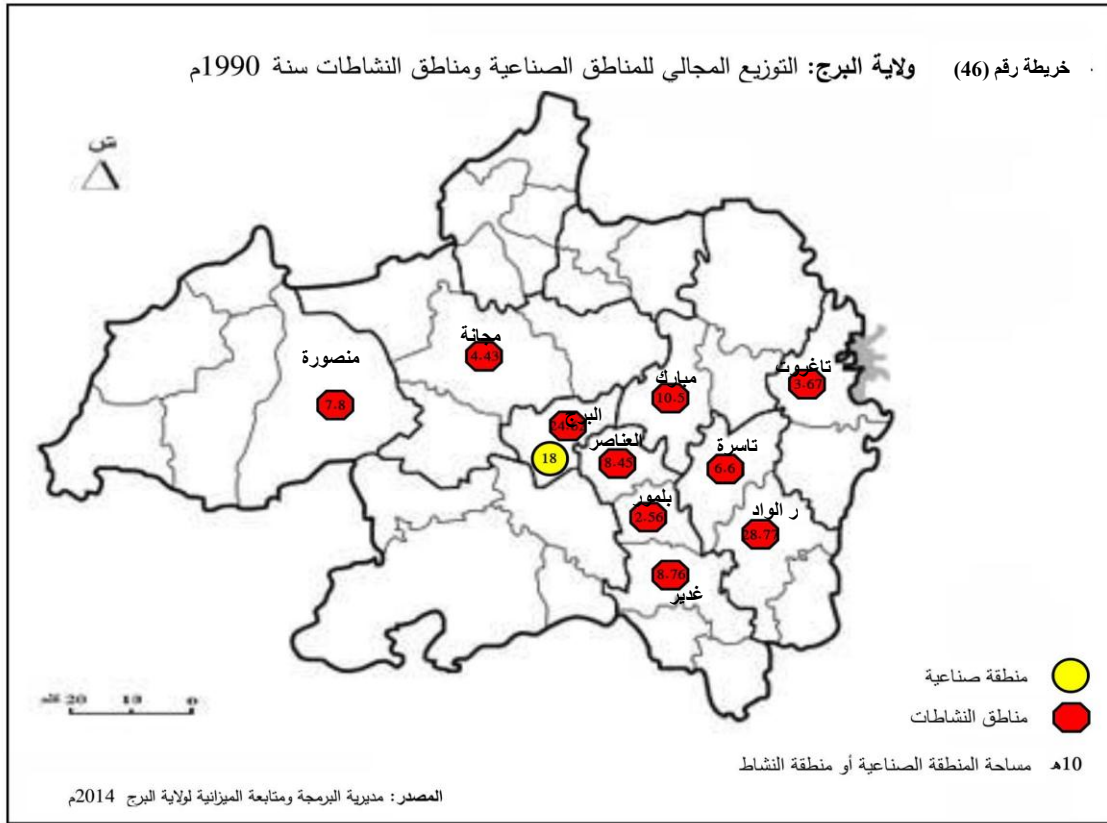
ب- المنطقة الصناعية الجديدة ومناطق النشاطات:

- المنطقة الصناعية الجديدة لولاية البرج:

تقدر مساحتها بـ 381 هكتار، تتوفر على 384 قطعة بمساحة متوسطة قدرها 5500 متر مربع تم تجهيزها و هيكلتها سنة 2010م، تعمل على توفير 15000 منصب شغل مباشر و 20000 منصب عمل مؤقت تمت تسويتها وتجهيتها بغلاف مالي قدره 22 مليار سنتيم، والهدف من هذه المنطقة الصناعية محاولة مواكبة تطور النشاط الصناعي والتجاري للمنطقة وتحقيق طلبات المستثمرين بالاضافة الى امتصاص البطالة

- توزيع مناطق النشاطات في ولاية البرج للفترة 1990-2014م:

تمت برمجة ثلاث مناطق للنشاطات في الفترة 1990-2014م، الاولى في بلدية البرج بمساحة قدرت بـ 11 هـ موزعة على 100 قطعة حيث متوسط القطعة الواحدة 2640م، توجد بها وحدات الالكترونيك، المنطقة الثانية تتواجد في بلدية اليشيربالقرب من الطريق الوطني رقم 05، تتربع على مساحة 9.89 هـ مقسمة إلى 20 قطعة (7.8 هـ مخصصة للخدمات والتجهيزات، 1.8 هـ خاصة للطرق)، المنطقة الثالثة تتواجد في بلدية العناصر، تتربع على مساحة 8.4 هـ مقسمة إلى 43 قطعة



خلاصة الفصل الثاني

شهد القطاع الصناعي في ولاية البرج مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى قبل سنة 1990م، أين نلاحظ سيطرة القطاع الصناعي العمومي الذي كان يضم 12 وحدة صناعية منها 3 وحدات للصناعة الغذائية و 4 وحدات للصناعات البلاستيكية والكميائية و 3 وحدات لصناعة مواد البناء و وحدتين لصناعة النسيج ووحدة لصناعة الخشب ومن جهة أخرى يشغل القطاع العمومي في هذه المرحلة 3148 عامل، هذه الوحدات موزعة على 05 بلديات منها 9 وحدات في بلدية البرج وواحدة في بلدية سيدي مبارك (المنطقة السهلية) و وحدتان في بلدية مجانة (المنطقة الجبلية الشمالية)، ووحدة براس الواد، أما فيما يخص القطاع الخاص نجد 9 وحدات صناعية، 6 منها في بلدية البرج ووحدة في بلدية عين تاقروت ووحدة في بلدية مجانة ووحدة في بلدية راس الواد ويشغل القطاع الخاص في هذه المرحلة 259 عامل وفي المرحلة الثانية بعد 1990م سجل القطاع الصناعي عدة تحولات في الولاية، حيث تقلص عدد الوحدات الصناعية في القطاع العمومي إلى 6 وحدات صناعية أغلبها في بلدية البرج وتقلص عدد العمال إلى 1028 عامل، ومن جهة أخرى نلاحظ توسع القاعدة الصناعية للقطاع الخاص، حيث انتقل عدد الوحدات الصناعية إلى 421 وحدة صناعية ويساهم بتشغيل 9449 عامل، ومن مميزات القطاع الصناعي الخاص في الولاية، تنوع في الصناعات وبروز الصناعات الإلكترونية، تركز معظم الوحدات الصناعية في المنطقة السهلية بـ 320 وحدة مقابل 57 وحدة في المنطقة الجبلية الشمالية و 44 في المنطقة الجبلية الجنوبية، إنتشار الوحدات الصناعية الخاصة على كامل إقليم الولاية، توسيع المنطقة الصناعية في بلدية البرج وإضافة مناطق نشاطات أخرى في بعض البلديات، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن ولاية البرج أصبحت ولاية صناعية بإمتياز خاصة بعد ظهور الصناعات الإلكترونية مثل (مؤسسة كندور، مؤسسة سامسونغ) و إنجاز مناطق النشاطات

الفصل الثالث: الخدمات والهياكل القاعدية

تندرج الأنشطة الخدمية" ضمن قطاع الخدمات، (Secteur tertiaire) و قد ظهر مفهومها من خلال أبحاث a. Fischer sk سنة 1934م ثم طور هذا المفهوم c.clarck سنة 1940 و أصبحت الأنشطة الخدمية تدل على كل الأنشطة الغير المنتجة بشكل مباشر و التي تطورت مع نمو المدن، و هي الأنشطة المقدمة للخدمات و على أساسها تحدد المراكز الخدمية المهيكلة لشبكة الخدمات، و ينتج عن ذلك تدفقات متعددة الاتجاهات مما يعكس وجود نمط آخر للتنظيم المجالي¹.

وفي هذا الفصل سنحاول دراسة الأنشطة الخدمية المتمثلة في التجارة، التجهيزات الخدمية، الطرق والنقل

II-6-1- الخدمات التجارية:

للنشاط التجاري دور هام في تنظيم المجال وهيكلته، والنشاط التجاري يعمل على تثبيت السكان وغيابه عامل طرد سكاني ووجوده عامل جذب سكاني، والنشاط التجاري له نفوذ حتى خارج مجال تواجد هذا النشاط التجاري، إذن فالنشاط التجاري له قيمة كبيرة في المجال الريفي والحضري

أ- توزيع المحلات حسب المجموعات التجارية:

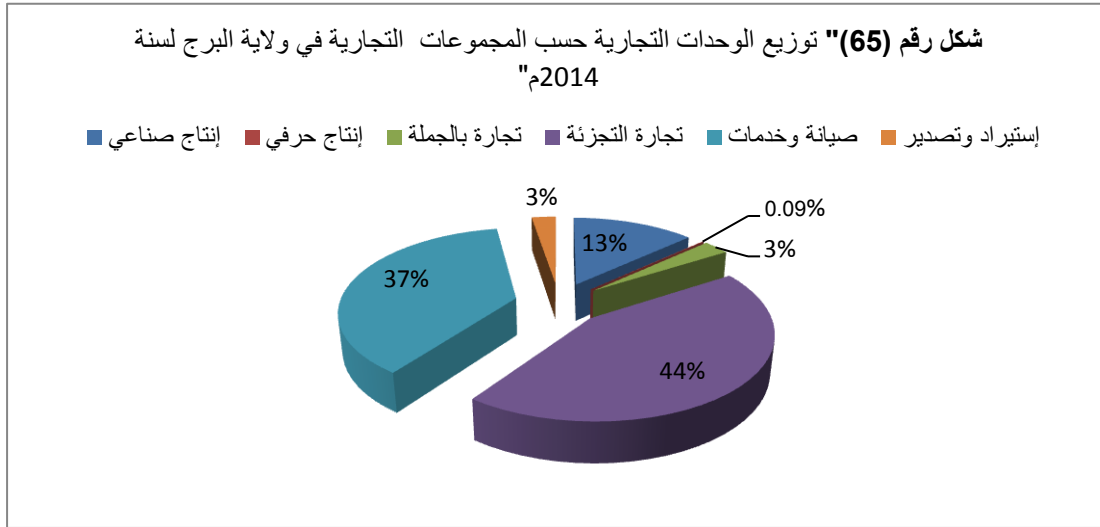
جدول رقم (55) " توزيع الوحدات التجارية حسب المجموعات التجارية في ولاية البرج لسنة 2014م "

المجموع	إستراد وتصدير	صيانة وخدمات	تجارة بالتجزئة	تجارة بالجملة	تجارة حرفية	إنتاج صناعي	نوع النشاط
29181	764	10918	12803	821	27	3848	العدد
100	2.61	37.41	43.87	2.81	0.09	13.18	النسبة %

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

¹ فؤاد بن غضبان: دور شبكات الخدمات في التنظيم المجالي بولاية عنابة والطارف، رسالة دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم

الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة1، 2009م، ص118



حسب معطيات الجدول رقم (55) والشكل رقم (65)، بلغ مجموع الوحدات التجارية في ولاية البرج 29181 وحدة موزعة على خمسة مجموعات من الأنشطة التجارية، ففي المرتبة الأولى نجد التجارة بالتجزئة والتي قدر عددها بحوالي 12803 وحدة تجارية تمثل 43.87%، و هذا النشاط يشمل عدة أنشطة تجارية أخرى منها مواد غذائية عامة، خضر وفواكه، خباز، مطعم، ألبسة وأحذية، فهذا النوع من الأنشطة واسع الانتشار ويوجد في جميع بلديات الولاية، ولا يمكن للسكان الاستغناء على هذا النوع من التجارة لأنه مرتبط بقضاء حاجياتهم اليومية، وفي المرتبة الثانية الصيانة والخدمات بـ 10918 بنسبة 37.41%، وهذا النوع كذلك يضم عدة أنشطة فرعية مثل غاز البوتان، إصلاح الراديو والتلفاز مواد البناء، فهو واسع الانتشار لأنه يغطي أكبر عدد من السكان يوميا، وينتشر على مستوى بلديات الولاية ككل لذا يحتل المرتبة الثانية من حيث العدد، وفي المرتبة الثالثة وبعدد 3848 نشاط تجاري متخصص في تجارة المنتج الصناعي أي بنسبة 13.18% وهذا النوع من النشاط يضم محلات بيع المواد الكهرومنزلية، الالكترونية، المصاييح، وبالنظر إلى عددها في المنطقة فهو عدد مرتفع لأن ولاية البرج مؤخرا أصبحت تشكل أحد الأقطاب الصناعية في الشرق الجزائري، فمن نتائج الاستثمار في هذه المنطقة انتشار الوحدات الصناعية الخاصة وتطور نشاط حركة التجارة، وتشجيع الدولة على هذا النوع من النشاط، وفي المرتبة الرابعة نجد التجارة بالجملة والتي بلغ عددها 821 بنسبة 2.81% والتي توفر

هي كذلك نوع من الخدمات، ثم مؤسسات الاستيراد والتصدير والتي بلغ عددها 764 بنسبة 2.61% وهو عدد معتبر ومنطقي بالنظر لكثافة النشاط الصناعي ووجود مؤسسات ذات طابع وطني ودولي وفي المرتبة الأخيرة النشاط الحرفي والذي يقدر بـ 27 وحدة تجارية بنسبة 0.09% وهذا النشاط مرتبط بتوفر المواد الأولية والصناعات التقليدية أو مرتبط بالعادات والتقاليد للمنطقة لذا نجد النشاط التجاري في هذا القطاع قليل.

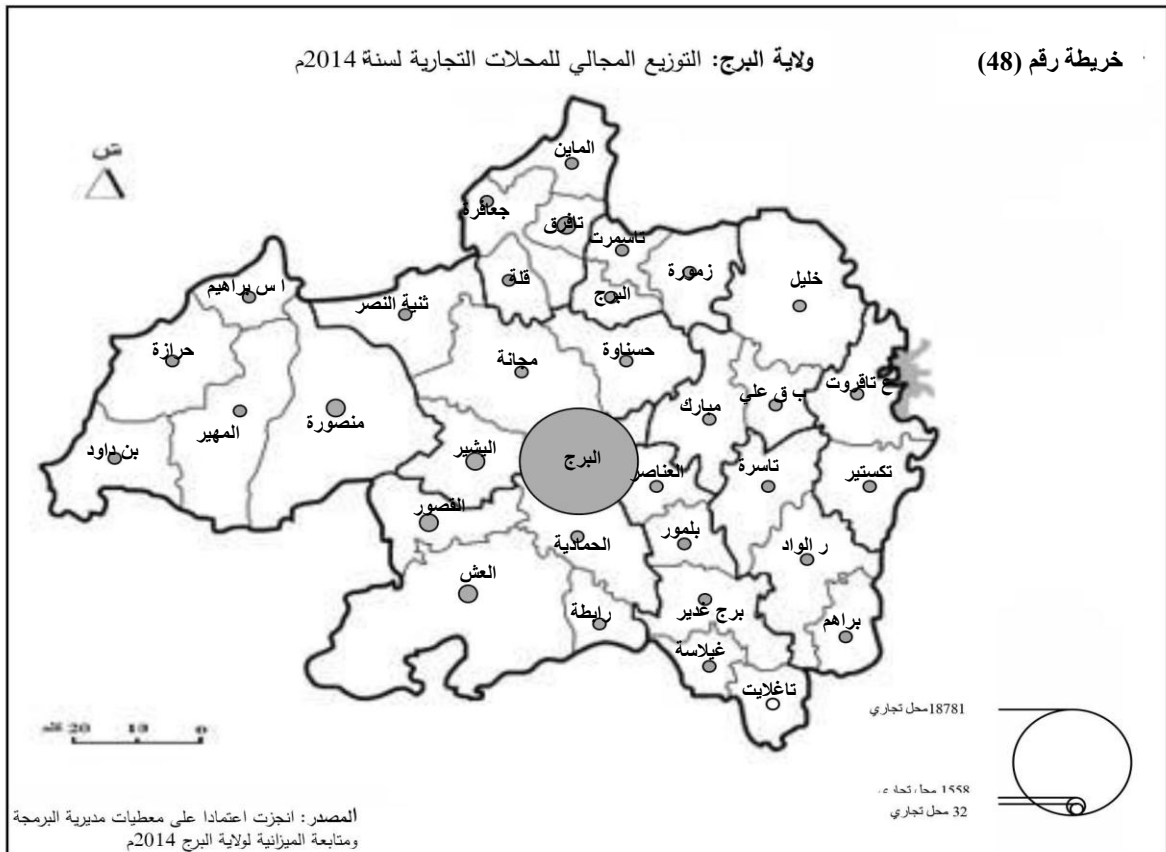
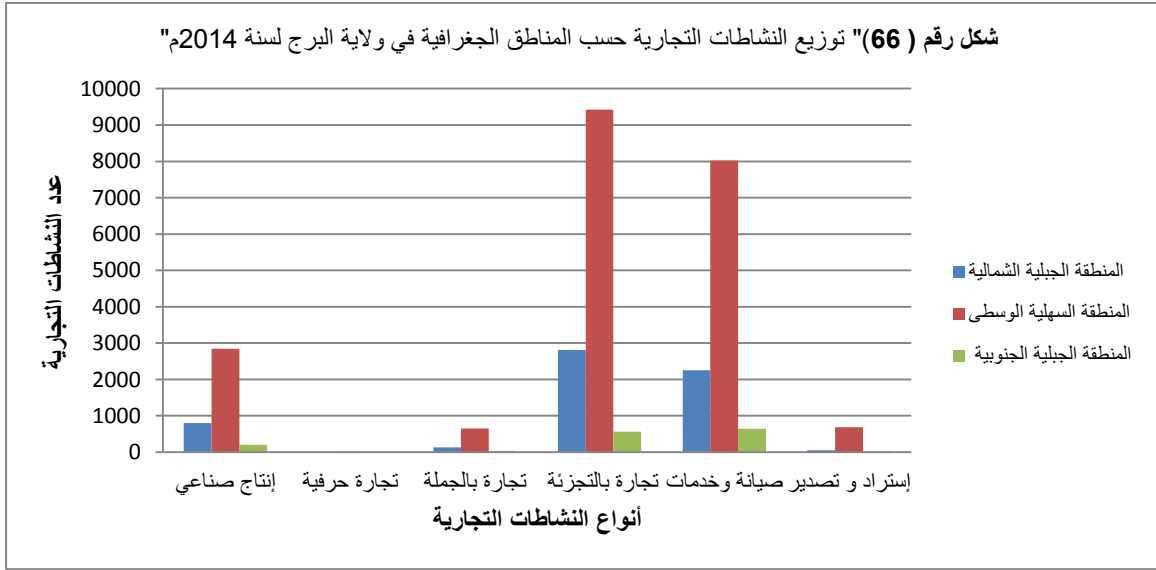
ب- توزيع النشاطات التجارية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م:

جدول رقم (56) "توزيع النشاطات التجارية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

المجموع		إستيراد وتصدير		خدمات		تجارة بالتجزئة		تجارة بالجملة		تجارة حرفية		تجارة إنتاج صناعي		
20.78%	6064	7.06%	54	20.65%	2255	21.97%	2813	15.83%	130	25.92%	07	20.91%	805	المنطقة الجبلية الشمالية
74.19%	21651	89.65%	685	73.49%	8024	73.59%	9423	79.90%	656	70.37%	19	73.90%	2844	المنطقة السهلية الوسطى
05.02%	1466	03.27%	25	05.85%	639	04.42%	567	04.26%	35	03.70%	01	5.17%	199	المنطقة الجبلية الجنوبية
100%	29181	100%	764	100%	10918	100%	12803	100%	821	100%	27	100%	3848	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (56) والشكل رقم (66)، نلاحظ أن المنطقة السهلية تسيطر على جميع الأنشطة التجارية بأشكالها المختلفة ففي المرتبة الأولى الاستيراد والتصدير بـ 89.65%، ثم تجارة الجملة بـ 79.90%، تجارة الانتاج الصناعي بـ 73.90%، التجارة بالتجزئة بـ 73.59%، الخدمات بـ 73.49%، وأخيرا تجارة حرفية بـ 70.37%، وانطلاقا من هذه المعطيات فإن المنطقة السهلية الوسطى في ولاية البرج تشهد حركة تجارية جد هامة، وهذا في جميع الأنشطة التجارية ويرجع أساسا إلى الاستثمار الخاص الذي حاول خلق مناخ تجاري يتعدى حدود الولاية بتنويع الاستثمارات ومن جهة أخرى توفر المواد التجارية، خاصة على محور المنطقة السهلية الوسطى



II-6-2- الخدمات التعليمية:

أ- الطور الابتدائي:

جدول رقم (57) " توزيع الهياكل التعليمية (الطور الابتدائي) حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

المناطق الجغرافية	عدد المدارس	%	عدد التلاميذ	%	عدد الأساتذة	%	عدد الأقسام	%	معدل التأطير	معدل إشغال القسم
المنطقة الجبلية الشمالية	186	41.51	20314	27.43	1144	33.20	1096	35.85	17.75	18.53
المنطقة السهلية الوسطى	149	33.25	38343	51.78	1492	43.90	1222	39.97	25.69	31.37
المنطقة الجبلية الجنوبية	113	25.22	15390	20.78	809	23.48	739	24.17	19.02	20.82
المجموع	448	100	74047	100	3445	100	3057	100	/	/

المصدر: مديرية التربية لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (57) والخريطة رقم (49)، بلغ عدد المدارس في الطور الابتدائي في ولاية البرج 448 مدرسة ابتدائية، منها 186 مدرسة في المنطقة الجبلية الشمالية و 149 مدرسة بالمنطقة السهلية الوسطى و 113 مدرسة بالمنطقة الجبلية الجنوبية، حيث نلاحظ تغطية شاملة للولاية بالمدارس الابتدائية وهذا الانتشار الواسع راجع لسياسة الدولة التي تدعم التنمية البشرية و كذلك إلى عدد سكان البلديات المكونة لولاية البرج، ومن جهة اخرى بلغ عدد الاقسام في الابتدائيات في الولاية 3057 قسم حيث نجد 1096 قسم في المنطقة الجبلية الشمالية بمعدل 18.53 تلميذ في القسم و 1222 قسم بالمنطقة السهلية الوسطى بمعدل 31.37 تلميذ في القسم و 739 قسم في المنطقة الجبلية الجنوبية، بمعدل 20.82 تلميذ في القسم، وفيما يخص عدد تلاميذ الطور الابتدائي، نجد 74047 تلميذ منها 20314 تلميذ في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 27.43%، و 38343 تلميذ في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 51.78%، و 16390 تلميذ في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 20.78%، ويؤطر التلاميذ ما يقارب 3057 أستاذ، و 1144 أستاذ في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 33.20% بمعدل 17.75 تلميذ للأستاذ و 1492 أستاذ في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 43.90% بمعدل 25.69 تلميذ لكل أستاذ، و 809 أستاذ في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 23.48%، بمعدل 19.02 تلميذ لكل أستاذ

الطور المتوسط:

جدول رقم (58) " توزيع الهياكل التعليمية (الطور المتوسط) حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

معدل إشغال القسم	معدل التأطير	%	عدد الاقسام	%	عدد الاساتذة	%	عدد التلاميذ	%	عدد المتوسطات	المناطق الجغرافية
27.77	15.75	30.32	527	29.76	929	28.69	14635	20.66	25	المنطقة الجبلية الشمالية
30.80	16.78	48.33	840	49.40	1542	50.73	25879	57.85	70	المنطقة السهلية الوسطى
28.28	16.14	21.34	371	20.82	650	20.57	10492	21.48	26	المنطقة الجبلية الجنوبية
/	/	100	1738	100	3121	100	51006	100	121	المجموع

المصدر: مديرية التربية لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (58) والخريطة رقم (49)، بلغ عدد المتوسطات في ولاية البرج 121 متوسطة، منها 25 متوسطة في المنطقة الجبلية الشمالية و 70 متوسطة بالمنطقة السهلية الوسطى و 26 متوسطة بالمنطقة الجبلية الجنوبية، حيث نلاحظ تغطية شاملة للولاية بالمتوسطات وهذا الانتشار سببه عدد سكان البلديات المكونة لولاية البرج الذي يسمح بإنجاز هذا النوع من الخدمات، ومن جهة أخرى بلغ عدد الاقسام بـ 1738 قسم حيث نجد 527 قسم في المنطقة الجبلية الشمالية بمعدل 27.77 تلميذ في القسم و 840 قسم بالمنطقة السهلية الوسطى بمعدل 30.80 تلميذ في القسم و 371 قسم في المنطقة الجبلية الجنوبية، بمعدل 28.28 تلميذ في القسم، وفيما يخص عدد تلاميذ الطور المتوسط نجد 51006 تلميذ منهم 14635 تلميذ في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 28.69%، و 25879 تلميذ في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 50.73%، و 10492 تلميذ في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 20.57%، ويؤطر التلاميذ ما يقارب 3121 أستاذ، 929 أستاذ في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 29.76% بمعدل 15.75 تلميذ للأستاذ و 1542 أستاذ في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 49.40% بمعدل 16.78 تلميذ لكل أستاذ، و 650 أستاذ في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 20.82%، بمعدل 16.14 تلميذ لكل أستاذ

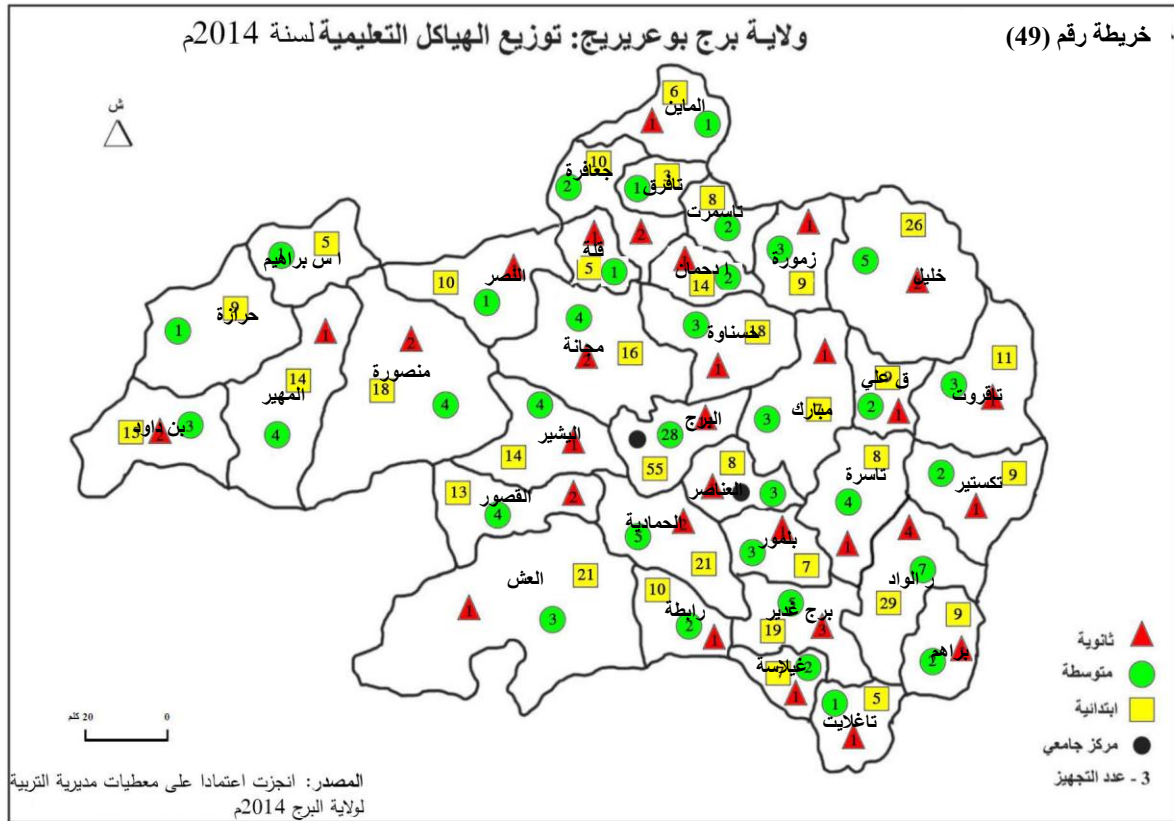
الطور الثانوي:

جدول رقم (59) " توزيع الهياكل التعليمية (الطور الثانوي) حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

معدل إشغال القسم %	معدل التأطير %	%	عدد الاقسام	%	عدد الاساتذة	%	عدد التلاميذ	%	عدد الثانويات	المناطق الجغرافية
28.42	14.93	29.50	283	27.73	555	26.80	8044	32.69	17	المنطقة الجبلية الشمالية
36.74	15.99	44.52	427	49.02	981	52.29	15692	40.38	21	المنطقة السهلية الوسطى
25.18	13.48	25.96	249	23.23	465	20.90	6272	26.92	14	المنطقة الجبلية الجنوبية
/	/	100	959	100	2001	100	30008	100	52	المجموع

المصدر: مديرية التربية لولاية البرج 2014م

بالنسبة للتعليم الثانوي وحسب معطيات الجدول رقم (59) والخريطة رقم (49)، بلغ عدد الثانويات في ولاية البرج 52 ثانوية، منها 17 ثانوية في المنطقة الجبلية الشمالية ما عدا بلدية (أولاد سيدي ابراهيم حرازة، تسمارت، تافرق) و 21 ثانوية بالمنطقة السهلية الوسطى و 14 ثانوية بالمنطقة الجبلية الجنوبية حيث نلاحظ تغطية غير شاملة للولاية بالثانويات خاصة المنطقة الجبلية الشمالية ، ومن جهة اخرى بلغ عدد الاقسام 959 قسم حيث نجد 283 قسم في المنطقة الجبلية الشمالية بمعدل 28.42 تلميذ في القسم و 427 قسم بالمنطقة السهلية الوسطى بمعدل 36.74 تلميذ في القسم و 249 قسم في المنطقة الجبلية الجنوبية، بمعدل 25.18 تلميذ في القسم، وفيما يخص عدد تلاميذ الطور الثانوي، نجد 30008 تلميذ منهم 8044 تلميذ في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 26.80%، و 15692 تلميذ في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 52.29%، و 6272 تلميذ في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 20.90%، ويؤطر التلاميذ ما يقارب 2001 أستاذ، 555 أستاذ في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 27.73% بمعدل 28.42 تلميذ للأستاذ و 981 أستاذ في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 49.02% بمعدل 36.74 تلميذ لكل أستاذ، و 465 أستاذ في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 23.23%، بمعدل 25.18 تلميذ لكل أستاذ من خلال من المعطيات السابقة نستنتج توزيع مجالي متوازن فيما يخص هياكل التعليم وهذا التوزيع يتماشى وعدد السكان حسب السياسة الوطنية التي عملت على ترقية التعليم من الطور الابتدائي حتى الثانوي



د- توزيع هياكل التعليم العالي:

تأسست جامعة البشير الإبراهيمي في سنة 2012 م وتضم حاليا 11340 طالب موزعين على 07 معاهد، يؤطّرهم 427 أستاذ جدول رقم (60) هذه المعاهد موزعة على سبع بلديات منها ثلاث مراكز ببلدية البرج، ومركز في كل من راس الواد، عين تاغروت، برج غدير، مجانة، منصور، الحمادية، واثنان من الملاحق، ومن جهة التكوين فإن الجامعة توفر تخصص في الليسانس، و تخصص في الماجستير كما توفر الجامعة تكوينا في الطور الثالث دكتورا في كل التخصصات

جدول رقم (60) " توزيع الطلبة حسب التخصصات جامعة ولاية البرج لسنة 2014م"

اسم المعهد	عدد الطلبة	عدد الأساتذة
معهد العلوم والتكنولوجيا	2316	/
معهد الاقتصاد والتجارة والتسيير	1749	/
معهد الاعلام الالي والرياضيات	1507	/
معهد اللغات والعلوم الاجتماعية	2792	/
معهد العلوم الانسانية	743	/
معهد العلوم السياسية	708	/
معهد علوم الطبيعة والحياة	1525	/
المجموع	11340	427

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

جدول رقم (61)

" توزيع تجهيزات جامعة ولاية البرج لسنة 2014م"

نوع التجهيز	مدرج	قاعات التدريس	مكتبة	مخبر	مطعم	إقامات جامعية
العدد	19	114	06	56	03	02
طاقة الاستيعاب	4530	4770	1625	1180	5200	4500

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

وفيما يخص التجهيزات فإن الجامعة تتوفر على 19 مدرج بطاقة 200 طالب لكل مدرج و 114 قاعة للتدريس بطاقة 30 طالب لكل قاعة و 06 مكتبات و 56 مخبر و 03 مطاعم بالإضافة إلى 02 إقامات جامعية مخصصة واحدة للذكور وواحدة للإناث.

وقد جاء هذا الاهتمام نظرا للدور الذي تلعبه الجامعة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والبشرية، والمهام الموكلة إليها في تكوين الكفاءات العلمية والتقنية ومساعدة المؤسسات الاقتصادية والشركات الصناعية وأصبحت مشاركة الجامعة من الحتميات الضرورية في عملية التنمية بمفهومها الواسع والتنمية المحلية خاصة، وهذا كله في إطار مواكبة التغيرات العالمية الراهنة التي جعلت من العولمة فضاء واسع للتعرف بين الشعوب ، ومن هذا المنطلق لا يمكن الاستغناء عن الجامعة كمؤسسة لها دور فعال في تنشيط الحياة الاقتصادية وتوجيه وترشيد المنظومة الاجتماعية

هـ- التكوين المهني:

أ- توزيع مراكز التكوين المهني حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج:

جدول رقم (62) "توزيع مراكز التكوين المهني وعدد المتربصين في ولاية البرج لسنة 2014م"

المنطقة	البلدية	عدد المتربصين	عدد القاعات	عدد الورشات	عدد المؤطرين
المنطقة الجبلية الشمالية	مجانة	147	10	07	15
	منصورة	94	04	02	12
	زمورة	24	02	05	12
	المهير	54	04	02	11
	حسناوة	-	04	02	04
	خليل	-	10	04	11
	المجموع	319	34	24	65
المنطقة السهلية الوسطى	البرج	1265	38	25	146
	عين تاقروت	163	09	08	20
	الحمادية	135	05	05	18
	العناصر	39	06	07	15
	المجموع	1602	58	45	199
المنطقة الجبلية الجنوبية	راس الواد	188	20	11	37
	برج غدير	123	11	07	22
	العش	36	03	04	06
	المجموع	347	34	22	65
المجموع	2323	126	91	329	

المصدر: مديرية المحاسبة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

1- المنطقة الجبلية الشمالية:

من خلال معطيات الجدول رقم (62)، أن المنطقة الجبلية الشمالية بها 06 مراكز مهنية موزعة على ستة بلديات (مجانة، منصور، زمورة، المهير، حسناوة، خليل)، حيث بلغ عدد المتربصين 319 متربص منهم 147 متربص بالمركز المهني لبلدية مجانة و 94 متربص بالمركز المهني لبلدية منصور و 54 متربص بالمركز المهني لبلدية المهير و 24 متربص بالمركز المهني لبلدية زمورة ومن جهة عدد المؤطرين بـ 65 مؤطر منهم 15 مؤطر في بلدية مجانة و 12 مؤطر لكل من بلدية زمورة والمنصورة و 11 مؤطر لبلدية المهير و خليل و 4 مؤطرين لبلدية حسناوة بينما بلغ عدد القاعات 34 قاعة و 24 ورشة

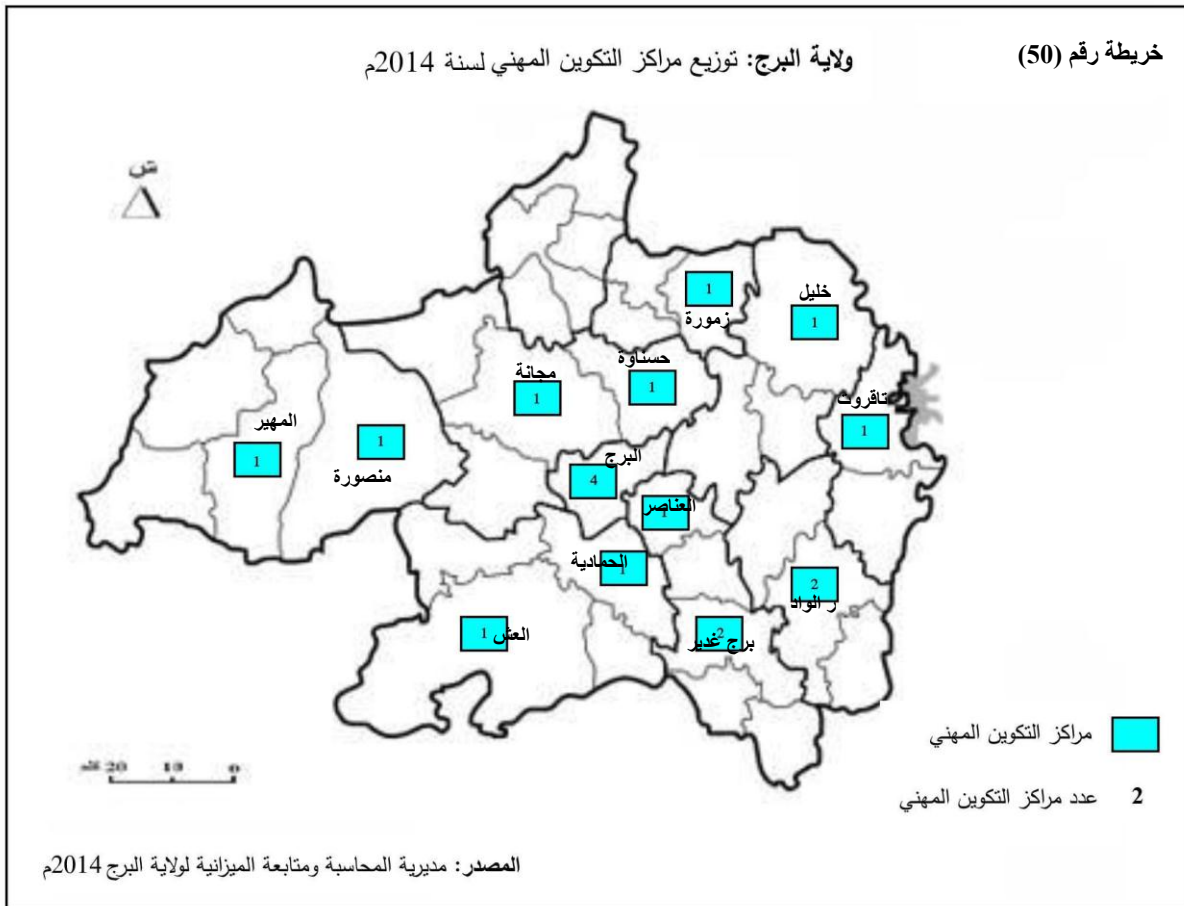
2- المنطقة السهلية الوسطى:

بلغ عدد المراكز المهنية بالمنطقة السهلية الوسطى 07 مراكز (4 ببلدية البرج، بلدية عين تاقروت بلدية الحمادية، بلدية العناصر)، حيث يتربص بهذه المراكز ما يقارب 1602 متربص بنسبة 68.98% من إجمالي عدد المتربصين في الولاية، حيث قدر عدد المتربصين في بلدية البرج لوحدها 1265

متربص بنسبة 54.45% من إجمالي المتربصين على مستوى الولاية، بينما بلغ عدد القاعات 58 قاعة بنسبة 46.03% وعدد الورشات 45 ورشة من بين 91 ورشة بنسبة 49.45%، بينما قدر عدد المؤطرين بـ 199 مؤطر في المنطقة السهلية من بينهم 146 على مستوى بلدية البرج بنسبة 44.37% على مستوى الولاية

3- المنطقة الجبلية الجنوبية:

توجد بالمنطقة الجنوبية بها 04 مراكز مهنية موزعة على ثلاث بلديات (02 بلدية راس الواد، وبلدية برج غدير، وواحدة ببلدية العش)، حيث بلغ عدد المتربصين 347 متربص منهم 188 متربص بالمركز المهني لبلدية راس الواد و 123 متربص بالمركز المهني لبلدية برج غدير و 36 متربص بالمركز المهني لبلدية العش ومن جهة عدد المؤطرين بـ 65 مؤطر بينما بلغ عدد القاعات 34 قاعة و 22 ورشة



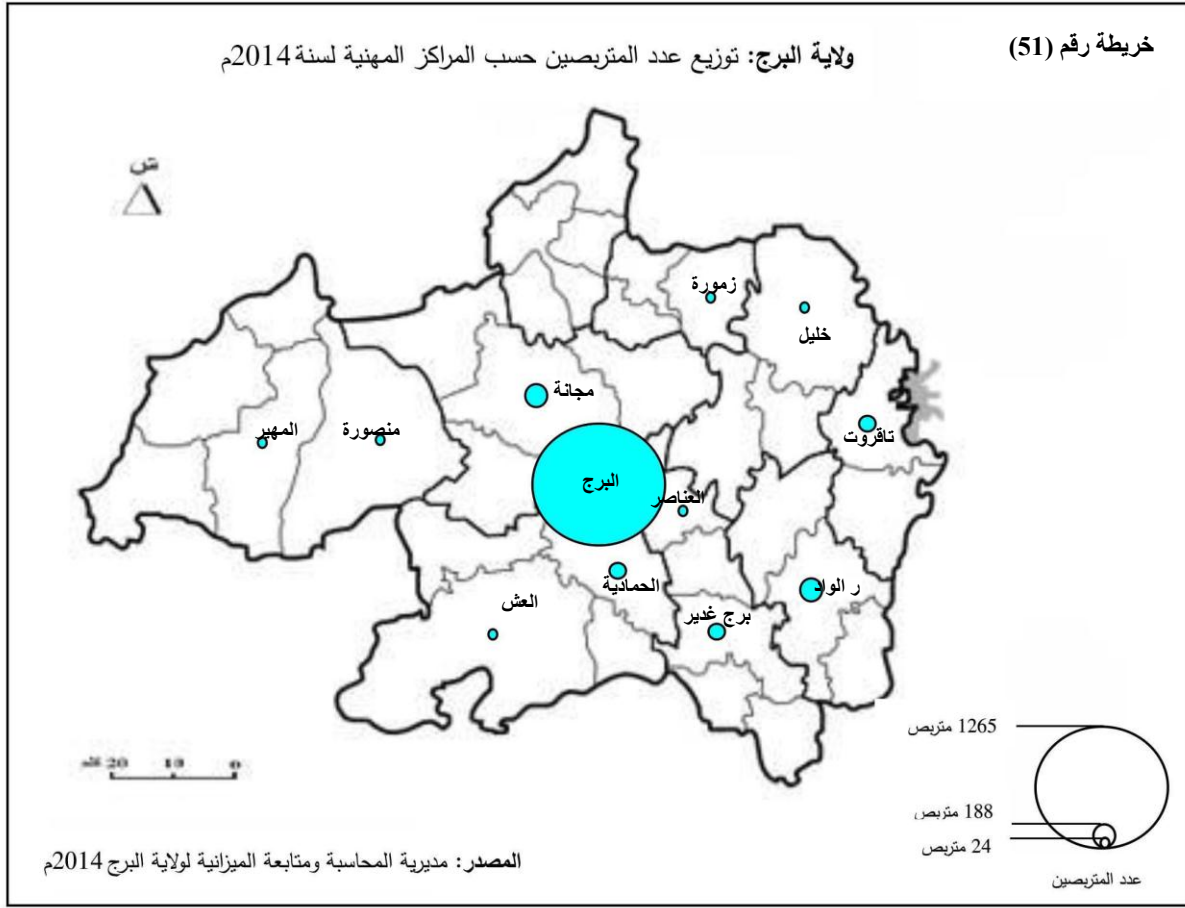
4- توزيع عدد المتربصين حسب الاختصاصات بمراكز التكوين المهني في ولاية البرج:

جدول رقم (63) " توزيع عدد المتربصين حسب الاختصاصات بمراكز التكوين المهني في ولاية البرج لسنة 2014م"

التخصصات	مهني	مهني مؤهل	تقني	تقني سامي	المجموع
فلاحة	06	-	-	-	06
صناعة تقليدية	55	-	-	-	55
نجارة	25	-	-	-	25
مقاولتية	186	-	-	19	205
لحام	38	-	-	-	38
تغليف	16	-	-	-	16
كهرباء	153	34	17	215	419
	140	11	12	28	191
سياحة وفندقة	62	-	-	-	-
صناعة غذائية	-	-	-	-	-
اعلام الي	-	-	172	276	448
بيئة ومياه	-	-	-	19	19
خدمات	185	-	-	170	355
ميكانيك السيارات	-	08	-	-	-
مسير اداري	95	254	08	113	470
المجموع	961	307	209	840	2317

المصدر: مديرية المحاسبة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (63)، قدر عدد التخصصات المتوفرة على مستوى المراكز المهنية لولاية البرج 15 تخصص موزعة على أربعة من المستويات (مهني، مهني مؤهل، تقني، تقني سامي)، وضمن هذه التخصصات نلاحظ أن بعضها حظي باهتمام المتربصين مثل مسير إداري 470 متربص بنسبة 20.28% والاعلام الالي بـ 448 متربص بنسبة 19.33% و كهرباء بـ 419 متربص بنسبة 18.03% ومن التخصصات التي سجلت حضورها لكن بنسب أقل مثل الفلاحة بـ 06 متربصين بنسبة 0.25% والتغليف بـ 16 متربص بنسبة 0.69%، وبالنسبة للمستويات نلاحظ أن مستوى المهني في المرتبة الأولى من حيث عدد المتربصين بـ 961 متربص بنسبة 41.47%، وفي المرتبة الثانية تقني سامي بـ 840 متربص بنسبة 36.25%، ثم مهني مؤهل بـ 307 متربص بنسبة 13.24%، وفي الأخير مستوى تقني بـ 209 متربص بنسبة 9.02%



للتعليم المهني دور أساسي في التنمية المحلية من خلال تكوين كفاءات مهنية وإستغلالها في مختلف الميادين منها (النجارة، البناء، الخياطة، السباكة... الخ) هذه الكفاءات المهنية تساهم في تعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية وبالتالي الإكتفاء المحلي، خلق الثروة و تطوير المهارات الشبانية، خلق مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة

II-6-3- الخدمات الصحية:

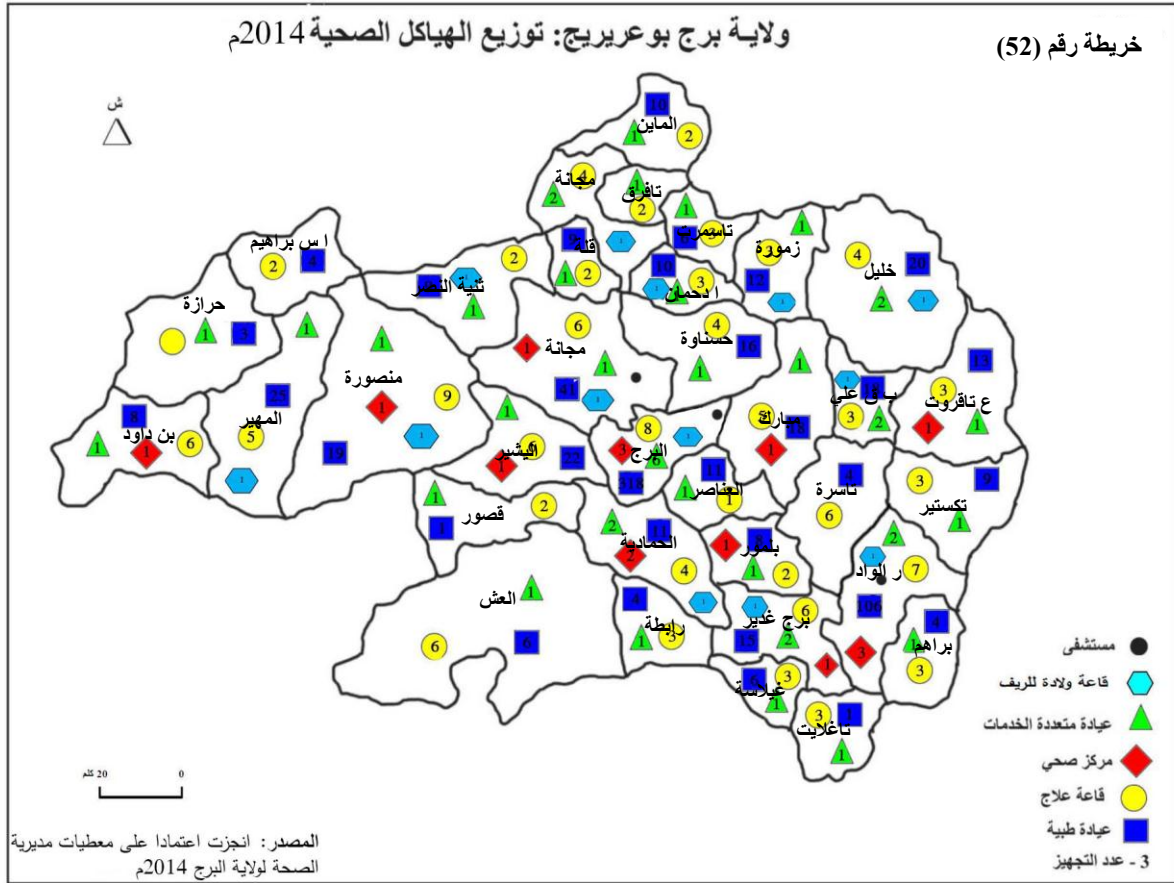
جدول رقم (64) " توزيع الهياكل الصحية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م "

صيدليات	طبيب أسنان	عيادة طبية	قاعة علاج	قاعة ولادة للريف	مركز صحي	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	
41	29	227	57	08	03	17	01	المنطقة الجبلية الشمالية
116	93	285	41	03	09	16	02	المنطقة السهلية الوسطى
30	60	103	31	02	04	10	01	المنطقة الجبلية الجنوبية
187	182	615	129	13	16	43	04	المجموع

المصدر: مديرية الصحة لولاية البرج 2014م

إن القطاع الصحي أهم القطاعات الذي يلعب دور كبير في توطين السكان وتثبيتهم، لذا وجب علينا التطرق إلى هذا العنصر بالدراسة، وحسب الجدول رقم (64) والخريطة رقم (52)، نلاحظ أن

المستشفيات في ولاية البرج تتوزع على ثلاث بلديات، اثنان في بلدية البرج وواحدة في كل من بلدية راس الواد و مجانة وهي تغطية ناقصة وغير شاملة بالمقارنة مع العدد السكاني الذي سجلته الولاية مؤخرا، وهي مقتصرة على التجمعات السكانية الكبرى ونفوذ هذه المستشفيات يكاد يكون محلي ولا تتعدى حدود الولاية، وبالنسبة للعيادات المتعددة الخدمات والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية فنجد 43 عيادة تتوزع على كامل تراب الولاية ماعدا ثلاث بلديات أما المراكز الصحية فبلغ عددها 15 مركز صحي، 11 منها في المنطقة السهلية و03 في المنطقة الشمالية الجبلية، ومركز واحد في المنطقة الجبلية الجنوبية، وهذا التجهيز له أهمية كبيرة في المجال الصحي لذا نجده يتوزع في أكثر من بلدية، وأكثر التجهيزات الصحية انتشارا من حيث العدد نجد قاعات العلاج بـ125 قاعة ولا توجد بلدية تقريبا ليس بها قاعة علاج والتي لا تتطلب إمكانيات مادية وبشرية كبيرة وضرورية في الاستجالات الأولية، ومن جهة أخرى بلغ عدد قاعات الولادة للريف بـ 13 قاعة من بينها 08 في المنطقة الجبلية الشمالية و 03 بالمنطقة السهلية الوسطى و02 في المنطقة الجبلية الجنوبية وعلى الرغم من أن عدد قاعات الولادة للريف محدود إلى أنه دوره مهم نظرا للخدمات التي يقدمها مثل تلقيح الاطفال والطب العام، وبالنسبة للعيادات الطبية (القطاع العام والقطاع الخاص) بلغ عددها 615 عيادة منها 285 عيادة في المنطقة السهلية الوسطى و 227 عيادة في المنطقة الجبلية الشمالية و 103 عيادة بالمنطقة الجبلية الجنوبية، و فيما يخص طبيب الأسنان فقد قدر عدد العيادات بـ 182 عيادة منها 93 بالمنطقة السهلية الوسطى و60 بالمنطقة الجبلية الجنوبية و 29 عيادة بالمنطقة الجبلية الشمالية، وبالنسبة للصيديات فقد بلغ عددها 187 صيدلية منها 116 بالمنطقة السهلية الوسطى و 41 بالمنطقة الجبلية الشمالية و30 بالمنطقة الجبلية الجنوبية، ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أن بعض التجهيزات الصحية تتواجد بجميع البلديات منها الطبيب العام وطبيب الأسنان والصيديات وهي أغلبها تابعة للقطاع الخاص بينما نجد بعض التجهيزات الأخرى تتواجد على مستوى بعض البلديات فقط مثل العيادات المتعددة الخدمات وقاعات الولادة للريف والمستشفيات ذات التعداد السكاني الكبير ومجال نفوذ كبير



من خلال دراسة الهياكل الصحية المتواجدة في ولاية البرج نستنتج تغطية كلية لبعض التجهيزات الصحية مثل العيادات الطبية، العيادة المتعددة الخدمات، قاعات العلاج، بينما يوجد نقص في التغطية بالنسبة لبعض التجهيزات الأخرى مثل المستشفى وقاعة ولادة للريف التي لها بعد مجالي لأنها تغطي مجموعة من البلديات،

II-4-6- الخدمت الرياضية:

حسب معطيات الجدول رقم (65) والخريطة رقم (53) نلاحظ تباين في توزيع الهياكل الرياضية بين المناطق الطبيعية الثلاث المكونة لولاية البرج، حيث نجد بالنسبة لملاعب كرة القدم وجود 38 ملعب منها 15 ملعب بالمنطقة الجبلية الشمالية ماعدا بلدية(المالين، قلة، جعافرة)، و14 ملعب في المنطقة السهلية الوسطى، و09 ملاعب بالمنطقة الجبلية الجنوبية، وفيما يخص المركبات الرياضية نجد 11مركب رياضي منها 09 توجد بالمنطقة السهلية الوسطى وإثنان بالمنطقة الجبلية الشمالية، وبالنسبة لساحات الرياضة لدينا 26 ساحة للرياضة، 18 ساحة بالمنطقة السهلية الوسطى و06 بالمنطقة الجبلية

الجنوبية و إثنان بالمنطقة الجبلية الشمالية، وتوجد كذلك بالولاية 08 قاعات للرياضة، 02 لكل منطقة وفي الاخير لدينا 11 مسبح بلدي 06 مسابح توجد في المنطقة السهلية الوسطى و 04 مسابح بالمنطقة الجبلية الجنوبية ومسبح واحد في المنطقة الجبلية الشمالية

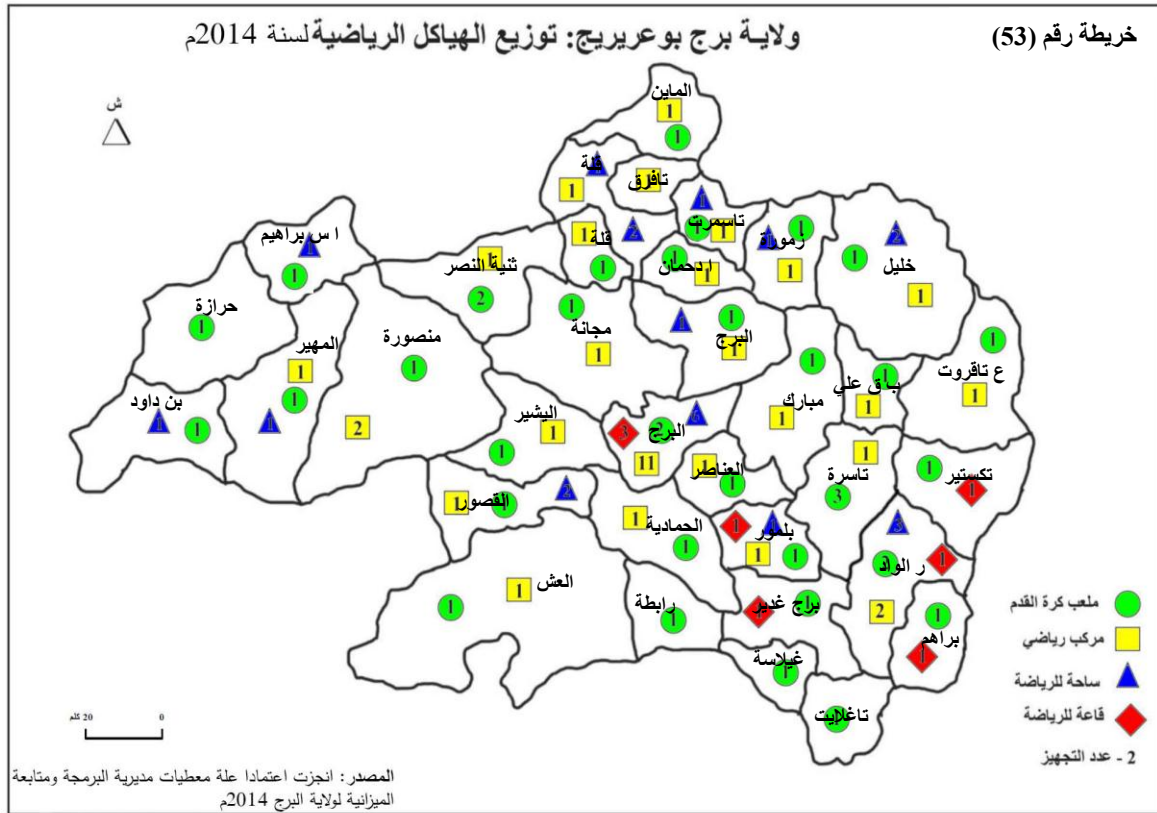
جدول رقم (65) " توزيع الهياكل الرياضية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

مسبح	قاعة للرياضة	ساحة للرياضة	مركب رياضي	ملعب كرة القدم	
01	02	02	02	15	المنطقة الجبلية الشمالية
06	02	18	09	14	المنطقة السهلية الوسطى
04	02	06	00	9	المنطقة الجبلية الجنوبية
11	08	26	11	38	المجموع

المصدر: مديرية النشاط الرياضي لولاية البرج 2014م

يتفاوت تجهيز المناطق الجغرافية الثلاث في ولاية البرج بالخدمات الرياضية تبعا لأهمية التجهيز الرياضي والتكلفة المادية فالملاعب البلدي مثلا يوجد في جميع بلديات ولاية البرج، ويعتبر الملعب البلدي من بين التجهيزات الرياضية الأكثر إنتشارا في الولاية نظرا للحاجة إليه من حيث تنوع الانشطة الرياضية التي يقدمها هذا التجهيز، والمركب الرياضي ذو تكلفة مادية ويقدم خدمات نوعية مثل بعض الرياضات، لذا يقتصر وجوده في بعض البلديات بينما ساحات الرياضة ذات تكلفة أقل وذات نشاطات رياضية محدودة

فإنطلاقا من المعطيات السابقة نستنتج تباين في توزيع التجهيزات الرياضية من منطقة لأخرى ما عدا ملاعب كرة القدم ذات تغطية كلية بالنسبة لجميع البلديات نظرا لشعبية رياضة كرة القدم وتكاليف إنجاز ملعب بينما المركبات الرياضية تقتصر وجودها في البلديات السهلية خاصة بلدية البرج لكثافة النشاط الرياضي



II-6-5- الخدمات البريدية:

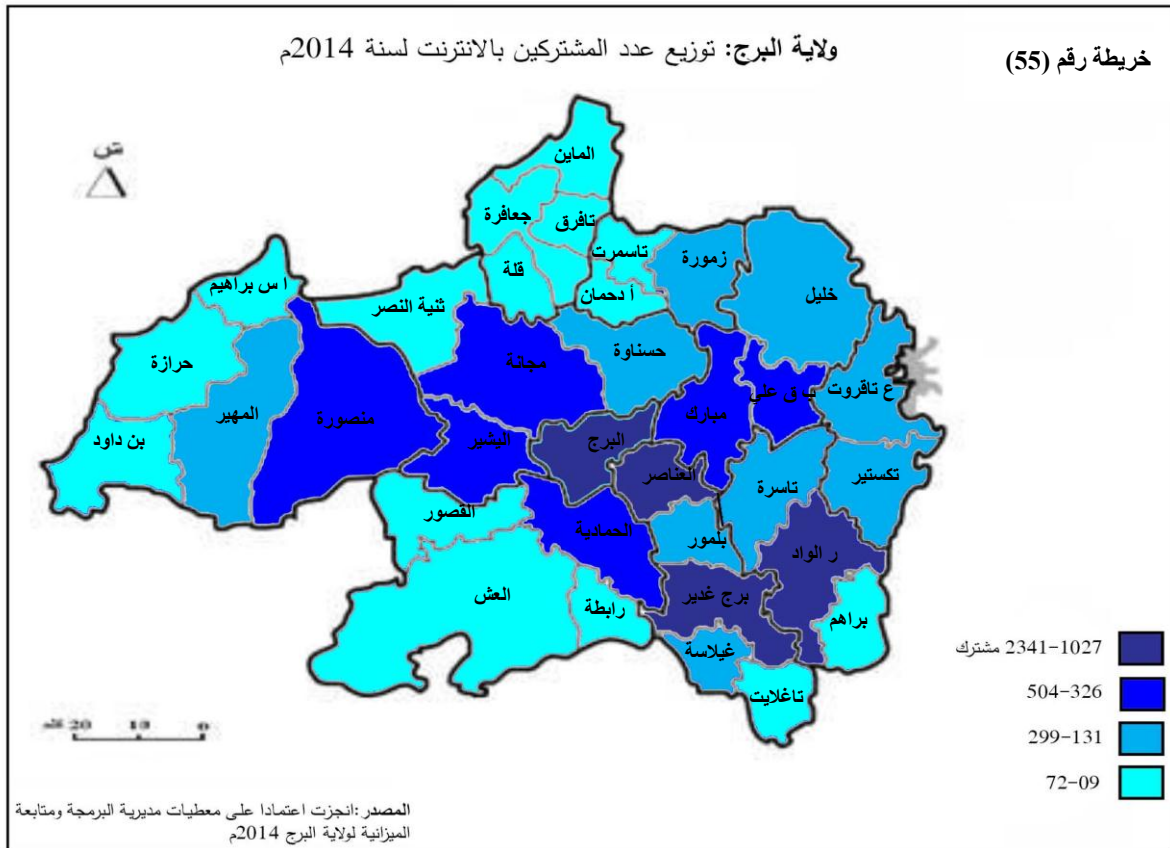
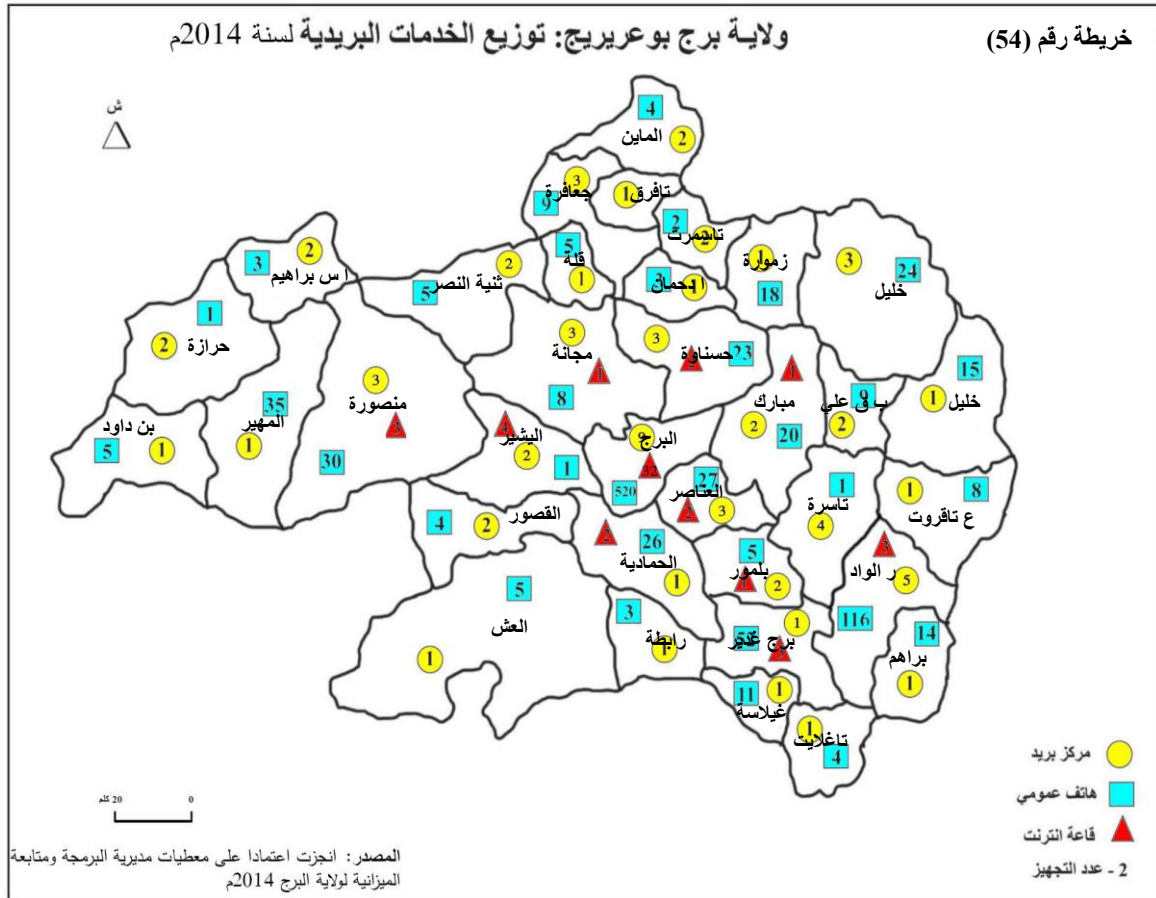
جدول رقم (66) " توزيع هياكل البريد حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

المنطقة الجبلية الشمالية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الجنوبية	المجموع
32	27	13	72
44.44%	37.50%	18.05%	100%
229	680	197	1106
20.70%	61.48%	17.80%	100%
13104	39760	13817	66681
19.65%	59.62%	20.72%	100%
06	40	02	48
12.50%	83.33%	4.16%	100%
1742	12871	3813	18426
9.45%	69.85%	25.71%	100%

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (66)، نجد 27 مركز بريد في المنطقة السهلية و 32 في المنطقة الشمالية الجبلية وهو عدد معتبر مقابل عدد البلديات المكونة لهذه المنطقة و 13 مركز بريد في المنطقة الجبلية الجنوبية التي تتكون من 8 بلديات، حيث نلاحظ تغطية كلية بمراكز البريد عبر مجال الولاية، وفيما يخص الهاتف العمومي فإن 61.48% تتواجد في المنطقة السهلية الوسطى، و 20.70% في المنطقة الجبلية الشمالية، و 17.80% في المنطقة الجنوبية، وبالنسبة لعدد المشتركين في الهاتف الثابت نجد

59.62% من المشتركين في المنطقة السهلية مقابل 19.65% في المنطقة الجبلية الشمالية و 20.72% في المنطقة الجبلية الجنوبية، والتجهيز الجديد الذي دخل في إطار الخدمة هي محلات الانترنت حيث نجد 40 محل في المنطقة السهلية بنسبة 83.33%، مقابل 06 قاعات في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 12.50% ووقاعتين في المنطقة الجنوبية بنسبة 4.16%، وفيما يخص عدد المشتركين في الإنترنت نجد 12871 مشترك في المنطقة السهلية الوسطى بنسبة 69.85%، و1742 مشترك في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 9.45% و3813 مشترك في المنطقة الجبلية الجنوبية بنسبة 25.71% من خلال هذه المعطيات السابقة نستنتج نقص في التغطية بقاعات الانترنت والمستخدمين في الأنترنات والمستخدمين في الهاتف الثابت، في المناطق الجبلية سواء الشمالية أو الجنوبية وتوفرها في المنطقة السهلية لأن هذه الأخيرة تشهد ديناميكية في التجارة والصناعة تحتاج لوسائل التواصل الحديثة، بينما نلاحظ تغطية جدية بالنسبة لمراكز البريد والهاتف العمومي



II-6-6- الخدمات الثقافية والروحية:

جدول رقم (67)

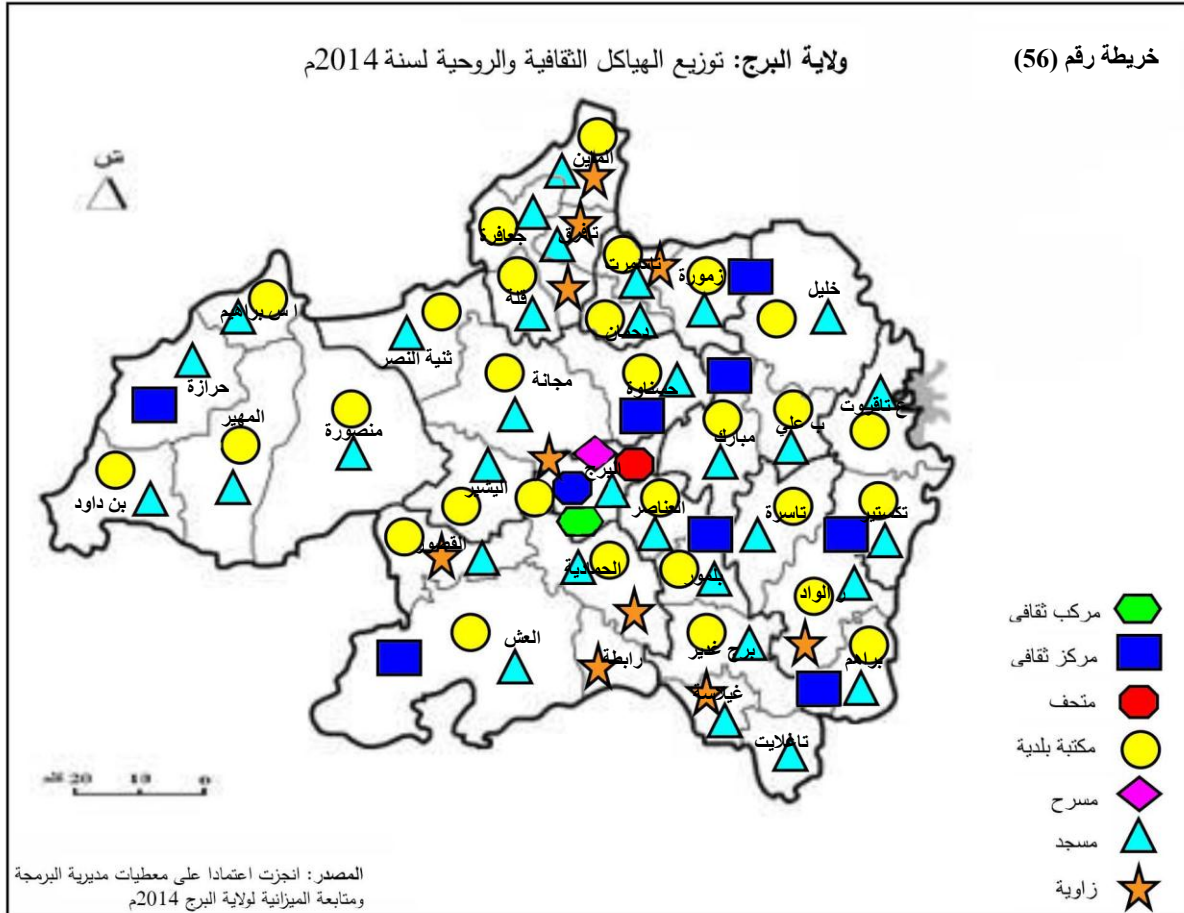
" توزيع الهياكل الثقافية والروحية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

نوعية التجهيز	مكتبة	مركز ثقافي	متحف	مركب ثقافي	دار الثقافة	دار الشباب	بيوت الشباب	مسجد	مدرسة قرآنية
المنطقة الجبلية الشمالية	14	04	00	00	00	07	00	219	04
المنطقة السهلية الوسطى	11	03	01	01	01	09	01	122	04
المنطقة الجبلية الجنوبية	04	02	00	00	00	03	00	113	04
المجموع	29	09	01	01	01	19	01	454	12

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

حسب معطيات الجدول رقم (67) فإن أهم الخدمات الثقافية المتواجدة في الولاية تتمثل أساسا في المكتبات، درا الثقافة، قاعة الحفلات، قاعة السينما والمكاتب العامة، حيث نجد 29 مكتبة على مستوى الولاية منها، 14 مكتبة في المنطقة الجبلية الشمالية و 11 مكتبة بالمنطقة السهلية الوسطى و 04 مكتبات في المنطقة الجبلية الجنوبية، وبالنسبة للمراكز الثقافية فهي قليلة مقارنة بالحجم السكاني للولاية حيث نجد أربع مراكز ثقافية في اربع بلديات وهي (الجعافرة، حرازة، زمورة، حسناوة)، وثلاث مراكز ثقافية في المنطقة السهلية الوسطى في بلدية (تكستير، بلمور، سيدي مبارك)، وغياب المراكز الثقافية بمركز الولاية بلدية البرج، والذي عوض بمركب ثقافي، وبالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية نجد مركزين ثقافيين الأول في بلدية أولاد ابراهم والثاني في بلدية العرش، وفيما يخص المتحف ودار الثقافة وبيوت الشباب نجد واحد لكل تجهيز متواجد في بلدية البرج، بينما دار الشباب لدينا 19 على مستوى الولاية منها 07 دار الشباب في المنطقة الجبلية الشمالية و 09 دار الشباب في المنطقة السهلية الوسطى و 03 دار الشباب في المنطقة الجبلية الجنوبية، وبالنظر إلى هذه المعطيات نلاحظ تركيز معظم الهياكل الثقافية في بلدية البرج ما عدا المكتبات العمومية البلدية على الرغم من الحجم السكاني الذي تتمتع به بلديات منطقة الدراسة والبعد الثقافي لولاية البرج في الجزائر، ومن جهة اخرى نلاحظ بالنسبة للخدمات الروحية والتمثلة في المساجد تغطية كاملة نظرا للدور الذي يلعبه في الحياة اليومية للمواطنين والحاجة إليه على مدار في جميع المناسبات، حيث نجد 454 مسجد على مستوى الولاية منها 219 في المنطقة الجبلية الشمالية و122 في المنطقة السهلية الوسطى و113 في المنطقة الجبلية الجنوبية، وبالنسبة للمدارس القرآنية نجد 12 مدرسة قرآنية أربعة مدارس لكل منطقة جغرافية وهذه المدارس لا تقل أهمية

عن المساجد نظرا للدور الذي تقوم به من تحفيظ القرآن ونشر الثقافة والعلم، فالمساجد ومدارس القرآن ذات إنتشار واسع لأن هذه الهياكل يتكفل المجتمع أو المواطنين ببنائها بأنفسهم عن طريق التبرعات والمساعدات من جمعيات تابعة للمساجد أو جمعيات خيرية أخرى



II-6-7- شبكة الطرق والمواصلات:

تعتبر شبكة الطرق من أهم العناصر المهيكلية للمجال لما تلعبه من دور في تسهيل عملية تنقل الأشخاص والحركة التجارية لذا فهي من المؤشرات الأساسية التي تعبر عن مدى ديناميكية منطقية ما، فمن خلال معطيات الجدول رقم (68) والخريطة رقم (57)، بلغ طول شبكة الطرق في ولاية البرج 2589.29 كلم، منها 92 كلم طريق سريع، 304.22 كلم طريق وطني، 297.5 طريق ولائي، 1895.57 كلم طريق بلدي، ويختلف توزيع شبكة الطرق حسب المناطق الجغرافية حيث نجد 1216.59 كلم في المنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 46.98%، المنطقة السهلية الوسطى 828.25 كلم بنسبة 31.98% المنطقة الجبلية الجنوبية بـ 544.45 كلم بنسبة 21.02%

جدول رقم (68)

"توزيع شبكة الطرق حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

المجموع	طريق بلدي	طريق ولائي	طريق وطني	طريق سريع	
1216.59	922.47	116	148.02	30.10	المنطقة الجبلية الشمالية
828.25	551.9	91	123.45	61.9	المنطقة السهلية الوسطى
544.45	421.2	90.5	32.75	00	المنطقة الجبلية الجنوبية
2589.29	1895.57	297.5	304.22	92	المجموع

المصدر: مديرية النقل لولاية البرج 2014م

أ- المنطقة الجبلية الشمالية:

حسب معطيات الجدول السابق والخريطة رقم (57) بلغ طول شبكة الطرق في المنطقة الجبلية الشمالية 1216.59 كلم بنسبة 46.98% وهي أطول شبكة الطرق في الولاية ، موزعة كما يلي، 30.10 كلم طريق سريع في الجهة الغربية للمنطقة الجبلية الشمالية (بلدية المنصورة وأولاد سيدي ابراهيم) 148.02 كلم طرق وطنية (الطريق الوطني رقم 05 و الطريق الوطني رقم 126)، 116 كلم طرق ولائية (الطريق الولائي 43،42)، الطرق البلدية 922.47 كلم مثل (الطريق البلدي الرابط بين تافرق جعافرة، قلة، الطريق البلدي الرابط بين بلدية تسامرت برج زمورة، الطريق الرابط بين بلدية خليل و بئر قاصد علي، الطريق الرابط بين بلدية ثنية النصر والمهير)

ب- المنطقة السهلية الوسطى:

حسب معطيات الجدول رقم (68) والخريطة رقم (57)، بلغ طول شبكة الطرق في المنطقة السهلية الوسطى 828.25 كلم بنسبة 31.98%، موزعة كما يلي، 61.90 كلم طريق سريع يشمل كل من بلدية (البرج،اليشير،سيدي مبارك، عين تاسرة، تكستير)، 123.45 كلم طرق وطنية(الطريق الوطني رقم 05 و الطريق الوطني رقم 42)، 91 كلم طرق ولائية (الطريق الولائي 38،125،64)، الطرق البلدية 551.9 كلم مثل (الطريق البلدي الرابط بين البرج، العناصر، الحمادية، الطريق البلدي الرابط بين بلدية سيدي مبارك ، العناصر، الطريق الرابط بين بلدية بئر قاصد علي، عين تافروت، تكستير)

ت- المنطقة الجبلية الجنوبية:

حسب معطيات الجول رقم (68) والخريطة رقم (57)، بلغ طول شبكة الطرق في المنطقة الجبلية الجنوبية 54.45 كلم بنسبة 21.02%، موزعة كما يلي، 32.75 كلم طرق وطنية(الطريق الوطني

رقم 42)، 90.5 كلم طرق ولائية (الطريق الولائي 64،125)، الطرق البلدية 421.2 كلم مثل (الطريق البلدي الرابط بين بلدية راس الواد وأولاد براهيم الطريق البلدي الرابط بين بلدية الحمادية وبلدية الرابطة ، الطريق الرابط بين بلدية اليشير، وبلدية القصور)

نستنتج من خلال دراسة الطرق أن أطول شبكة في الولاية تتواجد في المنطقة الجبلية الشمالية المقدره ب 1216.59 كلم، تشمل هذه الشبكة 16 بلدية، وجميع أصناف الطرق والمنطقة الجبلية الشمالية لها حدود مع ولايات أخرى، بخلاف المنطقة الجبلية الجنوبية فطول شبكة الطرق لا يتعدى 544.44 كلم فهي أكثر عزلة من المناطق الاخرى

وفيما يخص حظيرة السيارات بلغت 11628 مركبة على مستوى ولاية البرج حسب معطيات الجدول رقم () ، موزعة على ثلاث أصناف سيارات الأجرة والتي قدر عددها ب 1146 سيارة و1208 حافلة و 9274 سيارة ذات وزن ثقيل، وتتوزع هذه الانواع حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

بلغ مجموع حظيرة السيارات بالمنطقة الجبلية الشمالية ب 2846 مركبة بنسبة 24.47%، حيث قدر عدد سيارات الأجرة ب 209 سيارة و 459 حافلة و 2178 سيارة ذات إستخدام ثقيل، بينما بلغ عدد سياراتالأجرة في المنطقة السهلية الوسطى ب 786 سيارة اجرة و 468 حافلة و 5563 سيارة ذات إستخدام ثقيل، وفي المنطق الجبلية الجنوبية بلغ عدد سيارات الأجرة 151 سيارة أجرة، و 281 حافلة و 1533 سيارة ذات إستخدام ثقيل، بمقارنة هذه الاصناف مع بعضها نلاحظ أن السيارات ذات الاستخدام الثقيل تمثل أكبر عدد من بين الأنواع الاخرى بنسبة 79.75%، على مستوى الولاية وبنسبة 60% في المنطقة السهلية الوسطى ، وهذا نظرا للديناميكية التجارية التي تتميز الولاية خاصة المنطقة السهلية هذا الوضع الذي يفرض وجود حركة نقل دائمة للسلع والبضائع داخل الولايو وخارجها

جدول رقم(69) "توزيع حظيرة السيارات حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014م"

المجموع	سيارات استخدام ثقيل	حافلات	سيارات الأجرة	
2846	2178	459	209	المنطقة الجبلية الشمالية
6817	5563	468	786	المنطقة السهلية الوسطى
1965	1533	281	151	المنطقة الجبلية الجنوبية
11628	9274	1208	1146	المجموع

المصدر: مديرية الاشغال العمومية لولاية البرج 2014م



II-6-8- التغطية بالكهرباء:

حسب معطيات الجدول رقم (70) الملحق ، والخريطة (58) فإن ولاية البرج ذات تغطية جيدة من الكهرباء حيث بلغت نسبة التغطية في البلديات الجبلية الشمالية بين 97% و98%، وفي المنطقة السهلية الوسطى بلغت نسبة التغطية بين 97% و97.96%، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية بلغت نسبة التغطية بين 97% و97.89%

فالكهرباء أساسي في التنمية المحلية، نظرا لتعدد إستعمالاته في جميع الميادين، على مستوى المنازل، في الفلاحة والصناعة لهذه الأسباب حظيت الولاية بتغطية كلية في جميع المناطق الجغرافية

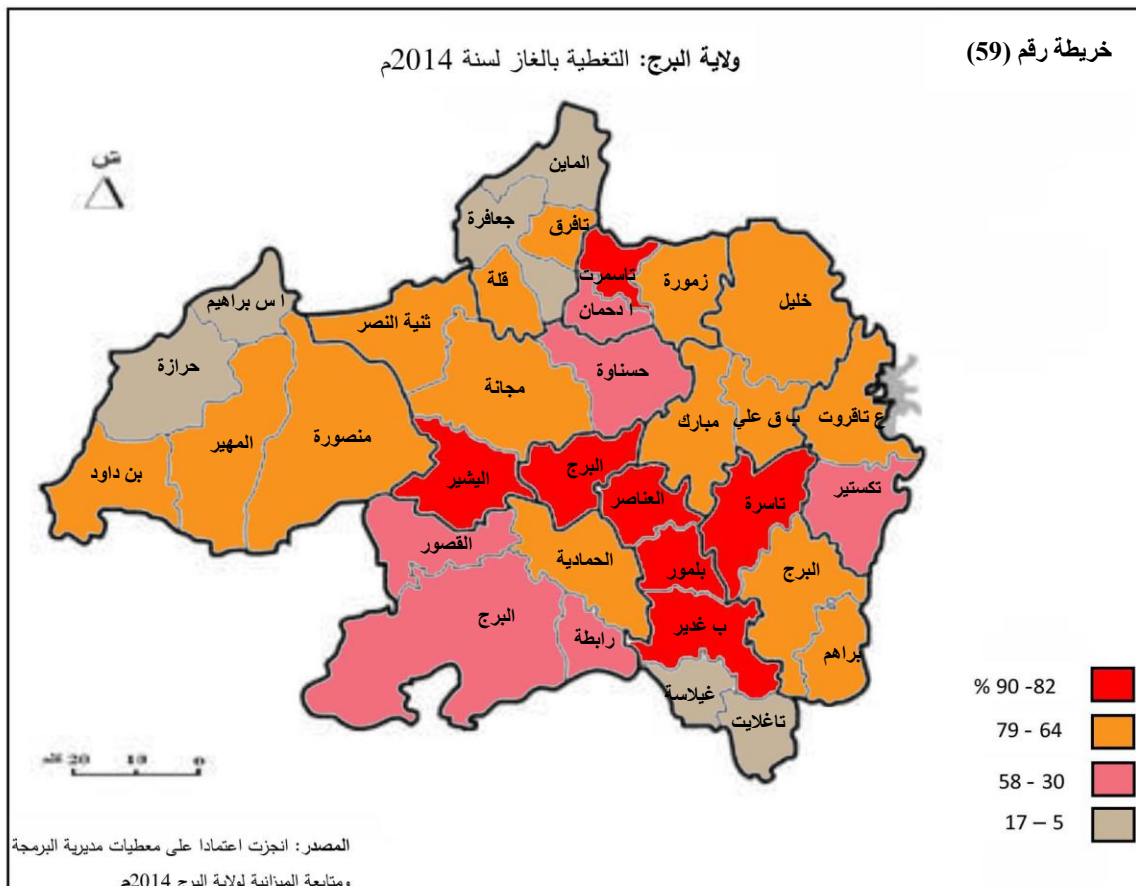
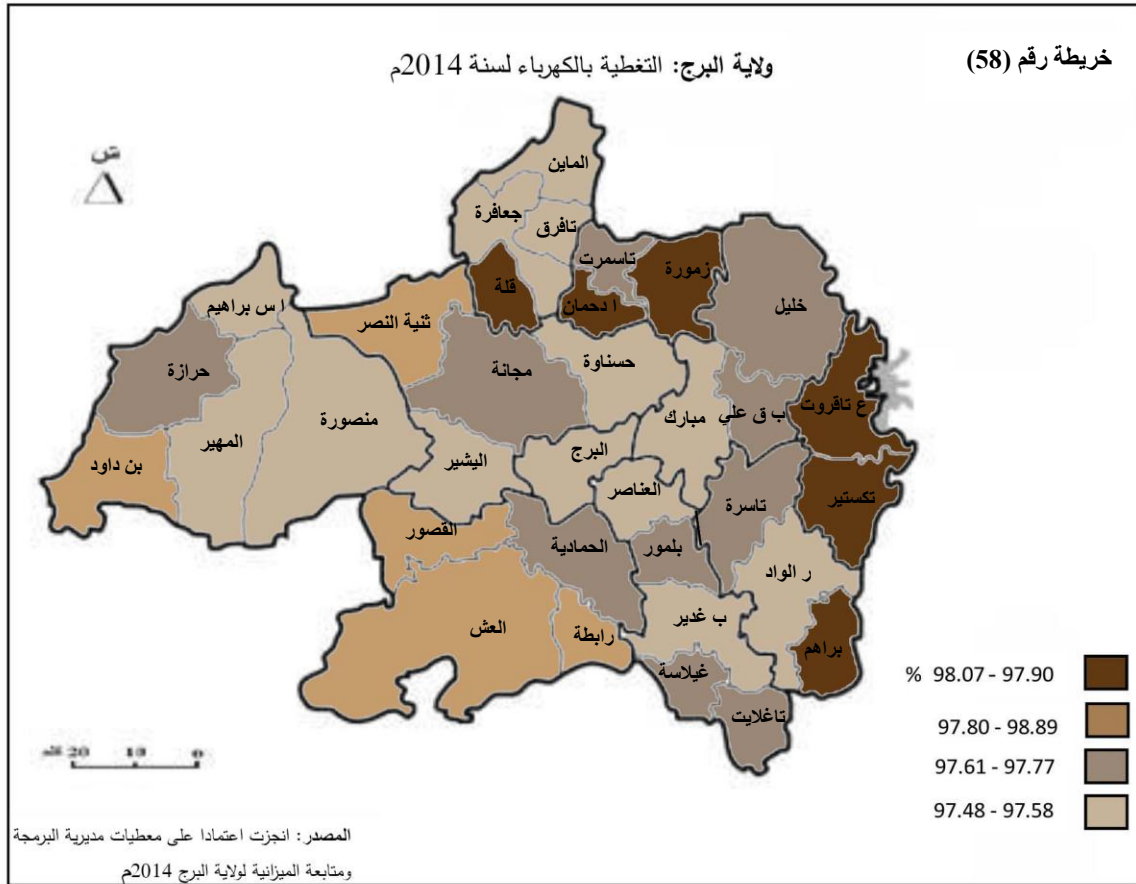
II-6-9- التغطية بالغاز:

أ- **بلديات ذات تغطية جيدة:** وعددها 17 بلدية، بلغت نسبة التغطية بها من 70% إلى 90%، وأغلبها بلديات قديمة ذات حجم سكاني كبير، ومن بين هذه البلديات، أنظر الجدول رقم (70) والخريطة رقم (59)، سبعة بلديات في المنطقة السهلية الوسطى (البرج، عين تاقروت، عين تاسرة، بلمور، العناصر، بيئر قلصد علي، اليشير)، وستة بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية (منصورة، ثنية النصر، زمورة، تاسمرت، تافرق، قلة)، وأربعة بلديات في المنطقة الجبلية الجنوبية (راس الواد، أولاد براهيم، برج غدیر، غيلاسة)

ب- **بلديات ذات تغطية متوسطة:** وعددها سبعة بلديات، بلغت نسبة التغطية بها من 50% إلى 69%، أغلبها بلديات حديث النشأة ذات حجم سكاني متوسط، ومن بين هذه البلديات الجدول رقم (70) والخريطة رقم (59)، بلديتان في المنطقة السهلية الوسطى (بلدية الحمادية وسيدي مبارك)، أربع بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية (خليل، مجانة، بن داود، المهير، أولاد دحمان)

ت- **بلديات ذات تغطية ضعيفة:** وعددها 10 بلديات، بلغت نسبة التغطية بها من 00% إلى 47% أغلبها بلديات حدودية هامشية، حديثة النشأة ذات حجم سكاني قليل، تقع في مناطق طبيعية صعبة (جبلية شمالية مثل بلدية الجعافرة والماین و جبلية جنوبية مثل بلدية تاغلايت) الجدول رقم (70) والخريطة رقم (59)، بلدية واحدة في المنطقة السهلية الوسطى (بلدية تكستير) خمسة بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية (بلدية أولاد سيدي ابراهيم، حرازة، حسناوة، جعافرة الماین)

لا يقل الغاز أهمية من الكهرباء فالغاز كذلك له إستعمالات عديدة خاصة الاعمال المنزلية والتدفئة فكان مطلب جميع البلديات للربط بالغاز، لكن نسبة الربط لم تكن متساوية بالنسبة لجميع بلديات ولاية البرج فالبلديات ذات التغطية الجيدة أغلبها بلديات قديمة مثل بلدية البرج، راس الواد، برج زمورة، بينما باقي البلديات تتفاوت في نسبة التغطية وأغلب هذه البلديات تقع في الشمال والجنوب لأن الربط بشبكة الغاز يتطلب تكاليف خاصة المناطق الجبلية لذا نجد المشاريع المرتبطة بالغاز تسير بوتيرة بطيئة جدا



II-6-10- التغطية بالماء الصالح للشرب:

- أ- **بلديات ذات تغطية جيدة:** وعددها 29 بلدية، بلغت نسبة التغطية بها من 70% إلى 100%، موزعة على الاوساط الطبيعية الثلاث، ومن بين هذه البلديات، أنظر الجدول رقم (70) الملحق والخريطة رقم (60)، جميع بلديات في المنطقة السهلية الوسطى (البرج، عين تاقروت، عين تاسرة، بلمور، العناصر، بيئر قلصد علي، اليشير، الحمادية، سيدي مبارك، تكستير)، و 11 بلدية في المنطقة الجبلية الشمالية (منصورة، ثنية النصر، زمورة، تاسمرت، قلة، خليل، مجانة، أولاد سيدي ابراهيم، حرازة، منصوره، المهير، بن داود)، و ثمانية بلديات في المنطقة الجبلية الجنوبية (راس الواد، أولاد براهم، برج غدیر، غيلاسة، رابطة، العش، قصور، تاغلايت)
- ب- **بلديات ذات تغطية متوسطة:** وعددها أربعة بلديات، بلغت نسبة التغطية بها من 50% إلى 69%، أغلبها بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية، الجدول رقم (70) والخريطة رقم (60)، وهذه البلديات هي (حسناوة، أولاد دحمان، الجعافرة، الماين)
- ت- **بلديات ذات تغطية ضعيفة:** وتتمثل في بلدية واحدة، بلغت نسبة التغطية بها 40% وهي بلدية تافرق التي تقع في أقصى شمال الولاية في المنطقة الجبلية
- يعتبر الماء عنصر أساسي في الحياة لذا حظي باهتمام كبير من الجماعات المحلية، فنسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب رغم تفاوتها إلا أنها موجودة فمن بين 34 بلدية لدينا 29 بلدية ذات تغطية جيدة بينما 05 بلديات فقط نسبة الربط بها لا تتعدى 40%، وهذه البلديات تقع في أقصى شمال الولاية في المنطقة الجبلية حيث ترتفع تكلفة الربط بالمياه الصالحة للشرب، رغم هذا هناك مجهودات كبيرة في هذا الميدان من خلال المشاريع التي سطرته الولاية من أجل القضاء على العجز المسجل

II-6-11- التغطية بالصرف الصحي:

- أ- **بلديات ذات تغطية جيدة:** وعددها 26 بلدية، بلغت نسبة التغطية بها من 70% إلى 100%، موزعة على الاوساط الطبيعية الثلاث، ومن بين هذه البلديات، أنظر الجدول رقم (70) والخريطة رقم (61)، جميع بلديات في المنطقة السهلية الوسطى (البرج، عين تاقروت، عين

تاسرة، بلمور، العناصر، بيئر قلصد علي، اليشير، الحمادية، سيدي مبارك، تكستير)، و 09 بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية (منصورة، زمورة، تاسمرت، خليل، مجانية، أولاد سيدي ابراهيم، حسناوة، المهير، أولاد دحمان)، و ثمانية بلديات في المنطقة الجبلية الجنوبية (راس الواد، أولاد براهيم، برج غدير، غيلاسة، رابطة، العش، قصور، تاغلايت)

ب- بلديات ذات تغطية متوسطة: وعددها خمسة بلديات، بلغت نسبة التغطية بها من 50% إلى

69%، أغلبها بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية، الجدول رقم (70) والخريطة رقم (61)

وهذه البلديات هي (حرازة، ثنية النصر، الجعافرة، الماين)، وبلدية واحدة في المنطقة السهلية

الوسطى وهي بلدية اليشير

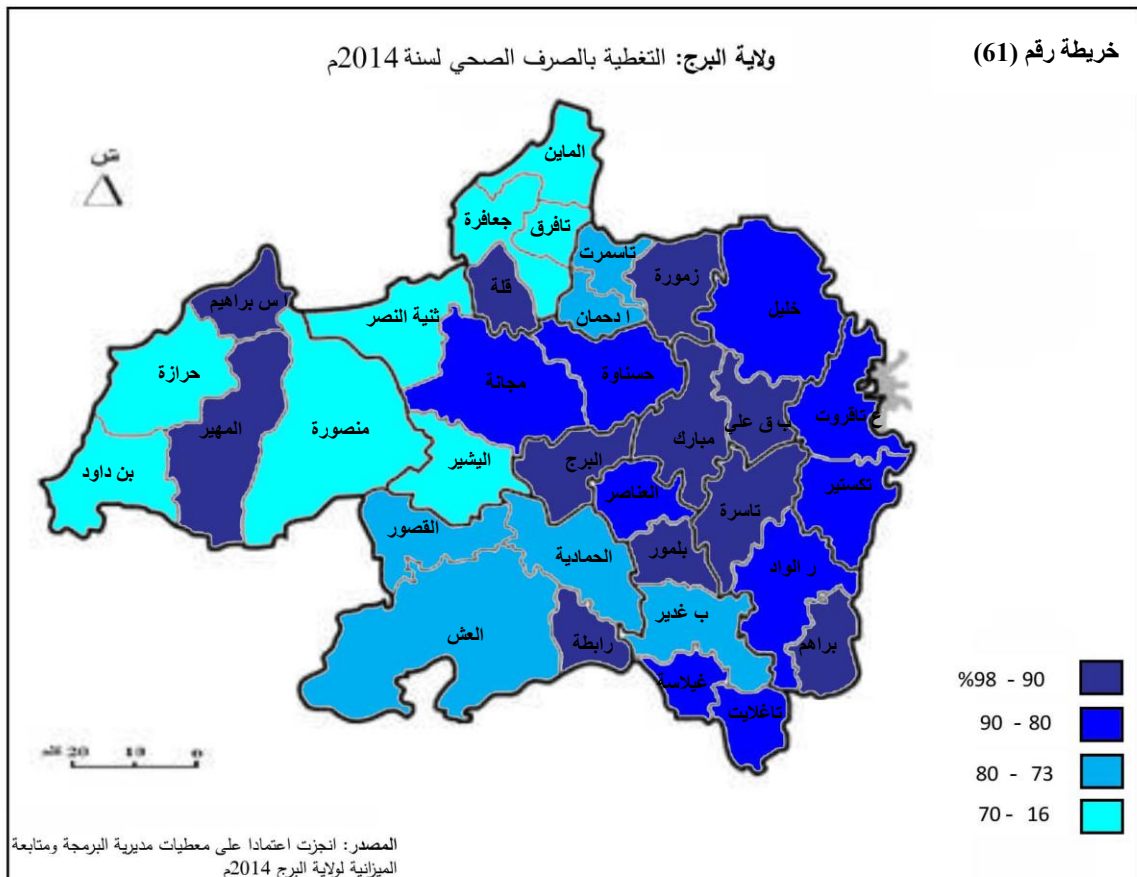
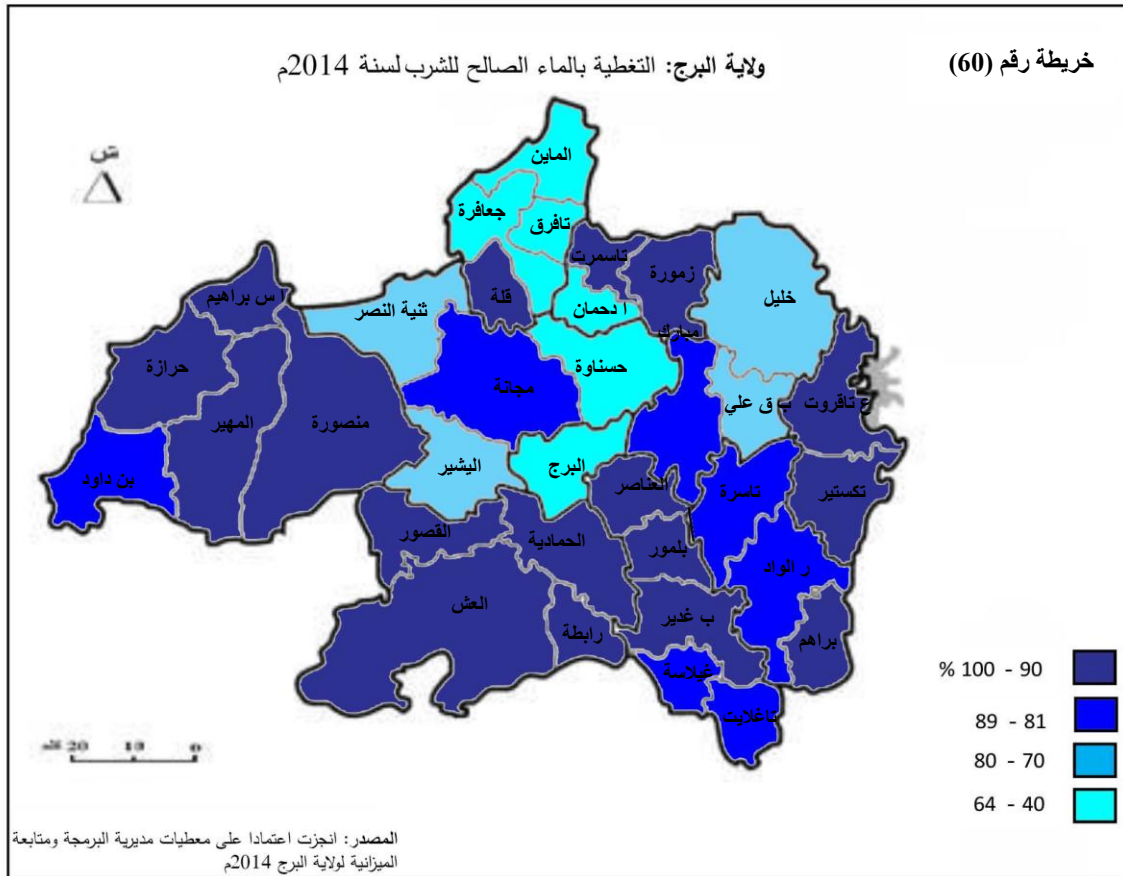
ت- بلديات ذات تغطية ضعيفة: وتتمثل في ثلاث بلديات وهي بلدية (بن داود، تافرق، حسناوة)

بلغت نسبة التغطية بها 16 من % إلى 36% وهي بلديات تقع في المنطقة الجبلية الشمالية

بالنسبة للصرف الصحي توجد تغطية شبه كلية بالنسبة لجميع البلديات، بينما تقل نسبة التغطية أقل من

36% في بعض البلديات وهي واقعة في المنطقة الجبلية الشمالية فموقعها الطبيعي جعلت من وتيرة

الربط بالصرف الصحي يشهد تأخرا أما باقي البلديات فذات ربط جيد بالصرف الصحي



خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراسة الفصل نستنتج أن الولاية تتوفر على إمكانيات فيما يخص الهياكل القاعدية والتجهيزات لكن توزيعها غير متوازن على المناطق الجغرافية الثلاث مما أدى إلى تباين بين المناطق الجغرافية فالمنطقة السهلية متطورة وتتوفر على جميع التجهيزات بينما توزيعها يقل أو يندم في المناطق الجبلية فرغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات في إطار سياسة تنمية محلية شاملة إلى أننا نلاحظ فوارق بين الأوساط الجغرافية الثلاث، ويختلف توزيع التجهيزات والهياكل القاعدية حسب الأوساط الطبيعية وحسب التوجهات الاقتصادية للدولة، فالنسبة للتعليم تتوفر الولاية على (448 مدرسة، 121 متوسطة، 52 ثانوية)، معدلات تأطير منخفضة في الأطوار التعليمية الثلاث، معدل إشغال قسم في تحسن مستمر أما الخدمات التجارية فتوزيعها غير متوازن بين المناطق الجغرافية الثلاث وتركز كبير في المنطقة السهلية نظرا لسهولة التسويق والنقل، كذلك بالنسبة للهياكل الصحية حيث تحتوي الولاية على (4 مستشفيات، 43 عيادة متعددة الخدمات، 16 مركز صحي، 13 قاعة ولادة للريف، 129 قاعة علاج، 615 طبيب، 182 طبيب أسنان، 187 صيدلية)، تنوع في الخدمات الرياضية والثقافية والروحية (ملعب، ساحات لعب، دار شباب، مساجد... الخ)، خدمات بريدية متوفرة لكن متباينة بين المناطق الجغرافية الثلاث خاصة التقنيات الحديثة للتواصل (الأنترنت) تقل كلما اتجهنا شمالا أو جنوبا، توفر الولاية على شبكة طرق كثيفة ومتنوعة (طرق وطنية، ولائية، بلدية، وطريق سريع)، ساهم في إنفتاح الولاية على جميع الاتجاهات، تغطية جيدة بالكهرباء تصل إلى 100% في بعض البلديات، تباين في التغطية بالغاز ونقصها في بعض البلديات، تغطية جيدة بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي

الباب الثالث

دور الاستثمار في التنمية المحلية في ولاية البرج

الفصل الأول: الاستثمار العمومي والخاص في ولاية البرج

الفصل الثاني : دور الاستثمار العمومي والخاص في التنمية

المحلية في ولاية البرج

الفصل الثالث: الفوارق المجالية في ولاية البرج وخيارات التنمية

المحلية والارتقاء

الفصل الأول: الإستثمار العمومي والخاص في ولاية البرج

لكل "دولةٍ أسس وأنظمة تقوم عليها للنهوض باقتصادها، وتحقيق نصيبها في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة. بمعنى هذه الأخيرة تستدعي تبني جملةٍ من الأنظمة التي تعددت على مر العصور نتيجةً للتحويلات والتغيرات التي شهدتها العالم في مختلف الميادين، السياسية، الاقتصادية، الثقافية الاجتماعية، ومن بين هذه الأنظمة، نجد القطاع العام الذي تبنته معظم دول العالم خلال حقباتٍ معينة وناذت به للوصول إلى ما تطمح إليه، وتعتبر الدولة عونًا اقتصاديًا، تقوم منذ ظهورها بمجموعةٍ من المهام التقليدية لا تزال قائمةً لحد الآن. إذ لها دور هام في الاقتصاد، تخطيط، توجيه، تنظيم، رقابة وتصحيح، ويتمثل تدخلها على صعيد السياسات الاقتصادية، من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية، وذلك في إطار ما تحدده من أهدافٍ اقتصادية معينة، من أجل تنميةٍ شاملة"¹ ومن جهة أخرى أصبح القطاع الخاص مطالب بالقيام بالدور الرئيسي في الإنتاج والتصدير وخلق فرص عمل وبذلك أخذت الدول بالعمل في إطار الإستراتيجية الجديدة بتطبيق السياسات التي من شأنها أن تفسح المجال أمامه للقيام بهذا الدور، ومن أهمها تلك المتعلقة بخصوصية المؤسسات العامة وفي الجانب الآخر، تساهم الخصوصية في تمكين الدولة من القيام بالدور الجديد المطلوب منها وذلك بأبعادها عن المجالات التي تقل فيها كفاءتها ودفعها للتركيز بدلاً عن ذلك على المجالات الهامة المتصلة بها والتي لا يمكن فيها الاعتماد على الأسواق وحدها ومن أهمها إنشاء البيئة الكلية المستقرة المحفزة للنمو والإشراف عليها وتشجيعه"².

وفي هذا الفصل سنحاول دراسة بعض برامج التنمية المحلية التي اعتمدت عليها السلطات في إطار الاستثمار العمومي (P.P.D.R،P.N.D.A،F.C.C.L ،P.S.D،P.C.D) و إطار دراسة الإستثمار

الخاص تم التطرق إلى نشاط أربع وكالات محلية (CALPIREF.ANDI.CNAC.ANGEM)

¹موسى سعداوي: مرجع سابق، ص 232
²مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010م، ص 08

III-7-1- المخطط البلدي للتنمية:

- تعريف المخطط البلدي للتنمية :

أسست المخططات البلدية للتنمية في مرحلة السبعينات، وهي عبارة عن مخطط شامل للتنمية، يشمل على التجهيزات القاعدية، الفلاحية ووسائل الانجاز بالإضافة إلى التجهيزات الإدارية، مهمته تطوير إمكانيات البلدية وتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين، وحسب المادة 86 من القانون رقم 08/90 أن لكل بلدية مخطط يجب إعداده والسهر على تطبيقه، وبهذا تعد المخططات البلدية للتنمية أكثر تجسيدا للامركزية، ويسجل المخطط البلدي للتنمية باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذه، ويجب أن يتماشى المخطط البلدي مع المخطط القطاعي والوطني للتنمية .

- أهداف المخطط البلدي للتنمية :

- اللامركزية التخطيط وهذا عن طريق إسهام البلديات في إعداد وتنفيذ المخطط
- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين عن طريق العمليات الريفية، ككسر العزلة الجهوية، بناء التجهيزات الثقافية الاجتماعية، إنشاء شبكة المياه الصالحة للشرب وشركة التطهير وإنجاز التهيئة العمرانية.
- إنشاء مؤسسات الانجاز على مستوى البلديات
- التكفل التدريجي من طرف البلديات بمشاكلها الخاصة عن طريق حصر مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي
- توزيع مكاني متوازن للاستثمارات المحلية
- تحسين الطاقات المحلية³

³ Rapport annuel d'exécution du plan national, année 1981.

- قطاعات وفصول تدخل المخطط البلدي للتنمية :

"قطاعات وفصول تدخل المخطط البلدي للتنمية"

جدول رقم (71)

المواد	الفصول	القطاع الفرعي
منشآت صغرى لتعبئة مياه الشرب تخزين الإيصال بالقنوات شبكة التوزيع معالجة دراسة بناء أنصاب الينابيع جر وتهئية مياه الينابيع	391 التزويد بالمياه الصالحة للشرب	39 الفلاحة والري
شبكة التطهير المعالجة خارج محطات معالجة وتنقية المياه دراسات معالجة الشبكات تجديد	392 التطهير	
انجاز مزبلات عمومية وسائل معالجة وجمع النفايات الصلبة	394 البيئة	
دراسة بناءات جديدة تهيئة وتوسيع تجهيز	492 أسواق جوارية	49 تخزين وتوزيع
منشآت جديدة ترميم منشآت فنية ترميمات كبرى	591 طرق ومسالك	59 بنى تحتية إدارية وإقتصادية
وكالات ومكاتب البريد	593 بريد ومواصلات	
مقرات المجالس البلدية فروع إدارية قباضات الضرائب	891 مباني البلدية	
تسيير بلدي في المناطق اللازم ترقيتها	992 تسيير بلدي في المناطق اللازم ترقيتها	
إعادة بناء ترميمات كبرى إعادة تهيئة تجديد التجهيزات بناء قاعات تدريس	691 تربية وتكوين	69 تربية وتكوين
طرق إنارة عمومية إنجاز حدائق عمومية تهيئة المساحات الخضراء	793 تهيئة حضرية	79 بنى تحتية إجتماعية وثقافية
بناء وتجهيز قاعات العلاج تهيئة وأشغال كبرى	794 صحة ونظافة	
بناء وتجهيز مكاتب عمومية تهيئة وأشغال كبرى خاصة بالمكاتب	795 ثقافة وتسلية	
بناء وتجهيز مخيمات الشباب تهيئة وأشغال كبرى خاصة بمخيمات الشباب مجمعات الشباب	796 شبيبة	
مساحات اللعب ملاعب للرياضات الجوارية	797 رياضة	

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

أ - توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية للمخططات البلدية للتنمية لولاية

البرج للفترة (1999-2006م)

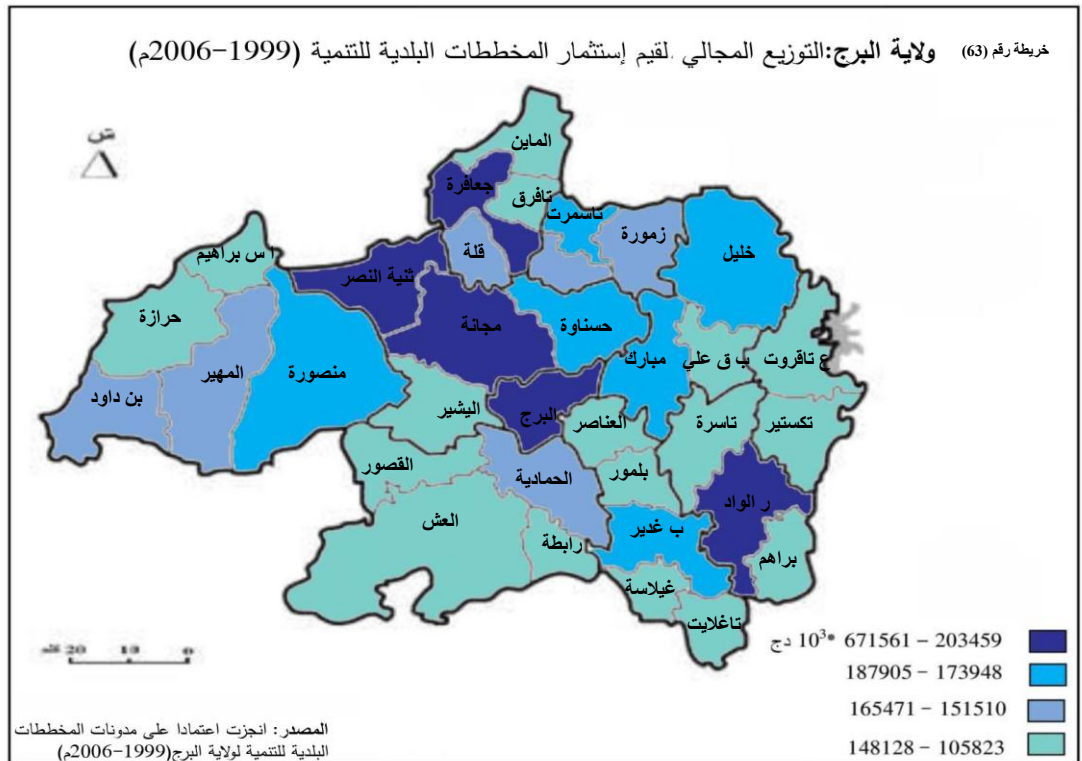
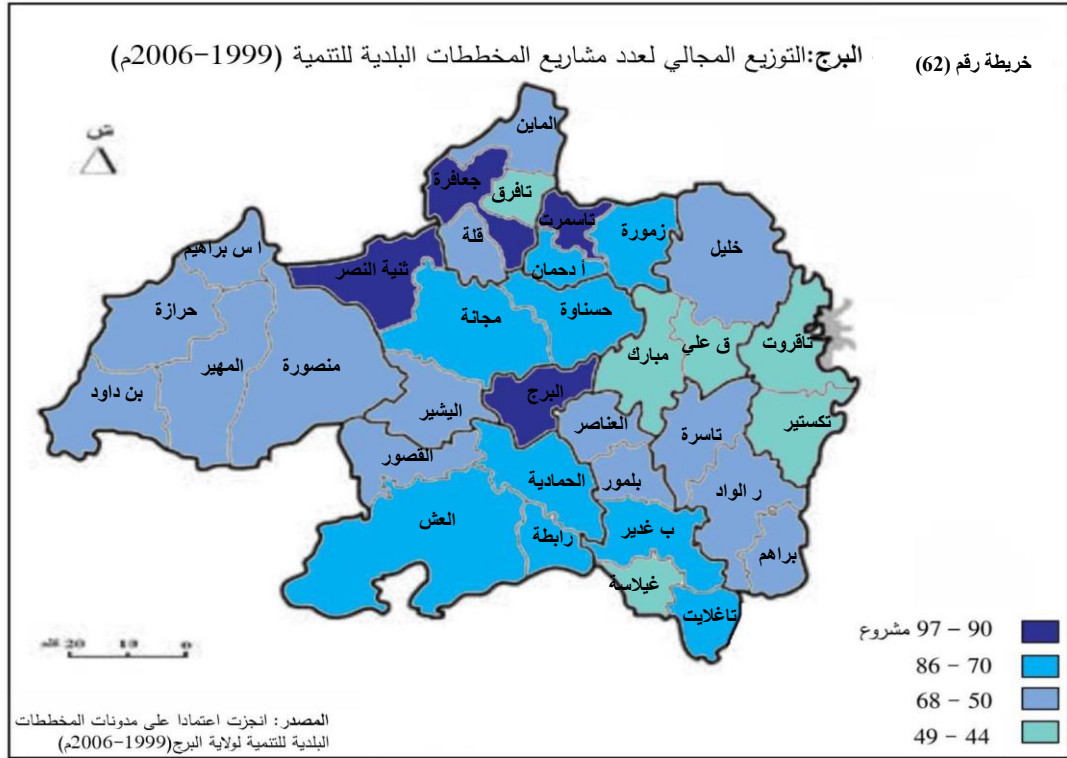
جدول رقم (72) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج للمخططات البلدية للتنمية للفترة (1999-2006م)"

المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية		
198	46	51	101	عدد المشاريع	1999
440000	89385	77603	273012	قيمة الاستثمار	
159	46	47	66	عدد المشاريع	2000
350000	68978	147222	133800	قيمة الاستثمار	
302	62	84	156	عدد المشاريع	2001
726000	138816	283550	303634	قيمة الاستثمار	
210	54	62	94	عدد المشاريع	2002
476000	107606	159500	208894	قيمة الاستثمار	
220	49	68	103	عدد المشاريع	2003
400000	80656	134760	184584	قيمة الاستثمار	
157	38	40	79	عدد المشاريع	2004
470000	103000	159179	207821	قيمة الاستثمار	
367	80	93	194	عدد المشاريع	2005
946000	217800	314179	414021	قيمة الاستثمار	
617	138	155	324	عدد المشاريع	2006
2009000	402470	666525	940005	قيمة الاستثمار	
2230	513	600	1117	عدد المشاريع	المجموع
5898000	1208711	1942539	2746750	قيمة الاستثمار	

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية لولاية البرج (1999-2006م)

من خلال معطيات الجدول رقم (72) نلاحظ تفاوت في توزيع عدد المشاريع بين المناطق الجغرافية من سنة إلى أخرى، ففي سنة 1999م، تحصلت المنطقة الجبلية الشمالية على 101 مشروع مقابل 51 مشروع للمنطقة السهلية و46 مشروع للمنطقة الجبلية الجنوبية، ونجد بالمقابل في بعض السنوات تقارب في عدد المشاريع بين المناطق الجغرافية مثل سنة 2000م، أين تحصلت المنطقة الجبلية الشمالية على 66 مشروع، مقابل 47 مشروع للمناطق السهلية و46 مشروع للمناطق الجنوبية الجبلية، واكبر عدد من المشاريع في هذه الفترة المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، كانت في سنة 2006م، أين تحصلت المناطق الجبلية الشمالية على 324 مشروع مقابل 155 مشروع للمنطقة السهلية و 138 مشروع للمنطقة الجنوبية الجبلية، ومن خلال هذه المعطيات نستنتج، أكبر عدد للمشاريع كان من نصيب المناطق الجبلية الشمالية وتقارب في توزيع عدد المشاريع للمنطقة الجبلية الجنوبية والمنطقة السهلية، ويرجع

أساسا إلى عدد السكان في المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية 52% من سكان الولاية بالإضافة إلى عدد البلديات حيث تتكون المنطقة الجبلية الشمالية من 16 بلدية و06 بلديات في المنطقة الجنوبية، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها فك العزلة عن الولاية من الناحية الشمالية .



ب- توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية لولاية البرج للمخططات البلدية للتنمية للفترة (1999-2006م)

جدول رقم (73) " توزيع الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية لولاية البرج، المشاريع المسجل ضمن المخططات البلدية للتنمية (1999-2006م)"

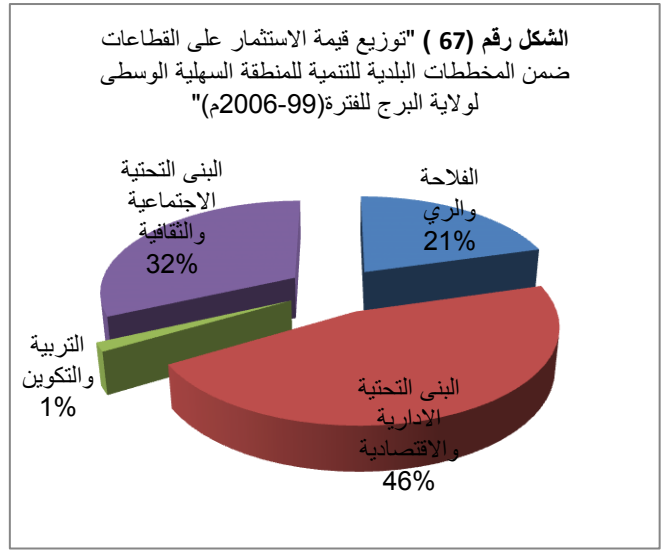
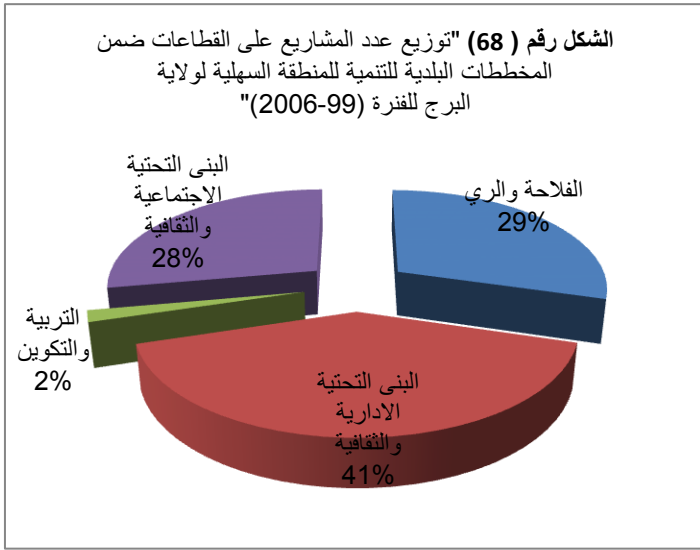
المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية		المنطقة السهلية الوسطى		المنطقة الجبلية الشمالية				
	ق	م	ق	م	ق	م			
871361	456	173561	93	238269	112	429531	251	المياه	الفلاحة و الري
429778	239	109689	71	162022	65	158067	103	التطهير	
-	-	-	-	-	-	-	-	البيئة	
-	-	-	-	-	-	-	-	اسواق جوارية	توزيع وتخزين
2161416	605	491752	166	592820	139	1076844	30	طرق ومساك	بنى تحتية
13600	10	7500	04	2000	02	4100	04	بريد ومواصلات	
731939	314	152291	74	291114	102	288534	138	مباني بلدية	
75235	24	17517	08	7300	02	50418	14	تسيير بلدي	تربية و تكوين
118074	72	-	-	29700	11	88374	61	تربية و تكوين	
1100165	332	175135	57	482241	106	307106	169	تهينة حضرية	بنى تحتية اجتماعية و ثقافية
73115	42	16080	10	17800	07	44035	25	صحة ونظافة	
14680	06	7080	03	5000	01	2600	02	ثقافة وتسلية	
86197	38	15000	05	33527	19	37670	14	شبيبة	
222440	92	43106	22	80746	34	98588	36	رياضة	
5898000	2230	1208711	513	1942539	600	2746750	1117	المجموع	المجموع

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية لولاية البرج (1999-2006م)

- المنطقة السهلية الوسطى:

تحصلت المنطقة السهلية على ما يقارب 600 مشروع بقيمة 1942539 دج، ما يمثل 32.39% من مجموع الاستثمارات لهذه الفترة، من بين هذه المشاريع حاز قطاع المنشآت التحتية الادارية والاقتصادية على 245 مشروع بقيمة 893234 دج، وزعت على أربعة قطاعات فرعية تحصل من خلالها قطاع الطرق على 139 مشروع بقيمة 592820 دج والمرتبة الثانية القطاع الفرعي الثاني مباني البلدية الذي تحصل على 102 مشروع بقيمة 291114 دج، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 177 مشروع بقيمة 400291 دج، وفي المرتبة الثالثة قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية بـ 167 مشروع بقيمة استثمارية قدرت بـ 619314 دج، منها 106 مشروع للقطاع الفرعي التهيئة الحضرية بقيمة مالية قدرت بـ 482241 دج، فمن حيث عدد المشاريع فإن القطاع الفرعي الطرق والمسالك في المرتبة الاولى بـ 139 مشروع، والقطاع الفرعي للمياه في المرتبة الثانية بـ 112 مشروع

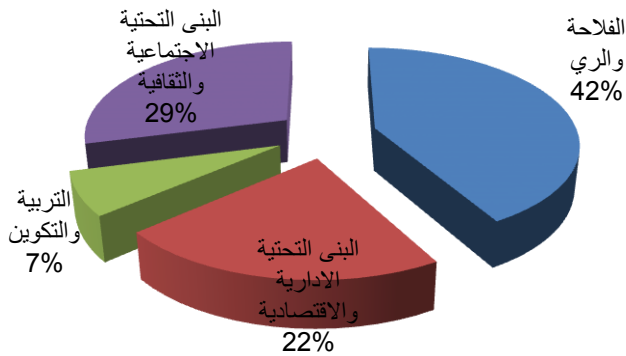
ثم قطاع التهيئة الحضرية بـ 106 مشروع، ثم قطاع مباني البلدية بـ 102 مشروع، وفي المرتبة الاخيرة البريد والمواصلات والتسيير البلدي بمشروعين.



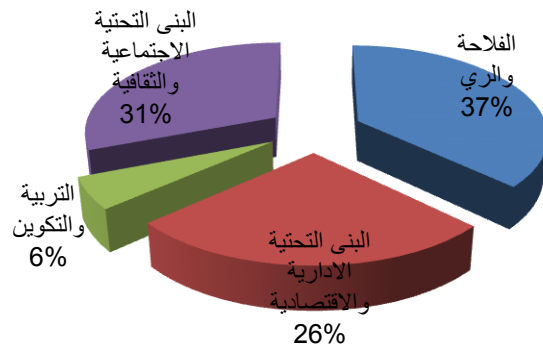
- المنطقة الجبلية الشمالية:

تحصلت المنطقة الجبلية الشمالية على 1117 مشروع، بنسبة 50.08% من مجموع المشاريع الكلية للممنوحة لولاية البرج في إطار المخططات البلدية للتنمية، بقيمة مالية قدرت 2746750 دج، ما يمثل 46.57% من إجمالي الاستثمارات الموجهة للولاية، منها 354 مشروع موجه لقطاع الفلاحة والري بقيمة مالية قدرت بـ 587598 دج، وقطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية الذي تحصل على 186 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 419896 دج، وقطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي تحصل على 246 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 489999 دج وفي المرتبة الاخيرة نجد قطاع التربية والتكوين الذي تحصل إلا على 61 مشروع بقيمة استثمارية قدرت بـ 88374 دج، وضمن هذه القطاعات الاساسية نجد قطاع الري الذي تحصل على أكبر عدد من المشاريع بـ 251 مشروع، ثم التهيئة الحضرية تحصل على 169 مشروع ثم قطاع مباني البلدية الذي تحصل على 138 مشروع، وفي المراتب الاخيرة قطاع البريد والمواصلات بأربع مشاريع ووقطاع الثقافة والتسلية بمشروعين

الشكل رقم (70) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات الاقتصادية ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2006-99م"



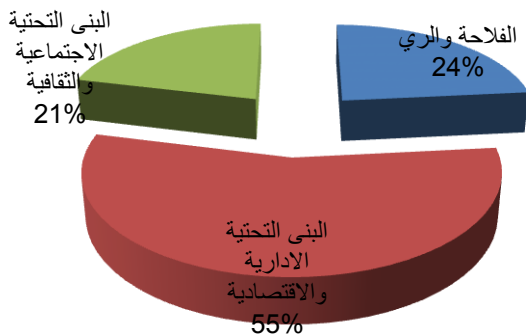
الشكل رقم (69) "توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات الاقتصادية ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2006-99م"



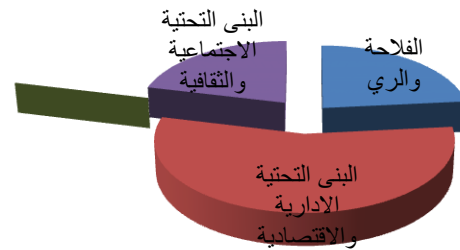
- المنطقة الجبلية الجنوبية:

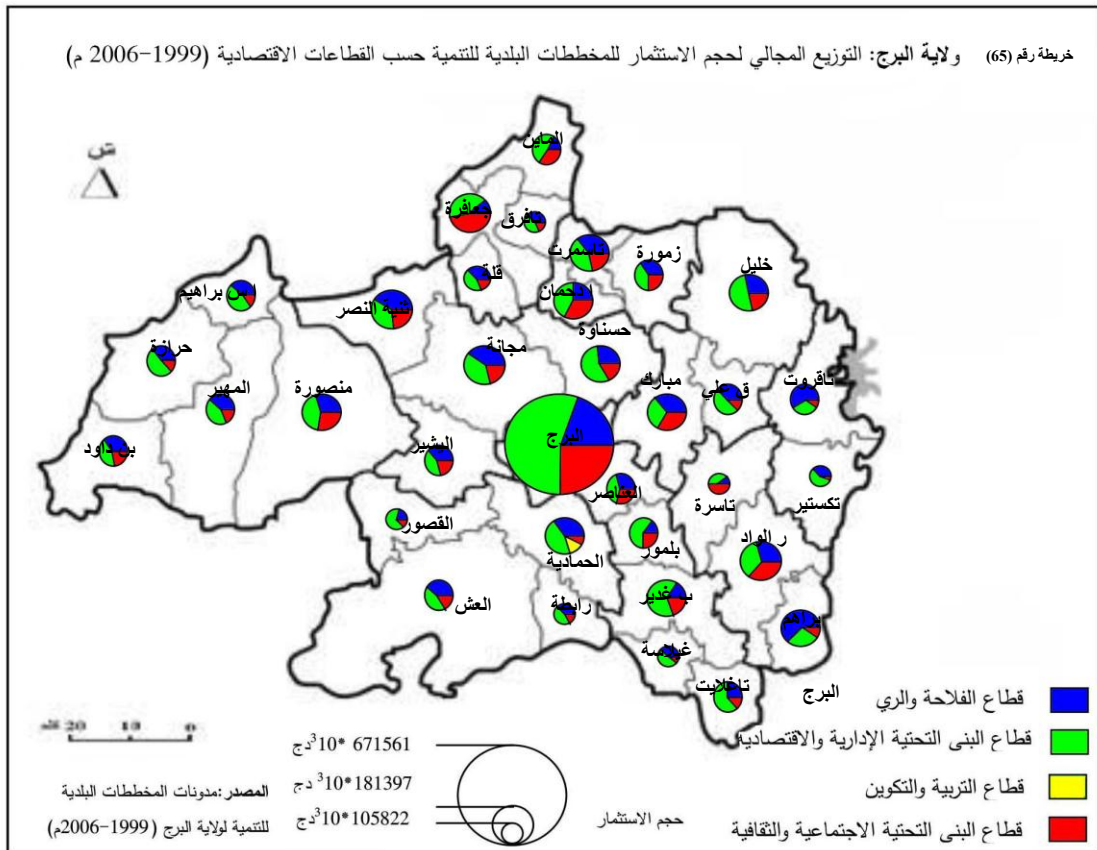
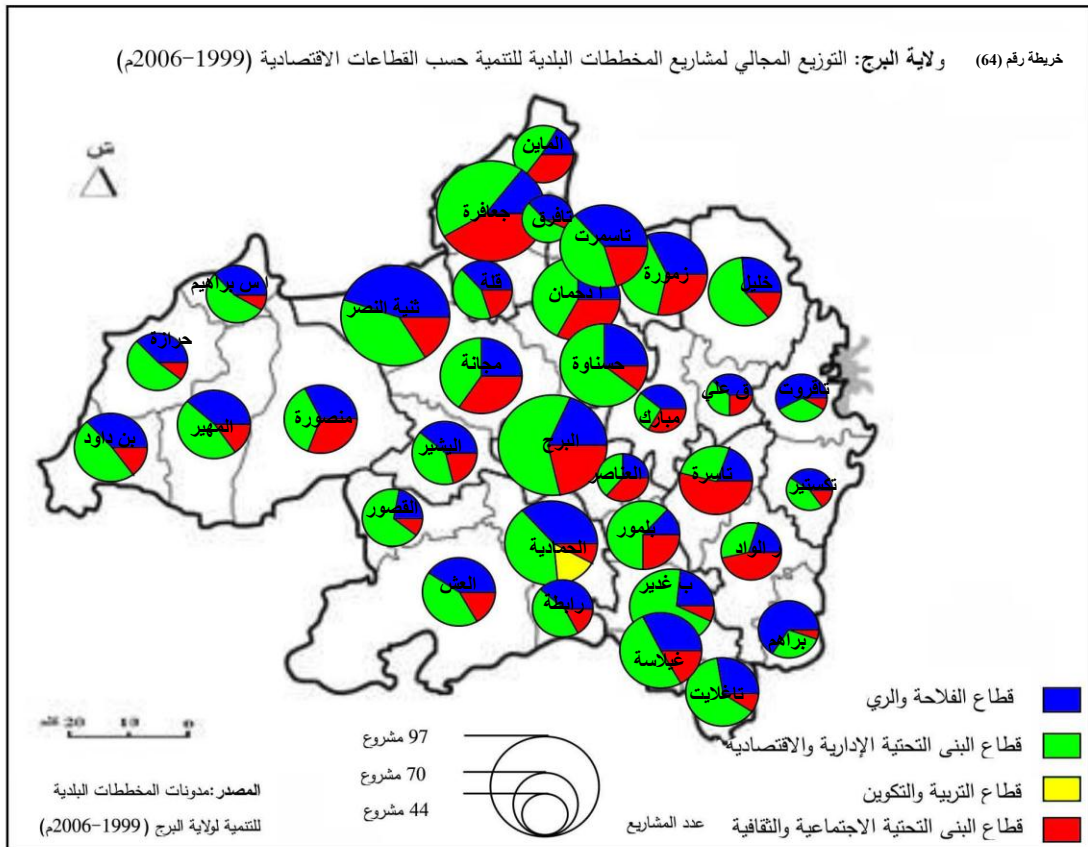
المنطقة الجبلية الجنوبية تحصلت على 513 مشروع، من بين 2230 مشروع ما يمثل 23.00% من مجموع المشاريع خصص منها 252 مشروع لقطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية، وقطاع الزراعة والري الذي تحصل على 164 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 283250 دج، وقطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية تحصل على 97 مشروع بمبلغ قدر بـ 256401 دج، ومن بين القطاعات الفرعية الذي تحصل على أكبر عدد من المشاريع نجد قطاع الطرق والمسالك بـ 166 مشروع، ثم قطاع المياه بـ 93 مشروع، وفي المراتب الخيرة نجد كل من قطاع الشببية بـ 05 مشاريع، وقطاع الثقافة والتسليّة بـ 03 مشاريع

الشكل رقم (72) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات الاقتصادية ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة 2006-99م"



الشكل رقم (71) "توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات الاقتصادية ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة 2006-99م"





ج- أولويات الإستثمار حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج للفترة (1999-2006م) ضمن المخططات البلدية للتنمية:

تختلف أولوية الاستثمار في المناطق الجغرافية، ففي المنطقة السهلية نجد قطاع الطرق والمسالك حاز على الأولوية في الاستثمار بـ 139 مشروع بنسبة 23.16% من مجموع المشاريع الموجهة للمنطقة السهلية، وفي المرتبة الثانية قطاع المياه الذي تحصل على 112 مشروع بنسبة 18.66% و بقيمة 238269 دج، وفي المرتبة الثالثة قطاع التهيئة الحضرية الذي تحصل على 106 مشروع، وقطاع مباني البلدية بـ 102 مشروع، وفي المراتب الأخيرة قطاع التسيير البلدي بمشروعين وقطاع البريد والمواصلات بمشروعين، وبالنسبة للمنطقة الشمالية الجبلية نلاحظ إختلاف طفيف حيث عادة الأولوية لقطاع المياه بـ 251 مشروع بنسبة 22.47% من إجمالي المشاريع التي تحصلت عليها المنطقة الجبلية الشمالية وفي المرتبة الثانية قطاع التهيئة الحضرية الذي تحصل على 169 مشروع بقيمة 307106 دج، وقطاع مباني البلدية بـ 138 مشروع بقيمة 288534 دج، وقطاع التطهير الذي تحصل على 103 مشروع، بقيمة 158067 دج، وفي المراتب الأخيرة نجد كل من قطاع الثقافة والتسلية الذي تحصل على مشروعين وقطاع البريد والمواصلات أربعة مشاريع، أما فيما يخص المنطقة الجنوبية الجبلية نجد في المرتبة الأولى قطاع الطرق والمسالك بـ 166 مشروع بقيمة 491752 دج، بينما في المرتبة الثانية عادت إلى قطاع المياه بـ 93 مشروع بقيمة 173561 دج، بينما في المراتب الأخيرة كانت من نصيب كل من قطاع البريد والمواصلات بـ 04 مشاريع والثقافة والتسلية بـ 03 مشاريع، ورغم إختلاف عدد المشاريع والحجم المالي المتحصل عليه، فإن كل من قطاع الطرق، والتهيئة الحضرية والمياه، والري ومباني البلدية حظيت بالأولوية ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (1999-2006م)، رغم وجود قطاعات حيوية أخرى مثل قطاع التربية والتكوين، وتأكيدا على تحصلنا سابقا من نتائج فإن فك العزلة وتهيئة المناطق الحضرية وتجديد وإنشاء شبكة المياه والتطهير تعتبر أولوية للإستثمار بالنسبة للمناطق الجغرافية سواء كانت سهلية أو جبلية لأن هذه القطاعات لم تحظ من قبل بالأهمية الكافية

من خلال دراسة المخططات البلدية للتنمية في ولاية البرج نستنتج ما يلي:

تباين في توزيع عدد المشاريع بين الأوساط الطبيعية الثلاث ففي المرتبة الأولى المنطقة الجبلية الشمالية تحصلت على 1117 مشروع بنسبة 50.08% من إجمالي المشاريع وفي المرتبة الثانية المنطقة السهلية الوسطى بـ 600 مشروع بنسبة 26.90% وفي الأخير المنطقة الجبلية الجنوبية التي تحصلت على 513 مشروع بنسبة 23%، تختلف أولويات الاستثمار من منطقة جغرافية لأخرى فأولوية الإستثمار في المنطقة السهلية كانت من نصيب قطاع الطرق بـ 139 مشروع ثم قطاع الري بـ 112 مشروع وفي المنطقة الجبلية الشمالية كانت أولوية الإستثمار لصالح قطاع الري بـ 251 مشروع ثم قطاع التهيئة الحضرية بـ 169 مشروع، وبالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية فإن أولوية الإستثمار لقطاع الطرق بـ 166 مشروع ثم قطاع المياه بـ 93 مشروع

إن توزيع عدد المشاريع وأولويات الإستثمار لكل منطقة طبيعية يعكس سياسة التنمية المحلية في الولاية بالتركيز على المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية نظرا لتأخر التنمية المحلية في هذه المناطق سابقا ، عدد السكان في هذه المناطق في تزايد مستمر مما يحتاج إلى زيادة في الخدمات والتجهيزات، تشكل الأوساط الجبلية 70% من مجال الولاية ما يفرض على السلطات المحلية توجيه التنمية المحلية نحو هذه الأوساط، أغلب بلديات المنطقة الشمالية والجنوبية ريفية إستفادت من مشاريع التنمية المحلية من أجل إستقرار السكان نظرا للتوجه الجديد للتنمية نحو القطاع الفلاحي، عودة الأمن والإستقرار للمناطق الجبلية

III-7-2- المخططات القطاعية للتنمية (P.S.D)

يعتبر البرنامج القطاعي الغير ممرکز بحق رافعة هامة للتنمية المحلية .فمشاريعه بحكم حجمها المالي والمادي من شأنها أن تغير من وضعية قطاع ما و/أو مجال ما، وهو البرنامج القادر على الاستجابة

لطموحات مجموعة من البلديات دفعة واحدة، من منطلق تكفله بالمشاريع التي تعجز عن انجازها المخططات البلدية للتنمية وهو بهذا يشكل إطاراً أمثل لحل إشكاليات تنمية محلية⁴.

"هي مخططات ذات طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذه المخططات باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذها، ويكون تحضير المخططات القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الولائي"⁵.

طريقة تسجيلها: "ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعها في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني

مراحل إنجازها: بعد المصادقة من قبل المجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع بعنوان القطاعات والهيئات المختصة بالولاية، حيث تسجل هذه البرامج برمز الوالي، الذي يعتبر الأمر بالصرف الوحيد، يتولى كل قطاع وحسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية، اختيار مقاوله لإنجاز لتتكلف بعد ذلك كل مديرية ولائية (قطاع الري، الأشغال العمومية... الخ) مباشرة إجراءات منح الأمر بالخدمة للمقاوله صاحبة المشروع، لتتولى المصالح التقنية للمديرية المعنية بمراقبة إنجاز المشروع بالتنسيق مع مختلف هيئات المراقبة المعتمدة من طرف الدولة كما يمكن اشتراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعة للقطاعات السابقة الذكر في متابعة المراقبة التقنية للمشاريع القطاعية المثبتة في إقليم بلديات الولاية

✓ أهدافها التنموية:

- "هذه البرامج من شأنه تحقيق التوازنات الجهوية، خاصة عندما تعني البلدية التي تمنح رأي تقني في اختيار موقعها) الاختيار المسبق لأرضية المشروع، تجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية.
- تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية، حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية

⁴ عبد السلام لعياضي: مرجع سابق 98
⁵ شويخ بن عثمان، مرجع سابق، ص 126

- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، - الدعم والمساعدة في خلق مناصب شغل

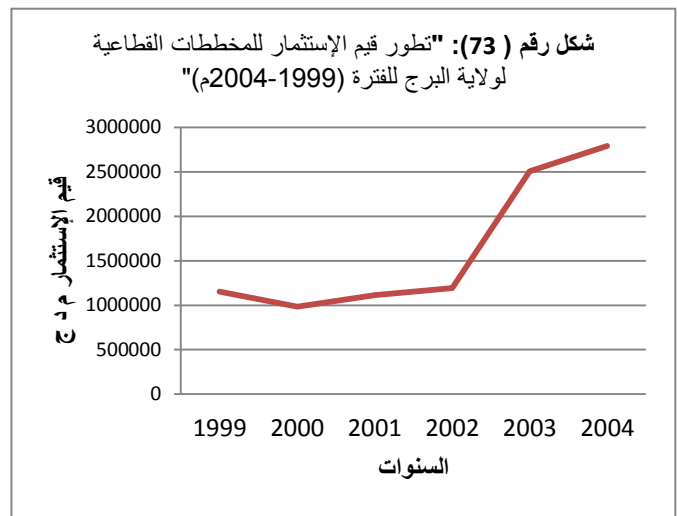
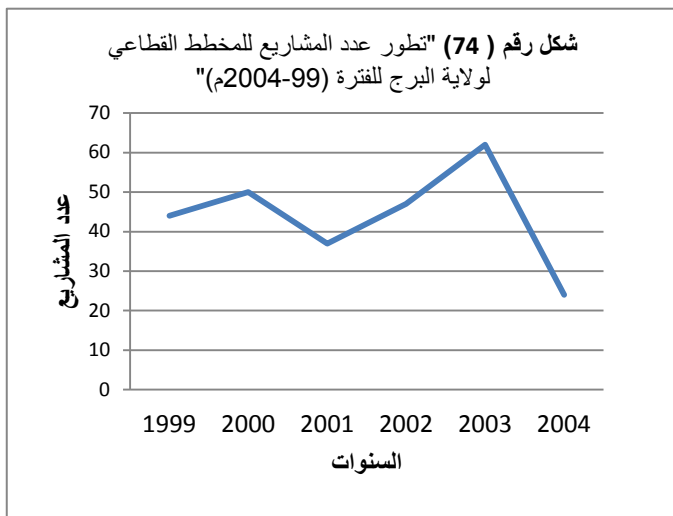
بالبلدية" 6

أ- التحليل المالي لمدونة المخططات القطاعية للتنمية لولاية البرج للفترة (1999-2004م)

الجدول رقم (74) " توزيع عدد المشاريع والغلاف المالي للمخططات القطاعية العادية لولاية البرج (1999-2004م)"

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
عدد المشاريع	44	50	37	47	62	24	264
قيمة الاستثمار (10 ³ دج)	1152345	983922	1114573	1194484	2508103	2791572	9744999

المصدر: مدونات المخططات القطاعية لولاية البرج (1999-2004م)



من خلال معطيات الجدول رقم (74) والمنحنى البياني (73) (74)، تحصلت ولاية البرج على 264 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 9744999 دج، ضمن المخططات القطاعية للتنمية، خلال الفترة (1999-2004م)، حيث سجلت أكبر عدد من المشاريع سنة 2003م، بـ 62 مشروع بقيمة 2508103 دج، وأقل عدد من المشاريع سنة 2004م، بـ 24 مشروع بقيمة 2791572 دج، بينما نسجل في باقي تقارب في توزيع عدد المشاريع حيث نسجل سنة 1999م، 44 مشروع وسنة 2000م، 50 مشروع، وسنة 2001م، 37 مشروع وسنة 2002م، 47 مشروع، وعلى هذا الأساس يتميز توزيع المشاريع بالنسبة للولاية بعدم التساوي من سنة لأخرى حسب العمليات المسجلة وأولويات الاستثمار من سنة لأخرى

جدول رقم (75) " توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمخططات القطاعية للفترة (1999-2004م) لولاية البرج "

المجموع	2004		2003		2002		2001		2000		1999			
	ق	ع م	ق	ع م	ق	ع م	ق	ع م	ق	ع م	ق	ع م		
211735	12	15473	01	31188	03	50115	02	36951	01	69797	04	8211	02	Mise en valeur
1592853	45	440324	04	414151	15	293028	10	164447	04	39429	11	241474	01	منشآت الري الكبرى
427108	13	51279	01	111382	02	68702	01	68702	02	99151	04	50000	03	منشآت الري الصغرى
126212	-	29164	01	97048	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الغابات
14585	-	14585	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	البيئة
1976349	19	532921	01	770862	09	212321	04	250848	03	119405	01	89992	01	طرق
7040	01	-	-	-	-	-	-	4675	-	2365	01	-	-	أرصاد جوية
530576	06	119747	01	70940	01	89684	01	75938	02	103695	01	70572	-	هياكل إدارية
3450320	121	865266	13	769642	26	362681	18	437789	18	-	-	604989	27	تربية
246348	10	44519	01	49713	02	20080	-	41189	02	409953	19	34935	03	تكوين مهني
528465	04	428100	-	85869	-	1409	02	-	-	55912	02	-	-	تعليم عالي
132561	12	1596	-	31126	01	16850	03	17009	03	13087	-	30519	03	هياكل صحية
255443	08	42215	02	74412	02	77918	02	22517	02	23728	-	14653	-	شباب
74971	04	66663	-	-	-	1696	02	-	-	4842	01	-	-	الثقافة
30713	06	-	-	-	-	-	-	-	-	7097	02	7000	04	حماية إجتماعية
16616	01	-	-	-	-	-	-	16616	01	-	-	-	-	المجاهدين
139720	-	139720	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سكن
9744999	264	2791572	24	2508103	62	1194484	47	1114573	37	983922	50	1152345	44	المجموع

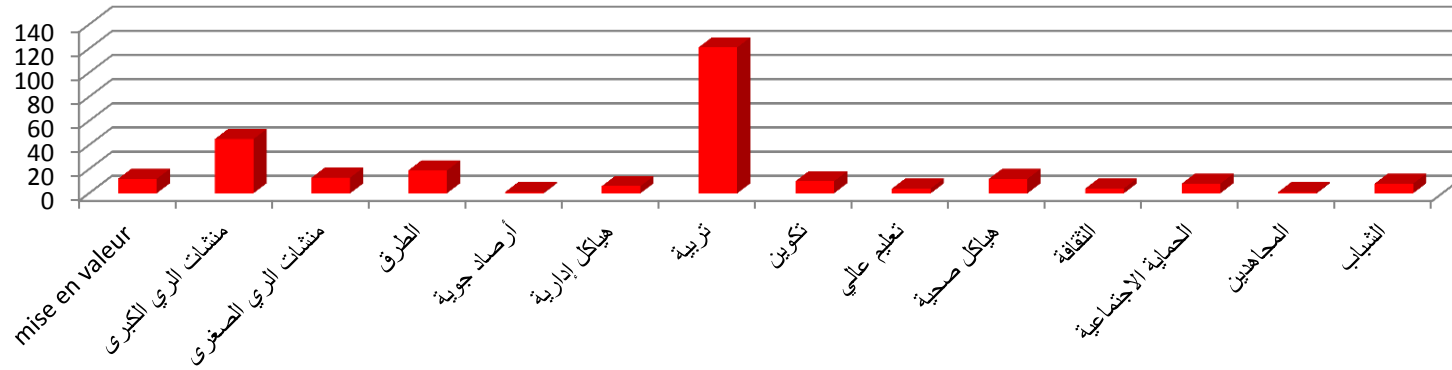
المصدر: مدونات المخططات القطاعية لولاية البرج (1999-2004م)

ب- التوزيع القطاعي لعدد المشاريع والغلاف المالي حسب السنوات للمخططات القطاعية للتنمية لولاية البرج للفترة (1999-2004م) حسب معطيات الجدول (75) والشكل رقم (75) (76)، نلاحظ اختلاف في توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار لكل قطاع، مع غياب بعض القطاعات، حيث نسجل استفادة 17 قطاع من أغلفة مالية، يتقدمهم قطاع التربية الي حاز على 121 مشروع بقيمة 3450320 دج، ما يمثل 45.83 % من مجموع المشاريع الممنوحة لولاية البرج، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع منشآت الري الكبرى الذي حاز على 45 مشروع بغلاف مالي قدر بـ 1592853 دج، ما يمثل 17.04 % وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الطرق الذي تحصل على 19 مشروع بغلاف مالي قدر بـ 1976349 دج، ما يمثل 7.19 % من مجموع المشاريع، وفي المراتب الأخيرة نجد كل من قطاع التعليم العالي بـ 04 مشاريع وبغلاف مالي قدر بـ 528465 دج، وقطاع الثقافة بأربعة مشاريع بقيمة 74971 دج، وقطاع الأرصاد الجوية بمشروع واحد بقيمة 7040 دج، وعلى هذا الأساس فإن أكبر القطاعات المستفيدة تتمثل في قطاع التربية والري والطرق، أي أن التنمية في إطار المخططات القطاعية تتجه نحو التنمية البشرية بالإضافة إلى توفير المياه وتصريفها بالإضافة إلى فك العزلة

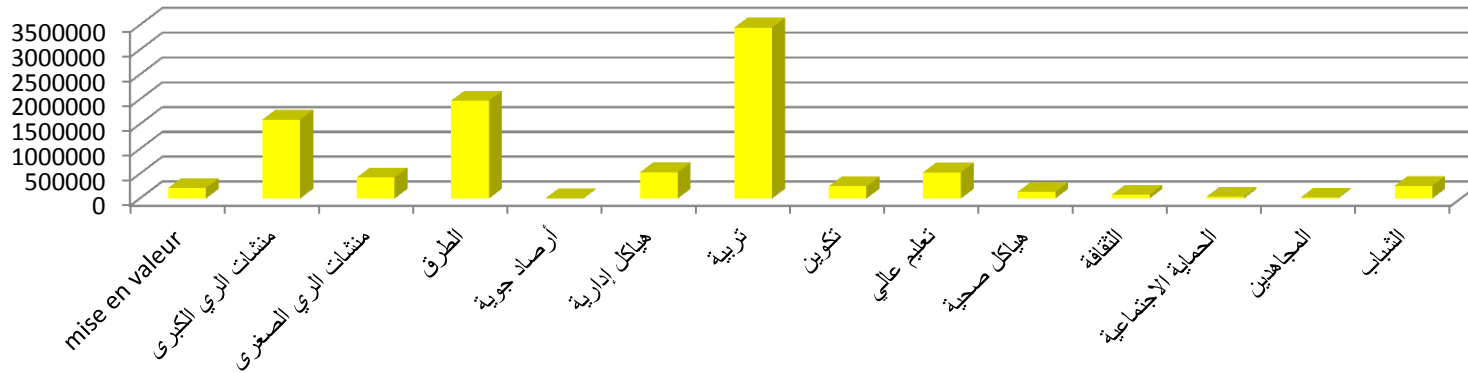
ج- أولويات الإستثمار لولاية البرج للفترة (1999-2004م) ضمن المخططات القطاعية للتنمية

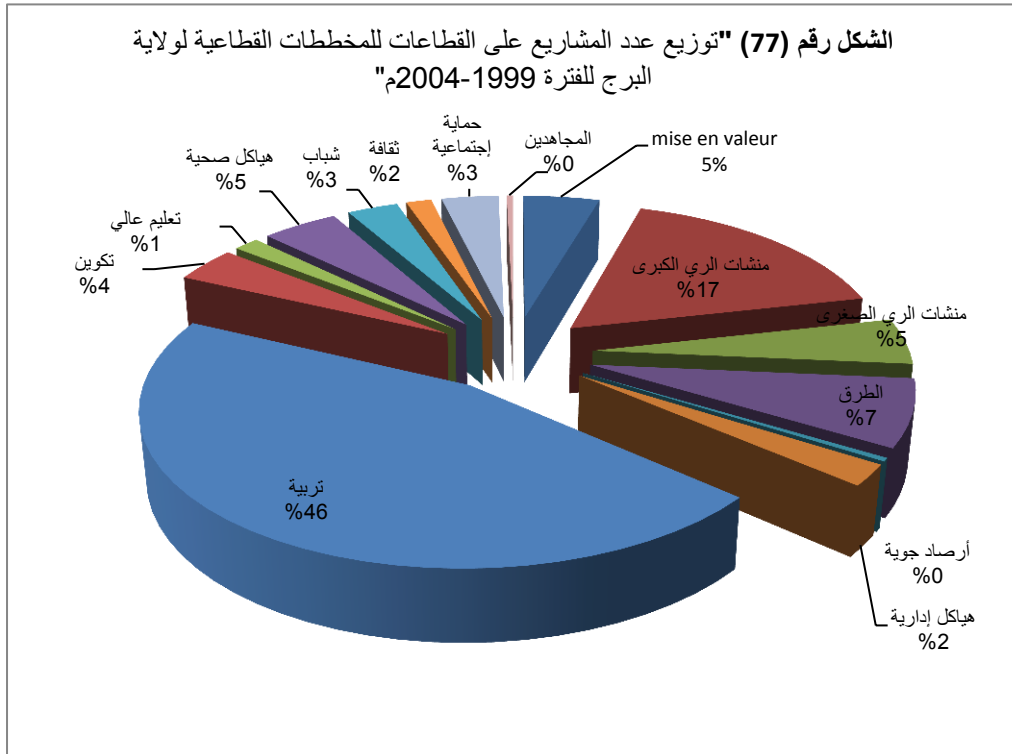
إن أولوية الاستثمار بالنسبة لولاية البرج ضمن المخططات القطاعية للفترة 1999-2004م، تحصل عليها قطاع التربية الذي حاز على 45.83 % من المشاريع مقابل غلاف مالي قدر بـ 3450320 دج، ثم قطاع منشآت الري الكبرى الذي حاز على 45 مشروع بنسبة 17.04 % بيمية مالية قدرت بـ 1592853 دج، وفي المرتبة الثالثة قطاع الطرق الذي حاز على 19 مشروع بنسبة 7.91 % بقيمة مالية قدرت بـ 1976349 دج، وفي المراتب الأخيرة قطاع التعليم العالي الذي حاز على 04 مشاريع بنسبة 1.51 % بقيمة مالية 528465 دج، وقطاع الأرصاد الجوية بمشروع واحد بقيمة مالية قدرت بـ 7040 دج، وهذا الترتيب من حيث الأولوية يعكس إهتمام الدولة بالتنمية البشرية وتطوير قطاع التعليم بالإضافة إلى توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وقطاع الطرق لفك العزلة عن الولاية باعتبارها ولاية حديثة النشأة وتربط بين شرق الجزائر ووسطها

الشكل رقم (75) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات لولاية البرج ضمن المخططات القطاعية العادية للفترة 1999-2004م"



الشكل رقم (76) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات لولاية البرج ضمن المخططات القطاعية العادية للفترة 1999-2004م"





إنطلاقاً من دراسة المخططات القطاعية في ولاية البرج يمكن ان نستنتج ما يلي:

تباين في عدد مشاريع المخططات القطاعية من سنة لأخرى حيث تحصلت الولاية على 44 مشروع في سنة 1999م، و 62 مشروع في سنة 2003، ثم تناقص عدد المشاريع إلى 24 مشروع في 2004م وبالمقابل نلاحظ زيادة في حجم الإستثمارات من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 1999م 1152345 دج لتصل إلى 2791572 دج في سنة 2004م، أغلب الإستثمارات وجهت لقطاع التربية بغلاف مالي قدر بـ 3450320 دج بنسبة 45.83% ثم قطاع منشآت الري الذي تحصل على غلاف مالي قدر بـ 1592853 دج بنسبة 17.04%، من حيث أولوية الإستثمار فإن قطاع التربية في المرتبة الأولى الذي إستفاد من 121 مشروع بنسبة 45.83% ثم قطاع منشآت الري الكبرى بـ 45 مشروع بنسبة 17.04% وفي المرتبة الثالثة قطاع الطرق الذي استفاد من 19 مشروع بنسبة 7.19%

ركزت المخططات القطاعية على قطاع التعليم الذي يعتبر أولوية في السياسة الوطنية عن طريق إنشاء المدارس والمتوسطات والثانويات، وقطاع الري عن طريق توفير المياه الصالحة للشرب، وفك العزلة عن المناطق المهمشة

III-7-3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2003):

أ- تحليل المدونة المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في ولاية البرج (2001-2003):

- المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (P.C.D)

جدول رقم (76) "توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2001-2003م)"

السنوات	2001	2002	2003	المجموع
عدد المشاريع	45	122	160	327
قيمة الاستثمار 10 ³	97000	264000	360000	721000

المصدر: مدونات مخططات البلدية للتنمية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2003م) لولاية البرج

قدر عدد المشاريع (المخططات البلدية للتنمية) الممنوحة لولاية البرج في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 327 مشروع بقيمة 721000 دج، موزعة على ثلاث سنوات، حيث نلاحظ تطور عدد المشاريع وقيمة الاستثمار من سنة لأخرى ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وتعتبر سنة 2003م الأكبر من حيث عدد المشاريع التي تحصلت عليها ولاية البرج بـ 160 مشروع بقيمة 360000 دج، ثم سنة 2002م، 122 مشروع بقيمة 264000 دج، واخيرا سنة 2001م، بـ 45 مشروع بقيمة 97000 دج

- المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (P.S.D)

جدول رقم (77) "توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2001-2003م)"

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
عدد المشاريع	21	43	21	08	-	-	93
قيمة الاستثمار 10 ³	66553	444850	683927	719580	412290	97000	2515706

المصدر: مدونات المخططات القطاعية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2003) لولاية البرج

قدر عدد المشاريع التي حازت عليها ولاية البرج في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 93 مشروع بقيمة 2515706 دج، موزعة على أربع سنوات، حيث قدر عدد المشاريع سنة 2001م بـ 21 مشروع بقيمة 66553 دج، وفي سنة 2002م، بـ 43 مشروع بقيمة 444850 دج، وهي أكبر قيمة لعدد المشاريع، وفي سنة 2003م، تحصلت الولاية على 21 مشروع بقيمة 683927 دج، وفي سنة 2004م، تحصل على 08 مشاريع بقيمة 719580 دج.

ب- توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2001-2003م)

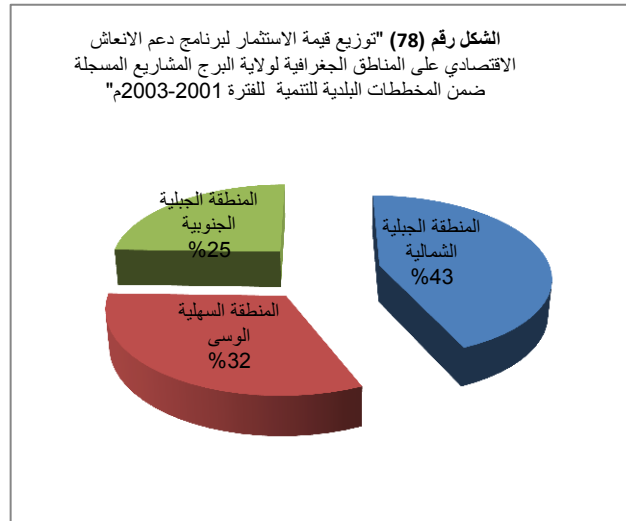
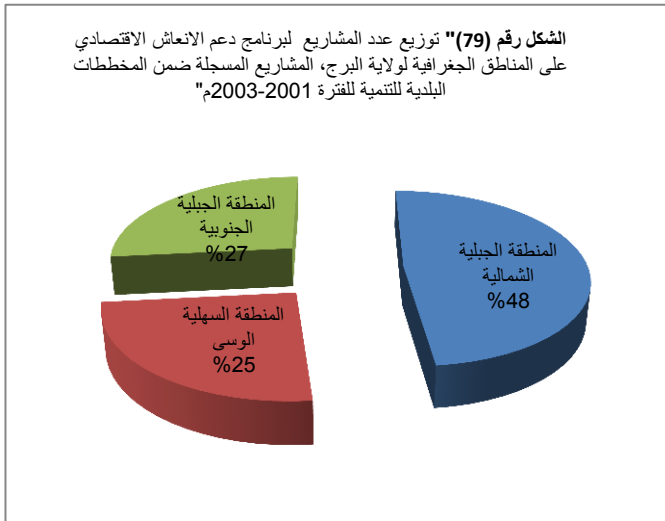
جدول رقم (78) " توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار على المناطق الجغرافية لولاية البرج لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2001-2003م)"

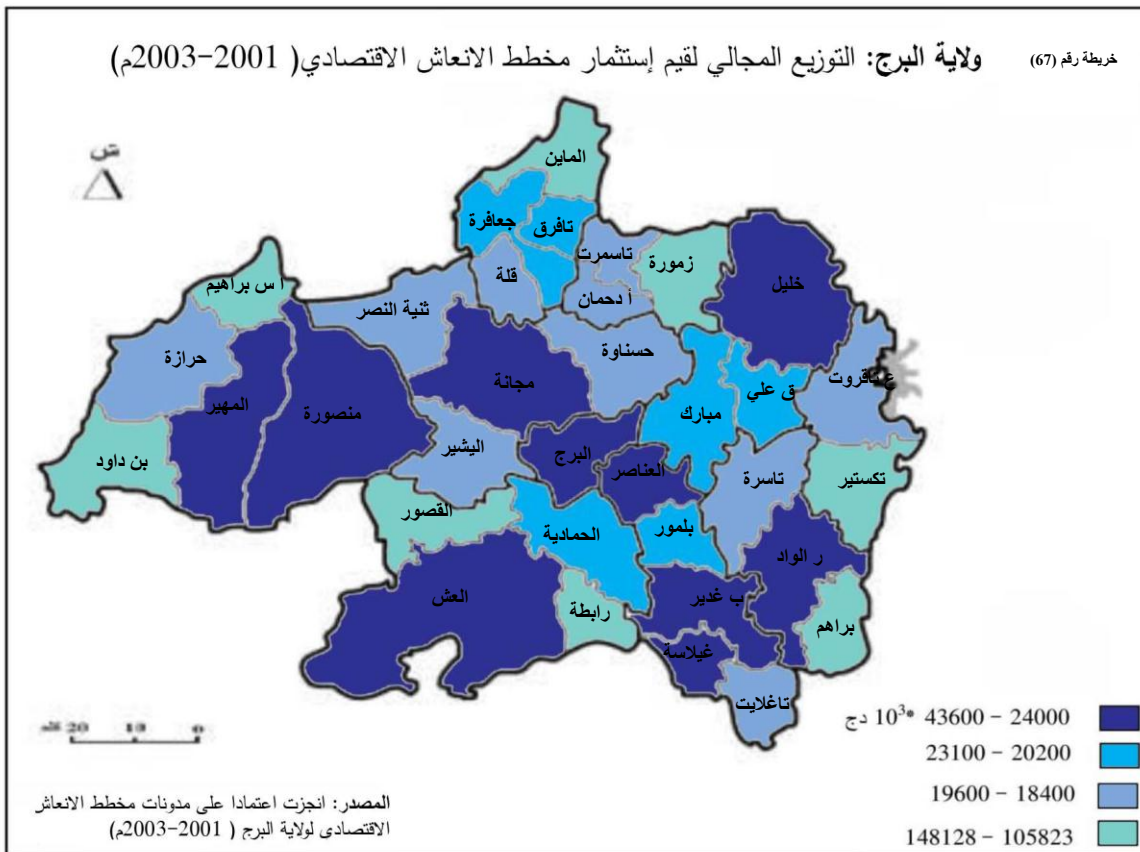
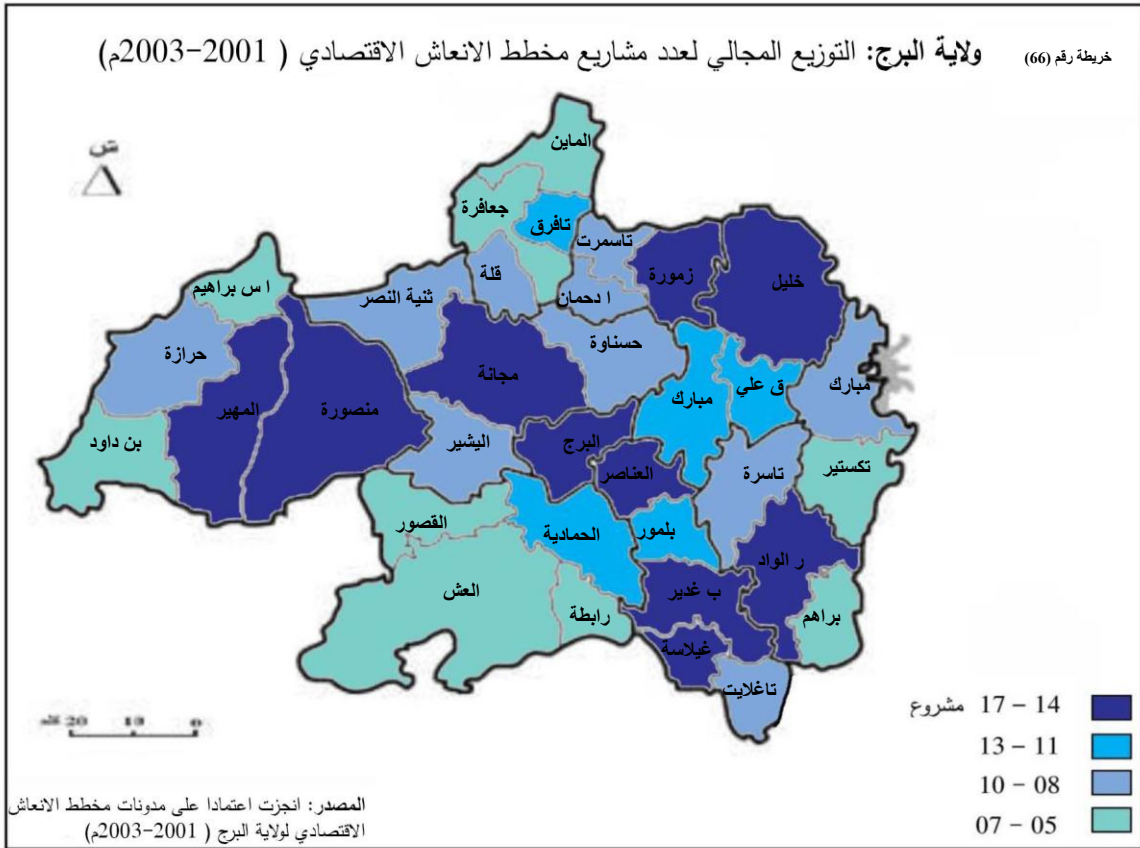
المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية	عدد المشاريع	2001
45	13	11	21	عدد المشاريع	2001
97000	26750	25100	45150	قيمة الاستثمار	2001
122	31	29	62	عدد المشاريع	2002
264000	66700	84600	112700	قيمة الاستثمار	2002
160	43	42	75	عدد المشاريع	2003
360000	83600	120900	155500	قيمة الاستثمار	2003
327	87	82	158	عدد المشاريع	المجموع
721000	177050	230600	313350	قيمة الاستثمار	المجموع

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2003م) لولاية البرج

تحصلت المنطقة الجبلية الشمالية على أكبر عدد من المشاريع 158 مشروع بنسبة 48% بقيمة 313350 دج، منها 75 مشروع سنة 2003م، و62 مشروع في سنة 2002م، وفي المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الجنوبية بـ 87 مشروع اي بنسبة 27% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 177050 دج منها 43 مشروع سنة 2003م، و31 مشروع سنة 2002م، و13 مشروع سنة 2001م، وفي المرتبة الثالثة المنطقة السهلية الوسطى تحصلت على 82 مشروع بقيمة 230600 دج، منها 42 مشروع سنة 2003 بقيمة 120900 دج، و29 مشروع سنة 2002م، و 11 مشروع في سنة 2001م، و انطلاقا من هذه المعطيات فإن أولوية الاستثمار بالنسبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي كانت لصالح المناطق

الجبلية الشمالية والمناطق الجبلية الجنوبية وفي الخير المنطقة السهلية الوسطى





ج- توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2001-2003م)

جدول رقم (79) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات و المناطق الجغرافية لولاية البرج لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2001-2003م)"

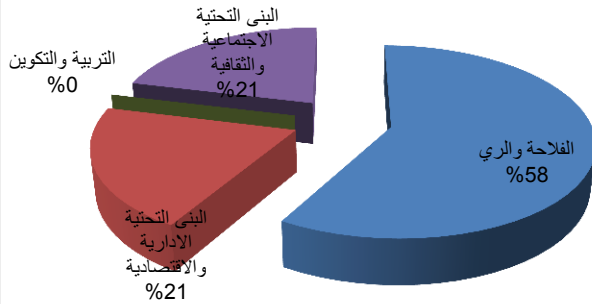
المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية		المنطقة السهلية الوسطى		المنطقة الجبلية الشمالية				
	ع م	ق إ	ع م	ق إ	ع م	ق إ			
187043	107	46370	28	35200	18	105473	61	المياه	الفلاحة و الري
92142	53	29897	19	36000	15	26245	19	التطهير	
-	-	-	-	-	-	-	-	البيئة	
-	-	-	-	-	-	-	-	اسواق جوارية	توزيع وتخزين
261819	81	81219	26	78100	22	102500	33	طرق ومسالك	بنى تحتية
4500	05	1000	01	-	-	3500	04	بريد ومواصلات	
32114	20	7164	05	9100	06	15850	09	مباني بلدية	
6000	03	-	-	-	-	6000	03	تسيير بلدي	
-	-	-	-	-	-	-	-	تربية و تكوين	تربية و تكوين
98582	34	5500	02	60600	17	32482	15	تهئية حضرية	بنى تحتية اجتماعية و ثقافية
5900	04	2400	02	-	-	3500	02	صحة ونظافة	
8500	03	-	-	8000	02	500	01	ثقافة وتسلية	
9600	05	-	-	3600	02	6000	03	شبابية	
14800	12	3500	04	-	-	11300	08	رياضة	
721000	327	177050	87	230600	82	313350	158	المجموع	المجموع

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2003م) لولاية البرج

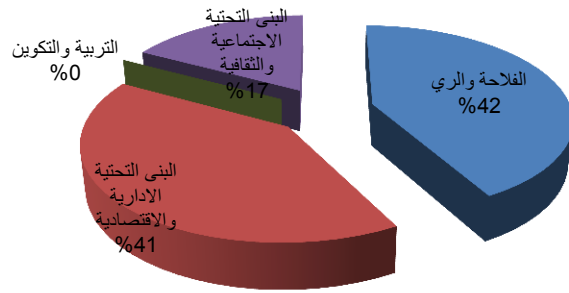
- المنطقة الجبلية الشمالية:

تحصلت المنطقة الجبلية الشمالية على 158 مشروع بقيمة 313350 دج، ما يمثل 48.31 % من مجموع المشاريع، موزعة على أربعة قطاعات أساسية، منها 80 مشروع لقطاع الفلاحة والري، بنسبة 50.63 % من عدد المشاريع بقيمة مالية 131718 دج، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع البنى التحتية الإدارية والاقتصادية الذي تحصل على 49 مشروع بنسبة 31.01 % من إجمالي المشاريع بقيمة 127850 دج، وضمن هذا القطاع حاز القطاع الفرعي الطرق والمسالك على 33 مشروع بقيمة 102500 دج، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي تحصل على 29 مشروع بنسبة 18.35 % منها 15 مشروع لصالح قطاع التهيئة الحضرية ومشروع واحد لقطاع الثقافة والتسلية

الشكل رقم (81) "توزيع عدد مشاريع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2001-2003 م"



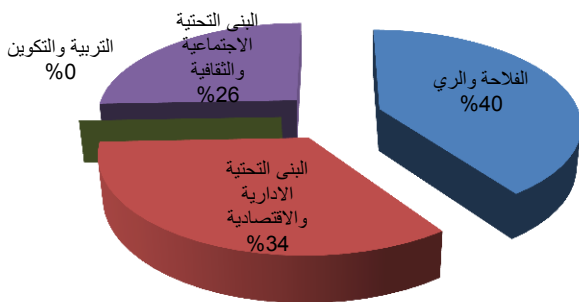
الشكل رقم (80) "توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة 2001-2003 م"



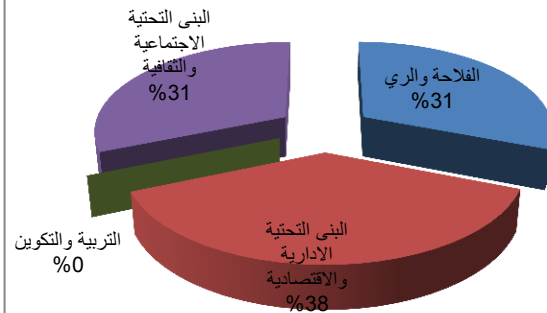
- المنطقة السهلية الوسطى:

تحصلت المنطقة السهلية على 82 مشروع من إجمالي المشاريع بنسبة 25.07 % من إجمالي المشاريع، بقيمة 230600 دج منها 33 مشروع موجه لقطاع الفلاحة والري بقيمة 71200 دج، و25 مشروع للبنى التحتية الإدارية والاقتصادية حيث تحصل القطاع الفرعي للطرق على 22 مشروع بقيمة 78100 دج، وفي المرتبة الخيرة قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية بت 21 مشروع بقيمة 72200 دج، منها 17 مشروع للقطاع الفرعي التهيئة الحضرية

الشكل رقم (83) "توزيع عدد مشاريع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2001-2003 م"



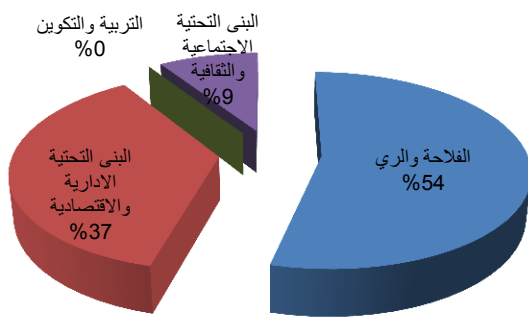
الشكل رقم (82) "توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات الاقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2001-2003 م"



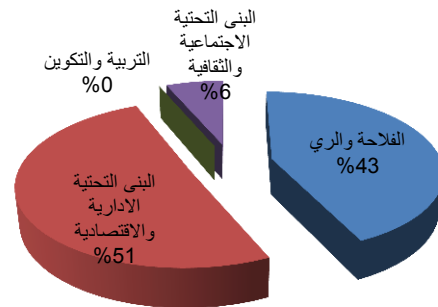
- المنطقة الجبلية الجنوبية:

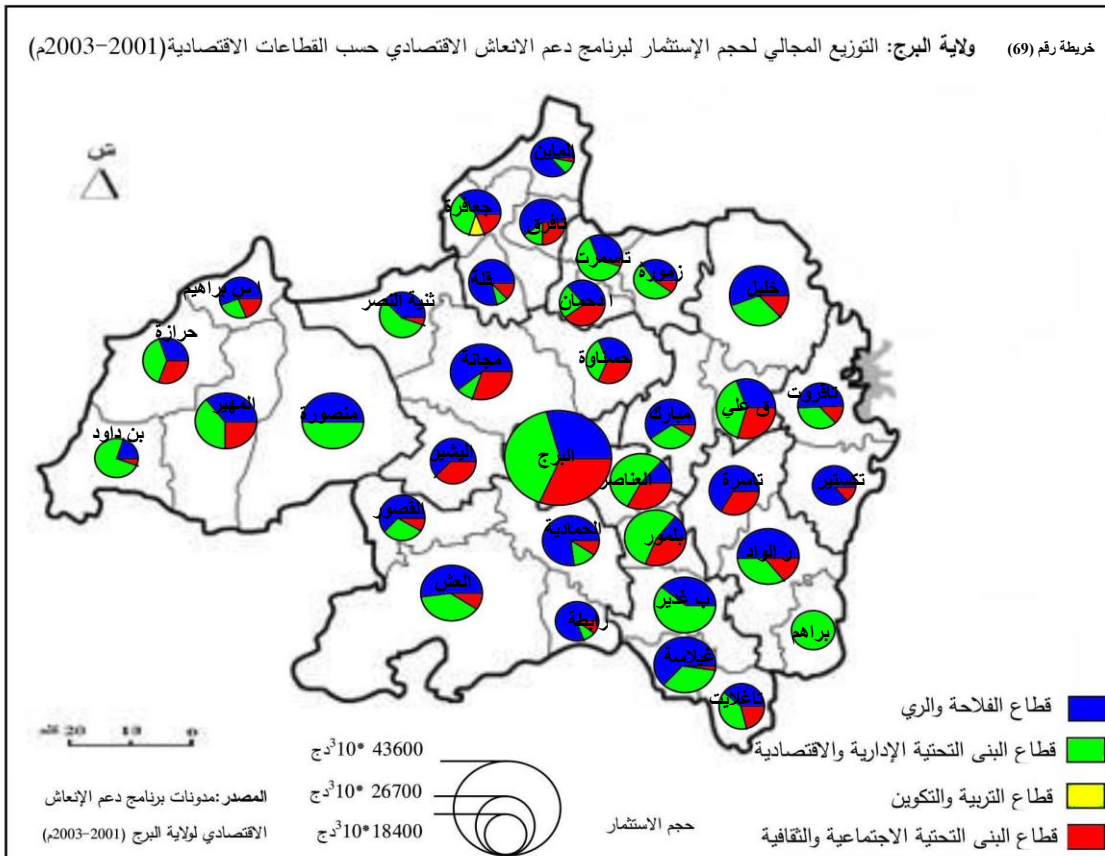
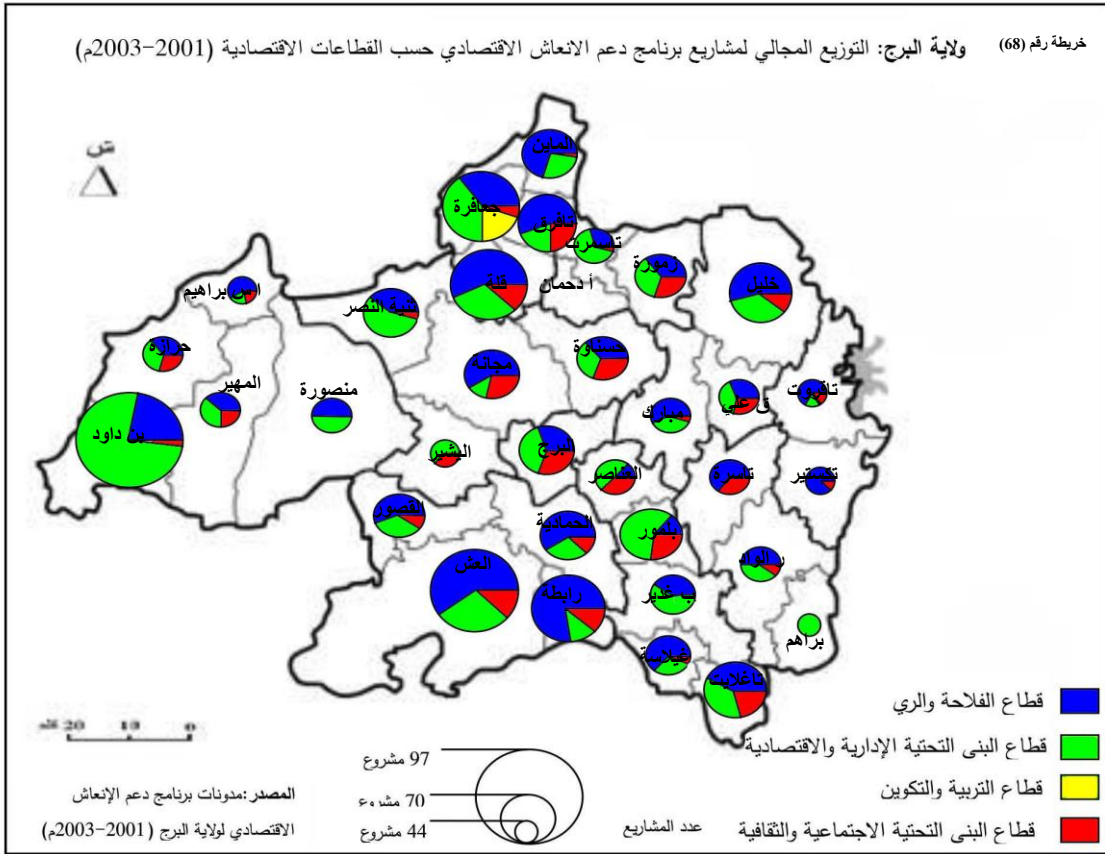
المنطقة الجبلية الجنوبية تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 87 مشروع بقيمة 177050 دج خصص منها 32 مشروع للبنى التحتية الادارية والاقتصادية بمبلغ مالي 89383 دج، تحصل القطاع الفرعي للتهيئة الحضرية على 26 مشروع بمبلغ قدر بـ 81219 دج، وفي المرتبة الثانية قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 27 مشروع بقيمة 76267 دج، منها 28 مشروع للمياه بقيمة 46370 دج، و 19 مشروع للتطهير بقيمة 29897 دج، وفي المرتبة الأخيرة قطاع البنى التحتية الإجتماعية والثقافية بـ 8 مشاريع بقيمة 11400 دج

الشكل رقم (85) "توزيع عدد مشاريع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، البرج للفترة 2003-2001"



الشكل رقم (84) "توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات الاقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2003-2001م"





د- أولويات الاستثمار للمناطق الجغرافية في ولاية البرج لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي
المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، (2001-2003م)

إن أولويات الاستثمار في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية)، كانت لصالح قطاع الفلاحة والري حيث تحصل على 160 مشروع منها 107 مشروع خاصة قطاع المياه، ما يمثل 32.72% من مجموع عدد المشاريع الكلية بقيمة 279185 دج، وفي المرتبة الثانية القطاع الفرعي الطرق والمسالك بـ 81 مشروع ما يمثل 24.77%، وفي المرتبة الثالثة القطاع الفرعي التطهير 53 مشروع بقيمة 92142 دج، وفي المرتبة الأخيرة القطاع الفرعي الثقافة والتسليية بـ 03 مشاريع بقيمة 8500 دج ومن خلال هذه المعطيات فإن اولوية الاستثمار في إطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي كانت لصالح قطاع المياه والطرق والتطهير، من اجل فك العزلة وتوفير المياه الصالحة للشرب والتنمية البشرية

هـ- التوزيع القطاعي لعدد المشاريع والغلاف المالي حسب مخطط دعم الانعاش الاقتصادي لولاية

البرج ، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية، للفترة (2001-2004م)

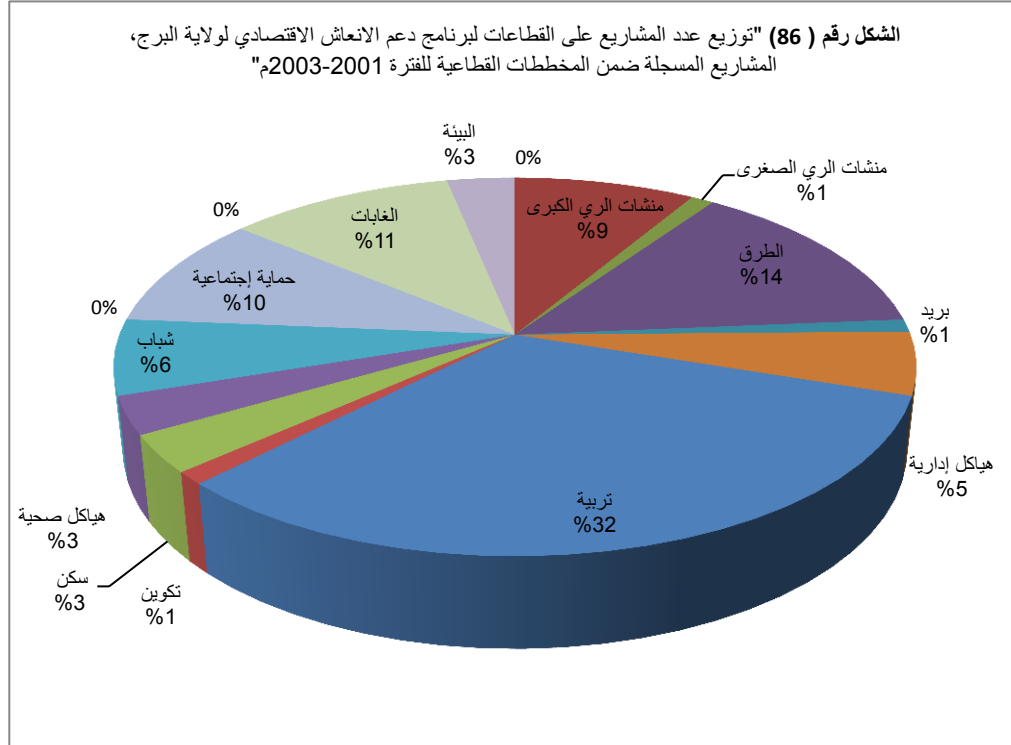
حسب معطيات الجدول رقم (106)، فإن قطاع التربية احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع بـ 30 مشروع من بين 93 مشروع أي بنسبة 32.25% بقيمة 459018 دج، وفي المرتبة الثانية قطاع الطرق الذي تحصل على 13 مشروع بقيمة 620340 دج، واحتل قطاع الغابات المرتبة الثالثة بـ 10 مشاريع بقيمة 399036 دج، واحتل قطاع الحماية الاجتماعية المرتبة الرابعة بـ 09 مشاريع بقيمة 29931 دج، ونسجل في المراتب الاخيرة نجد كل من قطاع البريد بمشروع واحد بقيمة 16789 دج وقطاع منشآت الري الصغرى بمشروع واحد بقيمة 10702 دج، وقطاع التكوين المهني بمشروع واحد بقيمة 40907 دج.

جدول رقم (80) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن

المخططات القطاعية للتنمية (2001-2003م)"

المجموع	2006		2005		2004		2003		2002		2001			
	ق!	ع م	ق!	ع م	ق!	ع م	ق!	ع م	ق!	ع م	ق!	ع م		
329268	08	49236	-	74180	-	51376	-	91845	01	62125	03	506	04	منشآت الري الكبرى
10702	01	-	-	2176	-	5833	-	2693	-	-	01	-	-	منشآت الري الصغرى
399036	10	34429	-	97175	-	168102	-	99330	07	-	02	-	01	الغابات
241718	03	53883	-	-	-	86293	-	36790	01	14086	01	41	01	البيئة
3000	-	-	-	-	-	-	-	2400	01	600	01	-	-	تهيئة حضرية
16789	01	-	-	-	-	16789	-	-	-	-	01	-	-	بريد
848	-	-	-	848	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تخزين وتوزيع
620340	13	17009	-	51682	-	230853	01	232911	01	73212	09	14573	02	طرق
124688	05	18724	-	51637	-	52496	-	1831	02	-	02	-	01	هياكل إدارية
459018	30	9768	-	42579	-	47859	04	90714	04	233098	15	3500	07	تربية
40907	01	-	-	-	-	-	-	12497	-	11348	01	-	-	تكوين مهني
47995	03	-	-	76	-	-	-	22098	01	19907	02	2056	-	هياكل صحية
37820	06	-	-	-	-	-	-	-	-	23443	02	-	-	شباب
29931	09	-	-	5112	-	5681	02	12107	03	7031	03	-	01	حماية اجتماعية
69535	03	57	-	36200	-	33278	01	-	-	-	-	-	-	سكن
2515706	93	97000	-	412290	-	719580	08	689327	21	444850	43	66553	21	المجموع

المصدر: مدونات المخططات القطاعية (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2003) لولاية البرج



من خلال دراسة برنامج الإنعاش الاقتصادي في ولاية البرج نستنتج ما يلي:

تحصلت ولاية البرج في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على 420 مشروع بقيمة 3236706 م د ج منها 327 مشروع مسجل ضمن المخططات البلدية للتنمية و 93 مشروع مسجل ضمن المخططات القطاعية، وفيما يخص توزيع المشاريع حسب القطاعات نجد في المرتبة الأولى ضمن المشاريع المسجلة في المخططات البلدية للتنمية، قطاع الفلاحة الذي تحصل على 160 مشروع بنسبة 49 % من مجموع المشاريع وفي المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية الإدارية والإقتصادية بـ 109 مشروع بنسبة 33.33% وبالنسبة للمخططات القطاعية فإن قطاع التربية تحصل على 30 مشروع بنسبة 32.25% وفي المرتبة الثانية قطاع الطرق الذي تحصل على 13 مشروع بنسبة 13.97%

من حيث أولويات الإستثمار في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن قطاع الفلاحة احتل المرتبة الأولى متبوعا بقطاع الطرق وبالنسبة للمخططات القطاعية فإن الأولوية كانت لقطاع التربية ثم قطاع الطرق أما بالنسبة للمناطق الجغرافية فقد اختلفت أولوية الإستثمار فيما بينها فقد وجهت أولوية الإستثمار في المنطقة الجبلية الشمالية لقطاع الري والفلاحة الذي تحصل على 80 مشروع ثم قطاع البنى الإدارية والإقتصادية بـ 49 مشروع، وفيما يخص المنطقة السهلية الوسطى فإن أولوية الإستثمار كانت من نصيب قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 33 مشروع ثم قطاع البنى التحتية الإدارية والإقتصادية بـ 25 مشروع وفي الأخير المنطقة الجبلية الجنوبية فإن أولوية الإستثمار بها كانت من نصيب قطاع البنى التحتية الإدارية والإقتصادية الذي تحصل على 32 مشروع ثم قطاع الفلاحة بـ 27 مشروع

ومن خلال المعطيات السابقة نستنتج أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مس جميع القطاعات تقريبا خاصة القطاعات المنتجة كالفلاحة التي نالت الأولوية في المنطقة الجبلية الشمالية والمنطقة السهلية بالإضافة إلى قطاع الري الذي يعتبر أساسيا في دعم الأنشطة الاقتصادية كالصناعة والفلاحة وتوفير المياه الصالحة للشرب، كما تحصل قطاع التربية على الأولوية في هذا البرنامج من أجل إستكمال السياسة الوطنية التي تعتمد على شمولية التعليم بالنسبة لجميع المناطق ومن جهة برز قطاع المنشآت

الاقتصادية من اجل ربط المناطق المهمشة بمجالات أكثر ديناميكية

III-7-4- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C) (2005-2009م)

أ- تحليل المدونة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو في ولاية البرج (2005-2009م):

- المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (P.S.D)

جدول رقم (81) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2005-2009م)"

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
عدد المشاريع	56	106	34	46	28	270
قيمة الاستثمار	2410614	5258541	8785852	8773790	7933086	47223840

المصدر: مدونات المخططات القطاعية (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م) لولاية البرج

حسب معطيات الجدول رقم (81)، بلغ عدد المشاريع المسجلة للبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخططات القطاعية) للفترة 2005-2009م، 270 مشروع بقيمة 47223840 دج، حيث سجل أكبر عدد للمشاريع سنة بـ 106 مشروع بقيمة 5258541 دج، ثم سنة 2005م، بـ 56 مشروع بقيمة 2410614 دج، ثم سنة 2008م، بـ 46 مشروع بقيمة 8773790 دج، ثم سنة 2007 بـ 34 مشروع بقيمة 8785852 دج، وفي الاخير سنة 2009م، بـ 28 مشروع بقيمة 7933086 دج، حيث نلاحظ أختلاف في توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار لكل سنة

- المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (P.C.D)

جدول رقم (82) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية طات البلدية للتنمية (2007-2009م)"

السنوات	2007	2008	2009	المجموع
عدد المشاريع	574	398	351	1323
قيمة الاستثمار	2205000	1490000	1700345	5395345

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م) لولاية البرج

تحصلت ولاية البرج على 1323 مشروع في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2007-2009م بقيمة استثمارية قدرت بـ 5395345 دج، منها 574 مشروع في سنة 2007م، بقيمة 2205000 دج، وفي سنة 2008م، 398 مشروع بقيمة 1490000 دج، وفي سنة 2009م، حازت الولاية

على 351 مشروع بقيمة 1700345 دج، ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الأكبر من حيث عدد

المشاريع وقيمة الاستثمار من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وبرنامج الهضاب

ب- التوزيع القطاعي لعدد المشاريع والغلاف المالي حسب البرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية

البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة (2007-2009م)

الجدول رقم (83) " توزيع قيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الاقتصادية لولاية البرج، المشاريع المسجلة

ضمن المخططات البلدية للتنمية (2007-2009م)"

المجموع	2009		2008		2007				
	ق !	ع م	ق !	ع م	ق !	ع م			
573243	211	130440	50	184097	67	258706	24	المياه	الفلاحة و الري
491027	161	136900	38	159444	55	194683	68	التطهير	
39783	13	-	-	-	-	39783	13	البيئة	
-	-	-	-	-	-	-	-	اسواق جوارية	توزيع وتخزين
1320641	252	427020	76	408241	80	485380	96	طرق ومسالك	بنى تحتية
3800	03	800	01	-	-	3000	02	بريد ومواصلات	
741373	175	279915	61	245728	55	215730	59	مباني بلدية	
171010	25	92070	13	53450	09	25490	03	تسيير بلدي	
18585	10	-	-	-	-	18585	10	تربية و تكوين	تربية و تكوين
1265520	272	487700	74	273002	81	50585	117	تهيئة حضرية	بنى تحتية اجتماعية و ثقافية
151700	25	12300	04	26100	08	113300	13	صحة ونظافة	
39900	15	16400	07	4500	02	19000	06	ثقافة وتسليية	
221922	47	58400	14	28109	08	135413	25	شبابية	
356851	114	58400	13	10729	33	191122	68	رياضة	
5395345	1323	1700345	351	1490000	398	2205000	574	المجموع	المجموع

لصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2007-2009) لولاية البرج

من خلال معطيات الجدول رقم (83) والشكل رقم (87) و (88)، تحصل قطاع البنى التحتية الإجتماعية

والثقافية على أعلى أكبر عدد من المشاريع والمقدرة بـ 473 مشروع بنسبة 35.75% من المجموع الكلي

لعدد المشاريع بقيمة مالية قدرت بـ 2035893 دج، خصص منها 272 مشروع للقطاع الفرعي التهيئة

الحضرية بمقدار مالي قدر بـ 1265520 دج، ثم القطاع الفرعي للرياضة بـ 114 مشروع بقيمة

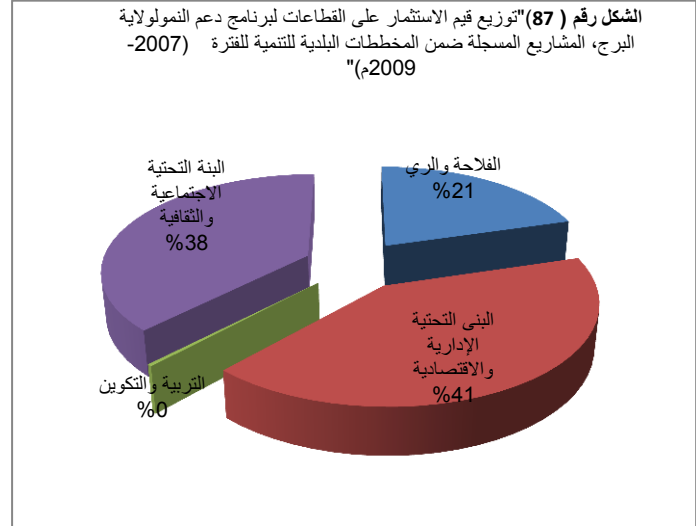
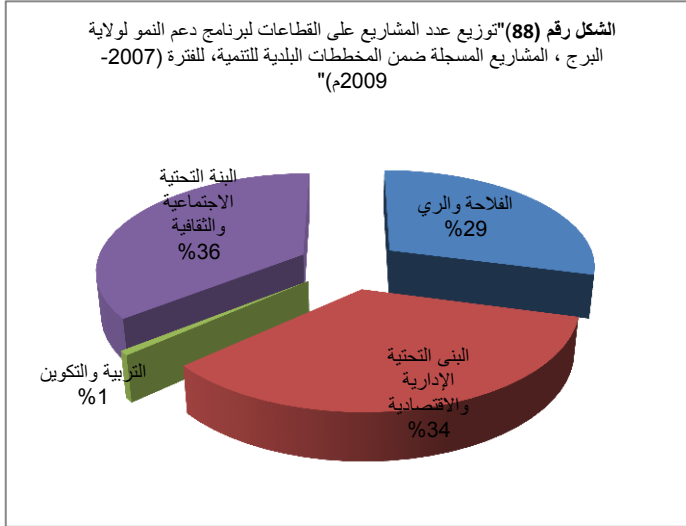
356851 دج، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية الذي تحصل على 455

مشروع بقيمة 2236824 دج، وضمن هذا القطاع نجد القطاع الفرعي للطرق حاز على 252 مشروع

بقيمة 1320641 دج، ثم القطاع الفرعي مباني البلدية الذي حاز على 175 مشروع بقيمة 741373 دج،

وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 385 مشروع بقيمة 1104053 دج، خصص

منها 211 مشروع لقطاع المياه بقيمة 573243 دج، ثم قطاع التطهير بـ 161 مشروع بقيمة 491027 دج، وقطاع البيئة الذي تحصل على 13 مشروع بقيمة 39783 دج، وفي المرتبة الأخيرة نجد قطاع التربية والتكوين الذي تحصل على 10 مشاريع بقيمة 18585 دج



ج- توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، (2007-2009م)

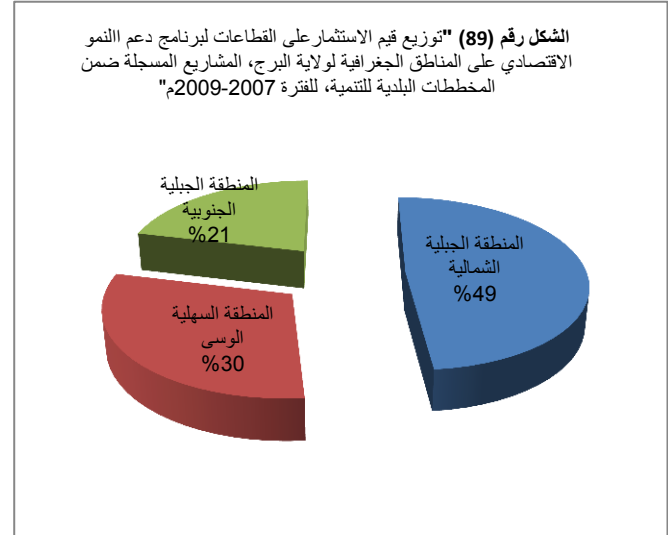
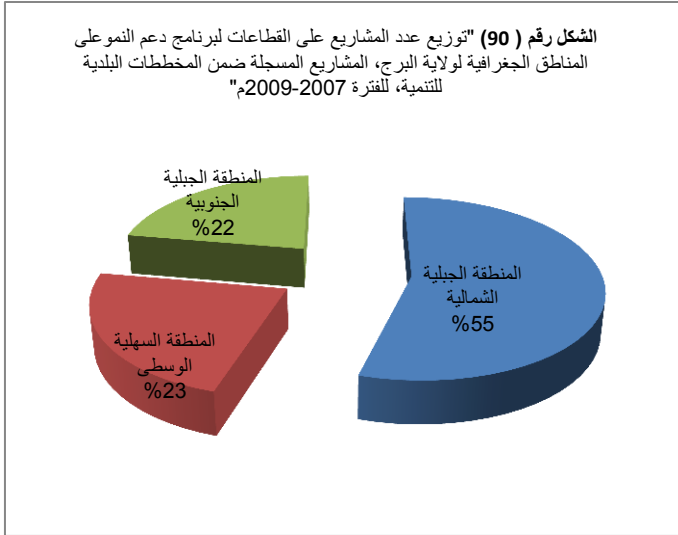
جدول رقم (84) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، (2007-2009م)"

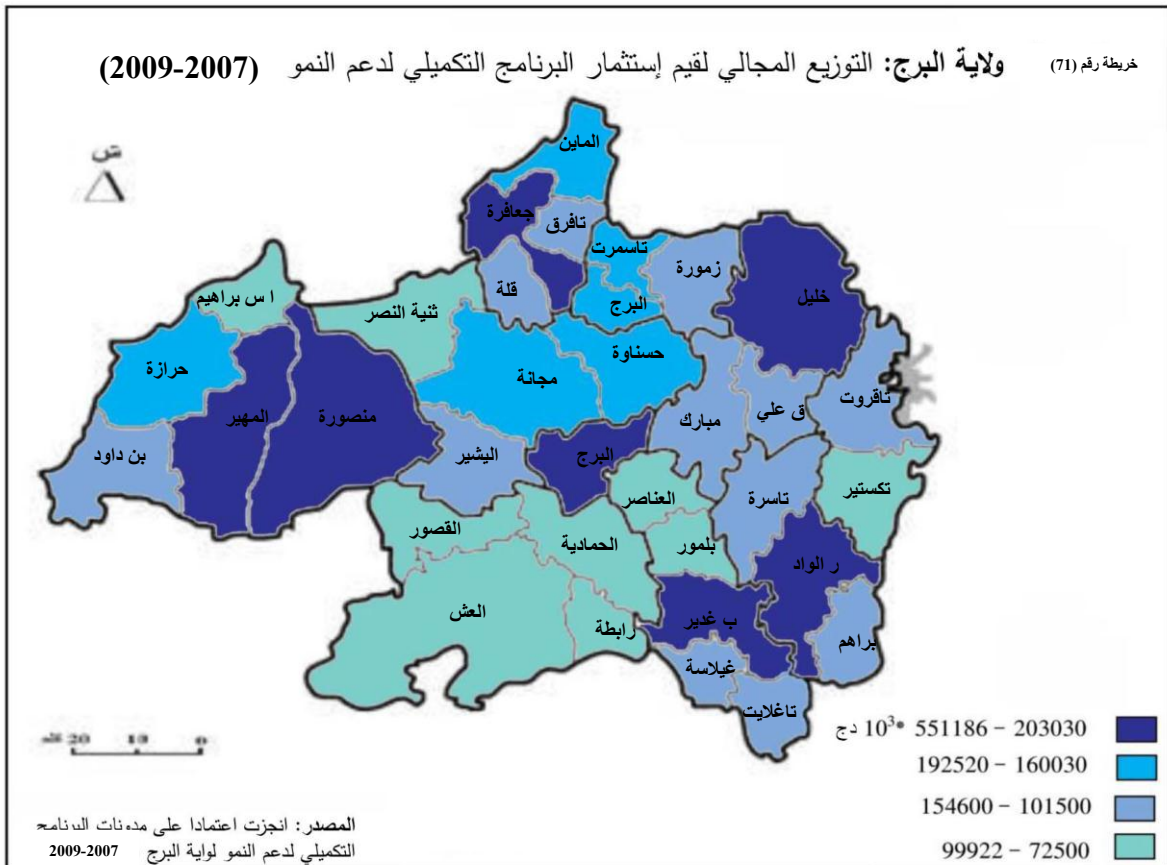
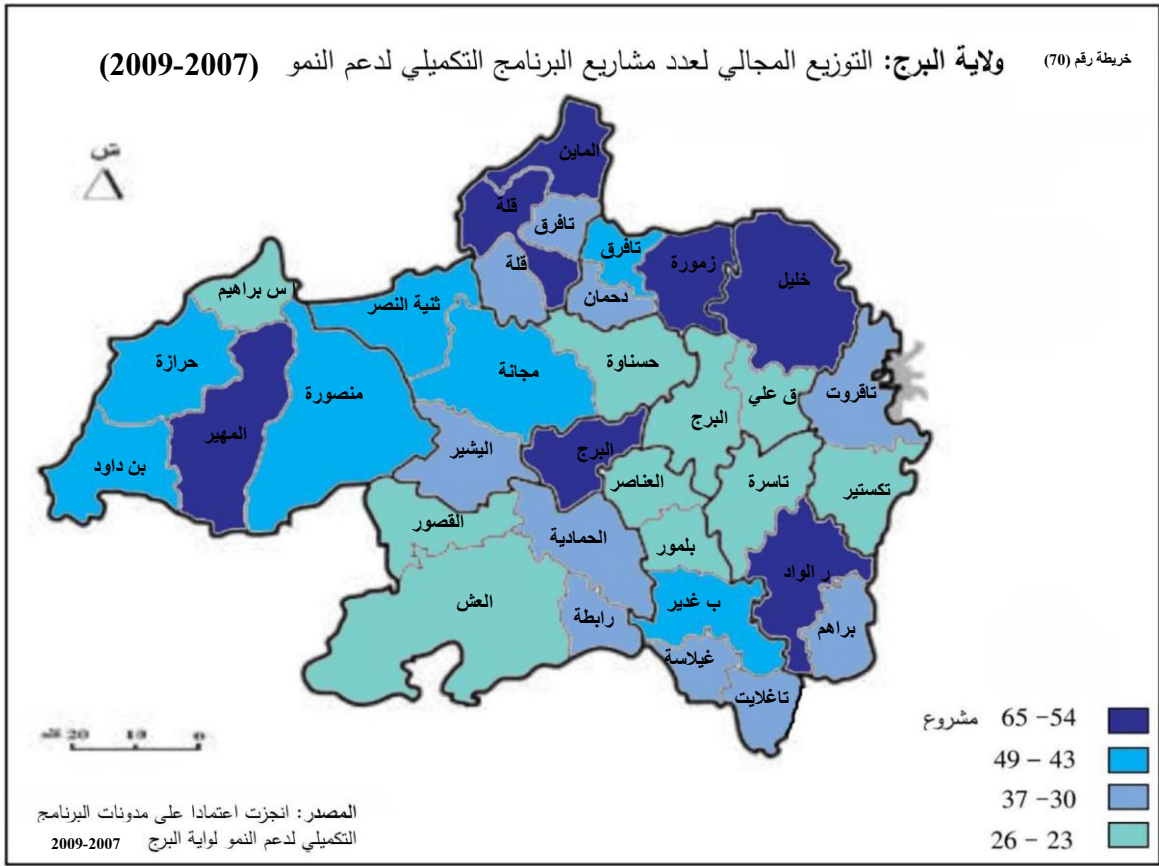
المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار
574	135	166	273	2007	2205000
398	85	62	251	2008	1490000
351	75	77	199	2009	1700308
1323	295	305	723	المجموع	5395345

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2007-2009) لولاية البرج

من بين 1323 مشروع، مخصصة للولاية تحصلت المنطقة الجبلية الشمالية على 723 مشروع بقيمة 2618073 دج، خلال ثلاث سنوات منها 273 مشروع تحصلت عليها سنة 2007م، و251 مشروع سنة 2008م، و199 مشروع سنة 2009م، أما بالنسبة للمنطقة السهلية فقد حازت على 305 مشروع بقيمة 1627482 دج، منها 166 مشروع سنة 2008م، و62 مشروع سنة 2008م، و77 مشروع سنة

2009م، وفي المرتبة الاخيرة المنطقة الجنوبية الجبلية التي تحصلت على 295 مشروع بقيمة 1149790 دج، منها 135 مشروع سنة 2007م، و85 مشروع سنة 2008م، و75 مشروع سنة 2009م، ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ تفاوت في توزيع عدد المشاريع من منطقة إلى أخرى حسب عدد البلديات وأهمية المنطقة وتناقص عدد المشاريع من سنة إلى أخرى





د- توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو

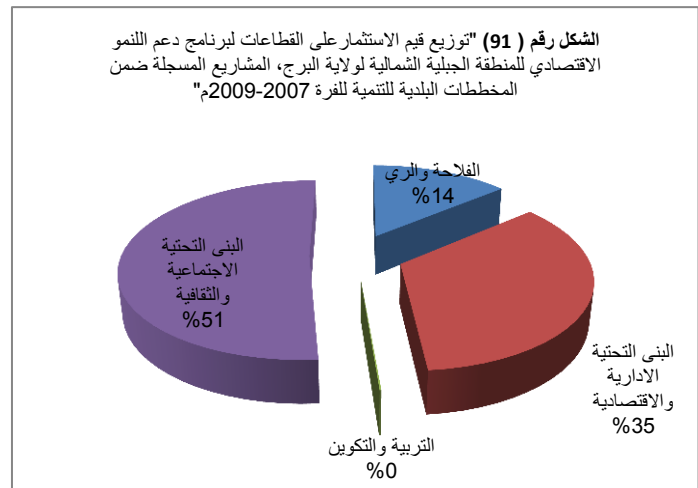
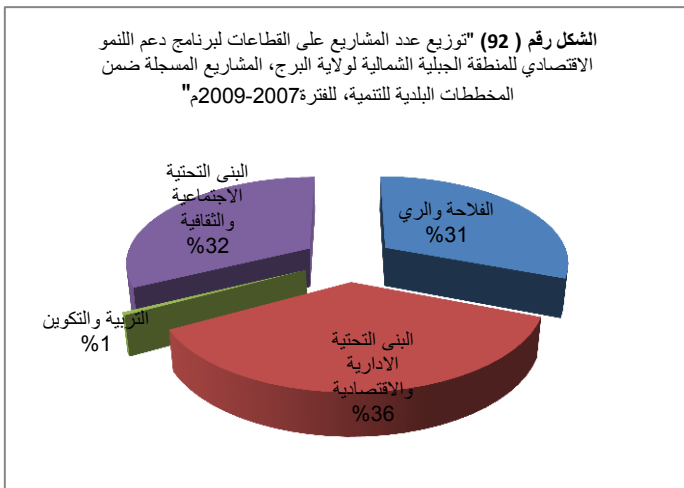
لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2007-2009م)

جدول رقم (85) "توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، (2007-2009م)

المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية		المنطقة السهلية الوسطى		المنطقة الجبلية الشمالية			
	ع م	ق !	ع م	ق !	ع م	ق !		
573243	211	107430	46	176896	51	288917	114	المياه
491027	161	119197	41	46264	17	325566	103	التطهير
39783	13	12683	04	4800	02	22300	07	البيئة
-	-	-	-	-	-	-	-	اسواق جوارية
1320641	252	345780	67	294720	50	680141	135	طرق ومسالك
3800	03	3000	02	-	-	800	01	بريد ومواصلات
741373	175	117508	33	260470	39	363395	103	مباني بلدية
171010	25	7500	01	8750	02	1250	22	تسيير بلدي
18585	10	5585	05	2000	01	11000	04	تربية و تكوين
1265520	272	200034	47	604769	83	460717	142	تهيئة حضرية
151700	25	82300	05	31300	08	41400	12	صحة ونظافة
39900	15	9900	04	28000	09	21400	02	ثقافة وتسلية
221922	47	69822	16	72113	17	79987	14	شبيبة
356851	114	69051	26	96800	26	27749	62	رياضة
5395345	1223	1149790	295	1627482	305	2618073	723	المجموع

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2007-2009) لولاية البرج

- المنطقة الجبلية الشمالية:



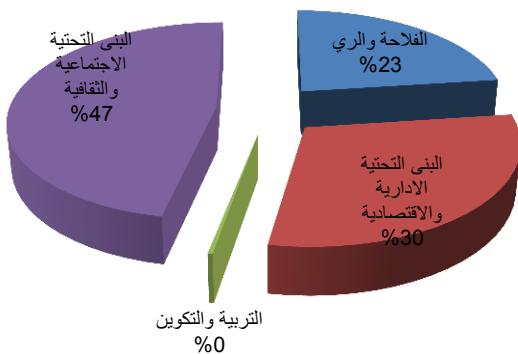
المنطقة الشمالية الجبلية تحصلت على أكبر عدد من المشاريع ضمن المخططات البلدية للتنمية بـ 723 مشروع بقيمة 2618073 دج، موزعة على أربعة قطاعات تتفاوت فيما بينها في عدد المشاريع والغلاف المالي حيث تحصل قطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية على أكبر عدد من المشاريع بـ 261 مشروع بنسبة 36.09% من إجمالي عدد المشاريع منها 135 مشروع تحصل عليها القطاع الفرعي

للطرق والمسالك و103 مشروع لمباني البلدية، بينما نجد في المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية بـ 232 مشروع بقيمة 631253 دجن خصص منها 142 مشروع للتهيئة الحضرية بقيمة 460717 دج، و62 مشروع للقطاع الفرعي الرياضة، وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 221 مشروع بقيمة 636783 دج، منها 114 مشروع للقطاع الفرعي المياه و103 مشروع للقطاع الفرعي التطهير، ونلاحظ بروز البعد البيئي في هذه المخططات من خلال تخصيص 07 مشاريع للبيئة بقيمة 22300 دج، التي لم تتل نصيبها من المشاريع قبل هذا

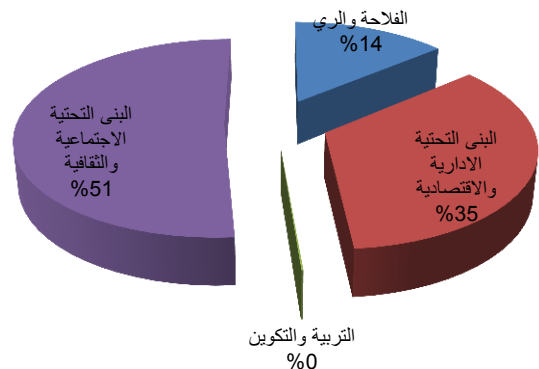
- المنطقة السهلية الوسطى:

في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع تحصلت المنطقة السهلية على 305 مشروع بقيمة 1627482 دج، خصص لقطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية 143 مشروع بقيمة 834982 دج، أي بنسبة 46.88 % منها 83 مشروع لصالح قطاع التهيئة الحضرية بقيمة 604769 دج، وقطاع الرياضة بـ 26 مشروع بقيمة 96800 دج، و91 مشروع لقطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية بقيمة 563940 دج منها 50 مشروع للقطاع الفرعي الطرق بقيمة 294720 دج، و39 مشروع لصالح القطاع الفرعي مباني البلدية بقيمة 260470 دج، في حين تحصل قطاع الفلاحة والري على 70 مشروع بقيمة 227960 دج، منها 51 مشروع للمياه و 17 مشروع للتطهير وفي المرتبة الأخيرة قطاع التربية الذي تحصل على مشروع واحد بقيمة 2000 دج.

الشكل رقم (94) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2007-2009م"

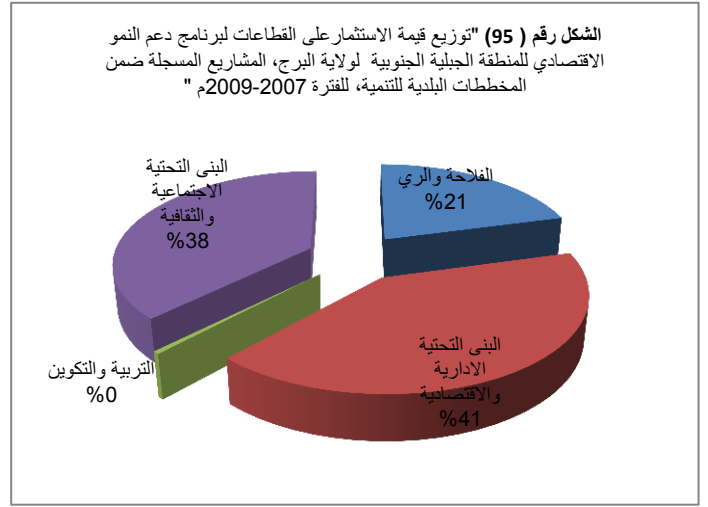
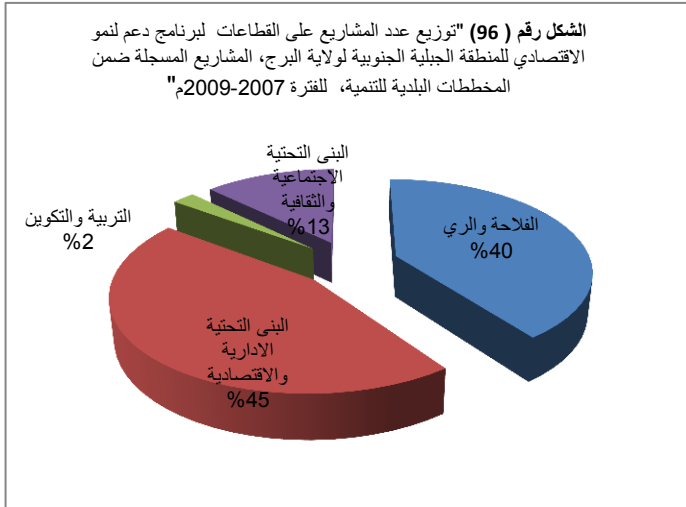


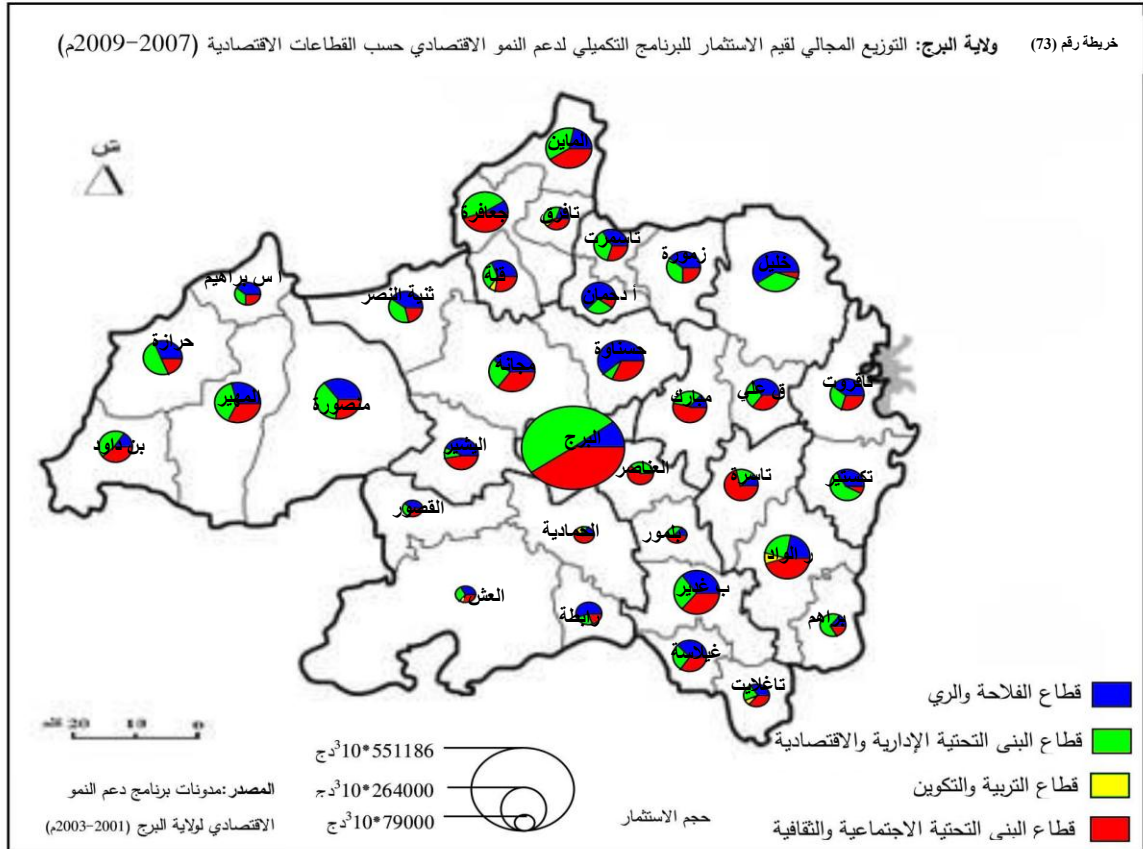
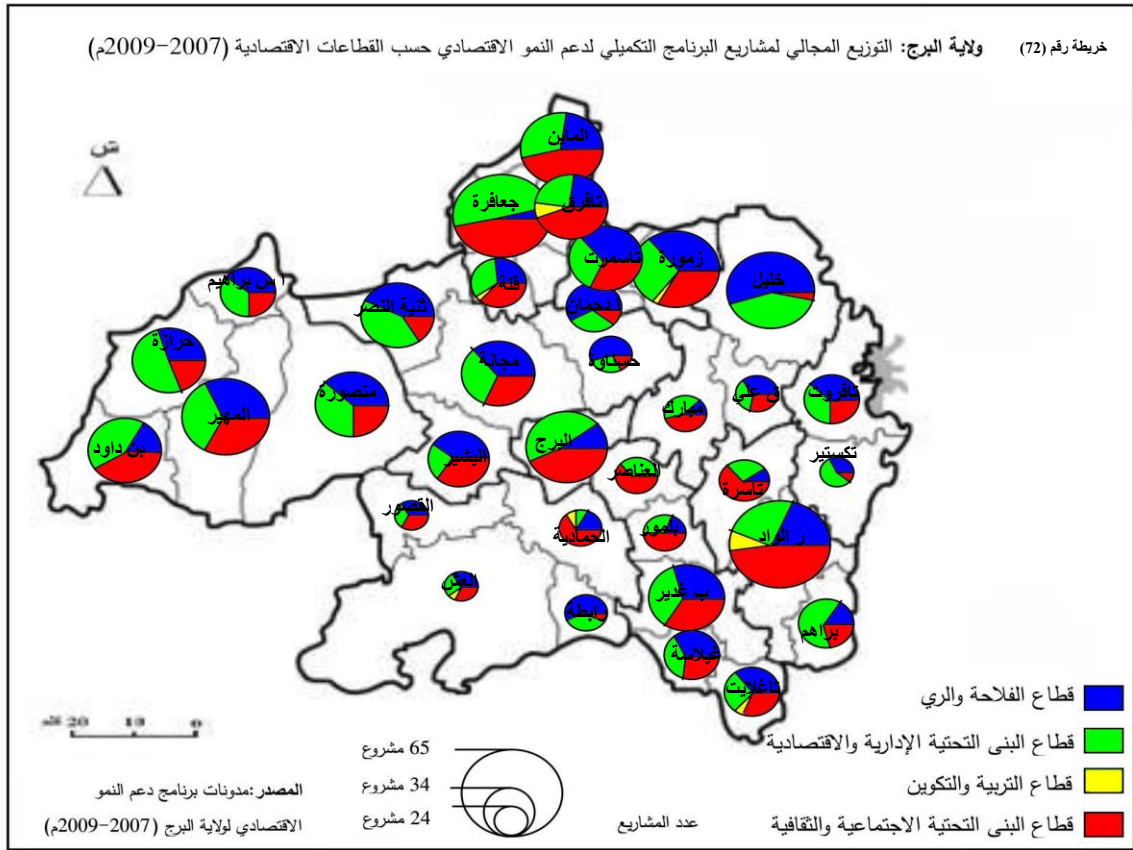
الشكل رقم (93) "توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2007-2009م"



- المنطقة الجبلية الجنوبية:

نجد في المرتبة الثالثة المنطقة الجبلية الجنوبية التي تحصلت على 295 مشروع بفارق 10 مشاريع عن المنطقة السهلية الوسطى، حيث حاز قطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية على أكبر عدد من المشاريع بـ 103 مشروع بقيمة 4737788 دج، منها 67 مشروع لصالح القطاع الفرعي الطرق والمسالك بقيمة 345780 دج، والقطاع الفرعي مباني البلدية بـ 33 مشروع بقيمة 117508 دج، وفي المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي حاز على 98 مشروع بقيمة 431107 دج منها 47 مشروع خصص للقطاع الفرعي للتهيئة الحضرية و26 مشروع لقطاع الرياضة وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والري الذي حاز على 91 مشروع بقيمة 239310 دج، منها 46 مشروع للقطاع الفرعي المياه و41 مشروع لقطاع التطهير و 4 مشاريع للقطاع الفرعي البيئة، وفي الأخير قطاع التربية الذي تحصل على 5 مشاريع بقيمة 82300 دج





هـ أولويات الاستثمار لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، (2007-2009)

إن أولويات الاستثمار لبرنامج دعم النمو الاقتصادي كانت لصالح قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي حاز على 473 مشروع بنسبة 35.75% بقيمة 2035893 دج، خصص منها 272 مشروع للتهيئة الحضرية بقيمة 1265520 دج، وقطاع الرياضة الذي حاز على 114 مشروع بقيمة 356851 دج، وفي المرتبة الثانية من حيث الأولوية نجد قطاع البنى الادارية والاقتصادية الذي تحصل على 455 مشروع بنسبة 34.39% بقيمة 2236824 دج، خصص منها 252 مشروع لقطاع الطرق والمسالك بقيمة 1320641 دج، ثم قطاع مباني البلدية بـ 175 مشروع بقيمة 741373 دج، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 385 مشروع بنسبة 29.10% بقيمة 1104053 دج، خصص منها 211 مشروع لقطاع المياه و161 مشروع بقيمة 491027 دج، لقطاع التطهير وقطاع البيئة بـ 13 مشروع بقيمة 39783 دج، وفي المرتبة الأخيرة من حيث الأولوية قطاع التربية الذي تحصل على 10 مشاريع بقيمة 18585 دج

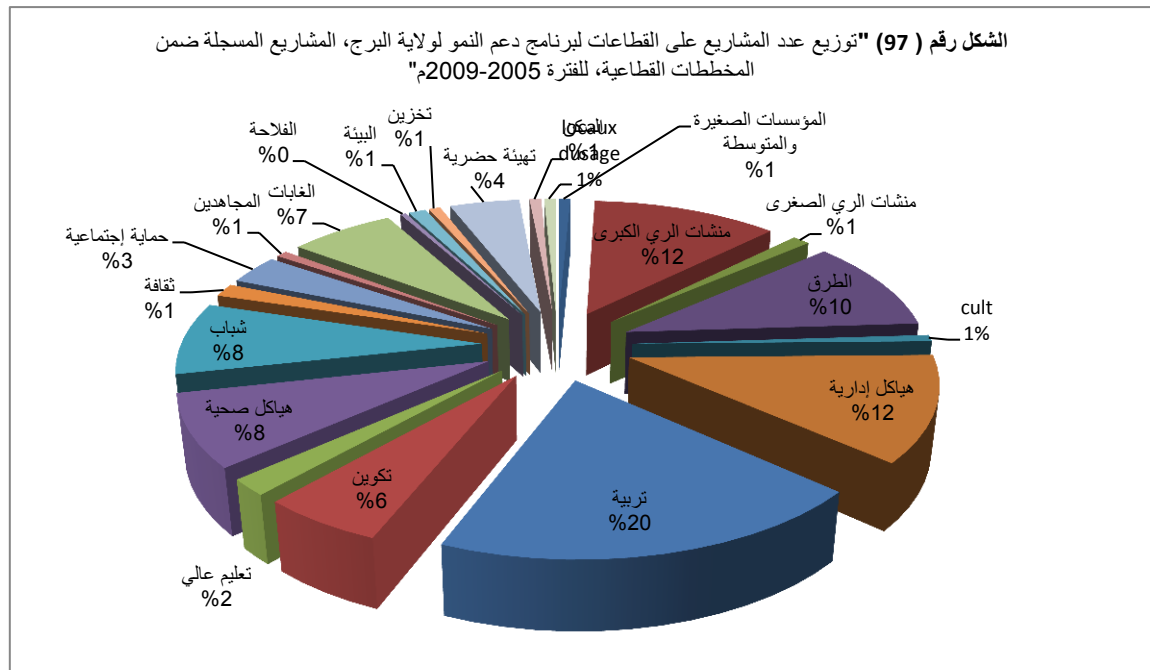
و- التوزيع القطاعي لعدد المشاريع والغلاف المالي حسب البرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية، (2005-2009م)

حازت ولاية البرج على 270 مشروع بقيمة 47223840 دج، ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي المسجلة باسم المخططات القطاعية، حيث نجد في المرتبة الأولى التربية الذي تحصل على 53 مشروع بقيمة 7510602 دج، ثم المرتبة الثانية كل من قطاع منشآت الري الكبرى وقطاع الهياكل الادارية بـ 32 مشروع، بقيمة 5432543 دج، للقطاع الأول و بقيمة 2379514 دج، للقطاع الثاني، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الطرق الذي تحصل على 28 مشروع بقيمة 11618549 دج، وفي المراتب الأخيرة نجد كل من قطاع التخزين الذي تحصل على مشروعين بقيمة 168179 دج، وقطاع المجاهدين الذي تحصل كذلك على مشروعين بقيمة 223180 دج، فالتنمية المحلية ضمن هذا البرنامج تتجه نحو التنمية البشرية وتوفير المياه بالإضافة إلى إنشاء الطرق .

جدول رقم (86) " توزيع قيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الاقتصادية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2005-2009م)"

المجموع	2009		2008		2007		2006		2005			
	ع م	ق !	ع م	ق !	ع م	ق !	ع م	ق !	ع م	ق !		
3930	02	-	01	-	-	-	01	-	-	-	مؤسسات صغيرة	
2974	-	-	-	-	-	-	-	101	-	2873	Mise en valeur	
5432543	32	916036	-	822729	06	1100600	08	612476	08	347731	10	مشآت الري الكبرى
829271	03	85725	-	188837	-	217532	01	86211	02	132021	-	مشآت الري الصغرى
1008976	18	113259	02	203675	02	331097	03	126123	09	17669	02	الغابات
104095	03	5200	-	17402	01	15813	01	-	-	-	-	البيئة
-	-	-	-	-	-	-	-	3636	01	-	-	فلاحة
6203313	12	51312	-	144868	04	646222	02	193014	03	35067	01	تهيئة حضرية
51478	-	15404	-	97	-	-	-	-	-	-	-	سياحة
323891	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقل
168179	02	31460	-	15125	-	-	02	-	-	-	-	تخزين وتوزيع
11618549	28	1285349	03	255598	01	3185076	03	203206	13	618108	08	طرق
2379514	32	324416	01	288878	10	287163	05	223771	13	175591	03	هياكل إدارية
7510602	53	1121210	07	163933	11	1192077	04	761046	17	689141	14	تربية
892222	15	94476	03	190704	02	188834	01	83297	06	57684	03	تكوين مهني
1384915	05	-	-	353257	01	656316	-	137003	02	-	-	تعليم عالي
214594	02	-	-	9375	02	-	-	-	-	-	-	cult
38884545	22	1039585	05	201792	02	199296	01	146365	10	7660	04	هياكل صحية
1404920	22	335418	01	208129	04	127344	-	110487	14	77699	03	شباب
526847	04	-	-	30549	-	11966	01	24974	01	17988	01	ثقافة
243009	09	22342	01	54263	-	19965	-	28722	04	11182	04	حماية اجتماعية
223180	02	31034	01	41520	-	74537	01	7567	01	-	-	المجاهدين
990116	02	20055701	02	-	-	-	-	-	01	-	-	سكن
1804781	02	357086	01	503365	-	532014	-	681682	01	87720	01	Locaux d'usage
47223840	270	7933086	28	8773790	46	8785852	34	5258541	106	2410614	56	المجموع

المصدر: المصنوع:مدونات المخططات القطاعية (البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009م)لولاية البرج



من خلال دراسة البرنامج التكميلي لدعم النمو يمكن ان نستنتج ما يلي:

احتل قطاع البنى التحتية الإجتماعية والثقافية المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع بـ 473 مشروع ضمن المشاريع المسجلة في المخططات البلدية للتنمية وفي المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية بـ 114 مشروع بينما احتل المرتبة الأولى قطاع التربية بـ 53 مشروع و قطاع منشآت الري المرتبة الثانية بـ 32 مشروع في المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية، ومن جهة اخرى فإن أولوية الاستثمار كانت من نصيب قطاع البنى التحتية الإجتماعية والثقافية ثم قطاع الفلاحة والري وفيما يخص البرامج القطاعية فقد عادت الأولوية لقطاع التربية ثم قطاع الهياكل الادارية والري وبالنسبة للمناطق الطبيعية الثلاث فإن أولوية الإستثمار في المنطقة الجبلية الشمالية كانت لصالح قطاع البنى التحتية الإدارية والاقتصادية الذي حاز على 261 مشروع ثم قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية بـ 232 مشروع ، أما المنطقة السهلية فالأولوية كانت لقطاع البنى التحتية الإجتماعية والثقافية بـ 143 مشروع ثم قطاع البنى التحتية الإدارية والاقتصادية بـ 91 مشروع وفي الاخير كانت أولوية الإستثمار في المنطقة الجبلية الجنوبية لصالح قطاع البنى التحتية الإدارية والاقتصادية الذي حاز على 103 مشروع وفي المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي حاز على 98 مشروع يختلف توزيع عدد المشاريع وقيمة الإستثمار في البرنامج التكميلي لدعم النمو بين المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية، فالمخططات البلدية للتنمية تتميز بكثرة عدد المشاريع (1323 مشروع) وقلة الغلاف المالي (721000 * 10³ دج) والعكس صحيح بالنسبة للمخططات القطاعية (270 مشروع) بقيمة (2515706 * 10³)، فالمشاريع المسجلة في المخططات البلدية للتنمية مشاريع صغيرة موجهة بإسم البلدية بينما المشاريع القطاعية تظم مشروع واحد يشمل عدة بلديات ويحتاج غلاف مالي كبير، ركز البرنامج التكميلي لدعم النمو على البنى الادارية والاجتماعية والتي تضم مشاريع الطرق البريد ومباني البلدية نظرا لنقص هذه التجهيزات في الولاية، وتكملة لسياسة دعم الإنعاش الاقتصادي الذي ركزت على فك العزلة والتنمية البشرية

III-7-5- برنامج الهضاب (P.H.P)(2006-2009)

أسس هذا الصندوق "بموجب المادة 67 من قانون المالية لسنة 2004 والمعدلة بالمادة 74 من قانون المالية لسنة 2006، ويهتم هذا الصندوق بالتمويل الكلي أو الجزئي لبرامج ومشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا، كما يهتم بدعم الاستثمارات الإنتاجية في المنطقة وكذا تمويل تخفيض تسعيرة الغاز بنسبة % 50 لصالح الأسر الفقيرة بمناطق الهضاب العليا، بالإضافة إلى مشاريع نقل مياه الشرب وفي هذا الإطار تم تخصيص أكثر من 1000 مليار دينار جزائري من 2006 إلى غاية 2009 وهذا للتكفل بمشاريع التنمية المحلية المتأخرة والموارد البشرية"⁷

أ- تحليل المدونة المالية لبرنامج الهضاب في ولاية البرج (P.H.P) (2006-2009م):

- المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (P.C.D)

جدول رقم (87) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009) "

السنوات	2006	2007	2009	المجموع
عدد المشاريع	102	65	03	170
قيمة الاستثمار	42504	1649287	1397	13704388

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (برنامج الهضاب 2006-2009) لولاية البرج

تحصلت ولاية البرج في إطار برنامج الهضاب على 162 مشروع بقيمة 800000 دج، على فترة أربعة سنوات بقيمة ثابتة 200000 دج، لكل سنة لكن تختلف من حيث عدد المشاريع حيث تحصلت على 47 مشروع في سنة 2006م، و33 مشروع سنة 2007م، 43 مشروع 2008م، و39 مشروع سنة 2009م

- المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (P.S.D)

جدول رقم (88) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2006-2009) "

السنوات	2006	2007	2008	2009	المجموع
عدد المشاريع	47	33	43	39	162
قيمة الاستثمار	200000	200000	200000	200000	800000

المصدر: مدونات المخططات القطاعية (برنامج الهضاب 2005-2009) لولاية البرج

⁷خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 130

تحصلت الولاية على 170 مشروع بقيمة 13704388 دج، في إطار برنامج الهضاب (المخططات القطاعية موزعة على ثلاث سنوات من 2006م إلى 2009م، حيث حازت على 102 مشروع سنة 2006م، بقيمة 42504 دج، بينما حازت على 65 مشروع بقيمة 1649287 دج، في سنة 2007م، في سنة 2009 م ، تحصلت الولاية على 03 مشاريع بقيمة 1397 دج،

ب- التوزيع القطاعي لعدد المشاريع والغلاف المالي حسب برنامج الهضاب لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة(2006-2009م)

جدول رقم (89) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة(2006-2009م)"

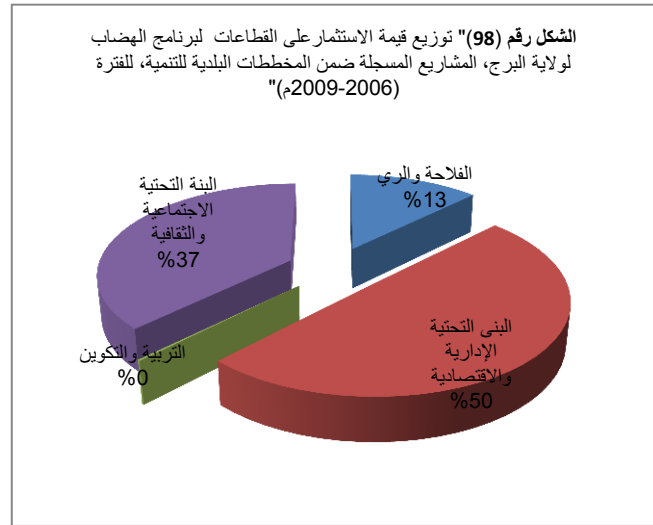
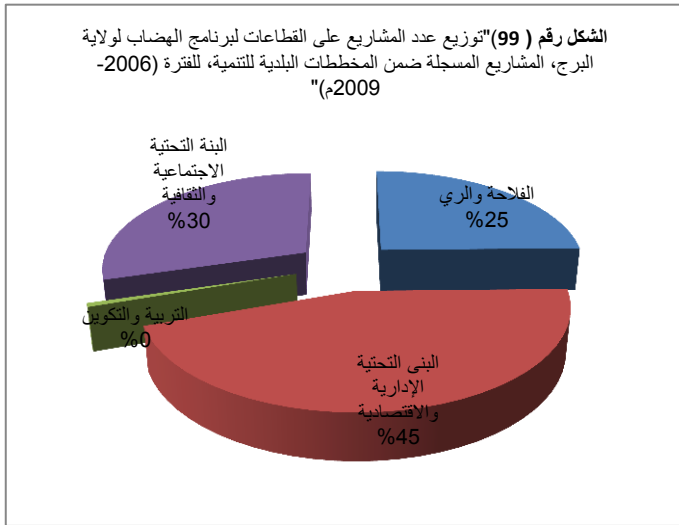
المجموع	2009		2008		2007		2006				
	ق	ع م	ق	ع م	ق	ع م	ق	ع م			
59846	27	19600	10	8409	05	25988	07	5849	05	المياه	الفلاحة و الري
41455	13	13500	05	12991	03	10000	02	4964	03	التطهير	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	البيئة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اسواق جوارية	توزيع وتخزين
364428	63	131850	17	41155	09	26370	05	165053	32	طرق ومسالك	بنى تحتية
600	01	600	01	-	-	-	-	-	-	بريد ومواصلات	
33053	09	-	-	21000	04	11800	04	253	01	مباني بلدية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تسيير بلدي	
1600	01	-	-	1600	01	-	-	-	-	تربية و تكوين	تربية و تكوين
239631	36	31450	05	95141	14	92159	12	20881	05	تهيئة حضرية	بنى تحتية اجتماعية و ثقافية
683	01	-	-	-	-	683	01	-	-	صحة ونظافة	
3000	01	3000	01	-	-	-	-	-	-	ثقافة وتسلية	
52000	08	-	-	19000	06	33000	02	-	-	شبيبة	
3704	02	-	-	704	01	-	-	3000	01	رياضة	
800000	162	200000	39	200000	43	200000	33	200000	47	المجموع	المجموع

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (برنامج الهضاب 2006-2009) لولاية البرج

من بين 162 مشروع تحصل قطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية على 73 مشروع بقيمة 398081 دج، من بين هذه المشاريع 63 مشروع موجه لقطاع الطرق والمسالك بقيمة 364428 دج، وفي المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي تحصل على 48 مشروع بقيمة 299018 دج خصص منها 36 مشروع للتهيئة الحضرية بقيمة 239631 دج، وفي المرتبة الثالثة قطاع الري والفلاحة الذي تحصل على 40 مشروع بقيمة 101301 دج، خصص منها 27 مشروع لقطاع المياه

بقيمة 59846 دجن وقطاع التطهير بـ 13 مشروع بقيمة 41455 دج، وفي الأخير نجد قطاع التربية

الذي تحصل على مشروع واحد بقيمة 1600 دج



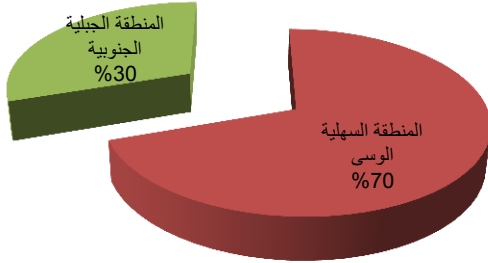
ج- توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009م)

جدول رقم (90) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009)"

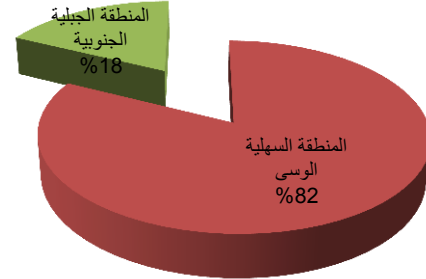
المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار
47	17	30	-	عدد المشاريع	2006
200000	39240	160760	-	قيمة الاستثمار	
33	04	29	-	عدد المشاريع	2007
200000	16000	184000	-	قيمة الاستثمار	
43	10	33	-	عدد المشاريع	2008
200000	31000	169000	-	قيمة الاستثمار	
39	18	21	-	عدد المشاريع	2009
200000	55000	145000	-	قيمة الاستثمار	
162	49	113	-	عدد المشاريع	المجموع
800000	141240	658760	-	قيمة الاستثمار	

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (برنامج الهضاب 2006-2009) لولاية البرج

الشكل رقم (101) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج الهضاب على المناطق الجغرافية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2006-2009م"



الشكل رقم (100) "توزيع قيم الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب على المناطق الجغرافية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2006-2009م"



إن برنامج الهضاب موجه أساسا لمناطق الهضاب الداخلية منها ولاية البرج، لذا شملت البرامج المناطق السهلية الوسطى وجزء من المنطقة الجبلية الجنوبية لذا نجد غياب المنطقة الجبلية الشمالية ضمن البرنامج، حيث تحصلت المنطقة السهلية الوسطى على 113 مشروع بقيمة 658760 دج، موزعة على أربع سنوات من سنة 2006-2009م، حيث تحصلت على 30 مشروع في سنة 2006م، بقيمة 160760 دج، و29 مشروع بقيمة 184000 دج، سنة 2007م، و33 مشروع سنة 2008م، و21 مشروع سنة 2009م، بقيمة 145000 دج، أما المنطقة الجبلية حازت على 46 مشروع بقيمة 141240 دج، منها 17 مشروع سنة 2006م، بقيمة 39240 دج، وأربعة مشاريع بقيمة 16000 دج، سنة 2007م، و10 مشاريع سنة 2008م، بقيمة 31000 دج، و18 مشروع بقيمة 5500 دج

د- توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009م)

الجدول رقم (90) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009)"

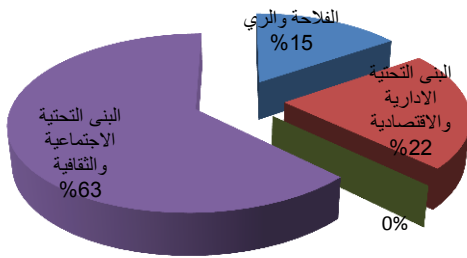
المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية		المنطقة السهلية الوسطى		المنطقة الجبلية الشمالية		
	ع م	ق !	ع م	ق !	ع م	ق !	
59846	27	16371	07	43475	20	-	المياه
41455	13	29440	09	12015	04	-	التطهير
-	-	-	-	-	-	-	البيئة
-	-	-	-	-	-	-	اسواق جوارية
364428	63	74147	24	290281	39	-	طرق ومسالك
600	01	600	01	-	-	-	بريد ومواصلات
33053	09	8253	04	24800	05	--	مباني بلدية
-	-	-	-	-	-	-	تسيير بلدي
1600	01	1600	01	-	-	-	تربية و تكوين
239631	36	6000	02	233631	34	-	تهيئة حضرية
683	01	-	-	683	01	-	صحة ونظافة
3000	01	-	-	3000	01	-	ثقافة وتسلية
52000	08	9000	02	43000	06	-	شبيبة
3704	02	-	-	3704	02	-	رياضة
800000	162	145411	50	654589	113	-	المجموع

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (برنامج الهضاب 2006-2009) لولاية البرج

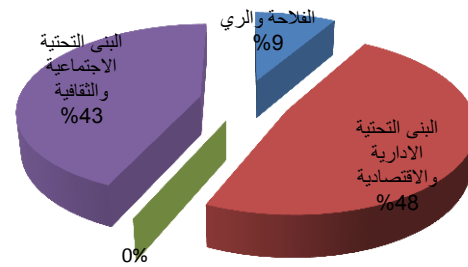
- المنطقة السهلية الوسطى:

حسب معطيات الجدول (90) نجد ان قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية تحصل على 44 مشروع بقيمة 284018 دج، خصص منها 34 مشروع للقطاع الفرعي التهيئة الحضرية بقيمة 233631 دج متبوعا بقطاع الشبيبة ب 06 مشاريع بقيمة 43000 دج، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية الذي تحصل على 34 مشروع بقيمة 315081 دج، خصص منها 39 مشروع بقيمة 290281 دج، للقطاع الفرعي الطرق والمسالك، وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 24 مشروع بقيمة 55490 دج، خصص منها 20 مشروع لقطاع المياه بقيمة 43475 دج.

الشكل رقم (103) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج الهضاب 1 للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2006-2009م"



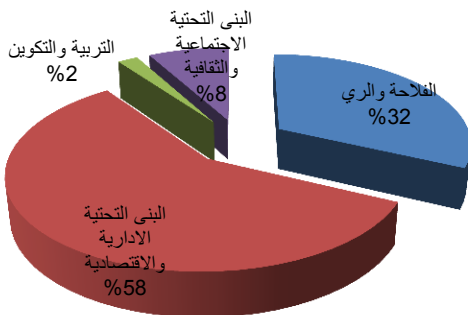
الشكل رقم (102) "توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2006-2009م"



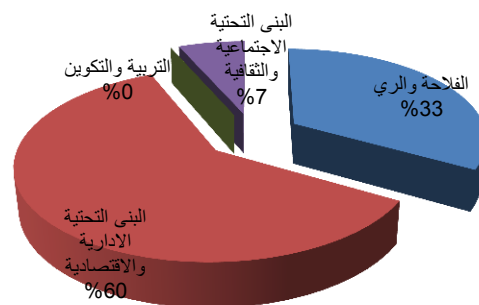
- المنطقة الجبلية الجنوبية:

حازت المنطقة الجبلية على 50 مشروع بقيمة 145411دج، خصص منها 29 مشروع لقطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية من بين هذه المشاريع نجد قطاع الطرق والمسالك الذي حاز على 24 مشروع بقيمة 74147 دج، وفي المرتبة الثانية قطاع الفلاحة والري الذي حاز على 16 مشروع بقيمة 45811دج، خصص منها 09 مشاريع للقطاع الفرعي التطهير و07 مشاريع للقطاع الفرعي المياه وفي المرتبة الثالثة قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية بـ 04 مشاريع بقيمة 9000دج، وفي الأخير قطاع التربية والتكوين بمشروع واحد بقيمة 1600دج.

الشكل رقم (105) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج الهضاب للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، للفترة 2006-2009م"

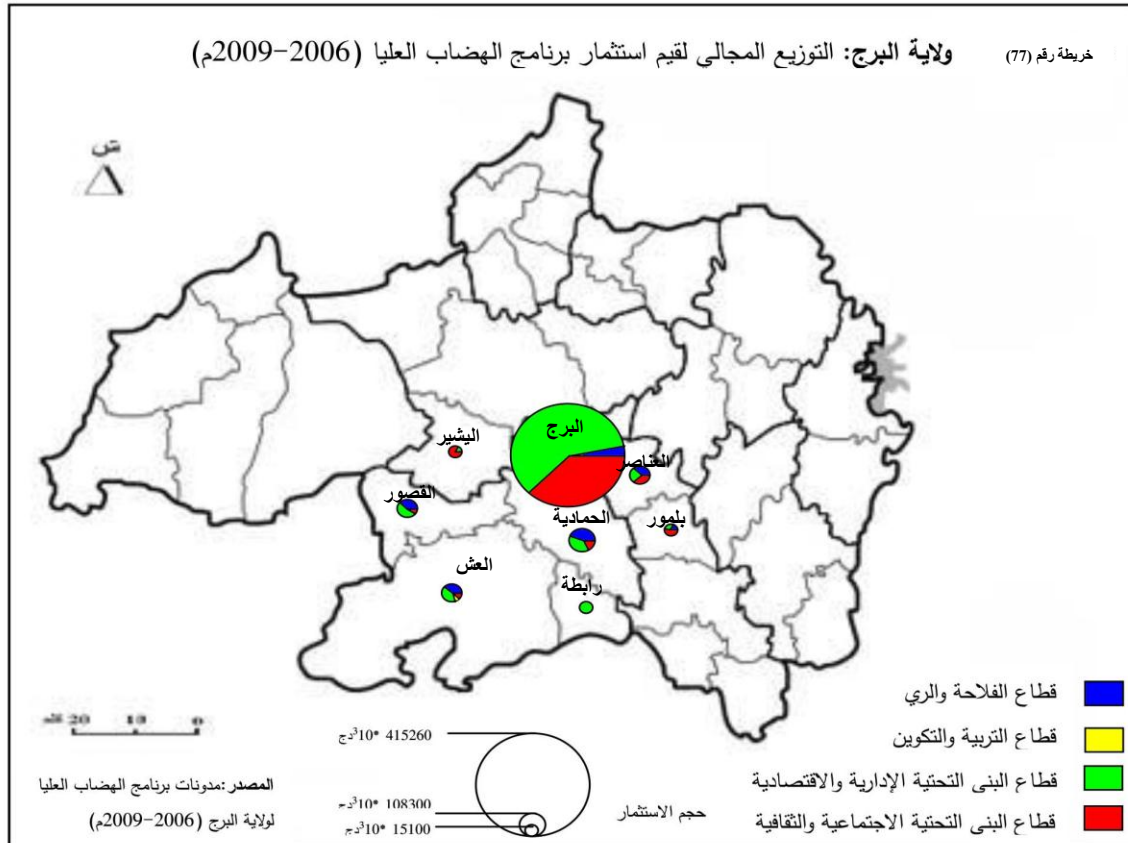
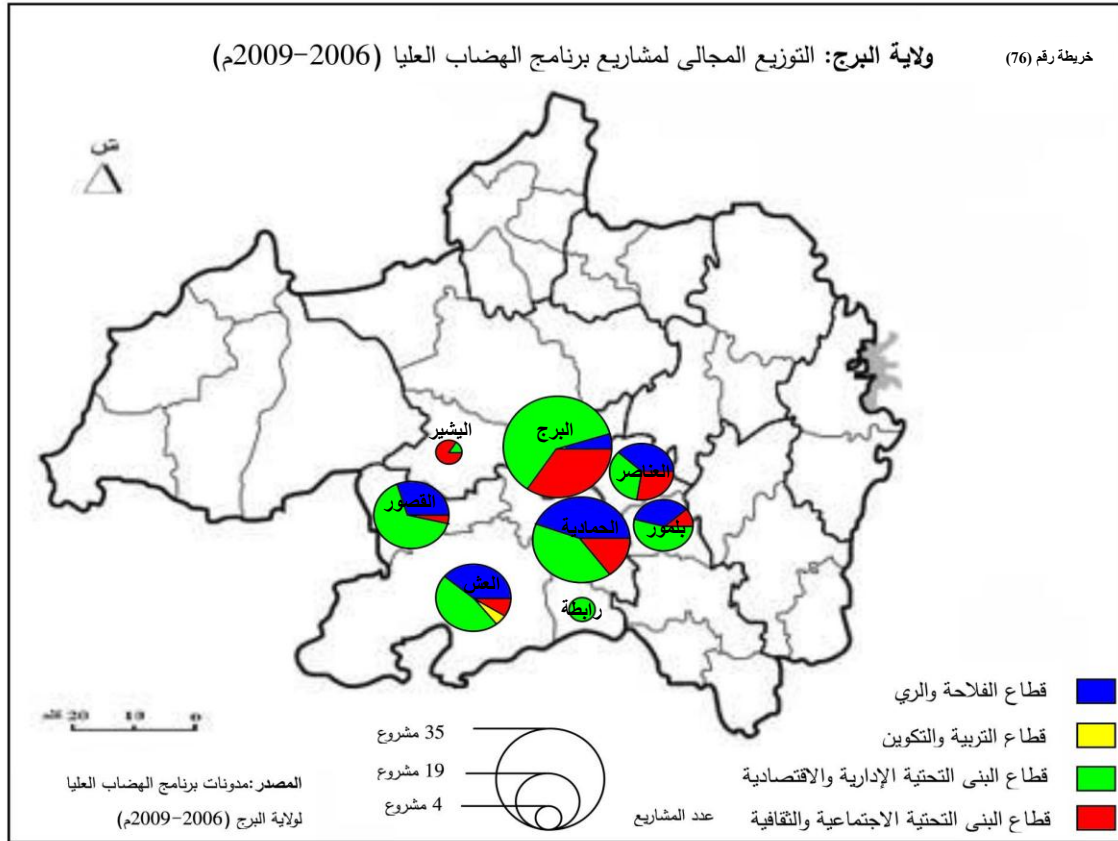


الشكل رقم (104) "توزيع قيم الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة 2006-2009م"



هـ - أولويات الاستثمار لبرنامج الهضاب (المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية)

إن أولويات الاستثمار لبرنامج الهضاب (البرامج المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية)، حاز عليها قطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية بـ 73 مشروع بنسبة 45.06% بغلاف مالي قدر بـ 398081 دج، من بين هذه المشاريع خصص 63 للقطاع الفرعي الطرق والمسالك بقيمة مالية قدرت بـ 364428 دج، ومن حيث الأولوية نجد في المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي حاز على 48 مشروع بنسبة 29.62% بقيمة 299018 دج، خصص منها 36 مشروع للتهيئة الحضرية بقيمة 239631 دج، قطاع الشبيبة بـ 06 مشاريع بقيمة 52000 دج، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الفلاحة والري الذي حاز على 40 مشروع بقيمة 101301 دج، منها 27 مشروع للمياه بقيمة 59846 دج والتطهير بـ 13 مشروع بقيمة 41455 دج، وفي الأخير قطاع التربية والتكوين بمشروع واحد 1600 دج، فالأولوية حسب القطاعات، نجد قطاع الطرق والتهيئة الحضرية والمياه



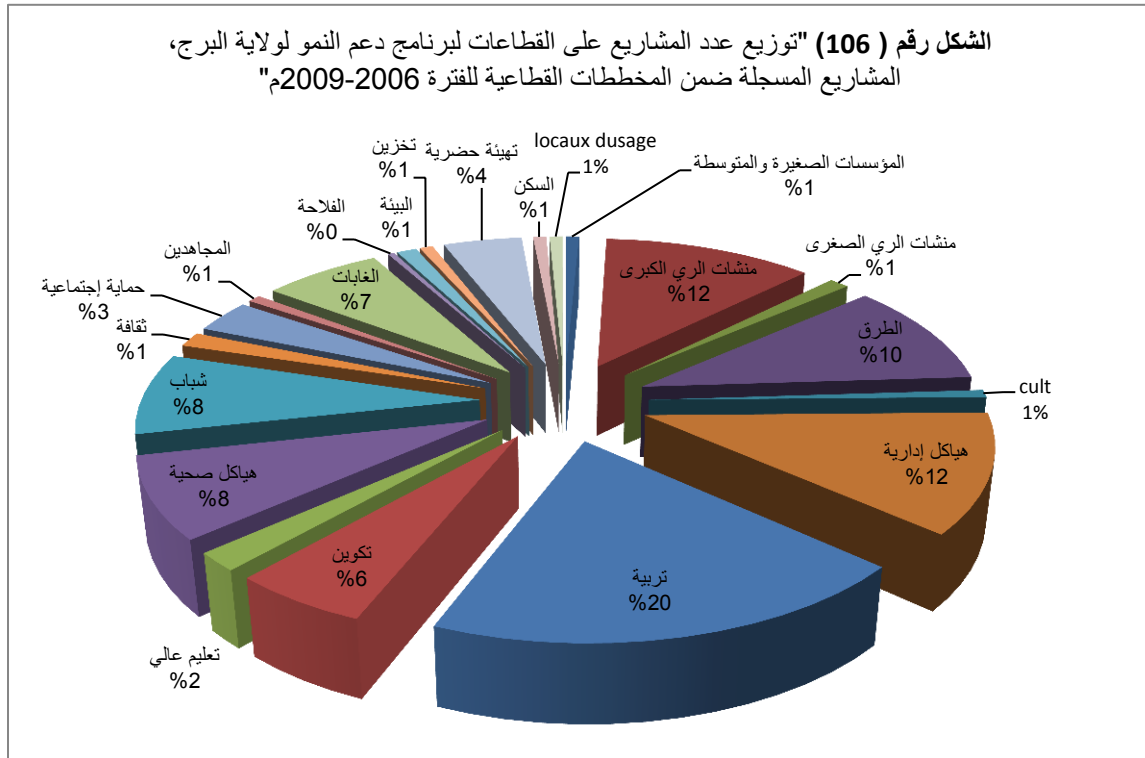
و- التوزيع القطاعي لعدد المشاريع والغلاف المالي حسب برنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية للفترة (06-09)

جدول رقم (92) " توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية (2006 -2009م)

المجموع	2009		2008		2007		2006			
	ق م	ع م	ق م	ع م	ق م	ع م	ق م	ع م		
62262	02	-	-	-	-	1548	-	-	02	مؤسسات صغيرة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Mise en valeur
1215008	26	-	-	-	-	372495	13	-	13	منشآت الري الكبرى
202958	03	-	-	-	-	46775	02	-	01	منشآت الري الصغرى
96872	05	-	-	-	-	40265	-	-	05	الغابات
225029	07	-	-	-	-	1685	03	-	07	البينة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فلاحة
351694	05	-	-	-	-	148715	02	-	02	تهنية حضرية
10714	06	1397	03	-	-	-	-	-	03	سياحة
70916	02	-	-	-	-	1872	-	-	02	نقل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تخزين وتوزيع
5043476	33	-	-	-	-	404869	17	-	16	طرق
702736	18	-	-	-	-	89207	06	17	12	هياكل إدارية
1537691	20	-	-	-	-	318702	05	14668	15	تربية
590924	07	-	-	-	-	11637	02	-	05	تكوين مهني
1953483	06	-	-	-	-	1119	04	-	02	تعليم عالي
83925	01	-	-	-	-	5926	-	-	01	cult
387635	08	-	-	-	-	44719	02	26826	06	هياكل صحية
550145	09	-	-	-	-	113273	04	995	05	شباب
469316	11	-	-	-	-	34140	03	-	08	ثقافة
119604	01	-	-	-	-	11748	01	-	-	حماية اجتماعية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجاهدين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سكن
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Locaux d'usage
13704388	170	1397	03	-	-	1649287	65	42504	102	المجموع

المصدر: المدونات المخططات القطاعية (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2006-2009م) لولاية البرج

حازت ولاية البرج على 170 مشروع بقيمة 13704388 دج، ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي المسجلة بإسم المخططات القطاعية، حيث نجد في المرتبة الأولى قطاع الطرق الذي تحصل على 33 مشروع بقيمة 5043476 دج، ثم المرتبة الثانية قطاع منشآت الري الكبرى بـ 26 مشروع، بقيمة 1215008 دج، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع التربية الذي تحصل على 20 مشروع بقيمة 1537691 دج، وفي المراتب الأخيرة نجد كل من قطاع الحماية الاجتماعية الذي تحصل على مشروع واحد بقيمة 119604 دج، وقطاع النقل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشروعين لكل منهما فالتنمية المحلية ضمن هذا البرنامج تنتج نحو التنمية البشرية وتوفير المياه بالإضافة إلى إنشاء الطرق .



وانطلاقا من دراسة برنامج الهضاب في ولاية البرج يمكن ان نستنتج ما يلي:

في إطار برنامج الهضاب تحصلت ولاية البرج على 162 مشروع بقيمة 800000 دج، ضمن المخططات البلدية للتنمية و170 مشروع بقيمة 13704388 دج ضمن المخططات القطاعية للتنمية، ومن بين 162 مشروع المسجلة ضمن المخططات البلدية تحصل قطاع البنى التحتية الإدارية والإقتصادية على 73 مشروع بقيمة 398081 دج ثم قطاع البنى التحتية الإجتماعية والثقافية بـ 63 مشروع بقيمة 364428 دج، وبالنسبة للبرامج القطاعية فقد تحصل قطاع الطرق على 33 مشروع وفي المرتبة الثانية قطاع الري الكبرى بـ 26 مشروع، ومن هذا المنطلق فإن أولوية الإستثمار كانت لصالح قطاع المنشآت التحتية الإقتصادية والإدارية ثم قطاع البنى التحتية الإجتماعية والثقافية،

إن برنامج الهضاب موجه خصيصا للبلديات السهلية في ولاية البرج لذا نلاحظ من مجموع 34 بلدية إستفادت فقط 8 بلديات منها 5 بلديات سهلية، إن بروز قطاع المنشآت الاقتصادية يشير إلى تجديد البنية التحتية للطرق لولاية البرج في جميع الإتجاهات خاصة نحو الجنوب بإتجاه ولاية المسيلة نظرا للمكانة الإقتصادية التي أصبحت تحظى بها الولاية في الجزائر حيث أصبحت تمثل قطبا صناعيا ما يشترج

تسهيل حركة النقل ومن وإلى ولاية البرج

III-7-6- البرنامج الخماسي الأول (P.C.C.E) (2010-2014م)

أ- تحليل المدونة المالية للبرنامج الخماسي الأول في ولاية البرج

- المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (P.C.D)

الجدول رقم (93) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية 2010-2014م"

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عدد المشاريع	86	134	128	67	151	566
قيمة الاستثمار	78702	13355293	3354317	2854206	7766563	20841212

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (المخطط الخماسي الأول 2010-2014م) لولاية البرج

تحصلت ولاية البرج في إطار البرنامج الخماسي (2010م-2014م) على 1313 مشروع بقيمة 9463009 دج، (المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية)، حيث حازت على أكبر عدد من المشاريع في سنة 2011م، بـ 313 مشروع بقيمة 1236330 دج، وسنة 2012م، بـ 304 مشروع بقيمة 3359914 دج، بينما حصلت على 247 مشروع في سنة 2010م و 2014م، بقيمة 1199000 دج للسنة الأولى و 3408464 دج، بالنسبة للسنة الثانية، وتحصلت على 202 مشروع في سنة 2013م بقيمة 1259301 دج

- المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (P.S.D)

جدول رقم (94) " توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية (2010-2014م)"

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عدد المشاريع	247	313	304	202	247	1313
قيمة الاستثمار	1199000	1236330	3359914	1259301	3408464	9463009

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (المخطط الخماسي الأول 2010-2014) لولاية البرج

وفيما يخص المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية فقد حصلت الولاية على 566 مشروع بقيمة 20841212 دج، منها 86 مشروع سنة 2010م، بقيمة 78705 دج، وتعتبر أقل ميزانية تحصلت عليها الولاية في هذا الإطار، في حين ارتفع عدد المشاريع إلى 134 مشروع في سنة 2011م، بـ 134 مشروع بقيمة 13355293 دج، ليتناقص سنة 2012م، إلى 128 مشروع بقيمة 3354317 دج، ليصل

إلى 67 مشروع، في سنة 2013م، بقيمة 2854206 دج، وفي آخر سنة تحصلت على 151 مشروع بقيمة 7766563 دج،

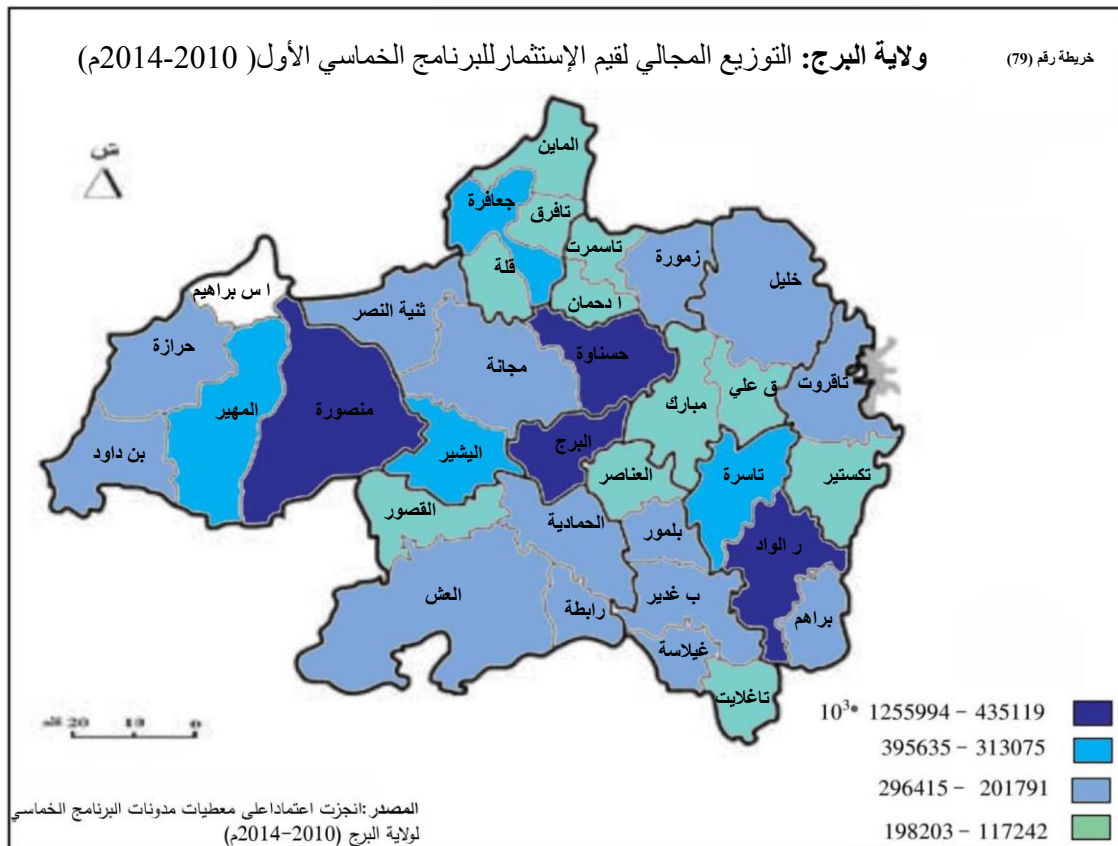
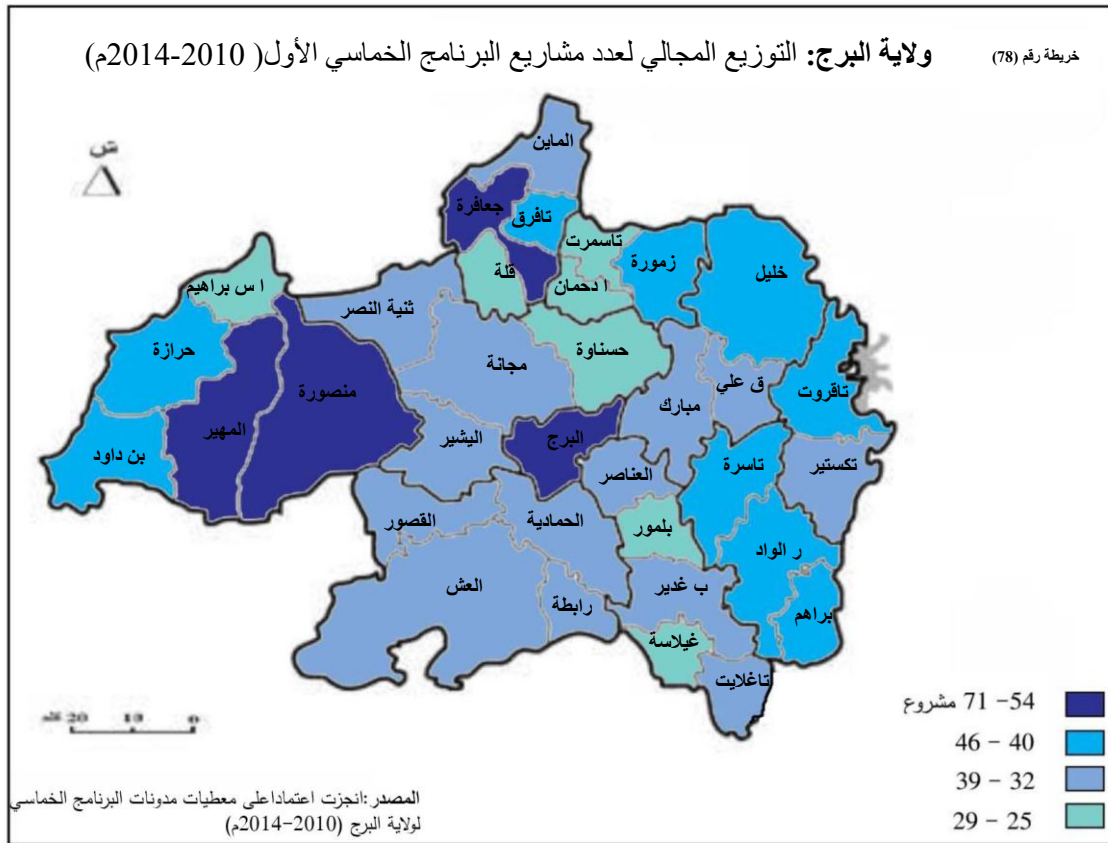
ب- توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، البرامج المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2010-2014م)

جدول رقم (95) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2010-2014م)"

المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية		
247	46	63	138	عدد المشاريع	2010
1199000	261000	366050	571950	قيمة الاستثمار	
313	59	80	174	عدد المشاريع	2011
1236330	259210	408078	569042	قيمة الاستثمار	
304	63	92	149	عدد المشاريع	2012
2359914	485106	767598	1107210	قيمة الاستثمار	
202	50	67	85	عدد المشاريع	2013
1259301	255653	564204	439444	قيمة الاستثمار	
247	63	77	107	عدد المشاريع	2014
3408464	899953	1132968	1375543	قيمة الاستثمار	
1313	281	379	653	عدد المشاريع	المجموع
9463009	2160922	3238898	4063189	قيمة الاستثمار	

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (المخطط الخماسي الأول 2010-2014) لولاية البرج

حسب معطيات الجدول (95)، نلاحظ أن المنطقة الجبلية الشمالية تحصلت على أكبر عدد من المشاريع بـ 694 مشروع بقيمة 4063189 دج، حيث أكبر عدد تحصلت عليه من المشاريع سنة 2011م، والذي قدر بـ 174 مشروع بقيمة 569042 دج، ثم سنة 2012م، تحصلت على 149 مشروع بقيمة 1107210 دج، أما في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع نجد المنطقة السهلية التي تحصلت على 379 مشروع بقيمة 3238898 دج، حيث نجد أكبر عدد للمشاريع تحصلت عليه سنة 2012 م، بـ 92 مشروع بقيمة 767598 دج، وأقل عدد من المشاريع تحصلت عليه في سنة 2010م، بـ 63 مشروع بقيمة 366050 دج، وفي المرتبة الثالثة نجد المنطقة الجبلية الجنوبية التي تحصلت على 281 مشروع بقيمة 2160922 دج، و أكبر عدد من المشاريع تحصلت عليه سنة 2012م، بـ 63 مشروع بقيمة 485106 دج وأقل عدد من المشاريع تحصلت عليه سنة 2010م، بـ 46 مشروع بقيمة 261000 دج

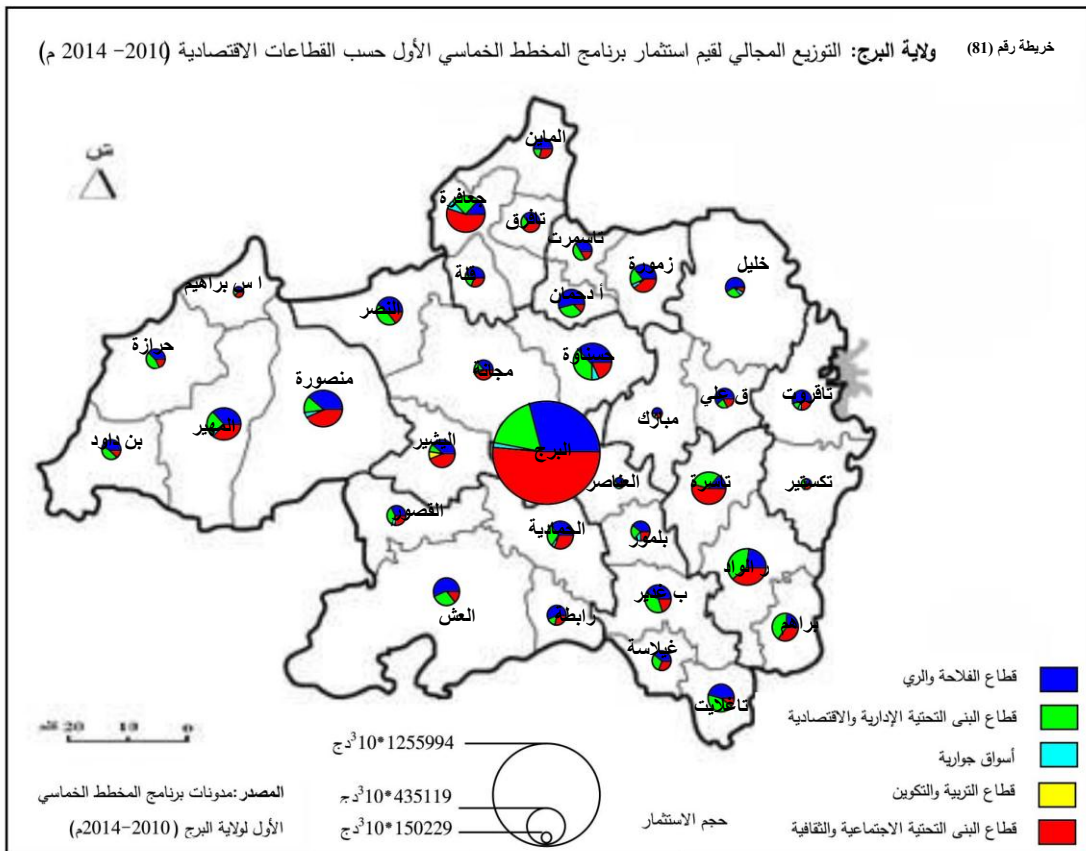
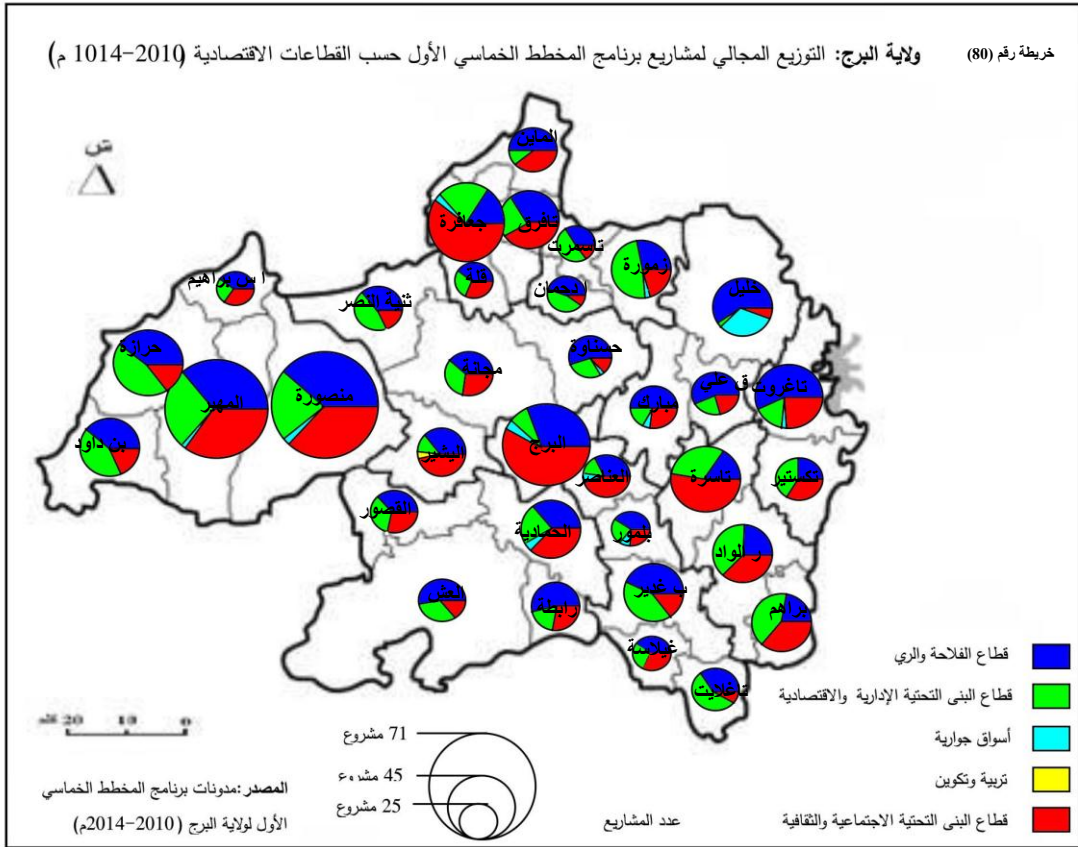


ج- توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج،
المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، (2010-2014م)
الجدول رقم (96) توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية للبرنامج
الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2010-2014 م)"

المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية		المنطقة السهلية الوسطى		المنطقة الجبلية الشمالية				
	ع م	ق ا	ع م	ق ا	ع م	ق ا			
1086639	227	247611	50	392671	67	446357	110	المياه	الفلاحة و الري
1495448	223	356663	47	428983	59	709802	117	التطهير	
140505	36	28905	08	71500	11	40100	17	البيئة	
253466	13	00	00	97366	06	156100	07	اسواق جوارية	توزيع وتخزين
3050414	231	769521	61	726321	52	1554572	118	طرق ومسالك	بنى تحتية
6470	04	3000	01	790	01	2680	02	بريد ومواصلات	
635529	149	204611	39	183169	33	247749	77	مباني بلدية	
8000	01	8000	01	00	00	00	00	تسيير بلدي	
32159	02	00	00	32156	02	00	00	تربية و تكوين	تربية و تكوين
2382657	294	483188	52	1193574	112	705895	60	تهيئة حضرية	بنى تحتية اجتماعية و ثقافية
155024	62	35706	13	63522	18	55796	31	صحة ونظافة	
28946	13	5213	02	7483	04	2270	07	ثقافة وتسلية	
97358	25	12701	05	14374	05	70283	15	شبيبة	
91297	33	5801	03	15930	08	69566	22	رياضة	
9463009	1313	2160922	281	3238898	379	4063189	653	المجموع	المجموع

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (المخطط الخماسي الأول 2010-2014) لولاية البرج

من خلال معطيات الجدول (96) نلاحظ أن المنطقة الجبلية الشمالية تحصلت على 653 مشروع بقيمة 4063189 دج، خصص منها 118 مشروع للطرق بقيمة 1554572 دج، و 117 مشروع للتطهير بقيمة 709802 دج، و 110 مشروع 446357 دج، بينما تحصل قطاع البريد والمواصلات على مشروعين فقط بقيمة 2680 دج، أما بالنسبة للمنطقة السهلية الوسطى تحصلت على 379 مشروع بقيمة 3238898 دج، خصص منها 112 مشروع بقيمة 1193574 دج، لقطاع التهيئة الحضرية و 67 مشروع بقيمة 392671 دج، لقطاع المياه و 59 مشروع بقيمة 428983 دج، لقطاع التطهير وفي المراتب الأخيرة قطاع التربية والتكوين بمشروعين بقيمة 32156 دج، وقطاع البريد والمواصلات بمشروع واحد بقيمة 790 دج، وبالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية فقد تحصلت على 281 مشروع بقيمة 2160922 دج، خصص منها 50 مشروع لقطاع المياه بقيمة 247611 دج، و 52 مشروع بقيمة 483188 دج لقطاع التطهير وفي المراتب الأخيرة قطاع التسيير البلدي بمشروع واحد بقيمة 8000 دج



د- أولويات الاستثمار للبرنامج الخماسي الأول، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2010-2014م)

إن أولوية الاستثمار في البرنامج الخماسي (البرامج المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية)، كانت لصالح قطاع الفلاحة والري الذي حاز على 486 مشروع بنسبة 37.01% من إجمالي عدد المشاريع، بقيمة 2722592 دج، ثم قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي تحصل على 427 مشروع بنسبة 32.52% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 2755282 دج، ثم قطاع البنى التحتية الادارية و الاقتصادية الذي تحصل على 385 مشروع بنسبة 39.32% من مجموع المشاريع بقيمة 3700413 دج، ثم قطاع الأسواق الجوارية بـ 13 مشروع بقيمة 253466 دج، وفي الأخير قطاع التربية والتكوين بمشروع واحد بقيمة 8000 دج.

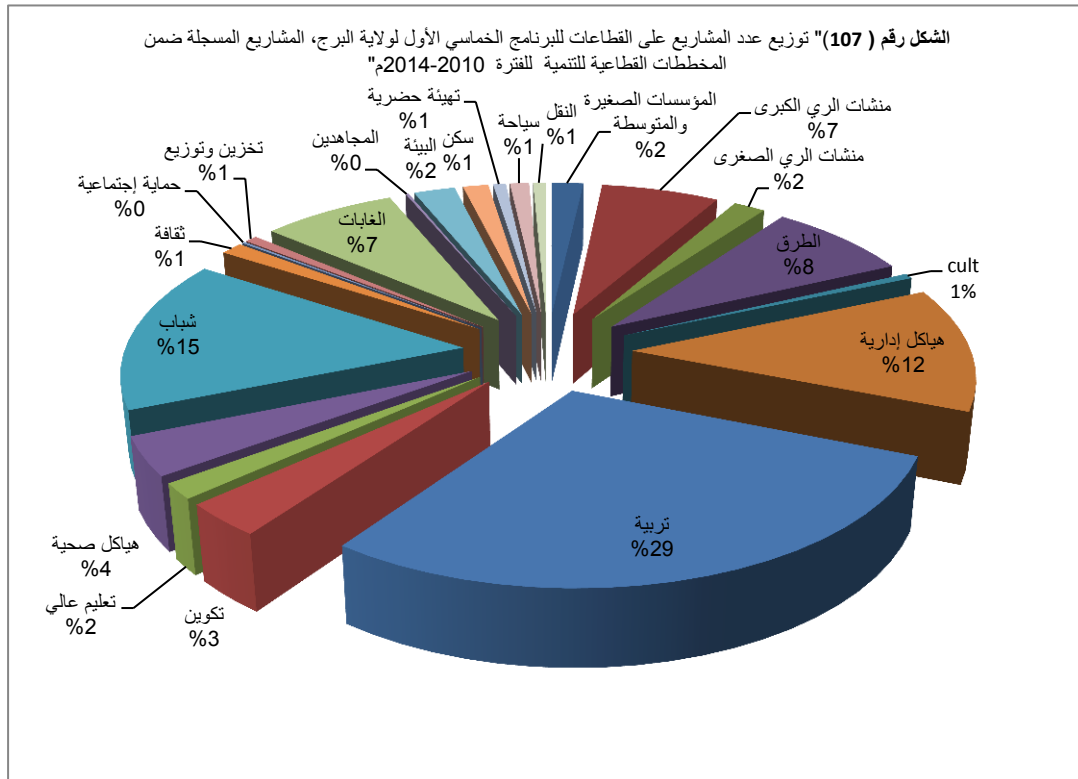
هـ التوزيع القطاعي لعدد المشاريع والغلاف المالي حسب للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية للفترة (2010-2014م)

حسب معطيات الجدول تحصل قطاع التربية على اكبر عدد من المشاريع بـ 164 مشروع بقيمة 3010543 دج، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع الشباب الذي تحصل على 86 مشروع بقيمة 634783 دج، ثم قطاع ثم قطاع الهياكل الادارية بـ 70 مشروع بقيمة 3562657 دج، ثم قطاع الطرق بـ 45 مشروع وقطاع الغابات بـ 42 مشروع ، وفي المرتب الأخيرة نجد كل من قطاع المجاهدين بمشروع واحد بقيمة 61350 دج، والحماية الإجتماعية بمشروعين بقيمة 8706 دج، فمن خلال ه المعطيات فإن التنمية المحلية في إطار المخططات القطاعية ركزت على التنمية البشرية ثم الطريق والهياكل الإدارية ويعتبر توجه جديد بالنسبة للتنمية المحلية في الولاية

الجدول رقم (97) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2010-2014م)"

المجموع	2014		2013		2012		2011		2010			
	ع م	ق ا	ع م	ق ا	ع م	ق ا	ع م	ق ا	ع م	ق ا		
122032	10	49991	04	1112	-	17403	01	1417	04	-	01	مؤسسات صغيرة
3480090	37	773981	11	854290	-	945533	16	280345	07	9772	03	منشآت الري الكبرى
598605	10	148898	05	93656	-	147807	02	5256	03	-	-	منشآت الري الصغرى
752842	42	106137	17	138217	-	204949	08	113064	-	45541	04	الغابات
23814	13	16530	05	3499	02	3510	01	-	03	275	02	البيئة
21761	06	3327	02	5298	01	10441	-	-	01	328	02	سياحة
13726	04	5163	01	6503	-	-	-	-	-	-	03	النقل
145599	04	42767	01	-	02	-	01	-	-	-	-	تهئية حضرية
33765	04	4482	03	-	-	-	01	-	-	-	-	تخزين وتوزيع
5562395	45	1753986	16	849040	-	957152	15	697770	08	22835	06	طرق
3562657	70	2952191	10	167296	06	123224	20	12553	14	41	20	هياكل إدارية
3010543	164	941327	39	258814	44	439030	27	59119	38	-	16	تربية
589625	19	128066	03	48190	01	98312	03	96053	05	-	07	تكوين مهني
826493	09	159739	02	18609	-	2480	02	-	02	-	03	تعليم عالي
6101	03	-	02	-	-	-	-	-	-	-	01	culte
916349	22	356748	08	278022	03	211726	02	1350	04	-	05	هياكل صحية
634783	86	277858	16	43174	07	88331	25	8921	27	-	11	شباب
24780	07	4051	04	12873	01	-	01	-	01	-	-	ثقافة
8706	02	8706	02	-	-	-	-	35899	-	-	-	حماية اجتماعية
61350	01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	01	المجاهدين
268928	08	23668	-	64767	-	96392	03	20079	04	-	01	سكن
20841212	566	7766563	151	2854206	67	3354317	128	13355293	134	78702	86	المجموع

المصدر: مدونات المخططات القطاعية(المخطط الخماسي 2010-2014) لولاية البرج



و- أولويات الاستثمار للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2010-2014م)

إن أولوية الاستثمار في البرنامج الخماسي كانت لقطاع التربية بـ 164 مشروع (المخططات القطاعية) بنسبة 28.67% بقيمة 3010543 دج، ثم قطاع الشباب الذي تحصل على 86 مشروع بقيمة 634783 دج، وفي المرتبة الثالثة قطاع الهياكل الادارية بـ 70 مشروع بقيمة 3562657 دج، وفي المراتب الأخيرة قطاع المجاهدين وقطاع الحماية الإجتماعية، أما فيما يخص المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية فإن أولوية الاستثمار كانت لصالح قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 486 مشروع ثم قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية بـ 427 مشروع وقطاع البنى التحتية الادارية والاقتصادية 385 مشروع وفي الخير قطاع التربية والتكوين بمشروع واحد

من خلال دراسة المخطط الخماسي الأول لولاية البرج نستنتج ما يلي:

تحصلت ولاية البرج في البرنامج الخماسي على 566 مشروع مسجلة ضمن المخططات البلدية بقيمة 20841212 دج و 1313 مشروع مسجلة ضمن المخططات القطاعية بقيمة 946009 دج، وفيما يخص توزيع المشاريع حسب القطاعات (المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية)، نجد في المرتبة الأولى قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على 486 مشروع وفي المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية الإجتماعية والثقافية الذي حاز على 427 مشروع، وبالنسبة لتوزيع المشاريع حسب القطاعات (المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية)، نجد في المرتبة الأولى قطاع التربية الذي تحصل على 86 مشروع وفي المرتبة الثانية قطاع الشباب الذي تحصل على مشروع، ومن جهة اخرى فإن اولوية الإستثمار بالنسبة للمشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية كانت لقطاع التربية 28.67% من إجمالي المشاريع، ثم قطاع الشباب بنسبة 15.19% من إجمالي المشاريع، إن أولوية الاستثمار في البرنامج الخماسي (البرامج المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية)، كانت لصالح قطاع الفلاحة والري بنسبة 37.01% من إجمالي عدد المشاريع، ثم قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الذي تحصل على 427 مشروع بنسبة 32.52%، لا يختلف توجه التنمية المحلية للمخطط الخماسي عن

المخططات السابقة حيث ركز المخطط الخماسي على التعليم ضمن المشاريع المسجلة في المخططات القطاعية تأكيدياً على السياسة الوطنية في تعميم التعليم، بالإضافة إلى قطاع الفلاحة والري سعياً من الدولة لترقية هذا النشاط الإقتصادي ليكون بديلاً عن قطاع المحروقات ومن جهة أخرى الإمكانيات التي تتمتع بها الولاية في هذا الميدان من مساحة زراعية ومناخ

III-7-7- الصندوق المشترك للجماعات المحلية (F.C.C.L)

الصندوق المشترك للجماعات المحلية "هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يخضع سيره لأحكام المرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 1986/11/04 و المتضمن تنظيم و سير الصندوق المشترك للجماعات المحلية، يسير الصندوق مجلس للتوجيه يرأسه وزير الداخلية ، و يضم 14 عضواً منهم 7 أعضاء منتخبين (02 رئيسي مجلس شعبي ولائي و 5 رؤساء بلديات) ، و 7 أعضاء معينين (والي ، ممثل عن و ازره الداخلية ، 3 ممثلين عن وزارة المالية ، 2 مديريين عامين من الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية و بنك التنمية المحلية)"⁸

أ- توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المناطق الجغرافية (2012-

2015م)

جدول رقم (98)" توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج (2012-2015م)"

المجموع	2015	2014	2013	2012	
3531491781	1071707179	456414725	1409351698	594018179	المنطقة الجبلية الشمالية
4231805061	1314046003	803335722	1189852424	924570912	المنطقة السهلية الوسطى
1698332485	538126421	284645995	514843382	390716687	المنطقة الجبلية الجنوبية
9491629327	29238779603	1544396442	3114047504	1909305778	المجموع

المصدر: مديرية التنشيط المحلي لولاية البرج 2015م

حسب معطيات الجدول رقم (98)، فإن المنطقة السهلية الوسطى في المرتبة الأولى من حيث توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية بـ 4231805061 دج ، بنسبة 44.58% بينما نجد في المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية التي تحصلت على 3531491781 دج، بنسبة 37.20% من مجموع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وفي المرتبة الأخيرة نجد المنطقة الجبلية

⁸ خنفري خيضر: مرجع سابق، 131

الجنوبية التي تحصلت على 1698332485 دج، بنسبة 17.89 % من ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية هذا التوزيع يعكس أهمية الصندوق المشترك للجماعات المحلية في المساهمة في التنمية المحلية من خلال دعم البلديات، حيث يغطي العجز الحاصل في ميزانية الجماعات المحلية، بالنسبة للمناطق الطبيعية فإن المنطقة السهلية في المرتبة الأولى نظرا لعدد السكان وكثافة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى عدد المشتغلين وفي المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية التي تتكون من 16 بلدية ذات كثافة سكانية معتبرة وتحتوي على عدة تجهيزات وفي الأخير المنطقة الجبلية الجنوبية التي تتكون من 8 بلديات فقط

ب- توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المناطق الجغرافية والفصول

للفترة (2012-2015م)

جدول رقم (99) "توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المناطق الجغرافية(قسم التشغيل) لولاية البرج (2012-2015م)"

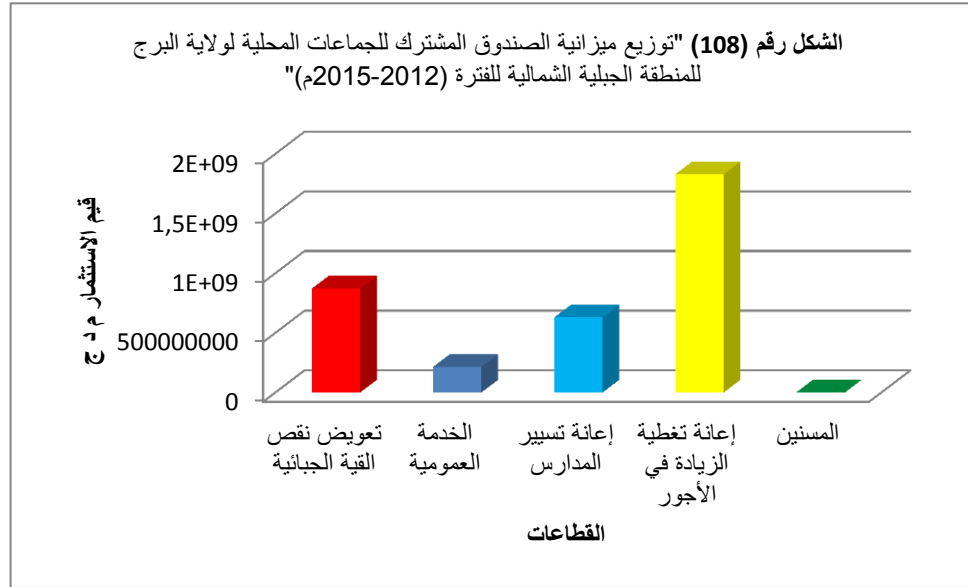
المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية	
3911099202	649444135	2391505261	870149806	تعويض نقص القيمة الجبائية
470325000	113538000	142853000	213934000	الخدمة العمومية
1274305000	309791000	336353000	628161000	إعانة تسيير المدارس
3772981125	610264350	1334465800	1828250975	إعانة تغطية الزيادة في الأجور
62919000	15295000	26626000	20998000	المسنين
9491629327	1698332485	4231805061	3561491781	المجموع

المصدر: مديرية التشغيل المحلي لولاية البرج 2015م

– المنطقة الجبلية الشمالية:

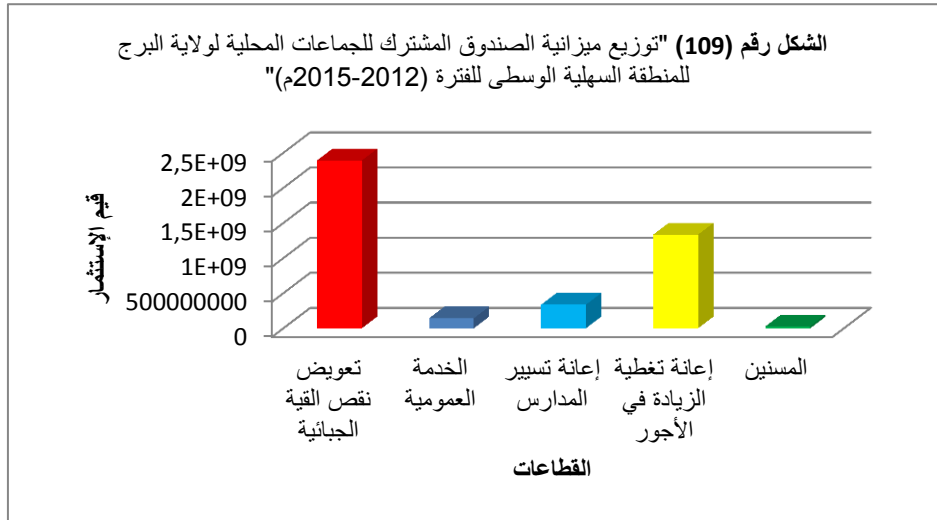
حسب معطيات الجدول السابق والشكل رقم (108)، فإن إعادة تغطية الزيادة في الأجور، كان لها النصيب الأكبر من ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية للمنطقة الجبلية الشمالية، بنسبة 51.33 % لأن البلديات الشمالية الجبلية ليس لها موارد محلية لتغطية اجور العمال فهي محودية الإمكانيات خاصة الأنشطة الاقتصادية، وفي المرتبة الثانية تعويض نقص القيمة الجبائية تحصلت على 24.43 % بقيمة 870149806 دج، من اجل تدعيم موارد البلديات ثم إعانة تسيير المدارس في المرتبة الثالثة بميزانية قدرت بـ 628161000 دج، وفي المرتبة الرابعة الخدمة العمومية بميزانية

قدرت بـ 213934000 دج، وفي المرتبة الأخيرة نجد المسنين هذا القطاع الذي تحصل على 20998000 دج، بنسبة 0.58% من مجموع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية



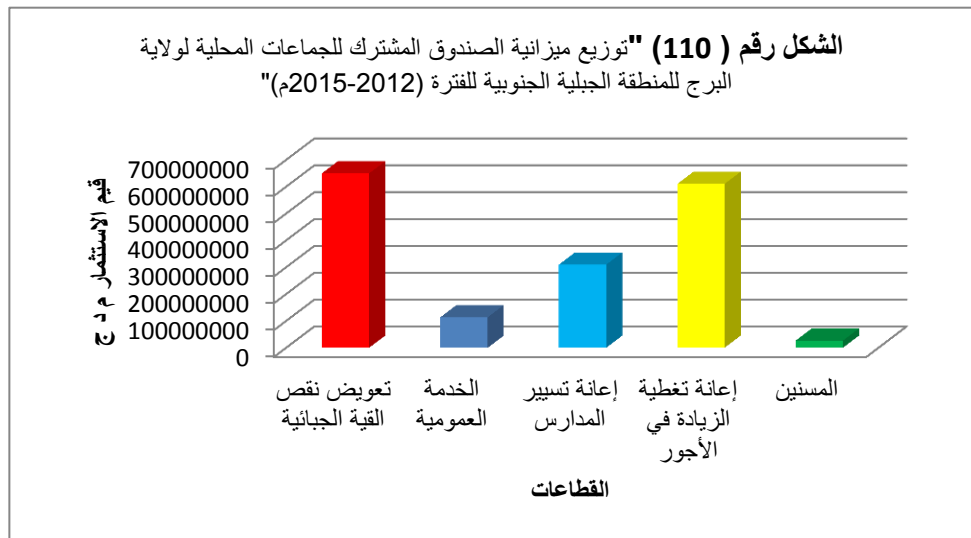
- المنطقة السهلية الوسطى:

المنطقة السهلية تحصلت على 4231805061 دج، من ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية موزعة على خمس قطاعات، استفادة منها تعويض نقص القيمة الجبائية بـ 2391505261 دج، بنسبة 56.51% ، على الرغم من ان المنطقة السهلية تتركز بها معظم النشاطات الاقتصادية الا أن الموارد الجبائية المحلية لا تغطي ميزانية البلديات مما أستوجب تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية وإعانة تغطية الزيادة في الأجور بـ 1334465800 دج، بنسبة 31.53%، هذه الزيادة قام الصندوق بتغطيتها مما يشير إلى فعالية هذا الصندوق في تدعيم المالية المحلية للجماعات المحلية، ثم إعانة تسيير المدارس بـ 336353000 دج، بنسبة 7.94%، لأن المدارس تابعة للجماعات المحلية من حيث التمويل والنقل والتجهيز لذا قام الصندوق بتغطية نفقات هذه المدارس، والخدمة العمومية بـ 142853000 دج بنسبة 3.37% ، وفي الأخير قطاع المسنين الذي تحصل على 26626000 دج، بنسبة 0.06%



- المنطقة الجبلية الجنوبية:

لا يختلف توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية للمنطقة الجبلية الجنوبية عن المناطق الأخرى حيث تبقى نفس الأولويات فلقد تحصلت المنطقة الجنوبية على 1698332485 دج، من ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية، موزعة على خمس قطاعات، استفادة منها تعويض نقص القيمة الجبائية بـ 649444135 دج، بنسبة 38.24% وإعانة تغطية الزيادة في الأجور بـ 610264350 دج، بنسبة 35.93%، ثم إعانة تسيير المدارس بـ 309791000 دج، بنسبة 18.24%، والخدمة العمومية بـ 113538000 دج بنسبة 6.68%، وفي الأخير قطاع المسنين الذي تحصل على 15295000 دج، بنسبة 0.90%



III-7-8- تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية البرج :

أ- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:⁹

عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة

ب- أهداف المخطط الوطني:¹⁰

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية
- الاندماج في الاقتصاد الوطني
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف و تكييف الإنتاج)
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي

أ- محاور المخطط الوطني :

- "المحور الأول :

البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتتضمن البرامج التالية

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية
- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج

⁹سلطانة كتفي: تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005م) في ولاية قسنطينة، تقييم ونتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والتجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 من ص08

¹⁰سلطانة كتفي: المرجع نفسه، ص 08

- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية
- المحور الثاني :
- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع
- برنامج التشغيل الريفي
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهلية
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء
- و قد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية وهي :
- تحقيق الأمن الغذائي الذي به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء الموارد الغذائية حسب المعايير المنفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه
- تنمية المنتجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية
- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة¹¹
- ب- "وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية :

1- الجانب المالي :

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 هدفه تدعيم الاستثمارات في إطار تطوير الفلاحة وتمويل الفلاحين وأهم النشاطات التي من دعم الصندوق هي، تطوير الإنتاج والإنتاجية، تثمين المنتجات الفلاحية، التسويق والتخزين والتصدير، تطوير الري الفلاحي، حماية وتنمية الثروات الحيوانية والنباتية،

¹¹ سلطنة كنفى: مرجع سابق، ص 09

المخزون الأمني، حماية مدا خيل الفلاحين، دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية.

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز :

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 هدفه تنشيط استعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية العامة للامتيازات الفلاحية GCA

- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية :

تتمثل مهامه أساسا في إنجاح البرامج الفلاحية وفق ثلاث أبعاد وهي هيئة للاقتراض، التامين الاقتصادي، محاسب للصناديق العمومية

2- الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

وأهمها مديرية المصالح الفلاحية، والغرفة الفلاحية والناحية المالية لدينا الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹².

3- البرامج المتبناة من طرف الدولة :

في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم على مستوى ولاية البرج اعتماد 4943 مشروع بمبلغ إجمالي قدر بـ 5.811.624.000 د ج وشملت هذه المشاريع العمليات التالية :

أ- برامج الاستصلاح الزراعي:

- توسيع المساحات الزراعية على 1259 هـ
- توسيع مساحة الأشجار المثمرة على 2966 هـ
- توسيع المساحة الزراعية المسقية على 14661 هـ
- تكثيف الحبوب على مساحة 81892 هـ
- إنشاء مستثمرات فلاحية على مساحة 103.559 هـ
- إنشاء 162000 cuvettes ، 18500 abris régénère ، 231 هـ de greffage oléastre

¹² سلطنة كنفى: مرجع سابق، ص 10

- acquisition de 198 filets de récolte
- إنشاء 8 مشاتل على مساحة 72 هـ
- عملية تشجير وإعادة تأهيل 5200 هـ
- إنجاز 165 بئر عميق وتهيئة 13 مصدر مائي
- إنشاء 420 حوض مائي و 315 تجهيز للضح
- إنشاء 23 محيط خاص بالأشجار المثمرة
- تهيئة الطرق على مسافة 35 كلم
- إنشاء غرف التبريد
- إنشاء 8 مكاتب دراسات، إنشاء 7000 منصب عمل
- إنشاء 6 وحدات للأبقار

ب- المؤسسات الصغيرة المنجزة:

جدول رقم (100) " توزيع عدد الأبقار والأغنام عبر بلديات ولاية البرج "

البلدية	تربيته الأبقار	تربيته الأغنام
مجانة	03	-
تنية النصر	07	01
برج غدير	03	01
بلمور	02	02
الحمادية	04	-
العش	04	-
رابطة	03	01
اولاد دحمان	03	-
حسناوة	03	01
البيشير	04	-
القصور	04	01
غيلاسه	03	01
تاغلايت	02	01
حرازة	02	-
بن داود	04	-
المهير	03	-
المنصورة	03	-
بئر فاصد على	02	01
خليل	03	-
سيدي مبارك	03	-
تكستير	04	-
برج زمورة	03	01
تاسمرت	03	-
تافرق	03	-
قله	05	-
جعافرة	03	01
المابين	03	-
المجموع	89	12

المصدر: مديرية الفلاحة 2008م

استفادة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ميدان تربية الأبقار 89 مستفيد يتوزعون على 27 بلدية، و12 في تربية الأغنام أغلب المستفيدين من البلديات الجبلية سواء كانت الشمالية أو الجنوبية لأن هذه المناطق تحتوي على مساحة لا بأس بها من المراعي التي تسهل عملية تربية الحيوانات ومن جهة أخرى من أجل رفع سقف إنتاج الحليب، واللحوم الحمراء وتنمية المناطق الجبلية

III-7-9 - التجديد الريفي في ولاية البرج (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة)

أ- "مفهومه واهدافه:

يهدف التجديد الريفي المرسوم ضمن إطار سياسة وطنية و المتفاعلة مع مجموع المؤسسين الفاعلين (المحليين والوطنيين) إلى تجديد الرؤية تجاه العالم الريفي ورسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية واجتماعية قوية ولا سيما العمل على إدراج طرق تناول جديدة ومناهج تأطير مرافقة و مدعمة لطاقت السكان والمؤسسات الملزمة بسياسة الإقليم هذه، ويأخذ التجديد الريفي في الحسبان الأبعاد الأربعة للسياسة الدينامية للتهيئة العمرانية وهي :

التوجيهات والخيارات المعبر عنها في المخططات التوجيهية المعروضة للتهيئة العمرانية
سياسة التصنيع، سياسات القطاعات، سياسات الأقاليم.

و لقد تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تم إنشاؤها بواسطة أربعة برامج لكل هدف. وإن كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة تدور حول أربعة مواضيع موحدة وهي :

- تحديث أو إعادة الاعتبار لقرية ما أو قصر يمتثل في تحسين نوعية و ظروف الحياة في الوسط الريفي.

- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي بإبراز الاقتصاد المحلي و إحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية و تثمين المنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة المتوسطة والصغيرة من جهة، و تحسين الإقليم الريفي بجعله مطمح

أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.

- حماية و تهمين الموارد الطبيعية مثل الغابات و السهوب و الواحات و الجبال و السواحل.
- حماية و تهمين الممتلكات المادية و اللامادية للريف مثل المنتجات المحلية الزراعية و حماية المواقع و المنتوجات التاريخية و الثقافية و تهمين المواقع الثقافية و ضمان التظاهرات التقليدية...
- إنّ مشاريع التنمية الريفية هذه هي مشاريع متكاملة موحدة تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية و المنتخبين المحليين و المواطنين و الهيئات الريفية. فهي توحد أهداف برامج الدولة و تجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب و تلازم ديناميكية الإقليم ضمن صيرورة دائمة و اقتصادية حيوية مع قبول اجتماعي لها. إنّ هذا البرنامج هو فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العمومي (تمويل الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي) و القطاع الخاص (استثمارات ذات استعمال فردي) . كما أنه يجند المصالح العمومية و أصحاب المشاريع و المؤسسات.
- و يعمل هذا البرنامج على توافر كفاءات الفاعلين المحليين (أعوان قطاعات الإدارة و الأشخاص المؤهلين) ضمن خلية تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- إنّ المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المتكاملة يعني كل مشروع يحتوي على أنشطة ترافق السكان و المؤسسات في الوسط الريفي و التي تعمل لبلوغ هدف مشترك (موضوع موحد) يسعى إلى :
- تحقيق ظروف نوعية لحياة السكان عن طريق إعادة الاعتبار للقرى و القصور من جهة، و ترقية الهياكل القاعدية و التجهيزات الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية ذات الاستعمال الجماعي
- الزيادة و التنوع في مداخل السكان بواسطة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للخيرات و الخدمات وكذا ترقية النشاط التعددي.
- تحفيز الاستغلال العقلاني و الحثّ على التهمين الأمثل للموارد الطبيعية و للممتلكات.
- دعم قدرات المؤسسات الريفية و السكان¹³

¹³ <http://www.minagri.dz/>

ب- تطبيق التجديد الريفي في ولاية البرج (2005-2014م)

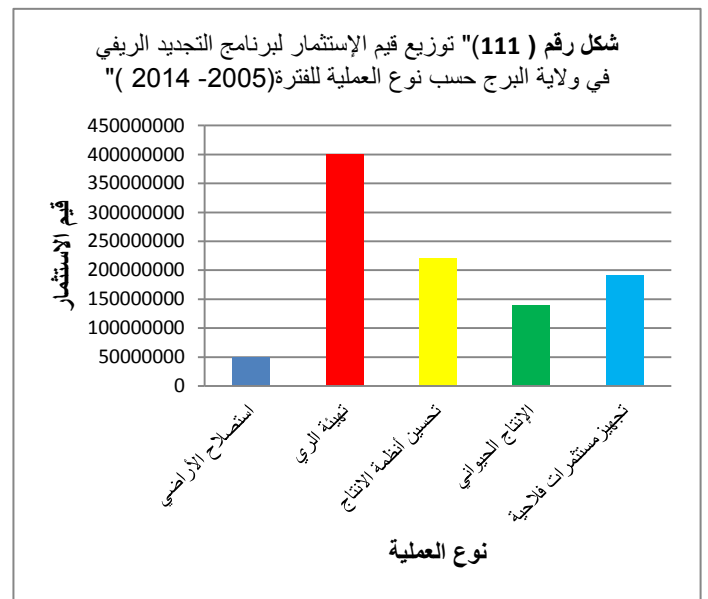
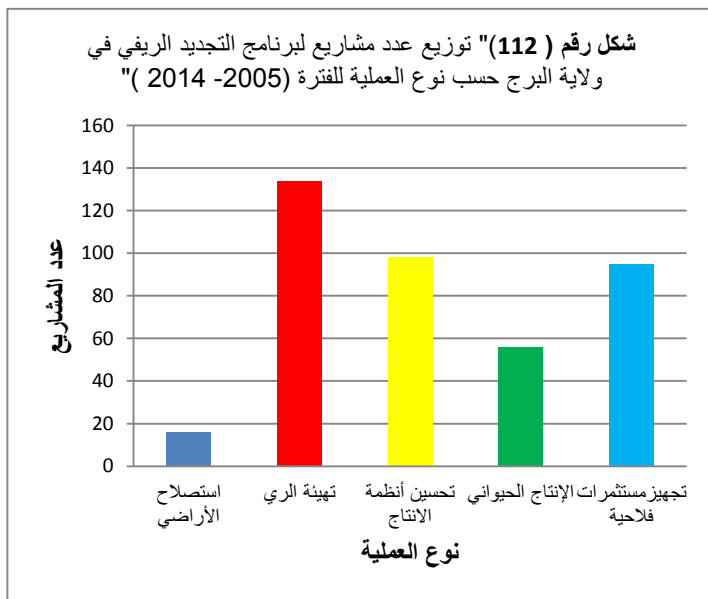
- توزيع عدد مشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج التجديد الريفي:

جدول رقم (101) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج التجديد الريفي لولاية البرج للفترة (2005-2014م) "

نوع العملية	عدد المشاريع	المبلغ الاجمالي دج
استصلاح الاراضي الفلاحية	16	50023501.25
تهيئة الري	134	400188010
تحسين أنظمة الانتاج	98	220103405.5
الانتاج الحيواني	56	140065803.5
تجهيز مستثمرات فلاحية	95	190089304.75
المجموع	399	1000470025

المصدر: مديرية الغابات لولاية البرج 2014م

بلغ عدد المشاريع المسجلة ضمن مخطط التجديد الريفي 399 مشروع للفترة (2005-2014م)، موزعة على خمسة عمليات تدخل على المجال الريفي منها 134 مشروع شمل تهيئة الري بقيمة مالية قدرت بـ 400188010 دج، و98 مشروع خصص لتحسين أنظمة الانتاج بقيمة 220103405.5 دج، و95 مشروع خصصت لتجهيز المستثمرات الفلاحية بقيمة مالية 190089304.75 دج، و56 مشروع خصصت للإنتاج الحيواني بقيمة 140065803.5 دج، وفي الاخير 16 مشروع خصصت لاستصلاح الاراضي الزراعية بقيمة 50023501.25 دج.

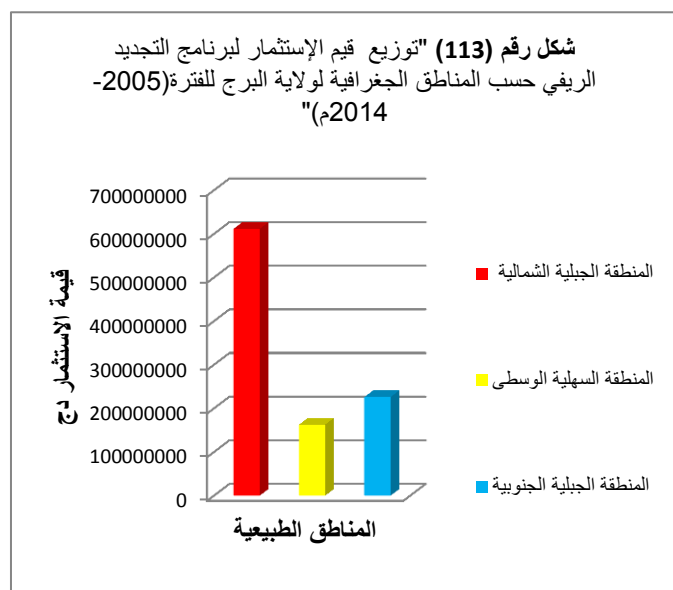
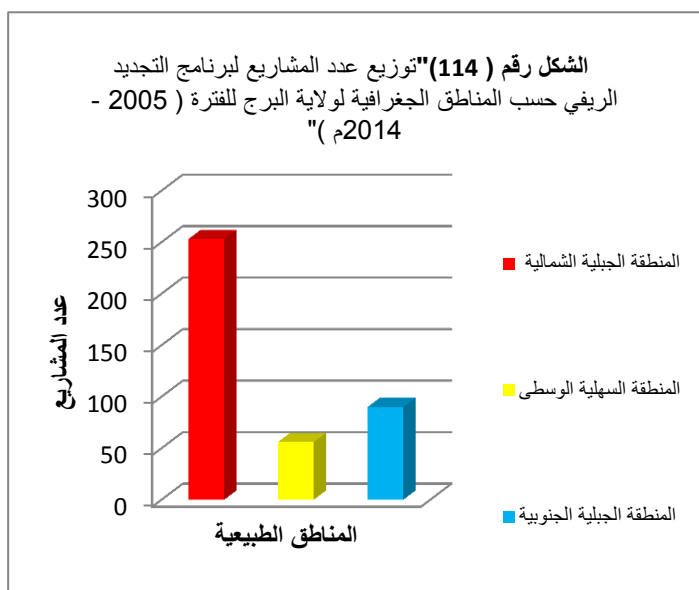


- توزيع عدد مشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج التجديد الريفي حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج للفترة (2014-2005م)

جدول رقم (102) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج التجديد الريفي حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج للفترة (2014-2005م)

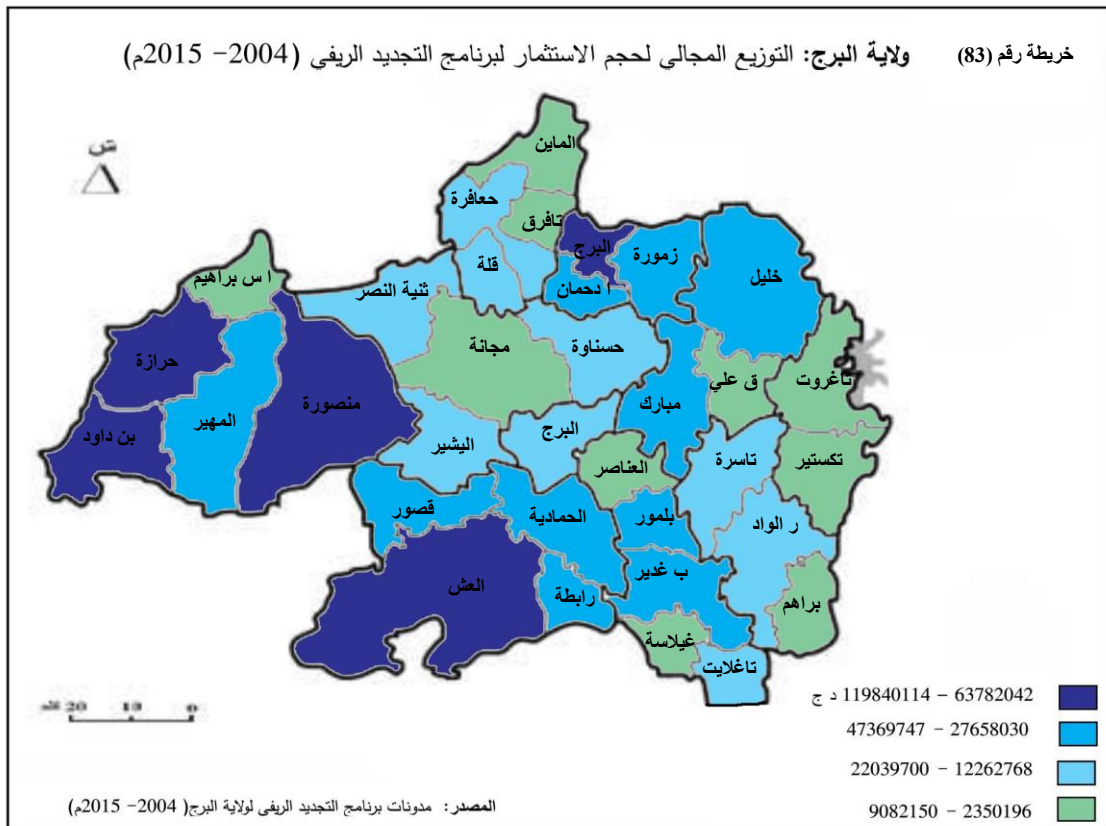
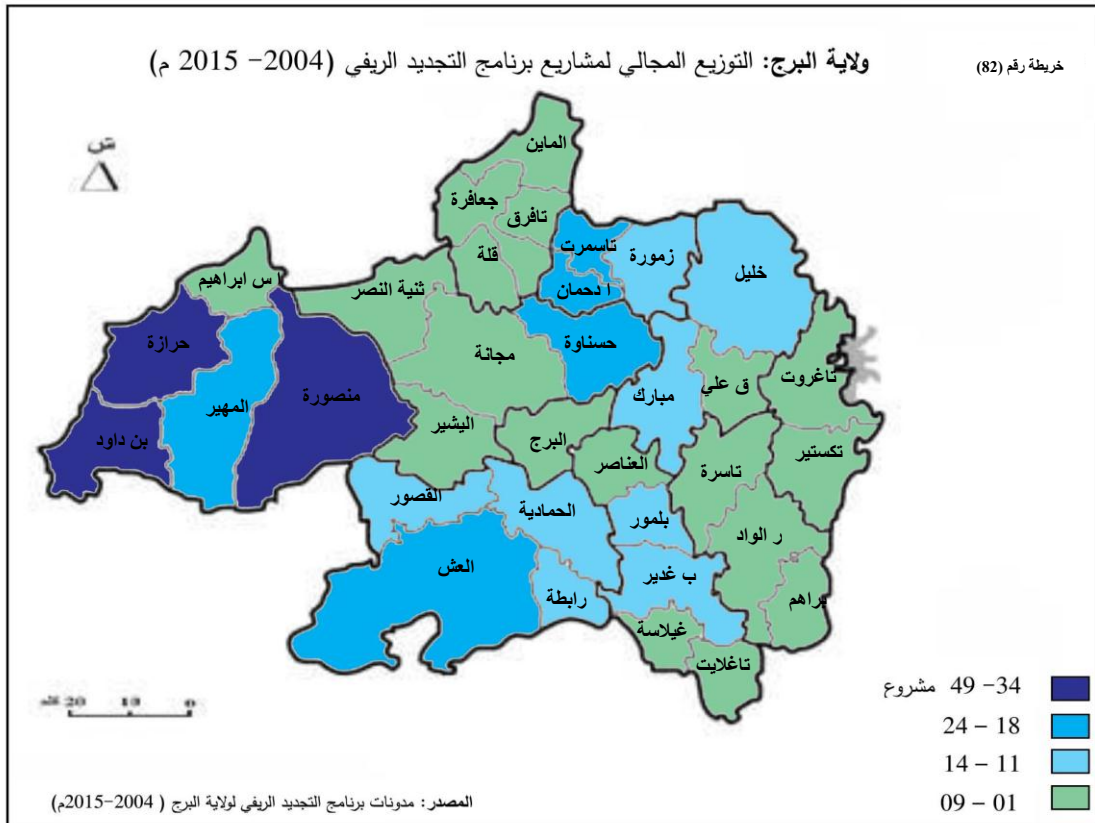
المنطقة الجغرافية	عدد المشاريع	إجمالي الاستثمار دج
المنطقة الجبلية الشمالية	253	611618295.10
المنطقة السهلية الوسطى	56	162802308.2
المنطقة الجبلية الجنوبية	90	226049422
المجموع	399	1000470025

المصدر: مديرية الغابات لولاية البرج 2014م



حسب معطيات الجدول والشكل رقم (113) والشكل رقم (114)، نجد المنطقة الجبلية الشمالية تحصلت على 253 مشروع بقيمة 611618295.10 دجن ما يمثل 63.40 % من إجمالي عدد المشاريع برنامج التجديد الريفي، وفي المرتبة الثانية نجد المنطقة الجبلية الجنوبية التي تحصلت على 90 مشروع بقيمة 226049422 دج، بنسبة 22.55 % من إجمالي عدد المشاريع، وفي المرتبة الأخيرة المنطقة السهلية الوسطى التي تحصلت على 56 مشروع بقيمة 162802308.2 دج، ما يمثل 14.03 % من إجمالي عدد المشاريع الموجه للولاية، فولاية البرج ذات طبيعة ريفية خاصة المناطق الجبلية التي اعطيت لها الأولوية هذا البرنامج ومن جهة أخرى من أجل محاولة تنمية هذه المناطق الجبلية التي تملك قدرات لا

بأس بها خاصة فيما يخص السياحة والصناعة التقليدية



III-7-10- لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار (CALPIREF):

أ- التعريف بالوكالة:

هذه الوكالة هي "عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي 119/07 المؤرخ في 2007/04/23 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. تلعب دور الوسيط بين المستثمرين والدولة ممثلة في الوالي مثل الوساطة أساسا في تقريب المستثمرين الصناعيين ، والسلطة المانحة الامتياز حيث تتولى تسيير حافظتها العقارية ، وترقيتها بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار، كما تهدف إلى توفير الدعم الضروري للمستثمرين، وتقليص عدد المتدخلين في تسيير حافظة العقار الصناعي. وتخضع هذه الوكالة إلى القواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة ، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير"¹

- عمل لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار (CALPIREF):

" تضم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار أعضاء يمثلون كل القطاعات المختصة تحت رئاسة الوالي أو ممثله، وتتمثل مهامها فيمايلي:

- تشكيل بنك معلومات للعرض العقاري على مستوى الولاية.
- مساعدة المستثمرين في تحديد مواقع إنجاز المشاريع الاستثمارية.
- المساهمة في ضبط و الاستغلال العقلاني للعقار الموجه للاستثمار في إطار الإستراتيجية المسطرة من طرف الولاية.
- وضع في متناول المستثمرين المعلومات المتعلقة بالعقارات المتاحة الموجهة للاستثمار
- تقييم ظروف سير السوق العقاري المحلي.
- اقتراح إنشاء مناطق صناعية أو مناطق نشاط جديدة.

¹ شتوان حنان: العقار الصناعي كآلية لإنعاش الاستثمار المحلي ودعم الإقتصاد، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 15-2016

- ضمان متابعة و تقييم توطين و إنجاز المشاريع الاستثمارية²
- شروط منح الامتياز:
- " يمنح الامتياز لمدة دنيا قدرها 33 سنة قابلة للتجديد و قصوى قدرها 99 سنة. و يخول لصاحبه الحقوق التالية: الحصول على رخصة بناء، التماس الحصول على قرض لدى المؤسسات المالية قصد تمويل مشروعه، حق الامتياز مضمون و لا يمكن إلغاؤه إلا في حالة إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته و عن طريق العدالة.
- الامتيازات المالية التي يخولها الامتياز:
- يتم منح تخفيضات على ثمن الامتياز حسب النسب المحددة وفقا لموقع المشروع:
- بالنسبة لولايات الشمال:
- 90% خلال فترة انجاز المشروع التي تمتد من سنة واحدة (01) إلى ثلاث (03) سنوات.
- 50% خلال فترة الاستغلال التي تمتد من سنة واحدة (01) إلى ثلاث (03) سنوات.
- بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا:
- مقابل الدينار الرمزي للمتر المربع (م2) لمدة عشر (10) سنوات وتخفيض 50% من الرسم على الأملاك بعد مرور هذه المدة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الواقعة بالولايات المعنية ببرنامج تنمية الجنوب و برنامج تنمية الهضاب العليا.
- مقابل الدينار الرمزي للمتر المربع (م2) لمدة خمسة عشر (15) سنة وتخفيض 50% من الرسم على الأملاك بعد مرور هذه المدة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الواقعة بولايات الجنوب الكبير"³

² ، الصفحة الرئيسية، الخدمات العمومية والاجراءات <http://www.interieur.gov.dz>

³ ، الصفحة الرئيسية، الخدمات العمومية والاجراءات <http://www.interieur.gov.dz>

ب- توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط

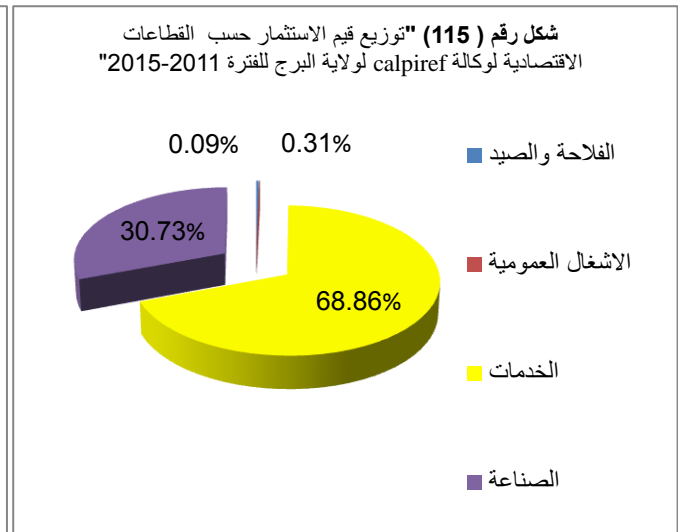
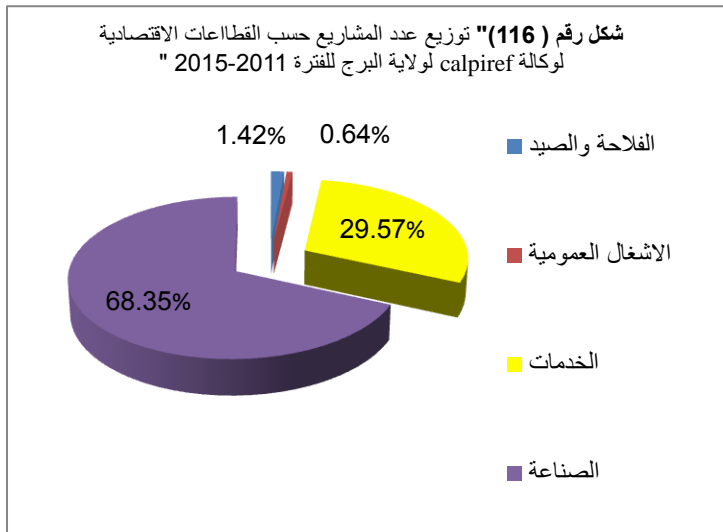
العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج (2011-2015)

جدول رقم (103) " توزيع الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج (2011-2015م)"

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية (م دج)
الفلاحة والصيد	11	2159.23
الأشغال العمومية	05	637.93
الخدمات	228	473853.95
الصناعة	527	211488.07
المجموع	771	688139.18

المصدر: اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج 2015م

في إطار نشاط لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار تم توزيع 771 مشروع بقيمة 688139.18 م دج، موزعة على 04 قطاعات ، فمن خلال الجدول رقم (103)، نلاحظ ان قطاع الصناعة تحصل على أكبر عدد من المشاريع بـ 527 مشروع بقيمة 36501.61 م دج، أي ما يمثل 68.35 % من عدد المشاريع المتحصل عليها في إطار هذا الاستثمار، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع الخدمات بـ 228 مشروع بنسبة 29.75%، ثم وقطاع الفلاحة والصيد بـ 11 مشروع بنسبة 1.42 % وفي المرتبة الرابعة نجد قطاع الأشغال العمومية الذي تحصل على 05 مشاريع بقيمة 69555.33 م دج، بنسبة 0.64 % من إجمالي عدد المشاريع، وهذا التوزيع في عدد المشاريع يعكس طبيعة نشاط الوكالة وتخصصها في منح العقار الصناعي لذا نجد القطاع الصناعي في المرتبة الأولى متبوعا كذلك بقطاع الخدمات الذي يرتبط نشاط هذا القطاع بالعقار، كذلك بالنسبة للفلاحة



ج- توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط وكالة اللجنة
المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار للفترة (2011-2015م)

جدول رقم (104) "توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار حسب المناطق الطبيعية لولاية البرج لنشاط وكالة اللجنة المساعدة على تحديد الموقع

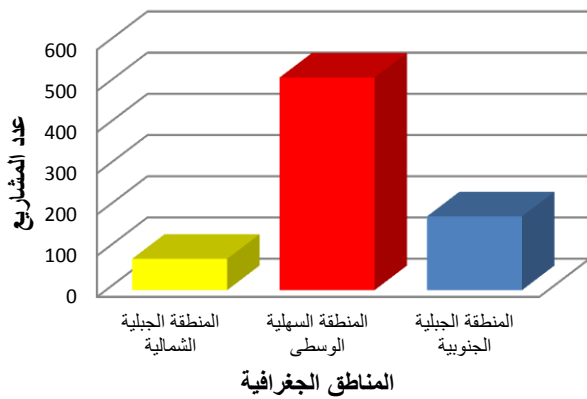
وضبط العقار وترقية الاستثمار (2011-2015م) "

المناطق الجغرافية	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (م د)
المنطقة الجبلية الشمالية	76	24825.2
المنطقة السهلية الوسطى	516	592999.88
المنطقة الجنوبية الجبلية	179	70314.48
المجموع	771	688139.18

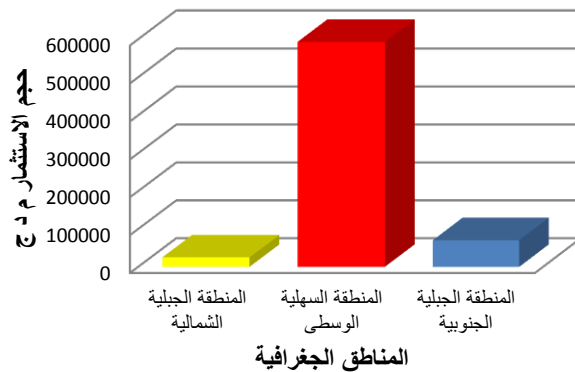
المصدر: اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج 2015م

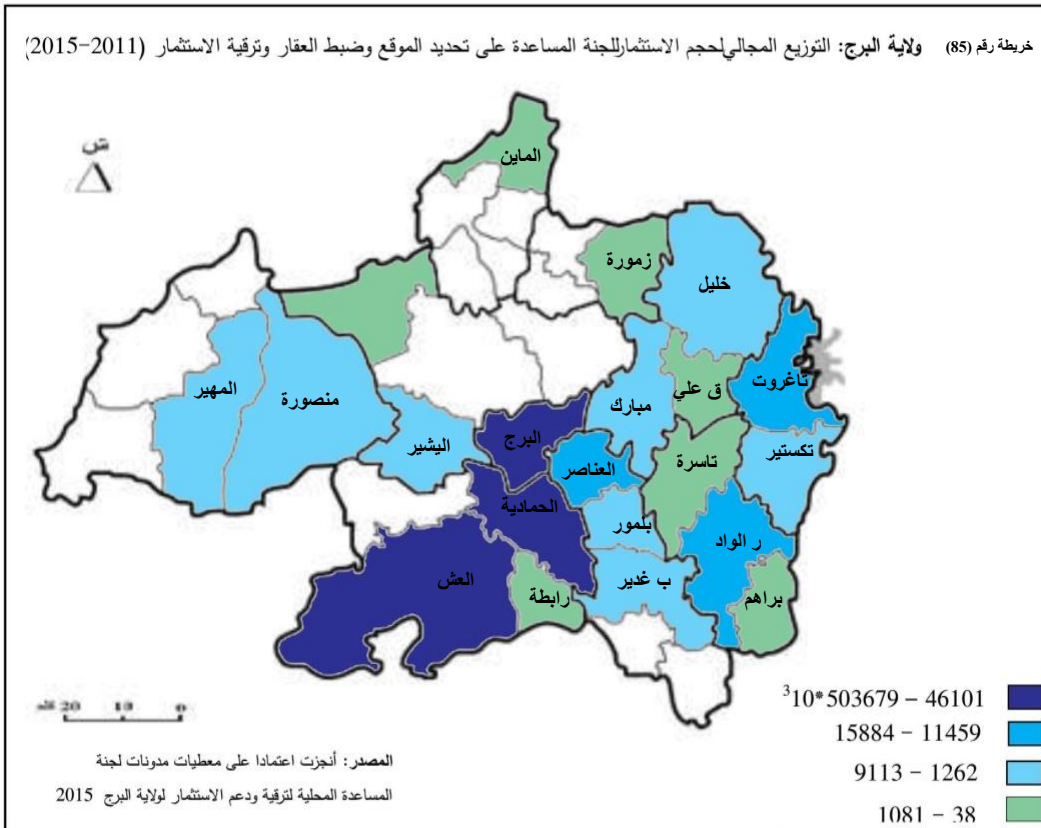
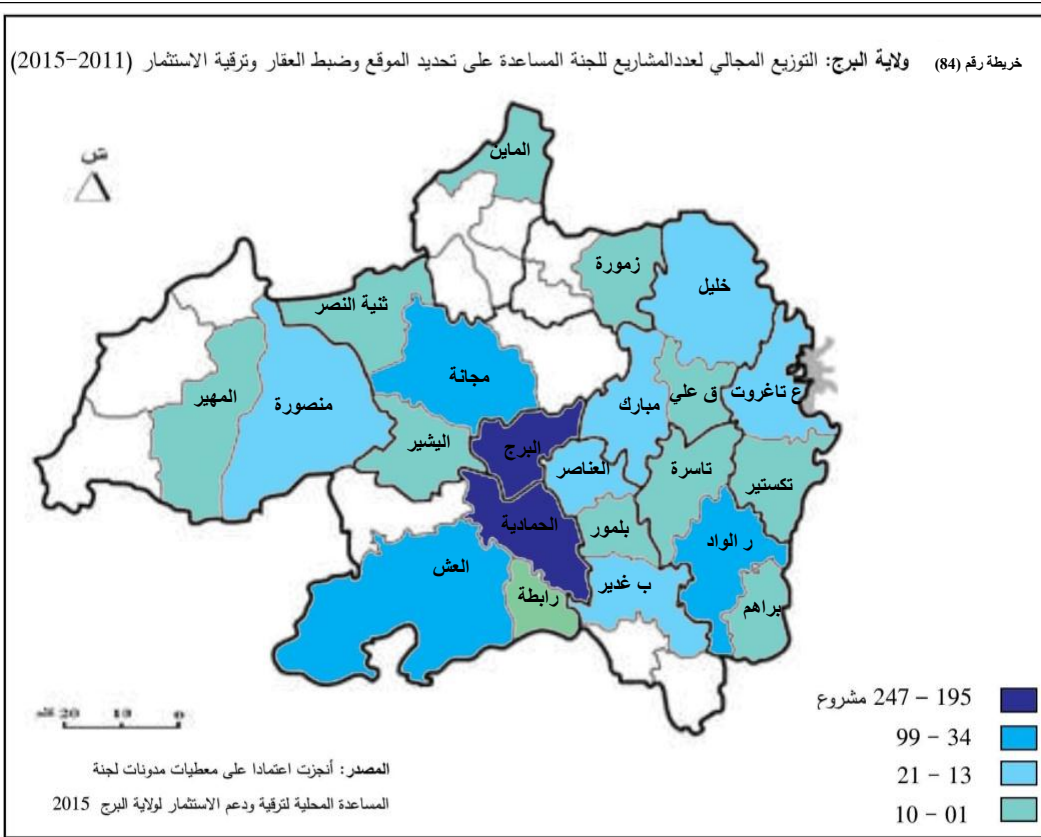
تحصلت المنطقة السهلية الوسطى على أكبر عدد من المشاريع بـ 515 مشروع بقيمة 591732.35 م د ج، بنسبة 66.92 % من إجمالي المشاريع وفي المرتبة الثانية نجد المنطقة الجبلية الجنوبية التي تحصلت على 179 مشروع بقيمة 71542.8 م د ج، بنسبة 23.21 % وفي المرتبة الثالثة المنطقة الشمالية الجبلية التي تحصلت على 76 مشروع بقيمة 24864.21 م د ج، بنسبة 9.85 %، وانطلاقا من هذه المعطيات نلاحظ تركز جميع الأنشطة الاقتصادية في وسط الولاية نظرا لتوفر بعض شروط الاستثمار المتمثلة خصوصا وجود منطقة صناعية ومنطقة النشاطات، توفر وسائل النقل والطرق، سهولة تسويق المنتجات، وجود أسواق بالقرب من مناطق النشاطات

شكل رقم (118) "توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة calpiref لولاية البرج للفترة 2011-2015"



شكل رقم (117) "توزيع قيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة calpiref لولاية البرج للفترة 2011-2015"





د- توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية لنشاط

وكالة اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج

الجدول رقم (105) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة

اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج (2011-2015م)"

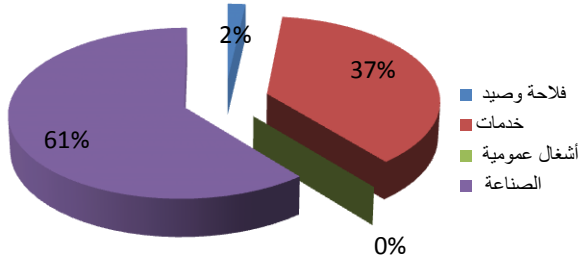
المجموع	المنطقة الجنوبية الجبلية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الشمالية الجبلية		
11	04	04	03	عدد المشاريع	فلاحة وصيد
2159.23	552.65	1157.28	449.63	قيمة الاستثمار	
228	46	159	23	عدد المشاريع	خدمات
473853.95	6606.68	458006.11	9241.16	قيمة الاستثمار	
05	02	02	01	عدد المشاريع	أشغال عمومية
637.93	129.83	508.10	00	قيمة الاستثمار	
527	127	351	49	عدد المشاريع	صناعة
211488.07	63025.32	133328.39	15134.36	قيمة الاستثمار	
771	179	516	76	عدد المشاريع	المجموع
688139.18	70314.48	592999.88	24824.82	قيمة الاستثمار	

المصدر: اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج 2015م

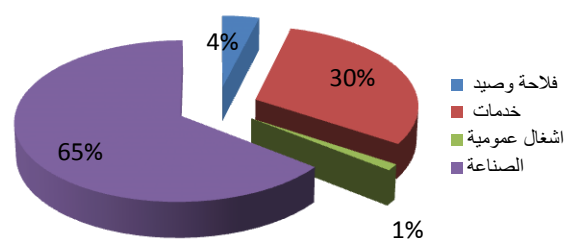
- المنطقة الجبلية الشمالية:

تحصلت المنطقة الجبلية الشمالية على 76 مشروع بنسبة 9.85% من عدد المشاريع الكلية بقيمة 24864.21 م د ج، موزعة على 04 قطاعات حيث كانت الأولوية لقطاع الصناعة الذي تحصل على 49 مشروع بقيمة 15134.36 م د ج، بنسبة 64.47% من إجمالي المشاريع، واغلب هذه الصناعات مرتبطة بمواد البناء من أجل تشييد السكنات خاصة السكن الريفي أو السكان في إعادة بناء مساكنهم وترميمها، وفي المرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي تحصل على 23 مشروع بقيمة 9241.16 م د ج بنسبة 30.26% وأغلب المشاريع المسجلة في هذا القطاع هي مشاريع التجارة بكل أنواعها وفي المراتب الأخيرة نجد كل من قطاع الفاحة والصيد بـ 03 مشاريع والأشغال العمومية بمشروع واحد

شكل رقم (120) "توزيع حجم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2011-2015م"



شكل رقم (119) "توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2011-2015م"

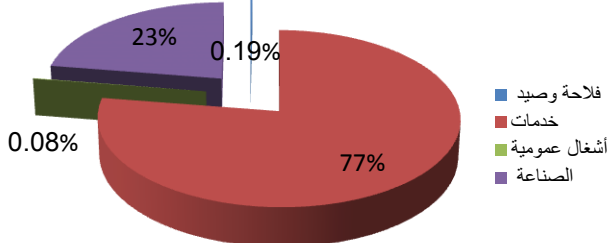


- المنطقة السهلية الوسطى:

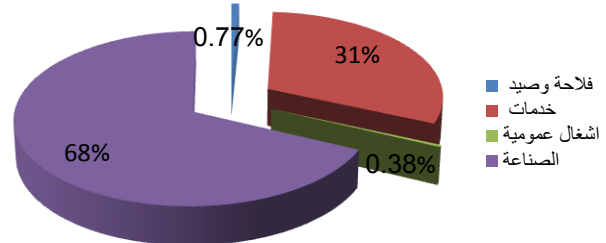
تحصلت المنطقة الوسطى على 516 مشروع بنسبة 66.92% من المجموع الاجمالي لعدد المشاريع بقيمة 591732.35 م د ج، حيث تحصل قطاع الصناعة 351 مشروع بنسبة 63.12% من إجمالي المشاريع وه ذا العدد من المشاريع في القطاع الصناعي يعكس مدى نشاط المنطقة وتخصصها في الصناعة نظرا لتوفر جملة من العوامل منها هذا الدعم الذي خصص للقطاع الصناعي من طرف الوكالة بالإضافة إلى المنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين في ميدان الصناعة لأن ولاية برج أصبحت من أقطاب الصناعة في الجزائر، وفي المرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي تحصل على 159 مشروع بنسبة 30.81% من إجمالي عدد المشاريع، وقطاع الخدمات مرتبط بالقطاع الصناعي مثل التجارة حيث يتم

تسويق المنتج الصناعي بالإضافة إلى خدمات اخرى الفندقية والمطاعم

شكل رقم (122) "توزيع حجم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة 2011-2015م"

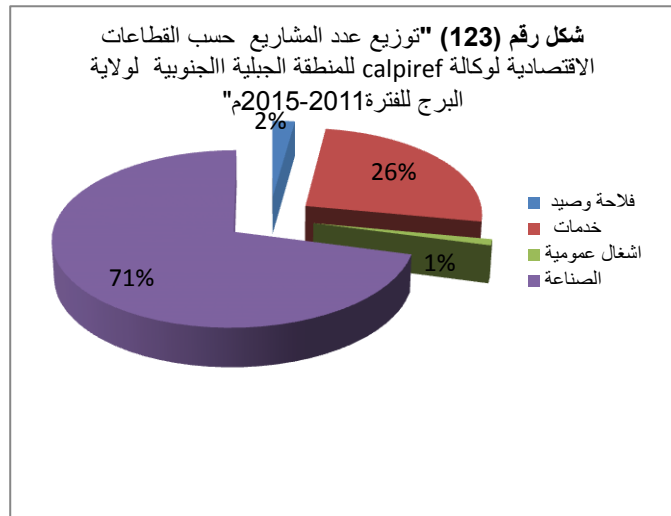
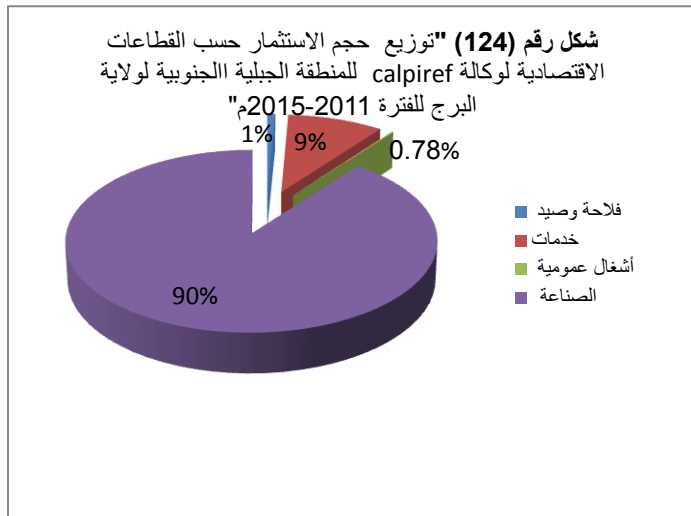


شكل رقم (121) "توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة 2011-2015م"

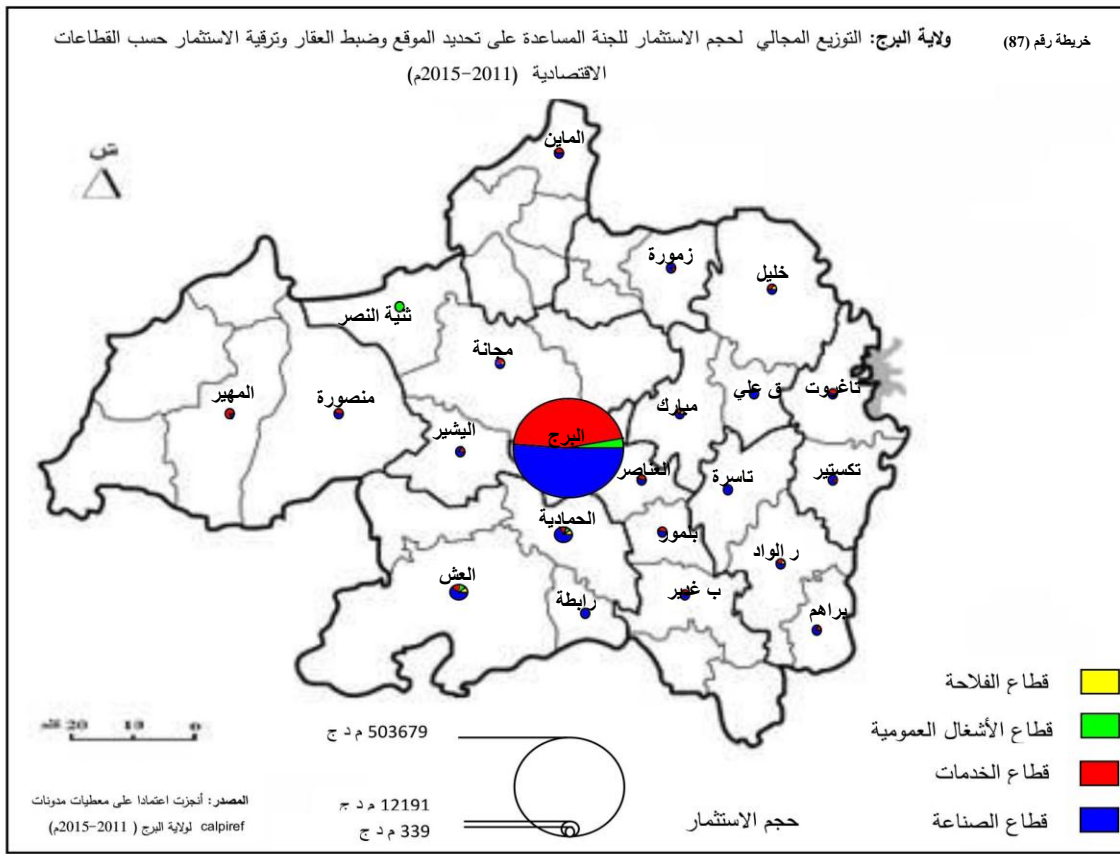
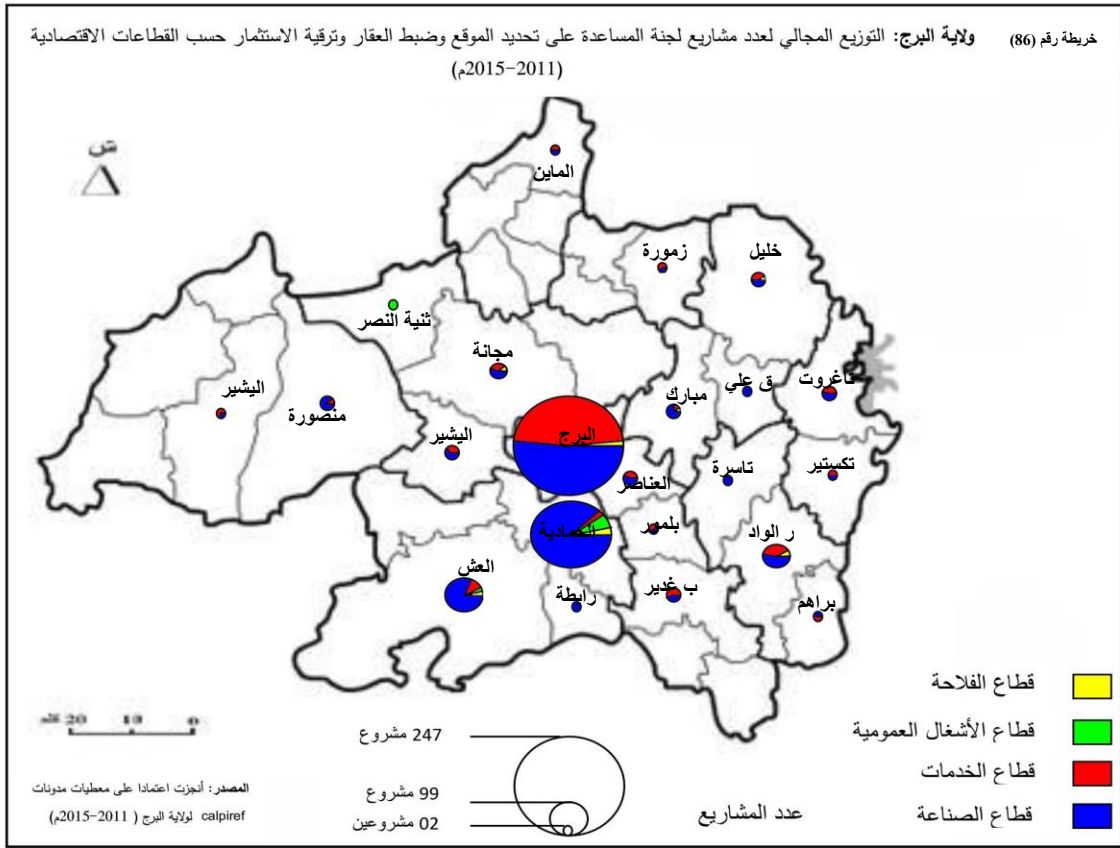


- المنطقة الجبلية الجنوبية:

تحصلت المنطقة الجبلية الجنوبية إلا على 179 مشروع بنسبة 23.21% بقيمة 71542.8 م دج، ولا يختلف الوضع بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية عن بقية المناطق الأخرى حيث المرتبة الأولى كانت لقطاع الصناعة 127 مشروع بنسبة 70.94%، و في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بـ 46 مشروع بنسبة 25.69%.



من خلال دراسة نشاط اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج للفترة 2011-2015م نستنتج ما يلي: تنوع في تمويل القطاعات الاقتصادية بحيث نجد 4 قطاعات أساسية (الفلاحة والصيد، الخدمات، الأشغال العمومية، الصناعة)، القطاع الصناعي حاز على 527 مشروع بنسبة 68.35%، وهذا يؤكد طبيعة المشاريع التي تمولها وكالة اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار المرتبطة أكثر بالعقار الصناعيين لكن تختلف طبيعة الصناعات من منطقة جغرافية إلى أخرى حيث تخصص المنطقة السهلية في الصناعات الألكترونية بينما المناطق الجبلية بصناعة مواد البناء، و في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي تحصل على 228 مشروع بنسبة 29.75% فقط قطاع الخدمات كذلك مرتبط بالصناعة خاصة من جهة التجارة بالإضافة إلى المرافق الخدماتية الأخرى مثل المطاعم والفندقة وأماكن الترفيه



III-7-11- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

أ- التعريف بالوكالة:

"هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات متابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة"⁴

- مهام وكالة ANDI:

- "تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية
- تستقبل وتعلم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات
- تسهيل استقاء التسهيلات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء
- تسيير صندوق دعم الاستثمار، المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001
- تقييم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادة 23 و 24 من الأمر 03-01
- تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع
- تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر نسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات
- تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون، مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها

- تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقتراح على السلطات المعنية التدابير

التنظيمية والقانونية لعلاجها

⁴ الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة في 19 أكتوبر 1994، المرسوم التنفيذي رقم 94-319

- وفقا للمادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282، يكمن للوكالة أن تكلف مجموعة من الخبراء من أجل معالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار، وتنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية متعلقة بهدف الوكالة، وإقامة علاقات تعاون مع هيئات مماثلة أجنبية واستغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى
- تقوم الوكالة بتقديم إلى المجلس الوطني للاستثمار، وإلى السلطة كل تقرير وأقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار⁵.

- مهام أخرى خاصة بالوكالة:

- وللوكالة مهام أخرى يمكن أن ندرجها مايلي :
- "- تحول حافظة المشاريع التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- تحول أيضا إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل عناصر الذمة المالية المنقولة والعقارية، التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها وكذلك المستخدمون العاملون بها
- تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الحقوق والواجبات، محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 . ثم تلغى أحكام هذا المرسوم المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها وتابعتها (أنظر المادتين 51 و52 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001)
- وفي ضوء هذا المرسوم نظم ملتقى وطني يوم 20 مارس 2002 من طرف الوكالة لتطوير الاستثمار بولاية وهران، وأشرف عليه السيد نائب المدير العام للوكالة، بغرفة التجارة والصناعة بوهران، والذي دارت أشغاله حول النصوص القانونية لتنظيم الاستثمار في الجزائر، على ضوء الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 حيث أوضح نائب المدير العام أمام المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين أنه من بين الإجراءات التي حولت إلى الوكالة ANDI، فتح شبابيك موحدة على مستوى 24 ولاية. وسيفتح أول

⁵المادة 3 والمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282

شباك وحيد بولاية وهران بعد العاصمة، ثم في كل من عنابة وورقلة، وهي خطوة نحو اللامركزية التي نص عليها أمر 03-01 حيث يسمح هذا الأخير للشباك الوحيد بمعالجة ملفات المستثمرين، وكذا إتخاذ القرارات في عين المكان وهذا لدفع عجلة الاستثمار إلى الأمام خاصة في المدن الداخلية ولا سيما ولايات الجنوب⁶

من خلال هاتين الهيئتين، تبدو مسألة ترقية و تطوير الاستثمار في الجزائر قد أخذت بعدا جديا و رسميا أكثر من أي وقت مضى، و ذلك بكون الهيئتين ينتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية، ألا و هو رئاسة الحكومة. كما أنّ الضمانات و التسهيلات و المزايا الممنوحة من قبل هاتين الهيئتين الرسميتين للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، كما أقرّ ذلك قانون تطوير الاستثمار، قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية و الشكلية أكثر تأهيلا ممّا مضى⁷.

ب- توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية

البرج (2011-2015)

جدول رقم (106) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لولاية البرج(2011-2015م)"

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية (م دج)
الزراعة	37	2594
أشغال عمومية	204	12393
صناعة	245	34951
صحة	12	1074
نقل	334	4950
سياحة	74	601
خدمات	86	4265
المجموع	923	60828

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية البرج 2015م

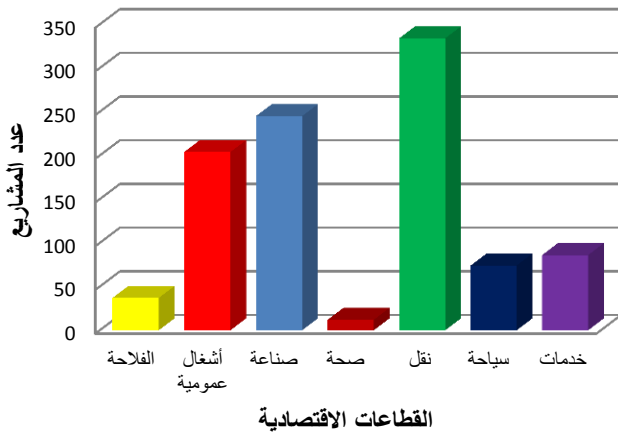
منذ إنشاء وكالة البرج سنة 2011م، تدعم سوق الاستثمار المحلي بـ 923 مشروع بقيمة 60828 م دج، من طرف وكالة دعم و ترقية الاستثمار، وزعت على سبعة قطاعات أساسية حازمها قطاع النقل على 334 مشروع بنسبة 36.18% بقيمة 4950 م دج، من أجل تدعيم حظيرة النقل في الولاية سواء بالنسبة

⁶ عبد القادر بابا: مرجع سابق ص162

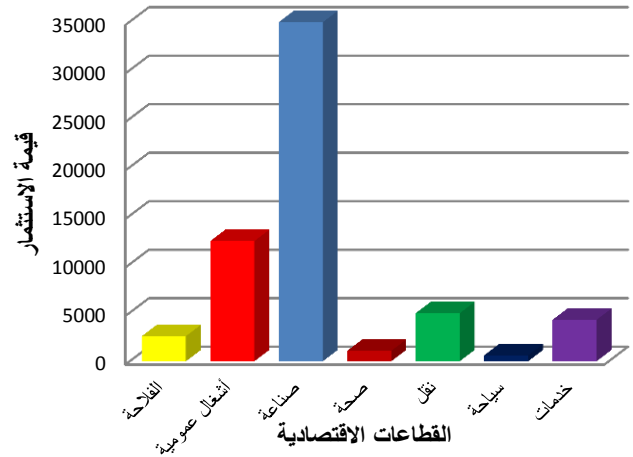
⁷ كمال مرداوي : مرجع سابق، ص304

للخطوط الداخلية أو الخارجية، الموجهة خصيصا لفئة الشباب وفي المرتبة الثانية قطاع الصناعة الذي حاز على 245 مشروع بنسبة 26.54% بقيمة 34951 م دج، فالقطاع الصناعي حظي بالإهتمام من طرف جميع وكالات الإستثمار نظرا للديناميكية الصناعية التي تشهدها الولاية، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الأشغال العمومية الذي تحصل على 204 مشروع بقيمة 12393 م دج، هذه المشاريع موجهة خصوصا لتدعيم إنشاء السكنات والطرق وفي المراتب الاخيرة نجد كل من قطاع الفلاحة الذي تحصل على 37 مشروع بقيمة 2594 م دج، وقطاع الصحة الذي تحصل على 12 مشروع بقيمة 1074 م دج

شكل رقم (126) "توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لنشاط وكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015"



شكل رقم (125) "توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لنشاط وكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015"



ج - توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2011-2015م)

جدول رقم (107) "توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار حسب المناطق الطبيعية لولاية البرج لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2011-2015م)"

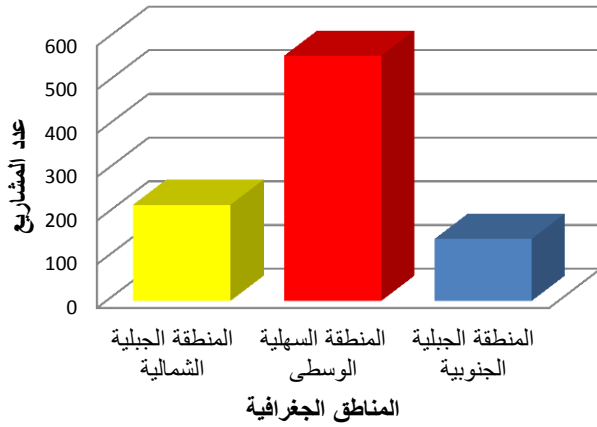
المناطق الجغرافية	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (م د)
المنطقة الجبلية الشمالية	220	7609
المنطقة السهلية الوسطى	561	46684
المنطقة الجنوبية الجبلية	142	6535
المجموع	923	60828

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية البرج 2015م

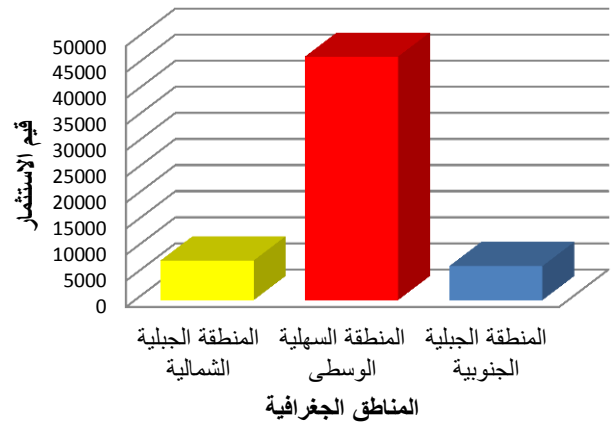
حسب معطيات الجدول رقم (107)، فإن المنطقة السهلية الوسطى تحصلت على 561 مشروع بنسبة 60.78% من مجموع عدد المشاريع الكلية بقيمة 46684 م دج، نظرا للمقومات التي تتمتع بها المنطقة

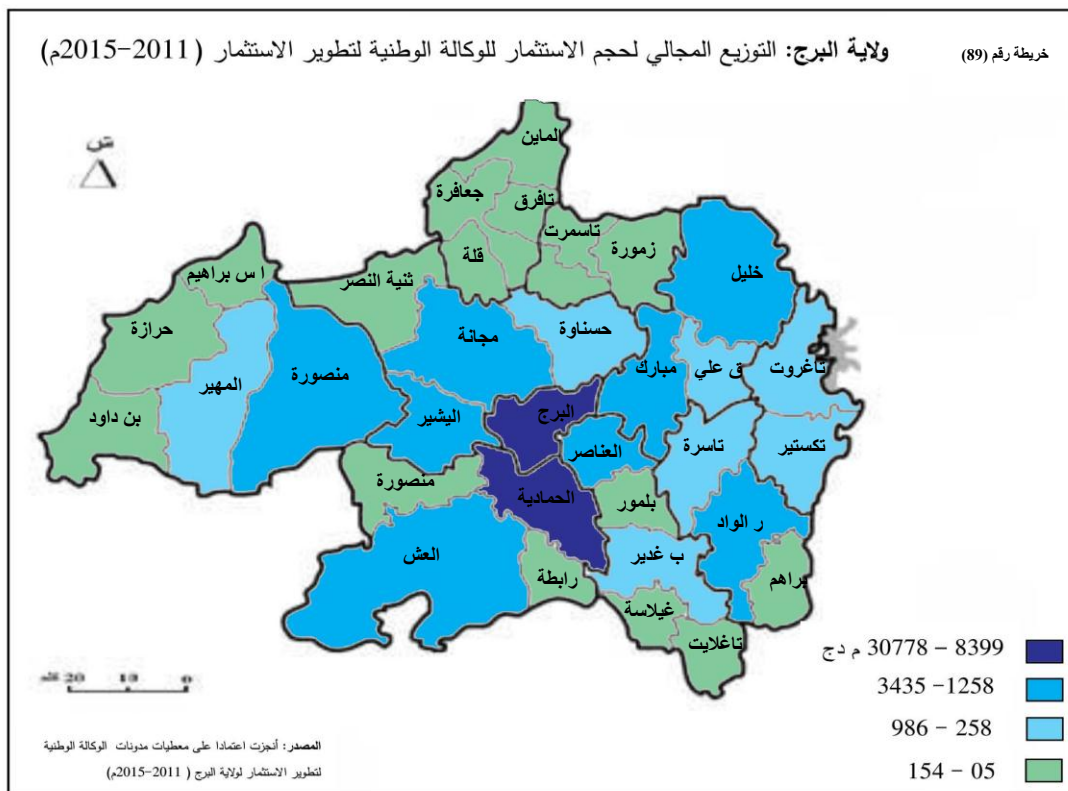
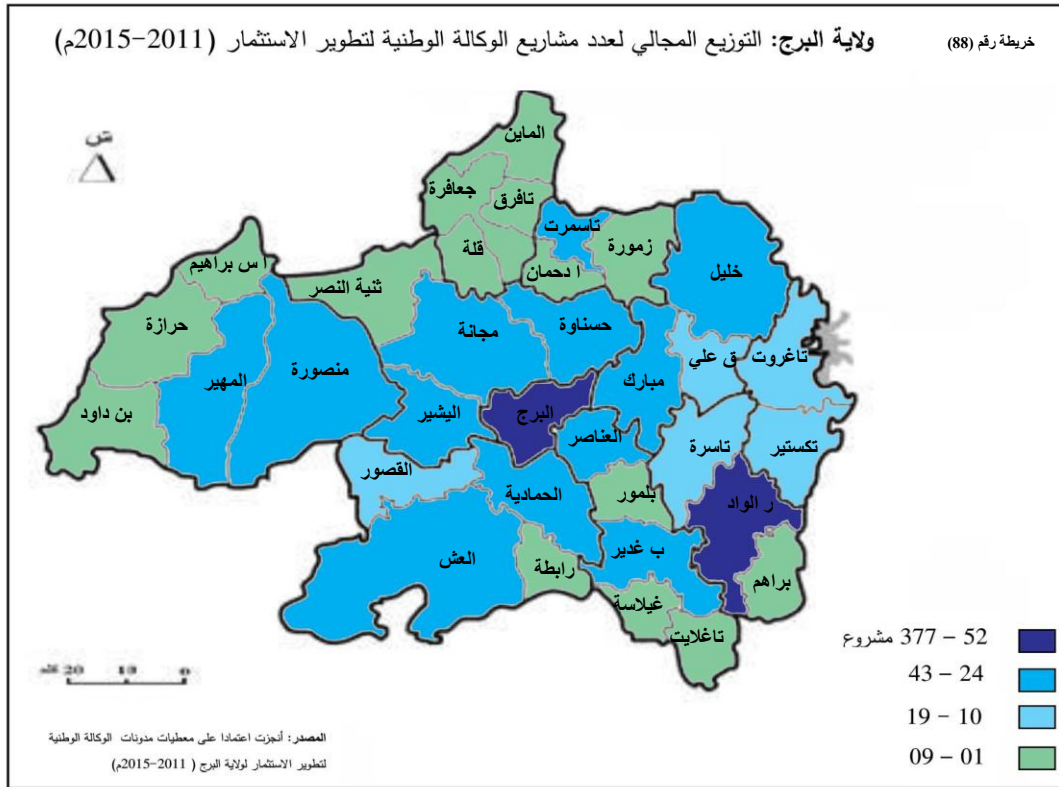
السهلية سهولة تسويق المنتجات، وجود شبكة طرق كثيفة ومتنوعة خاصة الطريق السريع، إنفتاح المنطقة السهلية على أكثر من ولاية خاصة ولاية سطيف التي تعتبر ظهير تجاري لولاية البرج، وفي المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية التي حازت على 200 مشروع بنسبة 23.83% بقيمة 7609 م دج، المنطقة الشمالية تشمل على 16 بلدية بتعداد سكاني كبير لذا تحصلت على عدد معتبر من المشاريع عكس المنطقة الجبلية الجنوبية التي تحصلت على 142 مشروع بنسبة 15.38% بقيمة 6535 م دج،

شكل رقم (127) "توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة لولاية البرج للفترة 2011-2015"



شكل رقم (128) "توزيع قيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة لولاية البرج للفترة 2011-2015"





د- توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للمناطق الجغرافية لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية البرج (2011-2015م):

جدول رقم (108) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية للوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية البرج (2011-2015م)

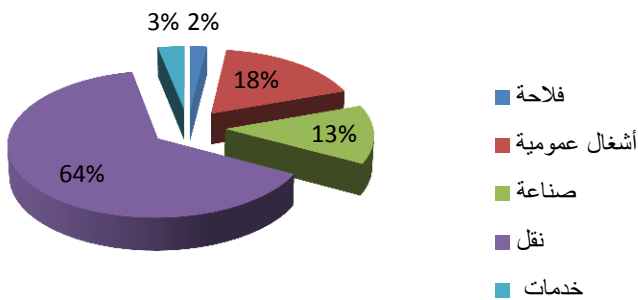
المجموع		خدمات		سياحة		نقل		صحة		صناعة		أشغال ع		فلاحة		
7609	220	245	08	00	00	1261	160	00	00	1699	33	2253	44	336	05	المنطقة الجبلية الشمالية
46684	561	3191	71	223	03	3231	156	634	10	28976	165	3655	121	1321	23	المنطقة السهلية الوسطى
6535	142	119	07	178	01	522	40	00	00	4281	47	1024	39	348	06	المنطقة الجبلية الجنوبية
60828	923	3555	86	401	04	5014	356	634	10	34956	245	6932	204	2005	34	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية البرج 2015م

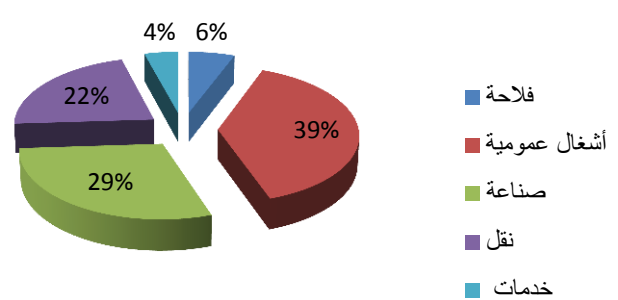
- المنطقة الجبلية الشمالية:

قدر عدد المشاريع التي تحصلت عليها المنطقة الجبلية الشمالية بـ 220 مشروع بقيمة 7609 م دج، مقسمة على خمسة قطاعات أساسية تحصل قطاع النقل على 160 مشروع بقيمة 1261 م دج، وفي المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية بـ 44 مشروع بقيمة 2253 م دج، وفي المرتبة الثالثة قطاع الصناعة الذي حاز على 33 مشروع بقيمة 1699 م دج، وفي المرتبة الرابعة قطاع الخدمات الذي تحصل على ثمانية مشاريع بقيمة 245 م دج، وفي المرتبة الأخيرة قطاع الفلاحة الذي تحصل على خمسة مشاريع بقيمة 336 م دج على الرغم أن المنطقة ذات طابع ريفي فلاحي

شكل رقم (129) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الشمالية لوكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015م"

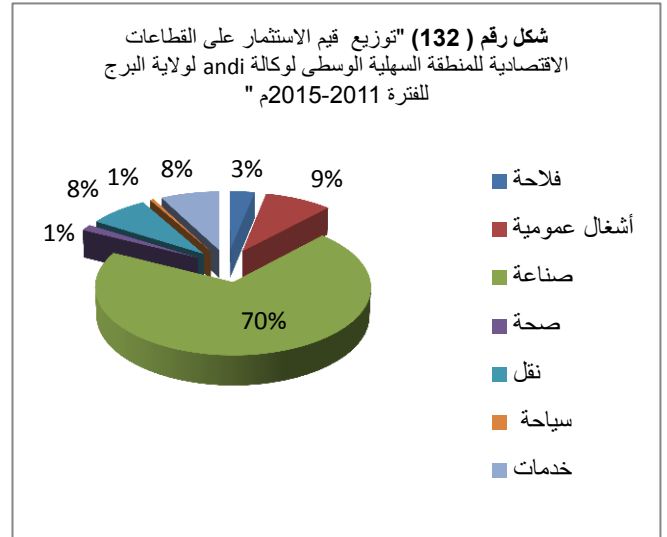
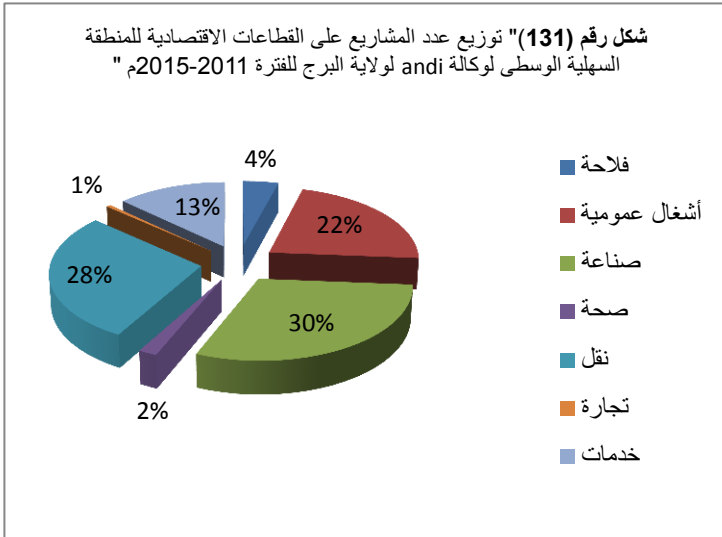


شكل رقم (130) "توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الشمالية لوكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015م"



- المنطقة السهلية الوسطى:

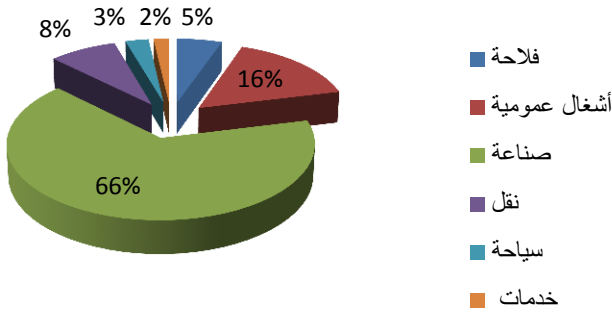
المنطقة السهلية تحصلت على 561 مشروع بقيمة 46684 م دج، موزعة على سبعة قطاعات، نجد في المرتبة الأولى قطاع الصناعة الذي حاز على 165 مشروع بقيمة 28976 م دج، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع النقل الذي حاز على 156 مشروع بقيمة 3231 م دج، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الأشغال العمومية الذي تحصل على 121 مشروع بقيمة 3655 م دج، وفي المراتب الأخيرة نجد قطاع السياحة الذي تحصل على ثلاث مشاريع بقيمة 223 م دج، وقطاع الصحة الذي تحصل على 10 مشاريع بقيمة 634 م دج.



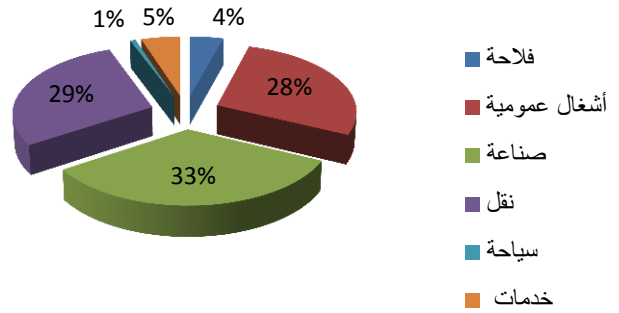
- المنطقة الجبلية الجنوبية:

تحصلت المنطقة الجبلية الجنوبية على 142 مشروع بقيمة 6535 م دج، موزعة على ستة قطاعات، حاز منها قطاع الصناعة 47 مشروع بقيمة 4281 م دج، وفي المرتبة الثانية قطاع النقل الذي تحصل على 40 مشروع بقيمة 522 م دج، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الأشغال العمومية الذي تحصل على 37 مشروع بقيمة 1024 م دج، وفي المراتب الأخيرة نجد كل من قطاع الفلاحة الذي تحصل على ستة مشاريع بقيمة 348 م دج، وقطاع السياحة بمشروع واحد بقيمة 178 م دج.

شكل رقم (133) توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الجنوبية لوكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015م

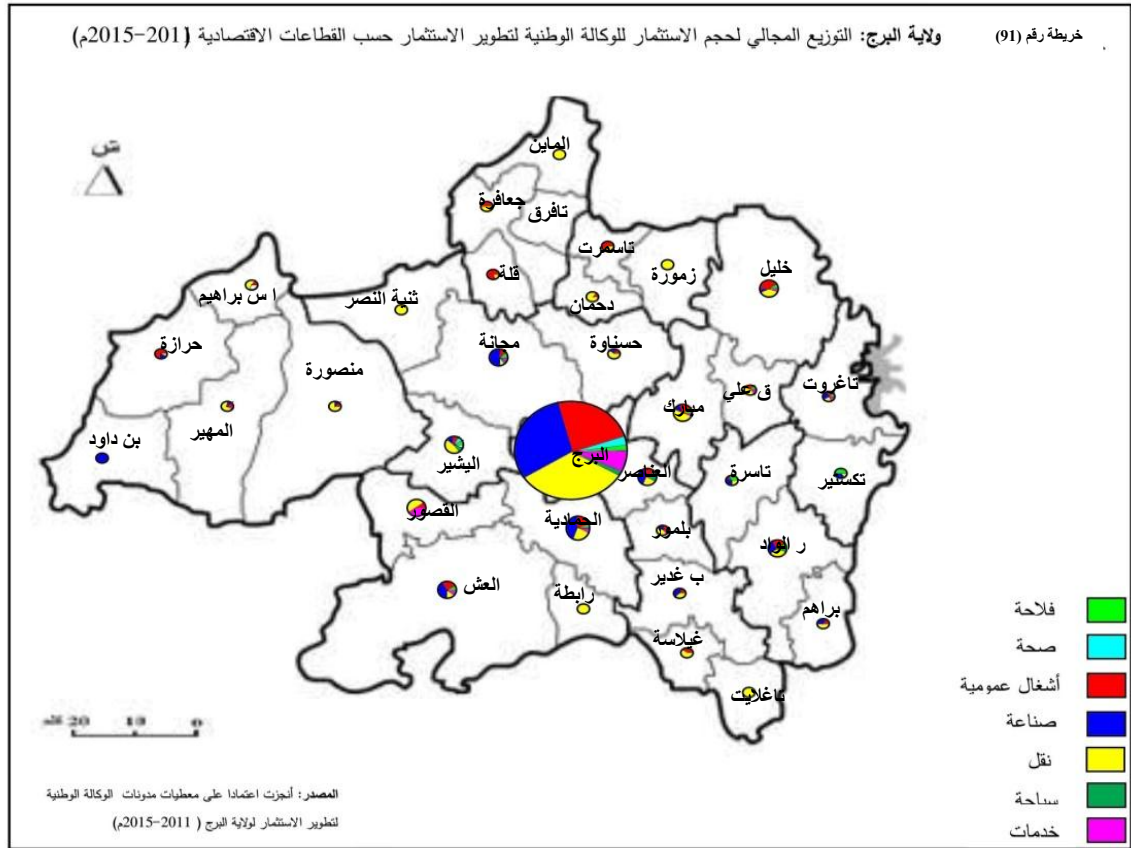
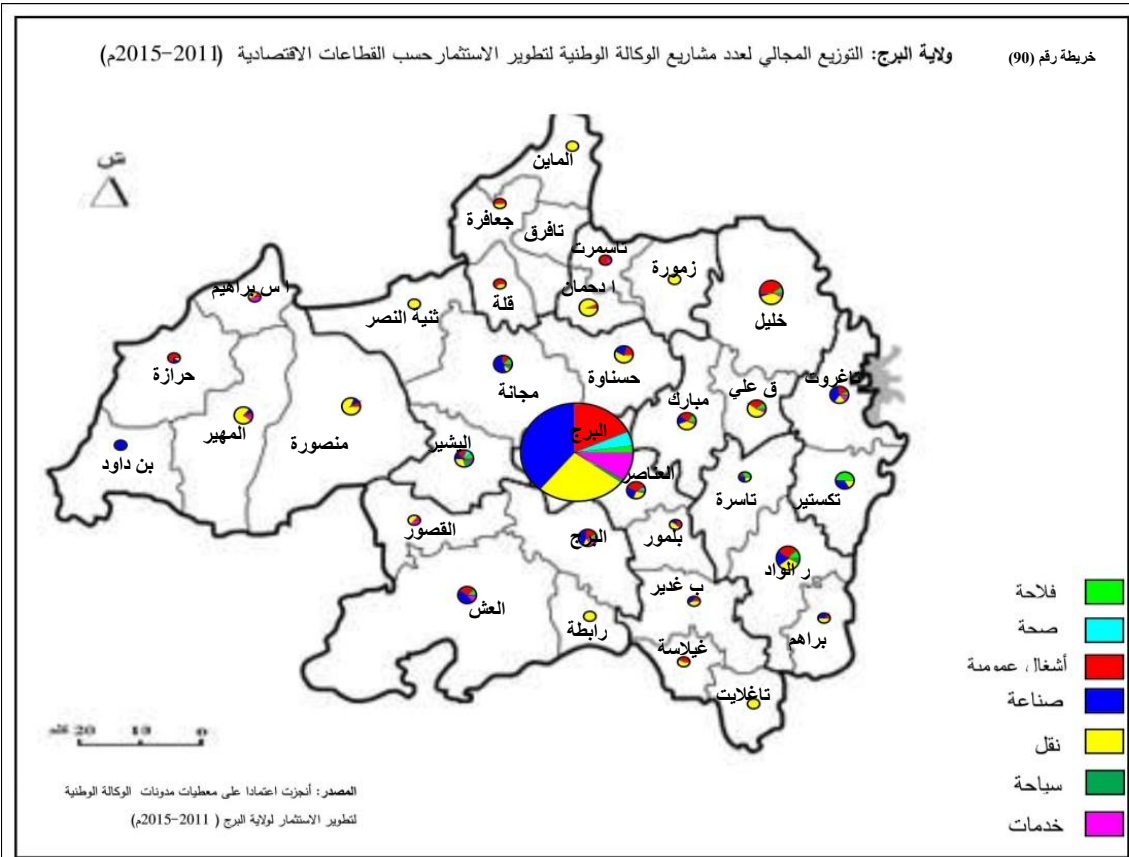


شكل رقم (134) توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الجنوبية لوكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015م



من خلال دراسة نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية البرج نستنتج ما يلي:

تم تمويل سبعة قطاعات بإجمالي 923 مشروع في إطار نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أهم القطاعات الممولة من طرف الوكالة في المرتبة الأولى قطاع النقل 334 مشروع بنسبة 36.18% وقطاع الصناعة تحصل على 245 مشروع بنسبة 26.54%، تباين في توزيع المشاريع حيث استفادت المنطقة السهلية من 561 مشروع بنسبة 60.78% مقابل 220 مشروع للمنطقة الجبلية الشمالية بنسبة 23.83%، المنطقة الجبلية الجنوبية تحصلت على 142 مشروع بنسبة 15.38%، اختلاف في أولويات الاستثمار بالنسبة للمناطق الجغرافية الثلاث فالمنطقة الجبلية الشمالية إستفادت من النقل بـ 160 مشروع، لعدم توفرها على حظيرة كافية من سيارات النقل الجماعي ومن جهة أخرى نتيجة تعبيد الطرق وزيادة السكان في هذه المنطقة، في حين تحصلت المنطقة السهلية على 163 مشروع في القطاع الصناعي هذا القطاع الذي لقي نجاحا في المنطقة مما ساهمت الدولة في تدعيمه عن طريق هذه الوكالة لأمتلاك المنطقة السهلية مقومات نجاح القطاع الصناعي من طرق ومواصلات وتسويق وجودة المنتج، كذلك يمكن القول على المنطقة الجبلية الجنوبية أين تحصل القطاع الصناعي على 47 مشروع



III-7-12- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أ- التعريف بالوكالة:

تشير "عبارة القرض المصغر إلى الأجهزة التي تسمح بتقديم قروض صغيرة أي (قروض مصغرة) لعائلات فقيرة بهدف مساعدتها على ممارسة أنشطة منتجة أو مدرة للمداخيل و بذلك فهي تمكنهم من من تطوير مؤسساتهم الصغيرة جدا".⁸

- شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، و تحرر كما يأتي:

"يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة الآتية:

-أن يبلغوا من العمر 18 سنة فما فوق،

-أن يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم،

-أن يتوفروا على إقامة مستقرة،

-أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب،

-ألا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة،

-أن يقدموا مساهمة جزافية على المرافقة.

- مهام الوكالة:

تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز

تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض

تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة

التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها

تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة. يمكن الوكالة أن تكلف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات ودراسات مونوغرافية محلية و جهوية تنفذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما⁹

ب- توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

لولاية البرج (2011-2015م)

جدول رقم (109) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر لولاية البرج (2011-2015م)"

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية (دج)
الزراعة	1176	61003442.89
صناعة صغيرة	3330	147137902.70
اشغال عمومية	616	33566407.21
خدمات	1040	114333413
صناعة تقليدية	943	45201832.75
الصيد	28	2740000
تجارة	208	54304127.21
المجموع	7341	458287125.7

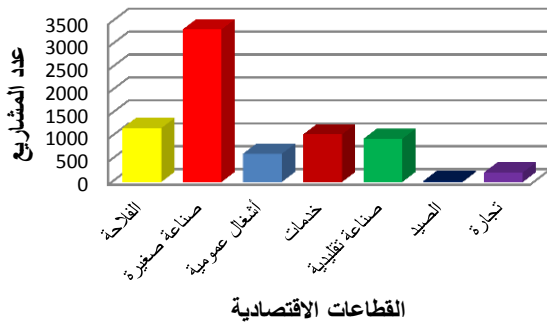
المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البرج 2015

بلغت عدد المشاريع التي تحصلت عليها ولاية البرج في إطار القرض المصغر بـ 7341 مشروع بمزانية قدرت بـ 458287125.7 دج، موزعة على سبعة قطاعات، وهو عدد معتبر من المشاريع في مدة خمس سنوات لأن القرض المصغر يمول ثلاث فئات من المشاريع (فئة 40000 دج) وزعت في إطار هذه الفئة 6306 مشروع بنسبة 95.90 % تحصلت منها النساء على 4304 مشروع بنسبة 68.25 %، والرجال على 31.75 %، (فئة 100000 دج) 317 مشروع، تحصلت منها النساء على 39 مشروع بنسبة 12.30 % والرجال على 87.3 % و(فئة 1000000 دج)، 718 مشروع بنسبة 9.78 %

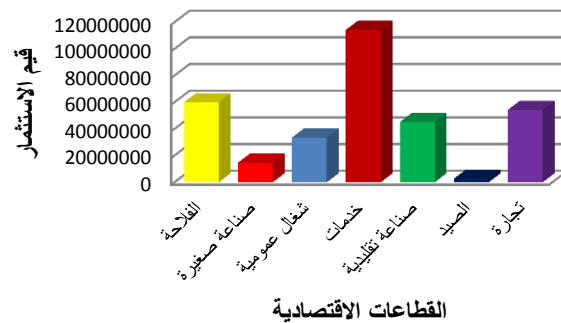
⁹ <http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-9>

تحصلت منها النساء على 34 مشروع بنسبة 4.73% والرجال على 684 مشروع بنسبة 95.26% فمجموع النساء اللاتي تحصلن على القرض المصغر قدر بـ 3477 بنسبة 47.36% ومجموع الرجال الذين تحصلوا على مشاريع القرض المصغر قدر بـ 4377 بنسبة 52.64%، أما بالنسبة للقطاعات ففي المرتبة الأولى قطاع الصناعة الصغيرة الذي تحصل على 3330 مشروع بقيمة 147137902.70 دج، وهذا القطاع يضم عدة أنشطة مرتبة خاصة بفئة النساء مثل الخياطة والطرز، صناعة الحلويات العجائن، وفي المرتبة الثانية نجد قطاع الفلاحة الذي تحصل على 1176 مشروع بقيمة 61003442.89 دج، ويشمل تربية الحيوانات مثل الأرناب، آلات صنع الأعلاف، الآلات الفلاحية وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الخدمات حاز على 1040 مشروع بقيمة 114333413 دج، مثل المخابز، المطاعم، قاعات الانترنت، وفي المرتبة الأخيرة نجد قطاع الصيد الذي تحصل على 28 مشروع بقيمة 2740000 دج.

شكل رقم (135) "توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لنشاط وكالة angem لولاية البرج للفترة 2011-2015"



شكل رقم (136) "توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لنشاط وكالة angem لولاية البرج للفترة 2011-2015"



أ- توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط الوكالة

الوطنية للقرض المصغر للفترة (2011-2015م)

جدول رقم (110) "توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار حسب المناطق الطبيعية لولاية البرج لنشاط الوكالة الوطنية

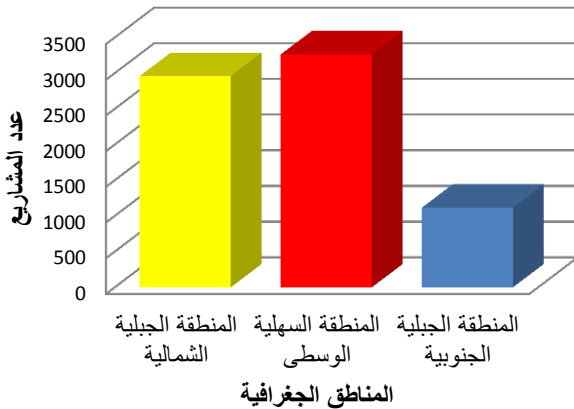
للقرض المصغر (2011-2015م) "

المناطق الجغرافية	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (دج)
المنطقة الجبلية الشمالية	2960	183363268.9
المنطقة السهلية الوسطى	3264	197080152.9
المنطقة الجنوبية الجبلية	1117	77843703.92
المجموع	7341	458287125.7

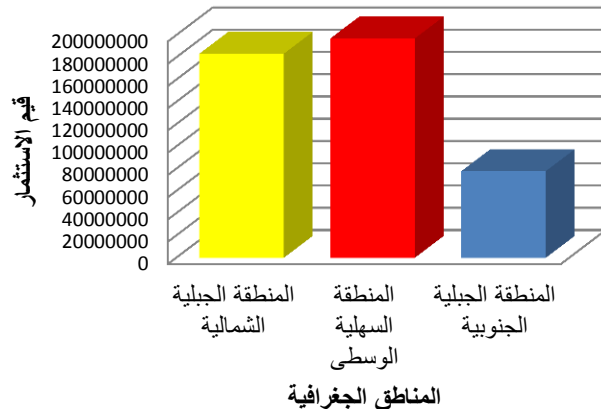
المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البرج 2015

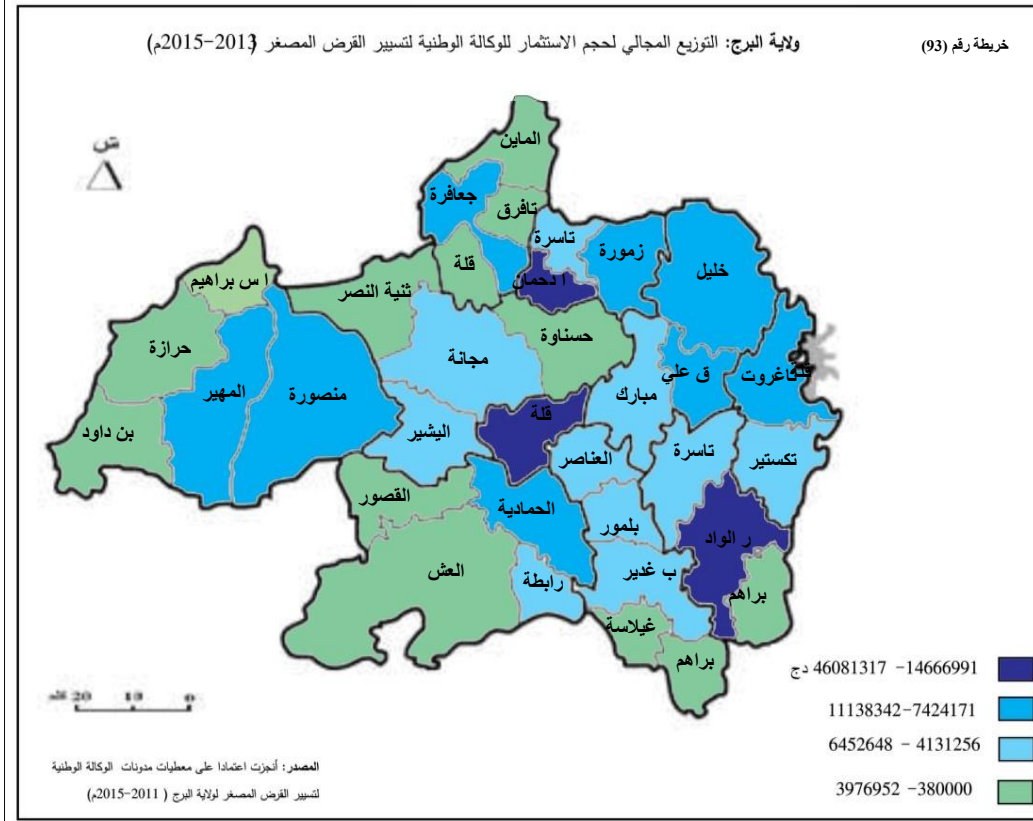
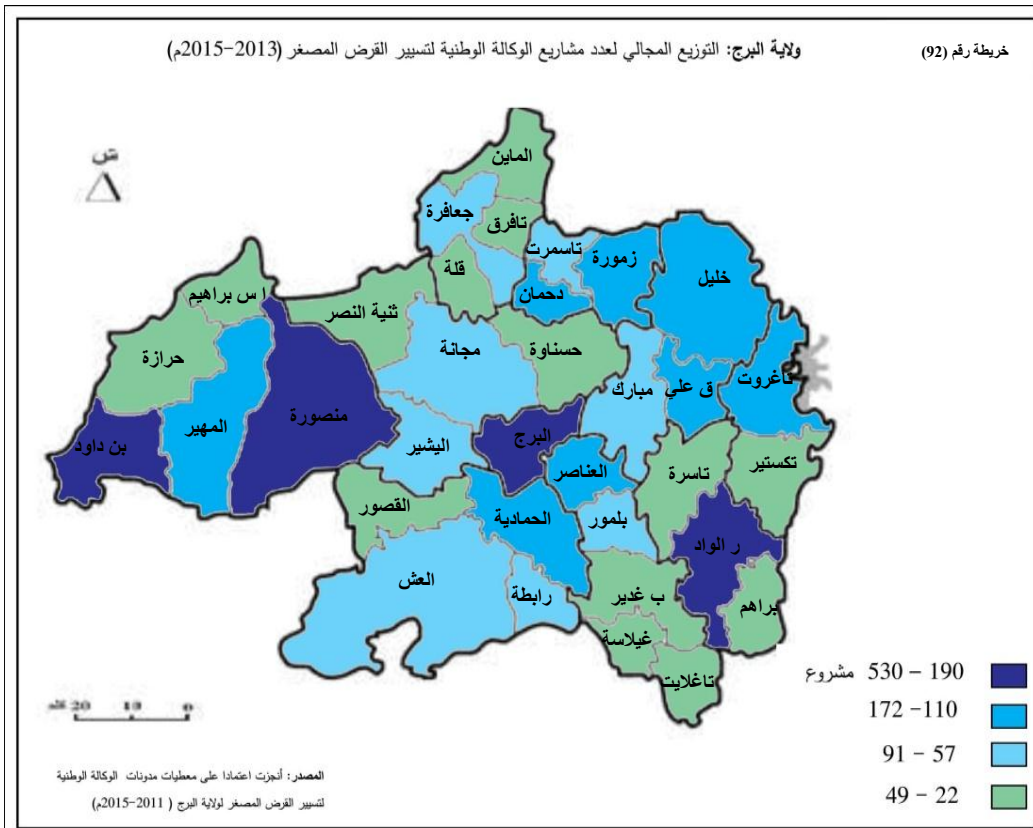
ضمن 7341 مشروع تحصلت المنطقة السهلية الوسطى على 3264 مشروع بنسبة 44.46% من المجموع الكلي لعدد المشاريع بقيمة 197080152.9 دج، وهي سيطرة واضحة للمنطقة السهلية على عدد الاستثمارات، نظرا لعدد السكان وإمكانية تنويع الأنشطة والتسويق، وفي المرتبة الثانية نجد المنطقة الجبلية الشمالية التي حازت على 2960 مشروع بنسبة 40.32% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 183363268.9 دج، وأغلبها موجه إلى صناعة مواد البناء والفلاحة، وفي المرتبة الأخيرة المنطقة الجبلية الجنوبية التي تحصلت على 1117 مشروع بنسبة 15.21% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 77843703.92 دج، نظرا لقلّة السكان في المنطقة وبعدها عن مركز الولاية

شكل رقم (138) "توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة Angem لولاية البرج 2011-2015"



شكل رقم (137) "توزيع قيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة Angem لولاية البرج للفترة 2011-2015"





من خلال دراسة نشاط الوكالة الوطنية للقرض المصغر في ولاية البرج نستنتج ما يلي:

في إطار نشاط الوكالة الوطنية للقرض المصغر تم توزيع 7341 مشروع وهو عدد معتبر لكن الميزة الأساسية لهذه القروض أن مخصصاتها المالية قليلة (قروض من فئة 40000 دج)، قروض من فئة 100000 دج)، (قروض من فئة 1000000 دج)، تم تمويل سبعة قطاعات عن طريق القرض المصغر أغلبها للصناعات الصغيرة التي حازت على 3330 مشروع، هذا النوع من المشاريع مرتبط أكثر بفئة النساء ثم الفلاحة بـ 1176 مشروع، والخدمات بـ 1040 مشروع، معظم بلديات الولاية استفادت من هذه الصيغة للقروض مع وجود تباين بين المناطق الجغرافية الثلاث، فمن بين 7341 مشروع تحصلت المنطقة السهلية على 3264 مشروع بقيمة 197080152.9 دج والمنطقة الجبلية الشمالية على 2960 مشروع بقيمة 183363268.9 دج و 1117 مشروع للمنطقة الجبلية الجنوبية بقيمة 77843703.92 دج. فالقرض المصغر ساهم في تفعيل دور المرأة خاصة الريفية وإدماجها في الحياة المهنية عن طريق تأسيس مشاريع صغيرة حسب القدرات التي تتوفر عليها كل منطقة

III-7-12- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أ- تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية¹⁰.

¹⁰ <https://www.cnac.dz/default.aspx?id=250>

- تعويض البطالة:

" إبتداء من سنة 1994 ، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب إقتصادية. من مهن الصندوق الأولى ، دفع تعويض البطالة الذي إستفاد منه لغاية أواخر سنة 2006 :

189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجلاً، أي بنسبة إستيفاء 94 بالمئة يناهز عدد المستفيدين الذين تمّ توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية : 5 275 مستفيدًا.¹¹

أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمّت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و 1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي ، عند ذاك ، بدء منحى الإنتساب في التقلص.

- الإجراءات الإحتياطية:

" إنطلاقاً من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص و ت ب) بتنفيذ إجراءات إحتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مسنخدمين تمّ توظيفهم و تكوينهم خصيصاً ليصبحوا مستشاريين- منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات بتجهيزات و معدّات مخصّصة لهذا الشأن ، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية:

11.583 بطلاً تمّ تكوينهم من طرف المستشارتين - المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل 2.311 بطلاً تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة ، 12.78 بطلاً تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لإكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

منذ سنة 2004 و بتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة ، تمّ تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

¹¹ <https://www.cnac.dz/default.aspx?id=250>

دعم إحداه النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إنطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداه النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010. جهاز دعم إحداه و توسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة، إبتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين¹²

ب- توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية

البرج (2010-2005)

جدول رقم (111) " توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للصندوق الوطني للتأمين على

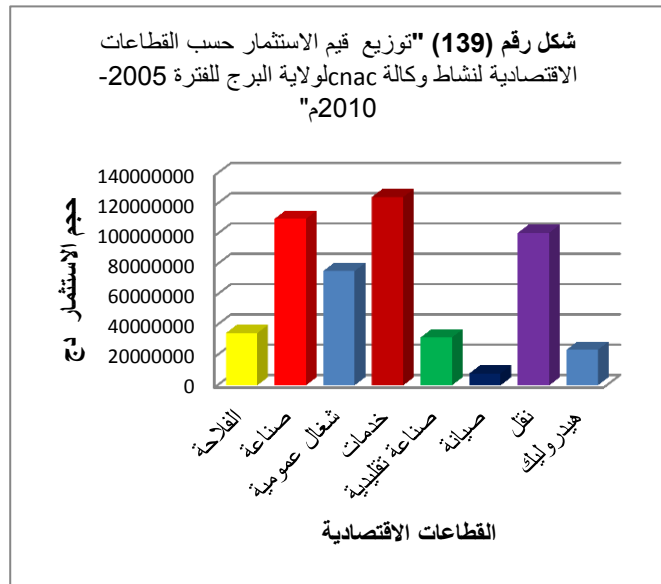
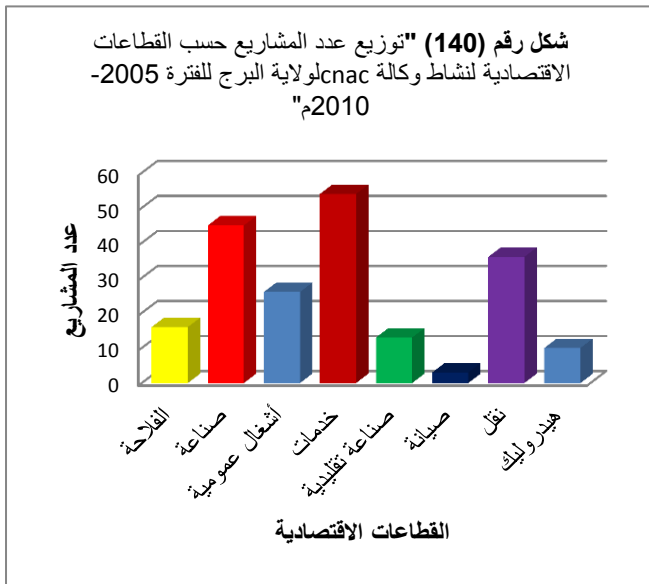
البطالة لولاية البرج (2005 - 2010م)"

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية (دج)
الفلاحة	16	34536317.84
صناعة	45	110014938.58
اشغال عمومية	26	75499392.87
صناعة تقليدية	13	31610382.15
خدمات	54	124420792.26
صيانة	03	7815616.84
نقل	36	100751798.77
هيدروليك	10	23532372
المجموع	203	508221611.33

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية البرج 2014

¹² <https://www.cnac.dz/default.aspx?id=250>

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية البرج سنة 2005م، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن ولاية البرج تحصلت على 203 مشروع للفترة (2005-2010م)، بقيمة 508221611.33 دج، موزعة على ثمانية قطاعات تختلف من حيث عدد المشاريع والميزانية المخصصة لها، حيث نجد في المرتبة الأولى قطاع الخدمات الذي تحصل على 54 مشروع بقيمة 125520792.26 دج، نظرا لنقص هذه المشاريع وتعتبر من جهة أخرى أساسية فأغلبها موجه للأنشطة التجارية مثل البيع بالجملة لمختلف المنتجات، المقاهي، المطاعم، خدمات الانترنت، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثانية الذي تحصل على 45 مشروع بقيمة 110014938.58 دج، وتضم هذه الفئة صناعة تحويل البلاستيك والنجارة العامة والحدادة ومواد البناء وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع النقل الذي تحصل على 36 مشروع بقيمة 100751798.77 دج، واغلب هذه المشاريع عبارة عن منح حافلة للنقل الجماعي مع خط النقل وفي المراتب الأخيرة نجد، قطاع الهيدروليك ب 10 بقيمة 23532372 دج، وقطاع الصيانة بثلاث مشاريع بقيمة 7815616.84 دج



ج- توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للفترة (2005-2010م)

جدول رقم (112) "توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

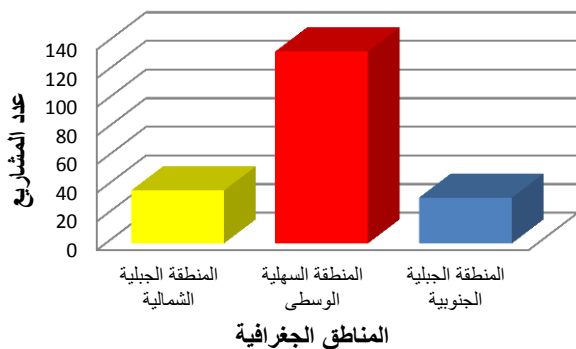
(م 2010-2005)

المناطق الجغرافية	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (م د)
المنطقة الجبلية الشمالية	37	97250666.75
المنطقة السهلية الوسطى	134	327847348.8
المنطقة الجنوبية الجبلية	32	83123595.78
المجموع	203	508221611.33

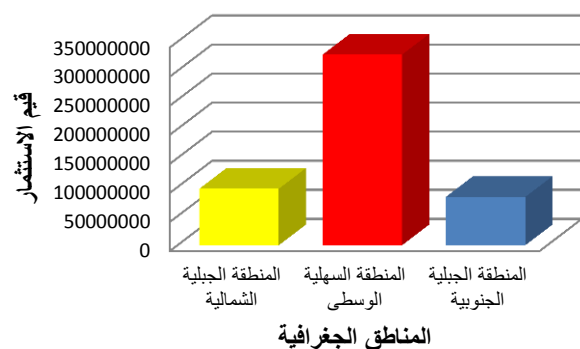
المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية البرج 2014

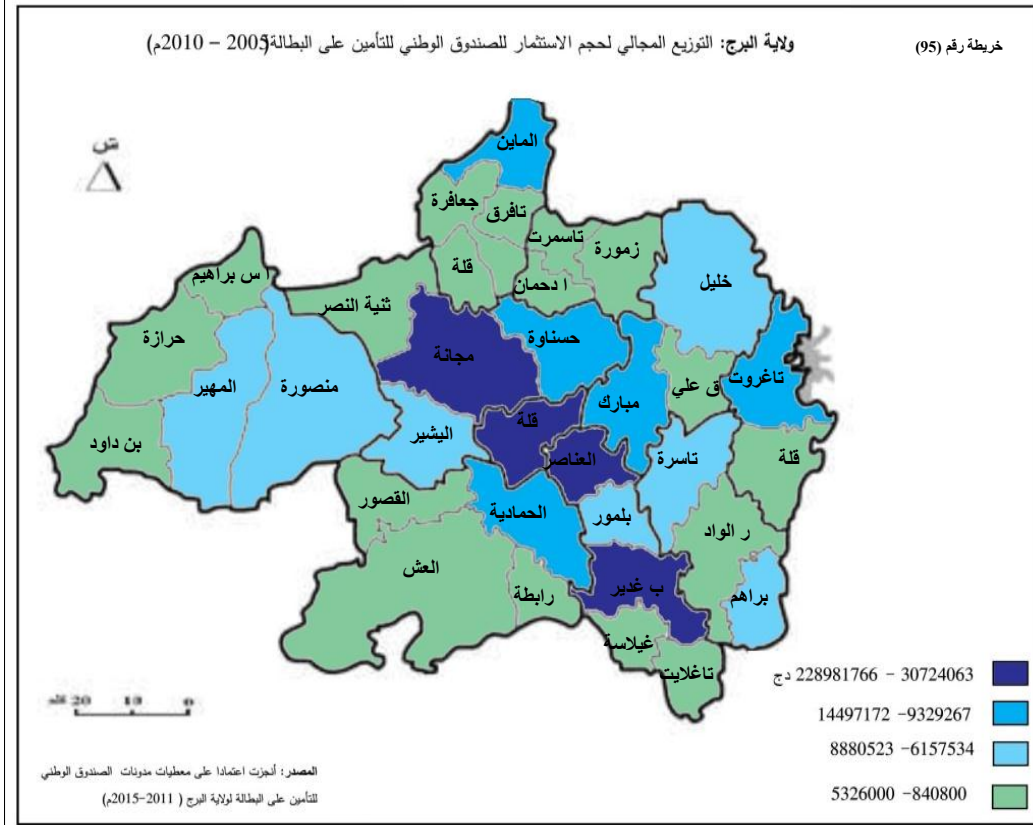
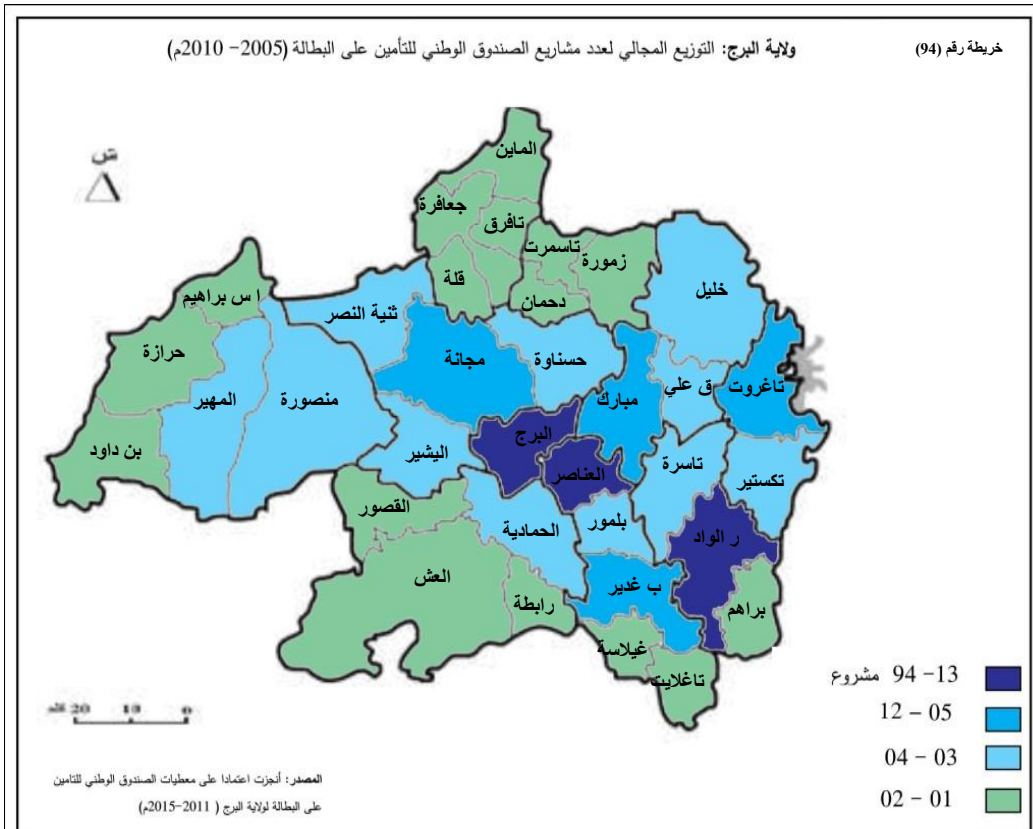
من بين 203 مشروع خصص للمنطقة السهلية 134 مشروع بنسبة 66% من مجموع عدد المشاريع الكلية بمبلغ 327847348.8 دج، وفي المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية التي تحصلت على 37 مشروع بنسبة 18.22% بقيمة 97250666.75 دج، وفي المرتبة الثالثة تحصلت المنطقة الجبلية الجنوبية على 32 مشروع بنسبة 15.76% بقيمة 83123595.78 دج، ومن خلال هذه المعطيات فإن المنطقة السهلية في المرتبة الاولى، وهذا لأسباب أهمها عدد السكان الذي يقطن المنطقة، ضمان نجاح المشروع نظرا للحركية المجالية التي تتميز بها المنطقة، سهولة التسويق والتنقل، قربها من أقطاب عمرانية كبيرة مثل مدينة سطيف والعلمة، بينما تبقى المشاريع الموزعة على المناطق الأخرى ذات إستهلاك محلي مثل مواد البناء والنجارة والبلاستيك أو مرتبطة بجهات أخرى مثل المنطقة السهلية مثل صناعة المواد في هذه المناطق وتسويقها يكون في المنطقة السهلية

شكل رقم (142) "توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة cnac لولاية البرج للفترة 2010-2005"



شكل رقم (141) "توزيع حجم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة cnac لولاية البرج للفترة 2010-2005م"





د- توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للمناطق الجغرافية لنشاط

للسندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية البرج(2005-2010م)

جدول رقم (113) "توزيع عدد المشاريع و قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية للسندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية البرج (2005-2010م)"

المجموع	المنطقة الجنوبية الجبلية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الشمالية الجبلية		
16	06	06	04	عدد المشاريع	فلاحة
35536318.14	9151405.62	15294490.62	10090421.6	قيمة الاستثمار	
45	05	29	11	عدد المشاريع	صناعة
1100144938.58	8795016.02	73296753.69	27923168.87	قيمة الاستثمار	
26	06	15	05	عدد المشاريع	أشغال عمومية
75499392.83	20235330.04	39237237.46	16026825.37	قيمة الاستثمار	
13	00	11	02	عدد المشاريع	صناعة تقليدية
31610382.15	00	28071382.15	3539000	قيمة الاستثمار	
54	08	41	5	عدد المشاريع	خدمات
156031174.41	20779160.04	93940833.49	9700798.73	قيمة الاستثمار	
03	01	02	00	عدد المشاريع	صيانة
7815616.84	1703016.84	6112600	00	قيمة الاستثمار	
36	06	20	10	عدد المشاريع	نقل
100751798.77	22459667.22	48361679.37	29930452.18	قيمة الاستثمار	
10	00	10	00	عدد المشاريع	هيدروليكي
23532372	00	23532372	00	قيمة الاستثمار	
203	32	134	37	عدد المشاريع	المجموع
508221611.33	83123595.78	327847348.8	97250666.75	قيمة الاستثمار	

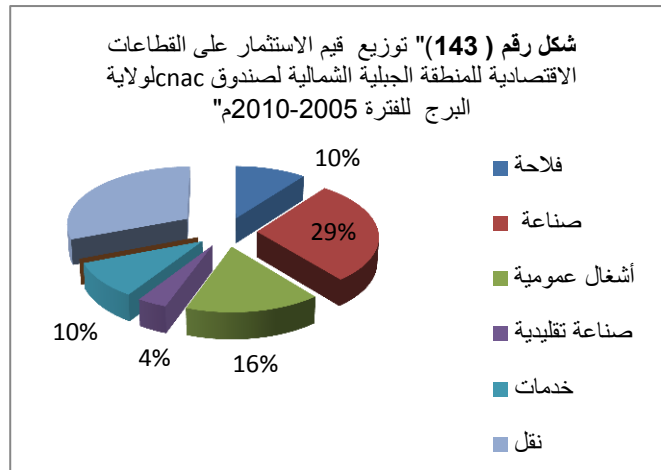
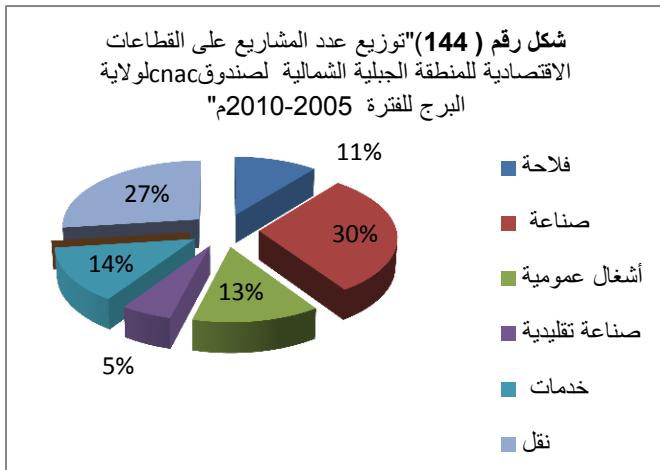
المصدر: السندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية البرج 2014

- المنطقة الجبلية الشمالية:

حسب معطيات الجدول رقم (113) والشكل رقم (139-140)، تحصلت المنطقة الجبلية الشمالية على 37 مشروع بنسبة 18.22% من العدد الاجمالي للمشاريع، بقيمة 97250666.75 دج، موزعة على 06 قطاعات، وفي المرتبة الأولى قطاع الصناعة الذي تحصل على 11 مشروع بقيمة 27923168.87 دج، وأغلب الصناعات المتواجدة في هذه المنطقة مرتبطة بالإحتياجات المحلية مثل صناعة مواد البناء والنجارة والحدادة وفي المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية الذي تحصل على خمسة مشاريع بقيمة 16026825.37 دج، هذا القطاع أغلب مشاريعه موجهة لإنجاز الأرصفة

الإسمنتية وخزانات الماء وبعض المباني وفي المرتبة الثالثة كذلك قطاع الخدمات الذي تحصل كل خمسة مشاريع بقيمة 9700798.73 دج، ثم قطاع قطاع الفلاحة بأربعة مشاريع بقيمة 3539000 دج، بإعتبار المنطقة ريفية لذا خصصت لها مشاريع فلاحية وفي المرتبة الأخيرة قطاع الصناعة التقليدية الذي تحصل على مشروعين بقيمة 3539000 دج لأن المنطقة تزخر بتراث كبير في هذا

الميدان



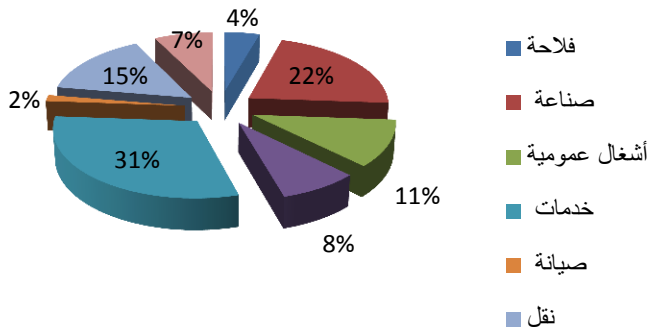
- المنطقة السهلية الوسطى:

تحصلت المنطقة السهلية الوسطى على 134 مشروع بقيمة 327847348.8 دج، موزعة على 08 قطاعات، حيث نجد في المرتبة الأولى قطاع الخدمات الذي تحصل على 41 مشروع بقيمة 93940833.49 دج، وهذا القطاع احتل المرتبة الأولى نظرا لحيويته وتعدد الأنشطة المكونة لهذا القطاع ومن جهة أخرى لعدد السكان في المنطقة وعدم الاستغناء عن هذه الخدمات مثل الخدمات التجارية بالإضافة إلى أنواع الصناعات المتواجدة في المنطقة التي أصبحت تتعدى حدود الولاية ما جلب التجار إليها، وفي المرتبة الثانية قطاع الصناعة الذي تحصل على 29 مشروع بقيمة 73296753.69 دج، هذا القطاع أصبح من أهم القطاعات في الولاية نظرا لتحقيقه نتائج إيجابية فأصبح يحظى بالدعم من طرف جميع وكالات الإستثمار، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع النقل الذي تحصل على 20 مشروع بقيمة 48361679.37 دج، نظرا للحركة التجارية من وإلى ولاية البرج التي أصبح يقصدها الجميع من كل أنحاء الوطن ، وفي المراتب الأخيرة نجد كل من قطاع الصيانة الذي تحصل

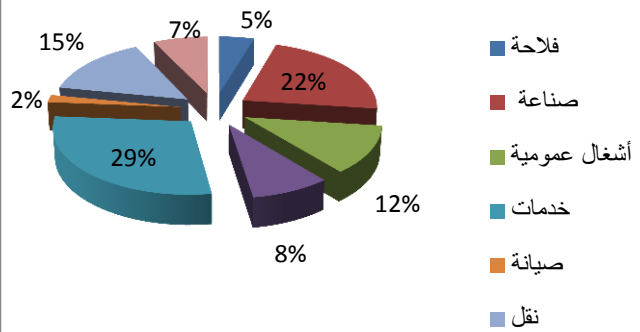
على مشروعين بقيمة 6112600 دج ، وقطاع الفلاحة الذي تحصل على 6 مشاريع بقيمة

15294490.42 دج

شكل رقم (146) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات الاقتصادية للمنطقة السهلية الوسطى لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010"



شكل رقم (145) "توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمنطقة السهلية الوسطى لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010"

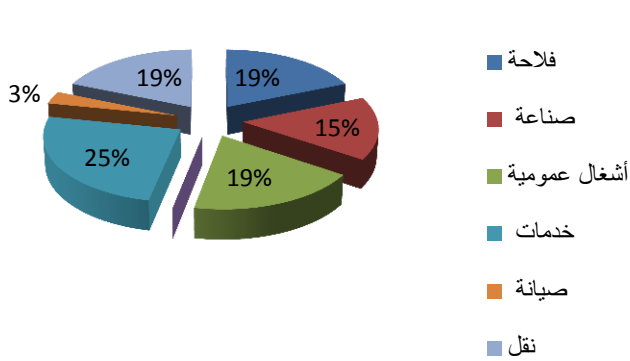


- المنطقة الجبلية الجنوبية:

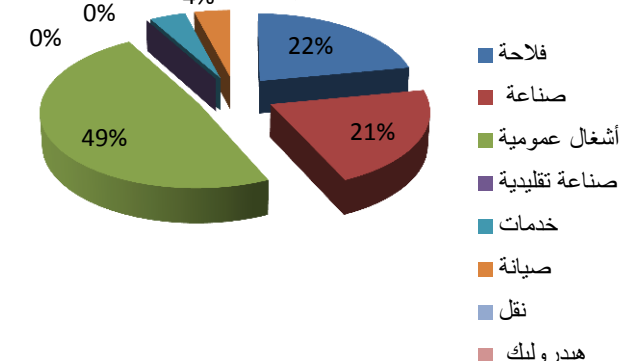
تحصلت المنطقة الجبلية الجنوبية على 32 مشروع بنسبة 15.76% من إجمالي المشاريع موزع على 06 قطاعات إقتصادية، حيث نجد في المرتبة الأولى قطاع الخدمات، الذي تحصل على 06 مشاريع لكل واحد منهم في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة الذي تحصل على 05 مشاريع بقيمة 8795016.02 دج وفي المرتبة الأخيرة نجد قطاع الصيانة الذي تحصل على مشروع واحد بقيمة 1703016.84 دج وتبقى تقريبا نفس الأسباب التي تتحكم في توزيع هذه المشاريع الإقتصادية بالنسبة

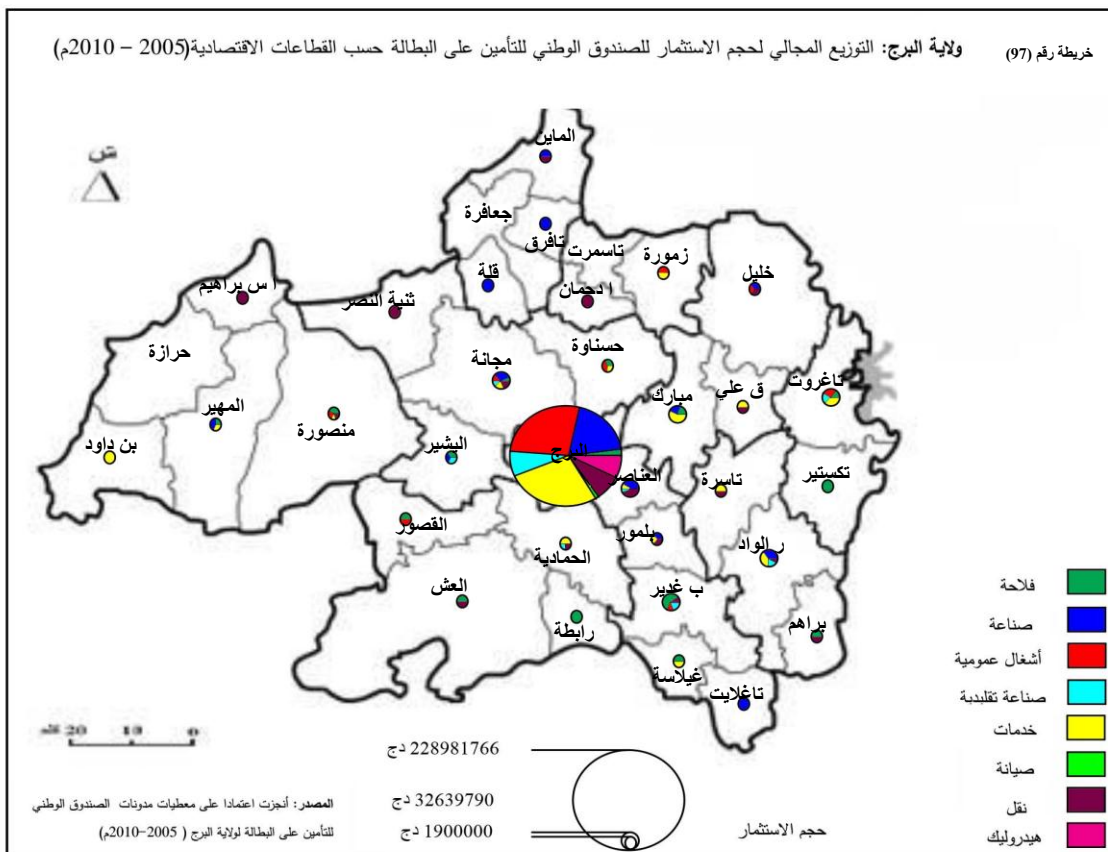
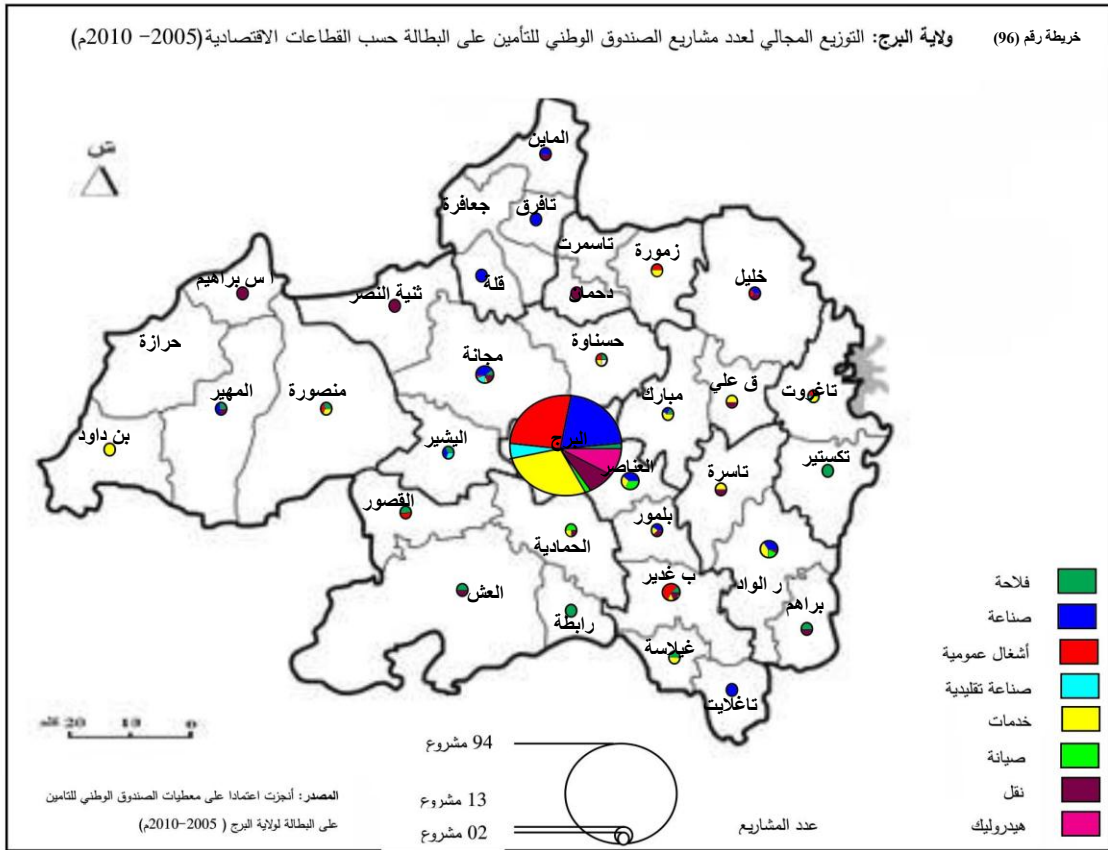
للمناطق الأخرى خاصة المنطقة الجبلية الشمالية

شكل رقم (148) "توزيع عدد المشاريع على القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الجنوبية لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010"



شكل رقم (147) "توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الجنوبية لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010"





من خلال دراسة نشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة نستنتج ما يلي

تنويع في الإستثمارات حيث تم تمويل 203 مشروع للفترة (2005-2010م) في إطار نشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بقيمة 508221611.33 دج موزعة على ثمانية قطاعات، هذه القطاعات حظيت بالأهمية لدى المستثمرين نظرا لمكانتها ضمن قطاعات الأنشطة الاقتصادية، فالخدمات تضمن تسويق المنتجات الصناعية والنقل يسهل عملية تنقل الأشخاص

نجد من حيث أولوية الاستثمار في المرتبة الأولى قطاع الخدمات الذي حاز على 54 مشروع، ثم القطاع الصناعي بـ 45 مشروع وقطاع النقل الذي حاز على 36 مشروع، هذه الأولوية تعكس أهمية قطاع الخدمات في الولاية الذي يساهم في عملية التنمية من خلال توفير الخدمات اللازمة للمواطنين

تباين في توزيع المشاريع على البلديات فأغلب المشاريع وزعت على بلديات المنطقة السهلية وتهميش المنطقة الجبلية الشمالية والجنوبية فأغلب بلديات هذه المناطق تحصلت على 01 إلى 02 مشروع، فالمنطقة السهلية تتمتع بإمميزات طبيعية وديناميكية مجالية تجعل منها منطقة ذات أفضلية على المناطق الأخرى لسهولة الحصول على كل المتطلبات المتعلقة بإفنتاج الصناعي او الخدمتي أو النقل

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراسة الاستثمار العمومي في ولاية البرج نستنتج ما يلي:

تنوع برامج التنمية المحلية في ولاية البرج بالإضافة إلى برامج المخططات البلدية للتنمية والبرامج القطاعية، استفادت ولاية البرج من ثلاث برامج مرافقة للإصلاحات وهي برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي ومخطط خاص من المخططات الموجه للتنمية المحلية وهو برنامج الهضاب بالإضافة إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي

الزيادة في عدد المشاريع وحجم الإستثمار من سنة إلى أخرى

الزيادة في حجم الاستثمار من سنة إلى أخرى ومن برنامج إلى آخر

الإستثمار العمومي في ولاية البرج شمل جميع القطاعات المنصوص عليها قانونا، حيث شمل كل من القطاع الاقتصادي والاداري، قطاع الري والفلاحة، القطاع الاجتماعي والثقافي، قطاع التربية والتكوين من أهم القطاعات التي ركزت عليها الولاية في عملية التنمية نجد في المرتبة الأولى قطاع المنشآت الاقتصادية والادارية ثم قطاع التربية والتكوين ثم قطاع الري بالإضافة إلى القطاعات الأخرى لكن بنسب مختلفة

إن أولوية الاستثمار في ولاية البرج تعكس توجهات التنمية المحلية في الولاية بحيث هذه السياسة اتجهت نحو فك العزلة عن الولاية عن المناطق الهامشية خاصة الجبلية الشمالية والجنوبية لذا نجد أن قطاع الطرق يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمار في جميع البرامج تقريبا، في المرتبة الثانية من حيث الأولوية ركزت الولاية على التنمية البشرية خاصة التربية والتكوين وخصصت له مبالغ مالية معتبرة، وكذلك قطاع الري الذي يحتوي على مشاريع توفير المياه الصالحة والصرف الصحي

غياب القطاع المنتج الفلاحي والصناعي في جميع البرامج فمعظم المشاريع وجهت نحو قطاع الخدمات، كالطرق، التربية، الري، المنشآت الإدارية، الصحة... الخ، فالقطاع الفلاحي خصص له برنامجين هما

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي بينما القطاع الصناعي خصصت له مشاريع قليلة مسجلة في المخططات القطاعية

ومن خلال تحليلنا لواقع الاستثمار الخاص في ولاية البرج نستنتج ما يلي

تنوع في الهيئات الممولة للإستثمار الخاص حيث توجد في ولاية البرج أربعة هيئات حكومية لتمويل المشاريع الخاصة وهي لجنة المساعدة على تحديد الموقع وظبط العقار وترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير الاستثمار الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية للقرض المصغر التنوع في طبيعة المشاريع الممنوحة حيث شملت القروض جميع القطاعات تقريبا الصناعة، الخدمات، الصحة، الأشغال العمومية، الفلاحة.... الخ

أبرز القطاعات الممولة من طرف الوكالات هي قطاع الخدمات والصناعة والأشغال العمومية، وتفاوت حجم الاستثمار تبعا لطبيعة المشروع المراد تمويله

تمويل المشاريع الاستثمارية شمل جميع بلديات الولاية لكن يوجد تفاوت بين البلديات الواقعة في المناطق الجبلية والواقعة في المناطق السهلية

اختلاف حجم التمويل بين المناطق الجغرافية الثلاث حسب طبيعة المشروع وموقع البلدية حيث أغلب المشاريع تحصلت عليها بلديات المنطقة السهلية ثم المنطقة الجبلية الشمالية ثم المنطقة الجبلية الجنوبية وجود ديناميكية استثمارية للقطاع الخاص من خلال المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين عن طريق الوكالات المتواجدة في الولاية

الفصل الثاني: دور الاستثمار العمومي والخاص في التنمية المحلية في ولاية البرج

إن القطاع العام "ضروري" ، على الأقل ، في مجالات البنى الأساسية ، وتوفير التعليم المناسب ، وتقديم الخدمات الصحية الضرورية ، والدفاع والأمن العام. وتتبع الضرورة من أن أغلب هذه النشاطات نشاطات تنموية لا بد من توفر حد أدنى منها لإحداث النمو الاقتصادي ، ويجب أن يتم تمويلها من الميزانية العامة. لكنه من الضروري التأكيد على أن القطاع العام يمثل الاستثناء نظراً لاستحالة قيام بيئة تنافسية في هذه المجالات"¹، ومن جهة أخرى "تزايد إهتمام الدول النامية عامة والجزائر خاصة بالتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية وتكمن أهمية تنمية القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي وتفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير مناصب الشغل"²

¹ أحمد محمد جلالة: ملاحظات حول دور القطاع العام في التنمية // sites.google.com/.../mlahzat-hwl-dwr-alqta-alam-fy-altmmyte/
² مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سابق ص 10

III-8-1- مستويات التنمية لسنة 2004م:

يتم تحديد الفوارق المجالية في ولاية البرج بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الديموغرافية الاجتماعية والاقتصادية، وقد تم اختيار 40 مؤشر حسب المعطيات المتوفرة وهي كالتالي:

أ- **المؤشرات السكانية:** عدد السكان، معدل النمو، الكثافة السكانية، المساحة، الزيادة الطبيعية، صافي الهجرة

ب- **المؤشرات مستوى التجهيز:** عدد الابتدائيات، عدد المتوسطات، عدد الثانويات، معدل إشغال القسم للطور الابتدائي، معدل إشغال القسم للمتوسط، معدل إشغال القسم للطور الثانوي، معدل التأطير للطور الابتدائي، معدل التأطير للطور المتوسط، معدل التأطير للطور الثانوي، عدد الأطباء، عدد أطباء الأسنان، عدد الصيدليات، عدد قاعات العلاج، عدد العيادات متعددة الخدمات، ساكن/ تجهيز صحي، ساكن/طبيب، ساكن/ طبيب أسنان، ساكن/ صيدلية، ساكن/ مركز بريد، ساكن/ هاتف ثابت، نسبة التغطية بالإنارة العمومية، نسبة التغطية بالغاز الطبيعي، نسبة التغطية بالمياه الصالحة للشرب، بسبة التغطية بالصرف الصحي

ت- **المؤشرات الاقتصادية:** المساحة الزراعية الكلية، المساحة الزراعية الفعلية، عدد رؤوس المواشي الإنتاج الفلاحي، عدد السكان النشيطين، عدد السكان المشتغلين، سكان بدون عمل، معدل الإعالة، ساكن/ محل تجاري، ساكن/كلم²

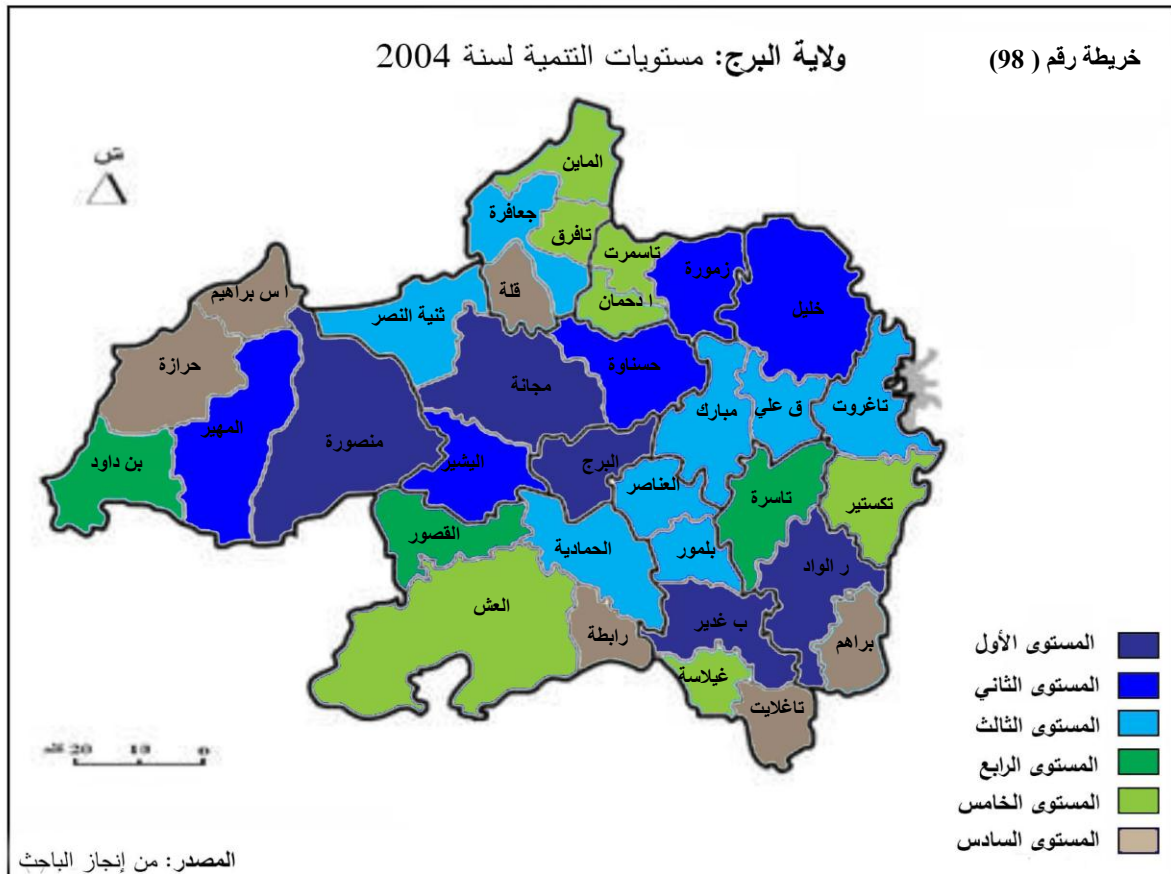
ث- بعد اختيار المؤشرات فإنه يتم ترتيب رتب البلديات حسب كل مؤشر من 40 مؤشر، مثال على ذلك فإن بلدية البرج تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم السكان لذا يعطى لها الرقم واحد بالنسبة للمؤشر الأول، وبنفس الطريقة يتم ترتيب البلديات حسب المؤشرات، وفي الأخير نحصل على الجدول رقم (114)، وفي المرحلة الثانية يتم انجاز جدول يمثل تكرار رتب البلديات ومثال ذلك بلدية البرج عدد مرات تصنيف بلدية البرج في المرتبة الأولى ضمن 34 بلدية وبنفس الطريقة

نتعامل مع جميع البلديات ثم على أساس مجموع الرتب يتم إنشاء الفئات، و يتم في هذه المرحلة تصنيف البلديات من الأقل نقطة إلى الأكبر نقطة (الجدول رقم 115)، والبلدية التي لديها مجموع نقاط قليل تعتبر الأحسن من البلديات الأخرى، وأخيرا تمثل المعطيات على الخريطة والتي تسمى خريطة مستويات التنمية أو فوارق التنمية بين البلديات، وحسب المعطيات التي لدينا تحصلنا على النتائج الموضحة في الخريطة رقم (98) والجدول رقم (116)

جدول رقم (116) " مستويات التنمية لبلديات ولاية البرج لسنة 2004م "

مستويات التنمية	البلدية	النطاق الجغرافي
المستوى الأول	البرج- رأس الواد- برج غدير- مجانة- منصوره	السهول العليا (01)- المنطقة الجبلية الجنوبية (02) - المنطقة الجبلية الشمالية (02)
المستوى الثاني	اليشير - خليل - المهير - حسناوة - زمورة	السهول العليا (01) - المنطقة الجبلية الشمالية (04)
المستوى الثالث	سيدي مبارك - بير قاصد علي - الحمادية - عين تافروت - ثنية النصر - جعافرة - بلمور - العناصر	السهول العليا (06) - المنطقة الجبلية الشمالية (02)
المستوى الرابع	قصور - عين تاسرة - بن داود	السهول العليا (01) - المنطقة الجبلية الجنوبية (01) - المنطقة الجبلية الشمالية (01)
المستوى الخامس	تكستير - العش - غيلاسة - الماين - اولاد دحمان - تاسمرت - تافرق	السهول العليا (01) - المنطقة الجبلية الجنوبية (02) - المنطقة الجبلية الشمالية (04)
المستوى السادس	اولاد براهيم - رابطة - تاغلايت - قلة - اولاد سيدي ابراهيم - حرارة	المنطقة الجبلية الجنوبية (03) - المنطقة الجبلية الشمالية (03)

المصدر: من إنجاز الباحث



" توزيع رتب البلديات حسب كل مؤشر من اربعين مؤشر "

جدول رقم (114)

22	21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01	المؤشرات
14	17	01	02	01	01	01	06	15	34	11	28	34	01	01	01	01	01	01	01	03	01	البرج
03	21	02	03	02	02	02	03	18	27	07	19	27	02	02	03	09	02	02	03	17	02	راس الواد
07	10	03	19	14	08	08	18	10	11	15	11	11	06	05	07	32	11	11	15	31	16	برج زمورة
15	09	04	04	05	09	07	14	24	15	09	18	12	07	11	04	20	06	06	29	19	06	منصورة
05	14	05	09	09	10	05	09	30	24	18	20	29	08	06	12	13	13	13	24	14	11	المهير
23	25	09	06	26	19	17	20	34	06	19	34	17	19	23	10	23	14	14	17	23	13	بن داود
18	26	10	20	06	06	09	13	25	29	17	29	30	09	07	14	04	12	12	07	06	08	البشير
12	34	11	27	15	14	12	16	20	20	10	25	20	10	12	18	11	19	19	21	09	18	عين تافروت
06	22	06	10	03	03	04	07	08	17	12	15	15	03	03	06	16	05	05	05	18	04	برج غدير
10	02	12	21	16	11	13	01	14	32	03	33	25	11	24	25	14	21	21	28	12	22	سيدي مبارك
20	20	13	11	07	15	10	02	31	23	06	27	21	04	08	05	03	07	07	09	07	05	حمادية
11	19	14	33	10	20	14	21	22	30	20	24	31	20	13	30	10	24	24	10	08	21	بلمور
02	18	07	28	11	04	03	08	17	21	05	22	19	05	09	08	15	10	10	25	16	09	مجانة
09	27	08	12	18	16	18	17	28	02	08	08	01	12	25	15	33	18	18	30	33	28	ثنية النصر
30	03	15	07	19	17	26	04	13	07	02	05	07	13	14	16	34	15	15	12	32	23	جعافرة
33	33	16	34	27	26	31	05	05	13	01	06	13	14	26	31	22	28	28	22	27	29	المابين
25	30	17	22	28	27	27	11	26	09	21	30	14	21	27	26	19	27	27	20	15	27	أولاد براهيم
26	13	18	23	17	21	19	22	29	25	22	32	33	22	15	11	12	03	03	02	13	12	أولاد دحمان
21	28	19	13	12	07	15	12	16	16	04	31	22	15	16	09	07	09	09	14	10	07	حسناوة
17	12	20	01	04	12	06	19	27	19	14	16	26	16	04	02	24	04	04	19	20	03	خليل
31	04	21	24	29	22	34	23	06	14	23	07	10	23	28	32	25	31	31	27	28	32	تاغلايت
28	31	22	25	20	23	21	24	09	04	24	23	06	24	17	13	27	16	16	16	24	15	قصور
04	06	23	29	30	28	28	25	11	05	25	02	03	25	29	33	17	34	34	33	25	33	أ.س. براهيم
01	01	24	30	31	24	22	26	01	03	26	01	02	26	30	34	30	32	32	34	34	34	تا فرق
27	16	25	14	32	29	29	27	12	10	27	14	09	27	31	21	29	22	22	11	29	26	قلة
29	15	26	15	21	30	30	28	21	28	28	21	18	28	32	22	02	33	33	23	01	24	تكستير
34	29	27	08	22	18	32	29	03	18	29	17	16	29	18	07	26	08	08	31	22	10	العش
08	24	28	31	13	31	11	15	23	33	16	09	32	17	19	23	06	23	23	08	04	17	العناصر
32	05	29	16	33	32	33	30	02	01	30	03	04	30	20	19	28	29	29	18	30	31	تسامرت
22	07	30	04	23	33	23	31	04	22	31	13	23	31	10	27	18	20	20	26	21	25	عين تاسرة
16	11	31	32	08	05	16	10	19	31	13	12	28	18	21	28	31	17	17	06	11	14	قاصد علي
19	23	32	17	24	25	20	32	07	08	32	10	05	32	22	29	05	26	26	04	02	19	غيلاسة
24	32	33	26	25	13	24	33	33	26	33	26	24	33	33	24	08	25	25	13	05	20	رابطة
13	08	34	18	34	34	25	34	32	12	34	04	08	34	34	20	21	30	30	32	26	30	حرازة

40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	29	28	27	26	25	24	23
01	01	04	01	01	01	08	12	13	19	01	04	01	27	02	33	02	04
08	03	19	02	02	02	05	08	09	12	02	09	07	11	03	24	06	05
21	06	17	12	12	13	21	17	21	24	03	13	15	12	11	27	15	11
12	10	05	09	03	04	14	15	07	02	19	21	10	18	06	21	17	17
18	08	21	13	13	14	17	27	05	04	26	29	09	20	17	09	10	15
09	28	02	25	07	34	12	06	10	14	31	24	16	26	34	30	27	24
04	07	11	15	09	11	11	13	12	13	17	11	06	15	15	19	07	01
25	09	07	29	19	23	07	21	06	09	20	02	08	16	18	26	14	16
12	04	27	03	05	03	25	04	24	23	15	07	17	21	04	34	08	10
24	11	16	26	21	19	06	10	14	17	10	15	03	24	08	10	11	8
13	12	25	10	10	05	09	03	08	08	28	22	13	29	21	22	12	21
22	02	20	22	26	17	19	14	18	25	04	01	18	01	09	11	04	20
28	13	06	16	08	10	01	01	01	01	14	17	04	31	05	12	01	06
05	16	09	31	16	22	22	20	29	15	21	25	19	02	16	07	18	07
29	21	29	08	17	15	27	30	30	18	23	05	20	03	28	06	22	13
31	26	32	18	31	26	30	32	19	26	07	12	21	04	29	04	28	26
19	30	28	27	30	30	18	09	20	27	22	03	22	34	31	16	29	27
06	19	26	11	14	16	28	18	31	28	29	32	23	33	32	31	19	25
03	20	03	28	06	09	16	07	11	06	30	31	24	14	20	15	16	12
10	18	30	04	04	06	04	22	02	05	24	28	11	25	23	17	09	18
17	27	34	20	33	29	31	11	32	33	27	19	25	05	19	08	30	14
16	29	24	14	15	12	23	19	25	16	25	30	26	19	24	28	25	23
33	32	12	34	34	33	34	34	27	03	13	33	27	32	27	01	31	28
34	25	31	33	32	32	32	31	26	30	16	16	28	06	01	05	32	02
30	17	22	24	25	27	26	29	33	31	08	20	29	22	07	18	33	29
26	22	01	21	23	20	02	33	04	10	09	27	12	07	25	20	21	30
23	33	23	05	11	07	15	02	22	11	34	23	30	30	26	32	26	19
07	25	08	30	20	24	10	23	17	22	06	10	02	23	10	13	05	31
20	15	13	19	27	25	33	28	34	34	18	18	31	13	12	03	13	32
27	14	18	23	22	21	03	24	03	07	11	14	14	28	22	02	20	33
14	05	14	06	18	08	13	26	16	21	12	06	05	08	14	29	03	03
11	24	33	17	29	28	29	16	28	32	05	08	32	17	13	25	24	22
15	31	15	07	24	18	24	05	23	29	32	26	33	09	30	23	23	09
32	34	10	32	28	31	20	25	15	20	33	34	34	10	33	14	34	34

الجدول رقم (115)

" تكرار الرتب للبلديات "

البلديات	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	مج. الرتب				
راس الواد		12	07		02	01	03	02	03		01	01					01	01	02	01				01			02							320					
البرج	18	03	01	03		01		01				01	01	01	01	01		01	01	01	01						01	01			01	02		330					
برج غدير		01	06	05	03	03	02	02		02		02			03	01	03	01	01		01	01	01	01			01						01	428					
مجانة	05	01	01	03	03	02	01		04	02	01	01			02	01	02	02	02	02	01	02	01				01	01						441					
منصورة		02	01	04	02	03	03	03	04	02	01	01			03	02	02	02	02	02	02	01	02	01				01	01					474					
اليشير	01			02		04	04	01	03	01	04	01	03	02	01	03	01	02	02	01	01	01				01	01	02	01	02				520					
خليل	01	02	02	06	01	02	01		01	01	01	01	01	01	01	02	02	02	02	03	02	01	01			01	01	01	01	01	01			549					
المهير				01	05	01			02	05	02	01	04	01	03	01	02	02	02	02	01	02				01	01	02	02	01	01			563					
حسناوة			02	01		02	04		03	02	02	03	01	03	02	01	05	03	02	01	02	01	01	01			01	02	01	02				564					
برج زمورة			01	02	01	02	01	02		02	02	06	02	03	04	01	03	01	02	01	03	02	01			01	01	02	01	02				568					
سيدي مبارك	01	01				01			03		04	01	03	01	02	01	02	01	01	03	01	03				01	02	01	02	01				611					
قاصد علي			03			03			01		02	02	02	02	04		03	01	02	01	02	01					01	03	03	03					627				
الحمادية		01	02			01	03	03	01	03	03	01	03	01	03	02	03	03	01	02	03	02	03	01			01	03	01	02	01				637				
عين تافروت						01	01	02	02	02	05	02	01	02	03	02	03	02	01	01	01	02	01			01	01	02	01	02	01				640				
ثنية النصر	01					01		02	04	02	01	01	02	02	03	02	02	02	01	02	02	01				01	01	02	03	03	01	01			675				
جعافرة						01		01	03		04	04	01	02	03	01	02	01	01	03	01	03				01	02	01							687				
بلمور		01				01	03				01	01	03	01	04	04	04	01	02	01	03	01				01	02	01							688				
العناصر			01	01	03	01	01		01	01	02	05	01	01	01	01	03	01	01	03	01	02	01			01	02	01	01	01		01			698				
قصور	01		01	02	03		01	03			01	02	04	04		03		01	02	04	04					05	01								745				
عين تاسرة									02		01	01	02	01		05	03	02	01	03	02	01				01	03	01	02	03					764				
بن داود						01		01			01		01	02	02	02	02	02	01	02	02	02			01		03	02	01	01	02	04	01	02	03	03	778		
تكستير		02	01		03	01	04	01	02	01	01	02	02	02	05	02		01	01	02	01	02	05	02			03			01					803				
العش						01		01			02	01	02	02	02	02	02	02	01	02	02	02			03	02		01	01	02	04		01	02	03	03	806		
غيلاسة	01	01	06			03	02		01	02	03	01	02		01	02	03	01	01	02	01	02				01		02	01		03	01		01		820			
المابين									03		02	01	03	01	04	01	02	03	01	02	03	01			06	02		02	01	02						834			
أولاد دحمان		03	03	02		02	02		02	02		02	03	01		03	02	01	01	01	01	01			01	01	01		01							844			
تسامرت						01		01			01		01		02	01	02	02	02	02	02	02			03	02		01	01	02	04		01	02	03	03	01	01	875
تافرق						01		04			03	01	01				01												01	01		01	02	05			880		
أولاد براهيم				01	01		01		01		02	01	02	02	02	02	02	03	02	02	02	02				01	01	01	02	03	03	01	01				911		
رابطة			01		01		01				02	01	02	02	02	02	02	03	02	02	02	02			01	01	02	04		01	02	03					914		
تاغلايت									03		02	01	03	01	04	01	02	03	06	02	02	01	02			02	01	02								915			
قلة				01	01		01				02	01	03	01	02	02	02	03	02	01	02	02			01	01	02	04		01	02	03	03	01	01		935		
أ.س. إبراهيم		01			01		02	01	02	02	02	03	02	02	02	02	01	01	02	04	01	02	03			01	01	02	03							937			
حرارة					01		01				01		02	01	02	02	02	02	02	02	02	02			02		01	01	02	04						996			

III-8-2- دور الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية:

أ- حماية الموارد والمنتوج:

- المشاريع المسجلة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

جدول رقم (117) " المشاريع المسجلة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية البرج 2000- 2003 م"

المحور	نوع العملية
إعادة تأهيل وتثمين الأراضي ذات محدودية الإنتاج عن طريق	<ul style="list-style-type: none"> - توسيع المساحات الزراعية على 1259 هـ - توسيع مساحة الأشجار المثمرة على 2966 هـ - توسيع المساحة الزراعية المسقية على 14661 هـ - تكثيف الحبوب على مساحة 81892 هـ - إنشاء 23 محيط خاص بالأشجار المثمرة - عملية تشجير وإعادة تأهيل 5200 هـ
تطوير الهياكل القاعدية الفلاحية	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء 8 مشاتل على مساحة 72 هـ - إنجاز 165 بئر عميق وتهيئة 13 مصدر مائي - إنشاء 420 حوض مائي و 315 تجهيز للضخ - إنشاء 23 محيط خاص بالأشجار المثمرة - تهيئة الطرق على مسافة 35 كلم - إنشاء غرف التبريد - إنشاء 8 مكاتب دراسات - إنشاء 6 وحدات للأبقار
تطوير الهياكل القاعدية الفلاحية	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء 8 مشاتل على مساحة 72 هـ - إنجاز 165 بئر عميق وتهيئة 13 مصدر مائي - إنشاء 420 حوض مائي و 315 تجهيز للضخ - إنشاء 23 محيط خاص بالأشجار المثمرة - تهيئة الطرق على مسافة 35 كلم - إنشاء غرف التبريد - إنشاء 8 مكاتب دراسات - إنشاء 6 وحدات للأبقار
تأهيل المستثمرات الفلاحية	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مستثمرات فلاحية على مساحة 103559 هـ
حجم الاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد 4943 مشروع بمبلغ إجمالي قدر بـ 5.811.624.000 د

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية البرج 2014م

من خلال معطيات الجدول رقم (117) تم اعتماد 4943 مشروع بقيمة 5811624000 دج، من أجل تطوير القطاع الفلاحي في ولاية البرج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و قد شمل هذا البرنامج أربعة محاور كل محور يحتوي على مجموعة من العمليات ساهمت، هذه العمليات في حماية الموارد والمنتوج، فالمحور الأول اختص بإعادة تأهيل وتثمين الأراضي ذات محدودية الإنتاج عن طريق توسيع

المساحات الزراعية على 1259 هـ ، توسيع مساحة الأشجار المثمرة على 2966 هـ، توسيع المساحة الزراعية المسقية على 14661 هـ، تكثيف الحبوب على مساحة 81892 هـ ، إنشاء 23 محيط خاص بالأشجار المثمرة عملية تشجير وإعادة تأهيل 5200 هـ، المحور الثاني تطوير الهياكل القاعدية الفلاحية، اشتمل على إنشاء 8 مشاتل على مساحة 72 هـ، إنجاز 165 بئر عميق وتهيئة 13 مصدر مائي، إنشاء 420 حوض مائي و 315 تجهيز للضخ، إنشاء 23 محيط خاص بالأشجار المثمرة، تهيئة الطرق على مسافة 35كلم، إنشاء غرف التبريد، إنشاء 8 مكاتب دراسات ، إنشاء 6 وحدات للأبقار، المحور الثالث تطوير الهياكل القاعدية الفلاحية، إنشاء 8 مشاتل على مساحة 72 هـ، إنجاز 165 بئر عميق وتهيئة 13 مصدر مائي، إنشاء 420 حوض مائي و 315 تجهيز للضخ، إنشاء 23 محيط خاص بالأشجار المثمرة، تهيئة الطرق على مسافة 35كلم، إنشاء غرف التبريد، إنشاء 8 مكاتب، دراسات، إنشاء 6 وحدات للأبقار، المحور الرابع، تأهيل المستثمرات الفلاحية، إنشاء مستثمرات فلاحية على مساحة 103559 هـ

ب- المشاريع المسجلة ضمن مخطط التجديد الريفي:

جدول رقم (118) " المشاريع المسجلة ضمن مخطط التجديد الريفي لولاية البرج 2005-2014 م "

المحاور	عدد المشاريع	المبلغ الاجمالي دج
استصلاح الاراضي الفلاحية	16	50023501.25
تهيئة الري	134	400188010
تحسين أنظمة الانتاج	98	220103405.5
الانتاج الحيواني	56	140065803.5
تجهيز مستثمرات فلاحية	95	190089304.75
المجموع	399	1000470025

المصدر: مديرية الغابات لولاية البرج 2014م

تكملة لأهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم وضع مخطط التجديد الريفي الذي لا يختلف في مضمونه عن المخطط الأول، فالتجديد الريفي اشتمل على خمسة محاور بـ 399 عملية بقيمة 1000470025 دج، كل محور يحتوي عدة عمليات فحسب الجدول رقم (118) ، المحور الاول اشتمل على 16 عملية في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية بقيمة 50023501.25 دج، والمحور الثاني اشتمل على 134 عملية بقيمة 400188010 دج، من أجل تهيئة الري، والمحور الثالث اشتمل على 98 عملية بقيمة 220103405.5 دج، في إطار تحسين أنظمة الإنتاج، المحور الرابع اشتمل على 56 عملية

بقيمة 140065803.5 دج موجهة لتحسين الإنتاج الحيواني، المحور الخامس اشتمل على 95 عملية بقيمة 190089304.75 دج، موجهة لتجهيز المستثمرات الفلاحية

ومن خلال المعطيات السابقة فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي، من بين اهدافهما حماية الموارد والمنتوج من خلال عدة محاور خصص لكل محور جملة من العمليات شملت هذه العمليات الانتاج النباتي والحيواني والهياكل القاعدية والتجهيزات من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق مستوى من الامن الغذائي والتنمية المستدامة

ت- المساهمة في الإنتاج المحلي النباتي والحيواني:

- تطور إنتاج المحاصيل الزراعية لولاية البرج للفترة (1990-2014م)

جدول رقم (119) "تطور إنتاج المحاصيل الزراعية (1990-2014م) لولاية البرج"

السنوات	حبوب	بقول جافة وخضراوات	أعلاف	أشجار مثمرة
1990	325607	66400	19570	38360
1991	831409	135680	175107	18150
1992	905409	112520	405840	205000
1993	320513	83800	69820	20500
1994	/	/	/	/
1995	/	/	/	/
1996	1083900	190743	307000	129876
1997	156250	86706	50935	97305
1998	540000	132822	193030	23754
1999	169000	59151	29749	65294
2000	137505	98555	17900	73999
2001	492290	134093	105342	59951
2002	22450	63214	11224	106917
2003	1043800	103950	305780	154704
2004	93800	80100	402170	122300
2005	101139	93100	140250	100200
2006	118012	102012	138710	80200
2007	1 096 000	263 825	139 100	18 469
2008	641.000	124.392	155.697	38.690
2009	1.127.322	151.207	291.661	198.033
2010	1265000	172100	290020	173250
2011	1223680	190200	292230	162230
2012	1248240	203704	297780	155508
2013	/	/	/	/
2014	1416345	239842	399570	245096

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الفلاحة لولاية البرج 2014م

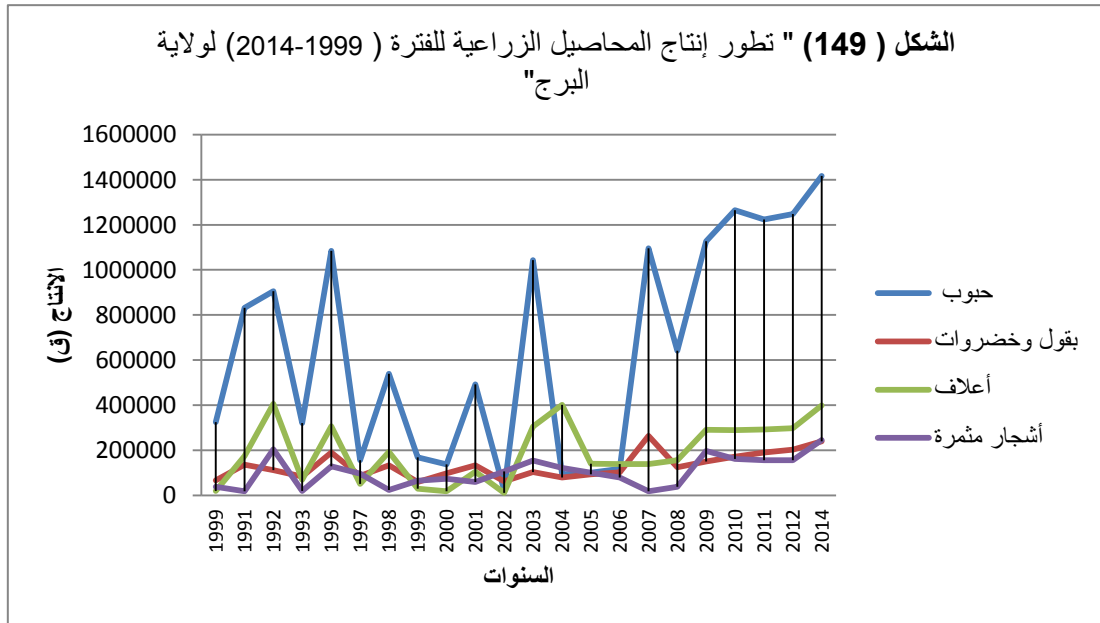
نقارن بين الفترة (1990-1999م) والفترة (2000-2014م)، لكي نستطيع الوقوف على نجاح المخطط

الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الريفي نحاول تحليل المعطيات الخاصة بالإنتاج النباتي قبل سنة

1999م وبعد 2000م فمن خلال معطيات الجدول (119) والشكل (149) نلاحظ تذبذب في الانتاج

النباتي من سنة لأخرى خاصة بالنسبة لمحصول الحبوب حيث سجل أكبر إنتاج سنة 1996 م

1083900 ق بالنسبة للفترة الأولى وأقل إنتاج سجل سنة 1997م، 156250 ق، وبالنسبة للفترة الثانية سجلنا أقل قيمة في الانتاج سنة 2002م بـ 22450 ق ثم بدأ الانتاج بالارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2006م، واكبر قيمة سجلها محصول الحبوب سنة 2014م، بـ 1416345 ق، وهذا التذبذب ترجع أسبابه بالدرجة الأولى إلى عامل التساقط، ونفس الملاحظات بالنسبة لمحصول البقول الجافة والخضروات التي تميزهي إنتاجها بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى اخرى حيث سجل أحسن إنتاج في سنة 1996م بـ 190743 ق، ثم شهد هذا الانتاج نوع من التحسن ابتداء من سنة 2003م، وسجل أكبر قيمة سنة 2007م بـ 263 825 ق، كما لم يشهد كذلك إنتاج الاعلاف استقرار حيث سجلنا اكبر إنتاج للفترة الثانية سنة 2007 م بـ 402170 ق، كذلك بالنسبة لإنتاج الاشجار المثمرة التي شهدت هي الاخرى عدم الاستقرار والتذبذب طيلة هذه الفترة، ومن هذا المنطلق فإن الإنتاج النباتي في ولاية البرج للفترة (1990-2014م) سجل تحسنا طفيفا، لأن هذه الأنواع من الزراعات ترتبط أساسا بعوامل عديدة منها أهمها التساقط، فترة الراحة للأراضي، الجفاف .. الخ، التي تنعكس سلبا على مردود الانتاج الفلاحي وهما يفسر التذبذب في نتائج المحاصيل الزراعية فرغم الامكانيات التي وجهت من اجل تحسين هذه الأنواع الزراعية لكن النتيجة كانت محدودة



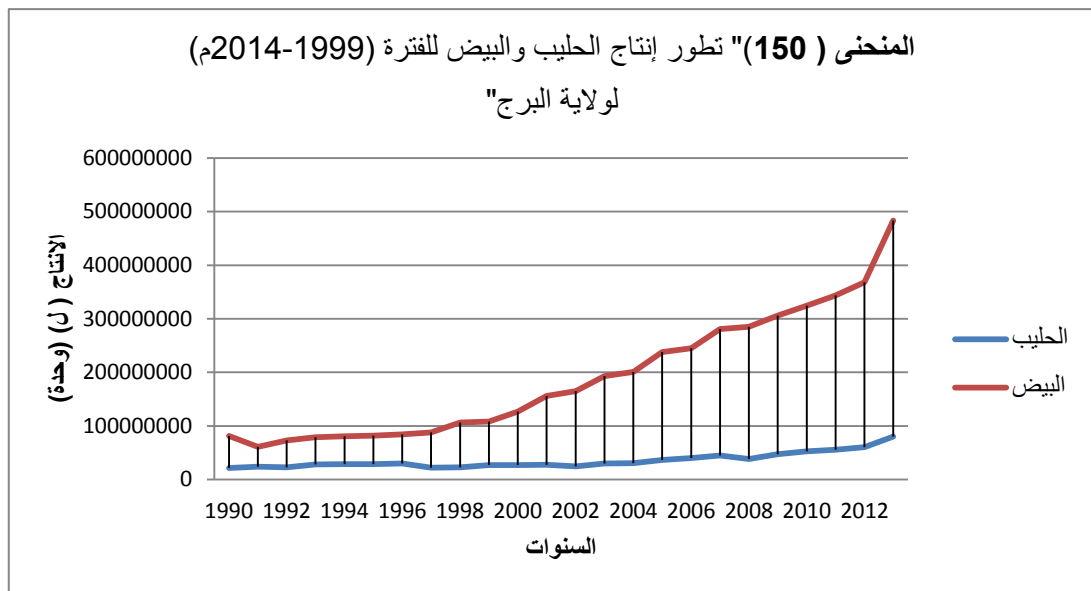
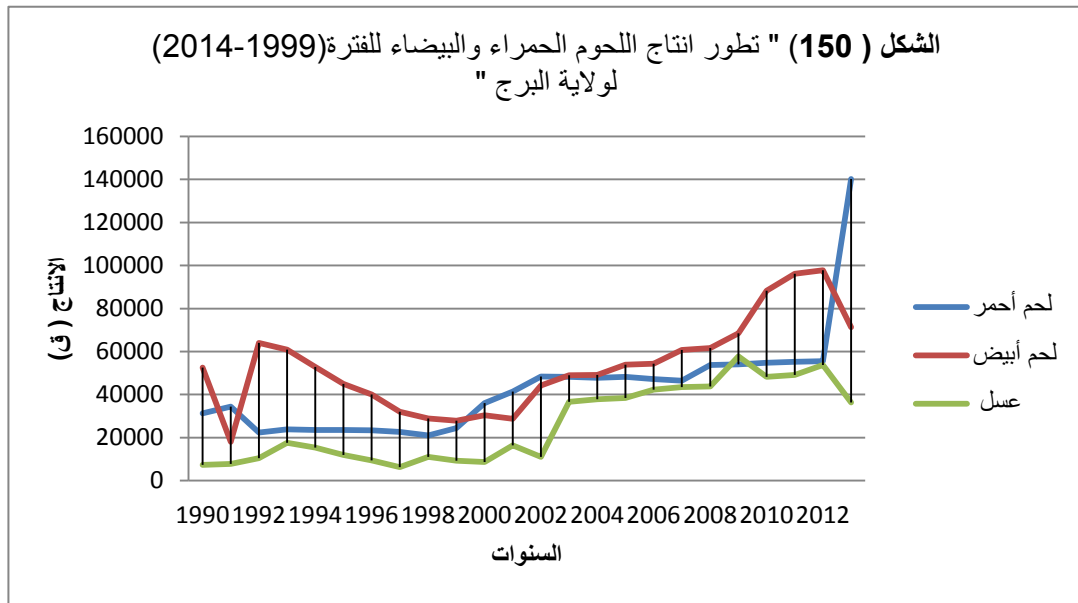
- تطور الإنتاج الحيواني لولاية البرج للفترة (1990-2014م)

جدول رقم (120) "توزيع الإنتاج الحيواني للفترة (1990-2014م) لولاية البرج"

السنوات	لحم أحمر	لحم أبيض	الحليب	البيض	عسل
1990	31312	52500	21303000	81524000	7400
1991	34420	18000	23912000	60982000	7800
1992	22400	64000	23016000	73242000	10500
1993	23800	60900	28000000	79000000	17600
1994	23625	52800	28500000	80500000	15400
1995	23500	45000	29000000	82000000	12000
1996	23408	40000	30000000	84125000	9470
1997	22735	32000	22000000	88000000	6251
1998	21000	28844	22579445	106692200	11020
1999	24438	27883	27200000	108511000	9221
2000	35976	30362	26896000	126948000	8610
2001	41460	28702	27728000	155887000	16400
2002	48465	44244	24627000	164675000	11000
2003	48190	48960	29726000	192870000	36600
2004	47800	49200	30807000	200615000	37900
2005	48200	53840	36508000	238036000	38500
2006	47200	54300	40219500	245069000	42300
2007	46519	60770	44 977 000	281 030 000	43 500
2008	53.800	61.597	38463000	285188000	43800
2009	54030	68445	47057000	306253000	57700
2010	54800	88300	52663000	324376000	48200
2011	55200	96200	55889000	343648000	49200
2012	55523	97710	60547000	368355000	53700
2013	/	/	/	/	/
2014	140105	71260	80342000	483228000	36300

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية البرج 2010م

على عكس الانتاج النباتي فإن الانتاج الحيواني في ولاية البرج شهد تحسنا في الإنتاج فحسب معطيات الجدول (120)، قبل سنة 1999م نلاحظ تذبذب في إنتاج اللحوم الحمراء و ابتداءا من سنة 2000م، فإننا نلاحظ تزايد تدريجي في إنتاج اللحوم الحمراء، ففي سنة 2000م، قدر إنتاج اللحوم الحمراء بـ 35976 ق، ليصل الإنتاج إلى 140105 ق سنة 2014 م، أما بالنسبة للحوم البيضاء نسجل نفس الملاحظات السابقة حيث شهد هذا المنتج تذبذب في قيمة الإنتاج للفترة (1999-1999م)، فأدني إنتاج و ابتداءا من سنة 1999م زيادة في الإنتاج بشكل تدريجي ، في سنة 2002م سجلنا 44244 ق، ليصل الإنتاج سنة 2014م إلى 71260 ق، ونفس الملاحظات بالنسبة لمنتوج الحليب والبيض والعسل،



إن النتائج المتحصل عليها تعكس مدى الدعم الفلاحي الذي تحصل عليه فلاحو الولاية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومخطط التجديد الريفي فالمشاريع التي برمجت في هذين المشروعين أنعكست إيجابا على مردود القطاع الفلاحي في المنطقة فلقد تعدى إنتاج القمح 1416345 ق في سنة 2014م في الولاية كذلك بالنسبة للمحاصيل الأخرى مثل الخضروات والاعلاف والأشجار المثمرة، أين سجلت إرتفاع في المردود، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فلقد إستفادت الولاية من عدة مشاريع في هذا الإطار فيما يخص تربية الأبقار الحلوب أو الأغنام أو الدواجن مما زاد في إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والعسل والبيض

ث- التشغيل:

جدول رقم (121) " عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية البرج 2000-2004م"

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
مناصب الشغل	450	180	300	150	250	1330

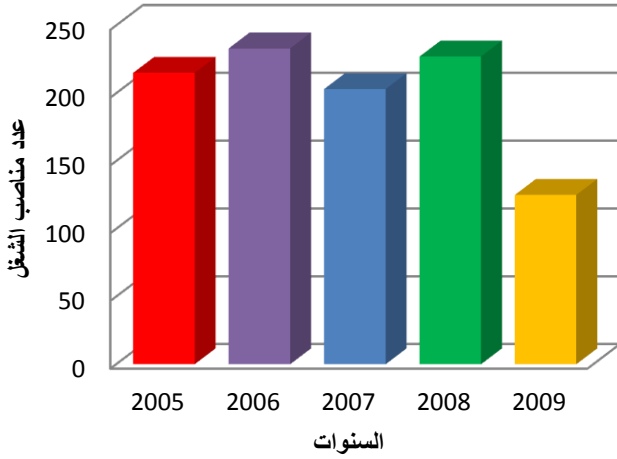
المصدر: مديرية الفلاحية لولاية البرج 2014م

جدول رقم (122) " عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التجديد الريفي لولاية البرج 2005-2009م"

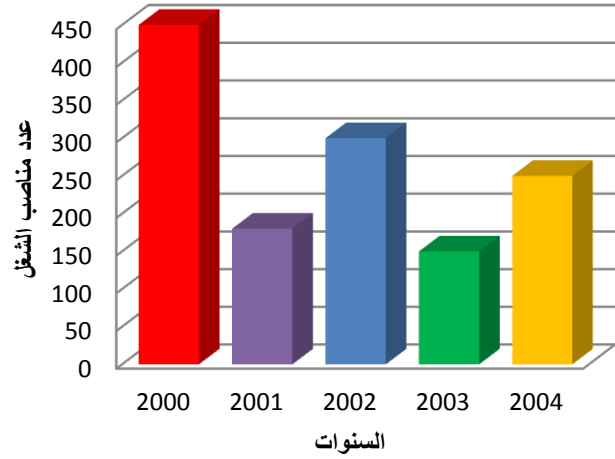
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مناصب الشغل الدائمة	22	33	20	07	15	97
مناصب الشغل المؤقتة	193	200	183	220	120	916
المجموع	215	233	203	227	125	1003

المصدر: مديرية الفلاحية لولاية البرج 2010م

شكل رقم (153) " عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار التجديد الريفي لولاية البرج 2005-2009م"



شكل رقم (152) " عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية البرج 2000-2003م"



ساهم كل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي في إحداث مناصب شغل على مستوى الولاية فمن خلال معطيات الجدول (121)، استحدثت 1330 منصب شغل على فترة خمسة سنوات، متفاوتة في التوزيع حسب عدد المشاريع المسطرة حيث استحدثت 450 منصب سنة 2000م مع بداية المخطط، وبالمقابل استحدثت سنة 2003 م من 150 منصب عمل ، فقد إستفاد القطاع الفلاحي من دعم واسع من طرف الدولة في تلك المرحلة نظرا لتحسن الاوضاع الإقتصادية للدولة و من جهة أخرى البحث عن بديل إقتصادي تعتمد عليه الدولة كنموذج للتنمية، وبالنسبة لبرنامج التجديد الريفي فقد استحدثت 1003 منصب عمل منها 97 منصب عمل دائم و916 منصب عمل مؤقت موزعة على خمسة سنوات، حيث نلاحظ تناقص في عدد المناصب المستحدثة بالنسبة لبرنامج التجديد الريفي وهذا راجع

إلى عدم بلوغ الأهداف المسطرة في البرنامج الأول ما أدى بالدولة إلى التراجع نسبياً عن تدعيم القطاع الفلاحي بالإضافة إلى إختلاف أهداف البرنامج الأول والثاني، وعلى الرغم من ذلك فإن كل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي ومن خلال المشاريع المسطرة لكلا البرنامجين قد حسنا من وضعية الشغل في المنطقة رغم الأثر القليل

III-8-3- دور الاستثمار الصناعي في التنمية المحلية:

أ- المساهمة في الإنتاج المحلي :

رغم هيكله القطاع الصناعي العمومي في ولاية البرج ومحدودية الوحدات الصناعية إلا أن القطاع الصناعي العمومي يساهم في الإنتاج المحلي وتنويعه فمن خلال الجدول رقم (123)، توجد على تراب الولاية ثمانية مؤسسات عمومية تختلف في طبيعة الإنتاج وحجمه، الوحدة الصناعية الأولى (eriad) اختصت في صناعة السميد بـ 265549 قنطار/ سنة ومنتوج الفرينة بـ 128835 قنطار/السنة، بالنسبة للوحدة الثانية (cobba) إختصت في إنتاج ملابس العمل، الوحدة الثالثة (enbac)، اختصت في صناعة الأكياس 8797 طن/السنة و الأكياس 1794 طن/السنة، المؤسسة الرابعة إختصت في أدوات السقي (anabib)، 17600 هك المؤسسة الخامسة (snta) مختصة في صناعة التبغ 18235250 ع/اليوم، الوحدة السادسة مؤسسة نפטال (naftal) المتخصصة في الغاز 223459518 م3

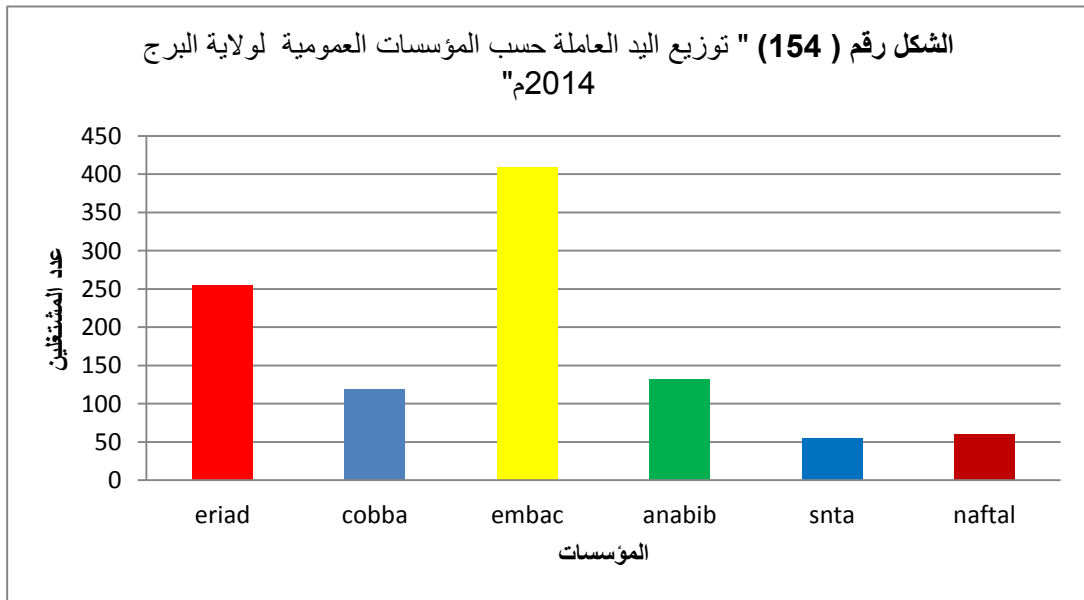
جدول رقم (123) " الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العمومي في ولاية البرج سنة 2014م "

الوحدات	الموقع	نوع الإنتاج	الإنتاج	العماله
ERIID	البرج	السميد	265549 ق/س	254
		الفرينة	128835 ق/س	
COBBA	البرج	ملابس العمل	21625 وحدة	119
EMBAC	البرج	الأكياس	8797 طن/س	409
		العلب	1794 طن/س	
ANABIB	البرج	ادوات السقي	17600 هك	132
SNTA	مجانة	التبغ	18235250 ع/ي	54
NAFTAL	البرج	الغاز	223459518 م3	60
المجموع	/	/	/	1028

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

ب- دور القطاع الصناعي العام في التشغيل:

يساهم القطاع الصناعي حسب معطيات الجدول رقم (123)، في التشغيل حيث قدر عدد المشتغلين في القطاع العمومي بـ 1028 عامل موزعة على ستة مؤسسات صناعية، الوحدة الصناعية الأولى (erriad) تشغل 254 عامل، بالنسبة للوحدة الثانية (cobba) تشغل 119 عامل، المؤسسة الثالثة (enbac)، تشغل 409 عامل، الوحدة الرابعة (anabib)، تشغل 132 عامل، المؤسسة الخامسة (snta) تشغل 54 عامل، الوحدة السادسة مؤسسة (naftal) تشغل 60 عامل، فعلى الرغم من إعادة هيكلة القطاع العمومي في الجزائر إلا أنه بقي يساهم في دفع عجلة التنمية المحلية من خلال إحداث مناصب شغل والتي بلغت 1028 عامل موزعة على عدة مؤسسات هذا ما يدل على أن وجود القطاع العمومي في عملية التنمية المحلية أساسية بالنظر إلى دور مؤسسات هذا القطاع في البنية الاقتصادية للدولة خاصة فيما يتعلق ببعض المؤسسات مثل مؤسسة نפטال والمؤسسة الوطنية للتبغ



III-4-8- دور الاستثمار العمومي في تنمية الخدمات:

أ- في ميدان التعليم:

- التعليم الابتدائي:

" جدول رقم (124) تطور التعليم الابتدائي لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج "

2014						2004						المناطق
معدل التأطير	معدل إشغال القسم	عدد الأساتذة	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	عدد الابتدائيات	معدل التأطير	معدل إشغال القسم	عدد الأساتذة	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	عدد الابتدائيات	
17.75	18.53	1144	1096	20314	186	22.33	22.91	1354	1320	30242	208	الجبليّة الشماليّة
25.69	31.37	1492	1222	38343	149	27.59	43.48	1524	967	42054	136	السهليّة الوسطى
19.02	20.82	809	739	15390	113	23.04	28.76	895	717	20626	110	الجبليّة الجنوبيّة
-	-	3445	3057	74047	448	-	-	3773	3004	92922	454	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

من خلال معطيات الجدول رقم (124) زيادة في عدد الإبتدائيات بالنسبة للأوساط الطبيعية الثلاث مع تناقص في عدد التلاميذ المسجلين في الطور الإبتدائي ومن جهة أخرى نلاحظ تحسن في معدل شغل القسم بالنسبة للمناطق الطبيعية الثلاث، نظرا للزيادة في عدد الإبتدائيات على مستوى جميع المناطق، كذلك بالنسبة لمعدل التأطير الذي شهد هو الآخر تحسنا في سنة 2014 في جميع المناطق، وهذا راجع لوجود عدد كافي من المؤطرين بالنسبة لهذا الطور

- التعليم المتوسط:

" جدول رقم (125) تطور التعليم المتوسط لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج "

2014						2004						المناطق
معدل التأطير	معدل إشغال القسم	عدد الأساتذة	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	عدد المتوسطات	معدل التأطير	معدل إشغال القسم	عدد الأساتذة	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	عدد المتوسطات	
15.75	27.77	929	527	14635	25	24.22	36.70	603	398	14607	30	الجبليّة الشماليّة
16.78	30.80	1542	840	25879	70	22.38	40.09	1051	559	23531	40	السهليّة الوسطى
16.14	28.28	650	371	10492	26	19.71	33.53	478	281	9423	20	الجبليّة الجنوبيّة
-	-	3121	1738	51006	121	-	-	2132	1238	47561	90	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

من خلال معطيات الجدول رقم (125) زيادة في عدد المتوسطات بالنسبة للأوساط الطبيعية الثلاث مع زيادة في عدد التلاميذ المسجلين في الطور المتوسط ومن جهة أخرى نلاحظ تحسن في معدل شغل

القسم بالنسبة للمناطق الطبيعية الثلاث، نظرا للزيادة في عدد المتوسطات على مستوى جميع المناطق، كذلك بالنسبة لمعدل التأطير الذي شهد هو الآخر تحسنا في سنة 2014 في جميع المناطق، وهذا راجع لوجود عدد كافي من المؤطرين بالنسبة لهذا الطور

- التعليم الثانوي:

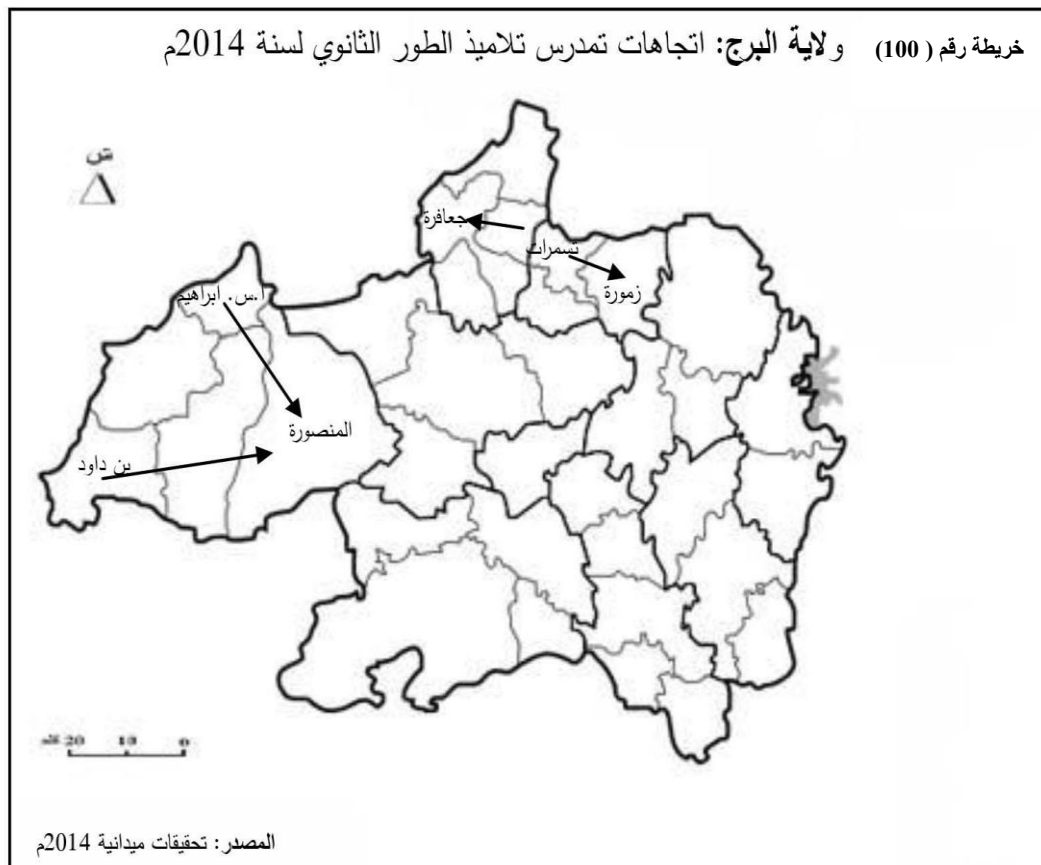
" تطور التعليم الثانوي لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج "

جدول رقم (126)

2014						2004						المناطق
معدل التأطير	معدل إشغال القسم	عدد الأساتذة	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	عدد الثانويات	معدل التأطير	معدل إشغال القسم	عدد الأساتذة	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	عدد الثانويات	
14.93	28.42	555	283	8044	17	24.73	33.49	218	161	5392	11	الجبليّة الشماليّة
15.99	36.74	981	427	15692	21	20	35.67	678	399	14235	16	السهليّة الوسطى
13.48	25.18	465	249	6272	14	19.35	34.63	263	147	5091	06	الجبليّة الجنوبيّة
-	-	2001	959	30008	52	-	-	1159	707	24718	33	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج 2014م

بالنسبة للتعليم الثانوي وحسب معطيات الجدول رقم (126) فإن التعليم الثانوي شهد تحسنا كبيرا من جهة الهياكل أي عدد الثانويات و معدل إشغال القسم و معدل التأطير، حيث انتقل عدد الثانويات في المنطقة الجبلية الشمالية من 11 ثانوية إلى 17 ثانوية وانخفض معدل إشغال القسم من 33.49 إلى 28.42 تلميذ في القسم كذلك بالنسبة لمعدل التأطير الذي انخفض من 35.67 إلى 15.99 تلميذ لكل استاذ، نفس الوضعية شهدتها المناطق الأخرى سواء كانت السهلية أو المنطقة الجبلية الجنوبية ومن خلال هذه المعطيات فإن السلطات أعطت أولوية للتعليم في جميع مراحلها في إطار وطنية شاملة تهدف إلى المساوات في حق التعليم مما سمح في زيادة عدد الهياكل التعليمية في جميع المراحل، وتقريب هذه الخدمات من المواطنين من اجل ضمان إستقرار السكان هذه السياسة كان لها الأثر الإيجابي على المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية كما سمحت هذه السياسة بإنخفاض معدل إشغال القسم ومعدل التأطير



ب- في ميدان الصحة:

- تطور الهياكل الصحية:

جدول رقم (127) " تطور الهياكل الصحية لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج "

صيدلية		طبيب أسنان		عيادة طبية		قاعة العلاج		مركز صحي		قاعة ولادة للريف		ع.م. الخدمات		مستشفى		المناطق
2014	2004	2014	2004	2014	2004	2014	2004	2014	2004	2014	2004	2014	2004	2014	2004	
41	24	29	15	227	37	57	62	03	09	08	05	17	05	01	01	الجبليّة الشماليّة
116	77	93	51	285	141	41	33	09	09	03	02	16	02	02	02	السهليّة الوسطى
30	19	60	14	103	27	31	31	04	06	02	02	10	02	01	01	الجبليّة الجنوبيّة
187	120	182	80	615	205	129	126	16	24	13	09	43	09	04	04	المجموع

المصدر: مديرية الصحة لولاية البرج 2014

أ- المستشفيات:

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عدد المستشفيات في ولاية البرج لم يشهد زيادة بحيث أنجزت أربعة مستشفيات، متواجدة في كل من بلدية البرج، راس الواد وبلدية مجانة، وبالنظر لعدد سكان الولاية فإن عدد المستشفيات لا يغطي هذا العدد حيث نجد مستشفى واحد لكل 178902 ساكن فالمستشفيات من التجهيزات الأساسية والتي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية كبيرة من أجل إنجاز هذا التجهيز الصحي

- العيادات المتعددة الخدمات:

من خلال معطيات الجدول رقم (127)، نلاحظ زيادة في عدد العيادات المتعددة الخدمات نظرا للدور الذي تلعبه في خدمة المواطنين حيث بلغ عدد العيادات في سنة 2004 بالنسبة للمنطقة الجبلية 05 ليرتفع في سنة 2014 إلى 17 عيادة، كذلك بالنسبة للمنطقة السهلية حيث قدر عدد العيادات المتعددة الخدمات في سنة 2004 بـ 02 عيادة ليرتفع إلى 16 عيادة، كذلك إستفادت المنطقة الجبلية الجنوبية في زيادة من العيادات المتعدد الخدمات بحيث انتقل عددها من 02 إلى 10 سنة 2014م

- قاعة الولادة للريف:

لم يشهد هذا التجهيز زيادة معتبرة، الجدول رقم (127)، حيث بلغ عدد القاعات الولادة للريف بـ 09 سنة 2004م مقابل 13 قاعات ولادة للريف في سنة 2014م، بمعدل 795012 ساكن/ قاعة ولادة للريف،

وهذه الزيادة مست خاصة المنطقة الجبلية الشمالية حيث انتقل عددها من 05 إلى 08 قاعة ولادة للريف وعلى الرغم من هذه الزيادة الضعيفة إلى أنها ساهمت في تقليص معدل التغطية بالنسبة لهذا التجهيز الصحي

- قاعات العلاج:

هذا النوع من التجهيزات الصحية شهد تطورا معتبرا من حيث العدد، فقد بلغ عدد قاعات العلاج في سنة 2004 بـ 126 في سنة وتم إنجاز 03 قاعات علاج ليصبح عدد قاعات العلاج في سنة 2014م بـ 129 قاعة ، هذه الزيادة مست المنطقة السهلية فهذا النوع من التجهيزات الصحية أساسي لأنه يعتبر

المحطة الأولى في الاسعافات الطبية

- العيادات الطبية:

شهدت العيادات الطبية زيادة كبيرة بالنسبة للفترة 2004 و2014م، فحسب معطيات الجدول فقد انتقل عدد الأطباء في المنطقة الجبلية الشمالية من 37 عيادة إلى 227 عيادة في سنة 2014م كذلك بالنسبة للمنطقة السهلية حيث سجلت زيادة في سنة 2014 وصلت إلى 285 عيادة، ومن جهة أخرى تضاعف عدد العيادات في المنطقة الجبلية الجنوبية بأربع مرات من 27 إلى 103 عيادة

- طبيب الأسنان:

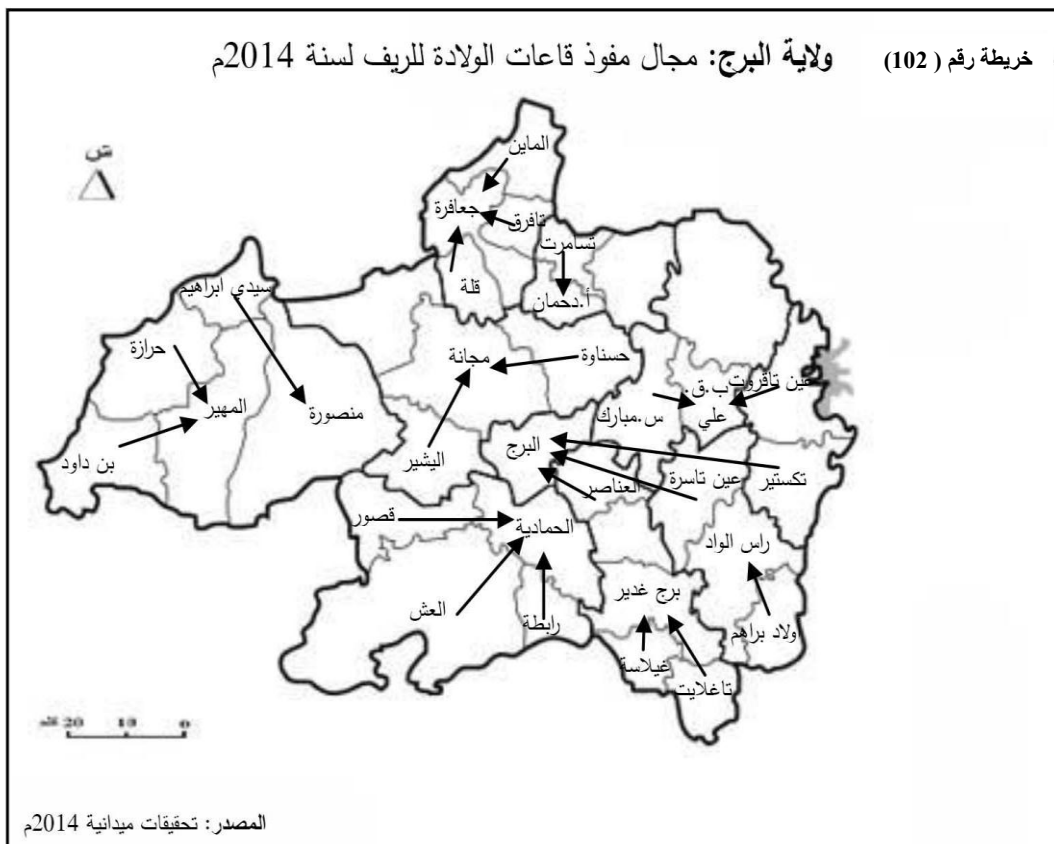
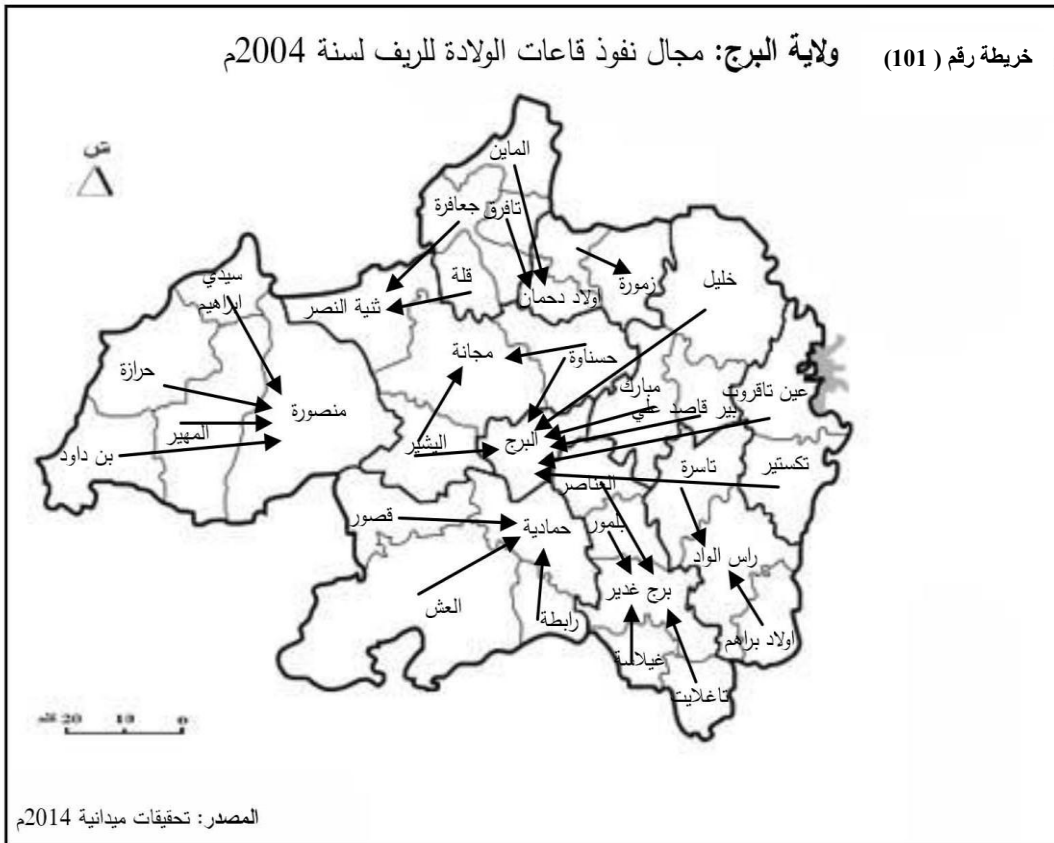
شهدت عيادات طب الأسنان هي الأخرى زيادة معتبرة في جميع المناطق الطبيعية حيث أنتقل عددها من 15 إلى 25 في المنطقة الجبلية الشمالية و من 51 إلى 93 عيادة في المنطقة السهلية و من 14 إلى 60

عيادة في المنطقة الجبلية الجنوبية

- الصيدليات:

تضاعف عدد الصيدليات في جميع المناطق الطبيعية حيث سجلنا في سنة 2004 بالنسبة للمنطقة الجبلية الشمالية 24 صيدلية ليتنتقا العدد إلى 41 صيدلية أما على مستوى المنطقة السهلية كان العدد 77 ليصبح 116 صيدلية في سنة 2014، و 19 صيدلية في سنة 2004 في المنطقة الجبلية الجنوبية ليصل إلى 30 صيدلية سنة 2014

من خلال المعطيات السابقة نلمس تحسنا في الهياكل الصحية حيث شملت زيادة الهياكل الصحية جميع المناطق الطبيعية سواء كانت جبلية أو سهلية نظرا لسياسة الدولة التي تتبعها الدولة في تسيير هذا القطاع من حيث شمولية التوزيع ومجانية العلاج، ولأهمية التجهيزات الصحية في إستقرار السكان و حياة السكان، لذا عملت السلطات على محاولة تغطية جميع المناطق بالتجهيزات الصحية التي لها دور محلي أو التي لها بعد جهوي كقاعات الولاية للريف أو القاعات المتعددة الخدمات، كما شهدت المناطق الطبيعية ككل زيادة في العيادات بأنواعها والصيدليات لأن أغلبها من القطاع الخاص الذي أصبح ينتقل من أجل فتح عيادات طبية حتى في البلديات الجبلية لأن النقل أصبح متوفر وعودة الإستقرار الأمني لهذه المناطق



ج- في ميدان الرياضة

" تطور الهياكل الرياضية لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج "

جدول رقم (128)

مركب رياضي		مسبح		ساحات جماعية		قاعات للرياضة		ملعب		المناطق
2014	2004	2014	2004	2014	2004	2014	2004	2014	2004	
02	00	01	00	02	13	02	00	15	10	الجبليّة الشماليّة
09	03	06	01	18	19	02	02	14	13	السهليّة الوسطى
00	01	04	00	06	04	02	02	9	07	الجبليّة الجنوبيّة
11	04	11	01	26	36	06	04	38	30	المجموع

المصدر: مديرية الشباب والرياضة لولاية البرج 2014م

في ميدان الرياضة نلاحظ تحسن الخدمات في هذا القطاع من حيث زيادة هياكل هذا النشاط بحيث، انتقل عدد الملاعب من 30 ملعب سنة 2004م، إلى 38 ملعب سنة 2014م، وهذه الزيادة مست خاصة المنطقة الجبلية الشمالية حيث كان انتقل عدد الملاعب من 10 إلى 15 بينما زاد عدد الملاعب في المنطقة السهلية بملعب واحد والمنطقة الجبلية الجنوبية بملعب واحد، أما قاعات الرياضة فقد إنتقل العدد من 04 قاعات إلى 06 قاعات بزيادة قاعتين في المنطقة الجبلية الشمالية، كما سجلنا زيادة في عدد المسابح من مسبح واحد إلى 11 مسبح وهذه الزيادة مست خاصة المنطقة السهلية بزيادة 05 مسابح وأربع مسابح في المنطقة الجبلية الجنوبية، كما زاد عدد المركبات الرياضية في المنطقة السهلية من 03 إلى 09 مركبات و إستفادت المنطقة الجبلية الشمالية من مركبين رياضيين، فعلى الرغم من الدور المحلي الذي تلعبه الخدمات الرياضية إلى أن السلطات المحلية حاولت توزيعها بشكل متوازن بين المناطق الطبيعية الثلاث من أجل تنمية متوازنة تمس جميع البلديات

د- تطور الطرق :

جدول رقم (129) " تطور الطرق لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج"

طرق بلدية		طرق ولائية		طرق وطنية		المناطق
2014	2004	2014	2004	2014	2004	
922.47	843.1	116	102.89	148.02	99.02	الجبلية الشمالية
551.9	600.5	91	107.7	123.45	80.96	السهلية الوسطى
421.2	429.4	90.5	55	32.75	22.75	الجبلية الجنوبية
1895.57	1873	297.5	265.59	304.22	202.73	المجموع

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية البرج 2014م

شهدت الطرق على مستوى الولاية تطورا ملحوظا خاصة الطرق الوطنية حيث بلغ طول الشبكة سنة 2004م، بـ 202.73 كلم ليصبح سنة 2014م، 304.22 كلم، والطرق الولائية بلغت 265.59 كلم سنة 2004م، ليصل إلى 297.5 كلم سنة 2014م، أما الطرق البلدية بلغ طولها سنة 2004م، 1873ل كم ليصل طولها إلى 1895.57 كلم سنة 2014م، أما بالنسبة للمنطقة الجبلية الشمالية فقد زاد طول الطرق بأنواعها 141.48 كلم و بـ 45.5 كلم في المنطقة الجنوبية أما على مستوى المنطقة السهلية فشهدت على مستوى الطرق الوطنية فقط 42.46 كلم

تعتبر الطرق الشريان الرئيسي لتنقل الأشخاص وحركة السلع لذا عملت الولاية على فك العزلة عن المناطق الجبلية خاصة الشمالية والجنوبية وقد لاحظنا سابقا أن إستثمارات كبيرة وجهت لهذا القطاع لما لها من أهمية في الديناميكية المجالية وتساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية وإستقرار السكان، فهي تضمن تسويق السلع والحصول على الخدمات بطريقة أفضل وولاية البرج من الولايات الرائدة في المجال الصناعي فكان لزاما تطوير شبكة المواصلات لضمان تسويق المنتوجات وتسهيل حركة التقلات

هـ تطور نسبة الربط بالماء الصالح للشرب، الصرف الصحي،الغاز، الكهرباء

جدول رقم (130) " تطور نسبة الربط بالماء الصالح للشرب،الصرف الصحي،الغاز، الكهرباء لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج "

المناطق	نسبة الربط بالماء		نسبة الربط بالصرف الصحي		نسبة الربط بالغاز الطبيعي		نسبة الربط بالكهرباء	
	2014	2004	2014	2004	2014	2004	2014	2004
الجبليّة الشماليّة	80.27	59.56	73.13	65.81	53.04	10.08	97.69	98.59
السهليّة الوسطى	89.71	80.70	89.45	81.04	76.13	45.91	97.66	98.94
الجبليّة الجنوبيّة	91.84	71.87	83.18	61.75	55.83	07.62	97.75	98.18

المصدر: مديرية سونغاز لولاية البرج 2014م

-الربط بالماء:

شهدت جميع المناطق الطبيعية زيادة في نسبة الربط بالماء بحيث انتقلت نسبة الربط بالماء من 59.56% إلى 80.27% في الجهة الشمالية، و من 80.70% في المنطقة السهلية إلى 89.71%، و من 71.87% في المنطقة الجبلية الجنوبية إلى 91.84%، وهذه الزيادة في نسبة التغطية تعكس إهتمام السلطات المحلية في توفير الماء الصالح للشرب على مستوى جميع المناطق نظرا للدور الحيوي الذي يتمتع به عنصر الماء في الحياة اليومية للإنسان أو بالنسبة للفلاحة وتربية المواشي

-الربط بالصرف الصحي:

من خلال معطيات الجدول السابق فإن نسبة التغطية بالصرف الصحي شهدت زيادة على مستوى جميع المناطق الطبيعية، ففي المنطقة الجبلية الشمالية زادت التغطية من 65.81% إلى 73.13%، وفي المنطقة السهلية زادت نسبة التغطية حيث أصبحت 89.45% بعدما كانت 81.04%، كذلك بالنسبة للمنطقة الجبلية الجنوبية قدرت التغطية بـ 61.75% سنة 2004، لتصل إلى 83.18%،

-الربط بالغاز الطبيعي:

لا يقل الغاز الطبيعي أهمية من الكهرباء لما له كذلك من أهمية في حياة السكان وفي أعمالهم اليومية ويعتبر عنصر مهم في إستقرار السكان، وبالنسبة لولاية البرج نلاحظ ان المنطقة الجبلية الشمالية انتقل معدل التغطية من 10.8% إلى 53.04% وهو تقدم معتبر بالنظر لصعوبة لإيصال الغاز لهذه المناطق وللأزمة الأمنية سابقا، وبالنسبة للمنطقة السهلية فقد سجلت نسبة تغطية 76.13% في سنة 2014م،

وهي نسبة معتبرة، نظرا لتقدم الأشغال في هذه المنطقة والديناميكية الصناعية التي تعرفها المنطقة والتي تستوجب توفر عنصر مثل الغاز، وفي المنطقة الجبلية الشمالية نلاحظ تسجيل نسبة 55.83% كتغطية بهذا العنصر للمنطقة بما كانت التغطية 7.62% وهو تقدم ملحوظ كذلك لأن المناطق الجبلية يصعب إيصال الغاز إليها بحكم الطبيعة التضاريسية التي تضاعف من تكاليف التغطية بالغز

-التغطية بالكهرباء:

إن الكهرباء عنصر اساسي في جميع الأعمال ويدخل في جميع الأنشطة فمن خلال الجدول نلاحظ تقارب في نسبة التغطية بين المناطق الطبيعية الثلاث وبمعدل يقترب من 100%، وهذا ناتج عن المجهودات التي تقوم بها الدولة في حق المواطن الحصول على الطهرباء والغاز والماء

III-8-5- دور الاستثمار الصناعي الخاص في التنمية المحلية:

أ- المساهمة في الإنتاج المحلي:

جدول رقم (131) " توزيع أنواع المنتجات وكميتها لمؤسسة كوندور"

المنتوج	اسم المنتج	عدد الوحدات في السنة (الإنتاج)
01	تلفاز	25.000
02	ثلاجة	20.000
03	مكيف هوائي	40.000
04	مدفأة	15.000
05	سخان مائي	10.000
06	جهاز إعلام ألي	18.000
07	غسالة كهربائية	20.000
08	هاتف	10.000

المصدر: دراسة ميدانية 2014م

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ تنوع في منتجات مؤسسة كوندور، ففي المرتبة الأولى من حيث الانتاج نجد المكيف الهوائي ب 40.000 وحدة في السنة، ثم جهاز التلفاز ب 25.000 وحدة، وفي المرتبة الثالثة الغسالة الكهربائية والثلاجة ب 20.000 لكل منتج، وفي المرتبة الرابعة جهاز

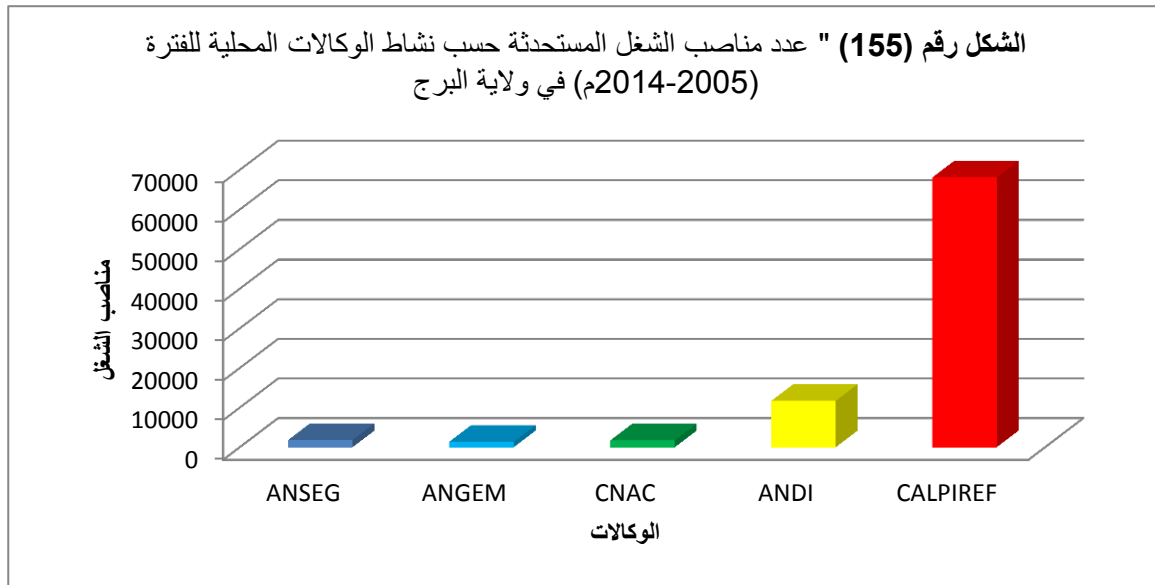
الاعلام الالي بـ 18.000 وحدة، وفي المرتبة الخامسة نجد المدفأة بـ 15.000 وحدة، وفي المراتب الاخيرة من حيث الانتاج نجد كل من السخان المائي والهاتف النقال بـ 10.000 وحدة

ب- المساهمة في تنوع الانتاج:

حسب معطيات الجدول رقم (50) ، نلاحظ تنوع في المنتجات الصناعية حيث توجد أكثر من 10 انواع من الصناعات منها (الصناعة الالكترونية، الكهرومنزلية، مواد البناء، النسيج، الورق، البلاستيك، الصناعة الغذائية، الحليب ومشتقاته، الخشب، المشروبات الغازية، السميد ومشتقاته، العجائن، .. الخ)، من حيث العدد لدينا 162 مشروع خاص بمواد البناء، لكن من حيث الأهمية نجد منطقة البرج تطورت كثيرا في ميدان الصناعات الالكترونية، والكهرومنزلية بوجود أزيد من 40 مؤسسة في مجال الولاية، وتتمتع بمجال نفوذ حتى خارج الجزائر

ج- دور القطاع الخاص في عملية التشغيل:

ساهمت كل الوكالات المستحدثة على مستوى ولاية البرج في إحداث مناصب شغل وتاهيل الاستثمار المحلي ودعم الشباب وفي هيدان الشغل نلاحظ حسب معطيات الجدول رقم (132) والشكل رقم (155) ، ساهمت مؤسسة لانساج بـ 609 مشروع، وشغلت 1827 فرد، ومؤسسة أونجام بـ 18 مشروع وشغلت 1382 فرد، ومؤسسة كناك ساهمت بـ 877 مشروع مشغلنا بذلك 1761 شخص، بينما ساهمت لاندي بـ 923 مشروع، إستحدثت بها 11713 منصب شغل وفي الأخير مؤسسة كالبيريف وزعت 771 مشروع مستحدثة 68777 منصب عمل، وقد قدر عدد مناصب الشغل المستحدثة على مستوى الولاية عن طريق هذه الوكالات بـ 84777 منصب شغل، لأن معظم مشاريع هذه الوكالة موجهة نحو القطاع الصناعي الذي يتطلب يد عاملة كثيرة لذا نجد أن مناصب الشغل المستحدثة معتبرة مقارنة بنشاط الوكالات الأخرى



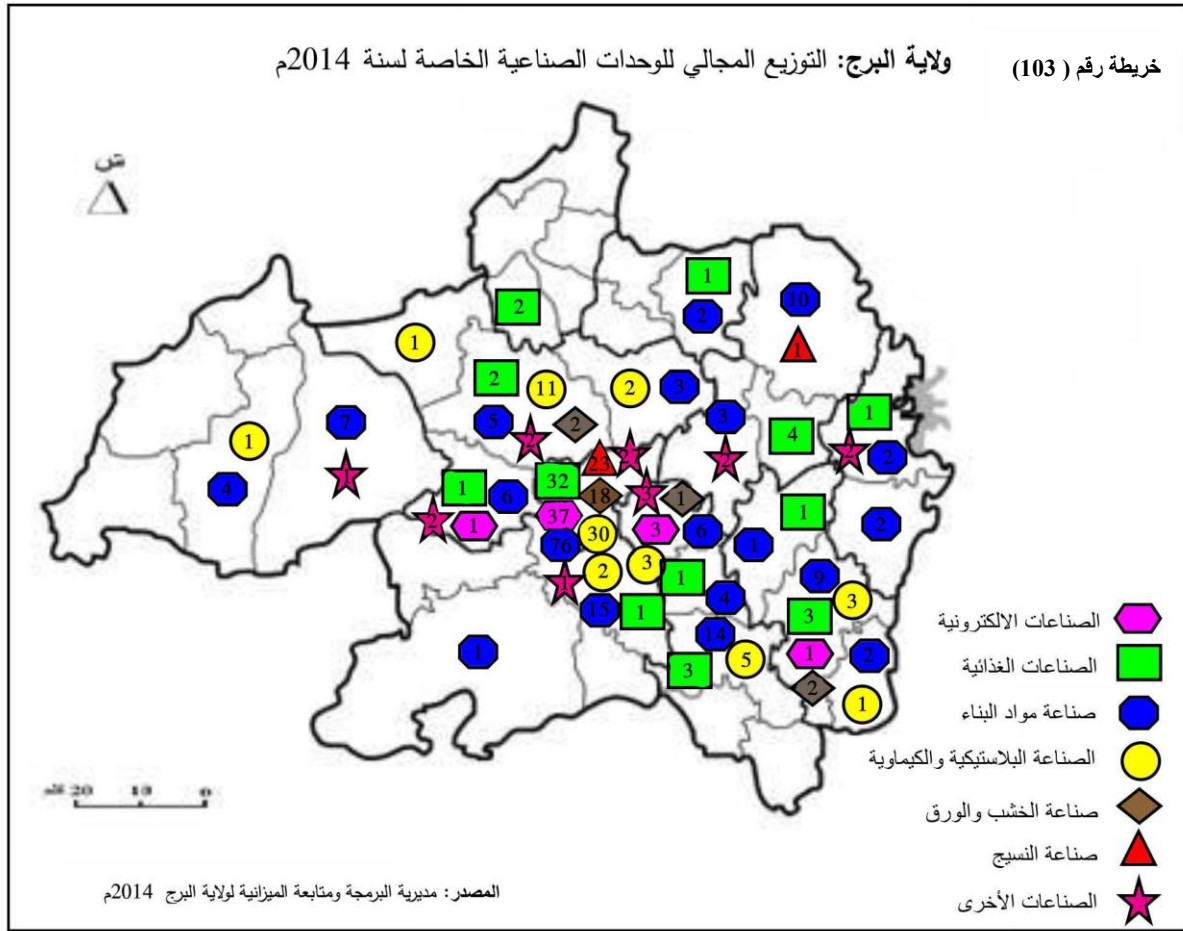
خ- دور القطاع الخاص في انتشار النسيج الصناعي:

من معطيات الخريطة رقم (103) نلاحظ إنتشار واسع للوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص، هذا الانتشار شمل جميع المناطق الجغرافية، رغم التباين الموجود في توزيع الوحدات الصناعية الخاصة، حيث نلاحظ تركز أغلب الوحدات الصناعية في المنطقة السهلية خاصة بلدية البرج، الحمادية، اليشير، العناصر، بلمور، ثم تتناقص كثافة الوحدات الصناعية باتجاه البلديات الشمالية والجنوبية حتى يندم وجود الوحدات الصناعية في بعض البلديات ، وهذا الانتشار للوحدات الصناعية صاحبه تنوع في أنواع الصناعات، فالمنطقة السهلية استوعبت جميع أنواع الصناعات مع التخصص في الصناعات الالكترونية نظرا لتوفر بعض العوامل التي ساهمت في ترقية النشاط الصناعي في المنطقة منها توفر شبكة طرق، توفر المواد الأولية، وجود ظهير تجاري يضمن تسويق المنتج، تدعيم الدولة للخوائص، بينما المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية تخصصت في صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية، وهذه المنتجات موجه خصيصا للاستهلاك المحلي ، نظرا لصعوبة تسويق المنتجات ومن هذا المنطلق فإن القطاع الخاص ساهم في إنتشار النسيج الصناعي على مستوى ولاية البرج ،

جدول رقم (132) "توزيع عدد المشاريع ومناصب الشغل على القطاعات الاقتصادية حسب نشاط الوكالات الاستثمارية لولاية البرج 2005-2014م"

المجموع		أخرى		نقل		صناعة تقليدية		خدمات		الأشغال العمومية		الصناعة		الزراعة		
مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	
1827	609	618	206	--	--	--	--	606	202	132	44	153	51	308	106	ansej
1382	18	--	--	--	--	762	05	01	08	153	01	464	03	02	01	angem
1761	877	--	--	--	--	337	135	287	287	405	162	345	138	387	155	cnac
11713	923	366	17	816	334	--	--	1231	86	3083	204	5905	245	312	37	andi
68094	771	--	73	--	--	--	--	--	156	--	04	--	527	--	11	calpiref
84777	3198	984	296	816	334	1099	140	2125	739	3773	415	6867	965	1009	310	المجموع

المصدر: الوكالات المحلية لترقية الاستثمار لولاية البرج 2014م



هـ - دور القطاع الخاص في إحداث التوازن المجالي:

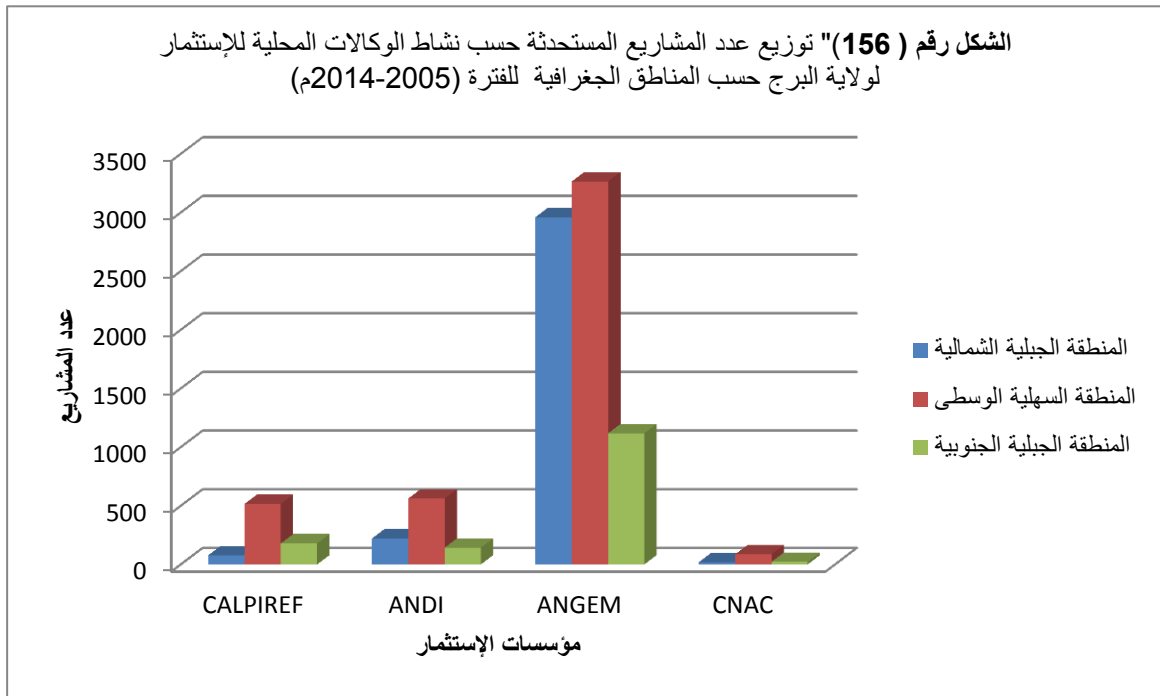
جدول رقم (133) " توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط الوكالات المحلية لولاية البرج 2014م "

المجموع	المنطقة الجبلية الجنوبية	المنطقة السهلية الوسطى	المنطقة الجبلية الشمالية	
771	179	516	76	Calpiref
923	142	561	220	Andi
7341	1117	3264	2960	Angem
203	32	134	37	cnac
9238	1470	4475	3293	المجموع

المصدر: الوكالات المحلية لترقية الإستثمار ولاية البرج 2014م

من خلال توزيع عدد المشاريع نلاحظ أن جميع المناطق الجغرافية المكونة لولاية البرج قد استفادت من مشاريع إستثمارية، فالقطاع الخاص يتميز بإنتشار واسع عبر كل بلديات الولاية مما ساهم في التوازن المجالي، رغم اختلاف عدد المشاريع الممنوحة للمناطق الجغرافية المكونة للولاية فقد استفادت المناطق الجبلية الشمالية من 3293 مشروع بنسبة 35.64% و المنطقة السهلية الوسطى كان لها النصيب الأكبر

من المشاريع الممولة من طرف الوكالات بـ 4475 مشروع بنسبة 48.44% بالنظر للإمكانات التي تملكها المنطقة السهلية من شبكة طرق وخدمات ونقل، وكذلك استفادت المنطقة الجبلية الجنوبية من 1470 مشروع بنسبة 15.91%، ومن هذا المنطلق فإن القطاع الخاص يساهم في التنمية المحلية وخلق توازن مجالي في المنطقة، والملاحظ كذلك من خلال الشكل رقم (152) أن أكبر عدد للمشاريع وزعت من طرف وكالة القرض المصغر لأن هذه الوكالة لديها ثلاث أنواع من التمويل حسب المبلغ المالي وطبيعة المشروع فليها مشاريع بتمويل لا يتعدى (40000دج) وفئة (100000دج) وفئة (1000000دج) فأغلب القروض الموزعة تندرج في الفئة الأولى



III-8-6- دراسة ميدانية لمؤسسة كوندور (condor):

أ- بطاقة فنية عن المؤسسة:

- التسمية: كوندور
- أصل التسمية: طائر يعيش في أمريكا الجنوبية
- رمز المؤسسة:
- سنة التأسيس: 2002م
- مكان المؤسسة: بلدية البرج المنطقة الصناعية
- عدد وحدات المؤسسة: 07
- ملكية المؤسسة: خاصة للأخوة بن حمادي

ب- إنتاج المؤسسة:

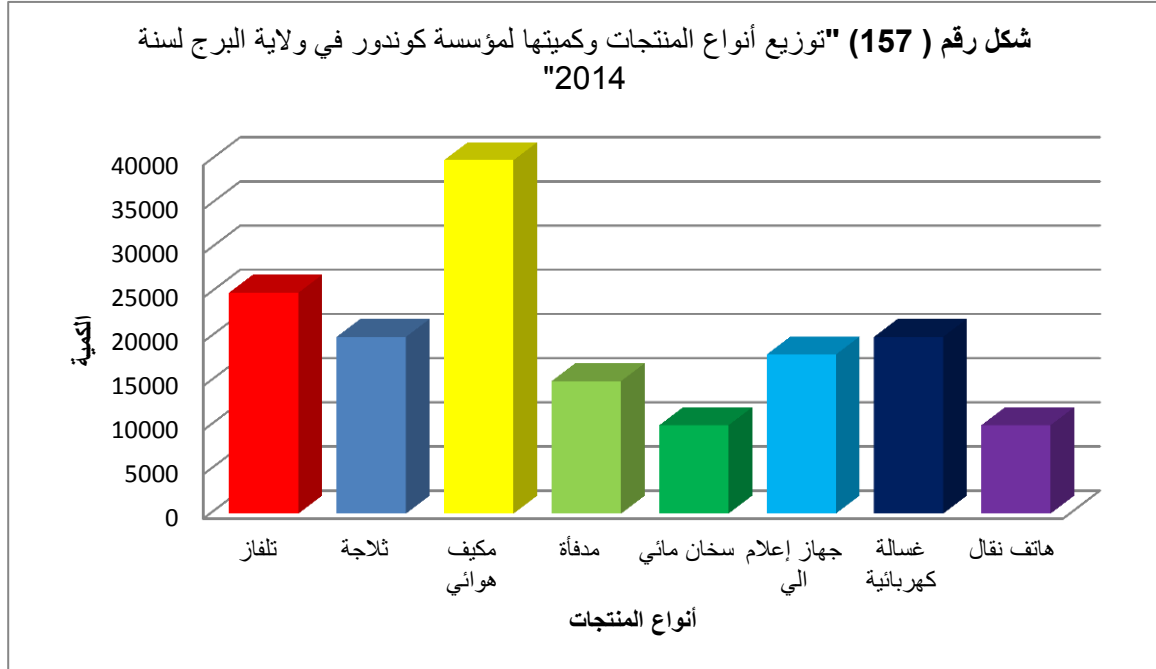
جدول رقم (134) " توزيع أنواع المنتجات وكميتها لمؤسسة كوندور "

المنتج	اسم المنتج	عدد الوحدات في السنة (الإنتاج)
01	تلفاز	25.000
02	ثلاجة	20.000
03	مكيف هوائي	40.000
04	مدفأة	15.000
05	سخان مائي	10.000
06	جهاز إعلام ألي	18.000
07	غسالة كهربائية	20.000
08	هاتف	10.000

المصدر: دراسة ميدانية 2014م

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ تنوع في منتجات مؤسسة كوندور، ففي المرتبة الأولى من حيث الانتاج نجد المكيف الهوائي بـ 40.000 وحدة في السنة، ثم جهاز التلفاز بـ 25.000 وحدة، وفي المرتبة الثالثة الغسالة الكهربائية والثلاجة بـ 20.000 لكل منتج، وفي المرتبة الرابعة جهاز الاعلام

الالي بـ 18.000 وحدة، وفي المرتبة الخامسة نجد المدفأة بـ 15.000 وحدة، وفي المراتب الاخيرة من حيث الانتاج نجد كل من السخان المائي والهاتف النقال بـ 10.000 وحدة



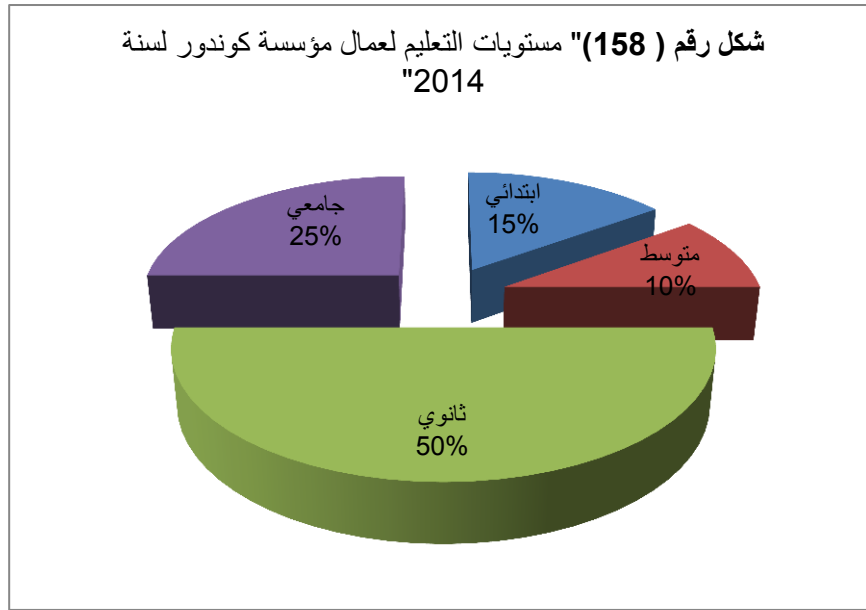
ت- العمال:

- توزيع عدد العمال حسب المستويات:

جدول رقم (135) "مستويات التعليم لعمال مؤسسة كوندور"

طبيعة المهنة في المؤسسة	العدد	
عمال تنفيذ	600	ابتدائي
عمال تنفيذ	400	متوسط
عمال تنفيذ وتحكم	2000	ثانوي
عمال تحكم، إدارة، إطارات سامية	1000	جامعي
-	4000	المجموع

المصدر: دراسة ميدانية 2012م



أغلب عمال مؤسسة كوندور من المستوى الثانوي والجامعي، بحيث نسجل 2000 عامل من المستوى الثانوي، أغلبهم عمال تحكم وتنفيذ، و 1000 عامل من المستوى الجامعي، أغلبهم إطارات سامية من الإداريين ومنهم عمال تحكم، أما العمال الذي يملكون شهادات أدنى فأغلبهم عمال تنفيذ وقدر عددهم بـ 1000 عامل، فعلى الرغم من المؤسسة خاصة إلا أن هيكلها الإداري ومناصب الشغل الموزعة في المؤسسة يخضع للمستوى التعليمي.

- توزيع العمال حسب الأصل الجغرافي :

جدول رقم(136) " الأصل الجغرافي لعمال مؤسسة كوندور "

النسبة %	البلدية	
20	راس الواد	داخل ولاية البرج
20	برج غدير	
15	حمادية	
15	اليشير	
10	مجانة	
النسبة %	الولاية	
15	سطيف	خارج ولاية البرج
10	تيزي وزو	

المصدر: دراسة ميدانية 2014م

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(136) ، أن أغلب العاملين في المؤسسة من داخل ولاية البرج بنسبة 80%، وخاصة بلدية برج غدير ووراس الواد، بالإضافة إلى بلديات أخرى مثل الحمادية واليشير بـ 15% لكل منهما وفي المرتبة الأخيرة نجد بلدية مجانية 10%، أما العمال من خارج الولاية فنلاحظ أغلبهم من ولاية سطيف المجاورة إداريا لولاية سطيف ثم ولاية تيزي وزو التي تقع شمال الولاية

ج- تسويق المنتج:

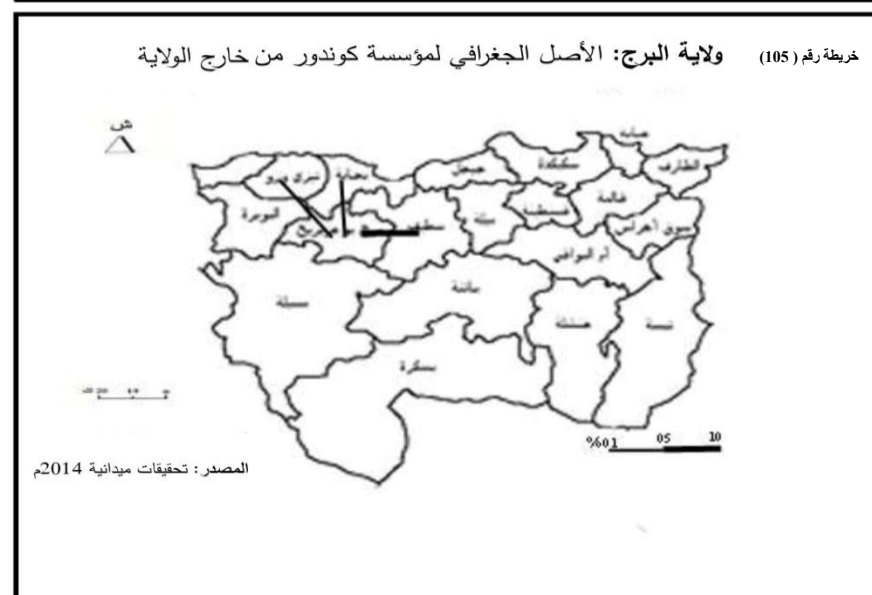
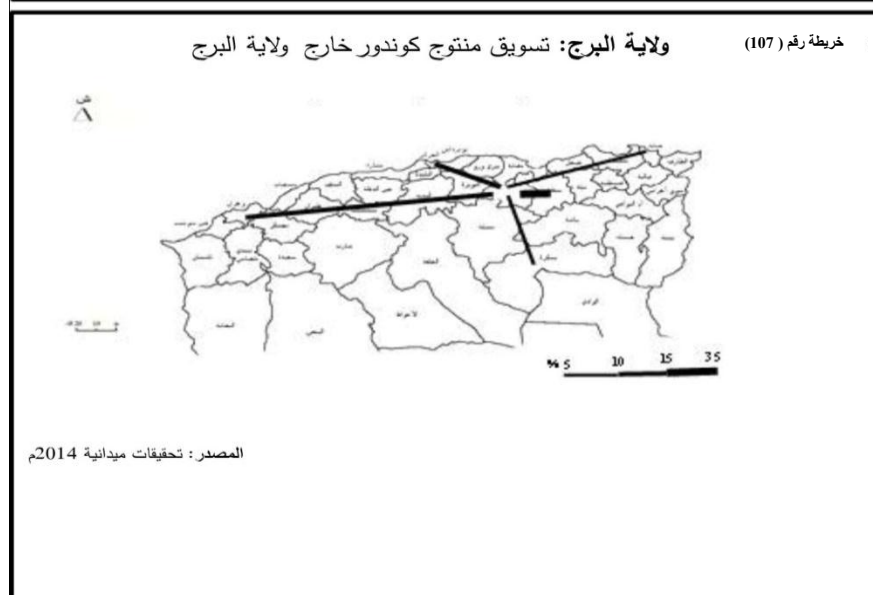
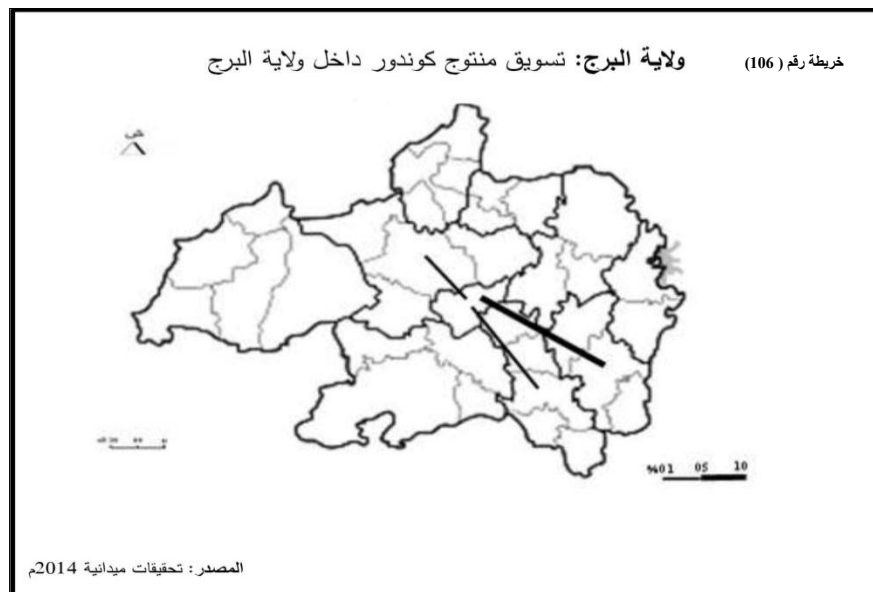
" تسويق منتجات مؤسسة كوندور "

جدول رقم(137)

النسبة %	الولاية	
10	البرج	داخل الولاية
05	راس الواد	
05	برج غدير	
النسبة %	الولاية	خارج الولاية
35	سطيف	
15	الجزائر العاصمة	
15	وهران	
10	عنابة	
05	بسكرة	

المصدر: دراسة ميدانية 2014م

أغلب منتج مؤسسة كوندور يسوق خارج ولاية البرج بنسبة 82%، حيث نجد 35% من المنتج يسوق بإتجاه ولاية سطيف خاصة بلدية العلمون ثم الجزائر العاصمة ووهران بـ 15%، وعنابة 10% ثم بسكرة بـ 05%، أما داخل ولاية البرج نجد 10% من المنتج يسوق في بلدية البرج و 10% يسوق إلى كل من بلدية راس الواد وبرج غدير، وانطلاقا من هذه المعطيات نجد أن منتج مؤسسة كوندور يوزع تقريبا على كامل التراب الوطني.



III-8-7- مستويات التنمية لسنة 2014م:

بعد إستخراج مستويات التنمية لجميع البلديات وتصنيفها في جدول سنحاول في آخر الفصل إنجاز

مصفوفة مماثلة وبنفس المؤشرات لسنة 2014 للوقوف على أثر الإستثمار العمومي والخاص على مجال

الدراسة بمقارنة تصنيف البلديات على المستويات الستة

جدول رقم (138) " مستويات التنمية لبلديات ولاية البرج لسنة 2014م "

النطاق الجغرافي	البلدية	مستويات التنمية
السهول العليا (01) - المنطقة الجبلية الجنوبية (01) - المنطقة الجبلية الشمالية (01)	البرج - رأس الواد - مجانة	المستوى الأول
السهول العليا (03) - المنطقة الجبلية الشمالية (04) المنطقة الجبلية الجنوبية (01)	الحمادية - المنصورة - برج غدير - المهير - برج زمورة - اليشير - عين تاقروت - خليل	المستوى الثاني
السهول العليا (04) - المنطقة الجبلية الشمالية (01) المنطقة الجبلية الجنوبية (01)	سيدي مبارك - العش - بير قاصد علي - تكستير - بن داود بلمور -	المستوى الثالث
السهول العليا (02) - المنطقة الجبلية الجنوبية (02) - المنطقة الجبلية الشمالية (02)	حسناوة - العناصر - ثنية النصر - أولاد براهيم - عين تاسرة - جعافرة - قصور	المستوى الرابع
المنطقة الجبلية الجنوبية (03) - المنطقة الجبلية الشمالية (04)	غيلاسة - أولاد دحمان - تاغلايت - تاسمرت - قلة - المين - رابطة	المستوى الخامس
المنطقة الجبلية الشمالية (03)	أولاد سيدي إبراهيم - تافرق - حرارة	المستوى السادس

المصدر: من إنجاز الباحث

من خلال مقارنة مستويات التنمية لسنة 2004 و سنة 2014م يمكن الوقوف على النتائج التالية:

الفئة الأولى: تضم البلديات التي حافظت على نفس مستوى التنمية لسنة 2004 و قدرت بـ 18 بلدية 06

بلديات سهلية و 03 بلديات جبلية جنوبية و 09 بلديات جبلية شمالية

مستويات التنمية	البلدية	النطاق الجغرافي
المستوى الأول	البرج- راس الواد - مجانة	السهول العليا (01)- المنطقة الجبلية الجنوبية(01) - المنطقة الجبلية الشمالية (01)
المستوى الثاني	المهير- برج زمورة- اليشير- خليل	السهول العليا(01) - المنطقة الجبلية الشمالية(03)
المستوى الثالث	سيدي مبارك- بير قاصد علي - بلمور	السهول العليا(03)
المستوى الرابع	عين تاسرة- قصور	السهول العليا(01) - المنطقة الجبلية الجنوبية(01)
المستوى الخامس	غيلاسة- أولاد دحمان- تسامرت- الماين	- المنطقة الجبلية الجنوبية(02) - المنطقة الجبلية الشمالية (03)
المستوى السادس	أولاد سيدي إبراهيم- حرازة	المنطقة الجبلية الشمالية (02)

الفئة الثانية: وتضم البلديات التي حسنت في مستويات تنميتها وتضم هذه الفئة 09 بلديات منها 03

بلديات سهلية و 04 بلديات جبلية جنوبية و 02 بلديات جبلية شمالية

مستويات التنمية	البلدية	النطاق الجغرافي
المستوى الأول	-	-
المستوى الثاني	الحمامية- عين تاقروت	السهول العليا(02)
المستوى الثالث	تكستير- بن داود- العش	السهول العليا(01) - المنطقة الجبلية الشمالية(01)
المستوى الرابع	أولاد براهيم -	المنطقة الجبلية الجنوبية(01)
المستوى الخامس	رابطة، تاغلايت - قلة	- المنطقة الجبلية الجنوبية(02) - المنطقة الجبلية الشمالية (01)
المستوى السادس	-	-

الفئة الثالثة: وتضم البلديات التي تراجعت في مستويات تنميتها وتضم هذه الفئة 07 بلديات منها بلدية

سهلية و بلدية جبلية جنوبية و 05 بلديات جبلية شمالية

مستويات التنمية	البلدية	النطاق الجغرافي
المستوى الأول	-	-
المستوى الثاني	برج غدير - المنصورة	السهول العليا(02)
المستوى الثالث	-	السهول العليا(01) - المنطقة الجبلية الشمالية(01)
المستوى الرابع	حسناوة - ثنية النصر - جعافرة - العناصر	المنطقة الجبلية الجنوبية(01)
المستوى الخامس	-	-
المستوى السادس	تأفرق	المنطقة الجبلية الشمالية(01)

وانطلاقا من المعطيات السابقة نستنتج أن 55.88% من البلديات حافظت على نفس مستوى التنمية لسنة 2004م، واغلب هذه البلديات قديمة النشأة خاصة بلديات المستوى الأول والثاني والثالث (البرج، راس الواد، مجانة، برج زمورة، سيدي مبارك، المهير) أو بلديات سهلية استفادت من عدة مشاريع تنموية مثل بلدية (بلمور، اليشير، بير قاصد علي)، أما بلديات المستوى الرابع والخامس والسادس أغلبها بلديات جبلية سواء كانت شمالية أو جنوبية مثل (بلدية غيلاسة، أولاد دحمان، تسامرت، رابطة، الماين، أولاد سيدي إبراهيم، حرازة) لم تحظى بتنمية كافية لذا حافظت على ترتيب متأخر في مستويات التنمية

ومن جهة أخرى فإن 23.52% من البلديات حسنت من مستوى تنميتها، منها 3 بلديات سهلية وهي بلدية (الحمادية، عين تاقروت، تكستير) و 02 بلديات جبلية شمالية وهي بلدية (بن داود، قلة)، و 04 بلديات جبلية جنوبية (العش، أولاد براهيم، رابطة، تاغلايت) كذلك نجد أن 20.58% من البلديات تراجع مستوى تنميتها واغلب بلديات هذه الفئة من المنطقة الجبلية الشمالية، بينما بلدية برج غدير وبلدية المنصورة تراجعت بمستوى واحد حيث انتقلت من المستوى الأول إلى الثاني وهذا لا يعتبر تراجع كبيرا نظرا لتقارب المستوى الأول والثاني من حيث التنمية

وعليه فإن الإستثمار العمومي و الخاص ساهم في التقليل من الفوارق المجالية بين البلديات في ولاية البرج وأغلب هذه البلديات من المنطقة الجبلية الشمالية أو الجنوبية والتي تمثل 23.52% تقريبا ثلث البلديات

خلاصة الفصل الثاني

ساهم الاستثمار العمومي في التنمية المحلية في ولاية البرج من خلال:

الزيادة في الانتاج المحلي الفلاحي عن طريق تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومخطط التجديد الريفي من حيث توسيع المساحة الزراعية، زيادة حجم الإنتاج الفلاحي النباتي، تنويع الإنتاج الفلاحي النباتي (الحبوب، البقول الجافة والخضروات، الأشجار المثمرة)، زيادة حجم الإنتاج الحيواني، تنويع الإنتاج الحيواني (اللحوم الحمراء والبيضاء، العسل، الحليب، البيض)

المساهمة في الإنتاج الصناعي المحلي من خلال نشاط 05 مؤسسات صناعية، تنويع الإنتاج الصناعي المحلي (السميد، الملابس، التبغ، الأنايب، الطاقة)

المساهمة في التشغيل (2333 منصب شغل في قطاع الفلاحة، 1028 في القطاع الصناعي)

المساهمة في تنمية الخدمات عن طريق، الزيادة في عدد المؤسسات التربوية وتحسين مستوى التأطير وإنخفاض معدل إشغال القسم، زيادة عدد الهياكل الصحية وتحسين مستوى التغطية الصحية، الزيادة في طول شبكة الطرق، تحسين مستوى التغطية بقاعات الشباب، وملاعب كرة القدم، تحسين مستوى التغطية بالخدمات البريدية، إرتفاع نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، تحسين مستوى التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي

ومن جهة أخرى ساهم الاستثمار الخاص في التنمية المحلية في ولاية البرج من خلال:

المساهمة في التشغيل (84777 منصب عمل)، تنويع الإنتاج المحلي، زيادة الانتاج المحلي، المساهمة في إنتشار النسيج الصناعي، المساهمة في إحداث توازن مجالي

الفصل الثالث: الفوارق المجالية في ولاية البرج وخيارات التنمية المحلية والارتقاء

من خلال دراسة ولاية البرج من الناحية الطبيعية والبشرية والاقتصادية بالإضافة إلى تحليل برامج التنمية المحلية فإن ولاية البرج تعاني جملة من الفوارق المجالية على جميع المستويات مما أثرت على مستوى التنمية المحلية في المناطق الطبيعية (السهلية الوسطى، الجبلية الشمالية، الجبلية الجنوبية)، هذه الفوارق الناتجة عن سياسة التنمية المحلية المتبعة من طرف الدولة والتي أغفلت خصوصيات كل منطقة فسنحاول في هذا الفصل الوقوف على أهم الفوارق المجالية في الولاية الطبيعية والبشرية والاقتصادية وأهم تحديات التنمية المحلية لولاية البرج

III-9-1- أسباب الفوارق المجالية في ولاية البرج:

III-9-1-1- الفوارق الطبيعية:

أ- تباين في توزيع الأقاليم الطبيعية:

تتكون ولاية البرج من إقليمين طبيعيين هما السهول العليا التي تتوسط الولاية وتشكل رواقا من الشرق إلى الغرب تتربع على مساحة 120.108 هـ بنسبة 30.50% من إجمالي مساحة الولاية، والإقليم الثاني و هو الإقليم الجبلي الغالب في الولاية الذي يتربع على مساحة 273440 هـ بنسبة 69.50%، من إجمالي الولاية، تتوزع في الشمال (جبال البيبان والجبال السطائيفية)، وفي الجنوب جبال الحضنة

ب- تباين في توزيع كميات التساقط (الأمطار):

يغلب على منطقة الدراسة المناخ الشبه الجاف، حيث تتراوح كمية التساقط بين 400 ملم و 1000 ملم، في المنطقة الجبلية الشمالية، مقارنة بالمنطقة السهلية التي لا تتلقى أكثر من 400 ملم، كما نلاحظ كذلك تباين بين كتلة الحضنة الغربية وباقي المناطق الجبلية حيث نسجل بها كميات أقل من 200 ملم، كونها تقع ضمن إقليم السهوب.

ت- تباين توزيع كميات المياه:

تقدر كمية المياه الجوفية المخزنة حوالي 300 هكتومتر مكعب، تستغل منها 7.2 هكتومتر مكعب سنويا في المنطقة الجبلية الشمالية، بينما ميدان السهول يستغل 18.1 هكتومتر مكعب، وحوالي 34.1 هكتومتر

مكعب تستغل في المنطقة الجبلية الجنوبية التي تضم جبال الحضنة، بينما قدرت كمية العجز من المياه الصالحة للشرب في المنطقة السهلية ما بين (4355.97 - 117.64 متر مكعب/ اليوم)، وفي المنطقة الجبلية الشمالية قدر العجز ما بين (5236.9 - 9.28 متر مكعب/ اليوم)، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية قدر العجز ما بين (1642.04 - 42.62 متر مكعب/ اليوم)

III-9-1-2- الإث التاريخي:

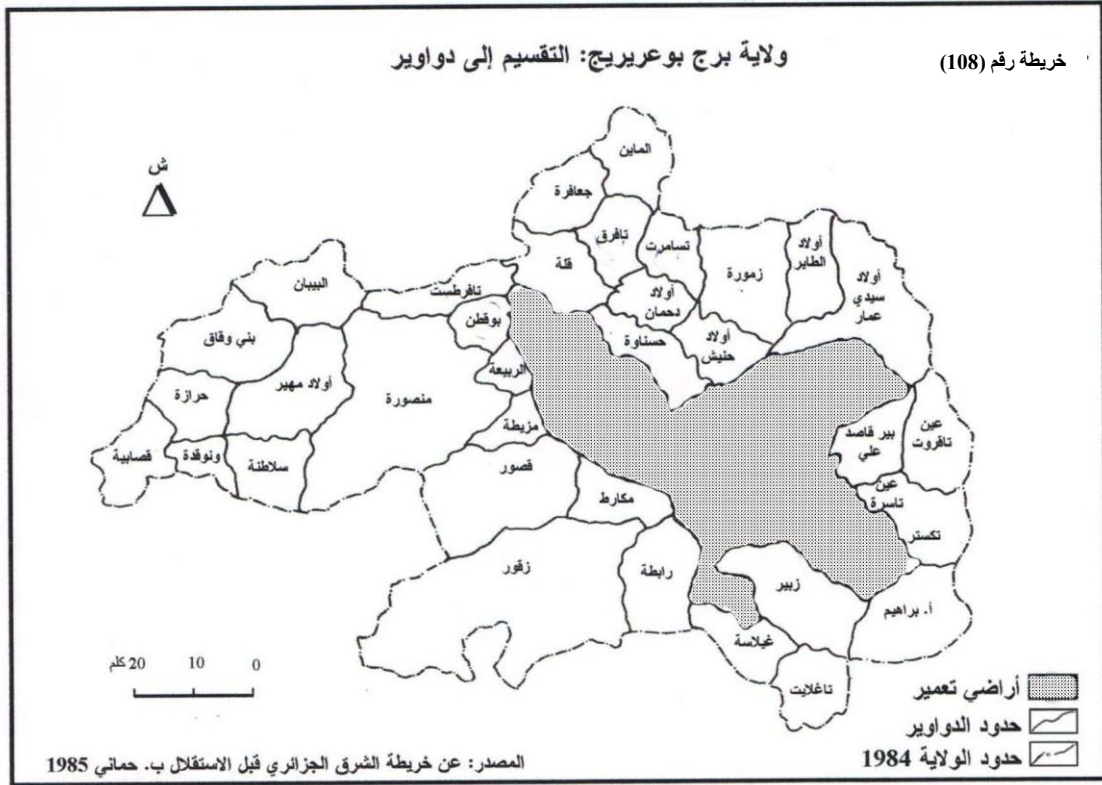
يكمن "تأثير العامل التاريخي في خلق الفوارق في مستويات التنمية بين البلديات من خلال نفوذ الإدارة الفرنسية إلى المجال المحلي الذي أثر في هيكلية المجال وأحدث سلسلة من الإجراءات التي هزت استقرار المجتمع المحلي وتنظيماته، من خلال تقسيم القبائل إلى دواوير، سياسة أثرت على التفاعلات القديمة، والمعهودة بين الأقاليم المحلية والجهوية للمجال، (إن صورة فترة الإحلال تكمن في أن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيماتها، لم تكن نتيجة تطور ذاتي ولا على أساس منطقتها الداخلي، ولكن بتحول سريع فرض من طرف المعمر الذي حمل معه نظاما غريبا، وقد تمثل أثر السياسة الاستعمارية في خلق الفوارق بمنطقة الدراسة عبر سياستين"¹

أ- التقسيمات الإدارية الفرنسية:

من أجل التحكم في الأوضاع الداخلية للجزائر و السيطرة التامة و المطلقة على كامل التراب الوطني فإن فرنسا قامت بعدة تغييرات على المستوى المجالي، الاجتماعي والاقتصادي، فعلى المستوى الاجتماعي تم تكسير البنية الأساسية التي تكون المجتمع وهي القبيلة لأن قوة القبيلة تكمن في الروابط المبنية على التضامن و إنشاء و حدات إدارية وهي الدوار، عن طريق قانون sénatus consulte الذي أسس سنة في 1863/4/22 م، وعلى مستوى ولاية البرج وكما تشير إليه الخريطة رقم (04)، فقد تم إنشاء 34 دوار من أصل 19 قبيلة، فبعض القبائل قسمت إلى عدة دواوير مثل قبيلة بني يدل قسمت إلى أربعة دواوير و بعض القبائل قسمت إلى دوار واحد مثل قبيلة أولاد الطاير، و في هذه المرحلة قسم المجال الوطني إلى نوعين من البلديات، البلديات الأولى ذات التصرف التام تحتل المناطق الغنية و الخصبة خاصة

¹ منصور هجرس: مرجع سابق، ص 444

السهول الساحلية و الداخلية و الأحواض ، ذات كثافة سكانية عالية ،معظمهم معمرين ، تشترك في نفس القوانين مع البلديات الفرنسية و الثانية هي البلديات المختلطة تأسست سنة 1868م تحتوي على كثافة فرنسية ضعيفة ،معظم سكانها من أهالي الجزائريين ،تتميز بمساحات شاسعة ، و حسب التقسيم السابق الذكر تكونت ولاية البرج من بلديتين مختلطتين الأولى بلدية المعاضيد والثانية بلدية البيبان



التقسيم الإداري لسنة 1956:

تم إدخال إصلاحات إدارية و سياسية في هذه المرحلة فاختلفت البلديات المختلطة و البلديات ذات التصرف التام لتعوض ببلديات ذات أحجام سكانية مختلفة و صغيرة مع المحافظة على وحدة الدوار الذي لم يتم تغيير حدوده الإدارية مع بقاء تمركز المعمرين في البلديات ذات التصرف التام التي تمثل المناطق النافعة و بالتالي الرجوع إلى التقسيم الأول الذي أسسه الاستعمار و هو تقسيم القبائل إلى دواوير.

➤ مرسوم أكتوبر 1958:

جاء هذا المرسوم لعدم قدرة السلطة الفرنسية على التحكم في الأمور، فرفعت عدد الولايات إلى 15 ولاية في أكتوبر 1958، بها 76 دائرة و1526 بلدية حيث أنشأت محافظات جديدة وهي سعيدة في الغرب،

البويرة في الوسط وفي الشرق بجاية، وفي الجنوب الواحات والساورة، إن إعادة هيكلة المجال بواسطة هذه التقسيمات الإدارية على مستوى المحافظات قد وسع المشاركة الشعبية في تسيير المصالح المحلية من خلال انتخاب المجالس البلدية من طرف الجزائريين وهذا ما لم يكن متوفرا في التقسيمات السابقة.²

ب- المنفعة الاقتصادية للاستعمار و تكوين الرأسمال الأجنبي:

تتميز الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل الاستقلال " بميزتين أساسيتين وهما سيطرة النشاط الفلاحي، كذلك سيطرة مجموعة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال، ولهذا كانت سياسة الاستعمار الفرنسي الاقتصادية في الجزائر بعد الاحتلال هي تخصيص هذا البلد في الإنتاج الزراعي وخلق قطاع زراعي، يملكه الأجانب الذين استقدموا من فرنسا وبلدان متوسطة أخرى كإسبانيا وإيطاليا، كان يعرف فيما بعد بقطاع المعمرين، ويمكن تصنيف المتحكمين الاجتماعيين الأجانب في الاقتصاد الجزائري في أربع مجموعات، مجموعة الرأسماليين الصناعيين مثل بنك الاتحاد الباريسي، يسيطر على مناجم حديد الونزة بنسبة 78% وشركة فلين هماند والشركة المالية لشمال إفريقيا، مجموعات الرأسماليين العقاريين الذي كانوا يشكلون الشركات التي كانت تسيطر نفوذها على الكثير من المساحات الزراعية والمباني، مجموعة الرأسماليين الذين كانوا يسيطرون على الجهاز المصرفي مثل القرض العقاري للجزائر، مجموع الرأسماليين الذين يمثلهم الكولون بعددهم المحدود 25000 مالك³.

و ترتب عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830-1962) تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري منها:

- "خلق قطاع اقتصادي مزدوج، قطاع عصري أوروبي متطور يستعمل وسائل إنتاج متطورة و يستغل أجود الأراضي، و قطاع ثان تقليدي ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي يستعمل وسائل إنتاج بدائية و يستغل الأراضي غير الخصبة (الهامشية) على سفوح الجبال و الوديان

²غانم عبد الغاني: التنظيم المجالي حاضرا ومستقبلا في ولاية بسكرة، رسالة دكتورا دولة في التهيئة الإقليمية، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 1999م، ص 12-13
³ محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999 م، ص 24-25

- انفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية (التوجه نحو منتجات زراعية صناعية كالحمضيات لتصدير الخمر)،
- في الفترة (1930-1945) التي شهدت تصدع في الاقتصاد العالمي، كانت الصادرات الزراعية تلعب دور المحرك في النمو و تطور الدخل في الجزائر، فكان لتصدير الخمر دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الجزائري
- تحويل الفائض المنتج في الريف الجزائري خارج الجزائر مما أدى إلى تخلف الريف عموما و الزراعة خصوصا
- هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي و وفقا للسوق الأوروبية و لا يتحدد وفقا لاحتياجات الاقتصاد الجزائري، بل كرست السياسة التجارية للمستعمر اعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية و مصدرا للتزود بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية بأسعار منخفضة و اليد العاملة الرخيصة.
- نتج عن ذلك تدهورا للوضع المعيشي للسكان الأصليين بسبب عملية تفكير واسعة للمجتمع الجزائري و خاصة سكان الريف الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين
- مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، منذ اكتشاف البترول في الجزائر سنة 1953 ازداد الاهتمام به من حيث حجم الاستثمارات المنجزة و حجم الإنتاج و كذا حصة المحروقات في الصادرات إلى الخارج.
- النزوح الريفي، المتزايد الذي سببه الاستغلال الاستعماري و جمود التوظيف في الزراعة، عدم انتظامية العمل الموسمي، تجزئة الأراضي و انخفاض مردوديتها، و إجمالا عدم قدرة الإدارة الاستعمارية على حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

- تغيير هيكلية في بنية الاقتصاد الجزائري أدى هذا التشويه في بنية الاقتصاد الجزائري إلى تعميق التبعية و غرس جذور التخلف اقتصاديا، و المجاعة و الفقر و الأمراض اجتماعيا، أي تفكك العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري"⁴

III-9-1-3- الفوارق الناتجة عن السياسة التنموية الجزائرية:

غداة "الاستقلال الوطني دفعت الجزائر باقتصادها من جديد على قاعدة إقليمية موروثه عن العهد السابق وتميزة بمنطق الاقتصاد الاستعماري، لقد أجبرت ضرورة دفع الاقتصاد الوطني سلطات ذلك الوقت إلى مواصلة توجيه أكبر الاستثمارات نحو الجهات الأكثر تجهيزا"⁵

حيث "كانت التنمية في الخمسة عشرة سنة أولى من الاستقلال دون مرجعية محددة في المجال الجغرافي، رغم أن كل عملية تنتهي إليه ومن السهل ملاحظة أن المجالات الفرعية عرفت مستويات تنمية جد متباينة فالاختلافات المجالية الموروثة من العهد الاستعماري قد استمرت في الوجد و في بعض الحالات قد تعمقت جراء سياسة المركزية الإدارية وتركيز الاستثمارات الاقتصادية"⁶ ولمواجهة "مخاطر استفحال الفوارق الموروثة والمتوقعة تم الشروع على سبيل الاستعجال في عمليات إعادة التوازنات المجالية عن طريق بعث برامج مجالية لفائدة أكثر الجهات حرمانا في إطار السياسة المسماة آنذاك بسياسة التوازن الجهوي"⁷

أ- في الستينات والسبعينات: اقتصاد موجه يعتمد على المخططات

هي الفترة الممتدة من 1962م إلى 1980م، و تميزت باقتصاد مخطط مركزيا، و عرفت بعث عدة مخططات يستفاد منها محليا، تنجز و تسير من طرف الجماعات المحلية، فالبرامج الخاصة سنة 1966م، وجهت إلى المناطق التي كانت تعاني من نقص في قوى الإنتاج ، و من معدل بطالة مرتفع ، و من نزوح ريفي ، تتم هذه البرامج في شكل تدخلات نقطية تهدف إلى تصحيح التوازن جراء البرامج الاقتصادية ذات البعد الوطني أما خلال المخطط الرباعي الأول فكان أول محاولة لتوسيع المشاركة في

⁴ مراحل تطور الاقتصاد الجزائري: www.pr.laib-walid.sitew.com/fs/_/c08lh-02.pptx

⁵ الجزائر غدا: مرجع سابق، ص 63

⁶ منصور هجرس : مرجع سابق ص 447

⁷ الجزائر غدا: مرجع سابق ص 64

اتخاذ القرار الإنمائي إلى الولايات محصورة في الولاية باعتبارهم ممثلين للسلطة المركزية على المستوى المحلي، و تم هذا من خلال برامج التجهيز المحلي للبلديات المخطط الرباعي الثاني جاء بما أصبح يعرف بالمخططات البلدية للتنمية، و هي مخططات ، تقترح، تنجز وتسير من طرف البلديات لكن تمول مركزيا و آخر هذه المجموعات من البرامج كان برنامج الصناعات المحلية، الذي يهدف إلى تصحيح الآثار المترتبة محليا عن عملية التصنيع المقررة مركزيا في ظل نموذج الصناعات⁸ وقد كانت "هذه الأعمال بكل تأكيد فعالة أعطت نتائج إيجابية مثل التقليل من الفوارق في ميدان الشغل وبالتالي في المداخل وفي ميدان التربية وتنمية الهياكل الأساسية والتجهيزات والكهرباء وتطوير المدن الصغرى والمتوسطة، غير أن هذه الأعمال كانت محدود في الزمان فلم تكن لها تأثير ملموس على الخريطة الإقليمية"⁹

ب- في الثمانينات: تراجع الاقتصاد الوطني وبداية دخول الأزمة

إنّ المخطط الخماسي الأول "وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد والاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية، لكنها سجلت مع هذا اختلالا في التوازن كان لا بد من تقويمه، وهذا ما أراد المخطط الجديد القيام به، أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الطرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدّل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الشيء الذي أرغم الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصادقيتها الخارجية، لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى وطموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، كذلك انخفاض المداخل من العملة الصعبة ، ومن انخفاض في عملية الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد"¹⁰

⁸ لعياضي عبد السلام: مرجع سابق ص 12

⁹ الجزائر غدا: مرجع سابق، ص 64

¹⁰ دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 356-357

ث- في فترة التسعينات: انحطاط السياسة الوطنية وتعميق الفوارق

تميزت "هذه الفترة بالصراع السياسي والاقتصادي¹¹ وبداية مظاهر العنف الذي انتقل على صراع مسلح وغياب الأمن الاجتماعي، مرحلة تميزت بتخلي الدولة عن الكثير من الأدوار في تنظيم وتدعيم الإقتصاد الوطني باستثناء عنصر الأمن، فانخفضت القدرة الشرائية وارتفعت نسبة البطالة وأخذ الإقتصاد السري أو الغير قانوني حجما كبيرا من السوق، فأخذ البلد اتجاها نحو الانقسام إلى فئتين جزائر الأغنياء وجزائر الفقراء"

ج- سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014م):

"بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية، عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال إستراتيجية النمو المحلية ، إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تدرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004م والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م ، والبرنامج الخماسي 2010-2014م"¹²

III-9-1-4- التقسيمات الإدارية بعد الاستقلال وعلاقتها بالفوارق المجالية:

إن المجال الموروث الذي تركته فرنسا بعد خروجها من الجزائر يشهد العديد من الأزمات خاصة فيما يتعلق بالفوارق المجالية و المحلية و هذا يرجع أساسا إلى الاستغلال اللاعقلاني لإمكانيات الجزائر و التركيز على المنفعة الاقتصادية، هذه السياسة التي تخدم المصالح الفرنسية بحيث يكون اقتصاد الجزائر تابعا و مكملا لاقتصاد فرنسا .

و من أجل القضاء على الفوارق الجهوية و الاستفادة أكثر من الخدمات و توزيع عادل للثروة الوطنية تم الاعتماد على بعض الأدوات من أجل محو الفوارق المجالية ومن بينها التقسيمات الإدارية،" و قد استعملت الهيكلية الإدارية في الجزائر كوسيلة لتهيئة التراب الوطني و تقريب الخدمات الإدارية إلى

¹¹ منصور هجرس: مرجع سابق، ص 449

¹² صالحى نجية و مخناش فتيحة: أثر دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(20012014م)، نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم، المؤتمر الدولي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة2001-2014م، 11-12 مارس 2013م، جامعة سطيف 01، ص01

المواطنين و التحكم أكثر في تسيير و تنمية التراب الوطني و توزيع الاستثمارات بشكل عادل وإيصالها قدر الإمكان إلى المناطق المحرومة و تضيق هوة الفوارق الجهوية بين الأقاليم ، إذ لوحظ كلما كانت التقسيمات الإدارية للتراب الوطني أصغر كلما كان التحكم فيها أكثر في مجال التخطيط و التنمية الاقتصادية و العمرانية بشكل عام¹³

أ- - التقسيم الإداري لسنة 1963:

وفقا للقانون رقم 63-189 المؤرخ في 16/05/1963 تم إنشاء أول تقسيم إداري في عهد الجزائر المستقلة و ذلك بضم البلديات إلى بعضها ، فتقلص عددها من 1525 بلدية سنة 1956 إلى 676 بلدية سنة 1963 و هذا بسبب نقص الإمكانيات المادية و البشرية " إن الشبكة الإدارية التي تم وضعت سنة 1963 قصد التفادي السريع للفراغ الإداري الحقيقي الذي خلفه الاستعمار ، رسمت في غياب إطار إداري بلديات فسيحة (غالبا ما عادت من حيث المساحة عشرات البلديات الفرنسية) جمعت عادة 10.000 أو 15.000 أو 20.000 ألف ساكن ، فكان من العسير الوصول إلى عدة مراكز انطلاقا من الأماكن داخل منطقة البلدية ، كما اختلفت الكامنات الاقتصادية كثيرا من بلدية إلى أخرى حسب المصدر¹⁴ . إلا أن هذا التقسيم لم يخلوا من بعض النقائص مثل، كبر مساحة بعض البلديات، فالساكن مضطرون إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى مقر البلدية، كذلك لم يأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية الموجودة بين سكان البلديات المجاورة لبعضها البعض

ب- التقسيم الإداري لسنة 1974:

شهدت الجزائر في فترة السبعينات ثاني تقسيم إداري فعلى المستوى الوطني انتقل عدد الولايات من 31 ولاية وعدد الدوائر إلى 160 دائرة و عدد البلديات إلى 704 بلدية . لقد زامن هذا التنظيم الجديد للتراب الوطني المشاريع الكبرى التنموية في الجزائر ، وقد هدف هذا التنظيم إلى محو الفوارق المجالية والجهوية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي وإعادة تهيئة النظام الإقليمي والوصول إلى تنمية شاملة وعادلة للتراب الوطني، وقد اكتسى هذا التقسيم أهمية كبيرة يمكن تلخيصها:

¹³ بشير التجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 م، ص22
¹⁴ جيار مورار: المغرب العربي الإنسان والمجال ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م، 149

- " اعتبر هذا التقسيم هاما لأنه حاول جمع مناطق متكاملة داخل وحدة إدارية واحدة، وهي مناطق متطورة ومجهزة منذ الوجود الفرنسي مع مناطق مهمشة بهدف إستفادة الثانية من الأولى
- التقسيم الجديد خلق شروط التغيير وأعطى تنظيما هرميا منتظما ساهم في وضع معالم للهيكلية المجالية في الجزائر
- إعتد التقسيم الإداري في الغالب على معايير إقليمية حيث تشكل لدينا ثلاث أنواع من الأقاليم يمكن حصرها في، أقاليم جغرافية مثل ولاية تيزي وزو ذات حدود طبيعية واضحة، أقاليم مستقطبة، مثل ولاية قسنطينة، عنابة تتماشى حدودها مع مجال نفوذ مقراتها تقريبا، أقاليم اقتصادية، مثل ولاية ورقلة ولاية صناعية، وبالمقابل استحدثت ولايات لم تخضع لهذه المعايير، وإنما تم اختيارها إراديا
- إلا أن هذا التقسيم كغيره من التقسيمات لا يخلو من بعض النقائص حيث نتج عنه، أن بعض الولايات كانت مقسمة بين قطبين مثل ولاية قالمة، بعض الولايات ذات مساحات واسعة جدا خاصة في السهوب والصحراء والبعض ذات أحجام سكانية كبيرة، بعض الولايات تحمل تناقضات محلية، حيث هناك بلديات تدير ظهرها إلى ولايتها وتتجه نحو أخرى وعليه يمكن القول أنه رغم أن هذا التنظيم قدم إيجابيات عديدة في تنظيم المجال وتسييره إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة والهادفة إلى محو الفوارق الجهوية وتمثين الثروات الوطنية من خلال التحكم الرشيد في المجال ومن أجل هذا ظهر تنظيم اخر بعد عشرية من الزمن¹⁵

ح- التقسيم الإداري لسنة 1984:

ثالث تقييم إداري بعد الاستقلال سنة 1984 وفقا للقانون 09-84 تم إضافة ولايات جديدة و بهذا إعادة تنظيم المجال الجزائري، الذي شهد في هذه الفترة زيادة سكانية معتبرة ، تسارع ظاهرة العمران و بروز مناطق اقتصادية جديدة أدى هذا إلى ترقية بعض الدوائر إلى ولايات وبعض الناطق الريفية إلى بلديات ويطمح التقسيم الإداري لسنة 1984 لتحقيق الأهداف التالية:

¹⁵ لعشبي الطاهر وعلقمة جمال: التنظيم القطري وأثره على البنية المجالية في الجزائر، مجلة بريد المعرفة، جامعة محمد خيضر، عدد 10، 2010م، ص 109

- "تشخيص مؤهلات المناطق المحلية، لمعرفة مدى مساهمة الوحدات الإدارية السابقة في مجال التنمية الاقتصادية

- دراسة معمقة لوضعية البلديات المقترحة لتحديد إمكانية ترقيتها وفق ظروف حسنة

- إعادة تهيئة الحدود الإقليمية الحالية لبعض الولايات

- التركيز على أهمية المصالح المشتركة بين السكان

- إعطاء الأهمية الكبرى لتركز العنصر البشري ومدى ترابط العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيما بين السكان.

ومن نتائج التقسيم الإداري لسنة 1984 نذكر ما يلي:

- تقسيم الولايات الكبيرة الحجم كبسكرة وبشار وسعيدة

- إنشاء بعض الولايات الجديدة في المناطق التلية الداخلية مثل ميله، سوق أهراس لفك العزلة وتنميتها

- مراقبة المناطق الحدودية وتحسينها إثر إنشاء ولايات الطارف والنعامة وتندوف¹⁶

غير أن التقسيم الإداري الجديد أفرز عددا من السلبيات نذكر منها:

- "ازدياد في عدد البلديات القروية عديمة الدخل لا تتركز على أي حياة اقتصادية أو مالية (تثني البلديات العاجزة ريفية)

- ظهور أكثر من 600 بلدية اصطناعية تحتاج إلى توظيف جديد

- لم يصاحب هذا الإجراء وسائل لترقية الاستثمار في هذه البلديات وبالتالي خلق العمالة.

- زيادة عدد الموظفين الذي استلزم مضاعفة ميزانيات التسيير دون أي مورد مالي لتغطية ذلك.

- الانخفاض الحاد لأسعار البترول الذي شاهده سنة 1986 والذي أدى إلى انخفاض عائدات

الجبابة البترولية إلى % 54.18 انعكس، سلبا على المساعدات المخصصة من طرف الدولة

للجماعات المحلية.

¹⁶ غانم عبد الغاني: مرجع سابق ص14

- تشتتت الحصيلة الجبائية، حيث أن الحصيلة التي كانت توزع على 704 بلدية و 31 ولاية أصبحت تتشارك فيها 1541 بلدية و 48 ولاية¹⁷.

"فهذه الإجراءات الجديدة أدت إلى بداية ظهور عدد من البلديات العاجزة ابتداء من سنة 1987 ، 1986 و 1988 بـ 52 و 63 و 96 بلدية على التوالي، وهكذا بدأ العجز ينمو عاما بعد عام وأعباء الصندوق المشترك للجماعات المحلية، تتزايد لمواجهة هذا العجز ولكن دون جدوى بحيث بدأ يتضاعف ابتداء من سنة 1990 بـ 164 إلى 1248 بلدية سنة 1998 ليستقر في حدود 1.100 أي ¼ بلديات الوطن، من خلاله يظهر جليا أن عدد البلديات العاجزة تضاعفت بحوالي، 07مرات من سنة 1990 إلى 2005 بينما في نفس الفترة تضاعف مبلغ العجز إلى قرابة 45 مرة، كما أن الولايات لم تسلم أيضا من هذا العجز وإن كان بنسب أقل يعتبر العجز المالي لميزانيات الولايات حادث استثنائي قليلا ما يحدث فأكثر عدد مسجل كان سنتي 1997 و 1998 بسبع حالات لينتقل إلى حالة واحدة لسنوات 2003 ، 2002 و 2005 ، ما كان ليحدث تزايد عدد البلديات العاجزة بهذه الكثافة لولا التقسيم الإداري الجديد الذي أحدث بلديات جديدة عاجزة بالنشأة بلديات لا تستند إلى مورد مالي أو نشاط اقتصادي، بحيث كان القصد توسيع أجهزة الدولة لتشمل كل التراب الوطني، وتقريب الإدارة والخدمة العمومية من المواطن، حتى وإن وجد في مناطق معزولة من الوطن ؛ هذه الانشغالات بقدر ما كانت ذات أهداف نبيلة تغلب فكرة خدمة المواطن بقدر ما كانت مثالية تخدم أهداف إيديولوجية فحسب .وإلا كيف يمكننا التسليم بإنشاء أو تجسيد مؤسسة في محيط يفتقد إلى أي حياة اقتصادية كما جاء في الدراسة الإحصائية والمالية للبلديات للمركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل التخطيط أن ما يناهز 600 بلدية أنشأت اصطناعيا لا تستند إلى أي مورد مالي تجعلها تستمر في تقديم الخدمات العمومية طول حياة وجودها .فالتقسيم الإداري الجديد قد ساهم بقدر كبير في تفاقم أزمة البلديات العاجزة، عدديا وماليا إن أعباء البلديات عديدة ومتنوعة، فزيادة على اختصاصاتها التقليدية من إنشاء وتسيير وتنظيم المصالح العمومية الإجبارية كإصلاح الطرق والأرصفة وجمع النفايات المنزلية، اقتناء وتسيير والتصرف في الممتلكات، واستنادا إلى وجهتها

¹⁷ بن شعيب نصر الدين و شريف مصطفى: الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 10، سنة 2012م، ص 163

اللامركزية أسندت للبلديات عدة صلاحيات في مختلف المجالات، كالاقتصاد، والتعمير، السكن، التعليم والثقافة والبيئة أصبحت الجماعات المحلية عاجزة شبه مشلولة عن أداء هذه المهام وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية، بحيث أنه تخضع لتنظيم موحد رغم خصوصيات كل منها، فهناك بلديات صغيرة وأخرى كبيرة، فقيرة وأخرى غنية، ساحلية وأخرى صحراوية. فكانت النتيجة هذا التباين والتفاوت و بالتالي هذه المفارقة بين الممكن والمستحيل إنجازها¹⁸.

فالتقسيم الإداري لسنة 1974 و 1984م "شكلا اعلي مستويات التناقض، فالأول جاء ضمن منطق إيديولوجي يمتاز بالمساواة والمركزية الإدارية والاندماجية وجاء في مرحلة الدولة الأمة، ففي ظل المنظور الجديد ذو الاتجاه الرأسمالي والاندماج في المنافسة الدولية، أصبحت الدولة تسيير نحو قبول بحقيقة الاختلافات والفوارق، تتحد أقاليم ذات إمكانيات اقتصادية وبشرية تحاول الدولة هيكلتها وتترك أقاليم أخرى مهمشة باعتبارها أقل إنتاجية ومنافسة"¹⁹

فمن خلال الجدول رقم (139)، الذي يحدد طبيعة البلديات حسب القدم والحدثة نستنتج ما يلي:

- أ- بلديات ذات مستوى تنمية جيد: تأسست سنة 1963م وهي بلدية البرج، راس الواد، مجانية
- ب- بلديات ذات مستوى تنمية متوسط: تضم هذه الفئة على 14 بلدية، منها 7 بلديات تأسست سنة 1963 وهي بلدية الحمادية، عين تاقروت، سيدي مبارك، برج زمورة، المنصورة، المهير، برج غدير، و 07 بلديات تأسست سنة 1984م، وهي بلدية بير قاصد علي، تكستير، بلmour، اليشير، خليل، بن داود، العش

ت- بلديات ذات مستوى تنمية ضعيف: تضم هذه الفئة 14 بلدية، منها بلديتين تأسستا في سنة

1963م وهما بلدية ثنية النصر والمين في الشمال، وباقي البلديات تأسست سنة 1984م

ث- بلديات ذات مستوى ضعيف جدا: تضم هذه الفئة ثلاث بلديات وهي بلدية أولاد سيدي إبراهيم،

تافرق، حرازة تأسست سنة 1984م

¹⁸ بن شعيب نصر الدين و شريف مصطفى: مرجع سابق، ص 164

¹⁹ منصور هجرس: مرجع سابق، ص 454

الباب الثالث: الفصل الثالث: الفوارق المجالية في ولاية البرج وخيارات التنمية المحلية والارتقاء

ومن خلال هذا التقسيم يتضح لنا أن معظم البلديات التي تعيش حالة أزمة أنشأت في التقسيم الإداري لسنة 1984م، حديثة النشأة، ذات مستوى ضعيف وضعيف جدا (15 بلدية موزعة على الأوساط الطبيعية الثلاث)، وبلديتين ذات مستوى ضعيف تأسستا في سنة 1963م وهما بلدية الماين و ثنية النصر، بينما البلديات الواعدة، ذات المستوى تنمية متوسط، تضم 7 بلديات تأسست سنة 1984م، و 7 بلديات تأسست سنة 1963م، بينما البلديات ذات المستوى الجيد تنمويا تضم كل من بلدية البرج، راس الواد، مجانة وهي بلديات قديمة تأسست سنة 1963م

جدول رقم (139) " طبيعة البلديات حسب القدم والحداثة لولاية البرج"

اسم البلدية	سنة التأسيس	الإقليم الطبيعي	مستوى التنمية لسنة 2014م	
برج بوعربريج	1963م	سهلية	جيد	
راس الواد	1963م	جبلية شمالية		
مجانة	1963م	جبلية جنوبية		
الحمادية	1963م	سهلية	متوسط	
عين تافروت				
سيدي مبارك				
برج زمورة	1963م	جبلية شمالية		
المنصورة				
المهير	1963م	جبلية جنوبية		
برج غدير				
بير قاصد علي	1984م	سهلية		
تكستير				
بلمور				
اليشير	1984م	جبلية شمالية		
خليل				
بن داود				
العش	1984م	جبلية جنوبية		
العناصر				
عين تأسرة				
ثنية النصر	1963م	جبلية شمالية	ضعيف	
الماين				
حسناوة	1984م			
اولاد دحمان				
تأسمرت				
قلة	1984م			جبلية جنوبية
جعافرة				
اولاد براهيم				
قصور	1984م			جبلية جنوبية
غيلاسة				
تاغلايت				
رابطة	1984م	جبلية شمالية		
اولاد سيدي ابراهيم				
تافرق				
حرازة				

المصدر: من إنجاز الباحث 2014م

III-9-1-5- نقص كفاءة الجماعات المحلية في ميدان التنمية المحلية والاستثمار:

حرصت الجزائر بعد التحول السياسي و الاقتصادي الذي عاشته في مرحلة التسعينات على تكريس سياسة استثمارية فعالة وقوية التي تعبر عن وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلى بالاعتماد على إدارة قوية تكون في المستوى ومنها الجماعات المحلية، لكن رغم الصلاحيات القانونية والتنظيمية التي تتمتع بها هذه الأخيرة في ميدان التنمية المحلية و ترقية الاستثمار إلا أننا نلاحظ تراجع فعالية أداء الجماعات المحلية في هذا الميدان المتميز بقصور كبير الذي تعكس فشل السياسات التنموية في الواقع منذ الاستقلال ويمكن تلخيص أهم عناصر هذا الفشل فيما يلي:

- عدم التوازن بين الصلاحيات التي تتمتع بها الجماعات المحلية في ميدان التنمية المحلية قانونا وبين الموارد المالية المتاحة من أجل تفعيل التنمية المحلية
- ضعف التأطير التقني والفني للجماعات المحلية
- تراجع فعالية الجماعات المحلية بسبب التدخل المفرط للوصاية التي تمارس عملية الرقابة والتأطير للجماعات المحلية
- عدم قدرة الجماعات المحلية على صنع القرار التي تلجأ في غالب الأحيان للوصاية
- الهيكلة الاقتصادية والانفتاح على السوق أثرت على أداء الجماعات المحلية من حيث غياب إدارة محلية متمكنة من مسايرة الواقع الاقتصادي للبلاد
- تراجع فعالية الاستثمار العمومي ومحدودية الاستثمار لدى القطاع الخاص

III-9-2-2- تحديات التنمية المحلية في ولاية البرج:

كان للفوارق المجالية في ولاية البرج دورا كبيرا في تحديد مستويات التنمية المحلية للمناطق الطبيعية مما أدى إلى صعوبة التحكم في وتيرة التنمية المحلية بين المناطق الطبيعية، هذا ما أدى إلى خلق جملة من التحديات أما التنمية المحلية في الولاية هذه التحديات مرتبطة بالجانب الطبيعي والبشري والاقتصادي فسنحاول تشخيص لأهم تحديات التنمية المحلية في ولاية البرج على ضوء ما توصلنا إليه من الدراسة السابقة

III-9-2-1- مجال غير متوازن جغرافيا لصالح قطاع السهول:

رغم أن ولاية البرج يغلب عليها الطابع الجبلي حيث تتربع المناطق الجبلية على مساحة قدرها 273440 هـ بنسبة 69.50%، متكونة من 24 بلدية (16 بلدية في الشمال و8 بلديات في الجنوب)، إلا أن المنطقة السهلية والتي تمثل 30 % فقط من مساحة الولاية (10 بلديات)، فرغم بعض العوائق (قلة الأمطار) لها عوامل نجاح بالنسبة للولاية، خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي مع السقي يمكن إنشاء زراعات متنوعة بالإضافة إلى نوعية التربة الجيدة والانبساط رغم أن زراعة الحبوب الأكثر انتشارا، أما المجال الجبلي فهو محدود الإمكانيات الطبيعية يغلب عليه الارتفاعات العالية والانحدارات القوية، ذات تضاريس وعرة (انحدارات شديدة تتجاوز 25 % ثلاث أرباع الكتلة السطيفية، والكتلة البيبان، انحدارات ما بين 12 إلى 25 % في الكتلة الجنوبية)²⁰، تقل فيها المساحات الصالحة للزراعة (يغلب عليها طابع الأشجار المثمرة)

III-9-2-2- هشاشة الوسط الجبلي:

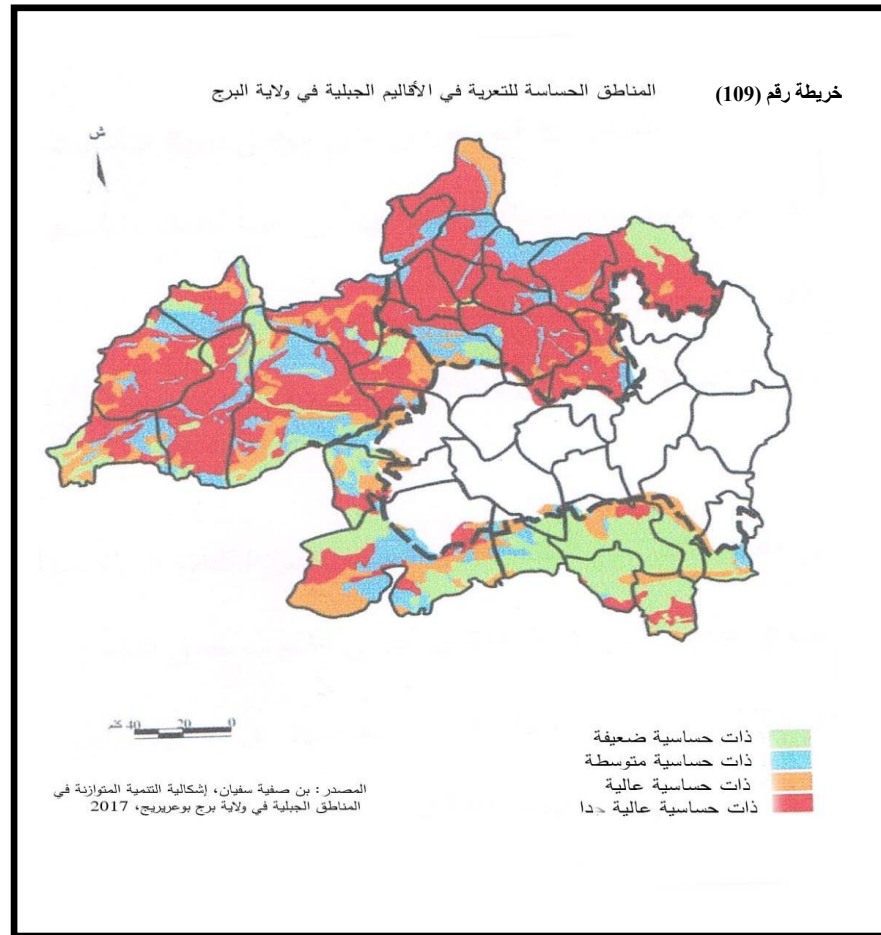
إن النظام البيئي لكتلة البيبان والجبال السطيفية "يمتاز نظامه البيئي بهشاشة كبيرة جميع مناطقها ذات حساسية كبيرة لعوامل التعرية المائية، ساعد المناخ السائد (درجة رطوبة عالية) في هذه المنطقة على ثراء الغطاء النباتي وكثافته، أما النظام البيئي الجبلي الثاني الذي يقع جنوبا في كتلة الحضنة، أقل عرضة من النظام السابق لعوامل التعرية المائية وذلك بسبب التكوينات الصخرية الصلبة ممثلة في

²⁰ بن صافية سفيان: مرجع سابق، ص 284

الكلس والدولوميت والانحدارات الضعيفة (12.5-25%) أضف إلى ذلك التساقط الضعيف، الذي تشهده هذه المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى، فعلى الرغم من أن النظام البيئي أقل هشاشة من النظام السابق إلا أنه يتعرض إلى عوامل تعرية ميكانيكية وكيميائية كبيرة ساعدتها في ذلك الظروف المناخية (الجفاف من جهة وارتفاع المدى الحراري من جهة أخرى وتعرضها للرياح الحارة جنوبا من جهة ثالثة)²¹

III-9-2-3- المجالات الجبلية في تدهور مستمر:

يعاني الوسط الجبلي في ولاية البرج من تدهور مستمر نتيجة الاستغلال المكثف من طرف الإنسان رغم حساسية هذه الأوساط، سواء في الاستغلال الفلاحي مثل العمل بالنظام الفلاحي الدائم، و طريقة الحرث أو لحاجة الإنسان مثل قطع الأشجار للتدفئة أو الرعي الجائر لقلّة المساحات الزراعية من أجل تربية الحيوانات، هذه الممارسات للإنسان النابعة من احتياجاته اليومية الناتجة عن عزلة هذه المناطق (الطرق) أو لغياب الوقود مثل (الغاز) جعلت من الوسط الجبلي في حالة تدهور مستمر



²¹ بن صافية سفيان: مرجع سابق، ص 288

III-9-2-4- قلة الأمطار:

لا تتلقى منطقة السهول في ولاية البرج سوى 400 ملم كمتوسط، وبمقارنة الإمكانيات الفلاحية التي تتوفر عليها المنطقة السهلية فإن الأمطار تشكل عائق في تطوير الزراعة في المنطقة خاصة أنها متخصصة في الزراعات الواسعة التي تعتمد على التساقط بدرجة كبيرة

III-9-2-5- توزيع غير متوازن للسكان:

يتوزع سكان ولاية البرج بطريقة غير متوازنة بين المناطق الطبيعية الثلاث في سنة 2014م، حيث نجد ما يقارب 344881 ن ب نسبة 48.19 % من إجمالي سكان الولاية، في المنطقة السهلية موزعين على 10 بلديات في مساحة لا تتعدى 30% من مساحة الولاية، وبالنسبة للمنطقة الجبلية الشمالية والتي تضم 16 بلدية قدر عدد سكانها بـ 207884 ن ب نسبة 29.04% من إجمالي سكان الولاية، موزعين على 50 % من مساحة الولاية، أمل المنطقة الجبلية الجنوبية قدر عدد سكانها 162843 ن ب نسبة 22.75% من إجمالي سكان الولاية، موزعين على 18 % من مساحة الولاية والتي تضم 8 بلديات ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ تركيز سكاني كبير في المنطقة السهلية نظرا لوجود الخدمات والهياكل القاعدية والشغل بينما يقل عدد السكان في المناطق الجبلية التي تعاني من الهجرة فهي مجالات طاردة للسكان نظرا للتميش والعزلة التي تعيشها المناطق الجبلية لمحدودية الخدمات والهياكل القاعدية.

من جهة أخرى سجلنا في سنة 2014 م ما يقارب 192270 ن ساكن في بلدية البرج لوحدها أي بنسبة 26.68% من إجمالي سكان الولاية وهذا يدل على أن مركز الولاية يشهد تضخم كبير وكثافة سكانية عالية نظرا للديناميكية الاقتصادية التي تعيشها بلدية البرج حيث تتركز جميع الصناعات في هذه البلدية.

III-9-2-6- الهجرة:

تشكل الهجرة أحد أهم تحديات التنمية المحلية في منطقة الدراسة نظرا لإستفحال الظاهرة خاصة في المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية و ظاهرة الهجرة بالنسبة لهذه المناطق تعتبر قديمة فحسب التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1966م، نسجل 10 بلديات جبلية طاردة للسكان، وفي تعداد 1998 م نسجل

18 بلدية طاردة للسكان، لكن تفاقمت الظاهرة حاليا حيث نسجل من بين 24 بلدية جبلية، 22 منها تعاني من الهجرة (15 بلدية في الجهة الشمالية من أصل 16 بلدية و 6 بلديات من أصل ثمانية في المنطقة الجنوبية)، ويعتبر الشغل والصحة والتعليم من أهم أسباب الهجرة بالإضافة إلى العزلة وبعد هذه البلديات عن مركز الولاية وصعوبة العيش في المناطق الجبلية التي تعتبر تحديا للإنسان، فرغم الجهود المعتبرة التي تقوم السلطات المحلية من أجل تثبيت السكان لكن الظاهرة في إستمرار

III-9-2-7- ارتفاع البطالة ونقص التشغيل:

من خلال تعداد السكان لسنة 2008م، نلاحظ تسجيل أرقام مرتفعة جدا فيما يخص معدل البطالة خاصة المناطق الجبلية حيث يصل أقصى معدل في بلدية رابطة ب 48.35%، وأقل معدل في بلدية ثنية النصر ب 24.08%، أما المنطقة السهلية فيتراوح معدل البطالة ما بين 39.57% و 26.06% والملاحظ في توزيع معدلات البطالة أنها ترتفع كلما ابتعدنا عن المنطقة السهلية خصوصا مركز الولاية وتسجل أعلى معدلاتها في أقصى الشمال والجنوب في البلديات الحدودية

بالمقابل نلاحظ إنخفاض في معدل الشغل في المناطق الجبلية ما بين 22.85% و 6.86% بينما يتراوح معدل الشغل في المنطقة السهلية بين 22.76% و 10.82%، فارتفاع معدلات البطالة ساهمت في إنخفاض معدلات الشغل لأن معدل الشغل مرتبط بالعمل والمجالات الجبلية تعيش أزمة عمل لمحدودية مناصب الشغل سواء في القطاع الخاص أو القطاع العمومي

III-9-2-8- تركيز القاعدة الصناعية في مجال السهول:

توجد في ولاية البرج 421 وحدة صناعية تختلف فيما بينها في طبيعة الإنتاج، ففي المنطقة السهلية 320 وحدة صناعية تتوزع على جميع البلديات السهلية ، منها 252 وحدة صناعية في بلدية البرج وحدها بنسبة 59.85%، من إجمالي الوحدات الصناعية وأهمها الصناعات الإلكترونية 37 وحدة صناعية، بينما المناطق الجبلية الشمالية تحتوي على 57 وحدة صناعية تتوزع على 08 بلديات، منها 30 وحدة صناعية متخصصة في مواد البناء، وفي المنطقة الجبلية الجنوبية نسجل 44 وحدة صناعية موزعة على

04 بلديات، منها 26 وحدة صناعية متخصصة في مواد البناء، وانطلاقاً من هذه المعطيات نلاحظ تركيز

صناعي كبير في المنطقة السهلية خاصة بلدية البرج

III-9-2-9-9- توزيع غير متوازن للخدمات والهياكل القاعدية:

يتباين توزيع الخدمات والهياكل القاعدية من منطقة جغرافية إلى أخرى حيث تتركز معظم التجهيزات تتركز في المنطقة السهلية مثل العيادات الطبية (285 عيادة طبية في السهلية مقابل 227 في المنطقة الجبلية الشمالية و113 في المنطقة الجبلية الجنوبية، طبيب الأسنان، 93 في السهلية مقابل 29 في المنطقة الجبلية الشمالية و60 في المنطقة الجبلية الجنوبية والصيديات، 116 في السهلية مقابل 41 في المنطقة الجبلية الشمالية و30 في المنطقة الجبلية الجنوبية كذلك المتوسطات والثانويات، 21 ثانوية في المنطقة السهلية مقابل 17 في المنطقة الجبلية الشمالية و 14 في المنطقة الجبلية الجنوبية، كذلك 70 متوسطة في المنطقة السهلية مقابل 25 في المنطقة الجبلية الشمالية و 26 في المنطقة الجبلية الجنوبية

III-9-3-9- خيارات التنمية المحلية والارتقاء في ولاية البرج:

انطلاقاً من الدراسة التي قمنا بها من تشخيص وتحليل للوقائع الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والوقوف على أهم برامج التنمية المحلية في ولاية البرج واستخلاص الفوارق المجالية وتحديد أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تميز منطقة الدراسة فالوصول السابقة مكنتنا من تحديد طبيعة الصعوبات والعوائق والتحديات التي تقف أمام تطوير التنمية المحلية فسنحاول في هذا الفصل إلى تقديم بعض خيارات التنمية المحلية والارتقاء في ولاية البرج والتي تمثل تصوراً شاملاً لبعض الحلول التي نراها مناسبة من أجل تنمية محلية متوازنة تشمل جميع المتغيرات التي تكون مجال الدراسة

III-9-3-9-1- استدامة الموارد الطبيعية وتأمينها:

تمثل "الموارد الطبيعية أحد عناصر الإنتاج الأساسية التي تعتمد عليها جميع مشروعات التنمية. كما يمكنها في حدود قدرتها الاستيعابية الطبيعية، أن تستوعب التغيرات التي تطرأ عليها نتيجة الأنشطة البشرية مثل انبعاثات ومخلفات هذه المشروعات، فإذا تعددت هذه التغيرات حدود القدرة الاستيعابية للمنظومة البيئية الطبيعية، أدى ذلك إلى استنزافها أو تدهورها وانخفاض قدرتها على العطاء المستهدف

منها، ما يؤثر تأثيرا خطيرا في عملية التنمية واستمرارها، وبالتالي في الأجيال الحالية وأجيال المستقبل في الحصول على كافة احتياجاتهم. ويتضح من ذلك أن الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية (المنظومة الطبيعية) يعتبر ركيزة أساسية للتنمية المستدامة²²

فولاية البرج تزخر بإمكانات طبيعية لا يستهان بها فإن تم استغلالها بطريقة عقلانية تمثل موارد تنموية وبدائل في المنطقة، فالثروات المتوفرة تجعل من الولاية منطقة صناعية وسياحية، تعمل على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، فولاية البرج تحتاج إلى إعادة توزيع متوازن للمؤسسات الصناعية من أجل توظيف أحسن للموارد الطبيعية وعدم التركيز على نوع واحد من الصناعات في منطقة واحدة، ومن جهة أخرى فإن المناطق الجبلية تتوفر على عوامل نجاح تجعلها تساهم في تنويع الاقتصاد المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار هشاشة الوسط الجبلي والتعرف عن قرب للنظام الإنتاجي المحلي فالخطيط الاقتصادي المحلي لا بد أن تحتوي برامجه على أبعاد التنمية المستدامة، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة تحقق رفاهية المجتمع وتزيد من النمو مع الحفاظ على الموارد المحلية واستدامتها

III-9-3-2- إرساء قواعد الحوكمة المحلية:

إن نجاح مهمة الجماعات المحلية "وتحديدا البلدية في مجال التنمية المحلية، يتطلب ضمان استقرارها وإبعادها عن الخلافات الحزبية وحالات الانسداد التي تعطل شؤون المواطنين، مما جعل وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعيد النظر في قانوني الولاية والبلدية، إن إسناد مهمة إنجاز التنمية المحلية إلى البلدية، يقتضي بالأساس وضعه تحت تصرفها، ومرافقها بجملة من الآليات بدءا من التأطير القانوني والتنظيمي الكفيل بالإجابة عن كل تساؤل وإبهام فيما يخص تسيير وتنظيم مجال التنمية المحلية التي تتعدد خدماتها بتعدد أدوارها ومرافقها أين يتقاطع دور البلدية مع باقي أدوار القطاع الفاعلة والمعنية هي الأخرى بالتنمية المحلية، إن نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال ونظام حكم محلي

²² محمد مصطفى سمير: إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية، مجلة بحوث اقتصادية، العددان 61-62 شتاء ربيع 2013م، ص 226

راشد، قواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفافة تهدف تطبيقاتها إلى المحافظة على المال العام وحسن استخدامه وترشيد نفقاته وتثمين لإيراداته²³

من هذا المنطلق يجب تفعيل دور البلديات في ولاية البرج في تحديد متطلبات التنمية المحلية وترشيد النفقات العمومية واستخدام أحسن للموارد المالية المتاحة، وترتيب أولويات التنمية المحلية بما يتوافق مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتاحة، وتوزيع عادل للثروة والتنسيق بين الجماعات المحلية

III-9-3-3- ترقية النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الصناعية:

لقد أولت الدولة الجزائرية "في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري"²⁴

ومن أجل ترقية النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الصناعية في ولاية البرج يمكن الأخذ بعين الاعتبار

- إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي
- إعادة توزيع المؤسسات الصناعية لتشمل جميع إقليم الولاية
- إدماج الاقتصاد الجبلي ضمن منظومة الاقتصاد الوطني
- إعادة الاعتبار للصناعات التقليدية والحرفية
- البحث عن أسواق محلية وأجنبية لتسويق المنتج
- إعادة تهيئة المنطقة الصناعية لبلدية البرج و إنشاء مناطق صناعية في بلديات أخرى
- إنشاء مناطق نشاطات جديدة وتوزيعها توزيع متوازن ما بين البلديات

²³ شويح بن عثمان: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية حالة البلدية، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011م، ص 09

²⁴ روب رتيبة و بوسبعين تسعديت: أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم يومي 04-05 أكتوبر 2011م، ص 06

- تسهيلات منح العقار الصناعي للمستثمرين الخواص
- تنويع في النشاطات الصناعية وتدعيم القطاعات الصناعية الرائدة في المنطقة مثل الصناعة الإلكترونية
- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات مادية وتنظيمه للقطاع الخاص
- "تعزيز التنظيمات الحرفية وتسهيل عمليات الانخراط والاندماج لها في ان تساهم من الرفع في وتيرة الإنتاج المحلي وإحياء التراث المادي والمعنوي الذي شكل هوية المنطقة
- إعداد مشاريع للدعم والمواكبة من طرف الدولة أو الجمعيات الخيرية، وجمعيات المجتمع المدني لخلق وحدات إنتاجية مندمجة باعثة للشغل ومحقة للاكتفاء المحلي"²⁵

III-9-3-4- القضاء على البطالة والفقر وتوفير مناصب الشغل:

أنه برغم "الإمكانات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة، سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيدها أو افتقار الشباب لروح المبادرة. ويمكن اعتبار آراء وتوصيات الخبراء الجزائريين بمثابة تقييم فعلي لإستراتيجية التشغيل في الجزائر، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومة من أجل تنسيق الجهود في إطار البحث عن إستراتيجية فعالة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر"²⁶، أما معالجة البطالة في منطقة الدراسة فيمكن الأخذ بعين الاعتبار:

- تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار بالجهات الجبلية الشمالية والجنوبية من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين
- تدعيم الشباب وتوزيع مشاريع استثمارية في إطار الشراكة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة
- تدعيم الصناعة المحلية للمنطقة مثل صناعة الفخار، السجاد،

²⁵ شواش عبد القادر: مرجع سابق، ص 451

²⁶ سميرة العابد و زهية عبا: ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 11 لسنة

2012م، ص 83

- تدعيم القطاعات المنتجة مثل القطاع الفلاحي مع المحافظة على خصوصيات كل منطقة جغرافية
- تحسين الكفاءة المهنية للمستفيدين من الاستثمارات
- تنسيق وتنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص

III-9-3-5- تحسين الخدمات وفك العزلة عن المناطق المهمشة

أغلب المناطق التي تعيش عزلة وتهميش تقع في الجهة الجبلية الشمالية أو الجهة الجبلية الجنوبية هذه الوضعية أدت إلى فوارق مجالية وتباينات بين المناطق الجبلية والسهلية، نتيجة التنمية المحلية الغير متوازنة ولهذا يجب التدخل السريع للدولة والسلطات المحلية لتنمية هذه المناطق وتوجيه إستثمارات وأغلفة مالية إضافية، ولما لا برامج مخصصة لهذه المناطق، كما حدث في برنامج الهضاب، وذلك للاعتبارات التالية:

- "تعرض هذه المناطق منذ القدم للتهميش، بدءا من التواجد الروماني إلى الاستعمار الفرنسي، وما عانتها هذه المناطق في العشرية الحمراء بالجزائر لأحسن دليل على ذلك
- ارتفاع تكلفة إنجاز المشاريع بهذه المناطق نظرا لطبيعتها الصعبة، الارتفاع، الانحدار، التكوينات الصخرية، أضف إلى ذلك التركيبة الإجتماعية الصعبة والبنية العقارية المعقدة التي تعمل كلها على طرد المقاولين نحو مناطق أخرى لتسهيل عملهم) مثال طريق تاغلايت دام أكثر من 05 سنوات في المنازعات وأكثر من 3 سنوات في الإنجاز)
- العزلة وانقطاع بعض المداشر عن أخرى وصعوبة التنقل داخل هذا الفضاء"²⁷

III-9-3-6- إصلاح شؤون المالية المحلية:

رغم "الانتقال والتحول إلى مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها من حيث الخصوصية التنظيمية والاقتصادية إلا أن السلطات العمومية أبقت على أدوات التنمية المحلية الكلاسيكية المعهودة منذ السبعينات وفي مرحلة الاقتصاد الاشتراكي الموجه وتشبثت بها (المخططات القطاعية للتنمية

²⁷ بن صافية سفان: مرجع سابق، ص 299

،المخططات البلدية للتنمية"28 ، فهي تمثل " أداة فعالة للتخطيط الإقليمي على المستوى المحلي كما أنها تولد موارد تمويل هامة للسلطات المحلية ، إلا أنه رغم أهمية المبالغ المالية المخصصة سنويا لتمويل هذه المخططات التي تفوق مئات الملايير ، فإنه بعد تقسيمها على كل بلديات و ولايات الوطن ، لا يبقى لكل واحدة منها إلا مبالغ ضئيلة لا تفي بالحاجة الحقيقي وفي إطار إصلاح المالية المحلية للجماعات المحلية يمكن اقتراح ما يلي، الالتزام بقواعد المحاسبة العمومية، تصفية كامل ديون البلديات، وضع ناظم لتعبئة الموارد المالية، إرساء نظام جبائي لامركزي، إعادة تقييم الإيرادات الجبائية المحلية، إعادة الاعتبار للممتلكات المحلية، إصلاح آليات الاقتراض المصرفي، استقطاب الاقتصاد الغير رسمي"29

III-9-3-7- المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة الشعبية "مبدأ أساسيا في الحياة الاجتماعية لأن حياة الإنسان في المجتمع المدني تعني مشاركته لأفراد الجماعة التي ينتمي إليها وتعاونهم معهم، وتتخذ مشاركة الفرد في العمل الاجتماعي أساليب مختلفة، وتؤكد تقارير الأمم المتحدة على مبدأ المشاركة من جانب أفراد المجتمع إذ يعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليها برامج التنمية خاصة تنمية المجتمع المحلي التي تعتمد عليه اعتمادا أساسيا حيث يمثل الجانب الديناميكي في برامجها وهذا ما يتضمنه أيضا ويتبين لنا من المبادئ السابقة، ويتطلب هذا المبدأ توافر عوامل هامة ثلاثة هي التعاون والموافقة والمساهمة في وضع القرارات، ولكي تتحقق المشاركة الايجابية من جانب أفراد المجتمع ولضمان فاعلية استجابتهم ومشاركتهم الفعلية لابد أن يوضع في الاعتبار ما يلي:

- أن تحقق المشاركة يتوقف على مدى إدراك الفرد للهدف الذي من أجله وضعت المشاركة الشعبية في برامج ومشروعات التنمية
- تختلف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد وتحدد الأعمال التي يقومون بها الهدف من مشاركتهم

²⁸ شواش عبد القادر: مرجع سابق، ص 05

²⁹ خنفري خيضر: مرجع سابق، ص 240

- ضرورة الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع والنظر إليه من الداخل، بمعنى التعرف على مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراده وجماعاته ومختلف مكونات ثقافته حتى لا تتضمن برامج التنمية ومشروعاتها ما يتناقض مع تلك العلاقات والمكونات الثقافية
- لا بد من معايشة الناس للتعرف على مختلف تلك الظروف، وكذلك على حاجاتهم قبل وضع أي خطة لرفع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي³⁰.

³⁰ عليه حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا، دار القلم، الكويت، 1985م، ص 30

خلاصة الفصل الثالث

تتميز ولاية البرج بفوارق مجالية متعددة الأسباب منها الطبيعية، كالوسط الطبيعي، المناخ، التساقط، هشاشة الأوساط الجبلية ومنها ما هو تاريخي مثل الاستعمار وسياسة التقسيم الإداري ومنها ما يعود لاختيارات التنمية المحلية بعد الاستقلال، هذه الفوارق فعلا خلقت تحديات للتنمية المحلية على مستوى الولاية منها ما هو طبيعي مثل عدم التوازن الجغرافي في الولاية، هشاشة الأوساط الجبلية وتهورها المستمر، قلة الأمطار كذلك ظاهرة الهجرة والتوزيع الغير متوازن للسكان، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية مثل تركز القاعدة الصناعية في منطقة السهول والتوزيع الغير متوازن للخدمات والأنشطة الاقتصادية، هذه التحديات يجب ان تعالج في إطار مخطط شمولي يمس الوسط الطبيعي والجانب البشري والاقتصادي مثل الموارد الطبيعية واستدامتها، البطالة والفقير، تحسين الخدمات والأنشطة الاقتصادية

خاتمة عامة:

يشكل موضوع التنمية المحلية من مواضيع الجغرافيا التي تعنى بالمجال المحلي من حيث مساهمة هذه الأخيرة في إزالة الفوارق المجالية وإحداث توازن مجالي، وعندما يتعلق الأمر بالتنمية المحلية يجب التطرق إلى الاستثمار الذي يعتبر دعامة هذه الأخيرة من خلال البرامج التي تؤسسها الدولة، هذه البرامج على الرغم من اختلاف تسمياتها وفترات إنجازها عبارة عن أغلفة مالية موجهة إلى عدة قطاعات وهذه القطاعات بدورها مقسمة إلى عدة فصول، تستجيب لظروف اقتصادية محلية ووطنية حسب الحاجة والطلب ومن خلال دراستنا لدور الاستثمار في التنمية المحلية على مستوى ولاية البرج توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتمتع ولاية البرج بإمكانيات طبيعية معتبرة تتمثل في، موقعها الجغرافي والإداري، تنوع الأوساط الطبيعية والحيوية، امتداد واسع لمنطقة السهول بشكل طولي من الشرق إلى الغرب حيث تشكل 50% من مجال الولاية، تنوع في النطاقات المناخية، تعدد الموارد المائية وتنوعها، تنوع الثروات المعدنية، لكن هذه الإمكانيات متباينة في التوزيع بين المناطق الجغرافية الثلاث، حيث نجد في الوسط منطقة السهول التي تتمتع بإمكانيات كبيرة عكس المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية التي إمكانياتها الطبيعية محدودة نظرا لموقعها الجغرافي والإداري فأغلبها تقع على حدود الولاية ذات طابع تضاريسي وعر نتيجة ارتفاع هذه المناطق بالإضافة إلى هشاشة الوسط الذي يعاني من التعرية

- من جهة أخرى تتمتع ولاية البرج بمؤهلات بشرية، منها الزيادة السكانية رغم انخفاض معدل النمو واقترابه من المعدل الوطني، كثافة سكانية عالية في المناطق السهلية وتقل كلما اتجهنا نحو الشمال أو الجنوب، مراكز عمرانية لها دور جهوي ومحلي، مجالات سهلية جاذبة للسكان ومجالات جبلية تعاني من الهجرة

- أما من الناحية الاقتصادية فالولاية تتمتع بإمكانيات معتبرة، فبالنسبة للقطاع الفلاحي، تعدد الملكيات العقارية في المنطقة مع سيطرة القطاع الخاص، تمثل المساحة الزراعية الفعلية

72.62% من المساحة الزراعية الكلية، تخصص المنطقة السهلية في إنتاج الحبوب والأعلاف (44% من انتاج الحبوب)، تخصص المناطق الجبلية في زراعة الأشجار المثمرة (90% من الإنتاج)، تخصص المنطقة السهلية في تربية الأغنام (42% من عدد رؤوس الأغنام)، والمناطق الجبلية في تربية الأبقار (74% من عدد رؤوس الأبقار)، و(79% من عدد رؤوس الماعز)، بالنسبة للإنتاج الحيواني تخصص المنطقة السهلية في إنتاج اللحوم الحمراء (39% من الإنتاج)، والمناطق الجبلية في إنتاج اللحوم البيضاء (74% من الإنتاج) و (96%) من العسل، تطور في الثروة الحيوانية من موسم لأخر صاحبه تطور في الإنتاج الحيواني

- و فيما يخص القطاع الصناعي فإن الولاية تحتوي على مؤسسات عمومية ممثلة في ستة وحدات صناعية متعددة الإنتاج (صناعات غذائية، كيمياوية، ألبسة، خدماتية، وطاقوية)، تتواجد معظم هذه الوحدات في بلدية البرج و بلدية مجانة ، تشغل 1028 عامل دائم، بالإضافة إلى القطاع الخاص الذي قفز قفزة نوعية من حيث العدد والنوع حيث قدر عدد الوحدات الصناعية بـ 421 مؤسسة، تساهم بتشغيل 9449 عامل، ومن مميزات القطاع الصناعي الخاص، تنوع في الإنتاج وبروز الصناعات الالكترونية، تركز معظم الوحدات الصناعية في المنطقة السهلية، انتشار الوحدات الصناعية الخاصة على كامل إقليم الولاية

- كما تتوفر الولاية على إمكانيات معتبرة ومتنوعة من التجهيزات والهيكل القاعدية منها تعدد الأنشطة التجارية، هياكل تعليمية متوفرة مما أدى إلى انخفاض معدل إشغال القسم ومعدل التأطير، توفر الهياكل الصحية حيث تحتوي الولاية على 8 أنواع من الخدمات الصحية، تنوع في الخدمات الرياضية والثقافية والروحية (ملعب، ساحات لعب، دار شباب، مساجد... الخ)، خدمات بريدية متوفرة لكن متباينة بين التوزيع، توفر الولاية على شبكة طرق كثيفة ومتنوعة (طرق وطنية، ولائية، بلدية، وطريق سريع)، تغطية جيدة بالكهرباء، تباين في التغطية بالغاز ونقصها في بعض البلديات، تغطية جيدة بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي

ومن خلال دراسة الاستثمار العمومي والخاص في الولاية استنتجنا ما يلي
تتوزع في برامج التنمية المحلية في ولاية البرج عن طريق تطبيق 9 برامج (المخططات البلدية للتنمية،
المخططات القطاعية، برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الهضاب،
البرنامج الخماسي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مخطط التجديد الريفي
الزيادة في حجم الاستثمار وعدد المشاريع من سنة لأخرى، تركيز الاستثمار العمومي على فك العزلة،
والتنمية البشرية، وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي
اختلاف أولويات الاستثمار بالنسبة للمناطق الجغرافية الثلاث، وتباين في توزيع عدد المشاريع وقيم
الاستثمار للمناطق الجغرافية الثلاث

أما بالنسبة للاستثمار الخاص فإننا نسجل ما يلي، تتوزع في الوكالات المساهمة في ترقية الاستثمار، تتوزع
في النشاطات الاقتصادية من قبل القطاع الخاص، التركيز على القطاع الصناعي والنقل والخدمات من
قبل القطاع الخاص، تباين في توزيع عدد المشاريع وحجم الاستثمار بين المناطق الطبيعية الثلاث، يباين
في نوعية النشاط الاقتصادي بين المناطق الجغرافية الثلاث

كما لعب الاستثمار العمومي والخاص دور في ترقية النشاطات وتنمية القطاعات الأساسية في ولاية
البرج ويمكن تلخيص هذا الدور في بعض المؤشرات الموجودة في الجدول رقم (140) فمن خلال
معطيات هذا الجدول ، نلاحظ تحسن في جميع القطاعات من سنة 2004م، إلى سنة 2014م مما يدل
على أن الاستثمار العمومي والخاص لهما دور في التنمية المحلية أما على مستوى البلديات فقد ساهم
كل من الاستثمار العمومي والخاص كذلك في إزالة بعض الفوارق الموجودة بين البلديات، وتقليص
الفارق بين المنطقة السهلية والمناطق الجبلية الشمالية والجنوبية

سنة 2014	سنة 2004	المؤشرات	القطاعات	
1721	668	عدد المؤسسات التربوية	قطاع التعليم	
23.57	34.82	معدل إشغال القسم في الطور الابتدائي		
20.82	24.63	معدل التأطير في الطور الابتدائي		
29.51	38.42	معدل إشغال القسم في الطور الابتدائي		
16.28	22.31	معدل التأطير في الطور الابتدائي		
31.38	34.96	معدل إشغال القسم في الطور الابتدائي		
14.99	21.33	معدل التأطير في الطور الابتدائي		
43	9	القاعات متعدد الخدمات	قطاع الصحة	
13	9	قاعات ولادة للريف		
30	24	مركز صحي		
129	126	قاعات العلاج		
614	205	عدد الأطباء		
182	80	عدد أطباء الأسنان		
190	120	عدد الصيدليات		
51	32	دار الشباب	القطاع الثقافي والرياضي	
38	30	ملعب		
70	68	بريد	قطاع البريد والاتصالات	
61	31	مركز هاتف		
66681	31370	عدد المشتركين في الانترنت	الطرق	
364	202	طرق وطنية		
297	265	طرق ولائية		
1895	1872	طرق بلدية		
98	82	نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	قطاع الماء، الكهرباء، الصرف الصحي والغاز	
95	76	نسبة الربط بالصرف الصحي		
99	95	نسبة الربط بالكهرباء		
70	48	نسبة الربط بالغاز		
262628	244864	المساحة الزراعية الكلية	القطاع الفلاحي	
203856	185680	المساحة الزراعية الفعلية		
101322	79194	مساحة الحبوب		
1902	1642	مساحة البقول والخضروات		
232198	4596	مساحة الأعلاف		
28809	20280	مساحة الأشجار المثمرة		
1416345	93800	إنتاج الحبوب		
239842	80100	إنتاج البقول والخضروات		
399570	402170	إنتاج الأعلاف		
245096	122300	الأشجار المثمرة		
487920	250264	عدد رؤس الماشية		
7878000	2181000	عدد الدجاج		
140105	48190	إنتاج اللحوم الحمراء		
71260	48960	إنتاج اللحوم البيضاء		
80342000	29726000	إنتاج الحليب		
483228000	192870000	إنتاج البيض		
37900	36600	إنتاج العسل		
421	06	عدد الوحدات الصناعية للقطاع الخاص		القطاع الصناعي
9449	259	عدد المشتغلين		

✓ تحديات التنمية المحلية في ولاية البرج:

- توزيع عدد البلديات بين المناطق الجغرافية الثلاث (16 بلدية جبلية شمالية، 8 بلديات جبلية جنوبية) مقابل (10 بلديات سهلية)
- فوارق طبيعية أدت إلى تباين في الجانب الاقتصادي والبشري للمناطق الثلاث
- يمثل الوسط الطبيعي عائق أمام التنمية المحلية، حيث تنقسم ولاية البرج إلى منطقتين هما السهلية تمثل 50% من مساحة الولاية تحظى بتنمية كافية وتوفر جميع الخدمات و50% للمناطق الجبلية التي أغلب بلدياتها ذات مستوى ضعيف من التنمية
- تركز سكاني كبير في المنطقة السهلية في مساحة تقدر بـ 2380 كلم² حيث تصل الكثافة السكانية في بعض البلديات السهلية 2088.56ن/كلم² (بلدية البرج)، وتقل كلما اتجهنا نحو المناطق الجبلية الشمالية و الجنوبية (بلدية تافرق في الشمال قدرت الكثافة السكانية بها 35.58ن/كلم²) و(بلدية أولاد سيدي إبراهيم في الجنوب تصل الكثافة السكانية بها 42.70ن/كلم²)
- مجالات سهلية جاذبة للسكان ومجالات جبلية طاردة للسكان مما يطرح إشكالية هجرة سكان المناطق الجبلية وتضخم مدن المنطقة السهلية
- تباين في توزيع الخدمات والتجهيزات القاعدية
- أغلب المرافق والتجهيزات متمركزة في المنطقة السهلية الوسطى (المستشفيات، التعليم، الغاز، الكهرباء، المصانع....الخ)، مما أدى بالسكان للتوطن بعاصمة الولاية أو بالبلديات القريبة من بلدية البرج لسهولة الاستفادة من الخدمات
- تعاني المناطق الجبلية من التهميش حيث لم تحصل المناطق الجبلية الشمالية إلى على 18% من مجموع الاستثمارات و 11.25% بالنسبة للمناطق الجبلية الجنوبية في حين تحصلت المنطقة السهلية على 70.75% من مجموع الاستثمارات الموجهة للولاية

- توجيه أغلب مشاريع التنمية المحلية نحو فك عزلة الولاية وتوفير المياه الصالحة للشرب
- والصرف الصحي، فمن خلال تقسيم الاستثمارات على القطاعات فإن قطاع الهياكل الاقتصادية يحتل المرتبة الأولى متبوعا بقطاع الري
- غياب القطاع المنتج (خاصة الفلاحة) باعتبار أغلب مناطق الولاية ريفية فلاحية حيث لم يتحصل هذا القطاع على استثمارات كافية و لم تتعدى في جميع الأحوال على 3% من مجموع الاستثمارات وغياب تمويل هذا القطاع في بعض مراحل التنمية
- غياب مؤشرات كافية لترتيب وتحديد أولويات الحاجات الاقتصادية عند إعداد برامج التنمية المحلية
- توصيات:
ومن أجل الارتقاء بالولاية يجب:
- تثمين الموارد المحلية وتتمثل في الموارد الطبيعية لأن الولاية تزخر بعدة ثروات باطنية أو سطحية يمكن تسخيرها في تطوير الفلاحة أو الصناعة وجعلها موردا محليا
- تشهد الولاية نموا سكانيا معتبرا حيث يمكن استغلال الطاقات البشرية خاصة الشباب منهم ومحاولة تقديم الدعم لهم المادي ومتابعتهم مما يسمح بتقليص نسبة البطالة في الولاية وفتح آفاق جديدة للتشغيل
- إدماج البعد البيئي في برامج ومشاريع التنمية المحلية، عن طريق تخصيص أغلفة مالية لقطاع البيئة للمحافظة على موارد الولاية والتحكم في تدهور البيئة
- توسيع الموارد المالية للجماعات المحلية وإشراكها في صنع القرار لأن غالبا ما تشكل الموارد المالية عقبة أمام الجماعات المحلية من أجل تطوير أنفسهم وتوسيع دائرة نشاطاتهم
- توسيع إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية عن طريق دعمهم ماديا ومتابعتهم ميدانيا وإشراكهم في صنع القرار

- مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية عن طريق مشاركتهم في بعض الأنشطة المرتبطة بالتنمية المحلية كالمحافظة على المناطق الأثرية والأماكن العمومية
- تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة المحلية الإقليمية، عن طريق تكوين علمي ممنهج للجماعات المحلية لتمكينهم من أداء مهامهم في أحسن الظروف

فهرس المراجع

✓ المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- الطاهر حيدر حردان: مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997م
- 2- القاضي أنطوان الناشف: الخصخصة مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000م
- 3- الصديق سعدي: التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م
- 4- أحمد سامي الدعبوسي: التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007 م
- 5- أحمد بعلبكي: المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، منشورات عويدات بيروت، لبنان، 1985م
- 6- أسامة بشير الدباغ: البطالة والتضخم، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م
- 7- بشير التجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000م
- 8- جيرار مورار: المغرب العربي الإنسان والمجال، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م
- 9- حسن عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2000 م
- 10- دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008 م
- 11- رشيد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، القاهرة، مصر، 2002 م
- 12- زياد رمضان: مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان الأردن، 2005 م
- 13- زياد رمضان: مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1998 م
- 14- صلاح الدين الشامي: التنمية، الجغرافيا دعامة للتخطيط، الإسكندرية، مصر، 2004 م

- 15- **عبد اللطيف بن أشنهو:** التخطيط والتنمية في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1982م
- 16- **عبد اللطيف بن أشنهو:** الهجرة الريفية في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 1980م
- 17- **عبد المطلب عبد الحميد:** التمويل المحلي(والتنمية المحلية)، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001م
- 18- **عبد محمد فاضل الربيعي :** الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2001م
- 19- **عمر صخري :** التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م
- 20- **عيسى علي إبراهيم و فتحي عبد العزيز أبو راضي:** جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004م،
- 21- **كمال التابعي:** تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993م
- 22- **مدني بن شهرة:** الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008م
- 23- **محمد محي الدين صابر:** الحكم المحلي وتنمية المجتمع ،المكتبة العصرية ، بيروت، لبنان، 1988م
- 24- **محمد بلقاسم حسن بهلول:** سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999 م
- 25- **محمد بلقاسم حسن بهلول:** سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 1999م
- 26- **مدني بن شهرة:** الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008م
- 27- **مبارك بن محمد الميلي:** تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ج1ط، 1962م

- 28- **منال طلعت محمود:** الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003م
- 29- **منى رحمة:** السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000م
- 30- **وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية:** الجزائر غدا، ملفات التهيئة، الجزائر، 1996م،
ب- المذكرات والرسائل الجامعية:
- 31- **الصالح ساكري:** المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008م
- 32- **أحمين شفير:** الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر، ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة، جامعة الجزائر، 2001م
- 33- **امال بودادة:** ميزانية البلديات والتنمية المحلية في ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2012م
- 34- **حورية ميهوبي:** المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، نتائج أولية وأفاق مستقبلية، بلديات، مجانة، منصور، أولاد سيدي ابراهيم، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2015م
- 35- **خضير خنفري:** تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، رسالة دكتورا دولة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011م
- 36- **رابح حمدي باشا:** أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، دكتورا علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة، جامعة الجزائر، 2007م
- 37- **رمزي مراد بن زروق:** مساهمة اقتصاد السوق في تطوير القطاع الخاص، ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة، جامعة الجزائر، 2001م
- 38- **سفيان بن صافية:** إشكالية التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية في ولاية برج بوعريريج، دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 2017م

- 39- **سلطانة كنفى:** تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005م) في ولاية قسنطينة، تقييم ونتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006م
- 40- **سوسن بوصبيعات:** الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2007م
- 41- **شلالى فارس:** دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 01-02 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 05-09، ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة، جامعة الجزائر، 2005م
- 42- **شويخ بن عثمان،** دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011م
- 43- **عبد الحميد برحومة:** محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها، رسالة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قسنطينة، 2007 م
- 44- **عبد القادر شواش:** الدينامية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة 01، 2013م،
- 45- **عبد السلام لعياضي:** التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد، الفاعلون والبرامج، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01، 2009م
- 46- **عبد القادر بابا:** سياسة الاستثمارات في الجزائر، دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و التجارة، جامعة الجزائر 2004م
- 47- **عبد الكريم عيون :** المقومات المحلية و التنمية الإقليمية في ولاية الطارف، رسالة دكتوراه دولة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2003م
- 48- **عبد الرزاق جعفري:** التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والإقتصادية، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج للفترة (88-2000م)، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2003م
- 49- **عبد السلام عبد اللاوي:** دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر (دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج)، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011م

- 50- **عثمان لخلف**: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، دكتورا علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة، جامعة الجزائر، 2004م
- 51- **عمار زودة**: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، 2008 م
- 52- **عمار زيتوني**: المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر -70-74 دكتورا علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة، جامعة باتنة، 2007 م
- 53- **علاوة بولحواش**: خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية – نموذج إقليم جيجل-، رسالة دكتوراه دولة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2001م
- 54- **علي توبين**: النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 70-02، ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة، جامعة الجزائر، 2004
- 55- **عيسى مرزاق**: القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، والتجارة، جامعة باتنة، 2007 م
- 56- **عياش خديجة**: سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007م)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011م
- 57- **غدير بنت سعد الحمود**: العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004م
- 58- **فؤاد بن غضبان**: دور شبكات الخدمات في التنظيم المجالي بولايتي عنابة والطارف، رسالة دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 1، 2009م
- 59- **فوزية غربي**: الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008م
- 60- **فيصل حبيب حافظ**: دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد السعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م

- 61- **لحسن فرطاس:** الفوارق الاجتماعية الاقتصادية، وإشكالية التنمية المتوازنة، دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، رسالة دكتورا علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 2013م
- 62- **لحسن بن ميسي:** التحضر والتصنيع في الجزائر، حالة الإقليم الشرقي الجزائري، دكتورا في التهيئة العمرانية، معهد علوم الأرض جامعة قسنطينة، 1999 م
- 63- **كمال مرداوي :** الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و التجارة، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2004 م،
- 64- **محمد خشمون:** مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية(دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، رسالة دكتورا علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2011م
- 65- **محمد الطاهر غزير:** آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، ماجستير إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011م
- 66- **مسعود دراوسي:** السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، دكتورا علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، 2005 م
- 67- **موسى سعداوي:** دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر- أطروحة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007م
- 68- **مولاي لخضر عبد الرزاق:** متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010م
- 69- **مليلة فريميش:** دور الدولة في التنمية، رسالة دكتورا علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 01، 2012م
- 70- **منصوري الزين:** آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007 م
- 71- **ناصر مشري:** دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، في تحقيق التنمية المحلية المستدامة(دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011م،

72- **ناجي بن يوسف** : دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2008م

73- **ياسمينة زرنوح**: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م

74- **يوسف قرشي**: سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية، دكتورا علوم في الاقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة ،جامعة الجزائر، 2005م

ج- المقالات:

75- **أحمد غريبي**: أبعاد التنمية المحلية في الجزائر وتحدياتها، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية، عدد 04، 2010م

76- **أحمد باشي**: القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح مجلة الباحث جامعة ورقلة عدد 2003/02م

77- **الطاهر مبروكي**: دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي مجلة الباحث ورقلة عدد 2007/05م

78- **حسين الطلافحة**: التخطيط والتنمية في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، م. ع. للتخطيط، عدد 113، 2012ماي

79- **حسين بن الطاهر**: التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، مارس 2012م

80- **حسان خبابة**: الخصوصية في الجزائر ميرراتها وعوائقها مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير سطيف عدد 2006/ 06م

81- **حياة بن إسماعيل** : وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية للفترة 03-10، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 26 ج، سنة 2011م

82- **خميس خليل** : مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث ورقلة عدد 2011/09م

83- **رحماني موسى، السبتي وسيلة**: تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 23، سنة نوفمبر، 2011م

84- **زهير صيفي**: سياسة التنمية المحلية في الجزائر وتحدياتها دراسة حالة ولاية البرج، المجلة المصرية للتغير البيئي، المجلد الخامس، العدد الثاني، أكتوبر، 2013م

- 85- **زهير صيفي**: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، أسبوط، مصر، (45) رقم (04) 2014م
- 86- **زهير صيفي**: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودوره في التنمية المحلية في الجزائر، حالة ولاية البرج، مجلة بحوث جغرافية، العدد (20)، (2014 م)، جامعة الكوفة، العراق
- 87- **زهير طافر**: التزايد السكاني في الجزائر وانعكاساته السوسيو اقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 28/27 نوفمبر، سنة 2012م
- 88- **زهير عماري**: إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري، وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، عدد 13، 2013م
- 89- **سرير عبد الله فاتح**: المجالس المنتخبة كأداة للتنمية، مجلة المفكر، عدد 07، سنة 2012م
- 90- **سميرة العابد و زهية عبا**: ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات مجلة الباحث ورقلة عدد 2012/11م
- 91- **سميرة قارة** : الإدارة المثلى لعملية التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 21 مارس 2011م
- 92- **صالح صالح**: دور الدولة في الحياة الاقتصادية مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير سطيف عدد 2005/04م
- 93- **طانيوس مخول و عدنان غانم**: أهمية التخطيط الإقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة حوليات جامعة بشار العدد 05 / 2009م
- 94- **عبود زرقين**: الإستراتيجية الملائمة للصناعة في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية- م ع للتخطيط، عدد 45، شتاء 2009م
- 95- **عماد الإمام**: المؤسسات والتنمية مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 42 جويلية، 2005م
- 96- **عمار علوني**: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف عدد 2010/10م
- 97- **فوزية خلوط** : برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 29، فيفري 2013 م

- 98- مبارك بوعشة و نسرين برجى: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل تشجيعها في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 29 فيفري، سنة 2013م
- 99- مراد ناصري: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية- م ع للتخطيط، عدد 46، ربيع 2008م
- 100- محمد زرقين: تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية- م ع للتخطيط، عدد 42 ربيع 2008 م
- 101- محمد عبد الشفيق عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 43-44، 2008م
- 102- محمد لحسن علاوي: الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي مجلة الباحث ورقلة عدد 07/2009م
- 103- محمد زوزي : إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية مجلة الباحث ورقلة عدد 08/2010م
- 104- محمد عبد الشفيق عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، م ع للتخطيط، عدد 43-44، صيف، خريف 2008 م
- 105- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد، 10 سنة 2012 م
- 106- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 07 لسنة 2010م
- 107- نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010م)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09-2013م
- 108- نصر الدين بن شعيب و مصطفى شريف : الجماعات الإقليمية ومفارات التنمية المحلية في الجزائر مجلة الباحث ورقلة عدد 10/2012م
- 109- نور الدين نوارنية: التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 23، سنة 2011 نوفمبر

110- **يوسف علي و قاسم حسنة**: التنمية الإقليمية والمكانية كأحدى آليات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة حوليات جامعة بشار العدد 2010/08م

111- **وليد عبده مولاه**: التخطيط الإستراتيجي للتنمية ، مجلة جسر التنمية، م. ع. للتخطيط، عدد 114، 2012 (جويلية)

ت- الملتقيات الدولية والوطنية:

112- **حبابة عبد الله، بعجي سعاد**: التنمية المحلية آلية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، 14-15 أفريل 2008 المركز الجامعي برج بوعريريج

113- **حبابة عبد الله و بعجي سعاد**: التنمية المحلية آلية لتحقيق التنمية المحلية الشاملة، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، المركز الجامعي لبرج بوعريريج 14-15 أفريل 2008

114- **صالح فلاحي**: مفهوم التنمية المحلية والإستراتيجيات البديلة، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، 14-15 أفريل 2008 المركز الجامعي لبرج بوعريريج

115- **صالح نجية و مخناش فتيحة**: أثر دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014م)، نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم، المؤتمر الدولي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014م، 11-12 مارس 2013م، جامعة سطيف 01

116- **علاوي عبد الفتاح**: دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، المركز الجامعي لبرج بوعريريج 14-15 أفريل 2008

117- **عبو هوة**: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف

118- **عيسات العربي، براهيم حياة**: دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية – المنطقة الصناعية لولاية البرج نموذجاً، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، 14-15 أفريل 2008 المركز الجامعي لبرج بوعريريج

119- مداني أحمد، مطاي عبد القادر: دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، 14-15 أفريل 2008 المركز الجامعي برج بوعريريج

ث- مواقع على الانترنت:

120- أحمد محمد جلالة: ملاحظات حول دور القطاع العام في التنمية // sites.google.com/.../mlahzat-hwl-dwr-alqta-alam-fy-altmnye

121- أحمد شريقي: تجربة الجزائر في التنمية المحلية http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/9_blog-post_31.html

122- سفيان بن صافية: إشكالية التنمية والتهيئة في الأوساط الجبلية، حالة ولاية برج بوعريريج https://magazine-geo.blogspot.com/2015/09/2.html

123- ناصري سليم وبدروني سليمة: الإنتاج الزراعي و مشاريع التنمية الفلاحية، في ولاية الشلف دائرة التنس، www.geosp.net 12-10-2014م

124- الصفحة الرئيسية، الخدمات العمومية والإجراءات http://www.interieur.gov.dz

125- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر http://www.angem.dz/portail/index.php/ar

126- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة https://www.cnac.dz/default.aspx?id=250

127- وزارة الفلاحة

ج- الجرائد الرسمية:

128- الجريدة الرسمية رقم 53، الصادرة بتاريخ 02 أوت 1963م، القانون رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963م، المتعلق برؤوس الأموال الإنتاجية والأجنبية

129- الجريدة الرسمية رقم 80، الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 1966م، الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966م، يحدد رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية

130- الجريدة الرسمية رقم 34، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1982م، القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982م، المتعلق بالاستثمار والاقتصاد الوطني الخاص

131- الجريدة الرسمية رقم 28 المؤرخة في 12 جويلية 1988م، القانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988م، يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية

132- الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 18 أفريل 1990م، القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أكتوبر 1990م، يتعلق بالقرض والنقد

- 133- الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 10 أكتوبر 1993م، المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في أكتوبر 1993م، المتعلق بترقية الاستثمار
- 134- الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994، المرسوم التنفيذي رقم 94-319 الصادر في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها وتابعتها
- 135- الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001م، الأمر 03/10 الصادر بتاريخ في 20 أوت 2001م، المتعلق بتطوير الاستثمار
- 136- الجريدة الرسمية رقم 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001م، المرسوم التنفيذي رقم 01/281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001م، المتعلق بتطوير الاستثمار
- 137- الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006 الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006م، المتعلق بالنشاطات والسلع والخدمات، إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- 138- الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006م، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006م: يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار
- 139- الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006 م، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006م يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- 140- الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006م، المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 م يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار
- 141- الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 14 جانفي 2007 م، المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007م يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار
- 142- الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 07 أكتوبر 2007 م المرسوم التنفيذي رقم 07-298 مؤرخ في 27 سبتمبر 2007م يحدد مبلغ تحصيل مستحقات ملفات الاستثمار وكيفيةها
- 143- الجريدة الرسمية رقم 61 المؤرخة في 02 نوفمبر 2008 م، المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008م يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار

- 144- الجريدة الرسمية رقم 12 المؤرخة في 22 فيفري 2009م، مرسوم تنفيذي 09-86 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2009م يتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة و ترقية الاستثمارات و تنظيمها و سيرها
- 145- الجريدة الرسمية رقم 05 المؤرخة في 26 جانفي 2011 م، مرسوم تنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 25 يناير 2011م يتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ومهامها
- 146- الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 14 مارس 2012 مرسوم تنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 06 مارس 2012م يحدد شروط و كفاءات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية
- 147- الجريدة الرسمية رقم 30 المؤرخة في 09 جوان 2013 م، مرسوم تنفيذي 13-207 المؤرخ في 5 يونيو 2013م يحدد شروط و كفاءات حساب و منح مزايا الاستغلال للاستثمارات بعنوان النظام العام للاستثمار
- 148- الجريدة الرسمية رقم 48 المؤرخة في 29 سبتمبر 2013م، رسوم تنفيذي 13-320 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013م يحدد كفاءات اللجوء إلي التمويل الضروري لانجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة
- 149- الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 19 مارس 2014م، مرسوم تنفيذي رقم 14-107 المؤرخ في 12 مارس 2014 يتم المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار

✓ المراجع باللغة الفرنسية

✓ les livres

- 150- **abdelkader khelil**, la société montagnarde en question, u.a.f.a alger, 2000
- 151- **abdurahmane hersi**, les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962,o.p.u Alger 1981
- 152- **Didier ridoret**, l'investissement public malgrers les difficultés, éditions le journal officiel de la république française 2011
- 153- **Gabriel wackermann** : géographie humaine ,marketing, S.A. ,paris 2000
- 154- **Hervé gumuchian** :initiation a la recherche en géographie ,economica paris 2000

- 155- **Hubert jayet** :économie géographique les théories à l'épreuve des faits
economica paris 2000
- 156- **le gouvernement algérien**, rapport national sur les objectifs du millénaire
pour le développement, édité par le gouvernement algérien,2005
- 157- **-marc cote** : l'Algérie espace et société ,Masson Armand colin ,paris 1996
- 158- **-marc cote** :l'Algérie ou l'espace retourné ,media plus Algérie 1993
- 159- **marc cote** :l'espace algérien les prémices d'un aménagement ,o.p.u Algérie
1983
- 160- **marc cote** :les mutations rurales en Algérie ,le cas de hautes plaines de l'est
o.p.u
- 161- **marc cote** :pays, paysages, paysans d'algerie,media plus Constantine 2008
- 162- **ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de
la promotion de l'investissement**, série politique économique et
développement, rapport n01, développement local, concepts, stratégies, et
benchmarking,2011
- 163- **ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la
promotion de l'investissement**, rapport sur le développement local 51
mesures visant le développement économique local , série politique
économique et développement, n02 octobre 2011
- 164- **Pecqueur bernard**, le développement local, éditions Syros, paris, France
1989
- 165- **pierre gillardot** :géographie rurale ,ellipese marketing s.a paris 1997
- 166- **toulait hocine**, l'agriculture algérienne les causes de l'échec, o.p.u, Alger,
1988

✓ **Thèse doctorat et magister**

- 167- **Boukerzaza Hosni** :maillage territorial et pouvoir dans l'Algérie du nord est thèse
de doctorat d'état ,université de Montpellier 1995
- 168- **cherrad Salah Eddine** :problématique de l'aménagement de l'espace rural en
Algérie ,thèse de doctorat d'état ,université de Montpellier 1987
- 169- **hafid layeb** :dynamique urbain et promotion administrative en algérie , thèse de
doctorat d'état ,université de constantine 1996
- 170- **lekhal a** :base économique et rôle spatial des petites villes dans lest algérien , thèse
de doctorat d'état ,université de Constantine 1996

171- raham Djamel :les structures spatial de lest algérien , thèse de doctorat d'état ,université de Constantine 2000

172- Soltane khaled l'investissement local et dynamique des territoires cas de constantine, mémoire de magistère en économie, université de constantine ,2007

✓ **Article et publication**

173- Abdelbaki smati, nature du développement local et rôle des collectivités locales dans son financement, revue recherche économiques et managériale n05/juin 2008, université mohamed khider- biskra

174- Amor belhadi, les facteurs d'organisation de l'espace national tunisien revue espace géographique, n02-1993

175- CHARIF Mustapha Zone industrielle et développement local : quelle articulation ?, revue du chercheur n 08/2011

176- Christiane gagnon, développement local viable, approches, stratégies et défis pour les communautés, revue coopératives et développement, vol 26, n 02 ,p62-83,1996

177- Hamza cherif, population et emploi en Algérie, tendance récentes et perspectives, revue RRES, n01 pp1-38, Algérie,2007

178- kamel kateb, population et organisation du l'espace en algérie, revue espace géographique, n04-2003

179- Malika AHMED ZAID – CHERTOUK, Le développement local à travers une analyse critique des finances communales de la wilaya de Tizi-Ouzou, Revue Campus N°5, université mouloud mammeri, tizi-ouzou

180- MEBARKI. A, 2005, Hydrologie des bassins de l'Est algérien: Ressources en eau, aménagement et environnement, Thèse de doctorat d'Etat, Université Mentouri de Constantine, Faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, Département de l'aménagement du territoire

181- pierre-noel denieuil, développement social, local et territorial, revue monde en développement, 2008/2n142, p113-130, france

182- sylvie dubuk ,dynamisme rurale, l'effet des petites villes, revue espace géographique, n01-2004

183- Zoubir Sahli, Produits de terroir et développement local en Algérie Cas des zones rurales de montagnes et de piémonts revue méditerranéennes, A n°89, 2009

✓ **Les sites internet**

184- Frederic santamaria, développement local, www.hypergeo.eu/article

- 185- **Frederic tesson**, introduction au cours de développement local, univ-pau.fr
- 186- - l'importance de l'investissement privé pour le développement local,
www.cairn.info/ revue-de-l-ocde.sur-le-développement-2005-2-page-19.htm
- 187- **yves auton**, étude internet et développement local, www.admiroutes.asson.fr

وثائق أخرى

- 188- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية البرج المخطط الولائي للتهيئة، 2004م
- 189- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية البرج المخطط الولائي للتهيئة، 2008
- 190- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية البرج مونوغرافيا ولاية البرج، 2008
- 191- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية البرج ولاية البرج بالأرقام 2010
- 192- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية البرج مونوغرافيا ولاية البرج، 2011م
- 193- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية البرج مونوغرافيا ولاية البرج، 2014م
- 194- ولاية البرج: مديرية الإدارة المحلية، مصلحة التنشيط المحلي، تقرير حصيلة النشاط(2010-2015)
- 195- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج مدونات المخططات البلدية للتنمية لولاية البرج (1999-2014م)،
- 196- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البرج مدونات المخططات القطاعية للتنمية لولاية البرج (1999-2014م)،
- 197- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية التقرير العام للمخطط الرباعي 1970-1973م، الجزائر
- 198- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الجزائر 1984م
- 199- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير الخماسي الثاني، الجزائر
- 200- Agence nationale de développement de l'investissement, direction de BBA, répartition des projets declares par commune/ secteur d'activité(2011-2015)
- 201- Agence nationale de gestion du microcrédit, direction de BBA, billon des financements (2011-2015)
- 202- Conservation des forets de la wilaya de bba, programme de développement (2003-2009)
- 203- Caisse nationale d'assurance chômage, direction de BBA, liste nominatif des pnr virés (2005-2010)

- 204-** Concession des terrains destinés a la réalisation de projets d'investissement, direction de BBA, projet retenu par commune ave montons d'investissement (2011-2015)
- 205-** Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales V° Recensement Général de la Population et de l'Habitat 202- ARMATURE URBAINE La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales, l'Agriculture et de la Cartographie
- 206-** Direction de l'environnement, plan d'aménagement du territoire de la wilaya de BBA, projet du plan directeur , phase 02, octobre 2010
- 207-** D.P.A.T 2éme conférence nationale sur le développement, rapport de la wilaya de BBA, 1985
- 208-** D.P.A.T rapport final d'implantation de la stratégie de développement rurale durable au niveau de la wilaya de BBA,2005
- 209-** D.P.A.T présentation de la wilaya et situation des programmes de développement, 2007
- 210-** Ministre de l'aménagement du territoire et de l'environnement, snat 2025, schéma nationale d'aménagement du territoire, synthés
- 211-** Ministre de l'aménagement du territoire et de l'environnement, schéma régionale d'aménagement du territoire, programme hautes plateaux est, mission 1, diagnostic, prospectives, scénarios,2009
- 212-** O.N.S , Collection statistique n°:16, OP.CIT, P :28 2008
- 213-** O.N.S, cd rom de RGPH 1998
- 214-** O.N.S RGPH 1966-1977-1987-1998-2008
- 215-** O.N.S, évolution des indicateurs socio économiques à travers les cinq recensements(1966-1977-1987-1998-2008
- 216-** Rapport annuel d'exécution du plan national, année 1981.
- 217-** rapport général, plan quadriennal 70/73, p47
- 218-** Service du chef du gouvernement, le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme

الخرائط:

- الخريطة الطبوغرافية 250000/1 للشرق الجزائري
- الخريطة الطبوغرافية 250000/1 لوسط الجزائر

فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
51	ولاية البرج : الموقع الإداري	01
52	ولاية البرج : الموقع الجغرافي	02
55	ولاية البرج : توزيع التضاريس	03
56	الشرق الجزائري: توزيع الأمطار	04
59	الشرق الجزائري: النطاقات المناخية	05
62	ولاية البرج : الشبكة الهيدروغرافية	06
65	ولاية البرج : مخطط توزيع المياه	07
68	ولاية البرج : توزيع الأزمنة الجيولوجية	08
68	ولاية البرج : استخدامات الأرض	09
78	ولاية البرج: معدل النمو السكاني للفترة 66-77 حسب البلديات	10
78	ولاية البرج: معدل النمو السكاني للفترة 77-87 حسب البلديات	11
80	ولاية البرج: معدل النمو السكاني للفترة 87-98 حسب البلديات	12
80	ولاية البرج: معدل النمو السكاني للفترة 98-2008 حسب البلديات	13
82	ولاية البرج: معدل النمو السكاني للفترة 2008-2014 حسب البلديات	14
85	ولاية البرج توزيع الكثافة السكانية لسنة 1987 حسب البلديات	15
85	ولاية البرج : توزيع الكثافة السكانية لسنة 1998 حسب البلديات	16
87	ولاية البرج توزيع الكثافة السكانية لسنة 2008 حسب البلديات	17
87	ولاية البرج توزيع الكثافة السكانية لسنة 2014 حسب البلديات	18
92	ولاية البرج : توزيع السكان حسب نوع التجمع لسنة 2008 حسب البلديات	19
92	ولاية البرج : توزيع السكان حسب نوع التجمع لسنة 2014 حسب البلديات	20
97	ولاية البرج: نصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة من فارق النمو العام (66-77)	21
97	ولاية البرج :نصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة من فارق النمو العام (77-87)	22
99	ولاية البرج :نصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة من فارق النمو العام (87-98)	23
99	ولاية البرج:نصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة من فارق النمو العام (98-08)	24
101	ولاية البرج:نصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة من فارق النمو العام (2008-2014)	25
103	ولاية البرج: توزيع نسبة التحضر عبر البلديات لسنة 2007	26
103	ولاية البرج: توزيع نسبة التحضر عبر البلديات لسنة 2013	27
109	ولاية البرج: توزيع معدل الشغل لسنة 1987 حسب البلديات	28
109	ولاية البرج: توزيع معدل الشغل لسنة 2008 حسب البلديات	29
112	ولاية البرج: توزيع معدل الإعالة لسنة 1987 حسب البلديات	30
112	ولاية البرج: توزيع معدل الإعالة لسنة 2008 حسب البلديات	31
115	ولاية البرج: توزيع معدل البطالة لسنة 1987 حسب البلديات	32
115	ولاية البرج: توزيع معدل البطالة لسنة 2008 حسب البلديات	33
135	ولاية البرج:توزيع المساحة الزراعية الكلية لسنة 2014	34
139	ولاية البرج: توزيع المساحة الزراعية الفعلية لسنة 2014	35
143	ولاية البرج:توزيع مساحة المحاصيل الزراعية لسنة 2014	36
143	ولاية البرج:توزيع الإنتاج النباتي لسنة 2014	37

151	ولاية البرج: توزيع الثروة الحيوانية لسنة 2014	38
151	ولاية البرج: الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء وبيضاء) لسنة 2014	39
168	ولاية البرج: التوزيع المجالي للوحدات الصناعية العمومية قبل 1990	40
168	ولاية البرج: التوزيع المجالي للوحدات الصناعية العمومية لسنة 2014	41
176	ولاية البرج: التوزيع المجالي للوحدات الصناعية الخاصة قبل 1990	42
176	ولاية البرج: التوزيع المجالي للوحدات الصناعية الخاصة لسنة 2014	43
182	ولاية البرج: التوزيع المجالي لبنية الوحدات الصناعية الخاصة حسب طبيعة النشاط	44
182	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي الخاص حسب طبيعة النشاط لسنة 2014	45
185	ولاية البرج: التوزيع المجالي للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات قبل 1990	46
185	ولاية البرج: التوزيع المجالي للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات لسنة 2014	47
191	ولاية البرج: التوزيع المجالي للمحلات التجارية لسنة 2014	48
195	ولاية البرج: توزيع هياكل التعليم لسنة 2014	49
198	ولاية البرج: توزيع مراكز التكوين المهني لسنة 2014	50
200	ولاية البرج: توزيع عدد المتربصين حسب المراكز المهنية لسنة 2014	51
202	ولاية البرج: توزيع الهياكل الصحية لسنة 2014	52
204	ولاية البرج: توزيع الهياكل الرياضية لسنة 2014	53
206	ولاية البرج: توزيع الخدمات البريدية لسنة 2014	54
206	ولاية البرج: توزيع عدد المشتركين بالانترنت لسنة 2014	55
208	ولاية البرج: توزيع الهياكل الثقافية والروحية لسنة 2014	56
211	ولاية البرج: توزيع شبكة الطرق لسنة 2014	57
213	ولاية البرج: التغطية بالكهرباء لسنة 2014	58
213	ولاية البرج: التغطية بالغاز لسنة 2014	59
216	ولاية البرج: التغطية بالماء الصالح للشرب لسنة 2014	60
216	ولاية البرج: التغطية بالصرف الصحي لسنة 2014	61
223	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية (1999-2006)	62
223	ولاية البرج: التوزيع المجالي لقيم استثمار المخططات البلدية للتنمية (1999-2006)	63
227	ولاية البرج: التوزيع المجالي لمشاريع المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات الاقتصادية (1999-2006)	64
227	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الاستثمار للمخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات الاقتصادية (1999-2006)	65
238	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد مشاريع مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2003)	66
238	ولاية البرج: التوزيع المجالي لقيم الاستثمار لمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2003)	67
242	ولاية البرج: التوزيع المجالي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية (2001-2003)	68
242	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الاستثمار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية (2001-2003)	69
250	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-)	70

	(2009)	
250	ولاية البرج: التوزيع المجالي لقيم إستثمار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2007-2009)	71
254	ولاية البرج: التوزيع المجالي لمشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية (2007-2009)	72
254	ولاية البرج: التوزيع المجالي لقيم الإستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية (2007-2009)	73
262	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد مشاريع برنامج الهضاب (2006--2009)	74
262	ولاية البرج: التوزيع المجالي لقيم إستثمار برنامج الهضاب (2006-2009)	75
266	ولاية البرج: التوزيع المجالي لمشاريع برنامج الهضاب حسب القطاعات الاقتصادية (2007-2009)	76
266	ولاية البرج: التوزيع المجالي لقيم الإستثمار لبرنامج الهضاب حسب القطاعات الاقتصادية (2007-2009)	77
271	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد مشاريع البرنامج الخماسي الأول (2010-2014)	78
271	ولاية البرج: التوزيع المجالي لقيم الإستثمار للبرنامج الخماسي الأول (2010-2014)	79
273	ولاية البرج: التوزيع المجالي لمشاريع البرنامج الخماسي الأول حسب القطاعات الاقتصادية (2010-2014)	80
273	ولاية البرج: التوزيع المجالي لقيم الإستثمار للبرنامج الخماسي الأول حسب القطاعات الاقتصادية (2010-2014)	81
289	ولاية البرج: التوزيع المجالي لمشاريع برنامج التجديد الريفي (2004-2015)	82
289	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الإستثمار لبرنامج التجديد الريفي (2004-2014)	83
294	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد المشاريع للجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية النشاط 2011-2015	84
294	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الإستثمار للجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية النشاط 2011-2015	85
298	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد المشاريع للجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية النشاط حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2015	86
298	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الإستثمار للجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية النشاط حسب القطاعات الاقتصادية لولاية البرج 2011-2015	87
304	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد المشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2011-2015	88
304	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الإستثمار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2011-2015	89
308	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد المشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2015	90
308	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الإستثمار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2015	91

313	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد المشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2015-2013	92
313	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الاستثمار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2015-2013	93
319	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2010-2005	94
319	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الاستثمار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2010-2005	95
323	ولاية البرج: التوزيع المجالي لعدد مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب القطاعات الاقتصادية 2010-2005	96
323	ولاية البرج: التوزيع المجالي لحجم الاستثمار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب القطاعات الاقتصادية 2010-2005	97
329	ولاية البرج: مستويات التنمية لسنة 2004	98
344	ولاية البرج: اتجاهات تمدرس تلاميذ الطور الثانوي لسنة 2004	99
344	ولاية البرج: اتجاهات تمدرس تلاميذ الطور الثانوي لسنة 2014	100
348	ولاية البرج: مجال نفوذ قاعات الولادة للريف لسنة 2004	101
348	ولاية البرج: مجال نفوذ قاعات الولادة للريف لسنة 2014	102
356	ولاية البرج: التوزيع المجالي للوحدات الصناعية الخاصة لسنة 2014	103
362	ولاية البرج: الأصل الجغرافي لمؤسسة كوندور من داخل الولاية	104
362	ولاية البرج: الأصل الجغرافي لمؤسسة كوندور من خارج الولاية	105
362	ولاية البرج: تسويق منتج كوندور داخل الولاية	106
362	ولاية البرج: تسويق منتج كوندور خارج الولاية	107
369	ولاية البرج: التقسيم إلى دواوير	108
383	المناطق الحساسة للتعرية في الاقاليم الجبلية في ولاية البرج	109

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ولاية البرج: الأقاليم الكبرى	53
02	المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة لمحطة ولاية البرج	57
03	عدد السكان وكمية المياه الصالحة للشرب التي يمولها سد عين زادة لبلديات ولاية البرج	61
04	كمية المياه المتاحة والمستغلة عن طريق الحواجز الترابية والسدود الصغيرة لولاية البرج	61
05	الكمية المتوفرة والعجز المائي في ولاية البرج 2014	63
06	التحويلات الكبرى للمياه نحو ولاية البرج	64
07	توزيع أنواع الغطاء النباتي في ولاية البرج	67
08	ولاية البرج: تطور حجم السكان لسنة 1966-77-87-98-2008م حسب الأوساط الطبيعية	73
09	ولاية البرج: تطور حجم السكان لسنة 1966-77-87-98-2008م	الملحق
10	ولاية البرج: توزيع معدلات النمو السكاني (66-77)، (77-87)، (87-98)، (98-2008م)	الملحق
11	ولاية البرج: توزيع الكثافة السكانية 66-77-87-98-2008-2014	الملحق
12	توزيع السكان حسب نوع التجمع في ولاية البرج لسنة 2008	89
13	توزيع السكان حسب نوع التجمع في ولاية البرج لسنة 2014	90
14	التركيب النوعي والجنسي لسكان ولاية البرج لسنة 1998	93
15	التركيب النوعي والجنسي لسكان ولاية البرج لسنة 2014	94
16	توزيع الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة من 1966-2014	الملحق
17	ولاية البرج: توزيع سكان الحضر والريف لسنة 2007	الملحق
18	ولاية البرج: توزيع سكان الحضر والريف لسنة 2013	الملحق
19	ولاية البرج: توزيع العمالة الاقتصادية من 1987-2008	الملحق
20	ولاية البرج: توزيع القوة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية 87-98	الملحق
21	توزيع المشتغلين فعلا على القطاعات الاقتصادية في ولاية البرج حسب المناطق الطبيعية لسنة 1987-2008	116
22	توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية البرج حسب الأصناف لسنة 2007	127
23	توزيع المستثمرات الفلاحية حسب المساحة في ولاية البرج لسنة 2007	128
24	توزيع المساحة المستغلة حسب طبيعة المستثمرة لولاية البرج لسنة 2007م	129
25	توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج لسنة 2014	131
26	توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	132
27	توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج حسب البلديات لسنة 2014	الملحق
28	توزيع المساحة الزراعية الفعلية لولاية البرج لسنة 2014	136
29	توزيع المساحة الزراعية الفعلية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	136
30	ولاية البرج: توزيع المساحة الزراعية الفعلية حسب البلديات لولاية البرج لسنة 2014م	الملحق
31	توزيع الانتاج الفلاحي لولاية البرج سنة 2014	139
32	توزيع الإنتاج الفلاحي حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014	140
33	ولاية البرج: توزيع الإنتاج الفلاحي ومساحة المحاصيل الزراعية لولاية البرج حسب البلديات لسنة 2014	الملحق
34	توزيع الثروة الحيوانية لولاية البرج لسنة 2014	144
35	توزيع الثروة الحيوانية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014	145
36	ولاية البرج: توزيع الثروة الحيوانية لولاية البرج حسب البلديات لسنة 2014	الملحق
37	توزيع الانتاج الحيواني لولاية البرج لسنة 2014	148

149	توزيع الانتاج الحيواني حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014	38
الملحق	ولاية البرج: توزيع الانتاج الحيواني لولاية البرج حسب البلديات لسنة 2014	39
الملحق	ولاية البرج: تطور مساحة المحاصيل الزراعية عبر المواسم (2014-1999)	40
الملحق	ولاية البرج: تطور إنتاج المحاصيل الزراعية عبر المواسم (2014-1999)	41
الملحق	ولاية البرج: تطور الثروة الحيوانية عبر المواسم (2014-1999)	42
الملحق	ولاية البرج: توزيع الانتاج الحيواني عبر المواسم (2014-1999)	43
158	توزيع العتاد الفلاحي لولاية البرج لسنة 2012	44
162	توزيع الوحدات الصناعية حسب طبيعة النشاط قبل 1990 في ولاية البرج	45
164	توزيع الوحدات الصناعية للقطاع العام حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج قبل 1990	46
165	توزيع الصناعات الخاصة في ولاية البرج قبل 1990	47
167	الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العمومي في ولاية البرج سنة 2014	48
167	توزيع الوحدات الصناعية للقطاع العام حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج (2014-1990)	49
170	توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب الأنشطة الاقتصادية في ولاية البرج للفترة (2014-1990)	50
172	توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج للفترة (2014-1990)	51
176	توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب البلديات وطبيعة النشاط الصناعي لولاية البرج (1990-2014)	52
178	توزيع عدد عمال القطاع الصناعي الخاص حسب البلديات وطبيعة النشاط الصناعي لولاية البرج (1990-2014م)	53
184	توزيع مناطق النشاطات في ولاية البرج قبل 1990	54
188	توزيع الوحدات التجارية حسب المجموعات التجارية في ولاية البرج لسنة 2014	55
190	توزيع النشاطات التجارية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014	56
192	توزيع الهياكل التعليمية (الطور الابتدائي) حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	57
193	توزيع الهياكل التعليمية (الطور المتوسط) حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	58
194	توزيع الهياكل التعليمية (الطور الثانوي) حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	59
195	توزيع الطلبة حسب التخصصات جامعة ولاية البرج لسنة 2014	60
196	توزيع تجهيزات جامعة ولاية البرج لسنة 2014	61
197	توزيع مراكز التكوين المهني وعدد المتربصين في ولاية البرج لسنة 2014	62
199	توزيع عدد المتربصين حسب الاختصاصات بمراكز التكوين المهني في ولاية البرج لسنة 2014	63
200	توزيع الهياكل الصحية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج سنة 2014	64
203	توزيع الهياكل الرياضية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج سنة 2014	65
204	توزيع هياكل البريد حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج سنة 2014	66
207	توزيع الهياكل الثقافية والروحية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج سنة 2014	67
209	توزيع شبكة الطرق حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014	68
210	توزيع حظيرة السيارات حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014	69
الملحق	ولاية البرج: نسبة الربط بالكهرباء، الغاز، الماء الصالح للشرب، الصرف الصحي	70
221	قطاعات وفصول تدخل المخطط البلدي للتنمية	71
222	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج للمخططات البلدية للتنمية (2006-1999)	72
224	توزيع الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية لولاية البرج ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-1999)	73

231	توزيع عدد المشاريع والغلاف المالي للمخططات القطاعية العادية لولاية البرج (1999-2004)	74
232	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمخططات القطاعية للفترة (1999-2004) لولاية البرج	75
236	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2001-2003)	76
236	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2001-2003)	77
78	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على المناطق الجغرافية لولاية البرج لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2001-2003)	78
239	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات و المناطق الجغرافية لولاية البرج لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية 2001-2003م"	79
244	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2001-2003م)	80
246	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2005-2009)	81
246	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2007-2009)	82
247	توزيع قيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الاقتصادية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2007-2009)	83
248	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2007-2009)	84
251	توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات والمناطق الجغرافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2007-2009)	85
256	توزيع قيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الاقتصادية لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2005-2009)	86
258	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009)	87
258	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج الهضاب لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2006-2009)	88
259	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009)	89
260	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009)	90
263	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2006-2009)	91
267	" توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية 2006-2009م	92
269	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية 2010-2014	93
269	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية 2010-2014	94

270	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2010-2014)	95
272	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية (2010-2014)	96
275	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار للبرنامج الخماسي الأول لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية 2010-2014	97
277	توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج 2012-2014	98
278	توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المناطق الجغرافية (قسم التشغيل) لولاية البرج 2012-2015	99
284	توزيع عدد الأبقار والأغنام عبر البلديات	100
287	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج التجديد الريفي لولاية البرج للفترة (2005-2014)	101
288	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار لبرنامج التجديد الريفي حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج للفترة 2005-2014	102
292	توزيع الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار لولاية البرج 2011-2015	103
293	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط calpiref (2011-2015)	104
295	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط calpiref (2011-2015)	105
301	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi لولاية البرج 2011-2015	106
302	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الطبيعية لوكالة andi لولاية البرج 2011-2015	107
305	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية لوكالة andi لولاية البرج 2011-2015	108
310	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البرج 2011-2015	109
312	توزيع عدد المشاريع وقيمة الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البرج -2011-2015	110
316	توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية البرج 2005-2010	111
318	"توزيع عدد المشاريع وقيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لنشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2005-2010 "	112
320	"توزيع عدد المشاريع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية البرج (2005-2010م)	113
330	توزيع رتب البلديات حسب كل مؤشر من أربعين مؤشر	114
331	تكرار الرتب للبلديات	115
329	مستويات التنمية لبلديات ولاية البرج لسنة 2004	116
333	المشاريع المسجلة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية البرج 2000-2003	117
334	المشاريع المسجلة ضمن مخطط التجديد الريفي لولاية البرج 2005-2014	118
335	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية للفترة (1999-2014)	119

337	توزيع الانتاج الحيواني للفترة (1990-2014) لولاية البرج	120
339	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية البرج 2000-2003	121
339	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التجديد الريفي لولاية البرج 2005-2009	122
340	الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العمومي في ولاية البرج سنة 2014	123
342	تطور التعليم الابتدائي لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج	124
342	تطور التعليم المتوسط لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج	125
343	تطور التعليم الثانوي لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج	126
345	تطور الهياكل الصحية لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج	127
349	تطور الهياكل الرياضية لسنة 2004 و 2014 في ولاية البرج	128
350	تطور الطرق لسنة 2004 و 2014 لولاية البرج	129
351	نسبة الربط بالماء الصالح للشرب، الصرف الصحي، الغاز، الكهرباء،	130
352	توزيع المنتجات وكميتها لمؤسسة كوندور	131
355	توزيع عدد المشاريع ومناصب الشغل على القطاعات الاقتصادية حسب نشاط الوكالات	132
356	توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط الوكالات المحلية لولاية البرج 2014	133
358	توزيع انواع المنتجات وكمياتها لمؤسسة كوندور	134
359	مستويات التعليم لعمال مؤسسة كوندور	135
360	الأصل الجغرافي لعمال مؤسسة كوندور	136
361	تسويق منتجات مؤسسة كوندور	137
363	مستويات التنمية لبلديات ولاية البرج لسنة 2014	138
380	طبيعة البلديات حسب القدم والحدثة لولاية البرج	139
397	تطور مؤشرات التنمية المحلية لولاية البرج 2004-2014	140

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
55	مخطط تمثيلي لتضاريس ولاية البرج	01
57	المتوسطات الشهرية لمحطات البرج، مجانة، أبواب الحديد	02
58	المتوسطات الدنيا والقصوى لدرجة الحرارة بمحطة البرج	03
74	تطور حجم سكان ولاية البرج حسب المناطق الطبيعية من 1966-2014	04
74	تطور معدل النمو في ولاية البرج حسب المناطق الطبيعية من 1966-2014	05
90	توزيع السكان حسب نوع التجمع في ولاية البرج لسنة 2008	06
91	توزيع السكان حسب نوع التجمع في ولاية البرج لسنة 2014	07
93	توزيع سكان ولاية البرج حسب العمر لسنة 1998	08
93	توزيع سكان ولاية البرج حسب العمر لسنة 2014	09
107	توزيع عدد السكان المشغلين في ولاية البرج حسب المناطق الجغرافية 1987-1998	10
107	توزيع القوة النشطة في بلديات ولاية البرج 1987-2008	11
107	توزيع نسبة القوة النشطة في بلديات ولاية البرج 1987-2008	12
117	توزيع عدد المشغلين على القطاعات الاقتصادية في ولاية البرج حسب المناطق الطبيعية 1987	13
118	توزيع عدد المشغلين على القطاعات الاقتصادية في ولاية البرج حسب المناطق الطبيعية 2014	14
128	توزيع المستثمرات الفلاحية حسب الأصناف في ولاية البرج لسنة 2007	15
129	توزيع المستثمرات الفلاحية حسب المساحة في ولاية البرج لسنة 2007	16
130	توزيع المساحة الزراعية المستغلة حسب طبيعة المستثمرة لولاية البرج لسنة 2007	17
131	توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج لسنة 2014	18
133	توزيع المساحة الزراعية الكلية للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج لسنة 2014	19
134	توزيع المساحة الزراعية الكلية للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج لسنة 2014	20
134	توزيع المساحة الزراعية الكلية للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج لسنة 2014	21
136	توزيع المساحة الزراعية الفعلية لولاية البرج لسنة 2014	22
137	توزيع المساحة الزراعية الفعلية للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج لسنة 2014	23
138	توزيع المساحة الزراعية الفعلية للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج لسنة 2014	24
138	توزيع المساحة الزراعية الفعلية للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج لسنة 2014	25
140	توزيع الإنتاج الفلاحي لولاية البرج لسنة 2014	26
141	توزيع إنتاج الحبوب لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	27
141	توزيع إنتاج البقول لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	28
142	توزيع إنتاج الأعلاف لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	29
142	توزيع إنتاج الأشجار المثمرة لولاية البرج لسنة 2014	30
144	توزيع الثروة الحيوانية (أبقار، ماعز، أغنام) لولاية البرج لسنة 2014	31
144	توزيع الثروة الحيوانية (دجاج البيض، دجاج اللحم) لولاية البرج لسنة 2014	32
146	توزيع عدد الأبقار لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	33
146	توزيع عدد الأغنام لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	34
147	توزيع عدد الماعز لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	35
147	توزيع عدد دجاج البيض لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	36
147	توزيع عدد دجاج اللحم لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية لسنة 2014	37
148	توزيع الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء وبيضاء) لولاية البرج لسنة 2014	38

148	توزيع الإنتاج الحيواني (الحليب والعسل) لولاية البرج لسنة 2014	39
149	توزيع الإنتاج الحيواني (لحوم بيضاء) حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014	40
149	توزيع الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء) حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014	41
150	توزيع إنتاج الحليب حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014	42
150	توزيع إنتاج البيض حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج لسنة 2014	43
153	تطور مساحة المحاصيل الزراعية في ولاية البرج للفترة (2014-1999)	44
154	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في ولاية البرج للفترة (2014-1999)	45
156	تطور الثروة الحيوانية في ولاية البرج للفترة (2014-1999)	46
157	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والعسل في ولاية البرج للفترة (2014-1999)	47
158	تطور إنتاج الحليب والبيض في ولاية البرج للفترة (2014-1999)	48
159	توزيع العتاد الفلاحي لولاية البرج لسنة 2012م	49
164	توزيع الوحدات الصناعية العمومية حسب طبيعة النشاط في ولاية البرج قبل 1990	50
164	توزيع الوحدات الصناعية العمومية حسب طبيعة النشاط في ولاية البرج حسب المناطق الجغرافية قبل 1990	51
165	توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج قبل 1990	52
167	توزيع الوحدات الصناعية العمومية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج 2014-1990	53
169	توزيع الوحدات الصناعية الخاصة حسب طبيعة النشاط في ولاية البرج 2014-1990	54
170	توزيع عدد عمال الوحدات الصناعية الخاصة حسب طبيعة النشاط في ولاية البرج 2014-1990	55
173	توزيع الوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2014-1990	56
174	توزيع الوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة 2014-1990	57
174	توزيع الوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة 2014-1990	58
178	توزيع عدد العمال حسب طبيعة النشاط للوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2014-1990	59
178	توزيع عمال القطاع الصناعي الخاص حسب البلديات للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج 2014-1990	60
179	توزيع عدد العمال حسب طبيعة النشاط للوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة السهلية لولاية البرج للفترة 2014-1990	61
180	توزيع عمال القطاع الصناعي الخاص حسب البلديات للمنطقة السهلية لولاية البرج 2014-1990	62
181	توزيع عدد العمال حسب طبيعة النشاط للوحدات الصناعية الخاصة في المنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة 2014-1990	63
181	توزيع عمال القطاع الصناعي الخاص حسب البلديات للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج 2014-1990	64
189	توزيع الوحدات التجارية حسب المجموعات التجارية في ولاية البرج لسنة 2014	65
191	توزيع النشاطات التجارية حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج لسنة 2014	66
225	توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة (2006-1999)	67
225	توزيع عدد المشاريع على القطاعات ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة (2006-1999)	68
226	توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة (2006-1999)	69
226	توزيع عدد المشاريع على القطاعات ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة (2006-1999)	70
226	توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات ضمن المخططات البلدية للتنمية للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة (2006-1999)	71

253	توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج (2007-2009)	95
253	توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج (2007-2009)	96
256	توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج دعم النمو لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية (2005-2009)	97
260	توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (2006-2009)	98
260	توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج الهضاب لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (2006-2009)	99
261	توزيع قيم الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب على المناطق الجغرافية لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (2007-2009)	100
261	توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج الهضاب على المناطق الجغرافية لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (2007-2009)	101
264	توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (2006-2009)	102
264	توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج الهضاب للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (2006-2009)	103
264	توزيع قيمة الاستثمار على القطاعات لبرنامج الهضاب للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (2006-2009)	104
264	توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج الهضاب للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية للفترة (2006-2009)	105
268	توزيع عدد المشاريع على القطاعات لبرنامج الهضاب لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية للفترة 2005-2009	106
275	توزيع عدد المشاريع على القطاعات للبرنامج الخماسي لولاية البرج، المشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية للتنمية، للفترة 2010-2014	107
279	توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية لولاية البرج للمنطقة الجبلية الشمالية (2012-2015)	108
280	توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية لولاية البرج للمنطقة السهلية الوسطى (2012-2015)	109
280	توزيع ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية لولاية البرج للمنطقة الجبلية الجنوبية (2012-2015)	110
287	توزيع قيم الاستثمار لبرنامج التجديد الريفي في ولاية البرج حسب نوع العملية للفترة (2005-2014)	111
287	توزيع عدد المشاريع لبرنامج التجديد الريفي في ولاية البرج حسب نوع العملية للفترة (2005-2014)	112
288	توزيع قيم الاستثمار لبرنامج التجديد الريفي حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج للفترة (2005-2014)	113
288	توزيع عدد المشاريع لبرنامج التجديد الريفي حسب المناطق الجغرافية في ولاية البرج للفترة (2005-2014)	114
292	توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref لولاية البرج للفترة 2011-2015	115
292	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref لولاية البرج للفترة 2011-2015	116
293	توزيع قيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لنشاط لوكالة calpiref لولاية البرج للفترة 2011-2015	117

293	توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة calpiref لولاية البرج للفترة 2011-2015	118
296	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2011-2015	119
296	توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2011-2015	120
296	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة 2011-2015	121
296	توزيع حجم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة 2011-2015	122
297	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة 2011-2015	123
297	توزيع حجم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة calpiref للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة 2011-2015	124
302	توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015	125
302	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015	126
303	توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015	127
303	توزيع قيم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة andi لولاية البرج للفترة 2011-2015	128
305	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2011-2015	129
305	توزيع حجم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi للمنطقة الجبلية الشمالية لولاية البرج للفترة 2011-2015	130
306	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة 2011-2015	131
306	توزيع حجم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi للمنطقة السهلية الوسطى لولاية البرج للفترة 2011-2015	132
307	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة 2011-2015	133
307	توزيع حجم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لوكالة andi للمنطقة الجبلية الجنوبية لولاية البرج للفترة 2011-2015	134
311	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لنشاط وكالة angem لولاية البرج للفترة 2011-2015	135
311	توزيع حجم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لنشاط وكالة angem لولاية البرج للفترة 2011-2015	136
312	توزيع حجم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة angem لولاية البرج للفترة 2011-2015	137
312	توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة angem لولاية البرج للفترة 2011-2015	138
317	توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لنشاط وكالة cnac لولاية البرج للفترة 2005 - 2010	139

317	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية لنشاط وكالة cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010	140
318	توزيع حجم الاستثمار حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010	141
318	توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الجغرافية لنشاط وكالة cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010	142
321	توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الشمالية لصندوق cnanc لولاية البرج للفترة 2005-2010	143
321	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الشمالية لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010	144
322	توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمنطقة السهلية الوسطى لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010	145
322	توزيع عدد المشاريع على القطاعات الاقتصادية للمنطقة السهلية الوسطى لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010	146
322	توزيع قيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الجنوبية لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010	147
322	توزيع عدد المشاريع على القطاعات الاقتصادية للمنطقة الجبلية الجنوبية لصندوق cnac لولاية البرج للفترة 2005-2010	148
336	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية للفترة (1999-2014) لولاية البرج	149
338	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء (1999-2014) لولاية البرج	150
338	تطور إنتاج الحليب والبيض للفترة (1999-2014م) لولاية البرج	151
339	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية البرج 2000-2003	152
339	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التجديد الريفي لولاية البرج 2005-2009	153
341	توزيع اليد العاملة حسب المؤسسات لولاية البرج سنة 2014	154
354	عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب نشاط الوكالات المحلية للفترة (2005-2014) لولاية البرج	155
357	توزيع عدد المشاريع المستحدثة حسب نشاط الوكالات المحلية للاستثمار لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية للفترة (2005-2014)	156
359	توزيع أنواع منتجات وكمياتها لمؤسسة كوندور في ولاية البرج لسنة 2014م	157
360	مستويات التعليم لعمال مؤسسة كوندور لسنة 2014م	158

فهرس الموضوعات

مقدمة عامة 17

الباب الأول

مقومات التنمية المحلية في ولاية البرج

الإمكانات الطبيعية والمؤهلات البشرية

الفصل الأول: التنمية المحلية والاستثمار

I-1-1- مفهوم التنمية المحلية 20

I-1-2- أهداف التنمية المحلية 21

I-1-3- أهمية التنمية المحلية 21

I-1-4- أسس التنمية المحلية 21

I-1-5- أبعاد التنمية المحلية 21

I-1-6- مجالات التنمية المحلية 23

I-1-7- موارد التنمية المحلية 25

I-1-7-1- مفهوم التمويل المحلي للبلديات 25

I-1-7-2- مصادر الموارد المالية المحلية 25

I-1-7-3- الموارد المحلية الخارجية 29

I-1-8- تعريف الاستثمار 32

I-1-9- أنواع الاستثمار 32

- 34..... 10-1-I أهداف الاستثمار
- 35..... 11-1-I مجالات الاستثمار
- 35..... 12-1-I أدوات الاستثمار
- 36..... 13-1-I العوامل المؤثرة في الاستثمار
- 37..... 14-1-I السياسة الاستثمارية في الجزائر
- 37..... 1-14-1-I السياسة الاستثمارية في ظل المخططات
- 41..... 2-14-1-I السياسة الاستثمارية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2014)
- 43..... 15-1-I الاستثمار الخاص في الجزائر

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الإمكانيات الطبيعية

- 51..... 1-2-I الموقع الإداري
- 52..... 2-2-I الموقع الجغرافي
- 52..... 3-2-I الإمكانيات الطبيعية
- 53..... 1-3-2-I التضاريس
- 56..... 2-3-2-I المناخ
- 60..... 3-3-2-I المصادر المائية

66.....I-2-3-4- التكوينات الجيولوجية والتركيب الصخري

66.....I-2-3-5- استخدامات الأرض

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: المؤهلات البشرية

73.....I-3-1- مراحل نمو السكاني

83.....I-3-2- الكثافة السكانية

88.....I-3-3- توزيع السكان حسب نوع التجمع

93.....I-3-4- تركيب السكان حسب العمر والجنس

95.....I-3-5- الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة

102.....I-3-6- نسبة التحضر

104.....I-3-7- التركيب الاقتصادي للسكان

104.....I-3-7-1- القوة النشطة

105.....I-3-7-2- السكان المشتغلون

108.....I-3-7-3- معدل الشغل

110.....I-3-7-4- معدل الإعالة

114.....I-3-7-5- معدل البطالة

خلاصة الفصل الثالث

الباب الثاني

الإمكانات الاقتصادية

الفلاحة - الصناعة - الخدمات

الفصل الأول: الإمكانات الفلاحية

- 124..... II -4-1- السياسة الزراعية في الجزائر
- 125..... II -4-2- الإمكانات الفلاحية في ولاية البرج
- 125..... II -4-2-1- البنية العقارية
- 131..... II -4-2-2- توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج
- 132..... II -4-2-3- توزيع المساحة الزراعية الكلية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية
- 136..... II -4-2-4- توزيع المساحة الزراعية الفعلية لولاية البرج
- 136..... II -4-2-5- توزيع المساحة الزراعية الفعلية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية
- 139..... II -4-2-6- توزيع الإنتاج الفلاحي لولاية البرج
- 140..... II -4-2-7- توزيع الإنتاج الفلاحي لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية
- 144..... II -4-2-8- توزيع الثروة الحيوانية لولاية البرج
- 145..... II -4-2-9- توزيع الثروة الحيوانية لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية
- 148..... II -4-2-10- توزيع الإنتاج الحيواني لولاية البرج
- 149..... II -4-2-11- توزيع الإنتاج الحيواني لولاية البرج حسب المناطق الجغرافية

152..... II -4-2-12- تطور مساحة المحاصيل الزراعية لولاية البرج حسب المواسم (1999-2014)

153..... II -4-2-13- تطور إنتاج المحاصيل الزراعية لولاية البرج حسب المواسم (1999-2014)

154..... II -4-2-14- تطور الثروة الحيوانية عبر المواسم لولاية البرج (1999-2014)

156..... II -4-2-15- تطور الإنتاج الحيواني عبر المواسم لولاية البرج (1999-2014)

158..... II -4-2-16- العتاد الفلاحي

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الإمكانيات الصناعية

162..... II -5-1-1- الوحدات الصناعية في ولاية البرج قبل 1990

162 ... II -5-1-1- توزيع الوحدات الصناعية العمومية حسب طبيعة النشاط في ولاية البرج قبل 1990

164 II -5-1-2- توزيع الوحدات الصناعية العمومية حسب المناطق الجغرافية لولاية البرج قبل 1990

165..... II -5-1-3- توزيع الوحدات الصناعية الخاصة في ولاية البرج قبل 1990

166..... II -5-2- تطور النشاط الصناعي الصناعي في ولاية البرج للفترة (1990-2014)

166..... II -5-2-1- تطور القطاع الصناعي العام (1990-2014م)

170..... II -5-2-2- تطور القطاع الصناعي الخاص للفترة (1990-2014)

184..... II -5-3- المناطق الصناعية ومناطق النشاطات في ولاية البرج

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: الخدمات والهياكل القاعدية

188.....	II -6-1- الخدمات التجارية.....
192	II -6-2- الخدمات التعليمية.....
200	II -6-3- الخدمات الصحية.....
202.....	II -6-4- الخدمات الرياضية.....
204.....	II -6-5- الخدمات البريدية.....
207.....	II -6-6- الخدمات الثقافية والروحية
208.....	II -6-7- شبكة الطرق
211.....	II -6-8- التغطية بالكهرباء
212.....	II -6-9- التغطية بالغاز
183.....	II -6-10- التغطية بالماء الصالح للشرب
215.....	II -6-11- التغطية بالصرف الصحي

خلاصة الفصل الثالث

الباب الثالث

دور الاستثمار في التنمية المحلية في ولاية البرج الفصل الأول: الاستثمار العمومي والخاص في ولاية البرج

220.....	III-7-1- المخطط البلدي للتنمية
229.....	III-7-2- المخططات القطاعية للتنمية
236.....	III-7-3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2003).....
246.....	III-7-4- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....

258.....	III-7-5- برنامج الهضاب (2006-2009)
269	III-7-6- البرنامج الخماسي الأول (2010-2014).....
277.....	III-7-7- الصندوق المشترك للجماعات المحلية
281.....	III-7-8- تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية البرج
285.....	III-7-9- التجديد الريفي في ولاية البرج (2005-2014)
290.....	III-7-10- لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار (calpiref)
299.....	III-7-11- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
309.....	III-7-12- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (angem)
314.....	III-7-13- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (cnac)

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: دور الاستثمار العمومي والخاص في التنمية المحلية في ولاية البرج

328.....	III-8-1- مستويات التنمية لسنة 2004
333.....	III-8-2- دور الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية
340.....	III-8-3- دور الاستثمار الصناعي في التنمية المحلية.....
342.....	III-8-4- دور الاستثمار العمومي في تنمية الخدمات
352.....	III-8-5- دور الاستثمار الصناعي الخاص في التنمية المحلية
358	III-8-6- دراسة ميدانية لمؤسسة كوندور
363.....	III-8-7- مستويات التنمية لسنة 2014

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: الفوارق المجالية في ولاية البرج وخيارات التنمية المحلية والارتقاء

- III-9-1- الفوارق المجالية وتحديات التنمية المحلية في ولاية البرج367
- III-9-1-1- الفوارق الطبيعية368
- III-9-1-2- الإرث التاريخي368
- III-9-1-3- الفوارق الناتجة عن السياسة التنموية في الجزائر372
- III-9-1-4- التقسيمات الإدارية بعد الاستقلال وعلاقتها بالفوارق المجالية374
- III-9-1-5- نقص كفاء الجماعات المحلية في ميدان التنمية المحلية والاستثمار381
- III-9-2- تحديات التنمية المحلية في ولاية البرج382
- III-9-2-1- مجال غير متوازن طبيعيا لصالح قطاع السهول382
- III-9-2-2- هشاشة الوسط الجبلي382
- III-9-2-3- المجالات الجبلية في تدهور مستمر383
- III-9-2-4- قلة الأمطار384
- III-9-2-5- توزيع غير متوازن للسكان384
- III-9-2-6- الهجرة384
- III-9-2-7- إرتفاع البطالة ونقص التشغيل385
- III-9-2-8- تركيز القاعدة الصناعية في مجال السهول385
- III-9-2-9- توزيع غير متوازن للخدمات والهياكل القاعدية386
- III-9-3- خيارات التنمية المحلية و الارتقاء في ولاية البرج386
- III-9-3-1- إستدامة الموارد الطبيعية وتثمينها386

387.....إرساء قواعد الحوكمة المحلية III-9-3-2

388.....ترقية النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية III-9-3-3

389.....القضاء على البطالة والفقر وتوفير مناصب الشغل III-9-3-4

390.....تحسين الخدمات وفك العزلة عن المناطق المهمشة III-9-3-5

390.....إصلاح شؤون المالية المحلية III-9-3-6

391.....المشاركة الشعبية III-9-3-7

خلاصة الفصل الثالث

394.....الخاتمة العامة

الملحق

فهرس المراجع

فهرس المحتويات

ملخص:

دخلت الجزائر في جو من التحولات العميقة بعد الاستقلال، بفعل المجهودات الكبيرة في عملية التنمية التي مست جميع القطاعات منها قطاع التنمية المحلية، حيث أعطت الدولة أولوية لهذا القطاع منذ الستينات، ضمن سياسة تهدف إلى إعادة التوازن الجهوي والإقليمي، لكن ما يميز ولاية البرج حاليا فوارق مجالية بين الأوساط الطبيعية الثلاث (الجبالية الشمالية والسهلية الوسطى و الجبلية الجنوبية)، فرغم المشاريع التي استفادت منها الولاية من 1999 إلى 2014م ضمن الاستثمار العمومي أو الخاص، إلا أن نتائجها إيجابية في بعض القطاعات وجزئية في البعض الآخر مما عمق الفوارق بين المنطقة السهلية والمناطق الجبلية، نظرا لغياب سياسة تنمية محلية في مستوى الطلب التي أغفلت دمج بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية مثل (خصوصية المجالات، نوعية البرامج والفاعلين)

Résume :

L'Algérie a conclu dans une atmosphère de transformations profondes après l'indépendance, en raison des grands efforts dans le processus de développement qui a touché tous les secteurs, y compris le secteur du développement local, ce qui a donné à l'Etat une priorité pour ce secteur depuis les années soixante, une partie d'une politique visant à l'équilibre re-régional et régional, mais ce qui distingue la wilaya de borj actuellement des différences spéciales entre les trois milieux naturels (montagnes du nord de la plaine centrale et de la montagne du sud), bien que les projets qui ont bénéficié de l'état 1999-2014 au sein de l'investissement public ou privé, mais les résultats positifs dans certains secteurs et partiels dans une autre que la profondeur des différences entre la région Et les zones montagneuses de basse altitude, en raison de l'absence d'une politique de développement local de la demande qui surplombait l'intégration de certains concepts liés au développement local, comme le niveau de (zones de protection des renseignements personnels, la qualité des programmes et des acteurs)

Abstract

Algeria entered into an atmosphere of profound transformation after independence, due to the great efforts in the development process, which affected all sectors, including the local development sector, where the state has given priority to this sector since the sixties as part of a policy aimed at restoring regional and regional balance. Between the three natural communities (Northern Mountain, Central Plain and South Mountain). Despite the projects that benefited from the mandate from 1999 to 2014 within the public or private investment, the results are positive in some sectors and partly in some others, deepening the differences between the region In the absence of a local development policy in the level of demand that has overlooked the integration of certain concepts related to local development (such as the specificity of areas, the quality of programs and actors)